جامعة الجزائر
(بن يوسف بن خدة)
كلية العلوم السياسية والإعلام
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

ملخص

العالم العربي والعلاقات الأطلسية
" دور النظام الإقليمي العربي وتأثيره فيها "
(١٩٧٠ – ١٩٩٠)

أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

إعداد:
محمد مجدان

إشراف الأستاذ الدكتور:
محمد سليم قلالة

لجنة المناقشة:
١ ـ الدكتور منصور بلرنب.......... رئيسا
٢ ـ الدكتور محمد سليم قلالة........ مشرفا ومقررا
٣ ـ الدكتورة سعاد العقون........... عضوا
٤ ـ الدكتور محمد شلبي............. عضوا
٥ ـ الدكتور بلقاسم بومهدي.......... عضوا
٦ ـ الدكتور عبد الحفيظ ديب......... عضوا

١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب

(هود ٨٨)

شكر وعرفان

الشكر والحمد في الأولى والآخرة لله الذي مكنني من إتمام هذه الدراسة بما منحني من قوة وصبر وإرادة.

كما أتقدم بشكري وتقديري الخالص إلى الأستاذ الكريم الدكتور محمد سليم قلالة الذي أشرف على هذه الدراسة بكل رعاية وعناية، فقد أفادني كثيرا بنصائحه وتوجيهاته القيمة كما أحاطني بتشجيعاته المتواصلة.

أهدي هذا العمل المتواضع إلى كل زملائي الأساتذة بدون استثناء.

شكري وتقديري الكبيرين إلى الزوجة الكريمة أم إيمان، التي لم تبخل علي إطلاقا بتوجيهاتها وآرائها المفيدة، فقد كانت نعم السند لي في كل المراحل، إليها أهدي هذا العمل، وإلى أفراد الأسرة المباركة، الدكتورة إيمان، ورفيقة دربها جيهان الكريمة، وإلى الأسد ضياء الدين وإلى ريحانة البيت مروة إلهام

وعلى الله قصد السبيل

مقدمة

تتناول هذه الدراسة البحث في تأثير العالم العربي كنظام إقليمي على العلاقات الأوربية-الأمريكية (الأطلسية)، خلال فترة محددة تمتد من ١٩٧٠ إلى ١٩٩٠. هذه العلاقات التي تبلورت نتيجة للحرب العالمية الثانية، عندما خرجت أوربا محطمة ومنهارة، في أمس الحاجة إلى مساعدة كبيرة، وكان ذلك من أمريكا، التي كان تأثرها بالحرب ضئيلا جدا، بالإضافة إلى قوتها الاقتصادية الضخمة، لذلك قامت بإعادة بناء أوربا في إطار عدة مشاريع، وذلك حتى لا تجتاحها الاتجاهات اليسارية والشيوعية، القادمة من شرق القارة، فتخرج عن المظلة الأمريكية. وبذلك هيمنت الولايات المتحدة على أوربا الغربية أولا اقتصاديا ثم استراتيجيا بصورة أكبر، وذلك بسبب أولوية وأهمية مسائل الدفاع والأمن في مواجهة واقع أوربا غير المستقر.

وهكذا قامت العلاقات الأوربية-الأمريكية، تحت الهيمنة والمظلة الأمريكية، ولم يسمح الوضع وقتذاك بظهور الطابع المستقل لأوربا نتيجة لكل هذا.

ولكن بعد مدة، ظهرت عدة متغيرات ومؤثرات في إطار العلاقات الدولية، ساهمت في جعل أوربا، تحاول أن ترتقي إلى مستوى الشراكة وليس التبعية لأمريكا في علاقاتهما، فتبدل بذلك الإطار العام الذي يحكم علاقات الطرفين، و ذلك بكسب أوربا نوع من الاستقلالية وحرية التحرك، رغم أن هذا لم يخرجها عن الدائرة الأمريكية كلية.

وفي هذا الإطار يندرج اهتمامنا بموضوع العلاقات الأوربية الأمريكية، ليست بصفة عامة، وإنما في المنطقة العربية فقط، من زاوية تأثير هذه المنطقة، منظورا إليها كنظام إقليمي على هذه العلاقات خلال الفترة المذكورة آنفا. ويرجع هذا، إلى عمق الارتباطات الموجودة بين أوربا والعالم العربي من جهة، وشدة التغلغل الأمريكي في هذه المنطقة من جهة أخرى، بالإضافة إلى قلة الدراسات والأبحاث التي تناولت بالتحليل لهذه العلاقات في هذه المنطقة، إذ أن معظم الدراسات ركزت على تناول العلاقات الدولية وخاصة خلال فترة الدراسة من زاوية القطبية الثنائية، أي الصراع والتنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في المنطقة العربية، واضعة القوى الأخرى كتوابع.

ولكن رغم تزعم هاتين الدولتين كل لمعسكره، فقد ظهرت هناك عدة خلافات بل تناقضات داخلية، وخاصة بالنسبة للحلف الأطلسي، الذي شهد نمو الاتجاهات الاستقلالية من جانب أوربا الغربية. إذ رغم أن هذه الأخيرة، تقف مع الولايات المتحدة في معسكر واحد، إلا

أنها لا تتطابق معها تطابقا كاملا، بل تتناقض معها في كثير من الأحيان، وهذا يرجع إلى عدة أسباب لعل أهمها، طبيعة مصالح الولايات المتحدة كقوة عظمى، ومصالح أوربا كقوة من الدرجة الثانية.

في الماضي كانت القواعد التي تحكم علاقات الطرفين، تعبر عن ميزان القوى القائم بينهما، والذي جعل أوربا تخضع للسياسة الأمريكية، وتقبل بمطابقة مصلحتها للمصلحة الأمريكية، وبرغم استمرار هذا الوضع منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية علاقتهما -كما رأينا- إلا أن أوربا الغربية، أحرزت نموا واضحا، أدى إلى تعديل هذا الميزان، والقضاء على هذا التطابق، وإلى إبراز الطابع الخاص للمصالح الأوربية.

فهل وصلت أوربا الغربية إلى مرحلة الشريك المساوي، بل المنافس للولايات المتحدة؟ وهل أصبحت لأوربا مصالح ومواقف واستراتيجيات وسياسات متعارضة مع أمريكا؟

سوف يظهر ذلك على مستوى علاقات الطرفين في المنطقة العربية. فبينما اكتفت أوربا الغربية، لفترة طويلة بإلحاق سياستها ومصالحها واستراتيجيها في هذه المنطقة إلحاقا كبيرا بالولايات المتحدة، كجزء من تبعيتها لها، أصبح هناك تمايز في كل هذه المجالات بين الطرفين، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، ونتيجة لكل المتغيرات والمؤثرات الدولية، أصبحت أوربا الغربية تسعى لزيادة دورها على المستوى العالمي، لتحقيق مصالحها المتميزة عن القوتين العظميين، واتضح لها، أنه لن يتم لها ذلك إلا بتنشيط دورها الإقليمي واتخاذه بداية لنفوذها العالمي. وفي هذا الإطار فإنها رأت أن الإقليم الطبيعي لها، والذي تستطيع أن تمارس فيه دورها المتزايد، هذا بالإضافة إلى إفريقيا، هو العالم العربي والبحر المتوسط، نظرا للقرب الجغرافي، حيث يشكل خط الدفاع الخلفي، وكذلك للأهمية الاقتصادية الكبرى، وخاصة بعد أن أصبحت أوربا الغربية قوة اقتصادية قادرة على منافسة القوة الأمريكية.

نتيجة لكل هذا، ظهرت خلافات وتناقضات المصالح بين الطرفين (الأمريكي والأوربي) في المنطقة العربية، وخاصة منذ السبعينيات. وفعلا ومنذ حرب أكتوبر ١٩٧٣ بصفة خاصة شعرت أوربا بمدى تواضع دورها ونفوذها في العالم العربي كما اكتشفت أنها ليست شريكا في تطورات ومسائل تمس أمنها ومصالحها، كما لم تسترح للسلوك الأمريكي الذي احتقرها وتجاهل مصالحها، بالإضافة إلى وعي أوربا لأهمية النفط بالنسبة لحياتها الاقتصادية.

لكل هذه الاعتبارات وغيرها، حاولت أوربا الغربية، أن تتبنى سياسة واستراتيجية موحدة، يمكن أن تجعل منها قوة ثالثة في المنطقة العربية، بل في العالم كله.

ولكن ورغم كل هذا، وفي المقابل، فإن الولايات المتحدة، ظلت تحاول إلحاق أوربا بسياستها، وبالتالي زيادة تبعيتها لها في المنطقة العربية والتي تعتبرها أمريكا أيضا، إحدى أهم مناطق اهتمامها في العالم نظرا لعوامل جيوستراتيجية واقتصادية خاصة. ولهذا ظلت تسعى دائما لإزاحة أي نفوذ منافس لها هناك، واعتبرت أن أي محاولة لأوربا بالتحرك في المنطقة أمر مرفوض، وخاصة إذا كان متجاوزا لسياستها، ومنافسا لها.

كل هذا كان له تأثير على علاقات الطرفين، الأمريكي والأوربي. وهكذا فإن هذه الدراسة، تتناول موضوع تأثير منطقة العالم العربي (كنظام إقليمي) على العلاقات الأوربية-الأمريكية (الأطلسية)، باعتبار أن كلا من أوربا الغربية وأمريكا يمثلان ثقلا كبيرا في هذه المنطقة. فكما أنهما يؤثران فيها، فإن ما يجري من أحداث هناك، وما يميز المنطقة، له تأثير كبير على كل منهما، وعلى علاقاتهما بالخصوص، نتيجة مصالحهما وسلوكهما المتعارض وكذلك نتيجة تنافسهما هناك.

أهمية الدراسة:

إن أهمية هذه الدراسة التي تنظر إلى العالم العربي على أنه يمثل مجموعة واحدة لا تحتاج إلى تدليل فالولايات المتحدة هي الدولة الأعظم في العالم وذات المصالح الأكثر في المنطقة العربية، وأوربا الغربية هي واحدة من أكبر الكتل السياسية والاقتصادية في العالم، كما أن العالم العربي، وما يجري فيه من أحداث مثل الصراع العربي الإسرائيلي، وما يزخر به من ثروات، وما يتميز به من موقع جيوستراتيجي، كل هذه تعتبر من أكبر العوامل التي تؤثر مباشرة على المصالح الغربية وعلى سلوكاتهم وبالتالي على علاقاتهم هناك.

كما أن أهمية هذه الدراسة نابعة من قناعتنا أن العالم العربي ليس محكوما عليه أن يبقى منقسما ومفعولا به، ولكن لماذا لا يتعامل مع القوى الأخرى من موقف يعتمد على إمكاناته وموقعه الجيوسياسي، ويتجنب ضياع الفرص المتاحة أمامه، فالتناقض بين أوربا وأمريكا يسمح بمزيد من حرية الاختيار والحركة أمام العالم العربي.

إن الفائدة الحقيقية من تناول هذا الموضوع هو تحصيل الوعي بمعطيات العلاقات الأوربية-الأمريكية في المنطقة العربية، وتقديم معلومات هامة لصناع القرار في العالم العربي للتصرف كجماعة تجاه الآخرين حتى يحددوا معالم ورؤية الآخرين لمنطقتهم وطبيعة العلاقات المستقبلية معها ويرسموا معالم طريق المستقبل وهذا يسمح للعالم العربي أن يلعب عدة أوراق عربية، بحيث يخلق تنافسا بين هذه الدول يصب في النتيجة النهائية لصالح هذا العالم من حيث حصوله على مزيد من المكاسب السياسية أو الاقتصادية في هذه الدول المتنافسة.

كما تتمثل أهمية هذه الدراسة في التطلع لفهم الأسباب التي تفسر وضع الأمة العربية من أجل فتح آفاق لرسم مستقبل أفضل. فالتعرف على سياسات ومصالح الطرفين في المنطقة العربية، يسمح لنا ويفيدنا في التعرف و في تحديد إمكانيات التعامل مع هذه العوامل الرئيسية في الساحة الدولية، وإلى أي مدى وبأي طريقة يمكن للمنطقة العربية أن تتعامل مستقبلا، وفي ظروف أحسن مع هذا الطرف أو ذاك، مما يعطيها موقعا فاعلا وطرفا مؤثرا في النظام الدولي. فخبرة الماضي القريب تعتبر بصفة خاصة مصدرا فعالا للإرشاد للمستقبل.

كما ترجع أهمية هذه الدراسة التي تتناول تأثير العالم العربي على العلاقات الأطلسية خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٧٠، التي هي مرحلة ضرورية وأساسية تمهد الطريق لأي دراسات وتفاصيل أخرى تتناول التطورات الهامة في هذه العلاقات في السنوات التي تلي هذه الفترة.

وبالرغم من هذه الأهمية، فلم يكسب هذا الموضوع العناية اللازمة فالمسح البيبليوغرافي الذي باشرناه في إطار هذا البحث والنظرة المدققة إلى الدراسات العربية والأجنبية، كشفت لنا عن ضآلة وقلة بل وغياب الدراسة التي تتناول ظاهرة التأثير هذه. ولا نعني بذلك غياب أي تناول علمي لموضوع العلاقات الدولية في العالم العربي عامة، ولكن تناول موضوع التأثير هذا يتسم بتضاؤل نسبته مقارنة بتناول موضوعات أخرى. أي أن موضوع تأثير النظام الإقليمي العربي ظل خارج نطاق الاهتمامات العلمية. صحيح أن هناك عددا وافرا من المراجع التي اعتمدنا عليها، إلا أنها في كثير من الأحيان تتسم إما بطابع جزئي مقتصرة على جانب من جوانب هذا الموضوع أو بتحيزها وخضوعها لاعتبارات إيديولوجية. كما أن هناك أبحاثا ركزت على دراسات العلاقات الدولية في المنطقة العربية من زاوية القطبية الثنائية أي علاقات القوتين الأعظم هناك، معتبرة باقي القوى مجرد توابع لإحداهن.

كما درجت هذه الدراسات على تناول دور القوى الكبرى (أو العوامل الخارجية) في تحديد مصير المنطقة العربية، ورغم أن هذه القوى لعبت ومازالت تلعب ذلك الدور، إلا أن الدراسة تنظر إلى الموضوع من زاوية عكسية، وهي دور المنطقة العربية في التأثير على هذه القوى. ولهذا فإن هذه الدراسة تكتسي أهميتها من أنها تتناول موضوعا جديدا بالغ الأهمية.

ومع كل هذه الأهمية، لا تزعم الدراسة، أنها تقوم بتحليل شامل أو إجابة نهائية للقضايا التي تطرحها، وإنما تتناول عددا من الجوانب الرئيسية لهذه القضايا.

تحديد فترة الدراسة:

من أصعب الأمور على الباحث محاولة تحليل مرحلة معاصرة لم يكتمل بعد نضوج تطوراتها أو تكاملها، ولم تعرف بعد نتائجها بشكل نهائي أو حاسم، فالباحث في العلوم الاجتماعية خاصة، هو أولا طرف في المرحلة التي يسجلها، متأثرا بتطوراتها، منفعلا بها في الحكم عليها، وبالتالي لن تكون قراءته للأحداث المعاصرة خالية من تحيز ما. ولهذا ارتأيت تناول مرحلة ماضية قريبة انطلاقا من أن كثيرا من الحقائق المعاصرة لن تنضج أبعادها قبل مرور بعض الوقت عليها.

ومن هذا المنطلق فإن الدراسة تركز على فترة (١٩٧٠-١٩٩٠)، حيث يبدو الاختلاف والتناقض في وجهات النظر بين أوربا الغربية وأمريكا، خاصة في العالم العربي واضحا والتي أثرت على العلاقات بينهما. فتبدأ فترة الدراسة من عام ١٩٧٠، لأنها تمثل نقطة البداية لتبلور هذه العلاقات. إذ بدأ التعاون السياسي الأوربي في هذه السنة. ففي قمة لاهاي (ديسمبر ١٩٦٩) كانت الدعوة إلى تنسيق السياسات الخارجية، فقد طرحت فكرة التشاور حول السياسات الخارجية للدول الأوربية، كوسيلة لمساعدة أوربا على القيام بمسؤوليتها في السياسة العالمية. ثم تبنت الجماعة الأوربية مبدأ التعاون السياسي والتنسيق حول السياسة الخارجية، وفي هذه السنة (١٩٧٠) أيضا بدأ يتبلور سعي الجماعة الأوربية لاتخاذ موقف مشترك تجاه أزمة الشرق الأوسط.

كما أن المنطقة العربية اكتسبت أهمية خاصة في السياسة الأوربية في بداية السبعينيات، بسبب الوضع النفطي، الاستقرار، والأسواق العربية.

كما يمكن اعتبار أن بداية السبعينيات شهدت تغيرا في هيكل العلاقات الأوربية الأمريكية، مع تغير مماثل في نظام القوة العالمية. فبسبب التحسن الاقتصادي الأوربي في بداية السبعينيات، حدث نوع من التنافس والتشاحن بين أوربا وأمريكا (مثلا: النظرة المختلفة بينهما حول الفوائد المجنية من الانفراج).

كما شهدت بداية السبعينيات تراجعا للهيمنة الأمريكية وخاصة في الجانب الاقتصادي، وكانت هناك ضغوطات على أوربا أن تلعب دورا في النظام العالمي المتغير. في هذه الفترة تشوهت صورة أمريكا في أعين شعوب المنطقة العربية، كما شهدت ضعف السياسات الأمريكية بسبب تراجع النفوذ والقوة الأمريكية بسبب تجربة الفيتنام، و (Watergate) والصعوبات الاقتصادية (انخفاض الدولار) وأسباب أخرى.

كما أن البناء والتقدم السوفيتي العسكري، مكن هذا الأخير من إقصاء أمريكا من كثير من الامتيازات الاستراتيجية التي تمتعت بها خلال الخمسينيات والستينيات. وهكذا أصبح مركز القوة أكثر انتشارا في المجتمع الدولي. وبسبب تراجع الهيمنة الأمريكية أصبح بإمكان أوربا أن تأخذ مسؤولياتها باستقلالية، وأن تلعب دورا فعالا خاصة أين توجد مصالحها.

هذا فيما يخص بداية الدراسة وتطورها. أما نهايتها فإنها تنتهي عند عام ١٩٩٠، إن بداية التسعينيات تمخضت عنها تحولات كبرى غيرت بنية النظام الدولي، وألقت بتأثيراتها على تطور العلاقات الدولية، وكان أول هذه التحولات وأكثرها بروزا الانهيار الكبير للإمبراطورية السوفيتية (في ١٢ أوت ١٩٩٠)، وكان ذلك إعلانا بانتهاء الحرب الباردة التي حكمت تفاعلات النظام الدولي طوال فترة ما يقارب نصف قرن.

كما تنتهي هذه الدراسة في سنة ١٩٩٠، عندما دخل العالم العربي كنظام إقليمي مرحلة جديدة لها خصوصياتها النوعية، والتي بدأت بأزمة وحرب الخليج II (٢ أوت ١٩٩٠)، والتي أدت إلى انقسام هذا النظام، كما تلاها أحداث ومستجدات، وهي مرحلة تحتاج إلى دراسة منفصلة، تكون هذه الدراسة التي بين أيدينا قاعدة ضرورية لها.

ولكن استعراض التطورات التي شهدتها العلاقات الأوربية-الأمريكية خلال (١٩٧٠-١٩٩٠) لا يعني عدم الإشارة إلى المرحلة السابقة حتى يتسنى لنا ربط الأحداث بأسبابها، كما لا يعني عدم التطرق إلى المرحلة اللاحقة التي هي نتيجة لمرحلة فترة الدراسة.

الإشكالية:

إن العلاقات بين أوربا الغربية وأمريكا أصبحت أكثر توترا في السنوات الأخيرة، حيث أن الخلافات في المصالح والأهداف والرؤى قد زادت حدة، مما دفع الكثيرين إلى التساؤل كيف أن أوربا وأمريكا رغم أن لهما إرث وقيم مشتركة، والتي وضعت حدودا لمدى الخلاف، ومع هذا هناك اختلافات متصاعدة بينهما حول عدة قضايا عالمية هامة. كل هذه الاختلافات في المصالح والأهداف والرؤى لها انعكاسات على العلاقات بين الطرفين، فأين تقع المنطقة العربية وما يجري فيها، من هذا التأثير؟ أي كيف أو إلى أي مدى تؤثر الأحداث والوقائع الخاصة في العالم العربي منظورا إليه كنظام إقليمي على العلاقات الأوربية-الأمريكية (الأطلسية) من زوايا مختلفة، وذلك نتيجة تورط كلا الطرفين في المنطقة ونتيجة سلوكاتهما هناك. وينتج عن هذه الإشكالية العامة مجموعة من التساؤلات:

ما موقع العالم العربي كفاعل في النظام الدولي باعتباره يشكل منطقة استراتيجية ذات طاقات هامة، ويعتبر نظاما إقليميا؟ أي هل هذه المنطقة وأهلها مجرد موضوع فقط في العلاقات الدولية؟ أم هم فاعلون ومؤثرون في هذه العلاقات؟

لماذا وصل الأمر إلى هذا الحد من الصعوبات في العلاقات الأوربية-الأمريكية، رغم الارتباطات السياسية والاقتصادية والعسكرية الوثيقة بينهما؟

هل يمكن الحديث عن سياسات أوربية مستقلة عن السياسة الأمريكية في المنطقة العربية؟

وما مدى قدرة أوربا على لعب دور سياسي مستقل مكمل لدورها الاقتصادي في المنطقة العربية؟

هل هناك اختلاف بين أوربا وأمريكا في المنطقة العربية أو هناك خضوع، أو اتفاق بينهما؟

ما هي أسباب ومظاهر تأثير المنطقة العربية على الطرفين وعلى علاقاتهما وماهي حدود هذا التأثير؟

الفرضيات:

وفي محاولة الإجابة عن الإشكالية الرئيسية، والتساؤلات الفرعية، واتباعا للمنهج العلمي، لا بد من وضع منطلقات أو ما يعرف بالفرضيات والتي هي احتمالات، ومن خلال التأكد من صحتها أولا، يمكننا الوصول إلى الهدف المنشود وهذه الفروض هي:

- كلما ازدادت أهمية منطقة ما، ازداد التنافس عليها.
- تتوقف سلوكات الوحدات الدولية على الصورة المدركة لصناع سياستها.
- تتوقف حصائل العمليات السياسية على طبيعة موازين قوى أطرافها.
- تتأثر النظم الإقليمية بطبيعة الأنظمة الدولية السائدة.
- تتوقف السلوكات الدولية على الهويات و المعاني التي يضفيها الفاعلون على تفاعلاتهم.
- كلما كان النسق الدولي متعدد الأقطاب كان أنفع للدول المتوسطة و الضعيفة.
- كلما ازدادت أهمية منطقة ازداد تأثيرها في حسابات الفاعلين الدوليين.
- ما كانت الخلافات والتناقضات الأطلسية تصل إلى هذا المستوى من التأزم لولا تأثير العالم العربي.
- للتناقضات الأطلسية أسباب كثيرة، يلعب العالم العربي الدور الهام فيها.

منهجية البحث:

من المعروف أن المنهج هو الأسلوب العلمي للاقتراب من الظاهرة موضوع البحث .

واختيار المنهج المستخدم في العلوم السياسية وخاصة العلاقات الدولية يعتبر أمرا صعبا، لأن هذين العلمين ليس لهما منهج واحد، بل تتشابك فيه عدة مناهج بسبب شمولية العلاقات الدولية وتنوع متغيراتها ولهذا يجب اختيار المنهج الأحسن لمعالجة موضوع الدراسة، لأن طبيعة الموضوع هي التي تفرض المنهج المتبع. ومن هذا المنطلق ولإثبات الفرضيات التي قامت من أجلها هذه الدراسة، فقد تم استعمال المناهج التالية:

1- الاقتراب النسقي (النظمي) (System Analysis Approach)

إن الطبيعة المركبة لموضوع الدراسة تدفعنا إلى الاعتماد على المنهج القائم على آلية تحليل النظام والتي تنطوي على دراسة مجمل التفاعلات التي تحدث بين نظام ما وبيئته العامة.

وهنا دراسة موقع النظام العربي (الفرعي) في نطاق النظام الدولي (الرئيسي). ولكن اختياري لهذا المنهج لا يعني إغفالي لوحدة أهم أهداف البحث العلمي في المدارس الحديثة، وهي إقامة جسور التكامل بين المداخل المنهجية المتعددة لمادة الموضوع. لذا فقد اخترت الاستفادة من الإمكانات المتاحة من كل منهج، مما يوفر لي الإلمام بالموضوع من عدة جوانب.

ب- المنهج التاريخي:

إن تطور الأحداث وتلاحقها يفرض البحث عن جذورها وتقصي مسبباتها وصولا إلى نتائج محددة بشأنها. فهذا المنهج يمدنا بتحليلات وتفسيرات للظواهر التي برزت في ظروف زمنية ماضية ولها انعكاسات على الحاضر والمستقبل.

ج- المنهج المقارن:

الذي يعرف على أنه تلك الخطوات التي يتبعها الباحث في مقارنته للظواهر محل البحث والدراسة، بقصد معرفة العناصر التي تتحكم في أوجه التشابه والاختلاف في تلك الظواهر. وهو يستهدف إيجاد تعميمات يستخلصها من الانتظامات التي يمكن رصدها في تلك الظواهر، كما يستهدف التفسير العلمي عبر كشف للعلاقات بين المتغيرات.

فمثلا من خلال دراسة سلوك كل من أوربا وأمريكا في العالم العربي اجتهدت أن لا أقف عند التصنيف البسيط لأوجه التشابه والاختلاف بينهما، وإنما لأعطي دلالات تصور التشابه والاختلافات وإرجاعها للعوامل الكامنة وراءها.

الصعوبات:

إن هذه الدراسة لم تكن سهلة، بسبب تعدد المراجع وتنوعها واختلافها أحيانا حول فكرة واحدة، لذلك كان لابد من اعتماد الموضوعية في تحليل معلومات هذه المراجع والأخذ بالأفكار المتقاربة حتى يمكن الوصول إلى الفكرة المطلوبة، رغم أنني أعترف أنني لست باحثا حياديا، بل ملتزم بقضية ما (الأمة العربية) فالموضوعية هنا نسبية، إذ الاعتراف بمعتقداتنا وبقيمنا وبمواقفنا وتحديدها، ليس فقط للآخرين، بل بيننا وبين أنفسنا هو ضرورة قد تقتضيها الموضوعية نفسها.

- من العقبات والصعوبات التي يواجهها مثل هذا الموضوع تكمن في تحديد مفهوم العالم العربي، حيث يثار التساؤل عما إذا كان من الجائز التعامل مع شيء اسمه العالم العربي.

- صعوبة جمع البيانات، إذ نظرا لندرة الدراسات والبحوث حول موضوع الدراسة، كان لابد من الاستعانة ببيانات جاهزة جمعها باحثون آخرون خدمة أغراض بحثية أخرى كبعض المعطيات التاريخية والإحصائية، ولا أزعم أنني أملك كل مصادر البيانات سواء على مستوى العالم العربي أو على مستوى العالم الغربي، لذلك لابد من التعامل الحذر مع ما يحتويه البحث من معطيات.

خطة الدراسة:

لإنجاز هذه الدراسة العلمية التي أتوخى من خلالها الإجابة عن الإشكالية المطروحة، توزعت الدراسة على قسمين، يعرض القسم الأول للإطار النظري والتاريخي للدراسة في فصلين، الفصل الأول يتناول المفاهيم الفكرية والنظرية المرتبطة بالنظام الإقليمي العربي فشكل هذا الفصل طرحا نظريا ومدخلا للفصول اللاحقة. حيث تناولنا مفاهيم تحليلات النظم والنظام الدولي والنظام الإقليمي، بالإضافة إلى النظام الإقليمي العربي وتفاعلاته.

أما الفصل الثاني فيخص الجانب التاريخي للعلاقات الأطلسية وكذلك الخلفية التاريخية للوجود الأوربي والأمريكي بالمنطقة العربية.

أما القسم الثاني فيتناول تأثير المنطقة العربية منظورا إليها كنظام إقليمي، على العلاقات الأطلسية، بتبيان أسباب هذا التأثير، مظاهره وحدوده كذلك. فهذه الأسباب راجعة إلى الاختلافات الأوربية-الأمريكية في مجالات مختلفة في المنطقة، كاختلاف المصالح، واختلاف العلاقات مع أطراف المنطقة، والاختلاف حول أهم مشكل بالمنطقة، الصراع العربي الإسرائيلي، وهذه الاختلافات هي موضوع الفصل الثالث.

أما الفصل الرابع، فيتناول موضوع التنافس الأوربي-الأمريكي في المنطقة العربية، كسبب آخر لتأثير المنطقة على علاقاتهما، تنافس في مجال تجارة الأسلحة، وفي المجال الاقتصادي والاستثماري و التجاري في المنطقة، بالإضافة إلى التنافس في المجالين السياسي والثقافي.

أما الفصل الخامس فيعتبر أن ما يجري من أحداث وما يميز المنطقة العربية له تأثير على العلاقات الأطلسية بسبب تورط الطرفين الأوربي والأمريكي في هذه المنطقة وفي أحداثها. فهناك الصراع العربي-الإسرائيلي وتأثيراته وهناك البترول العربي وانعكاساته على هذه العلاقات بالإضافة إلى موضوع التدخل الأطلسي خارج منطقة الحلف وتطبيق ذلك على المنطقة العربية وما أثارته من مشاكل وخلافات في العلاقات الأطلسية وبصفة خاصة موضوع مكافحة الإرهاب في المنطقة العربية.

أما الفصل السادس والأخير والمتعلق بحدود تأثير منطقة العالم العربي كنظام إقليمي على العلاقات الأطلسية فيظهر أنه رغم وجود هذا التأثير إلا أنه محدود وأحيانا ضعيف وذلك لأن هناك قيود وضوابط متنوعة بعضها نابع من الجانب الأطلسي وأخرى من جانب النظام الإقليمي العربي نفسه.

أما نهاية هذه الدراسة فإنها تضمنت ملخصا لاستنتاجات الفصول الستة واقتراح التوسع في الموضوع بنظرة مستقبلية لمقدار تأثير العالم العربي على العلاقات الأطلسية بعد التطورات في النظام الدولي مع الوحدة الأوربية والاتجاه نحو تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي فما هي الخريطة المستقبلية للعلاقات الأطلسية في هذا القرن؟ وأين موقع العالم العربي من تلك الخريطة؟

و هكذا كانت خطة الدراسة كالآتي:

مقدمة

الفصل الأول: الجانب النظري تحليلات النظم في العلاقات الدولية.

الفصل الثاني: الجانب التاريخي العلاقات الأطلسية في العالم العربي.

الفصل الثالث: الخلافات الأوربية الأمريكية في المنطقة العربية.

الفصل الرابع: التنافس الأوربي الأمريكي في المنطقة العربية.

الفصل الخامس: قضايا متعلقة بالمنطقة العربية و العلاقات الأطلسية.

الفصل السادس: مجال و حدود تأثير المنطقة العربية على العلاقات الأطلسية.

خلاصة الدراسة و استنتاجاتها.

القسم الأول:
الجوانب النظرية والتاريخية للدراسة
Theoretical & Historical Framework

في هذا القسم سوف نتناول تحديد المفاهيم النظرية في الفصل الأول، بحيث نتناول تحليلات النظم في العلاقات الدولية، والتي انبثق عنها مفهوم النظم الإقليمية، ومنها النظام الإقليمي العربي.

وفي الفصل الثاني سوف نتناول الإطار التاريخي للدراسة، بإلقاء نظرة على تاريخ العلاقات الأطلسية عامة، وتاريخ هذه العلاقات في المنطقة العربية خاصة.

الفصل الأول:
الإطار النظري: تحليل النظم في العلاقات الدولية

Theoretical Framework:
Systems Analysis in International Relations

تعد مسألة تحديد المفاهيم المستعملة في أي دراسة، وما تنطوي عليها من مضامين، من أهم قضايا التحليل والبحث العلمي، إذ أن المفاهيم التي تستخدم وترد دون تمحيص، تتحول بمرور الوقت إلى حقائق غير قابلة للنقاش أو التساؤل، مما يؤدي إلى تجاهل ما تتضمنه هذه المفاهيم من دلالات وإنحيازات ومخاطر. وعليه سنتناول دراسة تحليلات النظم وتوضيحها، كذلك التعريف بالنظام الدولي والنظام الإقليمي، ثم النظام الإقليمي العربي، نشأته، خصائصه، تطوره ودوره[1].

وعليه لكي نتمكن من تناول كيف يؤثر النظام الإقليمي العربي على العلاقات الأطلسية، لابد من تحديد مفهوم النظام الإقليمي العربي ولا يمكننا ذلك إلا برد الموضوع إلى أصله، وهو تحليلات النظم في العلاقات الدولية والتي تطور عنها مفهوم النظام الإقليمي، ومنه النظام الإقليمي العربي نفسه.

وفي هذا الإطار، يمكن التفرقة بين مستويين من مستويات التحليل، مستوى النظام العالمي (الدولي) أو الشامل أو الكلي (Global System) والذي يركز على دراسة التفاعلات بين القوى العظمى، أو القوى القائدة لهذا النظام، وبين النظم الإقليمية أو التابعة (Regional or Subordinate Systems)، والتي تقوم على دراسة التفاعلات بين مجموعة معينة من "اللاعبين الدوليين"، يرتبطون فيما بينهم بعلاقات خاصة، جغرافية، أو مصلحية أو إيديولوجية، وفي علاقاتهم بالنظام الدولي كذلك.

المبحث الأول:
الإطار العام لتحليلات النظم في العلاقات الدولية

يتناول هذا المبحث ثلاث مطالب، تحليلات النظم عامة، تحليلات النظم على المستوى الدولي، وتحليلات النظم على المستوى الإقليمي.

المطلب الأول: تحليلات النظم عامة

في هذا المطلب سوف نتناول مفهوم مصطلح النظام بشكل عام ثم ظهور فكرة تحليلات النظم.

أولاً: مفهوم النظام عامة:

إن مصطلح النظام يكاد يكون من أكثر المصطلحات استخداما في الأدبيات السياسية، ودراسات العلاقات الدولية. وهناك عدة تعاريف.

١- اعتبر (Charles Maclelland)، أن النظام هو بنية لها عناصر مرتبطة ومتفاعلة مع بعضها البعض، ولها حدود محددة تفصلها عن بيئتها أو محيطها، والنظام هو أداة تحليلية تقدم منظورا معينا لدراسة السلوكية البشرية على كافة المستويات[٢].

٢- وهناك من اعتبر أن النظام هو شبكة من التفاعلات التي تقوم بها وحدتان أو أكثر، تتسم بنوع من التكرار والحدة، تميزها بالتالي عن التفاعلات التي تقوم بها إحدى هذه الوحدات.

٣- أما (Holsti) فيرى أن النظام هو مجموعة من الوحدات المستقلة، سواء كانت قبائل، دول، أمم، إمبراطوريات، تتفاعل فيما بينها بانتظام وفقا لعمليات مرتبة[٣].

٤- أما (Mortan Kaplan) فيرى أن النظام هو مجموعة من المتغيرات المترابطة فيما بينها، تتفاعل فيما بينها، ولها حدود تميزها عن البيئة الخارجية للنظام[٤].

٥- أما (Anatole Raboport)، فيقول في تحديد ماهية النظام: "إن المجموع الذي يعمل ككل، نتيجة الاعتماد المتبادل بين الأجزاء، هو ما يمكن تسميته بالنظام".

إذن مفهوم النظام، هو كل يتكون من عدة وحدات مترابطة في إطار حدوده، وهذا يستدعي وجود علاقات بين العناصر التي تشكل جزء من نفس المجموعة المترابطة، (interconnected)، هذه العناصر تتفاعل فيما بينها، بمعنى أن سلوك كل وحدة أو عنصر يتأثر بسلوك الوحدات الأخرى، كما أنه يؤثر في سلوكاتها.

من مجمل التعاريف السابقة، نستنتج أنه لكي نطلق على شيء ما مصطلح نظام، لابد من توافره على عناصر وشروط (خصائص) هي:

أ- أن النظام لا يخرج عن كونه وحدة عضوية حية ومتحركة وقابلة للتطور والتغير المستمر.

ب- أنه يتكون من عدة أجزاء (أو عناصر)، تتفاعل فيما بينها وتؤثر وتتأثر.

ج- إن هناك حدودا تفصل بين أي نظام وبيئته الخارجية، فهو يعمل في بيئة أكبر منه تؤثر فيه، وتتأثر به، وهذه البيئة تنتج حاجات وضغوطات وتحديات وقوة دافعة للتغيير.

د- لكل نظام أهداف وأدوار يسعى إلى تحقيقها.

هـ- إن كل نظام عبارة عن شبكة معقدة من الاتصالات التي تقوم بتبليغ الحقائق والمعلومات إلى أطرافه.

و- أن لكل نظام أنظمة فرعية، ولكل نظام فرعي أنظمة تحت فرعية إلى أن نصل إلى أبسط نظام فرعي يتكون من عنصرين على الأقل.

ثانيا: تطور فكرة تحليلات النظم

إن أهم التطورات التي حدثت في الميدان الأكاديمي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، هو تطور ما سمي التحليل (أو المقاربة) النظامي (System Analysis or Approach) ، في كثير من الميادين والفروع، وهناك عدة مساهمات في عدة فروع ساهمت في تطوير هذا التحليل، إحدى هذه المساهمات جاءت من علماء الأحياء الذين كان اهتمامهم ينصب على هيكل الكائنات الحية على أنها نظام، تتفاعل مع بيئتها (في بعض الحالات ترد على هذه البيئة، بتغيير

هيكلها الداخلي). هذا دفعهم للاهتمام بميزة دراسة الأعضاء مع بيئتهم، وبالتالي تحليل عنصر التفاعل (الجهاز التنفسي أو جهاز المركز العصبي في جسم الإنسان مثلا).

وقد استمد التحليل النظامي فكرته الأساسية من النظرية العامة للنظام (General System Theory) (GST)، والتي تعد المنطلق النظري التحليلي لجميع المستخدمين لمفهوم النظام في تحليلاتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتي سماها (Oran Young) سنة ١٩٦٧ "الحركة التي تهدف إلى توحيد العلم والتحليل العلمي" لأنها تهدف إلى توحيد المواضيع العلمية باستخدام لغة مشتركة للتحليل والمفاهيم(5).

وتنطلق هذه النظرية (G.S.T) من نظرية النظام البيولوجي ثم طبقت على النظم الاجتماعية والسياسية والدولية...وغيرها. ومبدؤها الأساسي هو أن النظام يوجد في مكان، وأن كل النظم تعمل طبقا لقوانين معينة.

لقد طبقت هذه النظرية (G.S.T) في علم الأحياء والفيزياء وفي الدراسات الإيكولوجية، ثم انتقلت بعد ذلك إلى حقل الدراسات السلوكية والاجتماعية. وترتكز (G.S.T) على افتراض مفاده (النظام المفتوح)، الذي ينظر إلى ظواهر الكون الحية على أنها نظم مفتوحة، تتميز بوجود علاقات تبادلية مستمرة بينها وبين البيئة التي توجد فيها، وهذا بعكس التفكير الفيزيائي الكلاسيكي الذي غلب عليه فكرة النظام المغلق.

وتبحث (G.S.T) عن العلاقة التفاعلية التي تحدث بين النظم، وبين العلاقة التفاعلية للأجزاء من جهة والكل من جهة أخرى، وجاءت لتؤكد أن كل جزء من أجزاء النظام، يوجد في حالة معينة والتغيرات التي تحدث لهذه الأجزاء أو أي جزء منها، قابل للقياس، وأي تغيير في أحد الأجزاء، يؤدي إلى تغير في الأجزاء الأخرى وبالتالي تغير النظام.

ومن أهداف (G.S.T) كما يرى كابلان، هي التوصل إلى القوانين والنماذج المتكررة في كيفية عمل هذه النظم، والتوصل إلى استنتاجات عامة لعوامل التوازن والاختلال التي تحكم تطور هذه النظم وانتقالها من شكل إلى آخر(6).

لقد دخل مفهوم النظام وتحليلات النظم العلوم الاجتماعية عن طريق الأمريكي (Talcott Pearsons)(7). وكان (David Easton)(8) أول من استخدمه في علم السياسة، وقد

بنى نظريته السياسية على فكرة أن الحياة السياسية هي كم من التفاعلات ذات الحدود الخاصة التي تحيط بها نظم اجتماعية، تؤثر فيها بشكل مستمر[٩]، واقترح (Easton) نموذجه لتحليل النظام السياسي يعتمد على التفريق بين النظام وبيئته، وافترض سلطة قادرة على تحكم وتوظيف متطلبات هذه البيئة، ويصبح النظام حسب هذا التحليل "مجموعة تفاعلات خاضعة لنوع محدد من الضبط (Regulation)، وموجودة في بيئة معينة. أما تحليل النظم فينطوي على دراسة مجمل التفاعلات التي تحدث بين النظام وبيئته من خلال عملية دائرية من النوع السيبرنيطيقي (Cybernetic)، ويكون النظام في اتصال مع بيئته بفعل المدخلات (inputs) والتي تضم المطالب والدعم (المعضدات) (Support, Soutiens) التي يتم توظيفها داخل النظام (العلبة السوداء)، وينجم عن هذا التوظيف رد فعل (مخرجات النظام) (Outputs)، التي بدورها تؤثر على بيئته التي بدورها هي تبعث مدخلات...إلخ، فيما يسمى بالتغذية الاسترجاعية (feed-back).

أما (Gabrielle Almond) فقد عرف النظام السياسي بأنه نظام من التفاعلات التي توجد في كل المجتمعات المستقلة، والتي تؤدي وظائف التكامل والتكيف داخل هذه النظم، وفي اتجاه المجتمعات الأخرى[١٠].

أما (Karl Deutch) فيرى أن النظام السياسي يتميز بمجموعة من المعاملات والاتصالات، واهتم بالمدى الذي تكون فيه النظم السياسية مجهزة بتسهيلات مناسبة لجمع المعلومات بالإضافة لنقل هذه المعلومات لمركز اتخاذ القرار[١١].

أما (Herbert Spiro) فيرى أن النظام السياسي يمكن أن يوجد حينما يعيش الناس لكي يتعاونوا أو يتصارعوا من أجل تسوية مشاكل مشتركة[١٢].

وعموما، فإن أغلب هؤلاء المفكرين، اهتموا بالوسائل التي يسعى بها النظام السياسي لتحويل مدخلات معينة إلى قرارات (مخرجات).

هذا في ميدان علم السياسة، أما في مجال العلاقات الدولية فقد وجد مفهوم النظام والتحليل النظامي، جذوره في القديم، حيث استعمل ثيوسيديس نمط نظام الثنائية القطبية لتحليل الحرب البليبونيزية، كما استعمل نظام توازن القوى لفحص التاريخ الدبلوماسي لأوربا في

القرنيين ١٨ و ١٩، وزادت أهمية المصطلح في نهاية الخمسينيات وفي الستينيات حيث برزت عدة تعاريف جمع خصائصها(O.Young) في قوله: "وإن كل تعريف يشمل مجموعة من العناصر التي تقف بشكل علاقات هيكلية متميزة بالنسبة لبعضها البعض، وتتفاعل في شكل عمليات لها صفات مميزة"[١٣]، وسنعود إلى هذا الموضوع بالتفصيل عندما نتناول تحليلات النظم على المستوى الدولي في المطلب القادم.

المطلب الثاني: تحليلات النظم على المستوى الدولي:

أولاً: مفهوم النظام الدولي

يرى (شارلز ماكليلاند) أن مفهوم النظام الدولي هو شيء مجرد وصفي، ونظري، فهو مجرد من حيث أنه أداة تحليل يمكن أن تستعمل في إطار مقتربات عديدة ومختلفة للدراسة وهو شيء وصفي من حيث أنه يستعمل للدلالة على حالة أو وضع معين تتسم به العلاقات الدولية في فترة زمنية محددة (مثل النظام الدولي ثنائي القطبية)، وهو شيء نظري من حيث أنه يسمح بتقديم جملة من المسلمات والفرضيات المترابطة بشكل استنتاجي[١٤].

وهنـاك مـن يـرى أن النظـام الدولي هو مفهوم مجرد، يعنى بدراسة أنماط ومستويات وكثافة التفاعـلات بيـن اللاعبين الذين يشكلون عناصر أو أطراف النظام على الساحة الدولية.

أما (هولستي)، فيرى أن النظام الدولي هو مجموعة من الوحدات السلوكية التفاعلية فيما بينها، تجمع الهويات السياسية المستقلة.

وعامة هناك اتجاهان في تعريف النظام الدولي، ناتجين عن التطور التاريخي لهذا الأخير، أولهما تقليدي، ينظر إلى النظام الدولي، باعتباره أنماط التفاعلات و العلاقات بين مجموعة من الدول، ويمثل هذا الاتجاه (Morice East) وعملاءه "النظام الدولي يمثل أنماط التفاعلات بين الفواعل الاقتصادية ذات الطبيعة الأرضية (الدول) التي تتواجد خلال وقت

معين[15]، ويلاحظ أن هذا الاتجاه، يعتبر الدولة القومية هي الفاعل الأساسي ووحدة التحليل في العلاقات الدولية.

وثانيهما معاصر، ويرى النظام الدولي بطريقة أكثر تعقيدا من مجرد التفاعلات بين الدول القومية، حيث يدخل فاعلين آخرين إلى منظومة التفاعلات التي تشكل النظام الدولي.

وطبقا لهذا الاتجاه، يمكن تعريف النظام الدولي، بأنه نسق من علاقات يتميز بالوضوح والاستمرارية، بين الوحدات أو الأطراف المتعددة المكونة لهيكل أو بناء هذا النظام.

وبصفة عامة فإن هذا الاتجاه يركز على خاصيتين أساسيتين للنظام الدولي:

أ- أن النظام الدولي يحتوي على عناصر أو وحدات مكونة له ليس من الضروري أن تكون دولا، طالما أن الشرط المطلوب لتوفير صفة الفاعل الدولي في كيان ما، ليس خاصية السيادة، بل القدرة على التأثير على المستوى الدولي.

ب- أن هناك نمطا أو أنماطا سائدة للتفاعلات بين الوحدات المختلفة المكونة لبناء النظام الدولي، وبالطبع فإن هذه التفاعلات تعكس علاقات تأثير وتأثر بين كل وحدة من وحدات النظام الدولي ذاته (وسوف نعود إلى خصائص النظام الدولي لاحقا).

ومن جهة أخرى فغالبا ما يتم تصنيف النظم الدولية، تبعا لعدد الوحدات التي تعطى لها الوظيفة القيادية فيها. ومن المحاولات الأكثر شيوعا في هذا الصدد، تلك التي تقوم على أساس وجود ثلاث نماذج لبنية النظام الدولي، وهي:

- نظام القطب الواحد، ويتميز بانفراد فاعل دولي واحد بوظيفة القيادة داخل النظام، مثل الامبراطورية الرومانية قديما، ومثل ما هو حاصل حاليا (الولايات المتحدة).

- نظام القطبية الثنائية، حيث يمارس وظيفة القيادة داخل النظام فاعلان دوليان أساسيان (النظام الدولي ١٩٤٥-١٩٨٩).

- نظام التعددية القطبية، حيث تتعدد فيه القوى التي تقوم بالوظيفة القيادية داخل النظام (النظام الدولي قبل الحرب العالمية الثانية، والذي كان يعرف بنظام توازن القوى).

وينطوي النظام الدولي على أربع أبعاد رئيسية:

(أ)- الوحدات (Actors): ويقصد بها الفاعلين الذين يقومون بأدوار معينة داخل النظام، فهناك فاعلين أو أكثر في حالة من التفاعل، كما أن هناك نظما فرعية (Sub-Systems) متفاعلة مع بعضها البعض، ومع النظام الكلي، وهناك نظام عالمي (Global System) يتضمن العديد من النظم الفرعية[١٦].

(ب)- البنيان (الهيكل) (Structure): ويقصد به كيفية ترتيب الوحدات المكونة للنظام، بالنسبة لبعضها البعض، ويتحدد هذا الترتيب، طبقا لكيفية توزيع المقدرات (القوة) بين الوحدات المكونة للنظام، وطبقا لدرجة الترابط بين تلك الوحدات[١٧].

(ج)- المؤسسات (Institutions): ويقصد بها مجموعة القواعد والإجراءات الرسمية والعرفية التي تنظم سلوك الفاعلين الدوليين تجاه القضايا العالمية المختلفة، ويشمل ذلك التنظيمات والقواعد القانونية والعرفية في النظام الدولي.

(د)- العمليات السياسية (التفاعل Interaction): ويقصد بها مجموعة التفاعلات العالمية الرئيسية التي تتم في إطار الهيكل والمؤسسات (الأفعال وردود الأفعال، أي العلاقة بين المدخلات والمخرجات).

(هـ)- البيئة (Environment): إن هذه الوحدات المكونة للنظام الدولي ذي الصفة الديناميكية للتفاعلات، لابد أن تتم في إطار محدد معلوم، أو في وسط معين يشمل هذه الوحدات وتفاعلاتها (البيئة)، أي الوسط الذي تتحرك ضمن حدوده وحدات النظام الدولي، وتضم أنماط التفاعلات القائمة بينها (تعاونية أو تصارعية أم الاثنين).

ويظهر مما تقدم أن مفهوم النظام الدولي بأبعاده ومضامينه الدولية، ينصرف إلى تحديد تلك العلاقات التي يمكن رصدها، بين وحدات سياسية، تشكل أحد أهم عناصره الرئيسية، وأن هذه الوحدات، زيادة على الشكل التراتبي الذي تتخذه في ضوء إمكاناتها، وعملية التفاعل القائمة بينها، والوسط الذي تتحرك فيه، تشكل بمجموعها مقومات أساسية، تساعد على إدراك النظام الدولي، ومن دونها يصعب الحديث عنه أو التعرف عليه[١٨].

ثانيا: تطور النظام الدولي:

تعود الجذور التاريخية لفكرة النظام الدولي أو العالمي إلى الأفكار الطوباوية المثالية القديمة، فحتى القرن ١٧ كانت فكرة النظام العالمي أو الدولة العالمية، إما فكرة طوباوية كما هو الحال مع الفلسفة الرواقية، أنصار القانون الطبيعي، أو تجسدت جزئيا في بعض المراحل، إما بفعل الغزو والاحتلال (مثلا: الامبراطورية الرومانية والعثمانية)، وإما تطبيقا لدعوة دينية (مثلا الدولة الاسلامية)، وفي جميع الحالات لم تتمكن دول العالم من وضع قواعد قانونية ملزمة لها جميعا، ولم تتمكن من خلق منظمات ذات صبغة عالمية شمولية.

ثم كان الاتجاه نحو نظام مؤسس على قواعد قانونية وضعية جماعية في معاهدة واستيفاليا (١٦٤٨) التي سعت إلى إقامة نظام دولي على أساس التعاون المشترك، بدلا من السيطرة والاخضاع. إلا أن مفهوم العالم في نظر المؤتمرين كان يقتصر على العالم الأوربي. وهو المسار نفسه الذي سارت عليه الاتفاقيات الدولية وقواعد القانون الدولي حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٩).

بعد الحرب بدأت مرحلة تأسيس نظام عالمي جديد على حساب الدول المنهزمة في الحرب، وفي غياب باقي العالم غير الأوروبي (ماعدا أمريكا). فكان هذا النظام الذي وضع أسسه مؤتمر فرساي (١٩١٩)، يكرس هيمنة الدول المنتصرة في الحرب، وكانت هذه الأخيرة تراعي في رسم معالم النظام الجديد، حفظ مصالحها. وكانت أهم معالم ومستجدات النظام الدولي هذا، أن الدول الفاعلة فيه عملت على إضفاء شرعية قانونية على الوضع القائم بعد الحرب من خلال إقامة منظمة دولية (عصبة الأمم)، تسند إليها مهمة الاشراف على النظام، ولتشكل بالاضافة إلى قواعد القانون الدولي الكلاسيكية، ضوابط تحكم العلاقات الدولية. وكانت عصبة الأمم، أول منظمة دولية سعت إلى جمع دول العالم "المتحضر"، وكان لها ميثاق تسير على هديه. وقد كان الطموح كبيرا في استقرار هذا النظام وفي نجاح العصبة، ولكن هذا المشروع فشل بسبب غياب ميكانيزم القوة الذي تكرس في عدم انضمام الولايات المتحدة، وكذا تضارب الايديولوجيات المختلفة، وانهيار النظام باندلاع الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥)[١٩].

وبعد الحرب، تم الانتقال إلى منظمة جديدة (الأمم المتحدة) ونظام دولي جديد، قائم على الثنائية القطبية.

كان النظـام الدولي الجديـد، جديـدا في أشياء وقديما في أخرى، فجديده أنه طور وجدد فكرة المنظمـة الدولية بتخويل منظمـة الأمم المتحدة صلاحيات أكثر وأوسع مما كانت تتمتع به عصبـة الأمم، كما أنه خول مجلس الأمن، الذي تحتكر القرار فيه الدول الخمس العظمى المنتصـرة في الحرب، صلاحيات التدخـل في حالات يكون فيه السلم والأمن الدوليان في خطر. ومن مستجدات هذا النظام أيضا، أنه توسـع لتدخل في عضويته كل الدول المستقلة الراغبة في الانضمام إليه، والتي تلتزم بالميثاق، ونسجـت شبكة كثيفة من المنظمات الدولية في شتى المجالات: الاقتصادية والصحية والثقافية والماليـة...إلخ. وأصبحت الدول الكبرى ومن خلال هذه المنظمات، وخصوصا المالية منها، تهيمـن على السياسات الاقتصادية والاجتماعية لدول العالم الثالث.

كما ترتب على هذا التوسع في عدد الدول، وفي عدد المنظمات الدولية والتكتلات والأحلاف، أن الدول لم تعد هي الفاعل الوحيد في النظام الدولي الجديد.

وإذا كانت هذه هي أهم مستجدات النظام الدولي، فإن هناك ثوابت حافظت على وجودها في جميع الأنظمة، وهي التفاعلات والعلاقات المتعلقة بالعالم الثالث والجانب الاقتصادي منها خصوصا، فبعد أن أرست الثنائية القطبية قواعدها، بدأ يظهر العالم الثالث ليشكل طرفا في النظام الدولي، وأصبح إضافة إلى الصراع شرق/غرب، يشكل صراع شمال/جنوب، يطالب العالم الثالث بإعادة النظر في هذا النظام خاصة من الناحية الاقتصادية[٢٦].

وقد أفرزت الحرب العالمية الثانية تحولين رئيسيين:

- قيام عالم اشتراكي تمحور حول الاتحاد السوفيتي، وتشكيله قوة تضاهي العالم الرأسمالي سياسيا وعسكريا.

- تحول أساسي في موازين القوى الاقتصادية والسياسية والعسكرية داخل النظام الرأسمالي، تمثل في تحول قيادة هذا النظام إلى الولايات المتحدة[٢١].

- وهكذا شكلت ثنائية قطبية (تحت غطاء ايديولوجي) السمة الجديدة والرئيسية على جميع الأصعدة للنظام الدولي، وذلك ما جسدته الحرب الباردة، (١٩٤٥-١٩٨٩) التي ظل خلالها حالة من العداء والتوتر الشديدين في العلاقات بين الكتلتين، وكانت هذه الحرب ذات بعد ايديولوجي (مواجهة النفوذ والتغلغل الشيوعي في العالم).

- أما من الناحية الاستراتيجية، فتمثل هذا النظام بتوازن الردع النووي.

وتوازيا مع ذلك بدأ الصراع الايديولوجي والذي سيطر على أنماط التفاعلات في النظام الدولي، بتضافر البعد الأمني والاستراتيجي وتغليبه فيها، يتراجع لصالح الكتلة الغربية، ويفرز متغيرات جديدة ومهمة، هيأت لوضع دولي جديد أحادي القطب منذ ١٩٩٠.

ثانيا: تحليلات النظم للنظام الدولي

يعتبر تحليل النظم للعلاقات الدولية من أهم التطورات التي نشأت في إطار المدرسة السلوكية في منتصف الخمسينيات، وهو يسمح بتجاوز الفاصل بين الشؤون الداخلية للدولة والسياسة الدولية، ويعتبر هذا التحليل من أبرز التحليلات التي استطاع أن يحقق قبولا عاما وواسعا لها، وينظر إليه أصحابه على أنه بمثابة الرد المباشر على إخفاق التحليلات والنظريات والمفاهيم التقليدية، في أن تصل إلى تصميم إطار علمي مقبول، يدور في داخله تحليل السلوك الدولي في شتى تأثيراته وعلاقاته التبادلية، إن في الظروف العادية أو الأزمات، وبالكيفية التي تساعد في النهاية على تحديد القوى والأسباب التي تؤدي إلى تطور النظام الدولي، وانتقاله من شكل معين إلى آخر مختلف[٢٢].

وقد تم هذا التحليل النظامي في العلاقات الدولية، لمعرفة المتغيرات المؤثرة في النظام الدولي، أي العوامل المساهمة في عملية استقرار واضطراب النظام، وآليات التكيف التي تعمل على توازن وتقوية قدرات الوحدات الموجودة بداخله واهتم التحليل النظامي للعلاقات الدولية، بمجمل العوامل والأطراف وشبكات التفاعلات التي تؤثر على الجماعة الدولية.

ومن الدعاة البارزين لتطبيق هذا التحليل في العلاقات الدولية م.كابلان، الذي شرح ذلك في كتابه (النظم وكيفية عملها في السياسة الدولية Systems & How They Work in

(International Politics) والأهداف العلمية التي يتوخاها هذا المنهاج في التحليل، كما يقول كابلان هو التوصل إلى القوانين والنماذج المتكررة في كيفية عمل هذه النظم، وتحديد مصادرها، ومظاهر الانتظام فيها (Regularities)، وكذلك التوصل إلى استنتاجات عامة تتعلق بعوامل التوازن والاختلال التي تحكم تطور هذه النظم الدولية (الرئيسية والفرعية) وانتقالها من شكل إلى آخر[٢٣]. ويرى (كابلان) أن سلوكيات الدول تجاه بعضها البعض تحددها بشكل أساسي طبيعة النظام الدولي القائم وسماته الأساسية، بين عدد الوحدات الرئيسية، إلى توزيع القوة بينها.

فبنية النظام الدولي تحدد بدرجة كبيرة سلوكية أطرافه[٢٤]، كما يركز كابلان مثل غيره من المنظرين، على الاستقرار والتوازن والحفاظ على النظام، فيولي اهتماما كبيرا لضوابط التكيف التي تعمل على إبقاء النظام في حالة التوازن أو الثبات، خصوصا وأن كل المنظرين يتفقون على أن ميزة النظام الدولي هو التغير وليس الاستقرار.

أما (ج. ماكليلاند)، فإن تحليلات النظم للعلاقات الدولية عنده فهي أداة تقوم على محاولة تحديد طبيعة وعمليات ونماذج التفاعل التي تحدث بين النظام الدولي ونماذجه الفرعية، كما تحاول أن تتعرف على الظواهر السلوكية التي تحدث في نطاق كل واحد من هذه النظم الفرعية، وأن تبحث في انعكاساتها على النظم الأخرى، وجل هذه التحليلات تساعد على تعميق فهمنا لنوعية الارتباطات القائمة بين النظم القومية والنظم الدولية بكل ما يصاحبها من تفاعلات متبادلة.

ويعتقد (ماكليلاند) أن ما يحدث من وقائع في النظام الدولي، يأتي في معظمه من مصادر أساسها الدول الأطراف في هذا النظام نفسها كالرأي العام وجماعات الضغط، والأحزاب السياسية...الخ، ولهذا السبب فإن التحليل النظامي لا يركز فقط على علاقة الدول بالنظام الدولي، وإنما يمتد ليشمل علاقة القوى الداخلية في الدولة بالنظام الدولي، فكل هذه العلاقات من التأثير المتبادل على كل المستويات وفي كل الدول هي التي تنتج وتبلور في النهاية معالم ما يمكن أن يسمى بالنظام الدولي.

أما (جورج مودلسكي) فيرى أن النظام الدولي هو في حقيقته نظام (اجتماعي)، يستند على مقومات هيكلية ووظيفية محددة، وأن النظم الدولية تشتمل على أنماط متنوعة من التفاعلات السلوكية التي تحدد في التحليل الأخير، الطابع المميز لأداء كل واحد منها.

يولي التحليل النظامي للعلاقات الدولية، اهتماما كبيرا بدور ومكانة النخب في استقرار النظام الدولي واختلاله فتوتره يحصل إذا شعرت هذه النخب بعدم الأمن. وفي هذا الصدد يرى (Rosecreance) أن وجود المصادر والموارد في يد النخب يمثل عاملا ديناميكيا في النظام الدولي حيث يؤثر في استقراره، فالنخب غير الآمنة لن تكون قادرة على مقاومة إغراء استخدام الموارد التي يمكن تعبئتها بسهولة للعمل ضد الدول المجاورة، ويرى أن النخب التي تشعر بأن وضعها الداخلي معرض للخطر تساهم في عدم الاستقرار، إذ أنها تنزع لاتخاذ إجراءات عدوانية ضد دول أخرى بهدف تدعيم مركزها في الداخل.

أما (مودلسكي) فيرى أن قدرة النخب على تعبئة القوى المحلية ووجود التجانس الكافي كما هو في المجتمعات الصناعية يساعد على خلق الترابط بين مصالح القوى المحلية.

وفي منظور تحليل النظم للعلاقات الدولية، تصبح مثلا سلوكية الدولة الخارجية، نشاطا ذا اتجاهين: يأخذ من المحيط الدولي ويصب فيه، لأن أهم سمات النظام بنيته والعمليات التي تتميز بها التفاعلات بين أطرافه، وقد تتغير سمات النظام من فترة إلى أخرى، ويلجأ محللوا النظم إلى استعمال معايير محددة لدراسة وقياس التغيير (Change) أو التحول (Transformation) في النظام الدولي، ويعرف التحول بأنه حصول تغيير جذري في النظام، فالتغير يحصل مثلا عند قيام أنماط عادية جديدة من التفاعلات، أو عند زيادة هذه الأخيرة أو نقصها، أو عند حدوث زيادة أو نقص عادي في إمكانات النظام أو حدوث تغيير جذري في أنماط التفاعلات، أو إذا حصل تغير أساسي في توزيع القوة في النظام، كانهزام قوة رئيسية، أو أكثر وانتهاء دورها، وانتقال قوة أو أكثر من قوة متوسطة إلى مصاف القوى الكبرى، أو حدوث تغير أماكن التحالفات بين القوى الرئيسية[٢٥].

ومن خلال اختلاف المنظرين والمحللين نجد أن هناك عدة محاور مشتركة تلتقي عندها اهتماماتهم وهي:

(١)- اهتمامهم بالبحث في الخصائص الهيكلية والوظيفية والسلوكية للنظام الدولي والنظم الفرعية المنبثقة عنه، وكذلك رصد وتحليل عمليات الاتصال التي تتم بين مختلف الأطراف الفاعلة وما يؤدي إليها من تفاعلات وأنماط علاقاته، وتعيين علاقة ذلك بتوازن النظام الدولي واستقراره.

(٢)- اهتمامهم بالبحث في ضوابط التكيف المتاحة للنظام الدولي ومدى فعاليتها فيما يتعرض له النظام من توترات وأزمات.

(٣)- اهتمامهم بتعيين الحدود الفاصلة بين النظام وبيئته الخارجية في إطار مفهوم المدخلات والمخرجات.

(٤)- اهتمامهم بالتأكيد على أهمية تدفق المعلومات داخل النظام الدولي لأهميته في اتخاذ القرار، وتأثيرها في مقدرة النظام على الأداء الفعال لدوره.

(٥)- اهتمامهم بتحليل دور وسلوك النخب الحاكمة (Ruling Elites) من الدول أعضاء النظام الدولي، وتأثير ذلك على استقرار أو اختلال النظام ذاته.

المطلب الثاني: تحليلات النظم على المستوى الإقليمي:

أولاً: نشأة مفهوم النظام الإقليمي وتطوره

مفهوم النظام الإقليمي بمعناه العلمي وكمستوى للتحليل في العلاقات الدولية هو مفهوم حديث، لم تتناوله الدراسات إلا في الستينيات والسبعينيات(٢٦)، وإن كان يمكن إرجاع جذوره وأصوله الفكرية إلى مصدرين أساسيين في أدبيات العلاقات الدولية:

المصدر الأول: يتمثل في المدرسة الإقليمية (Regionalism) التي ظهرت كمواجهة للعالمية (Universalism)، حيث دار جدل طويل بينهما (Universalism Versus Regionalism)، هذه العالمية دعت إلى بناء نظام دولي يحفظ السلم والاستقرار الذي يشمل كافة الدول، أما دعاة الإقليمية فاعتبروا أن بناء التجمعات الإقليمية هي الطريقة الأفضل والأكثر عملية للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين(٢٧).

المصدر الثالث: يرجع إلى دراسة موضوع التكامل (Integration) بين الدول، والذي يعتبر التكامل الإقليمي إحدى مسائله الأساسية.

كما يمكن الإشارة إلى دراسة المناطق (Area Studies)[٢٨]، التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، وقد ساهم في تطوير الاهتمام بهذه الدراسات في أمريكا، بروز هذه الأخيرة كقوة عظمى في العالم بعد الحرب واتساع دورها ومصالحها واهتماماتها لتشمل العالم كله، مما تطلب الاهتمام بدراسة المناطق، وظهر الأخصائيون الإقليميون الذين يعتبرون أن لكل منطقة خصوصياتها السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي تميزها عن مناطق أخرى، بحيث صار من غير الممكن تعميم الفرضيات والنظريات التي يقدمها مختصو العلاقات الدولية بشكل عام على كل مناطق العالم.

إلى جانب هذه المصادر الفكرية لنشأة مفهوم النظام الإقليمي أيضا حدثت مستجدات دولية في الستينيات ساهمت في هذا الظهور والاهتمام بهذا المفهوم. ويرى (O.Young) أن هذه المستجدات تتمثل في غياب حرب عالمية، تؤدي إلى حدوث تمحور على المستوى الدولي، مما فتح الطريق أمام كل منطقة أن تطور بشكل أو بآخر خصوصيتها[٢٩]. يضاف إلى هذا اندثار القوة بشكل تدريجي في النظام الدولي بالرغم من محافظة القوتين العظميين على نفوذهما الكبير، وقيام أو إعادة إحياء قوى كبرى، وقوى إقليمية، وازدياد عدد الدول المستقلة بشكل كبير، وازدياد مستوى الوعي السياسي الذي يتخطى أحيانا حدود الدولة إلى حدود المنطقة، ثم قيام نزاعات جديدة لا علاقة للقوتين الأعظم بنشائها.

وهناك آخرون يرجعون أسباب ظهور هذا المفهوم (النظام الإقليمي) إلى الدوافع التالية:

١- الدافع الأمني: ويتمثل في حاجة الدول للأمن، خاصة بعد بروز سياسة الاستقطاب الثنائي وسعي كل من العملاقين إلى الحصول على مناطق نفوذ في مناطق مختلفة من العالم.

٢- الدافع السياسي والاقتصادي: ويتمثل في رغبة قادة مجموعة من الدول إنجاز مصالح مشتركة، لا يمكن تحقيقها دون تكتلهم عن طريق اتحاد سياسي أو اقتصادي.

٣- المتغيرات الدولية: وتتمثل في سعي الدول المتوسطة أو الصغيرة، وراء أدوار أكبر في السياسة الدولية، في ظل التسلسل الهرمي الدولي لموازين القوى في العالم[٣٠].

أما من ناحية دراسة وتحليل العلاقات الدولية، فقد أدت صعوبة إدراك واقع هذه العلاقات من خلال مستوى التحليل المركز على مستوى النظام الدولي (الذي رأيناه في المطلب السابق) هذا التحليل الذي يهتم بالتفاعلات بين القوتين العظميين، أدت ببعض المنظرين إلى التركيز على مستوى التحليل الإقليمي (أي التفاعلات الدولية في منطقة ما تحدد عادة على أساس جغرافي). ولقد لجأ المنظرون إلى هذا المستوى من التحليل، نظرا للمأزق الذي وصل إليه منظرو النظام الدولي في سعيهم الفكري لتحقيق السلام، حيث يلاحظ أن تلك السياسة الدولية في العلاقات بين الكتلتين تلك يشوه حقيقة هذه العلاقات، خصوصا بعد فترة الاستقلالات وتزايد الدول في النظام الدولي[٣١].

كما لجأ هؤلاء المنظرين لهذا المستوى من التحليل (الإقليمي) نتيجة للانتقادات التي وجهت للتحليل على مستوى النظام الدولي فقط، الذي (التحليل) يؤكد على وحدة النظام الدولي وعلى المستوى العالي للاعتماد المتبادل بكل أجزائه، والتركيز فقط على علاقات القطبية الثنائية، وبالتالي تجنب الحاجة إلى التوسع والتطوير في التعقيدات الأخيرة للعلاقات الدولية. وكان أحد الانتقادات لهذا الاتجاه (الاقتراب) هو الإشارة إلى تطور طبيعة السياسة الدولية المتعددة الأقطاب.

وانتقاد آخر ركز على أن هناك جزء جد هام للسياسة الدولية يوجد في حدود المناطق (الأقاليم) أي يوجد داخلها مستوى عالي من التفاعل بين الدول. ورغم أنه في ذلك الوقت (الستينيات) كانت هذه التفاعلات متأثرة بعلاقات القوى العظمى، إلا أنها لم تكن بالضرورة من فعل أو من تحديد هذه الأخيرة، بل كانت محددة، بداية من طرف القوى المحلية داخل أقاليم مختلفة.

كما أن الاهتمام بتحليل النظام الإقليمي صحبه تعامل الكثير من العلماء، وصناع السياسة كذلك عن النظر إلى العلاقات الدولية من زاوية النظام المهيمن (الدولي)، فالتحليل على مستوى النظام الإقليمي، يبين لصناع السياسة أن كثيرا من الأزمات السياسية والتطورات، يمكن أن لا تكون من صنع القوتين العظميين.

ويمكن القول بأن التحليل على مستوى النظام الإقليمي، يسمح منهجيا باستيعاب التفاعلات بين أعضاء النظام من جهة وعلاقة هذا النظام بالأنظمة الإقليمية، والدول الأخرى، وبالنظام الرئيسي (الدولي) من جهة أخرى.

في حين يرى كل من (Steven Spiegel & Louis Cantouri)[٣٢]، أن هناك ستة أسباب لاعتماد مفهوم النظام الإقليمي (الفرعي) كأداة تحليل في السياسة الدولية وهي:

١)- يساهم هذا المفهوم في تعميق دراسة العلاقات الدولية، من حيث أنه يقدم مستوى متوسط للتحليل بين المستوى الدولي ومستوى الوحدات الأطراف في النظام الدولي.

٢)- يساعد في تصحيح نظرة (رؤية) بعض الباحثين والدارسين الذين يتعاملون مع مختلف الأحداث من منظور النظام المهيمن، (القوتين الأعظم، أو النظام الدولي بشكل عام)، بحيث يغيبون عوامل عديدة هامة، تتعلق بطبيعة وخصوصيات الحدث أو الظاهرة السياسية على المستوى الإقليمي. فهناك أحداث كثيرة، لا يمكن رد أسبابها إلى المستوى الدولي أو مستوى النظام المهيمن، بل هي نتاج عوامل ما دون الإقليمية.

٣)- يساعد هذا المفهوم أخصائي المناطق الذي يهتمون بدراسة الدول بأن يوسعوا مجال دراساتهم لتشمل السمات المشتركة بين الدول على المستوى الإقليمي في مناطق تخصصهم.

٤)- يساعد أيضا في القيام بالدراسات المقارنة لسياسة الدولة على المستوى الإقليمي والدولي.

٥)- يساعد أيضا في الدراسة المقارنة بيم منطقتين مختلفتين لاستخراج سمات التشابه والتمايز بينهما.

٦)- يساهم أيضا في دراسة التفاعل بين المستويات المختلفة في النظام الدولي، كالتفاعل مثلا بين النظام المهيمن (نظام القوتين العظميين) ونظام إقليمي معين. وفي هذا الصدد، يدرس مثلا اختراق القوتين العظميين للنظام الإقليمي وتنافسهما حوله.

كذلك تساهم الدراسة على مستوى النظام الإقليمي، بدمج النتائج التي توصل إليها أخصائيو العلاقات الدولية، وأخصائيو المناطق في أبحاثهم.

أما علي الدين هلال وجميل مطر، فيريان أن هذا المستوى من التحليل يسمح لنا بتحليل العلاقات الدولية في إقليم ما من وجهة نظر التفاعلات بين دول الإقليم، كما يسمح لنا بالمقارنة

بين الأقاليم بعضها البعض، المعاصرة منها والتاريخية، ويكشف عن أشكال التدخل الذي تمارسه القوى الكبرى إزاء الأقاليم، وأساليب هذا التدخل ومداه[٣٣].

ثانيا: تعريف النظام الإقليمي

قدم كثير من الكتاب والباحثين تعريفات مختلفة للنظام الاقليمي، واستخدم كل منهم أيضا تسميات مختلفة منها: النظام الفرعي (Sub-System) أو النظام الجزئي، أو النظام الدولي الفرعي، أو النظام التابع (Subordinate System)، ويطلق هذا الاسم (أو الوصف) الأخير عندما ينظر إليه في علاقته بالنظام الرئيسي (العالمي).

إن مفهوم النظام الاقليمي هو من المفاهيم التحليلية التي برزت في أدبيات الفكر السياسي المعني بعلم العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، وقد أريد به التمييز بين ما هو كلي وما هو جزئي، ضمن الاطار العام الذي يحكم الظواهر السياسية أي أن هذا المفهوم أريد به تحديد العلاقة بين النظام بأبعاده الدولية، والوحدات المتفرعة عنه بأبعادها الاقليمية. والنظام الاقليمي يشير إلى نوع من العلاقات والتفاعلات بين مجموعة من الدول التي تقع داخل إقليم جغرافي واحد، ومن هذا المفهوم يتضح أن النظام الاقليمي، لا يقل عن ثلاث دول، ولا توجد بينها إحدى القوتين الأعظم وبعبارة أخرى، فإن مفهوم النظام الاقليمي، يشير إلى ذلك المجال الجغرافي الذي يضم دولا متجاورة تتداخل مع بعضها البعض في أنماط معقدة من التفاعلات والتعاملات، تحقيقا لأهداف ومصالح مشتركة[٣٤].

وهناك من يرى أن النظام الاقليمي ينشأ في الأصل حينما يصل نسق التفاعلات السياسية الدولية بين القوى المحلية لمنطقة ما، مستوى معينا من الكثافة، ويمكن قياس درجة كثافة هذه التفاعلات بحدوث الصراعات والحروب من جانب، ومظاهر التعاون والتحالف...الخ من جانب آخر، وأيضا كثافة العلاقات الدبلوماسية العادية بين مختلف الفرقاء، وكذلك إدراك الفاعلين لبعضهم البعض، وتصوراتهم الذاتية عن أدوارهم وقدراتهم[٣٥].

ويقدم الاطار النظري الذي قدمه (سبيجل وكانتوري) اشمل وأدق تعريف للنظام الاقليمي، فقد اعتبر أن النظام الاقليمي يتكون من دولة أو دولتين أو أكثر متقاربة جغرافيا

ومتفاعلة مع بعضها البعض، كما تتقاسم روابط اثنية ولغوية وثقافية واجتماعية وتاريخية مشتركة[٣٦].

أما (Michael Haas) فقد عرف النظام التابع في مقال له في عدد مارس ١٩٧٠ من مجلة (American Political Sciences Review) "بأنه شبكة تفاعلات سياسية محددة ذاتيا بين أعضاء منطقة في مجال محدد.

قسم سبيغل وكانتوري النظام الاقليمي إلى ثلاثة أجزاء (أقسام) هي: منطقة القلب، منطقة الهامش ونظام التدخل(Intrusive System) [٣٧]. واعتبر أن الأول يضم الدول التي تشكل المحور المركزي للسياسة الدولية للمنطقة، ولتفاعلات النظام الاقليمي، وتشارك في الجزء الأكبر في كافة هذه التفاعلات، وتحدد من خلال طبيعة المناخ السياسي السائد في النظام، أما منطقة الهامش فتضم الدول الغريبة عن القلب إلى درجة ما (Alienated)، وهي بعيدة عن قلب النظام، نتيجة عوامل اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية أو تنظيمية أي تعيش على هامش القلب، ولكن قريبة جغرافيا من النظام الاقليمي ولكنها ليست منه بسبب الاعتبارات السابقة ولكن مع ذلك تقوم بدور معين في سياسة النظام الاقليمي[٣٨].

أما نظام التدخل أو التداخل، فيضم الدول أو القوى الخارجة عن النظام، وغالبا ما تكون دول كبرى، والتي تقوم بدور هام سياسيا في العلاقات الدولية لهذا النظام الاقليمي. واعتبر سبيغل وكانتوري أن هناك أربع فئات من المتغيرات تحدد موقع الدول من التقسيمات الثلاث، وتحدد طبيعة النظام بشكل عام هي طبيعة ومستوى التماسك في النظام، طبيعة الاتصالات فيه، ومستوى القوة والامكانات في النظام، وبنية العلاقات وأنماطها.

ثالثا: معايير تحديد النظام الإقليمي

هناك ثلاث اتجاهات رئيسية لتحديد النظام الاقليمي:

١. اتجاه يركز على اعتبارات التقارب الجغرافي (Geographic approximity) ويجعل من هذه الاعتبارات أساسا للتمييز بين النظم الاقليمية.

٢. اتجاه يركز على وجود عناصر التماثل (التماسك)(Hemogenity Approach) الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي ووحدة الأهداف والتطلعات.

٣. اتجاه يركز على عنصر التفاعل (Interaction Approach) أي أن كل نظام إقليمي يقوم على وجود تفاعلات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية بين دول قد لا تكون متجاورة أو متشابهة.

ويرى علي الدين هلال وجميل مطر أن هناك اتفاقا عاما على أهم عناصر النظام الاقليمي وهي:

١- أنه يتعلق بمنطقة جغرافية معينة.

٢- انه يشمل ثلاث دول على الأقل.

٣- لا وجود لأي من الدولتين العظميين بين الوحدات المكونة له.

أما (William Thomson) فقد اعتبر أن هناك أربع شروط ضرورية وكافية لتحديد النظام الاقليمي وهي:

١)- اتسام أنماط العلاقات والتفاعلات بين الوحدات المكونة للنظام بدرجة عالية من الحدة والتكرار بحيث أن أي تغيير في جزء من النظام يؤدي إلى تغيير في أجزائه الأخرى.

٢)- وجود تقارب جغرافي بين الوحدات بشكل عام.

٣)- اعتبار المراقب الخارجي أو الداخلي للنظام كمنطقة متميزة عن غيرها أو كمسرح عمليات.

٤)- تكوّن النظام من وحدتين على الأقل وعادة أكثر من ذلك[٣٤].

أما (Brecher) فيرى أن هناك ثلاث معايير لتحديد النظام الاقليمين لكل واحد منهم عنصرين:

١. معيـار الوسع (Entendue) ويقصد به مساحة هذا النظام وهي تحدد أساسا حسب العامل الجغرافـي (العنصر ١) ويكون عدد الدول المشكلة للنظام لا تقل عن ثلاث دول (العنصر ٢).

٢.معيار الإدراك (Perception) وهو يعني أولا: الإدراك من طرف الفاعلين الخارجين بأن النظام الإقليمي (الفرعي) يشكل مجموعة مختلفة، أو منطقة أو فرع من النظام الشامل (العنصر ٣)، وثانيا: يشعر أعضاء النظام بأنهم يشكلون كيانا واحدا (العنصر ٤).

٣.معيار علاقة التبعية للنظام المسيطر، إن ما يميز النظام الفرعي، هو أن أعضاءه أقل قوة من وحدات النظام الرئيسي (العنصر ٥)، وأن للمتغيرات التي تجري في النظام المركزي تأثير على النظام التابع أكبر من التأثير العكسي (العنصر ٦) [٤٠].

ويرى (M.Brecher) إن النظام الإقليمي يتطلب ستة شروط لكي يبقى:

١. مجال (مدى) غير محدود، مع التأكيد مبدئيا (أولا) على المنطقة الجغرافية.

٢. على الأقل وجود ثلاث فواعل.

٣. اعتراف ايجابي من طرف معظم الفواعل الأخرى كمكونين لمجموعة إقليمية ذات خصوصية، أو جزء من النظام العالمي.

٤. هوية ذاتية.

٥. وحدات القوة أقل نسبيا من وحدات النظام المهيمن.

٦. أكثر وأشد تغلغلا وتأثيرا للنظام المهيمن على النظام التابع عوضا عن العكس [٤١].

وبغض النظر عن هذه التفاصيل في الاختلافات الفرعية، حول تعريف النظام الإقليمي ومكوناته، فإننا نجد أن هناك اتفاقا عاما بين الباحثين على أن أهم عناصر النظام الإقليمي هي:

١)- أنه يتعلق بمنطقة جغرافية معينة، وحتى أولئك الباحثين الذين انطلقوا من معيار التفاعل، وصلوا إلى أن حجم التفاعلات بين الدول المتقاربة جغرافيا عادة ما يكون أكبر وأكثر كثافة، وأن الدول التي تقع في قارات متباعدة عادة ما تكون التفاعلات بينها محدودة، باستثناء الدول الكبرى ـ التي قد تتفاعل وبكثافة مع دول ومناطق بعيدة عنها لاعتبارات استراتيجية، عسكرية واقتصادية.

٢)- أنه يشمل ثلاث دول على الأقل.

٣)- لا وجود لأي من الدولتين العظميين بين الوحدات المكونة لهذا النظام، ذلك أن وجود إحداهما يربطه بالنظام الدولي مباشرة. فدول القمة الرئيسية قد تمارس ضغوطا على النظام الإقليمي، ولكن لا تصبح عضوا فيه أو أحد مكوناته.

٤)- إن وحدات النظام الإقليمي تدخل في شبكة معقدة من التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالنظام، والتي تملك ديناميكيتها الذاتية وقواعد حركتها المنبثقة من هذه التفاعلات باستقلال عن النظام الدولي، أو نفوذ الدول الكبرى، فالتفاعلات الإقليمية ليست مجرد رد فعل، أو امتداد لسياسات الدول العظمى.

صحيح أن هذه الأخيرة، تستطيع أن تؤثر على جانب من هذه التفاعلات، ولكن صحيح كذلك أن لهذه التفاعلات مصادرها وديناميكيتها الخاصة بها في إطار النظام الإقليمي نفسه، وهي التفاعلات التي تتميز بقدر من الذاتية والاستقلال وفقا لظروف الإقليم وطبيعة النظم السياسية والاجتماعية، ونوع العلاقات التي تربط بين أعضائه.

وتتناول الدراسات المتعلقة بالنظام الإقليمي عديدا من المسائل، مثل الصفات البنيوية للنظام (الأوضاع الاقتصادية وشكل النظم السياسية، والنظام الاتصالي...الخ) وتوزيع القوة، أو نمط الامكانات، وحجم وخصائص التفاعلات بين أعضاء النظام، وأنماط تكرارها، أي أنماط التحالفات والسياسات، وعلاقة النظام الإقليمي بالنظام الدولي، وهو ما يطلق عليه بيئة النظام الإقليمي، ومدى وجود تكامل وظيفي أو تنظيمي بين الوحدات المكونة للنظام الإقليمي.

وتذكر دراسة حديثة بأن أحد العناصر المهمة في أي نظام إقليمي هو وجود هوية إقليمية، والوعي بالتقارب والتضامن بين أعضاء النظام، والتعامل مع العالم الخارجي كوحدة أو على الأقل السعي إلى تحقيق ذلك، ومن مؤشرات ذلك بروز مفهوم للدفاع أو الأمن المشترك.

وهكذا فإن أي نظام إقليمي يمكن تناوله من عدة جوانب:

١.الخصائص البنيوية للنظام: ويقصد بذلك سمات النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول المكونة للنظام ومدى وجود تماثل أو تقارب بينهما.

٢.نمط الإمكانات أو مستوى القوة في النظام: أي مستوى القوة السائدة بين الوحدات المكونة للنظام، وهل يوجد توازن للقوة بين هذه الوحدات، أم يوجد نوع من التسلسل في توزيع القوة، أو أنه يوجد شكل من الاستقطاب بين دولتين أو أكثر على قيادة النظام.

٣.نمط السياسات والتحالفات: أي طبيعة العلاقات المتداخلة بين أعضاء النظام الإقليمي، والسياسات التي تتبعها كل دولة إزاء الدول الأخرى والتحالفات التي تدخلها في إطار النظام.

٤.بنية النظام: أي نظام إقليمي، لا يعيش في فراغ، ولكن في إطار سياسي دولي، له محدداته وقيوده، ويجب التمييز في هذا المجال بين مركز أو قلب النظام (Core States) وأطرافه من ناحية، والدول الهامشية (Periphery States) من ناحية ثانية ثم نظام التغلغل أو التغلغل أو التدخل (Penetrative or intrusive system).

رابعا: تفاعلات النظام الإقليمي

ما هو شائع في تحليل العلاقة بين النظام الدولي والنظام الإقليمي، أن الأول يمثل واحدا من المتغيرات الأساسية في تشكيل خصائص، وتحديد تفاعلات الثاني، هذا إن لم يكن تبعا لبعض المدارس التحليلية، المتغير الأساسي أو حتى الوحيد، ولذلك يتعين على أولئك الذين يريدون أن يفهموا نظاما إقليميا ما، أن يتناولوا بالتحليل ضرورة تأثير النظام الدولي عليه[٤٤].

بل إن هناك من يرى أن ما يدور في الأقاليم، لا يعدو أن يكون مرآة عاكسة لإدارة قيادة النظام الدولي.

إن المتعارف عليه إذن أن النظام الدولي يؤثر على النظام الإقليمي وذلك لأن ما يطرأ على توجهات وبنية النظام الدولي من متغيرات، تترك أثرا واضحا على وحداته وأنماط التفاعلات القائمة بينها. فـ (Brecher) يرى أن العلاقات في إطار (داخل) النظام التابع ليس كلها نتيجة علاقات القوى الكبرى، رغم أن التأثير هو أكبر وأسرع من القوى الكبرى (النظام الدولي) إلى النظم الإقليمية (التابعة) وليس العكس[٤٢].

كل هذا أدى إلى نوع من الاتفاق بين العديد من المهتمين في ميدان العلاقات الدولية، إلى أن التفاعلات الحاصلة على مستوى النظام الدولي يمكن أن تنعكس سلبا أو إيجابا على النظم الاقليمية.

وفي مقابل هذا التيار (الاتجاه) الذي يرى بوجود علاقة ذات اتجاه واحد بين النظام الدولي السائد وبين النظم الاقليمية، فإن مدرسة النظم الاقليمية التي تبلورت منذ ١٩٧٠، والتي أضافت إلى أن واقع العلاقة بين هذه النظم وبين النظام الدولي السائد، أكثر تعقيدا بكثير من أن تكون علاقة ذات اتجاه واحد. فالنظم الاقليمية تمتلك تفاعلاتها الذاتية التي تتم وفقا لاعتبارات خاصة بها بعيدا عن نفوذ الدول الكبرى أو العظمى، ومن ثم فإن التفاعلات الاقليمية، ليست مجرد انعكاس أو رد فعل أو امتداد لإرادة النظام الدولي السائد، ولسياسات الدول العظمى. صحيح أن هذه الأخيرة تستطيع أن تؤثر على جانب من هذه التفاعلات، ولكن كذلك فإن لهذه التفاعلات مصادرها وديناميتها الخاصة بها في إطار النظام الاقليمي نفسه.

والواقع أن النظم الاقليمية، تختلف من حيث درجة خضوعها للنظام الدولي ونمط هذا الخضوع فالنظم الاقليمية الواقعة في الدوائر الجيوسياسية الحيوية للقوى السائدة في النظام الدولي، تميل إلى الخضوع لحركة هذه القوى، أو تعمل بتناسق معها، أما تلك الواقعة في الأطراف البعيدة عن المجال الحيوي المباشر للقوى العظمى، فإنها غالبا ما تتمتع بقدر من الاستقلال الذاتي عنها، ومع ذلك فإن هذا الاستقلال يخضع لاعتبارات القوة الذاتية للنظام، فضلا عن طبيعة التوازن الاستراتيجي السائد في النظام الدولي. ورغم أن الأنظمة الاقليمية لها مكانة تحليلية أدنى من النظام الدولي، مما يجعلها تحليليا خاضعة له، إلا أنه لا يمكن فهم حركية النظام الدولي فهما كاملا بدون فهم تماثل وخصوصية نظم فرعية أو إقليمية عديدة.

ولتبيان النظم الاقليمية، فقد اصدر كل من كانتوري وسبيغل دراسة[٤٣]: السياسة الدولية في الأقاليم (The International Politics of Regions) ساهمت في إعطاء دفعة للجهود النظرية والاهتمام بمفهوم النظام الاقليمي، وركزت على أن الأقاليم والعلاقات الدولية التي تتم في إطار كل إقليم، يجب أن تحظى بمزيد من الاهتمام والدراسة، لأن أغلب دول العالم تنطلق في سياساتها الخارجية من اهتمامات ومحددات إقليمية، كما تنطلق في إطار تفاعلها مع الدول

الأخرى من الإقليم، ولا يجوز النظر إلى العلاقات الدولية لهذه الدول على أنها مجرد رد فعل للسياسات الخارجية للدول الكبرى.

إلا أن (سكوت) يرى أن هناك علاقة تبادلية بين النظامين الدولي والإقليمي؛ لأن كل الأطراف الفاعلة في نظام السياسة الدولية تكون في حالة من التفاعل المستمر مع بعضها، ومن هذه التفاعلات يرى أن التطورات التي تطرأ على واقع النظم الإقليمية، يكون لها تأثيراتها وانعكاساتها على ما يجري داخل النظام الدولي نفسه[44].

أما (O.Young) فقد قدم نموذج الانقطاع (Siscontuniuty Model) في النظام الدولي[45]، ويظهر فيه كيف أن أنماط التأثير الكونية والإقليمية تمتاز بعضها بالتطابق، وبعضها الآخر بالانقطاع، ويتبع هذا ظهور تشابه وتباين في أنماط العلاقات، وأنواع المصالح بين الإطار الكوني والأطر الإقليمية المختلفة. ويرى (يونغ) مثلا أن لبعض المناطق خصوصياتها الفردية التي تميزها عن مناطق أخرى، وإذا كان هناك عوامل تأثير دولية موجودة في كافة المناطق، إلا أن هناك عوامل التأثير الخاصة في كل منطقة، والتي بدورها تؤثر في أنماط العلاقات والتفاعلات القائمة في المنطقة، وعلى المستوى الكوني أيضا، فهناك موقع هام للنظم الإقليمية من النظام الدولي، وهناك علاقة جدلية بينهما من حيث تأثير كل منهما على الآخر.

المبحث الثاني:
النظام الإقليمي العربي

إن النظام الاقليمي عامة، وكما ورد في الصفحات الماضية، وكما عرفه (كانتوري) و(سبيغل)، هو عبارة عن...دولة أو دولتين أو أكثر متجاورة، ومتفاعلة وتمتلك بعض الروابط الاثنية، واللغوية والثقافية والاجتماعية والتاريخية المشتركة، ويزداد فيها الشعور بالهوية أحيانا بسبب أعمال ومواقف الدول الغريبة عن النظام.

وبناء على هذا نلاحظ أن المنطقة العربية، هي أكثر تأهيلا لاكتساب صفة النظام الاقليمي، فهي تزخر بالخصائص التي تعمل على تقريب مكوناتها، فعلاوة على الشعور بالانتماء إلى القومية العربية، هناك عوامل مادية تكرس هذا الواقع من بينها الامتداد الجغرافي، واللغة والتماثل ودرجة التفاعلات التي ظهرت أبرز تجلياتها على المستوى التنظيمي، حيث تتوفر المنطقة العربية على شبكة مكثفة من التنظيمات الرسمية وغير الرسمية، كما تزداد درجة التفاعلات، كلما تعرضت المنطقة لتحد خارجي، كما هو الشأن بالنسبة لاسرائيل[46].

المطلب الأول: مفهوم النظام الإقليمي العربي وخصائصه:

أولا: تعريف النظام الإقليمي العربي

من خلال ما قلناه سابقا يتضح لنا أن المنطقة العربية تعتبر من أكثر المناطق في العالم المؤهلة لاكتساب صفة النظام الاقليمي.

فمن الناحية السلوكية يمكن وصف المنطقة العربية بأنها نظام إقليمي، ترتبط الدول المختلفة في ظله ضمن تفاعلات متصارعة أو متعاونة. وحسب علي الدين هلال وجميل مطر فمفهوم النظام الاقليمي العربي يشير إلى منظومة البلاد العربية من موريتانيا إلى الخليج، والتي يربط بين أعضائه عناصر التواصل الجغرافي والتماثل في عديد من العناصر اللغوية والثقافية والتاريخية والاجتماعية مع وجود تفاعلات بين أعضائه وإن كانت متفاوتة.

ومن هذا المفهوم فإن النظام الإقليمي العربي تنطبق عليه العناصر الثلاثة الرئيسية في تعريف النظام الإقليمي "هو مجموعة العلاقات المنسجمة والمتكاملة بين عدد من الدول المتجاورة في إقليم جغرافي محدد"(47).

فمن الناحية الجغرافية، تمثل المنطقة العربية إقليما ممتدا، ومن ناحية التماثل، تتمتع البلاد العربية بالعديد من عناصر التشابه التاريخية والاقتصادية والاجتماعية...وغيرها. ومن ناحية التفاعلات، فإن هذه البلاد تشهد دفعا مستمرا وكثيفا للتفاعلات فيما بينها.

وعلى هذا، فإن مصطلح النظام الإقليمي العربي، يستخدم للدلالة على ذلك الإقليم الذي يضم وحدات سياسية متماثلة، ومتقاربة في النواحي الثقافية والاجتماعية والاقتصادية و التاريخية، تدخل في شبكة معقدة من التفاعلات متعددة الأغراض والمضامين، أي أن مصطلح النظام الإقليمي العربي ليس إشارة إلى إقليم جغرافي فحسب، وإنما يعكس المصطلح نفسه توجهات سياسية، نظاما يستند إلى تجانس ثقافي فريد ذي عمق حضاري.

ورغم هذا فقد رفض البعض فكرة وجود نظام عربي بالمعنى المتعارف عليه لمفهوم النظام، وذلك في ضوء نقدهم لطبيعة الدول العربية، فمعظم الأقطار العربية في نظرهم ليست دولا بالمعنى الاجتماعي والسياسي الذي يميز الدولة في الغرب، فهي أقرب ما تكون إلى السلطات أو الهيئات الحاكمة، منها إلى الدول، وهي في الغالب دول الأفراد والرؤساء والمشايخ والقبائل، وكذلك في ضوء رصدهم لحالة الفوضى والتشتت والتبعثر بين الكيانات العربية، وعدم الانضباط في العلاقات والتفاعلات السياسية بينها، هذا إلى جانب غياب آليات تحديد التوجهات وضبط التفاعلات، وحل الصراعات بين الوحدات المكونة للنظام.

واعترض آخرون على مفهوم النظام العربي، من زاوية أنه غامض، ويفتح المجال للخلط واللبس مع مفهوم النظام السياسي الوطني في هذا القطر أو ذاك، لذلك اقترحت مفاهيم بديلة مثل مفهوم النسق العربي، والمنظومة العربية(48).

كما يمكن الإشارة هنا إلى مصطلح منطقة الشرق الأوسط، أو النظام الشرق أوسطي، الذي يبدو في الكتابات الغربية، وإصرار هذه الكتابات منذ الحرب العالمية الثانية على استخدامه

للدلالة على المنطقة العربية، التي تضم -حسبهم- خليطا من القوميات والسلالات والأديان والشعوب واللغات، والقاعدة فيه هي التعدد والتنوع، وليس الوحدة أو التماثل[49].

ويرى علي الدين هلال وجميل مطر[50]، أنه من استعراض الكتابات الغربية، تظهر لنا ثلاث نتائج:

(١)- إن هذه المنطقة لا تسمى في هذه الكتابات باسم ينبع من خصوصياتها (التي سوف نتناولها لاحقا) أو طبيعتها، ولكن سميت دائما من حيث علاقتهما بالغير (شرق أوسط، شرق أدنى، جنوب غرب آسيا...الخ).

(٢)- إن هذا المصطلح (الشرق الأوسط) ليس من المناطق الجغرافية المتعارف عليها، بل هو في المقام الأول تعبير سياسي، يترتب عليه دائما إدخال دول غير عربية في المنطقة (تركيا، قبرص، إثيوبيا، باكستان، أفغانستان، إيران وإسرائيل)، وفي أغلب الأحيان إخراج دول عربية منها، خاصة دول المغرب العربية، وأحيانا ليبيا والسودان بل لقد خرجت مصر من المنطقة حسب تعريف بعض الكتاب، مما يؤدي إلى تمزيق أوصال الوطن العربي، ولا يعامل على أنه وحده. ولهذه النظرية الغريبة على المنطقة أهداف لعل أهمها كما يراها دائما علي الدين هلال وجميل مطر[51]: رفض مفهوم القومية العربية والدعوة إلى الوحدة العربية، وكذلك تبرير شرعية الوجود الصهيوني في المنطقة العربية.إن هذا المصطلح (الشرق الأوسط)، لا يعكس خصائص هذه المنطقة، وعلى الرغم من أن معظم البلدان العربية تدخل ضمن الشرق الأوسط، فإن هذا المفهوم كما هو مطروح، يحتاج إلى إعادة نظر، فمن الناحية التاريخية يتصل التعبير بالفكر الاستراتيجي البريطاني، إذ استخدم في بادئ الأمر في بداية القرن العشرين، ليعني المنطقة المحيطة بالخليج العربي، الواقعة بين أوربا والهند، ثم ما لبث هذا المصطلح أن شمل تدريجيا مناطق متاخمة، حتى جاءت الحرب العالمية الثانية حينما أصبح المصطلح معروفا على نطاق واسع في الغرب، ولكن دون تحديد دقيق لمعالمه[52].

ثانيا: خصائص النظام الإقليمي العربي

إن هذا الرفض لمصطلح الشرق الأوسط، يدفعنا لتناول خصائص النظام الإقليمي العربي لتتضح الرؤية أكثر.

فمن ناحية الموقع، نجد أن النظام الإقليمي العربي يشمل منطقة جغرافية متصلة، تحده حدود طبيعية واضحة المعالم، فمن جهة الشرق تحده الهضبة الإيرانية، ومن جهة الغرب المحيط الأطلسي، بينما يمتد في شماله البحر المتوسط من مضيق جبل طارق، حتى خليج مرسين، حيث يفصل جبل طوروس الوطن العربي عن بلاد الأناضول وآسيا الصغرى، ويشكل المحيط الهندي حدا طبيعيا من الجنوب الشرقي، والصحراء الكبرى من الجنوب. وهذه الحدود ليست مجرد خطوط على الخرائط، بل تجسد معالم وجود طبيعي، وثقافي وحضاري ساهمت في صنعه عوامل طبيعية وبشرية على امتداد ١٤ قرنا.

وعلى المستوى الاقتصادي، تندرج أغلب دول النظام الإقليمي العربي ضمن دول العالم الثالث، وهي بذلك تتصف بهيمنة بنيات اقتصادية ذيلية تابعة لمراكز السيطرة الرأسمالية، ومندمجة في توزيع العمل الدولي اللامتكافئ، بشكل جعل العنصر الخارجي هو العنصر الدافع للمبادرات الاستثمارية، والمتحكم في التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية، بحيث أصبح اقتصاد كل بلد قائما أساسا على التخصص في إنتاج سلع تستجيب لطلب المركبات الانتاجية والاستهلاكية للخارج وبخاصة الدول الرأسمالية. أما على الصعيد الاجتماعي، وكنتيجة للبنيات الاقتصادية، يتميز التركيب الاجتماعي في أغلب البلدان العربية، بالفوارق المجحفة وبتسلط أقلية مترفة فكريا على القدرات الاقتصادية، وإغراقها في فقر مدقع، يمكن لمسه من خلال الأوضاع المزرية التي تتخبط فيها الجماهير العريضة سواء في المدن أم في الأرياف، وكذلك من خلال مأساوية أزمة السكن والصحة والتعليم والبطالة...الخ. ومن الناحية السياسية، يتميز النظام الإقليمي العربي، بغياب الديمقراطية، وبتهميش الجماهير، حيث تصطبغ النظم السياسية عموما، على اختلاف أشكالها وتفرعاتها، بمركزية السلطة وبمحورية دور القائد السياسي، ومحدودية المشاركة السياسية وشكلية المؤسسات التمثيلية[53]

أما من ناحية خصوصية نشأة النظام الإقليمي العربي، فإننا نجد أن نشأة النظام العربي تختلف عن نشأة غيره من النظم الإقليمية في أكثر من مجال، النظام العربي لم ينشأ فقط لأن الدول السبع المستقلة سنة ١٩٤٥، قررت إنشاء جامعة الدول العربية، أو أنها شعرت بتجاورها، وحريتها النسبية في إنشاء علاقات وبدأت تتفاعل فيما بينها، أو لأنه تصادف أن هذه الدول المتجاورة تتشابه ثقافيا وسياسيا، وتتقارب في مراحل نموها وتطلعاتها، أو لأن التهديد الصهيوني فرض عليها التجمع والتفاعل، أو لأن القوى الدولية المهيمنة آنذاك كانت تحبذ إنشاء منظمة إقليمية عربية.

لقد نشأ النظام العربي، نتيجة تفاعل عديد من العوامل، كثير منها لم يوجد أصلا عند قيام نظم إقليمية أخرى، فالشعوب التي تشكل قاعدة النظام العربي، عاشت بصفة دائمة على أرضها مئات السنين، تتحدث اللغة نفسها وتدين غالبيتها بالعقيدة نفسها، وفي أغلب الأحيان تخضع لنظام الحكم نفسه. وبالتالي فإن ائتلاف الشعوب وتفاعلها وتوحدها، سبق قرار الدول السبع أن تتفاعل في شكل منظمة إقليمية[٥٤].

وعلى الرغم من تعدد ظروف وعوامل النشأة، فإن عاملا رئيسيا يشكل أساس النظام العربي، وهو عنصر القومية، فالمنطقة عاشت مرحلة سادت فيها فكرة القومية، وأفرزت مفكرين وسياسيين بعضهم اعتنقها، وبعضهم لم يستطع تجاهلها. لقد بدأت الحركة القومية في المنطقة العربية في شكل تيار سياسي في وقت كانت معظم الهياكل الفوقية تخضع للحكم العثماني أو الحكم الغربي[٥٥].

نعم انحسر التكوين المؤسسي للنظام الإقليمي العربي بجامعة الدول العربية والمؤسسات المتفرعة عنها، هذه الجامعة، ولدت لتعكس تناقض وتجاذب ظاهرتين في المنطقة العربية، أولاهما، ظاهرة حركة القومية العربية وسعيها نحو الوحدة العربية (اتجاه وحدوي)، وهي الظاهرة التي تتضمن إعادة النظر في الحدود السياسية القائمة. وثانيهما ظاهرة وجود دول مستقلة (اتجاه قطري)، أو في سبيل الحصول على استقلالها وسيادتها، لذا جاءت الجامعة فريدة في التنظيم الدولي، منظمة إقليمية، تضم دولا متجاورة جغرافيا، وبحكم ميثاقها تحترم

سيادة كل من هذه الدول، ولكنها في الوقت نفسه منظمة تعبر، بحكم وجودها نفسه عن فكرة القومية.

إن النظام العربي، هو حقيقة أعم وأشمل من جامعة الدول العربية، بل إن بعضا من أهم الأحداث والتفاعلات السياسية العربية، تمت في خارجها، ومع ذلك تتبنى الجامعة من الناحية التنظيمية جزء من النظام، حيث أنها التنظيم الإقليمي الذي يضم كافة الأقطار أعضاء النظام العربي وحيث كونها تعكس سياسات وتطلعات ومصالح هذه البلدان، فضلا عن هذا، فالجامعة العربية، تمثل الرمز القومي، وأهداف الأمة العربية على الرغم من كل المحاولات لحرمانها من هذه الصفة. ولكن النظام الإقليمي العربي، كحقيقة مادية وموضوعية، هو سابق لقيام هذه المؤسسة الرسمية (الجامعة) وأعم منها وأعمق، وهو يهدف إلى تأكيد هوية العرب القومية، ذات المقومات العريقة التي تفتقدها نظم إقليمية أخرى، كاللغة والتاريخ المشترك، والأصول والتقاليد، والعادات الواحدة، والإقليم الواحد، والتماثل والتكامل في كل جوانبه، والمصالح المشتركة ووحدة المصير.

من كل ما تقدم، يجب إزالة الالتباس الحاصل الذي يرى أن تأسيس جامعة الدول العربية، هو الذي أدى إلى إنشاء النظام الإقليمي العربي. فلا يمكن ربط تواجد هذا النظام بالجامعة العربية لعدة اعتبارات:

١- إن هذا الربط يعطي الأولية في تشكيل النظام الإقليمي للممثلين عن هذا الشعور القومي، أكثر مما يوليها لأصحاب هذا الشعور، وبالتالي فإنه قد يؤدي إلى حصر الوجدان العربي نفسيا ومعنويا وقوميا في الأنظمة العربية.

٢- يؤدي هذا الوضع كذلك إلى تمييع الوجدان العربي، نظرا للإمكانية المتاحة في هذه الحالة لتوسيع النظام الإقليمي إلى دول أخرى.

٣- ينجم كذلك من هذا الربط خطورة نفي وجدان الواقع العربي، حيث تصب الدراسات حول الوحدة العربية أو الواقع العربي بصفة عامة، منصبة على التفاعلات بين الدول، وتكرس بالتالي التقسيم الموجود.

٤- وقد يترتب عن هذا الوضع، شيء (ولو عقليا)، وهذا لأن طرد أي عضو من الجامعة يعني طرده من المجموعة العربية.

وعلى ضوء ما تقدم، فإن وصف النظام الإقليمي بكونه عربيا، ينصرف للدلالة على الذات القومية، ووحدة الانتماء والتجانس الثقافي، وعمق التاريخ الحضاري للأطراف التي يشتمل عليها هذا النظام.

فما يميز النظام الإقليمي العربي عن النظم الإقليمية الأخرى هو هذا الإحساس المعنوي والنفسي الذي لا يجعل التفاعل بين أجزائه بمثابة علاقات بين الدول فحسب، ولكن يعطيها قيمة رمزية خاصة. فالعرب يشعرون بتجاذب يعود إلى اللغة والدين والإرث التاريخي والثقافي والحضاري المشترك[٥٦]، والمجال الجغرافي الذي كون عادات وتقاليد مشتركة.

وأدى هذا الطابع القومي للنظام الإقليمي العربي إلى عدة نتائج مهمة، منها العلاقة الوثيقة بين أعضاء النظام، حتى أن العلاقات العربية، لا تعتبر عند أغلب المفكرين العرب علاقات دولية بالمعنى المتعارف عليه، أي علاقات بين دول، ولكن يعطيها قيمة رمزية خاصة، ومن ثم فإنها لا تخضع للقواعد نفسها التي تخضع لها العلاقات مع الدول الأخرى. ومنها عمق وكثافة التفاعلات العربية. ومنها كذلك أن المفكر العربي، لا يتردد في أن تكون له آراؤه وتعليقاته على أنظمة الحكم وسياساتها في أقطار عربية أخرى، دون أن يشعر بأنه يبدي حكما على دولة أخرى. ومنها وجود منظومة من القيم السياسية، التي تربط بين أعضاء النظام مصدرها التحديات المشتركة والآمال الواحدة[٥٧].

هذا الطابع القومي الذي يتميز به النظام الإقليمي العربي، يجعله يتميز بدرجة عالية من التماسك الثقافي واللغوي والاجتماعي أكثر من غيره من النظم الإقليمية الأخرى. فقد تتوافر بعض هذه السمات في نظم إقليمية أخرى، ولكنها ليست بالدرجة التي تتوافر بها في النظام العربي، فالدول والشعوب الأوروبية مثلا خطت خطوات كبيرة في طريق التكامل، ولكن لم تصل الفكرة الأوروبية هناك إلى ما وصلت إليه الفكرة العربية هنا، وفي الوعي الجماعي للشعوب العربية وإدراكها لذاتها، ولم تصبح هوية الإيطالي أو الفرنسي في مواجهة الغير، هوية أوروبية، كما هو الحال بالنسبة للعراقي واليمني والمغربي...الخ، بل وحين نعقد مقارنة بين

النظام العربي ونظام أمريكا اللاتينية وهما أقرب إلى بعضهما، تبين على الفور أهمية هذه السمات انه على الرغم من توافر درجة من التاريخ المشترك لمعظم شعوب أمريكا اللاتينية، إلا أن التمايز الشديد في الأصول السلالية والتباين الواضح في النواحي الثقافية واللغوية والاجتماعية، يجعل النظام العربي بالمقارنة، نظاما متميزا(٥٨).

إن مفهوم النظام الإقليمي العربي، وطابعه القومي، من حيث العضوية فيه، وحدود وطبيعة التفاعلات بداخله، تعني أن هذا النظام، نظام مقفل قوميا، أي أن الدول التي تقع على هامشه، لا يجوز لها أن تصبح أجزاء منه، أو أن تكون لها أسبقية على التفاعلات العربية الداخلية، وهو في الوقت نفسه نظام مفتوح على النظم الأخرى، لأنه بحكم فلسفته، وتراثه، لا يمكن أن تكون عقيدته عنصرية، وبحكم موقعه لا يستطيع أن يعزل نفسه سياسيا واقتصاديا، وبحكم الديانات السائدة، خاصة الإسلام، يرتبط بالعالم الإسلامي أوثق الارتباط. إذن هناك سيمتين أخرتين للنظام الإقليمي العربي: انغلاق قوميا، انفتاح دوليا.

ميزة أخرى، يتميز بها النظام الإقليمي العربي، هو أنه نظام كثيف من الاتصالات، وفي هذا المجال يرى احمد يوسف، أنه بسبب الرابطة القومية، حيث تأتي أهمية اللغة العربية التي ساعدت، على كثافة الاتصالات (الفكرية والإعلامية، والثقافية)، وكذلك انتقال الأشخاص. هذه الكثافة الاتصالية أصبحت هي الأخرى خاصية من خصائص النظام الإقليمي العربي، فحينما نقارن كثافة الاتصالات في داخل النظم الإقليمية خاصة في العالم الثالث، نجد أنه في المنطقة العربية أكبر بكثير، فعلى الرغم من التزايد المستمر في حجم الاتصالات بين المسؤولين الأفارقة مثلا، إلا أن حركة التنقل على نطاق واسع، كما هي حاصلة في النظام العربي غير متوفرة، وربما كانت غير ممكنة بسبب اختلافات اللغة(٥٩).

ثمة خصوصية أخرى في النظام الإقليمي العربي، تكمن في قياس أعمال ممثلي الدول دوما بمقياس أوحد، هو ملاءمتها لمصالح الجماعة العربية، وعليه فاختلاف وجهات النظر في المسائل المركزية، كالقضية الفلسطينية، لا تعتبر مجرد فوارق مطلوب تدبيرها أو حلها، بل تعتبر ممارسات ذميمة ومدانة.

ولهذا غالبا ما تنجم شرعية الدول العربية من التزامها في الدفاع عن قضايا الوطن العربي الكبير، لاسيما قضية فلسطين وفي مثل هذه الرؤية، يضاعف الإحساس بالانتماء إلى عائلة واحدة، مطلب التضامن العربي، جاعلا الوحدة هدفا مرغوبا، وضروريا معا[٦٠].

ميزة أخرى يتميز بها النظام الإقليمي العربي، هو الإمكانيات الاقتصادية والمادية والبشرية والجيوسياسية. فلا أحد يتجاهل أن النظام العربي، يتميز عن غيره من النظم الإقليمية، بمكانته في إنتاج البترول وتصديره، إذ تبلغ نسبة الإنتاج العربي من الإنتاج العالمي في هذه السلعة شديدة الحيوية في للاقتصاد العالمي، حوالي ٢٥% كما بلغ نسبة الاحتياطي العربي من الاحتياطي العالمي حوالي ٦٠% (وسوف نعود إلى هذا الموضوع في الفصول القادمة).

المطلب الثاني: مراحل تطور النظام الإقليمي العربي:

غالبـا ما تواجـه الباحـث في الدراسات السياسية، مشكلة تحديد المراحل الزمنية، وذلك بسبـب تميز الظاهرة السياسيـة بتداخـل العديد من العوامل والمتغيرات، الأمر الذي يجعل التحديد الزمني من الأمور المفتوحة دائما للاختلاف والجدل.ولهذا نجد اختلاف في المراحل التي وضعها الدارسون لتطور النظام الإقليمي العربي، تبعا للمعيار المستخدم للفصل بين المراحل[٦١]، فإذا كان هناك شبه اتفاق بين معظم الدارسين على اعتبار فترة (١٩٤٥-١٩٥٥) هي مرحلة النشأة، فإن اعتبار المرحلة الثانية (١٩٥٥-١٩٧٥) مثلا بأنها المرحلة النشيطة أو الفعالة للنظام العربي، باعتبارها مرحلة مد قومي، إلا أن هناك من يعتبر أن معيار المد أو الجزر القومي هو معيار يتعلق بتطور الظاهرة القومية، وليس بظاهرة النظام الإقليمي العربي، وهما ظاهرتان بالنسبة للنظام العربي، متداخلتان، ولكنهما بالطبع ليستا متطابقتين، أي أنهما يمثلان مستويين مختلفين للتحليل، بالإضافة إلى عدم الاتفاق حول أمور أخرى في مراحل تطور النظام العربي.

ونحن في دراستنا هذه نميل إلى الأخذ بالتقسيم الذي قدمه كل من علي الدين هلال وجميل مطر، نظرا لوضوحه، ولتقاربه مع تقسيمات لمفكرين آخرين، وقد قسمنا هذه المراحل إلى أربع:

مرحلة النشأة (١٩٤٥-١٩٥٥)

مرحلة المد القومي (١٩٥٥-١٩٧٠)

مرحلة الانحسار القومي (١٩٧٠-١٩٧٧)

مرحلة التبعثر القومي (١٩٧٧-١٩٩٠)

المرحلة الأولى: مرحلة النشأة (١٩٤٥-١٩٥٥)

هي المرحلة التي أرسيت خلالها قواعد وسلوك أعضاء النظام العربي، وأنشئ خلالها الإطار المؤسسي للنظام العربي، ممثلا في جامعة الدول العربية.

لكن -كما رأينا آنفا- الاعتقاد، بأن النظام العربي ارتبط قيامه بقيام جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥، يرفضه كثير من الدارسين، ويرون أن النظام العربي يمثل حقيقة تاريخية موضوعية سبقت في وجودها الجامعة العربية، وأن هذا البناء المؤسسي ما وجد إلا بإرادة الدول المنشئة، بقصد تنظيم التعاون وأنماط التفاعل وصولا إلى أهداف ومصالح مشتركة، وعليه فوحدات النظام العربي وجدت قبل وجود الجامعة العربية التي تعد إحدى أدوات ضبط تفاعلات وحدات النظام العربي وتقويم أدائها.

لقد نشأ النظام العربي نتيجة تفاعل العديد من العوامل كثير منها تفتقرها نظم أخرى، وقد شكل الخطاب السياسي لرجال الفكر القومي منطلقا عقائديا بنيت عليه الدعوات التي تؤكد الذات العربية، والخصوصية القومية لمنطقة تربط أبناءها كل عوامل التوحيد.ورغم شيوع الفكر القومي في نهاية القرن ١٩ وبداية القرن ٢٠، فإنه لم يتمكن من بلورة معالم نظام إقليمي بشكله المؤسسي، وعلى نحو واضح المعالم.

كما انبرت محاولات عديدة لبلورة معالم نظام عربي، إلا أن المساعي لم يكتب لها النجاح، حتى جاء عام ١٩٤٥ فيه قامت جامعة الدول العربية، وأصبحت المنظمة الإقليمية العربية التي احتضنت ورعت العديد من نشاطات وحدات النظام العربي، وأصبحت مظهرا خارجيا لهذا النظام، وهيكلا من هياكله.

شهدت هذه المرحلة من الأحداث البارزة التي لعبت دورا في صياغة ملامح نظام إقليمي عربي، ففي ظل هذه المرحلة،كانت نكسة فلسطين (١٩٤٧-١٩٤٨)، التي خلفت آثارا، كانت لها انعكاسات حاسمة على تطور النظام العربي، وصار الصراع العربي-الإسرائيلي النواة الصلبة التي تدور حولها العلاقات العربية-العربية والعلاقات العربية-الدولية[٦٢]. إذ بعد هذه النكسة أعلن عن قيام (إسرائيل) في قلب الوطن العربي، وتشريد الشعب الفلسطيني، وأصبحت إسرائيل تشكل عنوان التحدي الأكبر ومصدر الخطر الأول الذي يتهدد النظام العربي، ويسعى إلى استنزاف طاقاته ومقدراته والإخلال بتمنيه واستقراره، ووضع مختلف العقبات والعراقيل بوجه كافة المحاولات الرامية لبنائه بصورة فاعلة ومؤثرة.

ورغم هذا فقد استطاع النظام العربي، أن يعبر عن ذاته في هذه المرحلة، حيث بدأت الأطراف العربية الفاعلة فيه تنفرد دورها لبلورة المواقف التوحيدية، رغم افتقار النظام العربي للقوة الذاتية الكافية لضمان استقلال حركته، بسبب خضوع معظم أجزائه بشكل أو بآخر للاحتلال أجنبي وتقليص حركتها، بسبب القيود العسكرية، وحالة التبعية، الاقتصادية، والنفوذ السياسي الأجنبي في المنطقة. تمثل هذا في قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ في مصر، والتي أحدثت تغييرا قويا في إمكانات، وطاقة النظام العربي، ودفعت بحركة التحرر الوطني في المنطقة، مما عجل بظهور أعضاء جدد في النظام العربي، فضلا عن أنها أسهمت بشكل أساسي في تحول نمط تفاعلات النظام بأسره مع النظام الدولي والنظم الإقليمية الأخرى.

كما أنه خلال هذه المرحلة، انحسر الوجود العسكري الاستعماري المباشر عن معظم أقطار الوطن العربي، وتتابع نيل الاستقلال لها، وظهور أنظمة الحكم العربي بمظهرها الوطني المستقل[٦٣].

المرحلة الثانية: مرحلة المد القومي (ČĚĒċ-ČĚĐĐ)

هي مرحلة استكملت البلدان الرئيسية في النظام العربي استقلالها السياسي، كما اتسمت هذه المرحلة بالهجمة الأمريكية لمنع تطور النظام العربي، وإقامة نظام شرق أوسطي، كما كشفت هذه المرحلة بقوة عن عمق المفهوم القومي في النظام العربي، وتخللتها فترات تمثلت

فيها قوة التيار القومي وضراوة الحملات الخارجية والداخلية لفرض الانحسار على هذا التيار (حلف بغداد ١٩٥٥ وحرب السويس ١٩٥٦). وفي هذه المرحلة ظهرت أولوية الوحدة العربية، التي تعززت بمحددات هامة مثل وجود منطقة ارتكاز (مصر) وقائد ملهم (عبد الناصر)، وتصور التهديد (إسرائيل والقوى الأجنبية)، تطابقت هذه المرحلة مع نشوء الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا ١٩٥٨-١٩٦١).

وبلغت الموجة القومية الوحدوية ذروتها في هذه المرحلة، مترجمة الاتحاد الوثيق بين حركات سياسية عربية توحيدية (البعث مثلا) كما تجسدت في هذه المرحلة الأدلة على خصوصية النظام الاقليمي العربي من ناحية حدة تفاعلاته وكثافتها وتشابكها. ولكن حدث تصدع في حركة الوحدة العربية في هذه المرحلة (انهيار الجمهورية العربية المتحدة ١٩٦١) وحرب اليمن (١٩٦٢-١٩٦٧) مما أدى إلى ضعف التضامن العربي، هذا الضعف حضر الأجواء لحرب ١٩٦٧، والتي شهدت هزيمة النظام العربي، ولكن القيادة الثورية للنظام عملت على الحيلولة دون أن تطرح هذه الهزيمة آثارا بعيدة المدى على هيكل وقيم النظام العربي ووجدت لها سندا في صعود وتشجيع العمل الفلسطيني (بعد قيام الثورة الفلسطينية ١٩٦٥)، وفي قيام ثورتي ليبيا والسودان (١٩٦٩).

المرحلة الثالثة: مرحلة الانحسار القومي (ČĚĒĒ-ČĚĒċ)

لقد شهدت هذه المرحلة اجتماع عناصر وأحداث ساهمت في مجملها في إحداث تحولات رئيسية في النظام العربي، إذ غابت عن النظام الشخصية الكاريزماتية التي لعبت دورا مهما في إذكاء حيوية النظام في مرحلة سبقت زوال دولة الارتكاز (Core state) وانهارت التحالفات المستندة إلى إيديولوجيات اجتماعية، ونشبت حرب جديدة، سرعان ما تآكلت آثارها الايجابية، وتفجرت الثروة في بعض بلدان الخليج إذ خرجت الأزمة النفطية ببلدان الخليج إلى الساحة وعززت مواقعها، ومعها تفجر الفقر في بلدان أخرى، وتوافقت كل هذه العناصر مع اختراق شامل وأعمق من جانب النظام الدولي، وبخاصة من جانب الولايات المتحدة.

وشهدت هذه المرحلة انفجار الحرب الأهلية في لبنان (١٩٧٥) وزيارة السادات للقدس ١٩٧٧، مما غير جذريا الثقافة السياسية العربية، لأن الزيارة وما تبعها، جعلت مبدأ التفاوض مع العدو الأساسي (إسرائيل) مقبولا. ورغم هذه الانتكاسة للنظام العربي، سواء على صعيد تجاربه ومساعيه الوحدوية، أو بصراعه مع إسرائيل ومن حلفها، فقد استطاع النظام العربي أن يقود في هذه المرحلة مواجهة بينه وبين النظام الدولي إذ مثلت حرب أكتوبر ١٩٧٣ ونتائجها، تحديا إقليميا للنظام الدولي، حيث استطاع النظام العربي أن يعيد لنفسه حضورا وتأثيرا دوليين عبر توظيف إمكاناته وطاقاته الاقتصادية في صراعه وتفاعله (وسوف نعود إلى هذا الموضوع في المطلب القادم عندما نتناول دور النظام الإقليمي العربي).

المرحلة الرابعة: مرحلة التبعثر القومي (١٩٧٨-١٩٩٠)

بلغ في هذه المرحلة التبعثر القومي مداه، وبرزت الاتجاهات القطرية الضيقة، كما لم تظهر من قبل، وطرحت تأثيراتها على عقيدة النظام وقيمه، مما أدى إلى تدهور وانهيار مقومات الأمن القومي على أكثر من صعيد، فقد اخترقت إسرائيل هذا الأمن القومي العربي باحتلالها لجنوب لبنان مرتين ١٩٧٨ و١٩٨٢، وحققت أهدافها، كذلك فعلت إثيوبيا باجتياحها للصومال العربي، بعد تحريره مباشرة واضطهادها لعمال الشعب الإيريتري.

أدى هذا الاختراق للأمن القومي العربي بشكل واضح أن أصبحت إسرائيل هي الدولة الإقليمية المهيمنة (Dominant power) في المنطقة. يظهر هذا الاختراق بكل معانيه في إحاطة المنطقة العربية بالجيوش والأساطيل الأجنبية، وبضرب المفاعل النووي العراقي (١٩٨١) وضرب مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس...الخ.

هذا الاختراق والتراجع العربي أدى بالنظام العربي إلى قبول مبدأ التسوية السلمية، مما أفقد الوزن والمصداقية العربية على الصعيد الدولي وأمام إسرائيل نفسها (التنازلات العربية).

إذن تميزت هذه المرحلة بالتشتت والانقسام، ولم يستطع أي قطب عربي من رأب صدع النظام العربي، وكانت أجهزة جامعة الدول العربية موزعة بين ثمانية بلدان مختلفة، وتم نقل مقرها إلى تونس.

كرست هذه المرحلة مبدأ التفاوض مع إسرائيل، وفق صيغة "مبادلة السلام بالأرض" (قمة فاس ١٩٨٢) وانطلقت الانتفاضة في الأراضي المحتلة (ديسمبر ١٩٨٧) لتشهد على ضعف الأمل الذي علقه الفلسطينيون على النظام العربي. في هذه المرحلة انقسم النظام العربي إلى أنظمة فرعية محلية متنافسة (مجلس التعاون العربي: فبراير (١٩٨٩) بين مصر والعراق والأردن واليمن) اتحاد المغرب العربي (فبراير ١٩٨٩) ومجلس التعاون الخليجي.

وانتهت هذه المرحلة باجتياح العراق للكويت (٢ أوت ١٩٩٠) والتي أدت إلى أزمة وحرب الخليج II، والتي شكلت لحظات مأساوية في تطور النظام العربي، يتطلب الأمر الكثير من الوقت للملمة الجراح، لاسيما وأن الشرخ ليس كبيرا على مستوى الأنظمة، بل أيضا على مستوى الشعوب.

في الأخير، يمكن القول أن النظام الإقليمي العربي، شهد فترات من التماسك والقوة والفاعلية، لكنه دخل حالة التفكك والانتكاس منذ منتصف السبعينيات، نتيجة لعدة تطورات أبرزها:

- خروج مصر من الصف العربي وتخليها عن تقاليدها التاريخية وذلك بإبرام معاهدة سلام منفردة مع إسرائيل، وحدوث حالة من الترهل والضعف لم يسبق لها مثيل في جامعة الدول العربية، باعتبارها الإطار المؤسسي للنظام العربي، وتزايد حدة الصراعات العربية-العربية واستفحال بعضها وأصبحت الجامعة العربية بمثابة مرآة عاكسة لهذه الصراعات والأخطر من ذلك هو انكسار عقيدة القومية للنظام العربي على مستوى الفكر والممارسة، وبروز تياري القطرية والطائفية، وضمور الاهتمام العربي بالقضايا القومية وبخاصة القضية الفلسطينية، التي كانت بمثابة البؤرة للعمل العربي المشترك، والتي تحولت في ظل ظروف معينة إلى عامل للفرقة والانقسام بين العرب[٦٤].

المطلب الثالث: دور النظام الإقليمي العربي وتفاعلاته:

يعيش ويتحرك النظام الإقليمي العربي في إطار النظام الدولي ويتفاعل معه ومع الأنظمة الإقليمية الأخرى، ويؤثر ويتأثر بها سلبا وايجابا، وذلك بوصفه نظاما فرعيا له ديناميكياته التي ينفرد بها.

إن العالم العربي ليس جزيرة نائية معزولة عن النظام الدولي، بل في الواقع هو توجد منطقة تتداخل فيها مصالح مختلف القوى والدول مثل العالم العربي، وكما أن الكثير من هذه الدول تؤثر على الأوضاع في المنطقة العربية من خلال مثلا استغلالها للصراعات والتوترات الإقليمية لزيادة نفوذها وتحقيق مصالحها هناك، فإن التفاعلات والأحداث والمواقف والتطورات والاتجاهات الحاصلة على صعيد المنطقة العربية، تؤثر بدورها على سياسات هذه الدول وعلى سلوكياتهم، وعلى النظم الدولية الأخرى (الفرعية والعالمية).

تاريخيا ظهر في المنطقة العربية عدد من الحضارات القديمة التي لعبت دورها الرائد في الحضارة الإنسانية، ثم كانت ذات المنطقة، مهبطا للديانات السماوية الثلاث، وأخيرا لعبت الدولة العربية الإسلامية، التي كانت ركيزتها في ذات المنطقة، دورا قياديا في النظام الدولي بعد ظهور الإسلام وتشكيل دولة قوية امتلكت من القوة العقيدية والمادية، ما جعلها حتى نهاية العصور الوسطى تقريبا، قوة دولية مؤثرة بكل المعايير.

أما حديثا فقد استطاع النظام الإقليمي العربي، التأثير على سياسات وسلوكيات الدول (والكبرى منها خاصة) بطرق شتى.

إن للنظام الإقليمي العربي عدة نقاط قوة تمنحه ثقلا استراتيجيا اقليميا وعالميا، وخاصة إذا تم استغلالها. تكمن هذه النقاط في:

أولا: الموقع الاستراتيجي

إذ تمثل المنطقة العربية جغرافيا، اقليما واحدا، ممتدا من الخليج إلى المحيط، ومن جبال طوروس شمالا، إلى الصحراء الكبرى والمحيط الهندي جنوبا، بمساحة تبلغ ١٤ مليون كلم²،

ويشرف على الساحل الجنوبي للبحر المتوسط وكذا الساحل الشرقي، ويسيطر على شاطئ البحر الأحمر، ويشرف على جزء هام من المحيط الهندي.

وهذا يمنح المنطقة العربية وبالتالي النظام العربي، مقوما هاما من مقومات القوة.

كما أن أهم معالم هذا الإقليم، هو وحدة الأرض، فهي امتداد إقليمي متجانس (عدم وجود فواصل أو حواجز)، من السهل الإتصال والإنتقال بين أرجائه.

كذلك فإن لهذه المساحة الكبيرة أهميتها الإقتصادية، حيث الثروات المدفونة في باطنها، سواء منها ما تم اكتشافه كالبترول والفوسفات والفحم...الخ، أو لم يتم اكتشافه بعد. كما تسيطر المنطقة العربية على نقاط ومفاصل استراتيجية مهمة، تمكنها من التحكم في الممرات المائية التي تصل الغرب بالشرق من خلال تحكمه في مجموعة من المضايق الإستراتيجية (منها: باب المندب، مضيق جبل طارق، مضيق هرمز، قناة السويس).

تشكل المنطقة العربية، منطقة عازلة بين المسرح الأوربي ومسرح المحيط الهندي، وتسيطر على الطريق الأقصر بينهما، وهو نقطة التقاء بين القارات الثلاث (أوربا، آسيا وإفريقيا)، وبسيطرتها على الشواطئ الجنوبية والشرقية للمتوسط، تستطيع التأثير على جميع العلاقات الإتصالية بين هذه القارات الثلاث، كما تستطيع أن تهدد أو تحمي أطرافا دولية كبرى. فالمنطقة العربية تمثل العمق الإستراتيجي لأوربا جنوبا في ظل العلاقات الطبيعية، وتمثل البطن الرخو في حالة السيطرة عليها من قبل قوى معادية.

إن تحكم المنطقة العربية على العديد من الممرات المائية والطرق البحرية التي تشكل عصب التجارة والإتصال الدوليين، يعطي النظام العربي القدرة على أن يفرض على القوى الكبرى مثلا إجراء تحول سلوكياتها تجاه المنطقة العربية وغيرها، مما يكسب المنطقة قيمة استراتيجية هائلة (عسكريا ولوجيستيكيا وتجاريا). وكان هذا الموقع الإستراتيجي، على رأس العوامل الأساسية والمحركة للاستراتيجية الغربية والشرقية، الهادفة إلى السيطرة على مقدرات المنطقة، وكذلك إقامة الأحلاف والتكتلات، ونشر مذهبياتها السياسية والعسكرية، منذ بداية القرن ٢٠ إلى اليوم.

وتضاعفت أهمية المنطقة العربية كثيراً بعد أن تدفق النفط بغزارة فيها، وأصبح وريد الحياة وشريانها.

ثانيا: الموارد الطبيعية

المصدر الثاني من مصادر قوة النظام الإقليمي العربي هو الموارد الطبيعية، حيث تتحكم وتمتلك المنطقة العربية إمكانات هائلة من هذه الموارد، من حيث الإنتاج أو الاحتياط، فهي تحتل مواقع متقدمة من إنتاج الحديد والفوسفات وغيرها من المعادن التي تقوم عليها الصناعات الحديثة، وإن كان المورد الأهم بينها هو البترول، عصب الحياة وشريانها للعالم كله، إذ تنتج المنطقة العربية ١/٣ بترول العالم، وتضم ٢/٣ الاحتياطي المؤكد.

إن هذه المكانة العربية في الإنتاج والتصدير، جعل المنطقة العربية هدفا لمحاولات بسط النفوذ والسيطرة من الدول الكبرى أو العظمى (لأن من يريد الهيمنة على العالم لابد أن يسيطر على هذه المنطقة).

لقد شكل النفط الموضوع الرئيسي لعلاقات العرب بغيرهم، فانطلاقا منه تجري عملية قولبة الأشكال الأخرى للعلاقات المختلفة، كما أنه من منفذه يتدخل العامل الأجنبي، ليمارس سلطته في توجيه العلاقات العربية-العربية والتأثير في مساراتها.

غير أن هذه المكانة للنفط العربي قد وفرت أيضا للنظام العربي، إمكانيات القوة، وإمكانية الضغط على قمة النظام الدولي من خلال وقف أو تقليل إنتاج البترول أو تصديره، أو على الأقل التهديد بذلك، نظرا لحاجة عدد من الدول الصناعية الكبرى إلى استيراد البترول.

ففي فترة السبعينيات مثلا، اكتسب النظام العربي أرصدة ايجابية كبيرة، نتيجة إحساس بقية أعضاء النظام الدولي، بأهميته الاقتصادية، إذ زادت الإمكانات الاقتصادية الكلية خلال هذه الفترة زيادة ضخمة بسبب ارتفاع أسعار النفط، وبفضل هذا الارتفاع اكتسب النظام العربي رصيدا هائلا في تفاعلاته الخارجية مع النظم الدولية الأخرى، ومع الدول كذلك.

هذا أعطى أهمية ومكانة للمنطقة العربية في الاقتصاد العالمي، مما جعل -كما قال البعض- دول الشمال، تابعة للشرق الأوسط بمعنى من المعاني، نظرا للأهمية الحيوية التي تحتلها الطاقة في جميع الدول الصناعية، وحياة الحضارة المعاصرة(٦٥).

كما تغيرت صورة النظام الإقليمي العربي، بعد استخدام سلاح البترول من الصورة السلبية الثابتة في ذهن الرأي العام الدولي، وأمكن التأثير على الدول الأخرى، من أجل حثها على الاضطلاع بدور في مناصرة القضايا العربية(٦٦).

ثالثا: الصراع العربي - الإسرائيلي

المصدر الثالث الذي أعطى ديناميكية للنظام الإقليمي العربي، هو الصراع العربي-الإسرائيلي، فهذا الصراع يعتبر أهم الصراعات التي يظهر فيها بوضوح التفاعل بين التوازن الإقليمي والنظام الدولي، ذلك لأنه يثير بعمق مشكلة خطورة تدخل القوى الدولية.

فالصراع العربي-الإسرائيلي يؤثر على سلام وأمن العالم، كونه يجري في منطقة استراتيجية تملك نصيبا وافرا من الثروة والموارد الاقتصادية -كما رأينا آنفا- مما يجعل لأية حركة فيها، تأثيرا إقليميا دوليا، بحكم ارتباط مصالح القوى في العالم.

كما أن هذا الصراع يعد أحد الأسباب الهامة لانتقال استقطاب الصراع بين الشرق والغرب إلى المنطقة العربية. ولقد لعبت القوتان الأعظم دورا هاما فيه، على نحو أثر على رغبة وقدرة دولها، وعلى التعامل مع قوى خارجية أخرى.

هذا الصراع ليس مجرد صراع إقليمي، ولكن بسبب أزماته المتتالية خلال في السياسات الإقليمية والعالمية أيضا، لأنه يثير المواجهة بين القوى العالمية على نحو يؤثر على التوازن العام (وسنعود إلى هذه النقطة لاحقا).

إن استمرار هذا الصراع واحتدامه، فرض استمرار الانشغال به على الصعيد الدولي، كما للمنطقة العربية من أهمية في الاستراتيجية العالمية، ولما للصراع من تأثير على الأمن العالمي، وهذا الانشغال يعني استمرار المساعي الدولية للتوصل إلى حل شامل ومتابعة إقامة سلام في المنطقة.

رابعا: الطبيعة الحضارية

المصدر الرابع من مصادر قوة النظام الإقليمي العربي، هو الطبيعة الحضارية لهذا النظام، ذلك أن هذا الأخير لا يستند إلى الجوار الإقليمي، بقدر ما يستند إلى توجه سياسي وتجانس ووحدة ثقافية وتاريخية، وإحساس عميق بوجود تراث مشترك، وهي عناصر اقترنت في تطورها وانصهارها التاريخي، بتطور الإسلام وانتشاره في تلك المنطقة، وتاريخها السياسي والحضاري الممتد، الأمر الذي عكس حقيقة هامة من التطور الاستراتيجي للمنطقة مفادها، أن المنطقة العربية، لديها القدرة على أن تكون منطقة جذب رهيبة للقوى المحيطة بها.

العلاقة بين النظام الإقليمي العربي والنظام الدولي:

يعرف النظام الدولي أو العالمي -وكما رأينا سابقا- بأنه ذلك الذي يمثل أنماط التفاعلات والعلاقات بين الدول، أو هو شبكة التفاعلات بين أقطار ودول وأقاليم العالم المختلفة، وله نظما وأنساقا فرعية، إقليمية، تؤثر وتتأثر به، ومن هذه النظم الفرعية، النظام الإقليمي العربي، وبالتالي لهذا الأخير، علاقة جدلية ووثيقة مع النظام العالمي. ويمتلك النظام الإقليمي العربي خاصية في علاقته بالنظام العالمي، هي الموقع الجيوستراتيجي والمكانة الاقتصادية العالمية.

إن النظام الإقليمي العربي هو جزء من النظام العالمي يؤثر فيه أحيانا، ويتأثر به في معظم الأحيان، أي أن النظام الإقليمي العربي، يمكن أن يشكل إحدى المرايا العاكسة لعلاقات القوى والمتغيرات الهيكلية في النظام العالمي ككل، بالإضافة إلى أنه يمثل واحدا من المتغيرات فيه التي لعبت أدوارا في تغييره ودفعه نحو آفاق جديدة. فالنظام الإقليمي العربي يعتبر كفاعل رئيسي في النظام العالمي في أبعاده العسكرية والسياسية والاقتصادية والقيمية[٦٧].

أما فيما يخص تأثير النظام العالمي، فإننا نجد النظام الإقليمي العربي قد نشأ غير متناقض مع النظام الدولي، ففي مرحلته الفاعلة بين (١٩٤٥-١٩٧٥)، تعرض النظام العربي لتأثير حقبتين هامتين في تطور النظام الدولي، أولاهما: الحرب الباردة ثم مرحلة الوفاق، فقد عانى النظام العربي بكل وضوح من تأثيرات الحرب الباردة في صورة خطر "الاستقطاب" بين أطراف النظام العربي[٦٨].

وبشكل عام فإن التفاعل بين النظام الدولي والنظام العربي، إنما نجم عن التناقض بين مقتضيات الحفاظ على تماسك النظام وفعاليته وإمكانيات نموه، وبين مقتضيات حفاظ القوى الدولية الكبرى على مصالحها في المنطقة، وتأثيرات التنافس بينهما فيها.

وظل النظام العربي دائما يحاول التحرر من ضغط النظام العالمي عليه، وأخذ مكان لائق به في هذا النظام، فقد اختبر أعضاؤه أشكالا مختلفة للتدخل الخارجي للتأثير على سلوكهم، وعلى توازن القوى فيما بينهم. فقد حاول النظام الدولي التدخل في العلاقات العربية-العربية، واستقطاب بعض الدول العربية لمصلحة هذا الطرف أو ذاك (الدول العظمى)، مما كان له آثارا على العلاقات العربية-العربية نفسها.

ورغم انتكاسات النظام العربي، سواء على صعيد تجاربه ومساعيه الوحدوية، أو بصراعه مع إسرائيل ومن خلفها، فقد استطاع أن يقود مواجهة بنيه وبين النظام الدولي، إذ مثلت حرب أكتوبر ١٩٧٣ ونتائجها، تحديا إقليميا للنظام الدولي، فضلا عن تأثيرات القوة الاقتصادية العربية على النظام الاقتصادي الدولي، حيث استطاع النظام العربي، أن يعيد لذاته حضورا وتأثيرا دوليين عبر توظيف إمكاناته وطاقاته الاقتصادية في صراعه وتفاعلاته، مما أكسبه موقفا اقتصاديا عبر زيادة ضخمة لموارده المالية بفضل ارتفاع سعر النفط[٦٩].

فحرب أكتوبر والحظر النفطي العربي، كانا أفضل تجسيد لدور النظام العربي، مما مكنه من تحقيق درجات من الانجاز يستحيل إنكارها، عسكريا وسياسيا واقتصاديا.

ويتفق الباحثون في تطور النظام الاقليمي العربي أن أداءه بلغ الذروة في حرب أكتوبر والحظر النفطي، فخلال هذه الحرب، ومع تنسيق السياسات العربية، والتعبئة العسكرية والاقتصادية والسياسية والاعلامية لمواجهة التحديات المصيرية، والتعاون مع دول عدم الانحياز، وتدعيم هذه السياسة في كل المتغيرات الدولية واتخاذ سياسات مدروسة تجاه الدول الكبرى في ظل الوفاق والتقارب، استطاع النظام العربي أن يواجه التحدي الخارجي، وأن يقرر مصيره بدرجة معينة، وأن تبرز قوة حركة الدول العربية في المجال الدولي، ومواجهة التحدي الصهيوني والتصدي له، وبرز العمل الاقتصادي العربي المشترك من خلال استخدام البترول كوسيلة من وسائل الادارة للصراع السياسي في مواجهة الدول التي تؤيد إسرائيل، ومن خلال

الدعم الاقتصادي لمصر وسوريا، بالإضافة إلى العمل السياسي من حيث المواقف المشتركة والحركة في المجال الدولي، وتدعيم العلاقات مع الدول المؤيدة للعرب.

إذن لم يكن النظام الإقليمي العربي بعيدا عن التطورات في النظام العالمي، والتفاعلات بين قواه الرئيسية (أمريكا والاتحاد السوفيتي)، وبقدر ما عكست هذه التفاعلات نفسها على النظام العربي، فقد كان هذا النظام فاعلا مشاركا بدرجات متفاوتة في هذه التفاعلات.

النظام الإقليمي العربي والتوازن الاستراتيجي العالمي:

هذا الكلام عن علاقة التفاعل بين النظام الإقليمي العربي والنظام العالمي يدفعنا إلى الكلام عن علاقة النظام العربي بالتوازن الاستراتيجي العالمي والعلاقة التنافسية والصراعية بين القوتين الأعظم، إذ احتلت المنطقة العربية خاصة والشرق الأوسط عامة، ومازالت تحتل مركزا مرموقا في السياسة العالمية، وفي موضوع موازين القوى العالمية، للأسباب التي ذكرت آنفا. كما تحتل العلاقات العربية بمختلف دول العالم وضعا مميزا على مسرح السياسة العالمية، وتحظى باهتمام متزايد من الدول الكبرى بسبب قوة التأثير والتأثر المتبادلين في آن واحد في الشؤون الدولية، وفي ميزان القوى العالمي بسبب ظاهرة الصراع الاستراتيجي بين القوى الكبرى.

من الناحية النظرية نجد أن جل الباحثين يتفقون على أن الصراعات الإقليمية في المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية من العالم، قد تؤدي إلى استقطاب دول تلك المناطق من طرف القوى الكبرى المتنافسة فيما بينها، من أجل دعم أو محاولة اكتساب مناطق نفوذ جديدة لها في العالم، ومن أجل ذلك تدفع هذه القوى بتصعيد الصراع وتغذيته عن طريق تقديم الأسلحة والمساعدات الاقتصادية، والتأييد السياسي لأحد أطراف الصراع على حساب الطرف الآخر، والغاية من هذه السياسة اكتساب مناطق نفوذ جديدة، أو تدعيم مركز نفوذها في تلك المنطقة أولا، وخلق المتاعب للخصم المنافس لها من أجل تصفية نفوذه وإخراجه من منطقة الصراع ثانيا.

وإذا طبقنا هذا المفهوم النظري على المنطقة العربية فإنها بما تتميز به من عمق استراتيجي واقتصادي ومكانة سياسية في إدراك القوى الكبرى، فإن مصالح وسياسات هذه القوى تتأثر بالصراع الجاري داخل المنطقة، كما أنها تتأثر بحالة التوازن التي تحكم أطراف الصراع.

وبسبب عوامل الاستقطاب والتنافس الدولي بين العملاقين أثناء الحرب الباردة، لاعتبارات إستراتيجيتهما الكونية، لم تكن المنطقة العربية بمعزل عن اهتماماتهما، حيث حكم سلوك كل منها جملة اعتبارات كان لها أثر واضح في صياغة إستراتيجيتهما السياسية والأمنية.

في هذه الفترة (الحرب الباردة) أصبحت المنطقة العربية خاصة ومنطقة الشرق الأوسط عامة، أهم منطقة للأزمة، بسبب أن كلا من القوتين الأعظم أصبحتا مواجهين لبعضهما في تنافس من أجل المكانة والنفوذ لأن لكليهما مصالح كبرى في المنطقة، ولا أحد مستعد للتنازل عنها تحت أي ظروف(٧٠).

وهكذا في الخمسينيات بنى كل منهما حضوره في المنطقة الناتج عن سياسة كل منهما الكونية، ونظرتهما وإدراكهما المضادين للسياسة الكونية للخصم. في هذه الفترة (الحرب الباردة) أيضا، حدث التنافس والصراع بين العملاقين على أطراف المنطقة العربية. وقامت الولايات المتحدة بإصدار عدد من السياسات الأمنية، في صراعها مع المعسكر الشرقي فصدر الإعلان الثلاثي ١٩٥٠، حلف بغداد ١٩٥٥، مبدأ إيزنهاور ١٩٥٧، مبدأ كارتر ١٩٨٠...الخ.

والواقع أن الصراع العربي-الإسرائيلي، وتصاعد حركة القومية العربية وحركة التحرر الوطني في المنطقة خلال الخمسينيات هي التي سمحت في بعض الأحيان للاتحاد السوفيتي بالدخول، وأحيانا المنافسة مع الولايات المتحدة خلال الستينيات، وكانت صفقة الأسلحة التشيكية (سبتمبر ١٩٥٥) لمصر هي التي أعطت للسوفييت الفرصة لكي يقيموا لأنفسهم حضورا في المنطقة. وقد بلغت ذروة هذا الحضور في نهاية الستينيات نتيجة المساندة السوفيتية للموقف

العربي في أعقاب حرب ١٩٦٧. وقد لعبت العلاقات المصرية-السوفيتية دورا مركزيا في الوجود السوفيتي في المنطقة.

إذن مع بروز ظاهرة التوازن الاستراتيجي بين العملاقين، أصبحت المنطقة العربية احد عناصر التنافس والصدام المستمر بينهما، وأصبح لهذه المنطقة تأثير ودور في تحديد التوازن الاستراتيجي العالمي بينهما، تبعا لأن التوازن العالمي يتحقق بوجود توازنات محلية وإقليمية خاصة في المناطق الأمة استراتيجيا[٧١].

إن الصراع العربي-الاسرائيلي هو أهم عامل حمل العملاقين إلى مستوى عال من المنافسة والصراع، الذي أدى أحيانا إلى مواجهة بينهما، وهذا بسبب أن هذا الصراع ليس إقليميا فقط، بل أصبح عالميا بمشاركة العملاقين. كذلك سباقهما نحو تسليح المنطقة. فخلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ كان العملاقان قريبين من المواجهة المفتوحة.

لقد أثرت حرب أكتوبر في البعدين الأمني والاقتصادي للنظام العالمي. فبالنسبة للأول أظهرت الحرب حدود الوفاق، فالأزمة التي نشبت بين موسكو وواشنطن خلال يوم ٢٤ و٢٥ أكتوبر والتي اعتبرها الرئيس نيكسون أكبر أزمة في تاريخ العلاقات بين الدولتين منذ أزمة الصواريخ الكوبية.

أما الثانـي فقـد أدت السياسة النفطية العربية أثناء الحرب وبعدها إلى إعطاء قوة فعلية لعديد مـن مطالب العالـم الثالث الدولية من أجل إعادة توزيع الموارد العالمية من جديد. ولهذا فقد ذكر شارلز ماكليلاند أن حـرب أكتوبـر قد قادت إلى تغيير كبير، وتحول مفاجئ في السلوك الدولي، وأكثر من ذلك فإنه مـن المتصـور أن إعادة تنظيم جوهرية للنظام قد حدثت فعلا نتيجة الحرب[٧٢].

كما لعبت التطورات السياسية التي أعقبت الحرب، دورا في التحـول مـن النظام العالمي من مرحلة الوفاق، إلى مرحلة الحرب الباردة الجديدة، بانفراد أمريكا بإدارة الصراع العربي-الاسرائيلي، مما أثر على الوفاق الدولي، ورغم محاولات إنقاذ روح الوفاق بالسعـي نحو توقيع اتفاقية (SALT II)، وتوقيع بيان أمريكي-سوفيتي يضع لأول مرة تصور مشتـرك للتسوية في الشرق الأوسط (أكتوبر ١٩٧٧)، إلا أن تطورات في المنطقة، نسفت هذا

البيان، ووضعت واحدة من أهم بذور قيام الحرب الباردة الجديدة، وانتهاء الوفاق فقد شجعت مبـادرة السادات بعقد سلام مع إسرائيل، أمريكا على محاولة كسب مزيد من النفوذ في المنطقـة على حساب الاتحاد السوفيتي من خلال الانفراد بإدارة الصراع العربي الاسرائيلي، وهو مـا حدث بتوقيع اتفاقية كامب ديفد (سبتمبر ١٩٧٨)، وتوقيع معاهدة السلام المصرية-الاسرائيليـة (مارس ١٩٧٩)، وتم دفن البيان السوفيتي-الأمريكي نهائيا، بل أصبحت أمريكا ترفض تماما عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط، وهو ما يعني دائما استبعاد الاتحاد السوفيتي مـن المشاركة في التسوية.

ومنذ تلك اللحظة، فإن الحرب الباردة الجديدة أخذت في الاستحكام في المنطقة، خاصة مع رفض الكونجرس الأمريكي التصديق على SALT II، وقيام الاتحاد السوفيتي بغزو أفغانستان، وقيام الثورة في إيران وما تلاها من الحرب العراقية-الايرانية، مما دفع بالولايات المتحدة بجانب انفرادها بعملية التسوية، إلى الاعلان عن مبدأ كارتر (جانفي ١٩٨٠)، تضمن تحذيرا للاتحاد السوفيتي من التدخل في شؤون الدول النفطية في المنطقة.

ومنذ احتدام الحرب الباردة الجديدة خلال الثمانينيات، فقد خرج الشرق الأوسط، من إطار التفاعلات المباشرة بين العملاقين، وإن استمر في إطار التنافس المحتدم بينهما خلال هذه الفترة.

وحتى ١٩٨٥، فإن نمط الحرب الباردة الجديدة، استمرت بالنسبة للشرق الأوسط، وقد ظهر ذلك واضحا في إصرار أمريكا على استبعاد الاتحاد السوفيتي من أية مبادرة سلمية، في إشارة إلى أن منطقة الشرق الأوسط، هي منطقة خاصة بالولايات المتحدة رغم إصرار الاتحاد السوفيتي على لعب دور في ذلك، وهو ما يعني استمرار الشرق الأوسط، كمنطقة تنافس وصراع بين الطرفين.

نخلص من ذلك كله، إلى أن المنطقة العربية، بقدر ما كانت أسيرة وموضوعا لتفاعلات النظام الدولي، فإنها كانت فاعلا مؤثرا في هذه التفاعلات عامة، والتوازن الدولي خاصة. وبقدر ما أثرت الحرب الباردة والوفاق، والحرب الباردة الجديدة في النظام العربي، فقد كان النظام العربي أحد الأسباب التي عمقت من الحرب الباردة، وساهمت في التحول إلى الوفاق، ثم في

الانتقال من مرحلة الوفاق إلى مرحلة الحرب الباردة الجديدة. ومن البديهي أن هناك عوامل أخرى أساسية ساهمت في هذا التحول، ولكن المقصود هنا توضيح العلاقات التبادلية بين النظام العالمي والتوازن فيه، والنظام الإقليمي العربي باعتباره نظاما فرعيا لذلك النظام.

إذن يمكن القول، أن النظام الإقليمي العربي رغم تبعيته إلا أنه ارتقى ليصير على درجة من الأهمية. فالتوازن الدولي، وهو توازن بين الدولتين الأعظم، يستند إلى توازنات أخرى إقليمية، والنظام الدولي للمنطقة العربية هو بدوره أحد مرتكزات ذلك التوازن الدولي. هناك تأثير متبادل بين النظام الإقليمي العربي والنظام الدولي والنظم الإقليمية الأخرى[٧٣].

مراجع الفصل الأول و هوامشه:

١) د. فهمي عبد القادر، النظام الإقليمي العربي: احتمالات ومخاطر التحول نحو الشرق الأوسط(القاهرة ١٩٩١) ص ١٣.

٢) د. ناصف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية،(بيروت دار الكتاب العربي، ط ١ ١٩٨٥)، ص ٤٦.

٣) Holsti, K.J, **International Politics** : A Framework for Analysis (Prentice Hall inc. Englewood New Jersey 1977) pp29-31

٤) Groom, Mitchell (ed), **International Relations Théory** : a Bibliography, (Frances pinter Ltd London Nockls publishing N.Y 1978) pp33,34

٥) Graham Evan& Jeffrey Newham – **the Dictionary of World Politics**, a Reference Guide to Concept, Ideas & Institutions (Harvester Wheatsheel 1990) p 383

٦) حول النظرية العامة للنظم، أنظر صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية**- الكويت منشورات ذات السلاسل ١٩٨٧ ص ٢٦ و Robert J. Lieber- Theory and World Politics. (London George Allen Unwin ltd 1973) p120

٧) Ibid. p 125

٨) دانيال كولار، **العلاقات الدولية**. ترجمة د. خضر خضر (سلسلة السياسة والمجتمع، دار الطليعة للطباعة والنشر-بيروت د ٢ فبراير ١٩٨٩) ص ١٤

٩) عبد المنعم سعيد، **العرب ومستقبل النظام العالمي** (مركز دراسات الوحدة العربية مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي: محور العرب والعالم ط١ بيروت أوت ١٩٨٧) ص ١٦

١٠) المرجع نفسه ص ص ١٦،١٧

١١) المرجع نفسه ص ١٧.

١٢) المرجع نفسه ص ١٧.

١٣) المرجع نفسه ص ١٧.

١٤) James .E Dougherty & Robert. Pfaltzgraff Jr- **Contending Théories of International Relations** (JB liffnicot company 1981) pp 134 – 136

١٥) عبد المنعم سعيد- مرجع سابق f ١٧

١٦) د. محمـــد الســـيد ســـليم **تحليل السياسة الخارجية** (مركـــز البحـــوث والدراسات السياسية جامعة القاهرة. ١٩٨٩) f ٢٦٣

١٧) Karl Kaiser, **the USA & the EEC in the Atlantic System, the Problem of Theory,(** Journal of Commun Market Studies/ vol V N°4, 1966) pp 407-409

١٨) Tareq y. Ismael. **The Middle East in word Politics** : A Study in Contemporary International Relations (Syracuse University Press. 1974) p240

١٩) نجيـــب عيســـى **ضرورة مقولة "النظام الإقليمي" لدراسة الدول الجديدة** (شؤون الأوسط. عدد ١٢ سبتمبر أكتوبر ١٩٩٢) f ٦

٢٠) ابـــراهيم ابـــر ش **حدود النظام وأزمة الشرعية في النظام الدول الجديد** المســـتقبل العربـــي مركـــز دراســـات الوحـــدة العربـــي- بيـــروت ١٩٩٥ f ٤ وما بعدها

٢١) نجيب عيسى مرجع سابق f ١٧

٢٢) J.W Burton , **Systems States Diplomacy & Rules,** Cambridge University Press 1968 pp 5,6

٢٣) صبري مقلد مرجع سابق f ٢٦-٢٨

٢٤) حتي مرجع سابق f ٥٢-٥٣

٢٥) حتي مرجع سابق f ٤٧

٢٦) مجموعـــة مـــن المـــؤلفين **النظام الإقليمي العربي** الوضـــع الـــراهن

والتحـديات المسـتقبلية أعمـال المـؤتمر الاسـتراتيجي العربـي الأول، عمـان ١٥-١٧ سبتمبر ١٩٨٧ f ٢٣٦

(٢٧ حتي، مرجع سابق f ١٥

(٢٨ المرجع نفسه f ١٦

(٢٩ المرجع نفسه f ٥٥

(٣٠ د . فهمي، مرجع سابق f f ٢٥، ٢٦

(٣١ Yair Evron, **Midlle East, Nations Spuer Powers & War**. Elek books ltd London 1973 pp 192,193

(٣٢ Louis. J Cantori & Steven L. Spiegel. **The International Politics of Regions**. A comparative approach printice hall tnc. Engle-wood cliffs New Jersey 1970 P 124

(٣٣ James. E Dougherty Op cit P 135

(٣٤ د. جميـل مطـر، ود. علـي الـدين هـلال، **النظام الأقليمي العربي** - دراسـة فـي العلاقـات السياسـية الدوليـة، (مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة، دار المستقبل العربي ط٤ القاهرة ١٩٨٣) f ١٢

(٣٥ د. فهمي، مرجع سابق f ٢٢

(٣٦ السـيد عليـوة، **الجوانب الإستراتيجية للصراعات البحر الأحمر**، السياسة الدولية عدد ٥٩ يناير ١٩٨٠ f ٤٠

(٣٧ Louis. J Cantori & Steven L Spiegel, **International Regions** : A Comparative Approach to Five Subordinate Systems, International Studies Quarterly vol 13 N° 4 December 1969 p 361

(٣٨ Tareq y. Ismael op cit P 241

(٣٩ Richard A. Falk & Saul H. Mendlovitz (eds) **Regional Politics & Word Order**- W.H. Freeman & Company- San Francisco 1973 p335

(٤٠ Cantori & Speigel, **International Studies Quarterly** op cit P 373

(٤١ Michael Brecher, **the New States of Asia** : A Political Analysis

(London) Ouf 1963 p 95

(٤2 Michael Brecher, **the Middle East Subordinate System & its Impacts on Isarel's, Foreign Policy**, International Studies Quarterly vol 13 N° 2 June 1969 p11

(43 عبد الفتاح الرشدان، **العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير**، (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ١٩٩٨)، ص ص ٢١، ٢٢

(٤4 د. اسماعيل صبري مقلد، **نظريات السياسة الدولية**. دراسة تحليلية مقارنة، (منشورات دار السلاسل، الكويت ١٩٨٧) ص ص ١٦٢، ١٦٣

(٤5 حتي، مرجع سابق، ص ٥٥

(46 د. بوقنطار الحسان، **السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام ١٩٦٧**، مركز دراسات الوحدة العربية ط١ بيروت، أبريل ١٩٨٧) ص ص ١٥، ١٦

(47 أمين أبو عز الدين، **عصر التسوية، سياسة كامب ديفيد وأبعادها الإقليمية والدولية**، المستقبل العربي عدد ١٤٣-يناير ١٩٩١، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ص ١٥٩

(48 لمزيد من التفاصيل حول المناقشات التي دارت حول مفهوم النظام الإقليمي، أنظر مجلة الباحث العربي العدد ١٦، يوليو/سبتمبر ١٩٨٨

(49 مطر وهلال، مرجع سابق ص ٢٥، ٢٦،

(50 المرجع نفسه، ص ٢٧

(51 المرجع نفسه ص ٢٨ وما بعدها

(52 Tareq y. Ismael op cit P 243

(53 بوقنطار، مرجع سابق، ص ١٦، ١٧

(54 مطر وهلال، مرجع سابق، ص ٥٧

(55 Tareq y. Ismael op cit P 241

(56 جميل وهلال، مرجع سابق f ٥٨

(57 Robert A. Friedlander, **Problems of the Mediterranean : A Geopolitical Perspective** , The Year Book of Word Affairs 1978 p178

(58 مطر وهلال، مرجع سابق ص١٠،

(59 المرجع نفسه، ص ٥٣

(60 المرجع نفسه، ص ٥٣

(61 أنظـر فـي هـذا المجـال، تقسـيمات بهجـت قرنـي فـي د. بشـارة خضـر. **أوروبا والوطن العربي** (القرابـة والجـوار)، (مركـز دراسـات الوحـدة العربية، بيروت سبتمبر ١ŏŏ٣)، f f ŏ٠ -ŏ٢

(62 بشارة خضر، مرجع سابق، f ŏ٠

(63 أعمال المؤتمر الاستراتيجي العربي الأول، مرجع سابق، f ŏ٦.

(64 حسنين توفيـق إبـراهيم، **دور مصر في النظام الإقليمي العربي بعد قمة عمان**، نـوفمبر ١ŏ٨٧، المسـتقبل العربـي، عـدد ١٢٢ أبريـل ١ŏ٨ŏ، f ٧٥.

(65 د. علـي الـدين هـلال **النظام الإقليمي العربي الجديد واحتمالات المستقبل**، السياسة الدولية أكتوبر ١ŏ٨٠، f ١٤٦.

(66 John C. Campbell, **Oil Power in the Middle East**, Foreign Affairs, Vol 56 October 1977,p 110.

(67 Tareq. Y Ismail, Op. cit, p 245 & William A. Beling (ed) **The Middle East; Quest for an American Policy**, State University of. N.Y, Press Albany 1973, p Viii.

(68 Tareq. Y Ismail, Ibid. p 246.

(69 فهمي، مرجع سابق، f f ٣٤، ٣٥.

(70 Medjden Mohamed, **The Relationship Between American Policy**

in the Middle East & US Interests, Unpublished Diploma Dissertation. University of Lancaster 1981, p 07

(71 د. عمار بن سلطان. **العلاقة الجدلية بين المتغيرات الأمريكية والسوفيتية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي ēċ–ČĔĒċ**: دراسة حالة مصر، أطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة الجزائر ١ĕĕ٠ f ١٢١

(72 Charles Macleland, **Warning in the International Events Flow.** EFI & Roz as Threats Indications, International Interactions vol 5 N°: 2-3 (1987) P 186

(73 د. حامد ربيع، **الحوار العربي – الأوربي واستراتيجية التعامل مع الدول الكبرى**، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت، يونيو ١ĕ٨٠) f ĕ٥

ĬǆlǨ ǖƬǮ:

الجاƒǆ التاريخĬ : العلاقات الǙŮلسية و العالم العربĬ

Historical Framework :
The Atlantic Relations & The Arab World

يتطرق هذا الفصل إلى الجانب التاريخي للعلاقات الأطلسية في العالم العربي. ولكن قبل تناول ذلك في المبحث الثاني من هذا الفصل، يجدر بنا أن نتناول هذه العلاقات بصفة عامة في المبحث الأول، والذي نتناول فيه العلاقات الأطلسية كإطار عملي لهذه العلاقات في المنطقة العربية.

المبحث الأول:
العلاقات الأطلسية مجالاتها وتطورها

سوف ننظر في هذا المبحث إلى العلاقات الأطلسية من زاوية ما هي هذه العلاقات و ما هي مجالاتها في المطلب الأول، وكيف تطورت في المطلب الثاني. ولكن قبل تناول كل ذلك، لابد من تمهيد لكيفية تكون العلاقات الأطلسية.

تمهيد:

نجد أن لكل مرحلة تاريخية، نموذجا خاصا بها للعلاقات بين الدول، وفي أوروبا، فقد تميز هذا التطور ببروز وتصاعد القوميات العديدة التي تميزت بها القارة الأوربية، وهو تطور لم يخل من صراعات حدودية وغيرها، هذه الصراعات كانت السبب الرئيسي في اندلاع الحرب العالمية الأولى، والتي أدت في النهاية إلى قيام "عصبة الأمم" التي تكرس القوميات وتؤكد شرعيتها الدولية، وكانت هذه القوميات من عوامل الخلافة والتفرقة خاصة بعد أن دخلت الأنظمة الشمولية مثل النازية والفاشية حلبة سباق القوميات، لذا لم يمض وقت طويل حتى اندلعت الحرب العالمية الثانية[1].

استوجبت الهزائم العديدة التي منيت بها الدول الأوربية أمام الخطر النازي والفاشي، التحالف مع قوة خارجية غير أوربية، وهي أمريكا، وعندما انتصرت جيوش الحلفاء على القوات النازية والفاشية، كانت أوروبا قد تحولت إلى ساحة دمار وخراب، فكان من الطبيعي أن يندفع الحليف الأكبر عبر الأطلنطي ليمد يد المساعدة لإعادة بناء القارة من أجل حماية الاقتصاد الرأسمالي من الانهيار، وغلق الأبواب أمام التيارات اليسارية الراديكالية في أوربا الغربية، وذلك بإنعاش أوربا وتعميرها وصد النفوذ الشيوعي من أن يزحف إليها[2]. وعلى هذا الأساس قامت "خطة مارشال"، أما على صعيد الدفاع فقد تأسس ما يسمى بمنظمة حلف شمال الأطلنطي (NATO) وهكذا تكونت العلاقات الأوربية الأمريكية (الأطلسية).

غير أن تاريخ هذه العلاقات يرجع إلى فترة أبعد من هذه، فهذا التاريخ مليء بالصراعات والغموض، كون الأمريكيين هجروا أوربا بسبب الحروب الدينية، وبسبب حياة لا تعد بمستقبل زاهر لهم، وذلك من أجل بناء دولة لهم في العالم الجديد، تعمها العدالة، الحرية، الغنى، وتكافؤ الفرص، كون القارة الأوربية كانت لهم مثالا للتعصب الديني، الفقر والعبودية.

ولكن إلى غاية ١٩٤١، رفض الأمريكيون التعامل مع أوربا، وذلك رغم وجود أقليات عرقية في أمريكا، لا تزال تؤمن بانتمائها لأوربا، وتعتبرها وطنها الأم، مما يدعم العلاقات بين القارتين.

هذه العلاقات الأخوية تارة، والتنافسية تارة أخرى، غذاها كذلك التيار الانعزالي لأمريكا، كون النموذج الأمريكي إلى غاية ١٩٤١ كان في طريق نموه، وكانت الإدارة الأمريكية تخشى عليه من العوامل الخارجية، ولكن مع تطور وبروز أمريكا كقوة مؤكدة، صار الاتجاه السياسي والاجتماعي نحو الخارج، حاولت فيه هذه الدولة تصدير نموذجها لباقي دول العالم، ولاسيما أوربا، وكان من ضمن الوسائل المستعملة لنشر " The American Way of Life " "النمط المعيشي الأمريكي" الوسيلة العسكرية، وذلك منذ بداية ١٩١٧ أين قررت أمريكا، التدخل لأول مرة في الخلافات الأوربية، كون المصالح الأوربية كانت مهددة هذه المرة باعتبارها مرتبطة بالمصالح الأمريكية. وكنتيجة لنجاح أمريكا وحلفائها في الحرب العالمية الأولى، كان من الطبيعي أن تشترك في صياغة نظام ما بعد الحرب، ومنه جاءت فكرة الرئيس ولسن "الثورة الديمقراطية العالمية" التي صاغها في النقاط ١٤. لكن أمريكا لم تنضم للعصبة لعدة اعتبارات ومنها أن السياسة الأمريكية كانت لا تزال تطبعها الانعزالية (Isolasionism)، وبعد الحرب العالمية الثانية، فبالإضافة إلى نشوء العلاقات الأوربية-الأمريكية وتدعيمها بقوة-كما أسلفنا-نجد أن أمريكا واجهت قوة أخرى "الاتحاد السوفيتي" الذي أصبح يمثل بالفعل تحديا مخيفا لأمريكا بسبب ما سمي بالخطر الشيوعي، فرفعت شعار "قيادة العالم الحر" ضد الشيوعية العالمية.

كما أن أمريكا سهلت اندماج أوربا الغربية واستمرت في دعمها، حتى تكون أوربا شريكا يعتمد عليه.

وهكذا قامت العلاقات الأوربية-الأمريكية، وتجسدت بالفعل، وسعت نحو التعاون للوقوف ضد الخطر الشيوعي، وأي خطر يهدد مصالح الدول الرأسمالية ونشأ تحالف قوي بسبب متطلبات الوضع السائد في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وبسبب التوافق الحضاري والفكري تاريخيا بين الجانبين. قام هذا التعاون عسكريا في إطار حلف NATO واقتصاديا في إطار النظام النقدي المشترك لاتفاقية (Bretton Woods) التي قام بمقتضاها صندوق النقد الدولي، ثم في إطار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية[٣].

المطلب الأول: مجالات العلاقات الأطلسية

يرى (Alfred Grosser) في كتابه (The Western Alliance) أن العلاقات الأوربية-الأمريكية المتمثلة في التحالف الغربي تعتمد على ثلاث أسس:

- الأساس الاقتصادي: إذ أن أوربا الغربية والولايات المتحدة مع اليابان يمثلون قلب الاقتصاد الرأسمالي العالمي.
- الأساس الدفاعي: بما أن الأوربيين لا يستطيعون الدفاع عن استقلالهم السياسي وعن وحدة أراضيهم بدون أمريكا، وهذا أيضا في مصلحة أمريكا التي لا تريد لأوربا الغربية أن تسقط في أيد معادية.
- الأساس السياسي والثقافي: فليس هناك فقط تماثل (تشابه) في الأنظمة (العالم الحر)، ولكن هناك قيم مشتركة وتقاليد تربط الجانبين (السكان-المؤسسات-التفكير السياسي)[٤].

أولا: المجال الاستراتيجي (الأمني) والسياسي للعلاقات الأطلسية

ظل هذا الجانب، ومازال يمثل أهم عنصر في مجال العلاقات الأوربية-الأمريكية فقد خضعت الدول الأوربية للنفوذ الأمريكي خضوعا عسكريا وسياسيا واقتصاديا منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، إذ أن أمريكا هي التي حررت أوربا الغربية من الاحتلال العسكري النازي، ثم أنها هي التي ساعدتها على النهوض والانتعاش[٥]. كما أن التهديد السوفيتي هو الذي شكل عنصرا دفع الأوربيين في أحضان أمريكا.

ونتيجة لكل هذا، تم إنشاء منظمة دفاعية مشتركة تمثلت في حلف NATO الذي وقع على معاهدته في أفريل ١٩٤٩ [٦]، هذه المنظمة هي التي حكمت العلاقات الأطلسية خلال فترة طويلة مقارنة بأحلاف دولية أخرى في التاريخ، ومازالت إلى الآن.

وشكل حلف NATO الركيزة الأساسية الدفاعية للرابطة عبر الأطلسية، وظل الأمريكيون حريصين على استمرارية العلاقة التحالفية مع أوربا الغربية بحجة الارتباط العضوي الوثيق بين الأمن الأمريكي والأوربي[٧]، وأوربا الغربية هي القاعدة الأمامية للعالم الحر، وتواصلت العلاقات بين الطرفين في إطار NATO لتكون دائما صفة مميزة للحلف. فقد ربط NATO طرفي الأطلنطي، وجعل أوربا الغربية تحت المظلة الأمريكية.

وبعد فترة طويلة من التوافق واتسام العلاقات الأوربية-الأمريكية بدرجة كبيرة من الانضباطية من قبل الدول الأوربية في إطار الحلف الغربي بقيادة أمريكا، حيث لم تكن هناك سياسة أوربية على مستوى المجموعة الأوربية بعد إنشاء المجموعة، ولم تنضج العوامل التي جعلت من أوربا الغربية قوة سياسية، لها مصالح كونية.

ولكن بعد هذه الفترة، بدأ يظهر نفور وتوتر على مستوى العلاقات الأطلسية خاصة مع مجيء (De Gaulle) ومناداته بسياسة استقلالية فقد رأى في أمريكا نزعة وإرادة في احتكار سلطة القرار والقيادة في NATO، خاصة فيما يتعلق بالسلاح النووي وإقرار توظيفه وعدم تقاسم المسؤولية مع الحلفاء الآخرين، مما اضطر "دوغول" إلى الانسحاب من الهياكل التنظيمية للحلف عام ١٩٦٦.

لقد تبلورت سياسة "دوغول" في الاستقلال عن أمريكا وNATO وفي الوحدة الأوربية، بل وفي الدعوة إلى أوربا الكبرى من الأورال إلى الأطلنطي "أوربة الأوربية"، من اجل إقصاء النفوذ الأمريكي، وتكوين قوة أوربية مستقلة تستطيع أن تلعب دورا عالميا استقلاليا[٨]. إلا أن أمريكا رفضت تقبل فكرة الاستقلالية، بل أنها اعتبرتها مستحيلة الحصول.

أما الدول الأوربية، فقد أيقنت أنه حتى تتمكن من لعب دور أكثر فعالية على المستوى العالمي، لابد أن تتخلص من هيمنة الولايات المتحدة ونفوذها على أوربا، وذلك لن يتأتى إلا بالاستقلالية السياسية والأمنية.

لقد ساهمت عدة متغيرات دولية في أواخر الستينيات وبداية السبعينيات، في إعادة صياغة العلاقات الأوروبية-الأمريكية، أدت إلى نوع من التوتر في هذه العلاقات، منها بداية مرحلة الانفراج الدولي، كذلك الأزمة الاقتصادية والمالية في أمريكا، بالإضافة إلى تكوين السياسة الأوروبية[9].

إذن لم يخل التحالف الغربي من الخلافات الحادة، وتناقض المصالح، والتي برزت إلى السطح منذ الستينيات إلى يومنا هذا، ولم تقتصر هذه الخلافات على الجوانب الاقتصادية فقط، بل شملت الجوانب الاستراتيجية والسياسية أيضا.

فعلى الصعيد الأمني اشتد الجدل حول تحديد الطرف المسؤول مباشرة عن الأمن الأوروبي.

وعلى الصعيد السياسي، هناك تطلعات أوروبية إلى زيادة دورها في الشؤون الدولية، ولن يتأتى ذلك إلا بالتخلص من الهيمنة الأمريكية ونفوذها، وهو الأمر الذي ظلت أمريكا تقف دون تحقيقه.

وتدعيما لهذه التطلعات الاستقلالية، انصرفت أوروبا إلى مناهضة ومعاكسة القوة الأمريكية وتدخلاتها في بعض مناطق العالم[10].

ولكن بغض النظر عن الخطوات التي تمت في مجال بلورة سياسة أوروبية موحدة، فإن أوروبا لم تستطع نهج سياسة مستقلة عن أمريكا، ويرجع ذلك إلى المرغمات التي واجهتها، والتي حتمت عليها طلب الحماية الأمريكية، فالاضطرابات التي عرفها النظام الدولي أثناء الحرب الباردة، حولت أوروبا إلى مسرح استراتيجي، بحيث أصبح أمنها مهددا من طرف الاتحاد السوفيتي، هذا التهديد ظل يشكل عنصرا دفع الأوروبيين في أحضان أمريكا، نشر الصواريخ السوفيتية SS20 في مواجهة أوروبا، والتدخل السوفيتي في أفغانستان في نهاية السبعينيات، أدى إلى سيطرة جو من الخوف والقلق على مستقبل الأمن الأوروبي وارتفعت أصوات في أوروبا، تقول بأنه ليس هناك دفاع أوروبي منفصل عن الدفاع الأمريكي، أي الخضوع للمظلة الأمريكية، فالأمن الأوروبي مرتبط بتوازن القوى بين القوتين العظميين، وبالتزام أمريكي صريح بالدفاع عن أوروبا، وهذا ما أدى إلى قبول الدول الأوروبية استقبال الصواريخ الأمريكية المضادة

Peurshing II و Cruise سنة ١٩٨٣ بالرغم من معارضة جزء من الرأي العام الأوربي (الخضر ودعاة السلام Green Peace).

وبصفة عامة فإن مسألة الأمن الأوربي، أسهمت في إفراز نوع من التوافق داخل أوربا يتمحور حول ضرورة المحافظة إن لم يكن تقوية العلاقات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، وتفادي كل ما من شأنه أن يؤدي إلى قطيعة عن الحلف الأطلسي[11].

وإذا رجعنا إلى التركيز على المجال السياسي أكثر فإننا نجد أنه من الناحية النظرية هناك خلافات في نظرة كل من الطرفين الأمريكي والأوربي إلى قضايا العالم وشؤونه. فالأوربيون يركزون في نظرتهم على الخصوصيات الإقليمية والمحلية للنزاعات أو القضايا هذه، في حين يرى الأمريكيون ذلك من منظور كوني بشكل عام، فيضعون النزاعات في إطار المواجهة مع الاتحاد السوفيتي، ويؤدي الاختلاف في النظرة، إلى اختلاف في المقترب الذي يفترض اعتماده للتعاطي مع هذه القضايا.

كذلك تختلف النظرة بين الطرفين إلى الاتحاد السوفيتي وأوربا الشرقية بشكل عام. فالأمريكيون يعطون أولوية لعامل العلاقات الاستراتيجية الأمريكية-السوفيتية، ويطلبون ثانيا، موقفا منضبطا من حلفائهم وراء الموقف الأمريكي، في حين أن الأوربيين هم أكثر مرونة في علاقاتهم مع الاتحاد السوفيتي خاصة وتجاه أوربا الشرقية لأسباب تاريخية وجغرافية واقتصادية.

أما عمليا فقد حدثت توترات في علاقتهما في المجال السياسي فقد اعتبرت أمريكا في نهاية السبعينيات، أن الاتحاد السوفيتي قد أسقط نهائيا سياسة الانفراج عبر التدخل في إفريقيا وأماكن أخرى في العالم، وفي أفغانستان، ونتيجة البناء العسكري الضخم في أوربا، كما ترى أمريكا أن طبيعة الخطر السوفيتي والمواجهة في إطار محور الشرق والغرب، تحتم موقفا متماسكا من الحلف الغربي بقيادتها.

أما أوربا الغربية فترى أن الانفراج الدولي حقيقة قائمة، وإن أخل الاتحاد السوفيتي أحيانا به، وأنه من الضروري اعتماد سياسة مختلطة تجاهه من الحزم والحوافز، وهذا يقود عمليا إلى المضي في تطوير العلاقات الاقتصادية القائمة مع الاتحاد السوفيتي، والذي أصبح له ولحلفائه مصلحة أساسية في الحفاظ عليها، مما يفرض عليه اعتدالا في العلاقات مع الغرب،

وحاولت أمريكا دائما إخضاع علاقات أوربا الغربية مع الاتحاد السوفيتي لاعتبارات المواجهة حسب منظورها.

كذلك برزت خلافات بين الطرفين الأوربي والأمريكي، في نظرة كل منهما إلى الحوار مع الجنوب، فالاهتمامات الأوربية، اتجهت من الشرق إلى الجنوب، ولذلك ركزت أوربا على أهمية حوار الشمال-الجنوب، وعلى إعطاء منظمة الأمم المتحدة دورا كبيرا لتشكيل القناة الرئيسية لآلية الحوار. أما أمريكا فتعتبر أن أولوية المواجهة مع الاتحاد السوفيتي يجب أن تحكم سلوكية الحلفاء، وليس الحوار مع الجنوب. فديناميكية العلاقات الدولية حسب المنظور الأمريكي، تكمن في العامل الجيوستراتيجي، في عاملي الاقتصاد السياسي والتنمية.

كانت هناك دائما خلافات حول تقسيم الأعباء بين الطرفين حيث أن أمريكا، ظلت تعتقد دائما أن الأعضاء الأوربيين مجتمعين، لم يتحملوا جزءا عادلا من عبء التحالف الدفاعي (Defense Bearing Sharing)، فقد اتجهت أمريكا نحو التركيز على زيادة مشاركة الحلفاء في نظام الدفاع الغربي، وبخاصة في الميدان النووي في المسرح الأوربي. فقد حذر كيسنجر من مخاطر عدم تطوير البناء العسكري في أوربا الغربية، معتبرا أن ذلك يعرض الحلفاء للمساومة الانتقائية من قبل الاتحاد السوفيتي[١٢].

وقد مارست أمريكا سيطرة على كل شؤون التحالف الغربي في مرحلة الحرب الباردة الأولى (من أواخر الأربعينيات حتى أواسط الستينيات)، ومع مجيء الانفراج الدولي واستمراره حتى أواخر السبعينيات، بدأت المجموعة الأوربية التي أصبحت أكثر قوة، اغتنام بعض الفرص لبلورة مواقف سياسية دولية مستقلة وفاعلة، غير أن أمريكا التي كانت تشجع حركة التكامل الأوربي، لم تكن على استعداد لأن يتحول التكامل إلى قوة دولية مستقلة، أي أنها أرادت أوربا موحدة، ولكنها لم تكن لتقبل أوربا المستقلة عن الإرادة الأمريكية.

وفي مرحلة الحرب الباردة الثانية (١٩٧٩-١٩٨٥) حدث مزيد من الانفراد الأمريكي بإدارة شؤون التحالف الغربي، ومن ثم مزيد من القيود على استقلالية الحركة الدولية لأوربا.

هناك نقطة خلافية استراتيجية برزت في السنوات الأخيرة تتمثل في مطالبة أمريكا شركاءها الأوربيين بمشاركة جادة في عمليات NATO، بينما تنفرد هي باتخاذ القرار، وتخطط

وتدبر استراتيجية الحلف خارج إطار NATO، وعلى أساس القدرة على التدخل العسكري في كل مكان من العالم. أما الأوربيون فيطالبون بتصحيح عملية اتخاذ القرارات السياسية والاستراتيجية في قيادة NATO ، مع الوضع في الاعتبار وجود بدائل أخرى غير عسكرية لتحقيق الأمن الدولي، تعفي الحلف من التدخل في كل نقطة توتر في أرجاء المعمورة إذا تطلب الأمر ذلك[13]. (وسوف نتناول هذا الموضوع بالتفصيل في الفصل السادس من هذه الدراسة وتطبيق ذلك على المنطقة العربية).

وفي ختام استعراضنا للعلاقات الاستراتيجية والسياسية بين أمريكا وأوربا يجدر بنا أن نذكر ما أشار إليه برجينسكي مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق حول ما يجعل أمريكا أن تتمرد عليها أوربا بين وقت وآخر، لأنها ظلت تتوقع أن يظل هناك شعور أوربا بأنها مدينة لأمريكا بسبب إنقاذها من طاعونين النازي والشيوعي، ما يجعلها راضخة لإرادة أمريكا وهو ما لم يحدث حيث يقول برجينسكي "على أوربا أن تقبع في مكانها دون حراك، لأنه لولا إحسان أمريكا عليها لما كان لها في يوم من الأيام أي شأن"، ويضيف في مذكراته: على أوربا أن تدفع الجزية لأمريكا، لأنها هي التي حمتها من شر النازية والشيوعية، وأقامت لها مشروع مارشال الشهير، لكي تنقذها من الفقر والضياع الاقتصادي"، فهناك نظرة استعلائية من أمريكا تجاه أوربا التي لا تزيد بحسب أحد صقور إدارة بوش الحالية عن كونها مجرد ضيعة أو قرية صغيرة تابعة لأمريكا العظمى[14].

ثانيا: المجال الاقتصادي والتجاري للعلاقات الأطلسية

إن الوضع الاقتصادي المتردي لأوربا بعد الحرب العالمية الثانية، والفوضى التي آلت إليها هياكلها الإدارية والاقتصادية، مهدت لنشوء الحركات الشيوعية فيها وفي ظل هذا الوضع كانت الولايات المتحدة أمام ثلاث تحديات:

١ ـ حماية وتدعيم النهج الليبرالي الاقتصادي.

٢ ـ الوقوف أمام الخطر الشيوعي بإعادة دفع الاقتصاد الأوربي.

٣ ـ إعادة تأهيل الشريك الاقتصادي الأوربي، وذلك بجملة من المساعدات.

ولمواجهة هذه التحديات كان مشروع مارشال ١٩٤٧ كبرنامج الإنعاش الاقتصادي في أوربا، وتدعيم الاقتصاد الأوربي والاستقرار السياسي، وغلق الباب أمام كل خطر شيوعي. وهكذا توطدت العلاقات بين أمريكا وأوربا نتيجة الظروف الدولية القائمة آنذاك، والتي فرضت على الطرفين التحالف والتعاون معا لمواجهة الأخطار التي تهدد مصالحهما معا.

وتوسعت هذه العلاقة بينهما، حيث أقام الطرفان علاقة شراكة وذلك ضمن منظمات دولية ذات طابع رسمي ومؤسساتي، لتحقيق أهداف مشتركة، تتمثل في تدعيم الأنظمة الليبرالية أينما كانت ضد الاقتصاديات غير الليبرالية، ويتجلى هذا من خلال جملة من التنظيمات:

١- الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (GATT) والتي هي عبارة عن تنظيم دولي، يسعى إلى تطوير التجارة بين أعضائه (أهم أعضائها دول أوربا الغربية و أمريكا إلى جانب دول أخرى، وأساسا هي تضم الدول الليبرالية). ويتم خلالها معالجة مختلف الخلافات التجارية التي تنشأ بين الأعضاء، والاتفاق حول تعاريف جمركية مشتركة ومنخفضة، وفي سنة ١٩٩٤ جاءت OMC أو WTO خلفا لـ GATT من أجل تكريس سيادة المذهب الليبرالي.

٢- إلى جانب التعاون ضمن الـ GATT ثم OMC، أسست أمريكا وشركاؤها الأوربيون تنظيم إقليمي يتمثل في منظمة التعاون والتنمية والاقتصادية OCDE سنة ١٩٦١، أسست بهدف العمل على تحقيق ودفع عملية التنمية والتجارة الحرة، إلى جانب التوسع في برامج المساعدات التي تقدمها الدول الغربية للدول النامية. وتجسد هذه المنظمة أكثر من غيرها رغبة الطرفين في تنسيق سياستهما الاقتصادية على الصعيدين المحلي والدولي، قصد تجنب الصراع في إطار نظام دولي قائم على علاقات الاعتماد المتبادل.

٣- منظمة الدول ٧+روسيا (G 8) وهي الدول الأكثر صناعية في العالم، أو كما يصطلح على تسميتها نادي الأغنياء، وتضم كلا من بريطانيا وألمانيا وفرنسا وأمريكا واليابان وكندا، كما تم مؤخرا ضم روسيا.

٤- التعاون ضمن المنظمات الفرعية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، وهي المنظمات ذات الطابع المالي والاقتصادي، الذي يضمن من خلال توسيع دائرة النظام الرأسمالي. ونجد في هذا الإطار كل من "صندوق النقد الدولي (FMI) الذي يقدم مساعدات وقروض مالية للدول،

والمعروف أن الدول المسيطرة والموجهة لها هي الدول الأوربية إلى جانب أمريكا واليابان. ونجد كذلك البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

فضلا عن الدور الذي تلعبه الشركات العابرة للقارات، كقوة رأسمالية عالمية عملاقة، والتقنيات الاتصالية المتطورة للغاية.

وسعيا لتطوير التعاون بين الطرفين، لم يكتف الطرفان بالتعاون في إطار المنظمات الدولية المشتركة، وإنما سعيا لتطوير هذا التعاون والشراكة في إطار ثنائي أقرب، وهذا عبر تبني عدة اتفاقيات وإعلانات مشتركة، وذلك أن أمريكا رأت في المجموعة الأوربية أنها مصدرا لتسويق منتجاتها.

هذا فيما يخص إقامة هياكل علاقاتهما الاقتصادية، أما فيما يخص التبادلات الاقتصادية والتجارية والفعلية بين الطرفين، فنجد أنها وعلى مراحل زمنية احتلت هذه أهمية كبيرة في علاقاتهما ببعض، حيث يخص كل طرف الآخر بتعامل مميز، ويعود ذلك لعدة أسباب تاريخية واستراتيجية.

وتعرف التعاملات بين الطرفين أعلى معدلاتها العالمية لكل طرف، حيث تمثل أمريكا الشريك رقم ١ لأوربا، ونفس الشيء بالنسبة لأمريكا. وترجع رغبة كل طرف في التعامل مع الآخر لعدة أسباب أهمها:

١- استقرار السوقين الأمريكي والأوربي، مقارنة مع الأسواق العالمية الأخرى.

٢- استقرار نظام التبادلات وسلم الأسعار بصفة منتظمة.

٣- التجانس الاقتصادي بين الطرفين، حيث نجد تقاليد تجارية عريقة في المنطقتين، تجعل كل طرف يفضل التعامل مع الآخر.

لقد تطورت المبادلات التجارية بين الطرفين بشكل كبير، حيث سجلت التجارة بينهما عام ١٩٩٣ حوالي ١٧٠ مليار دولار، وتمثل واردات أوربا الأمريكية نسبة ١٨% من إجمالي وارداتها، بينما تتلقى أوربا ٢٠% من إجمالي الصادرات الأمريكية.

كما تمثل العلاقة الاستثمارية بينهما أهم علاقة استثمارية في العالم، حيث أن كليهما يمثل أكبر شريك استثماري للآخر، ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر المتبادل مصدرا رئيسيا لخلق

الوظائف حيث تشير التقديرات إلى أن حوالي ٣ مليون وظيفة مرتفعة الرواتب في أمريكا جاءت نتيجة للاستثمارات الأوربية.

وعلى الرغم من الانسجام والتفاهم بين الأمريكيين والأوربيين وتطابق الآراء حول كثير من القضايا، إلا أنه لا يمكن إغفال الخلاف الذي يأخذ أشكالا ظاهرية وأخرى خفية بين الطرفين والتي يرجع أغلبها إلى عوامل اقتصادية بحتة. فالأزمات بين شركاء الأطلسي تتصاعد على درجة كبيرة من الحدة، فقد ظل الساسة الأمريكيون متحرجين فيما يتعلق بالمساهمة التي على أمريكا أن تبذلها بخصوص مشروع الوحدة الاقتصادية الأوربية، فعلى الرغم من الآثار الايجابية التي انعكست على الاقتصاد الأمريكي بعد مشروع أوربا ١٩٩٢ إلا أنه ازداد تخوف أمريكا من أن يساهم في خلق منافس دولي حقيقي في المجال الاقتصادي. وترى أمريكا أن من مصلحتها أن تقوم أوربا بإنشاء اتحاد أوربي أكثر اتساعا، ولكن أكثر ضعفا، وتوسيع نطاق التأثير الأمريكي عليه، ومنع الوصول إلى أوربا موحدة اقتصاديا حتى لا تشكل تهديدا للمصالح الاقتصادية الأمريكية.

هذا التخوف الأمريكي، يدفعنا للعودة إلى إنشاء السوق الأوربية المشتركة وقيام الاندماج الاقتصادي الأوربي وموقف أمريكا منها.

لقد شجعت أمريكا الدول الأوربية على إنشاء المجموعة الأوربية بل وأعطتها كل الدعم والمساندة، وعندما أقيمت السوق الأوربية المشتركة شجعتها أمريكا وساندتها ورفعت شعار المشاركة الأطلسية، واعتبر أن هذا التكتل الاقتصادي الأوربي، كان يشكل ركيزة أساسية من ركائز القوة الغربية.

وبعد أن تحقق نوع من التقارب بفضل السوق الأوربية المشتركة والمنظمة الأوربية للتبادل الحر، بدأ الأمريكان في إظهار تخوفاتهم من أن يكون توثيق الروابط بين دول غرب أوربا على حسابهم، خاصة إذ حاولت المجموعة الأوربية التوسع حتى تشمل كامل دول القارة، وقد أعلنت حكومات الولايات المتحدة بكل وضوح بأن مجموعة اقتصادية أوربية قوية، تمثل منافسا خطيرا على مستوى السوق العالمية، كما أنها لا تنظر بعين الرضا إلى تنقل البضائع بكل

حرية بين دول أوربا الغربية، إذ معنى هذا أن صادرات أمريكا سوف تتضاءل، كذلك فإن فكرة إنشاء عملة أوربية مشتركة من شأنه إضعاف الدولار الأمريكي في المجال الدولي.

وهذا ما حصل فعلا، وتحولت الكتلة الاقتصادية من وضع الشريك والحليف، إلى وضع الخصم الاقتصادي للمصالح الأمريكية، فمنذ البداية عملت السوق الأوربية على إقامة جدار عال من الرسوم الجمركية بينهما وبين العالم الخارجي، في الوقت الذي عمدت فيه إلى إلغاء هذه الرسوم وتصفيتها فيما بينها، وهو ما كان ينطوي على تمييز ضد مصالح الدول الأخرى وخاصة الولايات المتحدة التي استشعرت الخطر المحدق على مصالحها الاقتصادية والتجارية من جراء استمرار هذا الوضع الذي كان يقفل السوق الأوربية على اتساعها، في وجه صادرات أمريكا، ولهذا فقد دخلت في مفاوضات مع دول المجموعة الأوربية من أجل تخفيض الرسومات الجمركية على السلع الأمريكية (مفاوضات شاقة وطويلة حققت بعض النجاحات).

كما أن هناك خلافات قائمة بين الطرفين بشأن السياسة الزراعية، وتصاعدت حدة الخلافات بينهما في منتصف الثمانينيات (عندما أعلنت واشنطن أواخر مارس ١٩٨٦، فرض قيود على وارداتها الزراعية من المجموعة الأوربية[15])، وطلبت من أوربا بخفض الدعم الذي تقدمه للمنتجين الزراعيين والمصدرين، والمستهلكين، لأن هذا الدعم يعطي المنتجات الغذائية الأوربية قدرة تنافسية مصطنعة تجعل من الصعب جدا تدفق الحبوب والسلع الغذائية من أمريكا إلى أوربا[16].

كذلك بسبب الأزمات الاقتصادية التي شهدها العالم، تعمقت التناقضات بين الطرفين الأمريكي والأوربي، حيث نجد أن أمريكا ظلت تسعى علنا وسرا للخروج منها على حساب مصالح أوربا، وبدأ الطرفان يتبادلان الاتهامات، فلم يتحفظ الأوربيون في نقد حتى الاقتصاد الداخلي لأمريكا، فهم يرون أن الحكومات الأمريكية المتعاقبة، قد أهملت ولمدة طويلة اتخاذ الإجراءات المناسبة لوقف التضخم المتزايد، والذي نشأ أصلا بسبب التزايد المستمر في نفقات أمريكا في الأغراض الحربية والمساعدات الخارجية. كما كان للولايات المتحدة إحساس عميق بالاستياء، نتيجة للعجز المتزايد في ميزان مدفوعاتها مع أوربا[17].

لقد برزت في أوائل السبعينيات، عدة مظاهر للأزمة بين الطرفين عندما خرجت أمريكا منفردة عن الالتزام بقواعد (Bretton Woods) (١٩٧١) والتخلي عن الالتزام بغطاء ذهبي للدولار، ورفع الفائدة على سعر الدولار. وقد أدى قرار نيكسون بوقف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب إلى اضطرابات نقدية في الأسواق العالمية، فأصيبت معظم العملات بأضرار متقاربة. فقد عانت أوربا الغربية كثيرا من ذلك، وترك هذا الإجراء آثارا سلبية على الأسواق المالية الأوربية، وأوضاعها الاقتصادية، نتيجة تحول الرساميل إلى الدولار، وانخفاض قيمة العملات الأوربية تجاهه[١٨].

وكانت فرنسا قد دعت إلى إصلاح النظام النقدي العالمي، وفصل الذهب عن الدولار، والعودة إلى العمل بمعيار الذهب (Etalon-Or)، وذلك أن فرنسا ربطت بين الهيمنة والنزعة التوسعية للولايات المتحدة، والعجز الذي كان يعرفه ميزان المدفوعات الأمريكية، وانعكاسات كل ذلك على العلاقات الاقتصادية الدولية[١٩].

ومن جهة أخرى تشاءمت واشنطن من الاتفاقات الإقليمية العديدة المعقودة بين المجموعة الأوربية وبعض دول المتوسط وإفريقيا، إذ منذ منتصف الستينيات، كانت أمريكا تعترض على أي معاملات تفضيلية للجماعة الأوربية خارج أوربا، أي مع مجموعات دول العالم الثالث (اتفاقيات ياوندي ١ و٢ مع الدول الإفريقية، اتفاقيتا لومي الأولى ١٩٧٥ والثانية ١٩٨٠ مع دول إفريقية ودول المحيط الهادي والكاريبي، اتفاقية السياسة المتوسطية الشاملة)[٢٠]، لأن هذه التفضيلات تتعارض مع المفاهيم الأمريكية حول كيفية تنظيم الاقتصاد العالمي. وينبع هذا الموقف الأمريكي من التخوف من آثار هذه المعاملات التفضيلية على المركز التنافسي للصادرات الأمريكية، بل أنها أضعفت الصادرات الأمريكية إلى هذه الدول بالفعل[٢١].

وعندما لجأت الدول الأوربية إلى التفكير في إقامة علاقات مع الدول العربية عن طريق ما سمي بالحوار العربي الأوربي، لم ترض أمريكا عن ذلك، بل اعتبرت أن أي تقارب عربي أوربي هو طعنة لها من الخلف. ولهذا ظلت تسعى باستمرار للوقوف ضد أي تحرك جدي في إقامة مثل هذا التعاون ما بين المستهلكين والمصدرين، وتعتبر نفسها الطريق الذي يجب أن تمر به كل الإجراءات للوصول إلى ذلك.

كما كان الحوار بين الشمال والجنوب مصدرا آخر لتعميق الخلافات الأوربية-الأمريكية، فقد أعلنت أمريكا الأولوية للمواجهة مع الاتحاد السوفيتي، ومن ثم طالبت الحلفاء بالتركيز على العلاقات بين الشرق والغرب، وليست بين الشمال والجنوب وعلى العكس كان منها أوربا وخاصة فرنسا، على أن مشاكل الشمال والجنوب، أكثر أهمية من مشاكل الشرق والغرب بل ويجب أن تفصل عن الأخيرة.

كما يظهر الخلاف بين الطرفين الأمريكي والأوربي في تنافسهما في مناطق نفوذ متعددة، من خلال المشاريع الاقتصادية (خاصة منطقة المتوسط).

كذلك كانت هناك إحدى القضايا الرئيسية للخلاف بين أوربا وأمريكا في طبيعة العلاقات الاقتصادية مع الشرق وهناك عدة موضوعات تشابكت مع بعضها، أدت نتيجة اختلاف المواقف إلى تصاعد حدة الخلاف وانفجار حرب تصريحات علنية متبادلة بين الجانبين، وهذه الموضوعات مثل الخلاف حول مشروع الغاز السوفيتي إلى أوربا الذي كانت تعارضه أمريكا، بسبب اعتقادها أن هذا المشروع سيؤدي إلى إخضاع أوربا الغربية للتأثير السوفيتي الاقتصادي، ويمكن أن يستخدم بعد ذلك في مجال الضغوط السياسية ضد الغرب من جانب الاتحاد السوفيتي[٢٢].

كذلك الخلاف حول مدى العقوبات الاقتصادية على الاتحاد السوفيتي بسبب أحداث بولونيا[٢٣]، والاختلاف حول طبيعة التجارة والتسهيلات الائتمانية إلى الدول الاشتراكية عموما.

ويعدد ناصف يوسف حتى الأسباب التي أدت إلى توتر العلاقات الاقتصادية بين الطرفين الأمريكي والأوربي في:

١- ازدياد التنافس على الأسواق الخارجية الدولية، حيث أن كل طرف يقدم الدعم لصادراته الزراعية، لمنافسة صادرات الطرف الآخر المشابهة.

٢- الاختلافات في مجال السياسية المالية والضريبية التي تنعكس على الموازين التجارية بشكل سلبي.

٣- اختلاف نسبة الانكشاف الاقتصادي بين الطرفين فيما يتعلق بالاعتماد على التصدير من جهة، واستيراد المواد الأولية من جهة أخرى، وهو ما يؤدي إلى سياسات متصادمة أحيانا، على الرغم من وجود عدة أطر لتنسيق العلاقات الاقتصادية بين الطرفين.

وبسبب هذه الخلافات بين الطرفين، كانت الولايات المتحدة دائما تقوم بالضغط على دول السوق الأوروبية، ولقد أسفرت هذه الضغوط الأمريكية عن رفض بعض الإجراءات الأوروبية، أو الحصول على تعويض عن الأضرار التي سببها البعض الآخر من هذه الإجراءات للمصالح الأمريكية أو عدم تنفيذ البعض الآخر منها.

وإذا كانت أمريكا تنجح غالبا في الضغط على أوربا لتعديل سياساتها الاقتصادية بما يلائم المصالح الأمريكية، فهذا النجاح يعود إلى ربط السياسة الأمريكية المسائل التجارية والاقتصادية بالموضوعات الاستراتيجية والأمنية.

المبحث الثاني: مراحل تطور العلاقات الأطلسية:

تمهيد:

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وانقسام أوربا إلى قسمين: شرقية وغربية، هذه الأخيرة وقعت تحت هيمنة السياسة الأمريكية، وقد كان اتجاه هذه السياسة نحو دعم كل ما من شأنه أن يشجع تكتل أوربا الغربية، للوقوف في وجه الأخطار الشيوعية المنبعثة من الداخل أو من الخارج، وتمثلت أبرز الأدوات التي لجأت إليها الدول الغربية في إطار تبنيها لسياسة الاحتواء، وتطويق الاتحاد السوفيتي، في الأحلاف العسكرية والدعم الاقتصادي، والأداة الاستراتيجية العسكرية، لكن تحول العلاقات بين القطبين فيما بعد من مرحلة الحرب الباردة إلى مرحلة التعايش السلمي والانفراج، وتراجع حدة العداء بينهما، بدأت بوادر الانشقاق والخلافات في بنيان الكتلة الغربية، أين هيأت الظروف الدولية مجتمعة، وأدت إلى فتور حماس الدول الأوروبية للارتباط الوثيق بالسياسات والمواقف الأمريكية، مما أدى على إضعاف تماسك التحالف الغربي،

وبالتالي فبرغم التماسك الذي كان يطبع علاقات أوربا الغربية بالولايات المتحدة في بداية الحرب الباردة، سريعا ما انعكس إلى نوع من التأزم والتصدع في فترات زمنية متلاحقة.

ولقد جرت هذه الانتقالات المتتالية في ظل تطور القوة الذاتية الأوربية من ناحية، وفي ظل تطور النظام الدولي السائد (أي العلاقات بين القوتين الأعظم). وكان لكل هذه التطورات انعكاساتها على العلاقات الأطلسية[٢٤]. هذه العلاقات انتقلت عبر مراحل ثلاث :

- من مرحلة التحالف التقليدي، والقيادة الأمريكية المطلقة عقب الحرب العالمية الثانية وطوال الخمسينيات (مرحلة التماسك).

- إلى المرحلة التي بدأ يشهد فيها هذا التحالف وبصفة خاصة بعد رجوع (De Gaulle) إلى السلطة في فرنسا (١٩٥٨) بعض بوادر تفكك تجانس المصالح بين الطرفين.

- إلى المرحلة التي تفاقمت فيها مشاكل العلاقات خلال السبعينيات، في ضوء عواقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ بصفة خاصة بالنسبة لتفجر أزمة الاقتصاد الرأسمالي العالمي[٢٤].

أولاً: مرحلة التماسك في العلاقات الأطلسية (1945-1958)

وهناك من يسميها مرحلة الانصهار الكامل[٢٥]، وهي تمتد ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى سنة ١٩٥٨، وقد كانت فترة دفء العواطف بين الجانبين الأمريكي والأوربي، وانصهارها (أي العلاقات) في بوتقة الحاجة الأوربية إلى المساعدات الأمريكية، بالإضافة على وحدة المواجهة مع الكتلة الاشتراكية في وسط القارة الأوربية والتي توجت بإنشاء NATO.

ففي ظل انهيار الاقتصاديات الأوربية الغربية عقب الحرب العالمية الثانية، وفي ظل التفوق الأمريكي المطلق-عسكريا واقتصاديا، وفي ظل مناخ الحرب الباردة، وفي ظل حاجة أوربا الغربية إلى المساعدة العسكرية والاقتصادية في مواجهة خطر التهديد الشيوعي لأمنها ولأراضيها، في ظل كل هذه الأوضاع، برز نمط القيادة المطلقة الأمريكية للتحالف الغربي.

ففي الجانب الاقتصادي، وبعد خروج أوربا محطمة من جراء الحرب وحاجتها إلى حصولها على المساعدة الاقتصادية الأمريكية، نشطت الشركات الضخمة والبنوك الأمريكية للاستثمار في أوربا المنهارة[٢٧] في الوقت الذي لم تتأثر أمريكا بالحرب، بل أن اقتصادها زاد

ازدهاره وخاصة بعد ما كسبت عملتها الدولار من قوة في معاهدة(Bretton Woods) ١٩٤٤، والتي أدت إلى إرساء قاعدة عالمية جديدة هي عالمية الدولار. وهذا ما مكن الدوائر المالية والتجارية على ربط الاقتصاد الأوربي بالهيمنة المالية و الاقتصادية الأمريكية كما جعل أوربا تابعة اقتصاديا لأوربا[٢٨].

أما في المجال الاستراتيجي والأمني، فإن أوضاع البيئة الدولية بعد الحرب، بما أحدثته من تغيرات جذرية في السياسة الخارجية الأمريكية، كانت لها أبلغ الأثر على العلاقات الأطلسية، التي دخلت عهدا جديدا قوامه التقارب والتماسك بين أطرافها (أي العلاقات)[٢٩].

إن خصائص النظام الدولي –ثنائي القطبية- وبما أفرزته من ظاهرة الحرب الباردة، قد حتمت التقارب بين أمريكا ودول أوربا الغربية، ذلك التقارب الذي اقتضاه السعي المشترك من جانب الدول الغربية إلى احتواء المد الشيوعي.

ولقدت شهدت الفترة (١٩٤٧-١٩٤٩) تماسكا قويا في العلاقات الأوربية-الأمريكية، حيث انطلق هذا التماسك من خلال أعمال سياسية كبرى، بدأت بمبدأ ترومان، فمشروع مارشال، وانتهت ببلوغ التماسك ذروته بإنشاء حلف NATO الذي كان هدفه توسيع الردع النووي، وتدعيم التلاحم والانسجام بالإضافة إلى تواجد القوات الأمريكية في أوربا[٣٠].

أخذت دول أوربا الغربية، تسعى للتقرب من أمريكا لإيجاد استراتيجية تقيها خطر الشيوعية، العدو المشترك للعالم الغربي، وتخليصها من الانهيار والدمار الذي خلفته الحرب العالمية الثانية، وقد تمثلت هذه الاستراتيجية فيما عرف حينذاك بسياسة الاحتواء الصارم للنزعة التوسعية السوفيتية، وذلك من خلال إحكام الحصار حول الاتحاد السوفيتي بجدار من الأحلاف العسكرية الموالية للغرب، فضلا عن المساعدات الاقتصادية الأمريكية للدول الأوربية لإنعاش اقتصادياتها حتى لا يمثل تردي الأوضاع الاقتصادية فيها، مجالا خصبا لانتشار الأفكار الشيوعية فيها.

والحق أن هذه المبادرات الاقتصادية والعسكرية ساعدت على تقوية ودعم التقارب الأوربي-الأمريكي.

لقد مثلت المساعدات الاقتصادية الأمريكية لأوربا سمة بارزة من سمات التقارب بين أمريكا وأوربا الغربية وفي نفس الوقت من السمات الرئيسية لاستراتيجية الاحتواء الأمريكية.

كان لمبدأ ترومان ومشروع مارشال دورا كبيرا في استعادة بلدان أوربا الغربية لعافيتها الاقتصادية بسرعة كبيرة، وفي نفس الوقت حاجزا للتوسع الشيوعي، الأمر الذي كان من شأنه تثبيت دعائم النظم الليبرالية في تلك الدول، ومن ناحية أخرى كان لهذه المشاريع دور كبير في دعم التقارب بين أمريكا ودول أوربا الغربية عن طريق التحالف.

وقد شهدت هذه الفترة من الأزمات السياسية (التوسع السوفيتي في شرق أوربا، مشكلة برلين وحصاره وغيرها مثل نجاح التجربة النووية السوفيتية ثم حرب كوريا) ما يدعم التلاحم والتماسك بين جانبي الأطلنطي، حيث أنها خلقت جوا من الخوف من الاتحاد السوفيتي وقواته الكبيرة، وراء الستار الحديدي[٣١]، ولم يحدث ما يعكر الصفو بينهما سوى المغامرة الفرنسية-البريطانية في قناة السويس سنة ١٩٥٦، والتي لم تلق المباركة من أمريكا وكان موقفها السبب الأساسي في انسحابهما من المنطقة وانضوائهما تحت المظلة الأمريكية[٣٢].

لقد سيطرت الاعتبارات الاستراتيجية ومشكلة الأمن الأوربي على اتجاهات التحالف الغربي في هذه الفترة، وقبلت أوربا سواء طوعا أو كرها بهذه الحماية الأمريكية مما أدى إلى اتساع دائرة النفوذ الأمريكي حتى في السياسات الداخلية لدول أوربا الغربية، وقد احتكرت أمريكا سلطة تحديد مضمون ما يمكن أن يطلق عليه مجموعة المصالح الأطلسية، وإذا ما حدث هناك تعارض بين المصالح القومية لأحدى دول أوربا الغربية، وبين المصالح الأطلسية بالمفهوم الأمريكي فإن هذا النزاع، كان غالبا ما يحسم وفق ما تمليه الإرادة الأمريكية، وعلى حساب المصالح القومية الأوربية.

وقد لخص الأستاذ إسماعيل صبري مقلد[٣٢]، تحليل الإطار العام للعلاقات الأطلسية في هذه المرحلة بأن أبرز سماتها كانت:

١- إن الدافع الكامن وراء إنشاء هذه العلاقات كان واقعا استراتيجيا بالأساس، مدعما بقوة التجانس الإيديولوجي، الذي كان يجمع بين جانبي الأطلنطي في إطار القيم والمفاهيم الرأسمالية الغربية، وأيضا في إطار ما اصطلح على تسميته بمثاليات العالم الحر، وأخلاقياته

المتميزة، وذلك في مواجهة الكتلة السوفيتية التي كانت قوتها وإمكاناتها الدوليين، قد أخذت تتعاظم بشكل كبير جدا.

٢- إنه من واقع التفوق الساحق لإمكانات القوة الأمريكية، من مختلف أبعادها وعناصرها، في مواجهة احتياطي محدود من مصادر القوة الأوربية الاقتصادية والعسكرية وقتئذ، فقد كان النمط المسيطر على هذه العلاقات، ليس المشاركة الفعلية أو الحقيقية التي يفرضها منطق التحالف بين الأنداد، وإنما كان نمطا تسلطيا تحكميا إملائيا تمارسه أمريكا على أطراف تابعة أوربية.

وظلت أمريكا تتعامل مع أوربا الغربية على أساس الحليف الضعيف التابع لدولة القيادة، وليس الشريك في التحالف الطامح إلى لعب دور مواز لقوتها ومصالحها[٣٤].

لقد كانت العلاقات الأطلسية خلال هذه الفترة تعبر عن ميزان القوة القائم بين الطرفين والذي جعل من أوربا تخضع للسياسة الأمريكية، وتقبل بمطابقة المصالح الأوربية للمصلحة الأمريكية.

إن تبعية أوربا لأمريكا طوال هذه الفترة يرجع إلى عاملين أساسيين:

١- أولوية قضايا الدفاع في مواجهة واقع أوربي غير مستقر.

٢- الدور الذي لعبته أمريكا في شؤون أوربا الدفاعية والاقتصادية لم يكن يسمح ببروز الطابع المستقل للمصالح الأوربية[٣٥].

وفي هذه الفترة شجعت أمريكا ودعمت حركة الاندماج الأوربي، لأن السياسة الأمريكية حينذاك سيطرت عليها الاعتبارات الاستراتيجية، فاعتبرت أن أوربا قوية اقتصاديا وموحدة سياسيا، سيعزز أكثر القدرة الأطلنطية على مواجهة التوسع السوفيتي[٣٦]، وكذلك فإن أوربا موحدة سيجعلها تتحمل عبئها في الدفاع عن الغرب وتسيير الاقتصاد العالمي[٣٧].

ثانيا: مرحلة التحول في العلاقات الأطلسية (ČĚĒċ - ČĚĐē)

إن هيكل العلاقات الأوربية-الأمريكية منذ البداية ارتكز على اعتبارات الاستراتيجية العسكرية وحدها، بمعنى أن الأولوية المطلقة في دعم البناء الأطلسي، انصرفت إلى الجوانب

العسكرية- الاستراتيجية، حيث أن هذه الاعتبارات ومسألة الأمن القومي الأوربي هي التي سيطرت على اتجاهات التحالف الأوربي-الأمريكي.

وإذا كانت الولايات المتحدة قد استطاعت أن تمنع بقوة بعض الخلافات على صعيد التحالف الأطلسي، طوال الخمسينيات كأزمة السويس مثلا إلا أنه مع نهاية الخمسينيات وطوال الستينيات، بدأت ترتفع تدريجيا نغمة الخلافات وبخاصة حول الاستراتيجية العسكرية لـ NATO، وحول العلاقات الاقتصادية على نحو علني من مصادر الخلل في تماسك التحالف نفسه، مع تزايد عدم التطابق بين المصالح على جانبي الأطلنطي[٣٨].

فقد ميز الساحة السياسية الأوربية خلال هذه الفترة، ظهور قضايا ومصالح ذات طابع قومي كانت غطت عليها الحرب الباردة في بدايتها في فترة (١٩٤٧-١٩٥٣)، لهذا ما كادت تنتهي هذه الفترة وتقل حدة التوتر في أوربا، حتى برزت الخلافات بشكل غير عادي وأصبحت العلاقات الأوربية-الأمريكية، تمر بمرحلة تحول خطير، فأوربا الغربية، كانت قد استطاعت أن تستعيد جانبا كبيرا من قوتها الاقتصادية والعسكرية، وأن تتخلص إلى حد بعيد من تبعيتها للولايات المتحدة.

وبعد أن أصبح الاتحاد السوفيتي يملك قوة نووية كبيرة، وإنتاج الصواريخ، وأصبح ميزان القوة بالتالي متعادلا بين المعسكرين، أصبح من الممكن إصابة حتى أمريكا بالأسلحة النووية السوفيتية المدمرة، هنا بدأ أعضاء الـ NATO الأوربيين يشكون في مقدرة أمريكا في استعمال كل قواها بما فيها النووية، لو تعرضت أوربا للهجوم، وتنفيذ التزاماتها[٣٩].

كما أدى هذا التكافؤ النووي إلى شعور في أوربا بعدم جدوى الضمانة الأمريكية النووية وأن أمريكا لا تقوم بحرب نووية نيابة عن أوربا[٤٠].

وزاد من تعمق التناقضات داخل الحلف، استراتيجية الرد المرن، خاصة بعد أزمة برلين، حيث لم تستعمل أمريكا قوتها.

وبعد تصعيد وتوسع الحرب في فيتنام، بدأت أوربا الغربية تخاف من أن تجر إلى حرب تستعمل فيها الأسلحة النووية.

أما أمريكا فقد أصبحت أقل استعدادا للاستمرار تحمل ارتباطاتها تجاه أوربا الغربية، فبينما أبدت تحمسا ظاهرا بعد الحرب العالمية الثانية لفكرة الوحدة الأوربية، أخذت تظهر عدم رضاها فيما بعد عن كثير من إجراءات وسياسات الجماعة التجارية التي بدأت تنفذها الجماعة في مواجهتها، أي أنها بدأت تستشعر أخطار التكتل الأوربي على مصالحها[٤١].

ومن جهة أخرى فإن التهديد السوفيتي للأمن الأوربي كان هو الآخر قد بدأ يخف كثيرا عن ذي قبل بسبب سياسة التعايش السلمي التي اتبعتها البلدان الاشتراكية، ولقيت تجاوبا داخل بلدان أوربا الغربية، وهذا ما أضعف فعالية العداء للشيوعية وللاتحاد السوفيتي الذي استعملته أمريكا في إستراتيجيتها السياسية والعسكرية، كما أن أوربا لم تعد المركز الرئيسي للصراع والأزمات، كما كان الحال في الماضي، وذلك بعد أن انتقل هذا المركز إلى قارات أخرى وكل دول الأطلنطي لم تكن أطرافا في هذه النزاعات غير الأوربية[٤٢].

ومثل هذه التغييرات كان لابد، وأن ينتج عنها منطقيا، إجراء تحويلات مماثلة في هيكل العلاقات الأوربية-الأمريكية، وبخاصة في مجال إعادة تقييم التوزيع غير المتكافئ للأعباء والمسؤوليات داخل الأطلنطي بين أمريكا ودول أوربا الغربية، وهو ما أدى إلى تعميق الخلافات بين جانبي الأطلسي، كان أبرزها، تناقض السياسات تجاه مشكلات الحرب الباردة.

إذن فأوضاع أوربا الغربية، وبخاصة ما تعلق منها بالتصور الجديد لطبيعة ودور القوة السوفييتية في أوربا، وما ترتب على اختلاف التصور هذا من المطالبة بتعديل هيكل العلاقات الأطلسية والإصرار على تحويلها من علاقة تبعية وعدم تكافؤ، إلى علاقة مشاركة، تعتبر من أبرز معالم التطور في السياسات الخارجية للدول الأوربية خلال فترة الستينيات كلها، وهو ما خلق مناخا سياسيا ونفسيا مواتيا لإبداء معارضة اتجاه السياسة الأمريكية في القضايا الدولية.

كما أن استعادة أوربا لجانب كبير من قوتها الاقتصادية والعسكرية وثقتها السياسية الذاتية، وتخلصها إلى حد كبير من تبعيتها لأمريكا، وكذلك تراجع التهديد السوفيتي للأمن الأوربي أقل مما كان لأسباب دولية وأخرى داخلية للاتحاد السوفيتي، بالإضافة إلى فقدان جزء كبير من ضمانات الحماية النووية الأمريكية لأمن أوربا الغربية من الأساس الذي اعتمدت عليه فيما مضى في دعم السيطرة الأمريكية على تحالف الأطلنطي. هذا ما دفع الرئيس نيكسون إلى

الاعتراف بتغيير المعادلة الأوربية-الأمريكية، حتى أنه صرح في بداية السبعينيات بأنه "حان الوقت لأن تتحول علاقاتنا من السيطرة إلى المشاركة[٤٣].

ورغم كل هذا، فإن أمريكا تقاعست عن تنفيذ التلاؤم المطلوب وجنحت إلى الإبقاء على العلاقة بشكلها التقليدي غير المتكافئ وغير الواقعي، وإن كانت قد حاولت أن تستحدث بعض المشاريع التي توحي في ظاهرها بفكرة التكافؤ والمشاركة، ولكنها كانت في حقيقة الأمر تتناقض مع الأهداف النظرية التي نسبت إليها، وأبرز هذه المشاريع، مشروع القوة النووية المتعددة الأطراف، والهدف الحقيقي منه، لم يكن كفالة قدر من المشاركة الأوربية في أجهزة التخطيط للاستراتيجية الـ NATO النووية، وإن كان الهدف في الواقع هو إحراج مركز فرنسا، وإحباط مخططها الرامي إلى امتلاك قوة نووية قومية مستقلة، وللإبقاء على النفوذ الأمريكي بعيدا عن أي تحد حقيقي لها في اتجاه أوربا الغربية، وعليه فإن هذه المشاريع الأمريكية بدلا من أن تؤدي إلى رأب الصدع الذي حدث في العلاقات الأطلسية فإنها أدت إلى النقيض، إلى تعميق الخلاف بين هذه الدول بشكل أكثر حدة وظهر ذلك أوضح ما يكون في دائرة العلاقات الأمريكية الفرنسية ثم بشكل أقل، في دائرة العلاقات الأمريكية-الألمانية.

هذا وقد لعبت فرنسا الديغولية دورها في حمل لواء أوربا الأوربية اقتصاديا، على نحو ساهم في إظهار قصور قواعد وإجراءات النظام الاقتصادي العالمي الذي أرسى عقب الحرب العالمية الثانية، عن إدارة المشاكل الوليدة، ونال من القيادة الأمريكية له. كما لعبت فرنسا دورها في محاولة بناء أوربا-الأوربية المستقلة عسكريا، تستند إلى القوة الضاربة الذرية الفرنسية المستقلة. نادى (De Gaulle) باستبدال القيادة الأمريكية لـ NATO بقيادة ثلاثية تضم أمريكا وبريطانيا وفرنسا، وإتباع نوع من اللامركزية في السياسة التي تتبع داخل الحلف. غير أن أمريكا باعتبارها صاحبة القوة الاستراتيجية النووية شبه الكاملة في NATO كانت تعارض هذا الاقتراح.

ونتيجة لهذه الخلافات وبسبب إخفاق المنظمة في التكيف مع الظروف الدولية المعاصرة وغيرها أصدر (De Gaulle) في ١٢ مارس ١٩٦٦ قرارا خاصا بانسحاب قوات فرنسا من القيادة العسكرية الموحدة الـ NATO بل إنه استمر في رسم سياسة خارجية لفرنسا مستقلة عن

الولايات المتحدة، وكان يرمي إلى التخفيف من وطأة الهيمنة الأمريكية على أوربا[٤٤]، ودعا إلى العودة إلى قاعدة الذهب حتى يحل عالمية الدولار، كما دعا إلى أوربا مستقلة (أوربا للأوربيين)، بل إنه حين زار موسكو في سنة ١٩٦٦ دعا إلى تسوية مشاكل القارة الأوربية في إطار اتفاق دول أوربا وحدها دون تدخل خارجي، وكان المقصود به التدخل الأمريكي[٤٥].

ذهب (De Gaulle) أبعد من ذلك إلى بناء القوة النووية الفرنسية، وكانت حجته هي أنه في هذا العصر النووي، لا يمكن لدولة أن تعتمد على دولة أخرى لضمان الدفاع عن أمنها القومي، وبدأ يتساءل عما إذا كانت أمريكا مستعدة للانتحار القومي في سبيل الدفاع بحرب نووية عن ارتباطاتها العسكرية تجاه أوربا، وطرح تساؤل في أوربا، هل ستضحي أمريكا نيويورك تحت الخطر المحدق من أجل فرانكفورت أو باريس[٤٦] ؟

وقد ساعدت على تأكيد اتجاهات (De Gaulle) عدة اعتبارات متعلقة بالسياسة الدولية، المفاوضات حول مشكلة برلين، المفاوضات حول الرقابة على الأسلحة ونزع السلاح...الخ، مما أثار شكوكا في أوربا حول احتمال أن يؤدي تقارب أمريكي-سوفييتي إلى التوصل إلى تسويات على حساب أوربا.

وتصميم فرنسا على امتلاك قوة نووية قومية مستقلة، كان اعتقادا منها أن ذلك إنما يوفر البديل للقوة النووية الأمريكية غير الموثوق بها[٤٧]. واستطاعت فرنسا فعلا أن تملك أسباب القوة النووية، وقد أكسبها هذا الامتلاك قوة أكبر في مواجهة أمريكا، كما دعم نزعتها الاستقلالية[٤٨].

كما سعى (De Gaulle) إلى إتباع سياسة مستقلة عن أمريكا إزاء العالم مثل معارضة السياسة والتدخل الأمريكيين في الفيتنام، اتجاهه لمد جسور التقارب مع الاتحاد السوفييتي وأوربا الشرقية والاعتراف بالصين الشيوعية، ورفضه قطع العلاقات مع النظام الشيوعي في كوبا. كل هذه المواقف وغيرها كانت مناوئة لمصالح أمريكا[٤٩].

وفي الحقيقـة، فإن تدهـور العلاقـات الفرنسية - الأمريكية كان سابقا على مجيء (De Gaulle) للسلطة، وكان مرد هذا التدهور إلى اعتقاد الفرنسيين أن حلفاءهم الأمريكيين طالما اتخذوا مواقف مناوئة بل ومعارضة للمصالح الفرنسية خلال العديد من الأزمات التي

تعرضت لها فرنسا (حرب الهند الصينية الفرنسية، حرب الجزائر، حرب السويس..وغيرها) مما خلف أزمة ثقة بين فرنسا وأمريكا[٥٠].

بالإضافة إلى هذا الاتجاه الاستقلالي لفرنسا في عهد دوغول هناك اتجاه ألمانيا الغربية للانفتاح على الشرق (Ostpolitik) في عهد Willy Brandt[51]، والذي كان بمثابة اتجاه استقلالي جديد داخل NATO، له خصوصيته التي تميزه عن الاتجاه الفرنسي، هذه السياسة كانت أمريكا تخشى أن تؤدي إلى التأثير على وحدة NATO، بتشجيع الدول الأوربية على السلوك المستقل عن واشنطن في علاقاتها بموسكو، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى تقليل وإضعاف سلطة الأمريكيين وقدرتهم على المساومة في مفاوضاتهم مع السوفييت. إن الانفتاح على الشرق كان بمثابة اتجاه استقلالي جديد، كان له أثره في إضعاف تماسك NATO، ويتضح ذلك بجلاء، إذا تذكرنا أن العامل الرئيسي لتماسك هذا الحلف، كان ارتباطه بهدف رئيسي مشترك بين أعضائه، قوامه "السعي إلى احتواء المد الشيوعي"، وهذا الهدف أصبح باهتا جدا لألمانيا الغربية منذ انتهاجها لسياسة (Ostpolitik) والتي كانت الدافع الأساسي من وراء انتهاجها، هو تحقيق مصلحتها القومية متمثلة في السعي لإعادة توحيد ألمانيا.

وكلا الاتجاهين الاستقلاليين الفرنسي والألماني، وغيرها من التوجهات، تشير إلى أن الغلبة في هذه الفترة، كانت للمصلحة القومية الأوربية، وليس لاعتبارات التحالف، كما كان لهذه الاتجاهات أثر كبير في إضعاف تماسك العلاقات الأطلسية[٥٢].

ومن جهة أمريكا، فرغم أنها شجعت في البداية فكرة الوحدة الأوربية على الصعيد الاقتصادي، حيث رأت فيها وسيلة لمواجهة التهديد الشيوعي لأوربا الغربية، في وقت وقعت فيه هذه الأخيرة تحت التبعية الاقتصادية والعسكرية الأمريكية. ولكن تزايد الانجاز الاقتصادي الجماعي الأوربي على نحو ضيق الهوة بين الاقتصاديات الأوربية والاقتصاد الأمريكي، وزاد من مصاعب هذا الأخير، أخذت أمريكا تنظر بتشكك إلى نتائج تطور هذه القوة الصاعدة[٥٣].

مما تقدم يظهر لنا أن المشاكل والصعوبات بين جانبي الأطلنطي كانت قاسية وحاسمة خلال هذه الفترة، إلا أنها حوصرت دون أن تؤثر كثيرا على الحلف والأسباب كانت متعددة، ففي جزء كبيـر من هذه الفترة، فإن التهديد السوفيتي ظل مشعورا به وخطيرا من طرف

الحلفاء الأوروبيـون، وبسبب وعيهم باعتمادهم الأمني فإنهم أعطوا الأسبقية للحفاظ على التحالف. وبإعطاء الأسبقية لسيطرة أمريكا ودورها المركزي في مجال الأمن، فإن الحلفاء الأوروبيين أخذوا قيـادة أمريكا كضمان، وظلوا دائما مستعدين لتكييف مواقفهم مع مواقف أمريكا، كما أن هذه الأخيرة ظلت تظهر أنها تحاول أن تأخذ في الحسبان المصالح الواسعة للتحالف وليس فقط مصالحها(٥٤).

ثالثا: مرحلة التأزم في العلاقات الأطلسية (١٩٧٠-١٩٩٠)

تمثل هذه المرحلة من العلاقات الأوروبية-الأمريكية منذ بداية السبعينيات، أهم فترات التحالف الغربي، حيث أصابتها عوامل التعرية الناتجة عن التقلبات والتغيرات في مناخ العلاقات الدولية، وفي وضع الطرفين (الأمريكي والأوروبي)(٥٥). وهكذا ففي بداية السبعينيات، بات واضحا أن علاقاتهما أصبحت بحاجة لإعادة النظر فيها لأن شروطها قد تغيرت في عدة نواحي.

إن التوسع ودعم الوحدة الأوروبية كانا مؤشرين لنهاية التفوق الأمريكي في شؤون الغرب الذي ظل سائدا منذ ١٩٤٥، فقد أصبحت قوة أوروبا الاقتصادية وقدرتها العسكرية أكثر مما كانت عليه. وقد أظهرت سياسات دول حلف NATO خلال سنوات هذه الفترة وحتى خلال الحرب الباردة الجديدة (١٩٧٩-١٩٨٨)، أن تلك الدول كانت تغلب مصالحها القومية على اعتبارات التحالف. كما أن واقع العلاقات الأوروبية-الأمريكية خلال تلك الفترة، يبين أنها لم تظل محتفظة بتماسكها الملحوظ الذي بدأت عليه في أعقاب نشأة NATO، وذلك لعدة أسباب:

١- سعي كل دولة من NATO وعلى رأسها أمريكا إلى تحقيق مصالحها الذاتية دون الاكتراث باعتبارات التحالف.

٢- إن الهدف الرئيسي لـ NATO، والمتمثل في احتواء المد الشيوعي قد أصبح خافتا بمرور الزمن، لاسيما من ناحية دول أوروبا الغربية. إذ تماسك العلاقات الأطلسية قد انطلق منذ البداية من قاعدة مفادها أن الاتحاد السوفييتي يتطلع إلى إرسال جيوشه في أقرب فرصة ممكنة للسيطرة على أوروبا الغربية، إلا أنه مرت السنوات والسنوات دون أن يقع هذا الغزو، الأمر

الذي أثار تشككا لدى دول أوربا الغربية في إمكانية حدوث مثل هذا الخوف مما أدى بالعديد من تلك الدول إلى إقامة علاقات وطيدة مع الاتحاد السوفييتي.

وحتى ظروف الحرب الباردة الجديدة مع بداية عقد الثمانينيات، لم تنجح في إقناع الدول الأوربية من جديد باحتمال حدوث غزو سوفييتي لأراضيها، وبالتالي لم تفلح هذه الحرب، في إعادة التماسك إلى العلاقات الأطلسية على النحو الذي كانت عليه في ظل سنوات الحرب الباردة الأولى.

ومع وصول غورباتشاف (Gorbatchev) إلى الحكم عام ١٩٨٨ في الاتحاد السوفييتي، وتبنيه سياسة وفاقية، كان له الأثر البالغ في تأكيد أن تماسك العلاقات الأطلسية لن يعود إلى حالته في أعقاب نشأة NATO.

وفي ظل ما سوف يُعرف بالنظام الدولي الجديد، وانهيار الاتحاد السوفييتي، واجه الحلف عديدا من التحديات تتمثل في البحث عن دور جديد له، فضلا عن اتجاه الأوربيين أنفسهم إلى تدعيم دور الاتحاد الأوربي كقوة بديلة للحلف فيما يتعلق بتحقيق الأمن والاستقرار في أوربا.

بعد هذا المدخل العام لهذه المرحلة الثالثة من العلاقات الأطلسية، نعود إلى تطورها والأزمات التي واجهتها.

I- في الجانب الاقتصادي: استهلت بداية السبعينيات بانهيار الاتفاق الكبير حول القواعد والإجراءات التي حكمت العلاقات الاقتصادية وذلك تحت ثقل قوى جديدة هامة مثل الصحوة الاقتصادية القوية لأوربا الغربية واليابان، مشاكل ميزان المدفوعات الأمريكي. أزمة الطاقة، مطالب العالم الثالث بإصلاح النظام الاقتصادي العالمي وبحث الدول الشرقية عن قدر أكبر من المشاركة في الاقتصاد العالمي. بعبارة أخرى، بروز تحديات خارجية وتحديات من داخل الكتلة الغربية، أسفرت في مجموعها عن ضعف الدور القيادي الأمريكي.

كما أدى استمرار التوترات السياسية والعسكرية، مع تراجع مناخ الحرب الباردة، إلى تدعيم التحديات للقيادة الأمريكية للعالم الغربي، حيث أن انخفاض الشعور بتهديد الأمن، نال من قوة مبررات دعم التعاون الاقتصادي الغربي، وقبول القيادة الأمريكية المطلقة. وكان التساؤل

المطروح هل ستستمر أمريكا في تحمل مسؤولياتها الاقتصادية العالمية التي تقوم بها منذ اتفاقيات (Bretton Woods) ؟ وهل سينعكس هذا على الدور العالمي لأوربا ؟

وجاءت أزمة الدولار في أوت ١٩٧١، ثم "عام أوربا" سنة ١٩٧٣ ثم حرب أكتوبر ١٩٧٣ وأزمة الطاقة، وكان لها جميعا مغزى بالنسبة لعلاقات الاعتماد المتبادل، بين الأبعاد السياسية والعسكرية، وبين الأبعاد الاقتصادية للعلاقات الأوربية-الأمريكية.

حدثت أزمة ثقة في العلاقات الاقتصادية داخل التحالف الغربي ففي بداية السبعينيات، ظهرت عدة مظاهر أدت إلى مزيد من الإجراءات الاقتصادية القومية أو الإقليمية الضيقة أهمها:

١- تحول المجموعة الأوربية إلى قوة اقتصادية هائلة، بل واحدة من أقوى التكتلات الاقتصادية الدولية، وهي الحقيقة التي أكدت في دول أوربا الغربية الشعور بالقوة والاستقلال إزاء أمريكا. وهو ما انعكس على العلاقات الأوربية-الأمريكية، في شكل مواجهات اقتصادية تجارية، فالمجموعة الأوربية أصبحت تساعد على إضعاف الميزان التجاري الأمريكي وتصحيح هذا الوضع في رأي الأمريكيين، يتطلب في نهاية المطاف إخضاع المجموعة الأوربية للعملاق الأمريكي عن طريق إنشاء سوق مشتركة أطلسية[٥٦].

كما يضاف إلى هذا نمو الروح الاستقلالية داخل أوربا (كما رأينا في فرنسا الديغولية وما بعدها)، وكذلك الانفتاح نحو الشرق لكل من فرنسا وألمانيا الغربية. هذا المد للجسور الاقتصادية مع أوربا الشرقية حرر دول أوربا الغربية كثيرا من تأثير السياسة الأمريكية، بل ودفع بتناقض المصالح بين الطرفين.

٢- أزمة الدولار ١٩٧١، والتي أصبحت تهدد العلاقات الأوربية-الأمريكية، فتفاقم المركز التجاري لأمريكا مع تفاقم أزمة الدولار في النظام النقدي العالمي جعل واشنطن تنظر بحساسية إلى المجموعة الأوربية، التي ترى فيها أكبر كيان تجاري عالمي منافس لها، وقد أثار ذلك عداء أمريكا ضد اتجاهات الوحدة الأوربية.

لقد اتضح التعارض بين المصالح الأوربية والأمريكية، بتفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية، التي شجعت الاقتصاديات الوطنية على تبني المزيد من الإجراءات الحمائية، ومن ثم عمقت من الخلافات الأوربية-الأمريكية على الصعيد الاقتصادي، فقد اتخذت أمريكا مثلا قرارا

بروز أسعار الفائدة على الودائع كوسيلة للحد من تفاقم التضخم، وكان المسئولون الأمريكيين يعرفون أن الدول الأوروبية هي التي ستدفع الثمن، إذ ستنتقل الودائع منها إلى البنوك الأمريكية، الأمر الذي سيضاعف من حدة التضخم بها (بأوروبا)، ويزيد من نسبة البطالة، ومع ذلك لم تهتم الإدارة الأمريكية، ولم تعط لاعتبارات التحالف والمصالح المشتركة أهمية أكبر من المصالح الأمريكية الخاصة.

ولقد أثارت هذه القرارات ذات الطابع الاستفزازي إلى إثارة ردود أفعال غاضبة في أوروبا الغربية، كانت هناك انتقادات شديدة لأمريكا بسبب سياستها التجارية هذه[٥٧].

وقد قابل الموقف الفرنسي خاصة هذا بالتشدد والسخط وطالبت فرنسا بالعودة إلى القاعدة النقدية المرتكزة على الذهب بدلا من الدولار، باعتبار أن الذهب كان من أسلحة باريس الفعالة للنيل من أمريكا في الجبهة الاقتصادية في ظل تعاظم رصيد فرنسا من الذهب، والتدهور المستمر في عملة أمريكا، كل هذه المتغيرات كان لها دور كبير في تفجير العديد من الخلافات بين الطرفين الأمريكي والأوروبي[٥٨].

٣- أزمة الطاقة ١٩٧٣، إلى جانب الحقائق الاقتصادية السابقة والتي بدلت من طبيعة الإطار التقليدي الذي سبق أن تحكم في العلاقات الأوروبية-الأمريكية، جاءت أزمة الطاقة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، لتزيد من التناقضات في العلاقات الأطلسية، خاصة حول المنطقة العربية (وسوف نتناول هذا بالتفصيل في الفصول القادمة).

ويرجع ذلك الاختلاف إلى اعتماد أوروبا بدرجة أكبر من أمريكا على إمداداتها النفطية من المنطقة العربية. ولقد أوضحت حرب أكتوبر اختلاف الأولويات بين أوروبا التي ترتكز على تأمين هذه الإمدادات، وبين أمريكا التي تهتم أساسا بتأثير الأزمة على العلاقات بين الشرق والغرب، ومحاولة الاتحاد السوفييتي استغلال الوضع لكسب المزيد من النفوذ.

وانطلاقا من مدى حساسية وضعها الاقتصادي، تحركت أوروبا على نحو أبرز اختلافها مع أمريكا، سواء بالنسبة لموقفها من الصراع العربي-الإسرائيلي، أم من محاولة التغلب على آثار أزمة الطاقة العالمية.

إن ضغط الاعتبارات الاقتصادية على مسلك دول أوربا الغربية في الشؤون الدولية، أصبح يتجاوز بدرجة واضحة الضرورات الاستراتيجية التي أملتها روابط التحالف في الماضي. ففي أعقاب حرب أكتوبر واستجابة للضغط العربي (البترول)، أصدرت دول المجموعة الأوربية التسع، بيانا قاطعا في تأييدها للحق العربي، ومستنكرا احتلال إسرائيل للأراضي العربية بالقوة. وبذلك فقد أكد هذا الموقف، عدم رضوخ أوربا الغربية للضغط الأمريكي عندما تتعرض مصالحها للخطر[٥٩].

٤- العقوبات الاقتصادية الأمريكية على كل من إيران والاتحاد السوفييتي، يضاف إلى ما سبق، أن أمريكا، عندما تتخذ قراراتها السياسية إبان الأزمات الدولية، تسقط من حساباتها تكلفتها الاقتصادية بالنسبة لحلفائها، وهذا يعني الكثير بالنسبة إلى الاستقرار السياسي والاجتماعي لهذه الدول. وقد ظهر ذلك جليا في القرار الأمريكي بفرض العقوبات الاقتصادية على إيران والمقاطعة الاقتصادية للاتحاد السوفييتي (بعد الثورة الإيرانية، وغزو أفغانستان ١٩٧٩) وأحداث بولندا (١٩٨٠) فقد كانت أوربا تتلهف على بترول الأولى (إيران) والغاز الطبيعي في الثانية (الاتحاد السوفييتي) وما يرتبط بها من مشروعات استثمارية ضخمة وعلاقات تجارية واسعة النطاق بين دول المجموعة الأوربية (خاصة فرنسا وألمانيا الغربية) والاتحاد السوفييتي[٦٠]، فبالنسبة للعقوبات على الاتحاد السوفييتي بسبب غزوه لأفغانستان أعلنت أمريكا إجراءات صارمة ضده وطالبت من حلفائها الغربيين بأن يحذو حذوها، ولكن دول أوربا الغربية وخاصة ألمانيا الغربية وفرنسا آثرت تأمين مصالحها لدى الاتحاد السوفييتي ودول شرق أوربا، وبالتالي فقد رفضتا توقيع أي عقوبات على السوفييت[٦١].

أما بالنسبة لأحداث بولندا (١٩٨٠)، فقد أدت إلى مزيد من الانشقاق في جبهة الحلفاء إزاء العقوبات الاقتصادية المفروضة كذلك على الاتحاد السوفييتي المسؤول المباشر على ممارسة سياسة القمع في بولندا، كما كانت تدعي أمريكا.

أبرمت الدول الأوربية (ألمانيا الغربية وفرنسا وحتى بريطانيا) اتفاقيات خط أنابيب الغاز مع الاتحاد السوفييتي، ولم ترضخ للضغط الأمريكي وتهديده بفرض عقوبات على أية دولة تستمر في إتمام الصفقة[٦٢].

وإثر هذا الرفض الأوربي للموقف الأمريكي، راح الرئيس (R.Reagan) يفرض قيودا على مبيعات الصلب الأوربي، بفرض رسوم جمركية على تلك المبيعات الأمر الذي أدى إلى تدهور الطلب عليه في السوق الأمريكي، وقد ردت الدول الأوربية على ذلك بإجراء مضاد، فقامت بفرض رسوم جمركية على بعض المصنوعات الأمريكية.

وكل هذا يبين لنا أنه بسبب المصالح الاقتصادية، فإن الأوربيين قد رفضوا الانصياع لإرادة توجيهات أمريكا، تمسكا منهم بمصالحهم، حتى ولو كانت هذه المصالح لدى الاتحاد السوفييتي الذي نشأ NATO في مواجهته. كذلك فإن هذه المصالح وما صاحبها من مشكلات أخرى، قد أظهرت إلى حد كبير مدى تجاهل أمريكا لمصالح حلفائها.

إن أحداث إيران وأفغانستان وبولندا، أحدثت شروخا في الثقة المتبادلة بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوربيين.

II - أما في المجال السياسي والاستراتيجي فقد حدثت خلافات كبيرة خلال هذه الفترة، بين طرفي الأطلنطي.

ففيما يخص الخطر العسكري السوفييتي، فإن الحلفاء الأوربيين، وإن كانوا يدركون طبيعة هذا الخطر، فإنهم يختلفون مع أمريكا حول كيفية وأسلوب تحييده، وهم لأنهم جربوا الحرب فوق أراضيهم، فقد أصبحوا أكثر تصميما على عدم السماح بتكرارها، وخاصة لما تحمله أسلحة الحرب النووية الشاملة من خطر الإبادة الجماعية.

ولعل ذلك ما يفسر الأسباب وراء اندلاع الحركات المناهضة للتسلح النووي في أوربا، وبكثافة لم يسبق لها مثيل، وهي الحركات التي عارضت وحاولت عرقلة تنفيذ خطة نشر الصواريخ المتوسطة المدة الأمريكية في أوربا (Intermediate Range Nuclear Forces,)، صواريخ (Peurshing & Cruise) كرد فعل على قيام الاتحاد السوفييتي في نهاية ١٩٧٧ بنشر عدد من صواريخ SS20 متوسطة المدى في أوربا الشرقية[٦٣].

هذه الحركات التي عُرفت باسم السلام الأخضر(Green Peace) والتي امتدت دعواتها إلى المطالبة بإنهاء الوجود الأمريكي ذاته في القارة الأوربية[٦٤].

ولقد أثارت الخلافات في المواقف بين أمريكا وأوربا استياء المسؤولين الأمريكيين، وقد علق وزير الدفاع آنذاك (Caspar Weinberger) على تلك الخلافات بقوله:"إن الخلافات القائمة بين دول الحلف في شأن وضع الصواريخ الأمريكية في القارة الأوربية ستنطوي على نتائج مفجعة للجميع، إذا أسفرت عن حدوث انشقاقات في قلب الحلف نفسه، إن هذه الخلافات ناتجة عن ضغوط سياسية داخلية مختلفة، غير أنها لا يجب أن تحجب عن أعيننا الحاجة إلى أن نظل متحدين في مواجهة التهديد المشترك. إن اتساع نطاق حركات السلام في أوربا ليعد دليلا واضحا على نجاح السياسة السوفيتية التي تهدف إلى فصل أوربا عن أمريكا والتهديد بانهيار الأمم المتحدة جميعا" (٦٥).

يضاف إلى هذا الخلاف حدوث ميل في هذه الفترة نحو الاستقرار في العلاقات الدولية، وانتشار مناخ الانفراج والوفاق بدلا من الحرب الباردة. فلقد كانت ظروف الحرب الباردة طوال الخمسينيات والستينيات تمثل المناخ الطبيعي للكتل والأحلاف الدولية، وكان احتدام هذه الحرب، يعني مزيدا من التماسك والترابط داخل الكتلتين، وعلى العكس، عندما هدأت الحرب الباردة، بفعل العديد من المؤثرات، بدأت الكتل والأحلاف تعاني من التصدع وتوالي الأزمات والانقسامات الداخلية. ومع الانفراج، أخذت الدعوة تشتد في كل من الكتلتين نحو عقد مؤتمر عام للأمن والتعاون الأوربي، انتهت بوثيقة هلسنكي (أوت ١٩٧٥).

مجمل هذه التطورات كان في صالح الدول الأوربية الغربية، التي رأت أن مناخ الانفراج هو المناخ الكفيل بحدوث تنمية حقيقية في قدراتها وممارسة دورها ونشاطها بعيدا عن قيود وهيمنة الولايات المتحدة.

ولقد كانت هذه الدول حريصة على عدم التراجع عن سياسة الوفاق بين العملاقين.

ولكن مع مجيء إدارة (Reagan) للحكم أعلنت عن تشددها في معاملة الاتحاد السوفييتي. ولقد كان هذا التشدد مبعث قلق من جانب الدول الأوربية الغربية وأدى إلى تراجع سياسة الانفراج وتجدد الحرب الباردة، وكانت المشكلة البولندية أبرز مجالات هذا الخلاف. ولقد كانت هناك محاولات عديدة من جانب الدول الأوربية الغربية لإنقاذ الانفراج الدولي من السقوط، لأن مناخ الانفراج هذا، هيأ الطريق أمام الدول الأوربية لمحاولة القيام بدور مستقل في

السياسة الدولية، وظلت هذه الدول حريصة على الحفاظ عليه (الانفراج) خلال اشتداد أزمته. واتضح في عهد (Reagan) هذا كيف أن أوربا وأمريكا تنظران بصورة مختلفة لموضوع الانفراج ولدرجة التهديد السوفييتي في العالم. ولهذا فقد تخوف الأوربيون من عواقب مجيء ريجان، من تجدد الحرب الباردة، لأن العودة إلى هذا المناخ تعني من وجهة النظر الأمريكية ضرورة تماسك التحالف الغربي وراء القيادة الأمريكية، مما يعني الانفراد الأمريكي بإدارة سياسات الكتلة، ومن ثم مزيد من القيود على استقلالية الدور العالمي الأوربي، والتضحية بكثير من المكاسب السياسية والاقتصادية التي تحققت في ظل الانفراج سواء على صعيد العلاقات مع الشرق أم الجنوب[٦٦].

ولقد أدت إدارة (Reagan) باتجاهاتها الاستراتيجية والاقتصادية المحافظة إلى تعميق مصادر التوتر في العلاقات الأوربية-الأمريكية الاستراتيجية منها والاقتصادية.

كما كان هناك موقفا أوربيا متحفظا من برنامج التسلح الأمريكي وزيادة الانفاق العسكري، هذا الموقف ينبع من القناعة الأوربية الجديدة فيما يتعلق بمسألة الأمن الأوربي في وجه المخاطر السوفيتية، والتي تتركز في أن هذا الأمن يمكن أن يتحقق من خلال الحوار السياسي والاحتواء الاقتصادي ومد الجسور المصلحية بين الاتحاد السوفييتي ودول أوربا الغربية.

كما يمكن الاشارة هنا، إلى التشكك الأوربي من السياسة الدفاعية الأمريكية في هذه الفترة، بسبب تزايد التيار الانعزالي في أمريكا، وفي سياستها الخارجية. هذا بدأ يثير العديد من المشاكل أمام أوربا، ويدفعها إلى التشكك في السياسة الدفاعية الأمريكية، وفي جدوى الالتزام بالسياسة الدفاعية لـ NATO والمشاركة في هذه السياسة، وتحمل أعبائها وتبعاتها[٦٧]. أما أمريكا من جهتها، فكانت متضايقة بأعبائها تجاه حلفائها، وخاصة وأنهم أصبحوا أغنياء مقارنة بالخمسينيات، مما يتطلب قيامهم بتحمل عبء أكبر في نفقات الحلف[٦٨].

أما في ظل النظام الدولي الجديد، وبسبب التحولات التي حدثت بعد انهيار الكتلة الشرقية وتحلل حلف وارسو، فقد ظهرت تحديات عديدة تجاه العلاقات الأوربية-الأمريكية، يتمحور أبرزها حول طبيعة الدور المستقبلي لـ NATO بعد زوال العدو الذي نشأ من أجل احتوائه،

الًتحاد السوفييتي مصدر الPطر والتهديدًٌ لًسيما في ظل سعي الدول الأوربية إلًَ تطوير سياسة أمنية دفاعية مشتركة مستقبلية مستقلة عن أمريكاًٌ بعد Sوال الPطر (مما قلل من أهمية المظلة الأمريكية).

إن النSY الأمريكي-الأوربي حول المسائل الأمنية قد تSايد Pاصة فيما يتعلك بجوانب الترتيبات الأمنية الجديدة حيt لم تكتف الدول الأوربية بمعارضة مشروY الدرY الصاروPي الأمريكيًٌ بل بدأت تPطط لبناC منظومة دفاY صاروPي أوربي Pاf بها. كما لم تعد الدول الأوربية تقبل بدور ثانوي في NATO ًٌ ومنذ تولي جورلا بو ţ الًابن الحكمًٌ شهدت العلاقات الأوربية-الأمريكية صداما وأSمة تSداد صPبا وحدة.

المبحث الثاني:
العلاقات الأوربية-الأمريكية في المنطقة العربية
(تاريخ وخلفيات)

في هذا المبحث سوف نتناول الاهتمام والوجود الأوربي والأمريكي في المنطقة العربية، ففي المطلب الأول سنستعرض الأسباب والدوافع التي أدت بكل من أوربا وأمريكا إلى الاهتمام بهذه المنطقة. وفي المطلب الثاني سنتعرض لتاريخ الوجود الأوربي-الأمريكي بالمنطقة، وعلاقاتهما هناك.

المطلب الأول: دوافع الاهتمام الأوربي والأمريكي بالمنطقة العربية

يرجع هذا الاهتمام إلى عدة عوامل لعل أهمها: الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية للمنطقة، المصالح والأهداف الأوربية-الأمريكية هناك بالإضافة إلى تبنيهما للصراع العربي-الإسرائيلي.

أولا: الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية للمنطقة العربية

لقد ظلت المنطقة العربية ومازالت ميدانا تخطط فيه معالم التاريخ إذ انطلقت من هذه المنطقة معظم الحضارات الكبرى وفيها ظهرت الديانات السماوية العالمية الثلاث، وهي منطقة لعدة أماكن مقدسة لهذه الديانات. فكانت بذلك كما عبّر البعض، درة تتألق في سماء الكون، جذبت إليها الاهتمام والأبصار والأطماع، فدارت فيها وحولها ومن أجلها معارك الصراع عبر مراحل التاريخ بين مختلف القوى التي كانت تجد في المنطقة كثيرا من الأهداف والمصالح المادية والمعنوية، قامت كلها على ما تميزت به المنطقة من الخصائص والمقومات الاستراتيجية التي ترجع إلى أهمية موقعها الجغرافي، الذي يعتبر من أهم المواقع الاستراتيجية في العالم، وكذلك الخصائص الاقتصادية التي تشكل مصدرا رئيسيا للاقتصاديات العالمية[٦٤].

وبالتالي شكلت هذه الخصائص والمقومات نقطة ارتكاز أساسية في السياسات العالمية للقوى والدول الكبرى هنالك عبر التاريخ.

قديما، ظلت هذه المنطقة منذ زمن طويل تتصارع وتتطاحن حولها القوى الكبرى، وفي العصر الحديث فبالإضافة إلى كونها كانت ميدانا للصراعات العديدة بين الامبراطورية العثمانية والامبراطوريات الأوروبية، كانت كذلك ميدانا للتنافس والصراع والنفوذ والسيطرة بين القوى الأوروبية، التي استعمرت المنطقة لفترات طويلة. ثم كان اهتمام القوتين الأعظم الولايات المتحدة، والاتحاد السوفييتي، والصراع بينهما إذ أصبحت المنطقة العربية مهمة استراتجيا لكليهما بحكم جوانبها الجيوسياسية والاقتصادية (الأسواق والنفط) وسائر المواد الأولية.

لقد اهتم الجيوستراتيجيون ضمن النظريات التي طرحت لتحديد المناطق في العالم، بالمكانة التي تحتلها المنطقة العربية فمثلا نجد فاوست يضع هذه المنطقة ضمن منطقة أراضي القلب التي تشمل قارات آسيا وإفريقيا وأوربا للتحكم في العالم كله من خلالها. أما سفرسكي فيضعها ضمن منطقة المصير التي تعتبر أهم المناطق من الناحية الاستراتيجية، ومن يتحكم فيها، يمكنه أن يتحكم في المناطق الأخرى من العالم[٧٠].

إن امتداد المنطقة العربية والتوسط بين ثلاث قارات، جعلاها في موقع الاشراف على أربعة بحار داخلية ومحيطين عالميين، أكبرها البحر المتوسط (٧٠٠٠ كلم) يليه البحر الأحمر الذي تخضع أغلب شواطئه للسيادة العربية، بدءا من قناة السويس حتى مضيق باب المندب (أهم الممرات المائية)[٧١].

إضافة إلى إشراف المنطقة العربية على الشاطئ الغربي من الخليج العربي. أما المحيطان الأطلسي والهندي، فالأول يبدأ من جبل طارق حتى الحدود الموريتانية-السنغالية بطول ٣٥٠٠كلم، والثاني في جنوبي الجزيرة العربية والصومال بطول يفوق ٥٦٠٠كلم.

إن الاشراف والسيطرة العربية على أهم البحار والممرات يمنح المنطقة العربية قيمة استراتيجية عالمية، فهي تتحكم في طرق التجارة الدولية من خلال تحكمها في مداخل ومخارج هذه البحار، بدءا من مضيق جبل طارق، الذي يعتبر البوابة الغربية للبحر المتوسط، وانفتاحه على المحيط الأطلسي، في حين تعتبر قناة السويس حلقة ربط بين البحر الأحمر والمتوسط، كما

يعتبر باب المندب المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وأداة وصل بين خليج عدن ثم المحيط الهندي. أما مضيق هرمز، فهو بوابة الخليج العربي للنفط من الخليج إلى العالم الصناعي، منه يتم الوصول إلى البحار المفتوحة خاصة المحيط الهندي عن طريق عمان، وهو بعرضه الذي يصل إلى ٥٠ كلم يمثل الممر الرئيسي بالنسبة لناقلات النفط الضخمة التي لا مفر لها من عبوره (مثلا في سنة ١٩٧٩ مرت ٧٧ باخرة يومياً، بمعدل ١٧ باخرة كل ١٩ دقيقة).

إن هذه المضايق العربية وأهميتها التجارية أعطت أهمية استراتيجية للبحر الأحمر، حيث أصبح يتحكم في مدخل ومخارج البحر المتوسط والخليج العربي، إذ أن أي تحرك في المتوسط والخليج ينتهي إلى البحر الأحمر عبر قناة السويس من الغرب و مضيق هرمز، خليج عمان، المحيط الهندي، خليج عدن، باب المندب من جهة الشرق، لذلك فإن الموقع الذي يحتله البحر الأحمر ودوره في الحركة التجارية والعسكرية جعله موضوع اهتمام القوى الدولية التي لها مصالح اقتصادية وعسكرية في المنطقة أو ما جاورها.

فمن الناحية الاقتصادية يعتبر البحر الأحمر بمثابة خط أنابيب لنقل النفط من الخليج إلى أوروبا، ومن حيث المسافة فهو يوفر الوقت إذا قورن بالتحرك عبر رأس الرجاء الصالح.

أما من حيث وظيفته العسكرية، فإن التحكم في مضايق البحر الأحمر، يشل الحركة العسكرية لأية قوة متجهة من الغرب إلى الشرق، والعكس كذلك.

أما بالنسبة لقناة السويس ، فإذا كانت وظيفتها التقليدية في كونها ممرا للتجارة بين الغرب والشرق، وهي التي قربت ثروات المستعمرات إلى أوروبا، فإن وظيفتها قد تطورت أكثر من ذي قبل مع الاكتشافات النفطية في المنطقة، وزادت أهميتها العسكرية بعد الحرب العالمية الثانية.

فبالنسبة للنفط، فإن قناة السويس، أصبحت عصب الحياة والتقدم الاقتصادي لدول منطقة غرب أوروبا، فهي تستقطب حوالي ٤٠% من حجم التجارة العالمية، وتمثل حركة البترول فيها ٧٢% من مجموع الحمولة فيها، حوالي ٧٠% يصدر إلى الغرب، أي أصبحت القناة أهم ممر عالمي لأهم سلعة استراتيجية في العالم. و قناة السويس تعتبر أقصر طريق للمحيط الهندي،

وبذلك تعتبر المنطقة العربية بمثابة قنطرة العبور، ومناطق المرور البحري من أقصى الشرق وأوروبا، أي بين أكثف مناطق الخامات العالمية، وأكثف مناطق الإنتاج والتصنيع[٧٢].

أما من الناحيـة العسكريـة، فإن قناة السويس تمثل قاعدة هجومية فيما يتعلق بالتنظيم العسكري لمنطقة الشـرق الأوسـط وفي إطار الدفاع عن المعسكر الغربي. وبهذا تعتبر المنطقة العربية سندا لـNATO، وهي بذلك منطقة للهجوم على الجهة الرخوة في الجسد الروسي[٧٦]، كما أنها امتداد طبيعي لحماية المحيط الهندي الذي بدوره لا ينفصل ولا يتجزأ عن المحيط الهادي، كما تصلح هذه المنطقة طول العام لحشد القوات المسلحة وتدريبها على كل أنواع الأراضي، من جبلية إلى زراعية ـ إلى غابات إلى صحاري.

أما بالنسبة للبحر المتوسط، فهو يعتبر مركز العالم، حيث ظل يمثل طريق المواصلات الرئيسي والممر التجاري. وقد أطلق (Mackinder) على هذا الجزء من العالم قلب الأرض (Heartland) حيث قسم ماكندر العالم إلى ثلاث أقسام متلاحقة يتوسطها البحر المتوسط، وتضم ٣/٢ مساحة اليابسة، أطلق عليه اسم "الجزيرة العالمية"، واعتمادا على هذا وضع ماكندر معادلته الشهيرة "من يحكم شرق أوروبا يسيطر على قلب الأرض، ومن يحكم قلب الأرض، يسيطر على الجزيرة العالمية، ومن يحكم الجزيرة العالمية يسيطر على العالم" وهذا يظهر الأهمية البالغة للبحر المتوسط، فهو يتصل بالمحيط الأطلسي عبر مضيق جبل طارق وبالبحر الأحمر عبر قناة السويس[٧٣].

كما كتب (Alfred T.Mahan) عام ١٨٩٢ عن البحر المتوسط يقول: "جعلت الظروف البحر المتوسط يلعب دورا تجاريا وعسكريا في تاريخ العالم، أكبر ما لعبه أي سطح مائي آخر يتمتع بالحجم ذاته، فقد سعت أمة بعد أمة للسيطرة عليه، ولازال الصراع مستمرا[٧٤].

من كل هذا يتضح لنا أن المنطقة العربية تعتبر من أهم المناطق الحيوية والاستراتيجية في العالم، لما تتوفر عليه من خصائص استراتيجية معينة ومتميزة عن بقية المناطق الأخرى، تمنح هذه الخصائص والمميزات القوة والعظمة لمن يستطيع أن يوظفها في إستراتيجيته العالمية.

كما نجد للمنطقة العربية أهمية جيوسياسية عظمى، حيث توجد فوقها الخطوط الجوية التجارية والعسكرية في طريقها بين أوربا وأمريكا، وبين شبه القارة الهندية.

هذا فيما يتعلق بأهمية الموقع الاستراتيجي للمنطقة العربية وهناك أهمية أخرى، وهي غناها بالمواد الاقتصادية. يقول (A.Mahan) "إن القيمة الاستراتيجية لموقع ما، تتوقف عامة ليس فقط على علاقته بالنسبة لخطوط استراتيجية، بل وعلى الموارد التي تتوفر للمكان نفسه أو للمنطقة المحيطة به[٧٥].

فإلى جانب الموقع الجغرافي والاستراتيجي الهام الذي اكتسبته المنطقة العربية، فهي تحتوي على ثروات استراتيجية حيوية بالنسبة للاقتصاد العالمي عامة، واقتصاد الدول الغربية خاصة.

فالمنطقة العربية تمتلك مساحة واسعة تقدر بحوالي 14,2 كلم٢، وهذه المساحة الشاسعة تضم تنوعا كبيرا للتراكيب الجيولوجية، انعكس على نوع الموارد، حيث يوجد عدد كبير من الموارد المعدنية ومصادر الطاقة التي تعد اليوم أهم الأهداف الاستراتيجية للقوى العالمية، فهناك الفوسفات، الحديد، الألمنيوم، النحاس، الزنك، المنغنيز، الفحم، وهذه الموارد تتميز بالوفرة مع ازدياد التوسع في استغلالها، بالإضافة إلى تعدد المحاصيل الزراعية، وأهم مورد طبعا البترول، حيث يتركز في المنطقة العربية أكثر من ٦٠% من احتياطي البترول في العالم، ويمثل انتاج هذه المنطقة منه حوالي ٤٠% من الإنتاج العالمي، كما تمتلك المنطقة العربية احتياطيا ضخما من الغاز الطبيعي أكبر من ١٧% من الاحتياطي العالمي، وهناك من يقدر هذا الاحتياطي بـ ٤٠% [٧٦].

ففيما يخص البترول، فإننا وكما رأينا كان للمنطقة العربية أهمية كبيرة عبر التاريخ نظرا لموقعها الاستراتيجي، وجاء اكتشاف البترول ليعطي هذه المنطقة بعدا إضافيا يزيد من أهميتها في التجارة العالمية وفي السياسة الدولية، وارتفع الحافز والدافع الذي يجعل الدول الكبرى تهتم كثيرا بشؤون المنطقة.

وهذه الأهمية للبترول جعلت وزير المالية الأمريكي السابق (John Conly) يقول: "إن نفط الشرق الأوسط يمثل دماء الحياة بالنسبة للمدنية".

وزادت أهمية النفط العربي، بسبب تعاظم احتياجات مختلف الدول، خاصة الدول الصناعية الكبرى من هذه المادة الحيوية إلى سنوات قادمة، وتعني هذه الحقيقة أن التقدم

التكنولوجي والحضارة الإنسانية، صارت تعتمد في تطورها القادم على ضرورة توفير النفط بالاحتياجات المطلوبة.

وأخيرا تتبوأ أهمية المنطقة العربية اقتصاديا، من موقعها المركزي كسوق ضخمة لاستهلاك المواد المصنعة، وهذا يوفر فرصا تسويقية ضخمة أمام الاقتصاديات العالمية.

وبتفاعل هذه العوامل كلها، أصبحت المنطقة العربية حلبة صراع دائم ومتواصل للقوى الكبرى.

وبسبب كل هذه الخصائص والمميزات الاستراتيجية والاقتصادية اهتمت كل من أمريكا وأوربا الغربية بالمنطقة العربية، وازداد اهتمامها بها بسبب المصالح الحيوية لكل منهما الموجود هناك وهذا ما ننتقل إليه الآن.

ثانيا: الأهداف والمصالح الأوربية-الأمريكية في المنطقة العربية

في هذه النقطة سوف ننظر فقط إلى المصالح والأهداف العامة المشتركة لكل من أوربا وأمريكا في المنطقة العربية، كسبب آخر من أسباب اهتمامها بالمنطقة، ودون الدخول في تفاصيل هذه المصالح والأهداف باعتبار أننا سوف نتناولها لاحقا عندما نتكلم عن اختلاف مصالح وأهداف الطرفين هناك.

إذن نجد كلا من أمريكا وأوربا الغربية، لهما مصالح مشتركة في المنطقة العربية، فلكل منهما ارتباطات سياسية ثقافية واقتصادية واستراتيجية وغيرها، هناك، رغم اختلاف الدرجة طبعا، كلاهما يشتركان في الاعتماد على موارد الطاقة للمنطقة وبالتالي لهما مصلحة حيوية في الأمن والاستقرار فيها[77].

يرى (Udo Steinback) أن أوربا الغربية والولايات المتحدة لهما عامة مصالح متشابهة في البحر المتوسط وفي الشرق الأوسط، أما (John C.Campbell)، فيرى أن الشرق الأوسط يعتبر ذو أهمية قصوى للولايات المتحدة وحلفائها لثلاث أسباب رئيسية يمكن جمعها في: البترول، الأمن، تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي ويرى أن بترول المنطقة أساسي لاقتصاد الدول الصناعية، الديمقراطية المتقدمة، ولهذا يجب أن يبقى متاحا لها. كذلك أراضي وسكان وموارد المنطقة هي هامة للتوازن العالمي بين الاتحاد السوفييتي والغرب، وبالتالي لا

يمكن أن يسمح له أن يسقط تحت السيطرة السوفييتية. وأخيرا فإن الصراع بين العالم العربي وإسرائيل الذي يبقى كمصدر لعدم الاستقرار الخطير في المنطقة، وتهديد السلام العالمي، يتطلب المجهودات اللازمة للتسوية العادلة[٧٨].

أما (John Richardson) فيرى أن ليس هناك جزء من العالم، توجد فيه المصالح الغربية الأساسية مترابطة، وهذه المصالح تنضوي تحت عدة أنواع أساسية: اقتصادية، استراتيجية، اجتماعية...الخ[٧٩].

من هنا يتضح أن أهم أنواع المصالح الغربية في المنطقة العربية هي: المصالح الاقتصادية والاستراتيجية.

I- المصالح الاقتصادية:

تتمثل في اعتماد الغرب عامة على استيراد البترول واستمرار الصناعات الغربية في التشغيل، كما تتمثل في الحاجة لتصدير السلع والخدمات للمنطقة العربية.

فيما يخص البترول، نجد أن ٣/٢ إجمالي استهلاك أوربا من البترول يأتي من منطقة الشرق الأوسط، وحوالي ¼ ذلك من احتياجات أمريكا. وفي حالة قطع إمداد البترول (كما حدث في سنة ١٩٧٣)، فإن اقتصاد أوربا الغربية يمكن أن ينهار، كما أن الإنتاج الصناعي الأمريكي يمكن أن يتأثر.

إن المنطقة العربية تمثل مستودعا للبترول الذي يغذي الصناعات الغربية، وتمثل المنطقة المصدر الرئيسي الذي يغطي معظم الاحتياجات الاستهلاكية للدول الغربية (أوربا الغربية، اليابان وأمريكا) من البترول. أو بتحديد أكثر، فإن بترول الشرق الأوسط يغطي ٧٠% من احتياجات أوربا الغربية و ٨٥% لليابان، وأمريكا أكثر من ١٠% (سنة ١٩٧٣)[٨٠].

وباعتبار المنطقة العربية مركز الثقل الرئيسي في الإنتاج العالمي للبترول، فقد ظلت واقعة وباستمرار في بؤرة واهتمامات الاستراتيجيات الغربية عامة من أجل تأمين موارد النفط، والوصول إليها، ومنع الخصم (الاتحاد السوفييتي) من ذلك، لأن وصوله يؤدي إلى تحييد الغرب.

لقد ظل ومازال الهدف الاستراتيجي الأول في كل أشكال التخطيط الغربي للمنطقة العربية، هو تأمين موارد الغرب من بترول المنطقة في مواجهة تحديات القوى الأخرى.

إن أهمية البترول بالنسبة لأوربا وأمريكا، نابع من أنه بدونه لا يمكن لاقتصادياتها أن تسير، ولهذا لا يمكن أن يفرطوا فيه وفي حمايته[81].

وما يميز البترول العربي للغرب، هو التكلفة المنخفضة لاستخراجه وهو ما يسهم مباشرة وبقوة في مضاعفة الأرباح التي تجنيها شركات البترول الغربية، حتى لقد أصبحت الصناعة البترولية هي أقوى فروع الاقتصاد الرأسمالي الغربي وأكثرها ربحا. فإذا أضيفت إلى ذلك السهولة النسبية في نقل هذا البترول من أماكن إنتاجه إلى الأسواق الاستهلاكية الرئيسية في أوربا الغربية واليابان خاصة، مقترنا بذلك القدرة على تأمين وصوله إليها بأقل المخاطر، لتبين على الفور الأهمية الاستراتيجية الخاصة التي ينفرد بها بترول منطقة الشرق الأوسط عن غيره من مناطق انتاج البترول في العالم.

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن المنطقة العربية تعتبر كذلك سوقا واسعة للسلع الغربية المصنعة والخدمات ذات المداخيل الواسعة من عائدات النفط (إعادة التدوير).

لكل هذا وغيره نجد أن المصالح الاستراتيجية الغربية للمنطقة العربية هي الاستقرار، لأنه ظل هناك -حسب الغرب- تهديد سوفييتي محتمل وفعال للمصالح الغربية (خاصة إمداد البترول) والاستقرار السياسي.

كما أن المنطقة العربية تمثل مركزا عالميا للمواصلات ذات الأهمية الكبرى بالنسبة للغرب، ومن ثم وزنها للاستراتيجية الغربية والعالمية كذلك.

وأصدق مؤشر ودليل على الأهمية الحيوية لهذه المنطقة بالنسبة لأمريكا وحلفائها، هو مجمل المبادئ (Doctrines) الاستراتيجية الغربية الأمريكية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، التي قامت على المنطقة العربية وجوارها.

فالمنطقة العربية -كما رأينا سابقا- هي نقطة التقاء ثلاث قارات وهي الممر البحري والجوي بين أوربا الغربية والدول الصديقة لـ NATO في آسيا، وللجهة اللينة للاتحاد السوفييتي (تركيا وإيران) من جهة أخرى. كما أن المنطقة العربية مطلة على المحيط الهندي

وبالتالي تمثل موقع مهم في "قوس الأزمات" الذي اكتسب بدوره أهمية في توجه أمريكا نحو تكييف وجودها في المحيط الهندي ضمن سياسة احتواء الاتحاد السوفييتي، الأمر الذي تطلب ايجاد تسهيلات وقواعد عسكرية في نقاط مختلفة من "القوس" من اجل حماية الخطوط البحرية التي يمر عبرها النفط إلى حلفاء أمريكا أي حماية مضيق هرمز، والبحر الأحمر والخطوط البحرية إلى اليابان.

كما أن المنطقة العربية متداخلة مع منطقة البحر المتوسط حيث تعتبر أمريكا أن المنطقة التي تشمل كل من سوريا ولبنان وإسرائيل، تقع ضمن مسؤولية قيادة القوات الأمريكية في أوربا بحيث أن هناك تصورا عسكريا متكاملا لدول المتوسط في الاستراتيجية الأمريكية.

في ٢٨ جوان ١٩٧٠ أعلن (George Ball) في مجلة (New York Times) "...إن الساحل الجنوبي والشرقي للمتوسط، يبقى هاما لحياة الغرب وبقائه، وسيطرة الاتحاد السوفييتي على العالم العربي، سيؤدي إلى تهديد مصالحنا الأكثر حيوية، سيقسم الجناح الأيمن لـ NATO، وسيحرك الأحزاب الشيوعية في إيطاليا وفرنسا، لتقوم بنشاطات جديدة، سيعزل إيران...سيهيمن على الخط الجوي للهند وباكستان... هذه فقط بعض الانعكاسات المحتملة[٨٢].

أما (Eugene Rostow) فقد أعلن "أن المصالح الأمنية الحيوية للولايات المتحدة في خطر...الأساس الأول هو الأهمية الجغرافية للشرق الأوسط بالنسبة للدفاع عن أوربا...حلفنا مع أوربا الغربية قطعا أساسي لتوازن القوى العالمي، الذي تعتمد عليه سلامة أمريكا...إذا حدث وحصلت سيطرة الاتحاد السوفييتي على المتوسط، شمال إفريقيا والشرق الأوسط، فإن الاتحاد السوفييتي سيلتف حول دفاعات NATO في وسط أوربا وسيهدد أوربا من جهتها الرخوة.

ويقول (John C.Campbell): "إن الدفاع عن أوربا والدفاع عن الشرق الأوسط غير منفصلين. فإن NATO من خلال تركيا، يمتد حتى قلب الشرق الأوسط، وهو الجناح الأقل حصانة، والأكثر حساسية للتأثير[٨٣].

تعتبر المنطقة العربية كحائط خلفي للدفاع عن وسط وجنوب أوربا، وهذه الجهة لا تمثل أي عمق استراتيجي لقوات NATO لأنه يوجد خلفها امتداد عمودي وأفقي للقوات السوفييتية

ومن هنا تكمن أهمية المنطقة العربية كجدار يحمي ظهر NATO في جبهاته العسكرية، وبالتالي تؤدي المنطقة وظيفة العمق الاستراتيجي لـ NATO .

وهكذا يؤكد الاستراتجيون الغربيون أن منطقة الشرق الأوسط، تعتبر حيوية للدفاع عن الغرب عامة، وفي أي تخطيط دفاعي أساسي في أي مكان في العالم تظهر المنطقة هي الأهم والأشهر.

هذا بالنسبة لأهمية المنطقة العربية لتخطيطات الحرب والدفاع واستراتجياتها بالنسبة للغرب. أما في أوقات السلم، فإن المنطقة مهمة لنقل الأفراد والسلع خلال ممراتها المائية ومطاراتها الجوية، فهي أهم مركز الاتصالات في العالم إذ تربط بين ثلاث قارات. ومتطلبات تأمين المواصلات بين أوربا وآسيا وأستراليا وإفريقيا واضحة جدا.

وقد زادت أهمية المنطقة العربية بفضل موقعها الفريد نتيجة لاستمرار التطور الصناعي لأوربا الغربية، والنمو الاقتصادي لدول جنوب آسيا ذات الكثافة السكانية ونتيجة زيادة الحاجة لحركة السلع والخدمات بين القارات الثلاث، وسبب زيادة التوسع في الطلب العالمي على البترول، كذلك بسبب زيادة الطلبات على الموارد الاستراتيجية لافريقيا.

لقد جمع (Adam M. Garfinkle) الأهداف المشتركة للغرب في:

١- ضمان الوصول إلى البترول في المنطقة.

٢- تأمين حماية أمن إسرائيل وتدعيم وجودها، باعتبارها خط ارتكاز رئيسي متقدم في حماية المصالح الغربية.

٣- منع التوسع السوفييتي في المنطقة.

٤- دعم الاستقرار والسلم في المنطقة لتنمية المصالح (البترول والتصدير).

٥- الاعتماد على بعض الأنظمة المحلية الموالية للغرب في حماية هذه المصالح عن طريق خلق أرضية من المصالح المشتركة بين الطرفين(٨٤).

ثالثا: الصراع العربي - الإسرائيلي

في هذه النقطة سوف نتعرض إلى عامل آخر كان من وراء الدوافع الهامة والأساسية التي جلبت أوربا وأمريكا إلى المنطقة العربية، وهي تبني المشروع الصهيوني وتأييده ودعمه

فيما بعد، خلق دولة إسرائيل في قلب المنطقة العربية، كما تورطت هذه القوى الغربية في النزاع العربي-الإسرائيلي خلال تطوره إلى اليوم.

فقد لعب هذا الصراع ومازال دورا خاصا في تنفيذ مخططات الدول الغربية في المنطقة العربية، ففي البداية، اعتمدت الحركة الصهيونية على مختلف الدول الغربية. فقبل الحرب العامية الأولى، وفي بدايتها، كانت برلين مركز النشاط الصهيوني، ثم تحول إلى لندن، وبعد الحرب العالمية الثانية، تميزت الأوضاع بدعم أمريكا لإسرائيل عسكريا واقتصاديا وماليا ودبلوماسيا...الخ. كما أن إسرائيل نفسها كدولة قامت وفرضت نفسها على المنطقة العربية بالدعم البريطاني-الفرنسي-الأمريكي.

وعلى الرغم من الاختلاف الواضح في محددات وحوافز السياسات الوطنية الغربية تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي، إلا أن هناك أرضية مشتركة، تجمع بين هذه الدول وتشكل النواة الصلبة، لموقفها الجماعي، وهي الحفاظ على وجود إسرائيل كدولة، إذ الحفاظ على وجودها، يعتبر مصلحة غربية مشتركة، وهذه المصلحة ليست سياسية أو اقتصادية أو استراتيجية فقط، ولكنها ذات جذور حضارية دينية وثقافية. فالمشروع الصهيوني الرامي إلى تجميع يهود العالم في فلسطين، وإقامة دولة خاصة لهم، هو مشروع غربي وأوربي في الأساس، وقد تفاعل معه اليهود الأمريكيون كذلك. ولم يكتف الغربيون (أوربا وأمريكا) بخلق الكيان الصهيوني المتمثل في إسرائيل، بل أمدوها بمختلف العون المادي والمعنوي لبناء مؤسساتها الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية لتكون في مستوى مواجهة الدول العربية والتفوق عليها، والدفاع عن مصالح الغرب في المنطقة.

وفـي تورطهـم في الصراع العربي-الإسرائيلي، عمل الغربيون(أوربا وأمريكا) بتفاهم وانسجـام واتفاق وتعاون، وخاصة في قضايا متعلقة بمواجهة الاتحاد السوفييتي. فكقوى ثلاث (Big Three) فإن كل من فرنسا وبريطانيا وأمريكا، اعتبروا أنفسهم حماة الشرق الأوسط وتمثل هذا فـي الإعلان الثلاثي سنة ١٩٥٠ من أجل حماية إسرائيل وبناء نظام أمني في المنطقة[٨٥].

ورغم أنهم وجدوا أنفسهم أحيانا في حالة عدم تفاهم ونزاع كما في أزمة السويس ١٩٥٦، ولكن تعاونهم كان دائما موجودا.

إن التورط الغربي في الصراع العربي-الإسرائيلي تميز بالتعاطف مع إسرائيل بقوة، حيث ينظر إليها كامتداد للحضارة الغربية في المنطقة، وكانت معظم مصالحهم متطابقة مع مصالح إسرائيل وخاصة في معاداة حركة القومية العربية المضادة للاستعمار.

فعند قيامها كدولة سنة (١٩٤٨) كان في نية الغرب إدخال إجراءات لضمان استمرار وجود هذه الدولة "الفتية الديمقراطية في جزيرة من الديكتاتوريات". وفي ابريل ١٩٤٩، عند التوقيع على معاهدة NATO بدأت القوى الغربية في تنظيم معسكر سياسي وعسكري في المنطقة، واعتبرت إسرائيل بالتالي حجر الأساس للأمن والهيمنة في المنطقة. كما أن إسرائيل تقدم نفسها على أساس أنها حامية المصالح الغربية في المنطقة، يرتكز إليها الغرب كحليف قوي في منطقة معادية.

هذا فيما يخص الغرب بصفة عامة، أما أوربا بصفة خاصة فإننا نجد أن أوربا خاصة بريطانيا وفرنسا هي التي أوجدت الكيان الإسرائيلي في أرض فلسطين، ولم تتوقف لحظة في تقديم العون لها، فهي التي اعترفت بها عشية إعلانها كدولة، وأمدتها بكل ما يجعلها قوية منيعة. كما تآمرت هذه القوى الاستعمارية (فرنسا وبريطانيا) مع إسرائيل على مصر، فيما سمي بالعدوان الثلاثي سنة ١٩٥٦.

كما قامت ألمانيا الغربية من جهتها برعاية إسرائيل اقتصاديا، عبر برنامج التعويضات المعروف الذي بدئ بتنفيذه في ١٩٥٣، والذي ساعد إسرائيل على تخطي أزمتها الاقتصادية وتقوية صناعتها، وأسهم في الوقت نفسه بدوره مع قدرة إسرائيل على استيعاب مزيد من المهاجرين اليهود.

أما إذا رجعنا إلى كل دولة أوربية على حدة، فإننا نجد أنه فيما يخص بريطانيا، فقد احتلت الحركة الصهيونية ثم إسرائيل، جانبا مهما من اهتماماتها في المنطقة العربية، فقد كانت بريطانيا الدولة الأوربية الأولى التي وقفت إلى جانب الحركة الصهيونية العالمية، وأيدت تطلعاتها وتبنتها، وأسهمت في تحمل عبء تحقيق أهدافها وأمانيها، ونجد هذا الأمر في إشادة

وايزمان في مذكراته بمواقف بريطانيا من الحركة الصهيونية حيث قال: "إن بريطانيا، احتضنت الحركة الصهيونية وأخذت على عاتقها تحقيق أهدافها. فبريطانيا هي التي أصدرت وعد بلفور وهي صاحبة الانتداب على فلسطين الذي مهد لقيام إسرائيل سنة ١٩٤٨.

أما فرنسا، فإنها لم ترتبط بقوة بالمشروع الصهيوني، أو تنظر إليه باعتباره ركيزة استراتيجية لها في المنطقة بالمقارنة مع بريطانيا وأمريكا، ومع ذلك، فإن تطورات سياسية معينة أدت إلى أن تصبح فرنسا أكثر الدول ارتباطا بإسرائيل خلال الخمسينيات فقد أرست الجمهورية الرابعة علاقات وطيدة وحيوية مع إسرائيل فكانت فرنسا هي المصدر الأساسي للسلاح الإسرائيلي، كما ساعدت بقوة برنامج الأبحاث النووية الإسرائيلي، حيث تم بناء أول مفاعل نووي إسرائيلي في ديمونة بصحراء النقب بمساعدة فرنسية أساسية. ووصل التحالف الفرنسي-الإسرائيلي إلى مداه بمغامرة العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦[٨٦].

وهناك من يرى أن فرنسا استعملت الصراع العربي-الإسرائيلي كوسيلة لاستعادة مجدها ومصالحها السياسية والاستراتيجية والاقتصادية والثقافية المفقودة.

حقيقة يمثل هذا الصراع وسيلة هامة تفطنت إليها فرنسا مبكرا، وحاولت استغلالها واستعمالها لتحقيق أغراضها الدولية، فلقد حاولت تطويع هذا الصراع من أجل استمالة الغير نحوها، وطلب منها المشورة والمساعدة، وذلك لفك هيمنة الاتحاد السوفييتي وأمريكا على العالم، وحتى تتخذ هي المكان اللائق بها في إدارة الصراع الدولي المعقد.

أما بالنسبة لأمريكا، فقد شكلت قضية فلسطين وتاليا الصراع العربي-الإسرائيلي، أحد الأسباب والمحاور الذي دخلت بواسطته إلى المنطقة العربية نتيجة للدور الكبير الذي لعبته هي الأخرى في إقامة دولة إسرائيل[٨٧]، وبسبب العلاقات المميزة التي نشأت بعد ذلك بين الدولتين.

وإذا رجعنا إلى الوراء قليلا، فإننا نجد أن اهتمام أمريكا بالمنطقة العربية كان ضعيفا بسبب سياسة العزلة، وكان مقصورا حتى الحرب العالمية الثانية على المبادلات التجارية والنشاطات التبشيرية التي كان التعليم أبرزها، ولكن نشأ عامل إضافي جديد من عوامل الاهتمام عقب صدور وعد بلفور (١٩١٧) الذي أيدته أمريكا، وهو الحركة الصهيونية التي لم تستطع أمريكا عزل نفسها عنها، بسبب النفوذ الصهيوني في دوائرها السياسية والمالية والثقافية، ودور

اليهود في الانتخابات الأمريكية (الكونجرس والرئاسة)، بإنفاقهم الأموال الطائلة في الدعاية الانتخابية بالإضافة إلى إيمان بعض الأمريكان بالخلاص بما جاء في الإنجيل كما يزعمون بعودة اليهود إلى أرض الميعاد.

لقد أيدت أمريكا الهجرة اليهودية وأطماع الصهيونية وسياسة تهويد فلسطين[88]، كجزء من استراتيجية ضرب حركة الوحدة العربية على المدى البعيد. يؤكد ذلك محمد أمين الحسيني فيقول: "وجاء أول دليل على ذلك برقية أرسلها الكولونيل (House) مستشار الرئيس (Wilson) إلى وزارة الحرب البريطانية بتاريخ ١٦ أكتوبر ١٩١٧ حول وعد بلفور، يعلن فيها بموافقة الرئيس ولسن والحكومة الأمريكية عليه. وفي ٣٠ يونيو ١٩٢٢، أصدر الكونجرس قرارا رسميا بالموافقة على وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني، ووقع الرئيس (هاردنج) ذلك القرار في ٢٠ سبتمبر ١٩٢٢ وبذلك أصبحت سياسة إنشاء الوطن القومي لليهود في فلسطين خطة التزمت بها الولايات المتحدة[89].

وكان هذا الاتجاه في السياسة الأمريكية نحو احتضان الأهداف الصهيونية في الوقت المبكر، مرتبط بالأهداف الاستراتيجية لهذه السياسة أي جزء منها.

أيدت أمريكا إسرائيل منذ قيامها، فكان الرئيس ترومان أول رئيس دولة في العالم يسارع إلى الاعتراف بها عند إعلان قيامها في ١٤ مايو ١٩٤٨. ثم أمدتها بالمساعدات المالية والعسكرية والبشرية وغيرها. واتسمت السياسة الأمريكية منذ ذلك الوقت بالتزام ثابت نحو إسرائيل الذي جرى اعتبارها الدرع الواقية للمصالح الأمريكية في المنطقة.

فأمريكا تحاول التحكم في مصادر الطاقة في المنطقة، وهنا تظهر الصلة بين النفط وبين وجود إسرائيل ودعمها بكل الوسائل من أجل اتخاذها كقاعدة أساسية لحماية المصالح الغربية الاستراتيجية والاقتصادية هنالك خاصة المصالح النفطية، وخاصة بعد تزايد هذه المصالح والاهتمامات، فكانت إسرائيل هي الجديرة بلعب دور الحارس لهذه المصالح، ولهذا أصبحت إسرائيل تحت الحماية الأمريكية، وتعززت العلاقة بينهما حتى أصبحت إسرائيل حليفا استراتيجيا للولايات المتحدة.

وبسبب هذا الالتزام الأمريكي بدعم وحماية إسرائيل حتى كادت أمريكا أن تصبح طرفا مباشرا في الصراع العربي-الإسرائيلي بكل جوانبه. وفي هذا المجال يقول (Wiliam Quant) "إن الشرق الأوسط يبدو منطقة يتهدد فيها الأمن القومي الأمريكي ويمكن أن تتأثر فيها رفاهيتنا الاقتصادية بصورة مباشرة، والتزاماتنا الرئيسية كافة في تلك المنطقة ستكون معرضة للخطر، فلا عجب أن يكون الصراع العربي-الإسرائيلي بجوانبه المتعددة في مكان الصدارة دائما...ولاشك أنه، سوف يبقى واحدا من القضايا الرئيسية التي تشغل قدرا كبيرا من الاهتمام في السياسة الخارجية الأمريكية[40].

إذن بعد تراجع القوة الأوربية، احتضنت أمريكا المشروع الصهيوني، وإذا كانت الصهيونية قد ساهمت في تصاعد الاهتمام الأمريكي بالمنطقة العربية، فإن أمريكا بدورها استخدمت ومازالت تستخدم الصهيونية وثمرتها إسرائيل أداة لتحقيق أهدافها والحفاظ على مصالحها في هذه المنطقة، كما تزامنت علاقة أمريكا بالصهيونية مع ظهور أمريكا كقوة عالمية وتطلعها لقيادة العالم من خلال البحث عن مراكز إقليمية ومحلية، كمناطق للنفوذ والسيطرة على أهم المواقع الاستراتيجية والاقتصادية، ومواجهة التحديات المحلية والدولية[41].

المطلب الثاني: تاريخ الوجود الأوربي الأمريكي في المنطقة العربية

من أجل عرض صورة العلاقات المعاصرة بين أوربا وأمريكا في المنطقة العربية، يجدر بنا إلقاء نظرة سريعة على مدلول الخبرة التاريخية وأهميتها، بحيث إن فهم التاريخ المعاصر، لا يمكن أن يتم إلا من منطلق الماضي، حيث يفترض أن تاريخ علاقات الدول الغربية في المنطقة العربية يعد أحد مصادر علاقاتها وسياساتها المعاصرة.

وهكذا سوف نتعرض في هذا المطلب لتاريخ الوجود الغربي بالمنطقة العربية، وسوف نقسم هذا التاريخ إلى فترتين: فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية (الفترة الاستعمارية بالنسبة لأوربا)، ثم فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية (فترة ما بعد استقلال المنطقة العربية من الهيمنة الأوربية)، وسوف نتناول التواجد الأوربي والأمريكي خلال هذين الفترتين، كل على حدة، نظرا لاختلاف فترات تواجدهما وكيفيته هناك.

أولاً: تاريخ الوجود الأوروبي قبل الحرب العالمية الثانية

تربط أوربا والعالم العربي علاقات تاريخية حضارية وثقافية، سياسية، اقتصادية، بل وعلاقات تناقضية وصراعية أيضا. فثمة تاريخ مشترك يربط بين هذين العالمين وهو تاريخ من الأخذ والعطاء، من التعاون والعداء، ومن استعمار واستقلال، ومن اعتماد وتبعية[٩٢].

وبعكس دول كثيرة، فإن أوربا لم تكتشف العالم العربي في سنة ١٩٧٣ بسبب احتياجاتها وأزمة النفط، ولكن علاقات أوربا مع هذا العالم قديمة جدا[٩٣]، وذلك بحكم الجوار الجغرافي لعالمين يفصل بينهما البحر المتوسط، وهذا التقارب الجغرافي كان عاملا مهما في نسج شبكة كثيفة من الروابط والمبادلات وتواصل التاريخ المشترك بين أوربا والمنطقة العربية منذ فترات تاريخية ضاربة في القدم.

وإذا كان هذا التاريخ القديم، قد وفر الأرضية اللازمة للتلاقح الحضاري، فإنه لم يكن تاريخ وئام فقط، بل عرفت المنطقة المتوسطية حروبا دينية (الحروب الصليبية) واستعمارية (إمبريالية وحروب التحرير)، وتطورت العلاقات بين ضفتي المتوسط، فحتى النصف الأول من القرن العشرين كانت هذه العلاقات ذات طابع صراعي، صدامي.

ودون الخوض في الماضي السحيق، يمكن القول أن اهتمام أوربا بالمنطقة العربية بدأ مع تباشير تكوين النظام الرأسمالي العالمي، حيث دخلت الإمبراطوريات المهيمنة آنذاك في صراع من أجل اكتساب مراكز النفوذ[٩٤].

ولكن قبل ذلك نجد أن تاريخ العلاقات بين أوربا وخاصة فرنسا والعالم العربي، يعود إلى عهدي شارلمان في (Aix la Chapelle) وهارون الرشيد في بغداد (٧٧٦-٨٠٩)، وكان القائدان يتبادلان الهدايا، ولعل أبرزها، إرسال هارون الرشيد لشارلمان مفاتيح القبر المقدس الذهبية، كما تبادل السفراء[٩٥]، واستطاعت فرنسا أن تعزز هذا الامتياز إلى أن أصبحت تمثل في المنطقة العربية الدول الأوربية بصفتها الحامية للمسيحية بالمنطقة، وقد استمرت هذه العلاقات باستثناء الحروب الصليبية (١٠٩٦-١٢٧٠)، في عهد الدولة العثمانية التي حصلت منها فرنسا على مزايا عديدة (أخرى). وقد شكلت المعاهدة المبرمة عام ١٥٣٥ م بين سليمان القانوني وفرنسوا الأول ملك فرنسا، علامة بارزة في بداية التغلغل الأوربي إلى المنطقة

العربية، حيث منحت لفرنسا عدة امتيازات، عرفت بالامتيازات الأجنبية التي أعطت لفرنسا الحق في الحفاظ على علاقات تجارية في كل مناطق الدولة العثمانية[96]. بل إن هذه الامتيازات مكنت فرنسا من أن تمهد لاحتلال كثير من المناطق العربية.

وشكلت حملة نابليون على مصر وفلسطين (١٧٩٨-١٨٠١) منطلقا هاما في علاقات أوربا بالمنطقة العربية، إنها بداية الهجمة الاستعمارية، التي مهدت للاختراق الاستعماري في بداية القرن ١٩ والذي استمر لأكثر من قرن.

وخلال القرن ١٩م تمكنت فرنسا من اكتساح أجزاء مهمة من المنطقة العربية، وهكذا كان احتلال الجزائر سنة ١٨٣٠ مؤشرا على سقوط باقي أجزاء شمال إفريقيا، فبعد سلسلة من التحرشات والمناوشات والتوترات، وضعت تونس تحت الحماية الفرنسية (١٨٨٢) تلاها المغرب رسميا (١٩١٢).

أما فيما يخص الاستعمار البريطاني، فنجد أن بريطانيا قد حرصت طيلة تاريخها الامبراطوري على تامين حرية المواصلات البحرية، واعتبرت ذلك أحد الخطوط الرئيسية لسياستها الخارجية، كما كان لها من المستعمرات في أقصى الشرق ما حرصت على تأمين طرق الاتصال بها. ولهذا اعتبرت بريطانيا المنطقة العربية نقطة استراتيجية هامة للدفاع عن مستعمراتها وممتلكاتها في الشرق الأقصى وبخاصة في الهند، ومعبرا هاما إليها، حيث كانت تعد محور ارتكاز السياسة العالمية البريطانية.

قامت بريطانيا بعد ذلك بعقد عدة معاهدات خاصة مع أقطار الخليج خلال القرن ١٩، وكانت هي الدولة الحامية لهم، مكنها هذا من إحكام قبضتها على هذه الأقطار، كما كان لها نفوذ في العراق[97].

في سنة ١٨٨٢، احتلت بريطانيا مصر، وهذا الاحتلال يعد علامة بارزة في تطور الوجود البريطاني في المنطقة خلال هذه الفترة.

وكان التنافس البريطاني-الفرنسي في المشرق العربي، والذي استمر، حتى كانت المقاصة الاستعمارية الشهيرة، التي ترجمها الاتفاق الودي (١٩٠٤) والذي بمقتضاه وافقت

بريطانيا على إطلاق يد فرنسا في المغرب العربي، مقابل إطلاق يدها في مصر والسودان والمشرق العربي.

واستمر مسلسل إخضاع المنطقة العربية للنفوذ الاستعماري الأوربي بحدة أثناء الحرب العالمية الأولى والتي كانت نقطة تحول في شكل وطبيعة وتطور الوجود الأوربي في المنطقة العربية، حيث اشتد التنافس ما بين القوى الاستعمارية لاقتسام مراكز النفوذ هناك لاسيما دائما بين بريطانيا وفرنسا، اللتين اضطرتا أحيانا كما في الماضي إلى تجميد خلافاتهما محليا، والاتفاق على صيغة مشتركة لبسط سيطرتهما على بعض الأجزاء من المنطقة العربية، عكستها اتفاقية (Sykes-Picot) (١٦/٠٥/١٩١٦) بتقسيم المشرق العربي[٩٨].

كما قدمت بريطانيا وعد بلفور ١٩١٧ للصهيونية العالمية، وتأكد التقسيم الاستعماري بين بريطانيا وفرنسا في معاهدات تسوية أوضاع ما بعد الحرب العالمية الأولى، عندما تحين الاستعمار الأوربي الفرصة للانقضاض على تركة الرجل المريض. وكانت مشاركة تركيا في هذه الحرب ضد الحلفاء وانهزامها مسوغا لتقسيم الأراضي التابعة لها على المنتصرين، وبالذات بريطانيا وفرنسا، تحت شعار جديد سمي بالانتداب (Mandate) أي وضع الأراضي التي كانت تابعة للدولة العثمانية تحت تصرف المنتصرين، وهكذا قسمت الأراضي العربية بين فرنسا وبريطانيا، وجاءت معاهدة سان ريمو في إيطاليا (٢٥/٠٤/١٩٢٠) كصبغة رسمية لتقسيم هذه المناطق فيما بينهما، تنفيذا لاتفاقية سايكس-بيكو، والتي صبغت عصبة الأمم (League of Nations) الشرعية الدولية عليها، حيث جعلت كلا من بريطانيا وفرنسا منفذين لنظام الانتداب (سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، والعراق وفلسطين تحت الانتداب البريطاني).

وهكذا انتهت الحرب العالمية الأولى، بانتصار الحلفاء وخضوع معظم المنطقة العربية لحكم أربع دول أوربية هي بريطانيا، فرنسا، إيطاليا وإسبانيا أو لحمايتها.

شعر العرب بخيبة الأمل، من جراء السياسة التي اتبعها حلفاؤهم الغربيون، وتأكدوا بأن البيانات التي أصدروها أثناء الحرب والتي كانت توعدهم بالاستقلال ما هي إلا سراب وستار يخفي أطماع هذه القوى الأوربية، فعلى الرغم من قيام العرب بالوفاء بعهودهم للحلفاء وقيامهم بدورهم الكامل في القتال الفعلي إلى جانبهم، وذلك الدور الذي ساهم مساهمة فعالة في انتصار

الحلفاء في المشرق العربي وعلى الرغم من رغبة العرب في الاستقلال ضمن دولة موحدة، تلك الرغبة التي أكدتها نتائج الاستفتاء الذي أجرته لجنة (King-Krane)، بعد نهاية الحرب، في سوريا الكبرى، ورفض العرب لفكرة الاستعمار أو الانتداب الأجنبي، وتقسيم بلادهم، إلا أن الحلفاء رفضوا المطالب العربية، وتنكروا لوعودهم للعرب بالاستقلال، وعملوا سرا وجهرا على تقسيم واحتلال المنطقة العربية.

وظلت القوى الأوربية تلعب الدور الأساسي في سياسات المنطقة في فترة ما بين الحربين باعتبارها الدول الاستعمارية الكبرى.

ثانيا: تاريخ الوجود الأمريكي في المنطقة العربية قبل الحرب العالمية II :

تأخر ظهور أمريكا على مسرح السياسة العالمية حتى نهاية القرن ١٨، فقد قامت سياستها الخارجية على مبدأ الحياد والعزلة الذي كان يعني في الأصل الابتعاد عن مشاكل الدول الأوربية، ومنع هذه الدول من التدخل في أمورها (مبدأ مونرو (Monroe Doctrine) ومن هذا المنطلق لم تكن المنطقة العربية تحظى بأهمية استراتيجية في أولويات أمريكا (البعيدة عنها)، إذ كان اهتمامها مركزا على المناطق الأكثر قربا منها. كما كانت تنظر إلى المنطقة العربية وما حولها تحت مظلة حليفاتها بريطانيا وفرنسا[٩٩]. ولهذا لم تكن أمريكا تملك سياسة نشطة ومتبلورة تجاه المنطقة العربية، وإنما سلمت بأولوية النفوذ البريطاني والفرنسي.

لم تتطلع أمريكا خارج القارة الأمريكية، إلا في النصف الثاني من القرن١٩، حينما كانت الدول الأوربية تتسابق لاقتسام العالم، فسعت للمشاركة في الحصول على نصيب منه، وخلال هذا التحرك الخارجي، أبدت أمريكا قدرا من الاهتمام المبكر بالمنطقة العربية، فانتشر نوع من النفوذ الأمريكي، كانت أدواته الهيئات الدبلوماسية وأصحاب المصالح التجارية. والإرساليات التبشيرية والبعثات العسكرية والثقافية. إلا أن المصالح الأمريكية لم تكن بأهمية المصالح الأوربية الكبرى، وربما لهذا السبب لم تدخل حلبة الصراع من أجل تقسيم الدولة العثمانية.

كانت نشاطاتها في الأساس فردية (خاصة) ومحدودة لبعض الأجزاء من المنطقة العربية[١٠٠]، والتدخلات الأساسية لم تكن استراتيجية سياسية أمنية أو رسمية إن هذه المصالح والاهتمامات، أخذت شكل نشاطات ومصالح تعليمية، دينية، تبشيرية، خيرية، اقتصادية وتجارية، مثلا كان المبشرون الكاثوليك نشطين وأعمالهم التعليمية والخيرية هي التي أدت إلى إقامة مؤسسات دينية، ومشاريع تجارية وتعليمية مثل (Robert College) في تركيا ١٨٠٣، والكلية البروتستينية السورية (والتي أصبحت الجامعة الأمريكية في بيروت سنة ١٨٦٦ والجامعة الأمريكية في القاهرة ١٩١٩[١٠١])، كما كانت هناك نشاطات تجارية.

غير أن الجهد الأمريكي الأكبر والذي دعمته الدبلوماسية الأمريكية في هذه الفترة، كان في المجال الاقتصادي والتجارة[١٠٢]، واتبعت أمريكا سياسة "الباب المفتوح" (The Open Door) التي كانت تقوم على أساس التوسع التجاري، والانتشار الاقتصادي، هما أفضل الوسائل لتدعيم النفوذ الأمريكي في العالم. وتدخلت أمريكا أكثر من مرة لحماية مصالحها، ومن أجل تأمين طرق التجارة، كما تدخلت لضمان تمتع رعاياها بالامتيازات الأجنبية التي تمتع بها الأجانب في الامبراطورية العثمانية حتى أطلق على هذه السياسة "ديبلوماسية الدولار"، تأكيدا لطابعها التجاري والاقتصادي.

وبزيادة الاهتمام الأمريكي بالمنطقة العربية للتحكم في ممراتها المائية باعتبارها ممرا للعبور التجاري، دفع بالحكومة الأمريكية إلى توقيع اتفاقيات خاصة مع دول المغرب العربي (بين ١٧٨٧و١٧٩٧) من أجل تهيئة الظروف لسفنها التجارية[١٠٣].

كما تم توقيع معاهدة Roberts بين أمريكا وتركيا (الدولة العثمانية)، حصلت أمريكا بموجبها على امتيازات الحصانة للمواطنين الأمريكيين من تجار ومبشرين في المناطق العربية التابعة للامبراطورية العثمانية، استغلتها أمريكا لتوسيع نفوذها في الخليج العربي والبحر الأحمر [١٠٤].

ورغم الاتفاقيات التي أبرمتها مع دول المغرب العربي لتهيئة الطرق لسفنها التجارية كما أسلفنا، إلا أن سفنها لم تنج من القراصنة، ومن الجباية، مما دفع أمريكا عام ١٨٠٠، من أجل تأمين الطرق التجارية وحماية سفنها التجارية، لتشكيل أسطول عسكري بحري في البحر

المتوسط الذي كانت لها عدة مصادمات ومنافسات حربية مع أساطيل المغرب العربي، ونتيجة لذلك أنشأت قاعدة دائمة لهذا الأسطول الحربي في جزر البليار (١٨٢٠) ليقوم بحماية تجارتها وتوسيع نفوذها في المنطقة العربية.

وفي مقابل التغلغل التجاري تحت الحماية العسكرية كان هناك التغلغل الثقافي الذي لا يقل أهمية عن التغلغل التجاري، وكلاهما مهدا وهيأ للتغلغل السياسي والاستراتيجي لأمريكا في المنطقة العربية فيما بعد.

وعندما استكملت أمريكا تهيئة الأجواء، عادت إلى طرح سياسة الباب المفتوح، أي الاجتياح الاقتصادي للمنطقة العربية، وبدأت نشاطاتها التجارية ذات الطبيعة الهامة تنمو مع اكتشاف حقول هامة للبترول في المنطقة العربية، كما بدأت الشركات الأمريكية الكبرى بالاستثمار في الانتاج البترولي.

وهكذا دخلت الولايات المتحدة بقوة في المنطقة العربية بحثا عن البترول، وبحثا عن الامتيازات، وجريا وراء بريطانيا، دخلت الشركات الأمريكية المنافسة مع بريطانيا وفرنسا. وحرصا منهم على حماية مصالحهم، كان لابد من الاتفاق بينهم (فرنسا، بريطانيا، أمريكا) حول مناطق الامتيازات النفطية، فتفـاوضوا ووقعـوا على اتفاقية الخط الأحمر وتسوية النزاع بينهم (١٩٢٨)، وتم بموجبها توزيع الحصص على الشركات.

وهكذا توغلت الشركات النفطية الأمريكيـة في المنطقـة العربية، وبـدأت تزاحم الشركات الأوربية التي لم تكن لها قدرة كالتي تمتلكها هـي، وازدادت قوتها بعد الحـرب العالميـة الثانية، مع تعاظم القوة الأمريكية. وهكذا بدأت هذه الشركـات الأمريكية تحـت رعاية ودعم من الحكومة الأمريكية وأجهزتها المختلفة، بدأت تحصل على الامتياز تلو الآخر في المنطقة العربية كلها[١٠٥].

وبسبب الدور المتزايد الذي أخذت تلعبه الموارد النفطية بالنسبة للاهتمام الأمريكي بالمنطقة العربية، زاد تدخل أمريكا في هذه المنطقة، يضاف إلى أهمية الموقع الاستراتيجي للمنطقة العربية بالنسبة للضرورات العسكرية الأمريكية.

أما من الناحية السياسية والاستراتيجية، فإن التورط الأمريكي في المنطقة العربية، ارتفع بسبب زيادة التزاماتها السياسية والعسكرية أثناء الحرب العالمية الثانية، وتنوعت اهتماماتها بالمنطقة، ولم يعد إطار دورها السياسي هناك قبل الحرب، يرضي مصالحها، ويعبر عن تطلعاتها تجاه المنطقة، فتخلصت منه، وراحت تبحث لنفسها عن إطار جديد لسياسة تعبر عن المتغيرات التي خلفتها الحرب، وازدادت القبضة الأمريكية على المنطقة العربية مستغلة تراجع قوة ونفوذ القوى التقليدية فرنسا وبريطانيا عقب الحرب العالمية الثانية[١٠٦].

ثالثا: تاريخ الوجود الأوربي في المنطقة العربية بعد الحرب العالمية II

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، بدأت مرحلة انتقالية، سادها الغموض حول مصير توازن وتوزيع القوى والأدوار الخارجية في المنطقة العربية، كما اتضح بداية التراجع الفعلي للقوى السياسية الأوربية، ورغم ذلك ظل لهذه القوى خاصة فرنسا وبريطانيا وجودها المحدود في المنطقة، بسبب الميراث الاستعماري التقليدي، ومحاولة تصفيته، وبسبب إنشاء ومساندة دولة إسرائيل (١٩٤٨) وكذلك بسبب زيادة أهمية البترول.

لقد بدأ التراجع والانحسار الأوربي من المنطقة العربية مع نهاية الحرب العالمية الثانية، التي خرجت منها أوربا منهوكة وضعيفة، وتراجع دورها العالمي والإقليمي لمصلحة قوى جديدة الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي، وبدأت أولى تظاهرات الانسحاب الأوربي من شؤون المنطقة العربية، في فلسطين، حيث تخلت بريطانيا عن انتدابها (١٩٤٧) وقررت سحب جنودها (١٩٤٩)، واستمرت مع ذلك متمسكة بمناطق نفوذها بالأردن والعراق والكويت، لكن حرب السويس (١٩٥٦) والتحركات الوطنية في الأردن (١٩٥٦-١٩٥٨) والثورة العراقية (١٩٥٨) وضعت حدا للنفوذ البريطاني في المنطقة، ثم جاء دور الكويت عام ١٩٦١ في الحصول على استقلالها. وباستقلال الإمارات المتحـدة عام ١٩٧١ لم يبق لبريطانيا أية قاعدة ارتكاز في المنطقة العربية.

كما انخرطت فرنسا من جهتها على طريق إزالة الاستعمار فتحرر لبنان وسوريا من الانتداب الفرنسي سنة ١٩٤٥، كما استقلت تونس والمغرب ١٩٥٦، لكنه كان يشق على فرنسا

التخلي عن الجزائر، ولكنها اضطرت تحت ضربات القوة الجزائرية إلى تركها سنة ١٩٦٢ بعد حرب ضروس.

وهكـذا انكفأت أوربا على نفسها مستبعدة أو مطرودة من المنطقة العربية، تاركة للولايات المتحـدة والاتحاد السوفييتي أمر ملء الفراغ في المنطقة، وخاصة بعد إخفاق السويس (١٩٥٦).

وهكذا أفل نجم أوربا وتصدع النظام الاستعماري التقليدي وانتقلت الزعامة الدولية إلى أمريكا والاتحاد السوفييتي بدلا من بقائها لدى أوربا. ومن ثم كان على الأوربيين أن ينتهجوا استراتيجية جدية تتماشى والمستجدات الجديدة[١٠٧].

فبالنسبة لبريطانيا، بعد تقلص وجودها في المشرق العربي تدريجيا مع توالي عمليات تصفية الاستعمار، تبنت خطا جديدا يقوم على تطويع القيادات المحلية من منطلق امتصاص موجة الوحدة العربية، أي أن بريطانيا وإن اتجهت إلى تصفية الاستعمار إلا أنها اتجهت أيضا إلى مساندة الأوضاع القائمة، وشجعت قيام جامعة الدول العربية، إذ وجدت فيها أداة ناجحة لتحقيق هدفين: امتصاص موجة التطور الجماهيري نحو تحقيق وحدة حقيقية، وخلق أداة تسمح بحماية الوضع القائم الذي يكرس التجزئة، ويبقي على وجودها (بريطانيا) المحدود هناك. كما تحولت بريطانيا مع بداية تقلص وجودها الاستعماري التقليدي من نظام الاتفاقيات الثنائية للدفاع، إلى الاتفاقيات الجماعية في إطار المشروعات الغربية لتنظيم الدفاع عن المنطقة. ومن هنا بدأ يظهر ارتباط السياسات البريطانية بسياسات أمريكا في المنطقة (أنشأت حلف بغداد الذي رحبت به أمريكا). فعلت بريطانيا كل هذا من أجل الحفاظ على ما تبقى لها من نفوذ في المنطقة العربية.

إذن رغم أن بريطانيا، سحبت قواتها من شرق السويس في ١٩٧١، إلا أن الارتباطات السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية السابقة لم تنقطع كلية[١٠٨].

أما بالنسبة لفرنسا، فبسبب ماضيها الاستعماري وحربها في الجزائر، وبسبب علاقاتها الوطيدة والحيوية مع إسرائيل، فقد كانت فرنسا هي المصدر الأساسي للسلاح الإسرائيلي، كما وصل تحالفها مع إسرائيل مداه بمغامرة العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦. نظرا لكل هذا،

سادت القطيعة بين فرنسا والعالم العربي، ولكن في إطار التصور الدولي لمكانة فرنسا في العالم كقوة لا ينبغي أن يقتصر نفوذها على نطاق محدود، ومن أجل هذه الغاية فقد سخرت فرنسا طاقاتها لإنعاش الرأسمالية الفرنسية وتزويدها بإستراتيجية عالمية، تمكنها من المحافظة والدفاع عن مصالحها، لاسيما في المنطقة العربية التي فقدت فيها مكانتها التاريخية، نتيجة لعدة عوامل، يأتي في مقدمتها السلوك الذي نهجته الجمهورية الرابعة وحرب الجزائر.

ولكن بوصول (De Gaulle) إلى السلطة وفي غمرة التجديدات التي لحقت السياسة الخارجية الفرنسية برمتها، فقد باشرت فرنسا إعادة تركيب سياستها وعلاقتها تجاه المنطقة العربية، محاولة تذويب الجليد الذي تراكم على أرضية العلاقات الفرنسية العربية، بفعل عوامل متعددة، مرتبطة أساسا بالنزعة الاستعمارية التي سادت خلال الحقبة الماضية واستفحلت بسبب الموقف الفرنسي المتواطئ مع إسرائيل وحرب الجزائر. عندما وصل(De Gaulle) إلى السلطة، كانت العلاقات الفرنسية-العربية تعيش أقصى حالات التدهور والانحدار، فقد فقدت فرنسا كل احترام وإعجاب الرأي العام العربي، الذي اختزن حصيلة من الذكريات القاتمة عن الممارسة الفرنسية وبات ينظر إليها كمجسدة لأحقر مساوئ النظام الاستعماري.

ولكن بانتهاء حرب الجزائر (١٩٦٢) انتهى أخطر حاجز للمصالحة الفرنسية مع العالم العربي. كما أكد(De Gaulle) نفسه: "فرنسا الآن استعادت سياسة تتلاءم مع مصالحها وطموحاتها[١٠٩].

لقد أولت فرنسا عناية فائقة لاسترجاع نفوذها وأطماعها في المنطقة العربية لإدراكها بأهمية وجودها هناك، مما يدعم مصالحها المكثفة مع هذه المنطقة. مكنت سياسة (De Gaulle) تجاه المنطقة العربية فرنسا في سنوات قليلة بعد انتهاء حرب الجزائر من العودة بقوة إلى المنطقة، في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري والعسكري مع كثير من الدول العربية، وقد استغلت فرنسا ذلك لتعميق نفوذها في مواجهة النفوذ الأمريكي، ففي مذكراته (Mémoires d'Espoir) صفحة ٢٧٧ كتب (De Gaulle)يقول: "في الشرق الأوسط، فإن مصالحنا أصبحت في الحضيض، لأن الأزمة الجزائرية وأزمة قناة السويس قد أغلقت الباب أمام الدخول إلى مجموع البلدان العربية . في هذه المنطقة فإن فرنسا ظلت دائما موجودة ونشطة، أنا أنتظر طبعا

أن نعيد إقامة موقعنا، هنا الأهمية الكبيرة السياسية والاستراتيجية لحوض النيل ودجلة والفرات، البحر الأحمر والخليج الفارسي، والآن البترول المستخرج، الذي له قيمة اقتصادية كبيرة...كل هذا يدفعنا إلى البروز في القاهرة في دمشق في عمان في بغداد في الخرطوم، كما بقينا في بيروت كأصدقاء متعاونين[١١٠].

ومع توالي السنين أصبحت فرنسا مرغوب فيها في العالم العربي خاصة بسبب خروجها بسياسة أكثر إيجابية، بتنديدها بالعدوان والتوسع الإسرائيلي سنة ١٩٦٧، واعترافها بالحقوق المشروعة للفلسطينيين، وبالتالي سعت فرنسا الديغولية ودعمت علاقاتها التجارية والاقتصادية مع البلدان العربية في مواجهة انفراد القوتين الأعظم بالسيطرة والهيمنة، ورفعت شعار الاستقلال عن سياسات الكتل[١١١].

يتبين لنا مما تقدم أن السمة التي غلبت على اهتمامات الدول الأوربية الكبرى في المنطقة العربية طوال هذه الفترة هي إعطاء الاعتبارات الاقتصادية الأولوية على الاعتبارات السياسية، بمعنى عدم الاهتمام بالقيام بدور سياسي أساسي باستثناء حرب السويس (١٩٥٦). ولقد أضحى ذلك هو منطق الجماعة الأوربية منذ إنشائها، فقد جعلت الأداة الاقتصادية وسيلة لتحقيق الهدف السياسي، ومن ثم ظلت المساهمة السياسية الأوربية الجماعية معدومة لفترة طويلة.

لقد أحجمت أوربا حتى سنة ١٩٦٧ عن الانغماس في المشاكل السياسية للمنطقة العربية، وبصفة خاصة الصراع العربي-الإسرائيلي، وكانت ممزقة في تعاملها مع المنطقة العربية، بين الالتزام نحو أمن إسرائيل، وبين مصالحها التقليدية في الوطن العربي. ثم جاءت حرب ١٩٦٧ وأبرزت حيوية المصالح الاستراتيجية والاقتصادية في المنطقة العربية، وبخاصة في ضوء إغلاق قناة السويس و وانعكاساتها الضارة على الاقتصاد الأوربي، وفي ضوء أخطار تزايد الوجود السوفييتي في البحر المتوسط، الذي فجر المناقشات حول المشكلة التي تهدد أمن أوربا، وتهدد التحالف الغربي من المنطقة جنوبا، فكان على أوربا أن تجد طريقها المتميز والمستقل في التعامل مع الوطن العربي.

إذن لم يعد دور الجماعة الأوربية على الصعيد السياسي، مجرد الاهتمام بما يجري، وذلك تحت تأثير فرنسا التي أرادت تعبئة الدور الجماعي الأوربي، لمساندة محاولتها القيام بدور مستقل في المنطقة العربية.

وفي الجانب الاقتصادي، تم توقيع اتفاقات التعاون الاقتصادي بين الجماعة الأوربية، وبلدان المغرب العربي، ومنذ ١٩٧٢ تبنت الجماعة مقاربة "متوسطية شاملة" تهدف إلى تأطير اتفاقاتها في التعاون.

وكانت حرب أكتوبر ١٩٧٣ واستخدام سلاح النفط، نقطة تحول أساسية في اهتمام الدول الأوربية بالمنطقة العربية. فلقد أكدت دلالات برزت مع حرب ١٩٦٧، العلاقة بين استقرار المنطقة، وبين انتظام الامدادات النفطية، والمخاطر التي تحيط بجنوب أوربا نتيجة للوجود العسكري للقوتين الأعظم، واحتمالات المواجهة بينهما في المنطقة. أي أكدت حرب أكتوبر، العلاقة بين أمن أوربا بمختلف جوانبه، وبين استقرار المنطقة، والمواقف والسياسات الأوربية الجماعية في المنطقة ابتداء من السبعينيات والثمانينيات سوف نتناولها في فصول قادمة.

كما أبرزت حرب أكتوبر، تنامي المصالح الأوربية وأهميتها في المنطقة العربية، مما كان له أثر واضح في دفع أوربا إلى زيادة اهتمامها بالمنطقة.

- إذن يمكن تمييز عدة مراحل مرت خلالها الاهتمامات الأوربية بالمشاركة في سياسات المنطقة العربية خلال هذه الفترة. فمن الاهتمامات الفردية، إلى تبلور اهتمام جماعي بعد تكوين المجموعة الأوربية ومن إعطاء الأولوية للاعتبارات الاقتصادية، وعدم الاهتمام بدور سياسي مباشر، إلى المرحلة التي تبلور فيها بقوة شعور القيادات الأوربية وخاصة بعد حرب ١٩٦٧، استحالة الاستمرار في تجنب الانغماس والاهتمام بمشاكل المنطقة، وخاصة الصراع العربي-الاسرائيلي. وكانت حرب أكتوبر نقطة تحول هامة على هذا الطريق. ولقد ألقت التطورات المتلاحقة منذ ١٩٧٣ بظلالها على التوجه وعلى السلوك الأوربي في المنطقة (سياسيا واقتصاديا) على نحو يبرز الارتباط بين المصالح الاقتصادية الأوربية في المنطقة، وبين خيارات السياسة الجماعية أو السياسة القومية الأوربية[١١٢].

رابعا: تاريخ الوجود الأمريكي في المنطقة العربية بعد الحرب العالمية II :

مثلت الحرب العالمية الثانية، نقطة تحول هامة في الاهتمام والترابط الأمريكي في المنطقة العربية، فحتى ذلك الوقت -كما رأينا- كانت أمريكا تنظر إلى المنطقة على أنها مجال نفوذ بريطاني وفرنسي ولكن ظروف الحرب وما تلاها من تطورات أدت إلى تغيير هذا الموقف بشكل أساسي، إذ حملت أحداث هذه الحرب أمريكا إلى تورط كبير في المنطقة العربية والذي استمر إلى الآن. فخلال الحرب كان المهندسون الأمريكيون قد أرسلوا إلى إيران لإبقاء طرق الإمداد للاتحاد السوفييتي، كما أن الخبراء الأمريكان كانوا هناك لتقديم المشورات ودعم الحكومة الإيرانية، بالإضافة إلى أن السلاح والذخيرة الأمريكية وكذلك السلع تدفقت على مصر وعلى بعض الدول من أجل بناء وإقامة قوة قيادة الحلفاء في الشرق الأوسط، وفي نفس الوقت، كانت أمريكا مشاركة لبريطانيا في العمل في مركز تموين الشرق الأوسط. كما كان لأمريكا خلال الحرب قواعد جوية وقواعد عسكرية في ليبيا ومصر والسودان وإيران. وفي المغرب العربي، اشتركت القوات الأمريكية في عمليات كبيرة ضد قوات المحور أدت إلى دحرها.

ونتيجة لهذه المشاركة القوية لأمريكا في الحرب في المنطقة، اكتسبت الوظيفة الاستراتيجية بالمنطقة العربية خلال الحرب قدرا أكبر من الأهمية في نظر أمريكا، وثبت لها أن المنطقة تمثل مركزا رئيسيا للمواصلات البرية والبحرية والجوية، فضلا عن أن موارد المنطقة الغنية من النفط، ساعدت الحلفاء على مواصلة الحرب.

وبعد نهاية الحرب، صعدت الأهمية الاستراتيجية للمنطقة إلى مستويات جديدة، بعد أن أصبحت الحرب الباردة واحتواء الاتحاد السوفييتي هي مصدر الاهتمام الرئيسي لأمريكا[١١٣].

وهكذا حدث تغيير استراتيجي أساسي في سياسة أمريكا الخارجية في المنطقة العربية بعد الحرب، وذلك نتيجة لعاملين:

١- ظهور الاتحاد السوفييتي كقوة عظمى على مسرح السياسة الدولية.

٢- خروج حلفاء أمريكا (بريطانيا وفرنسا) ضعيفين اقتصاديا وعسكريا، في الوقت الذي كانت فيه سيطرتهما على المستعمرات قد بدأت تتزعزع بل تنهار وزال نفوذهما في المنطقة العربية الأمر الذي جعل أمريكا، ترى نفسها ملزمة بأداء مهام المسؤولية الدولية.

لقد كان هنالك تخوف من الوجود أو التغلغل السوفييتي في المنطقة مما يؤدي إلى حدوث تغيير حاسم في التوازن العالمي، كما أن السيطرة السوفييتية على نفط الشرق الأوسط من شأنها إرباك اقتصاد العالم الحر، وأن انتصار الشيوعية في قلب العالم الإسلامي قد يكون مقدمة لانتصارها في أنحاء آسيا وإفريقيا وأوربا. يضاف إلى هذا أن المصالح الأمريكية في المنطقة العربية قد نمت بصورة كبيرة جدا، والمتمثلة خاصة في شركات البترول.

إذن يمكن القول أن أمريكا دخلت المنطقة العربية، غداة الحرب العالمية الثانية وبالضبط سنة ١٩٤٧ على محورين اثنين:

١- محور المحيط الخارجي الشمالي (Northern Tier) للمنطقة عبر سياسة الاحتواء، وذلك في ضوء التطورات التي حصلت في دول هذا المحيط. ويأتي الدخول الأمريكي بسبب انحسار قوة بريطانيا وفرنسا وإمكاناتهما، وبالتالي تراجع دورهما على المستوى الدولي بشكل كبير أدى إلى نشوء مناطق فراغ قوة (Power Vaccum) وكذلك بسبب بروز أمريكا مع الاتحاد السوفييتي كقوتين عظميين وبداية التسابق بينهما لكسب مناطق نفوذ في العالم.

٢- المحور الثاني، قلب المنطقة (Heartland) أي قضية فلسطين وتاليا الصراع العربي-الاسرائيلي. هذا المحور دخلت بواسطته أمريكا إلى المنطقة العربية، نتيجة الدور الكبير الذي لعبته في إقامة دولة إسرائيل وبسبب العلاقة المميزة التي نشأت بين الدولتين.

اتسمت السياسة الأمريكية في المنطقة العربية بتغليب المنظور الاستراتيجي الكوني بشكل عام، في التعامل مع السياسات العربية في كل نشاط سياسي تعاوني أو تنازعي في إطار مواجهة مع الاتحاد السوفييتي.

وهكذا أصبحت أمريكا متورطة أكثر فأكثر في المنطقة العربية، وخاصة وان مصالحها تعاظمت مع مرور الوقت[١١٤].

وفي بداية الخمسينيات حاولت أمريكا ربط المنطقة العربية بأحلاف غربية تابعة لها، وازدادت اهتماماتها أكثر فأكثر. حاولت إنشاء "قيادة شرق أوسطية سنة ١٩٥١، الحلف التركي-الباكستاني سنة ١٩٥٤، حلف بغداد ١٩٥٥..." وكان هذا النشاط الأمريكي مندرجا ضمن إستراتجيتها الكونية في تلك الفترة "الاحتواء (Containment)" ضد التوسع السوفييتي وكذلك ضرب أي

تحرك ثوري معاد للغرب. وواصلت أمريكا محاولاتها لإقناع العرب بالانضمام إلى الأحلاف. وهكذا حاولت أميركا الهيمنة على المنطقة العربية الغنية بالثروات النفطية. وفي منتصف الخمسينيات، وبعد فشل العدوان الثلاثي، تزايد الدور الأمريكي في المنطقة العربية، مع توسع مصالحها الاقتصادية والتجارية، وتزايد رغبتها في إحلال نفوذها محل بريطانيا وفرنسا.

وحاولت أن تملأ الفراغ الذي أطلق العنان لأمريكا للتفرد بالمنطقة، فكان مشروع إيزنهاور (١٩٥٧) الذي ينص على استخدام القوات المسلحة الأمريكية لضمان أمن ووحدة أية أمة في منطقة الشرق الأوسط، كما قام هذا المبدأ على أن أمن المنطقة، قد أصبح مهددا بسبب توالي الثورات والانقلابات وحصول هذه الدول على استقلالها، الأمر الذي نجم عنه وجود فراغ في القوة بسبب خروج الاستعمار الأوروبي، ولهذا على أمريكا أن تملأ هذا الفراغ بسرعة، بحجة إضفاء الاستقرار على المنطقة حتى لا يؤدي استمراره (الفراغ) إلى تشجيع الشيوعية الدولية من دخول المنطقة. كما وعد مبدأ إيزنهاور بتقديم معونات اقتصادية وعسكرية إلى دول الشرق الأوسط، ضد أي عدوان مسلح من جانب أي دولة تسيطر عليها الشيوعية.

وهكذا أصبحت المنطقة العربية، في صلب المناطق الأكثر حيوية وأهمية لمصالحها الاستراتيجية في العالم.

ومن أجل ضمان مصالحها، ممثلة في ضمان تدفق النفط وضمان أمن إسرائيل، وتأمين خط التجارة الدولية، خاضت أمريكا منذ الخمسينيات معارك شرسة ضد القوى التي اعتبرتها معادية، وتشكل خطرا على مصالحها، ضد الحركة القومية العربية، ضد الاتحاد السوفييتي، ثم أخيرا ضد الحركة الإسلامية في حقبة ما بعد كامب ديفد.

وأثناء جهودها للحفاظ على الوضع القائم في المنطقة وقطع الطريق على النفوذ السوفييتي، عقدت عدة اتفاقيات عسكرية واقتصادية مع بعض دول المنطقة وما جاورها، كما شجعت على إبرام سلسلة من الأحلاف العسكرية الإقليمية، كما قامت بتبني عدة استراتيجيات متتالية حملت أسماء رؤسائها.

ومع أوائل السبعينيات، طورت السياسة الأمريكية عددا من الممارسات بهدف حماية مصالحها وتحقيق أهدافها في المنطقة، وهي الممارسات التي تبلورت في دعم القوى الإقليمية

الصديقة، كمبدأ نيكسون في منطقة الخليج من أجل الاعتماد على هذه القوى للدفاع عن المصالح الاستراتيجية والاقتصادية والأمريكية، ودعم الوجود الأمريكي الدائم هناك سواء في صورة قواعد أو تسهيلات، ثم تطوير إمكانات التدخل العسكري المباشر فيها[115].

وفي عام ١٩٧٩ طرحت أمريكا في عهد كارتر ما سمي "بمبدأ كارتر" الذي يعد المنطقة العربية، خاصة الخليج، منطقة مصالح حيوية بالنسبة لأمريكا، ويحذر من استخدام القوة العسكرية ضد أي قوة دولية تحاول التدخل فيها.

وفي عهد (Reagan) طرحت أمريكا سنة (١٩٨٢) برنامجا شاملا يتخطى ضعف وأخطاء "مبدأ كارتر"، وينسجم مع قواعد التوجهات الاستراتيجية الأمريكية سواء لاتجاه الاتحاد السوفييتي أو للدور الأمريكي العالمي ككل. وهذا البرنامج يعتمد على استراتيجيات متنوعة: استراتيجية التطويق والمواجهة، أي استبعاد المواقف الحيادية من الأطراف الاقليمية، واستراتيجية الترابط الاقليمي، أي خلق سلسلة مترابطة من الأقاليم المتكاملة أمنيا، التسلح القصوى الذي يحظى بموجبها عنصر الردع بالمصداقية.

وفي بداية التسعينيات ومع انهيار الاتحاد السوفييتي، وتدخلها في حرب الخليج وانتصارها، أصبحت أمريكا سيدة المنطقة بل سيدة العالم بلا منازع.

يتضح لنا من خلال ما تقدم أن من بين المتغيرات المهمة التي حكمت الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية هو ما تحتويه هذه المنطقة من مصادر طاقة وثروات نفطية هائلة. وتظافرت متطلبات تأمين الاستراتيجية الأمنية في مواجهة الاتحاد السوفييتي مع تنامي حاجة أمريكا إلى النفط.

كما كان من المتغيرات المهمة الأخرى التي ارتبطت بالاستراتيجية الأمريكية حيال المنطقة العربية وما حولها، تبني أمريكا المشروع الصهيوني بإقامة إسرائيل وحمايتها ودعمها، من أجل حماية مصالحها الاستراتيجية والأمنية.

خامسا: خلفية العلاقات الأوربية-الأمريكية في المنطقة العربية:

(Backgrownd of European American Relations in the Arab Region)

هذه النقطة تتناول خلفية العلاقات الأوربية-الأمريكية في المنطقة العربية قبل فترة الدراسة (١٩٧٠) كتمهيد لهذه العلاقات خلال هذه الفترة (١٩٠٠-١٩٧٠).

فكما رأينا سابقا، فإن أمريكا تعتبر قادما جديدا للمنطقة العربية، فقد سبقتها القوى الأوربية خاصة فرنسا وبريطانيا. فكيف كانت علاقات الطرفين الأوربي والأميركي هنا؟

I - في المجال الاقتصادي:

وخاصة النفط، نجد أن بريطانيا كانت سباقة إلى النفط العربي قبل انتدابها على المنطقة، وكانت أول بادرة لها في إيران في امتياز عام ١٩٠١، عندما منح مهندس بريطاني (William Dars) امتيازا خاصا بالتنقيب عن النفط والغاز مدته ٦٠ عاما، ثم اتجهت أنظار بريطانيا إلى العراق. كما كان لكل من ألمانيا وفرنسا حضور قوي في التنقيب والاستثمارات النفطية في المنطقة. وظلت الشركات النفطية الأوربية تلهث باحثة عن آبار النفط في المنطقة العربية[116].

وزاد اكتشاف النفط في الخليج وفي الجزيرة العربية من اهتمام الولايات المتحدة بالمنطقة العربية، هذا الاهتمام زاد مع زيادة أهمية النفط في الحياة الاقتصادية العالمية، لذلك دخلت أمريكا بعد الحرب العالمية الأولى كشريك صغير لبريطانيا وفرنسا فتقاسموا كلا حسب قوته ونفوذه حصص البترول ومناطق النفوذ في العشرينيات والثلاثينيات[117].

وبدأت الاختلافات الأمريكية-الأوربية، وخاصة البريطانية في المنطقة العربية، بدخول أمريكا المنافسة الشديدة حول النفط[118]، وفي فترة الثلاثينيات حينما أصبحت الصناعة البترولية الأمريكية تحظى بثقة الحكام في الخليج العربي نظرا لكفاءتها زاد تواجد الشركات البترولية الأمريكية هناك، هذه الشركات التي كانت قد حصلت على امتيازات التنقيب في السعودية

(١٩٢٣) وبالتالي تطورت المصالح النفطية في هذه الدولة في ظل تنافس مع بريطانيا حول السيطرة على الثروة السعودية.

هذا التنافس أدى إلى التفاهم بين الطرفين (أمريكا وبريطانيا) في مجال النفط، مما أدى إلى دخول الشركات الأمريكية إلى الخليج العربي، حيث حصلت شركة (Standard Oil of California) وشركة (Texas) على امتيازات في البحرين والسعودية وازداد دور الشركات الأمريكية خاصة (ARAMCO) في عام ١٩٤٥.

وفي الخمسينيات برز دور أمريكا كقوة اقتصادية، أصبح النشاط الأمريكي أكبر المهيمنين على صناعة البترول واستخراجه وأصبحت أمريكا هي الحامي الرئيسي للمصالح الغربية في المنطقة، تحولت كل من بريطانيا وفرنسا من سادة إلى أجراء لدى أمريكا، بعد أن أصبحت شركات البترول الأمريكية تسيطر على حوالي ٧٠% من انتاج البترول العربي، وهي التي تسوق وتبيع هذا البترول إلى أوربا واليابان[١١٩].

II- الجانب السياسي:

نجد أنه في البداية أظهرت أمريكا بسبب التزاماتها الثقيلة في أوربا وكوريا والهند الصينية، أن بريطانيا هي التي يجب أن تتحمل المسؤولية الكبرى من أجل أمن واستقرار الشرق الأوسط. وبتشجيع من أمريكا قامت بريطانيا بإجراء سلسلة من الترتيبات الأمنية في المنطقة.

ولكن مع هذا بدأ الخلاف بين أمريكا وأوربا حول قضايا متعلقة بالامبراطوريات الاستعمارية وتفكيكها، لأن أمريكا أرادت أن تزيح القوى الأوربية من المنطقة لتحل محلها.

وهكذا فقد لعبت أمريكا دورا حاسما في إرهاق النفوذ الأوربي في المنطقة العربية في سعيها إلى وراثته، فأيدت أمريكا ضمنيا، حق أقطار المغرب العربي الثلاث في الاستقلال السياسي، ثم ساهمت مساهمة فعالة في إخراج فرنسا وبريطانيا من المنطقة، عقب تورطهما في حرب السويس ١٩٥٦، الذي أدى إلى انسحابهما من المنطقة مما دفع أمريكا إلى الاسراع بالتدخل المباشر في المنطقة من أجل ملء ما سمي بالفراغ الذي تركاه.

لقد أرادت أمريكا التخلص من نفوذ الدولتين الاستعماريتين التقليديتين فرنسا وبريطانيا، لاعتقادها أن تدعيم النظم الوطنية الحديثة بعد تخلصها من الاستعمار، أمر ضروري لمواجهة الشيوعية، كما أن قيامها (أي أمريكا) بدور أكبر في سياسات المنطقة، يملي عليها التخلص من الارتباط الشديد ببريطانيا وفرنسا التي كانت الشكوك العربية تحيط بمحاولة استئنافها لسياسة استعمارية جديدة بشكل جديد.

لقد ضغطت أمريكا سياسيا واقتصاديا على بريطانيا وفرنسا أثناء حرب السويس لإرغامها على إيقاف القتال، وعندما نجحت في ذلك، فقد أحبطت أهدافهم في القضاء على عبد الناصر واستعادة النفوذ المفقود، وهذا ما لم تكن لتوافق عليه أمريكا وخرجت بريطانيا وفرنسا من الحرب، وهما يشعران بالمرارة من جراء موقف حلفائهم الأمريكيين المناوئ لهم.

لقد اتخذت أمريكا موقف المناوئ لحلفائها في السويس من أجل تحقيق هدفين:

1- هدف دعائي: يتمثل في الظهور بمظهر المعادي للاستعمار، وبالتالي كسب ثقة دول العالم الثالث عموما والدول العربية خصوصا وذلك على نحو يهيئ لاستقطاب أكبر عدد ممكن من هذه الدول، وفعلا فقد نجحت أمريكا في الظهور أمام الدول العربية عندئذ بمظهر المدافع عن حقوقهم.

2- وهو الهدف الأهم، تمثل في إبعاد حليفتيها الأوربيتين عن منطقة الشرق الأوسط والحلول محلها هناك. إذ لم تكد أزمة السويس تنتهي حتى وقف (Eizenhower) أمام الكونجرس لمناقشة مشروعه المتمثل في برنامج خاص بالمساعدات الاقتصادية والعسكرية موجه إلى منطقة الشرق الأوسط لمواجهة المد الشيوعي وذلك هو مبدأ ايزنهاور "ملء الفراغ" على أثر انكسار حليفتيها الاستعماريتين الكبيرتين، الانكسار الذي ساهمت في تحقيقه الولايات المتحدة نفسها.

وهكذا أدت أزمة السويس إلى تحول في توزيع القوة العالمي، فقد أثارت الأزمة تعديل جذري لإدراك بريطانيا وفرنسا لموقعهما الدولي. لقد أثبتت بأن أمريكا هي التي تسير السياسة الغربية في المنطقة، وأن أي سياسة مستقبلية لبريطانيا وفرنسا في المنطقة سوف تعتمد على دعم أمريكا. ففي افتتاحية (London Observer) في ١٩٥٦/١٢/٠٩، أكد كاتبها هذا التعديل:

"لقد بينت أزمة السويس بأن بريطانيا ليس لها الإمكانات للتحرك (to act) كقوة عظمى...نحن نعتمد على أمريكا، لا نستطيع تأمين حصولنا على البترول بواسطة مجهوداتنا الخاصة، لا نستطيع تحدي روسيا بدون دعم أمريكا الكامل، لا نستطيع بالتالي الذهاب وحدنا[(١٢٠)]".

أما الوزير الأول (Harold Mac Millan) الذي عوض (Eden) في ١٠ جانفي ١٩٥٧، فقد أعلن بأن الوسيلة (The Way) الوحيدة للحفاظ على نفوذ بريطانيا العالمي هو إعادة بناء علاقات قوية مع الولايات المتحدة. لقد أثبتت أزمة السويس أن المملكة المتحدة لا تستطيع، ولا يمكن أن تنجح في القيام بأي تحرك (taking action) لوحدها. لابد أن تعتمد على تعاون أنجلو-أمريكي من أجل الدفاع عن مصالحها العالمية.

أما فرنسا فقد حملت أمريكا مسؤولية الفشل في السويس وأدت بها (أزمة السويس) إلى التساؤل عن مصداقية الالتزام الأمريكي، لأمن أوربا.

علق (Pineau) بمرارة قائلا: "إن الضحية الأساسية لحملة السويس هو الحلف الأطلسي...إذا كان حلفاؤنا قد تركوها في وضع صعب، إن لم يكن في ظروف مأساوية، فإنهم يستطيعون أن يفعلوا ذلك مرة أخرى إذا وجدت أوربا نفسها مهددة".

وبعد أزمة السويس، بدأت فرنسا تتحول نحو الاهتمام الأوربي، مؤمنة بأن قيادتها لأوربا يمكن أن تخلق القوة الموازية للقوة الأمريكية، فاتبعت حكومة (Mollet) الوحدة الأوربية كمقابل للهيمنة الأمريكية.

وبالنسبة للسياسة الأمريكية، فإن السويس، أعلنت بتبدل الحرس، وبالتالي فإن الشرق الأوسط لم يعد بعد الملكية الخاصة ببريطانيا، ولكن أصبح ميدانا حر يجري فيه الصراع بين الشرق والغرب، أين لأمريكا الدور الحاسم.

إذن لقد انتقلت قيادة المعسكر الغربي من لندن وباريس إلى واشنطن، وأصبح لأمريكا دور كبير، وكان من شأن هذا الدور الأمريكي المتزايد إحداث أزمة ثقة بين أمريكا وحلفائها الغربيين، وبروز الخلافات في تقويم الموقف في المنطقة العربية، مما كان له تأثيرات على علاقات الطرفين (وهذا ما سوف نتناوله بالتفصيل في الفصول القادمة).

مراجع الفصل الثاني و هوامشه:

١) نبيل الأصفهاني، **مستقبل العلاقات الأوروبية الأمريكية**، السياسة الدولية العدد ١١٦ أبريل ١٩٩٤ ص ٢٠٣

٢) محمد شلبي، **الحوار العربي في العلاقات العربية الدولية**، مذكرة ماجستير غير منشورة جامعة الجزائر ١٩٨٤ ص ١٣٧

٣) عبد العزيز العجيزي، **الرؤية الأمريكية لمجرى الحوار**/ السياسة الدولية، سنة ١٩٩٤ ص ٨٨

٤) Alfred Grosser, **the Western Alliance : European American Relations since 1945**, Translated by Michael Shaw the Continum Publishing Coorporation N.Y 1980 p.x

٥) بطرس غالي، **الاستراتيجية الدولية وسلاح البترول**/ السياسة الدولية عدد ٤١ يوليو ١٩٧٥ ص ١٨

٦) J. Coffey & G. Bonvicini, **the Atlantic Alliance & the Middle East,** mac millan press London 1989 p 244

٧) Jacques Koscinsko Morizet, **Relation Between western Europe & the USA**, the Atlantic Community Quarterly winter 1976/77 pp 424, 425

٨) د. نادية محمود محمد مصطفى، **أوربا والوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية ط ١ بيروت ١٩٨٦ ص ١٥٤ وما بعدها

٩) ناصف يوسف حتى، **الشرق الأوسط في العلاقات الأوربية الأمريكية**، *المستقبل العربي* العدد ٣٩ مايو ١٩٨٢ ص ص ٧-٨

١٠) -Helmut Sommenfelt, **Security Vis-à-Vis the USSR is not Divisible**. the Atlantic Community Quarterly (A.C.P) vol 19 Winter 1981-82 p399.

(١١ د. بوقنطار الحسان، **السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام ١٩٦٧**، مركز دراسات الوحدة العربية ط١ بيروت1987 ص ٣١،

(١٢ المرجع نفسه، ص ٢٢٥

(١٣ حتي، مرجع سابق ص ١٠

(١٤ د. سعيد اللاوندي، **الأزمة الأوسط الكبير : الأمرة الأمريكية في العرب**، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ط٢ ٢٠٠٥ ص ١١٨

(١٥ فتحي حسن عطوة، **الخلافات التجارية بين واشنطن وطوكيو**، مخاطر وتوقعات، السياسة الدولية عدد ٨٥ يناير١٩٨٦ ص ٢٢٠

(١٦ Robert Gilfin, **American Policy in the post Regan Era**, Deadalus, summer 1987 P 341 & Roy H Ginsbery, **Foregin Policy Action of the Western Community, the Politics of Scale**, Lynne Reinner Publishiers Boulder USA 1989, p p 134 -140

(١٧ عبد العاطي محمد أحمد، **التوازن الأوربي الأمريكي تجاه أزمة الخليج الأوسط**، السياسة الدولية، عدد ٧٠ أكتوبر ١٩٨٢ ص ٢١٥

(١٨ حتي، مرجع سابق ص ١٢

(١٩ بوقنطار، مرجع سابق ص ٣٢

(٢٠ نادية محمود، مرجع سابق ص ٣٠٣، ٣٠٤

(٢١ حتي، مرجع سابق ص ١٢

(٢٢ عبد العاطر أحمد مرجع سابق ص ٢١٨

(٢٣ Uwe Nerlich, **Western Europe Relations with the USA**, Daedalus vol 68 N°1 January 1992 pp104 & etc

(٢٤ حتي، مرجع سابق، ص ١٣٨.

(٢٥ نادية محمود، مرجع سابق، ص ١٩٢.

(٢٦ Michael Smith , **The Devil You Know ? the USA & A Charging European Community,** International Affairs, Vol 68, n° 1 January 1992, pp 104 & etc.

٢٧) نCيرة الأفنديÜ **رياN الIJيير ĝ Ĭ العلاقات الآوربية الآمريكية**Ü السياسة الدوليةÜ عدد ٤١ يوليو ١ĕ٧٥ f ١٤٧

٢٨) محمد شلبيÜ مرجƔ سابƀ f ١٣ĕ

٢ĕ) Wichard wayke, **Intra-Alliance Relations : A crisis in Us-west Europeau Relations**, Nato Review n° 5 October 1981, p14

٣٠) ليلآ مرسي ود. أحمد وهبان Ü **Ɵاف ƫماث الآƯلسآ: العلاقات الآمريكية الآوربية بين الƟاف والمƫاƟة ĎčĖĔ-čččč**Ü دار الجامعة الجديدة ٢٠٠١ f f ٢- ٤

٣١) Steven Spiegel (ed) **The Midlle East & the Western Alliance** P 117

٣٢) نCير الأفنديÜ مرجƔ سابƀ f ١٤٧ و Robert R. Bouvie, **The Atlantic Alliance**, Daedalus, vol 110 N°1 winter 1981 p54

٣٣) اسماعيل صبري مقلدÜ **العلاقات الآوربية الآمريكية قبƩ رمƮان وبعدƵا**Ü السياسة الدوليةÜ فبراير ١ĕ٧٤ f ١٦٣Ü ١٦٤

٣٤) ناصف حتي: مرجع سابق، ص ٩

٣٥) Owe Nerlich, Op cit, pp 93 & 249

٣٦) Gary clyde Hufbaner, (ed) **Europe 1992, An American Perspective**, the Brookings Institution Washington D.C 1990. p 02.

٣٧) Roy. H. Ginsberg, Op. Cit, p 136.

٣٨) نادية محمود، مرجع سابق، ص ٢٩٣

٣ĕ) Robert A. Bowie, Op. Cit, p 54.

٤٠) Casten Holbaad (ed) **Superpowers & world order**, Australian National University Press,Cambera, 1971, p 404

41) د. اسماعيل صبري مقلدÜ **الآمن الآوروبآ والتعايƩ بين المعسكرين**Ü السياسية الدوليةÜ عدد ٣٢ أبريل ١ĕ٧٣Ü f ٦٨.

42) د. اسماعيل صبري مقلدÜ **Ɵركات العملاقين علƑ الƯريƀ الوƗƀ** Ü السياسية الدوليةÜ عدد ٣ĕ يناير ١ĕ٧٥Ü f ٨٨.

٤3) ناصف حتيŬ مرجƴ سابƙŬ f ĕ.

44) محمد شلبيŬ مرجƴ سابƙŬ f ١٤٤

45) مقلدŬ **الأمن الأوروبƖ**Ŭ مرجƴ سابƙŬ f ٧٣

(46 Williams. A. Beling. Op. cit, p 54.

47) مقلدŬ **العلاقات الأوروبية الأمريكية**Ŭ مرجƴ سابƙŬ f ١٦٥.

48) مقلدŬ **Ɵƚركات العملاقين**Ŭ مرجƴ سابƙŬ f ٨٣.

49) مرسƖ ووهيانŬ مرجƴ سابƙŬ f f ١٨٦-١٤١.

(50 Robert Q Bowie. Op. cit. p 56.

51) مرسƖ ووهيانŬ مرجƴ سابƙŬ f ٨٠ و ٣٤٤.

52) المرجƴ نفسƌŬ ٣٤٤.

53) نادية محمودŬ مرجƴ سابƙŬ f ٢ĕ٣

(54 Robert R. Bowie, Op cit, p 56.

50) نƌيرة الأفنديŬ مرجƴ سابƙŬ f ٤ĕ.

56) بطرƩ بطرƩ غاليŬ **المواجƌة الأوروبية الأمريكية**Ŭ مجلة الأهرام الاقتصاديŬ العدد ٤٢ĕŬ ١ جويلية ١ĕ٧٣Ŭ f ٦٦.

57) عبد العاطي أحمدŬ مرجƴ سابƙŬ f f ٢١٣Ŭ٢١٤.

58) ابراهيم نوارةŬ **ƈزمة الƴƛة ومƐƃƴ ƞƽƈƴ ƉƤƐƺ Ɩƿ العلاقات الإقƚƐادية لƚƟƛاف الƸربƖ** السياسية الدولية / عدد ٧٠ أكتوبر ١ĕ٨٢Ŭ f ٢١٥.

59) صبري مقلدŬ **العلاقات الأوروبية الأمريكية**Ŭ f ١٦ĕ.

60) نƌيرة الأفنديŬ **ƚƿويم الƖƤات والعلاقات الأوروبية الأمريكية**Ŭ السياسية الدوليةŬ العدد ٦٢ أكتوبر ١ĕ٨٠Ŭ f ١ĕĕ.

61) صفاƅ جمال الدينŬ **Ɛƴƺة الƈرن بين المعارƞة الأمريكية والسباƽ الأوروبƖ**Ŭ السياسة الدولية ـ العدد ٦ĕ جويلية ١ĕ٨٢Ŭ f f ١ĕ٤Ŭ١ĕ5.

(62 - Casten Holbaad, Op cit, p 406.

63) مرسƖ ووهيانŬ مرجƴ سابƙŬ f ٢٨ĕ.

(64 Ginsberg. Op. cit, p 143.

65) عبد العاطي أحمد، مرجع سابق، ص ٢١٣.

66) نديرة الأفندي، **رياح التغيير**، مرجع سابق، ص ١٤٨

67) Hain Shaked & Itmar Rabinovich (ed), **The Middle East & the United States, Perspectives & Policies.** Transactor Books, New Brunswick (USA) & London (UK) 1980, p 59.

68) Ibid. p 61.

69) د. عمار بن سلطان، مرجع سابق، ص ١١٧.

70) Philip w. Thayer, **Tensions in the Meddle East**, The Johns Hopkins Press, Baltimore 1958, p 33.

71) د. عمار بن سلطان، مرجع سابق، ص ١١٧.

72) محمد شلبي، مرجع سابق، ص ٢٨.

73) المرجع نفسه، ص ١٧

74) Philip W. Theyer, Op. cit, p 35.

75) Shaked & Rabinovich, Op. cit, p 61.

76) Stephen J. Artney, **The Midle East. A Chance for Europe** , International Affairs Vol 56/ n° 3 Summer 1980, p 420.

77) Shaked & Rabinovich, Op. cit, p 136.

78) John C Cambell , **Oil & Turmoil. Western Choices in the Midlle East**, the Atlantic Community Quarterly, Vol 17. Fall 1979, pp 291, 305.

79) John Richardson, **Time to Speak with one voice**. Middle East International, 27 November 1981, p 07.

80) د. اسماعيل صبري مقلد، **[illegible] العالمية و[illegible] البترول**، السياسة الدولية، عدد ٤١ يوليو ١٩٧٥، ص ٤١.

81) John C. Campbell, **Defence of the Middle East. Problems of American policy**, pub. Harper & Brothers NY1960, p 348.

82) Shaked & Rabinovich, Op. cit, p 82.

(83 John C. cambell, Defense of. Op. cit, p 347.

(84 Adam M Garfinkle , **America & Europe in the Middle East a New coordination**, ORBIS, Fall 1981 pp 268, 269.

(85 Abu Bakr Mohamed**, NATO & the 4th Arab-Israeli War A Study in Inter – Alliance. Crisis Management** M. A. Lancaster University 1974, Politics Desertation, p p 22, 23.

(86 Nicolas Tenze, Franch Magnard et Eric Rouah, **Etats Unis et CEE: Alliance ou Competition**, Defense Nationale,4éme Année, Juillet 1987, pp19-57.

(87 Shaked & Rabinovich Op. cit, p 13.

(88 Medjden Mohamed, **The Relationship Between American Policy Ttoward the Arab Israeli Conflict & Us Interets in the Middle East** Unpublished Diploma Disertation University of Lancaster1981, p10-11.

(89 مجموعة من الباحثينÜ **السياسة الأمريكية والعرƒ**Ü مركƧ دراسات الوحدة العربيةÜ بيروتÜ مايو ١ĕ٨٥Ü f ١٠٣.

(90 وليام كوانتÜ **أمريكا والعرƒ وإسرائيلÜÛ عƖر سنوات حاسمة (ČĔĒĒ – ČĔđĒ)Û** ترجمة عبد العظيم حمادÜ دار المعارف القاهرة ١ĕ٧ĕÜ f ٠٢.

(91 جلنار النمΣÜ **السوǇ الأوروبية المƖتركة والنزاƱ العربيǇ الإسرائيليǇ**Ü شƌون فلسطينيةÜ عدد ١١٠ يناير ١ĕ٨١Ü f ١٣٨.

(92 نادية محمودÜ مرجƔ سابƾÜ f ١٢.

(93 Allain Terrenoire , **Le Conflit Israelo-Arabe (1947 – 80) dans le Contexte de Positions de la France au Proche Orient**, Mémoire DEA, paris 1980, p 55.

(94 بوقنطارÜ مرجƔ سابƾÜ f ٠ĕ.

(95 Allain Terrenoire, Op cit, p 02

(96 Ibid, p 04

(97 John Nevakini, **Britain, France & The Arabe Middlle East (1914 – 1920)**, The Athlone Press, Univ. Of London 1969, p 12.

(98 حسنين توفيڬ إبراهيمÜ **الخلية العربآ والإرƒ**Ü المستقبل العربيÜ عدد ٨٠ أوت ١ĕ٨٦Ü f ١٥١.

(99 Allain Terrenoire Op.cit. p 22 و

Keith A. Dunn , **In Defence of NATO, The Alliance's Enduring Value**, Westview, Press INC 1990, p 01.

(100 Medjden Mohamed, Op cit, p 01

(101 Haina Shaked (ed) Op cit, p 55.

(102 Ibid, p 56

(103 بن سلطانÜ مرجڽ سابڬÜ f ٦٣.

(104 المرجڽ نفسهÜ f ٦٤.

(105 المرجڽ نفسهÜ f ٦٥.

(106 Medjden Mohamed, Op cit, p 0 9.

(107 د. بشارة Pضرأ **وروبا والوطن العربآ (الڨرابة والجوار)**Ü مركز دراسات الوحدة العربيةÜ بيروت سبتمبر ١ĕĕ٣Ü f ĕ٣.

(108 Josef I Coffley (ed) Op cit, p 61.

(109 Samy Cohen, **De Gaulle, les Gaulistes et Israel**, Allain Moreau, paris 1974, p 97.

(110 Allain Terrenoire Op cit, p 21.

(111 Charles Saint Prot , **La France et le Renouveau Arabe, de Charles De Gaulle a Valery Giscard, D'estaing** , Copernic 1980, p 173.

(112 نادية محمودÜ مرجڽ سابڬÜ f ٣١.

(113 مجموعة من الباحثينÜ **السياسة الأمريكية والعرƒ**Ü f ٥٠.

(114 Medjden Mohamed, Op cit, p 11.

(115 فهميÜ مرجڽ سابڬÜ f ٤٥.

116) شلبي، مرجع سابق، ص ١٣٢.

117) John C. Campbell. **Defence of The Middle East, Problems of American Policy**, Pub, Harper& Brothers N. Y 1960, p 35.

118) Elizabeth S. Sherwood, **Allies in Crisis: Meeting Global Challenges to Western Security**. Yale Univ, Press 1990, p 58.

119) Charles Issawir, **Oil & the Middle East**, Academy of Political Science Proceding, Vol 31 December. 1973, P 119.

120) Steven L. Spiegel (ed). **The Midle East,** Op cit, p 01.

القسم الثاني :

تأثير المنطقة العربية على العلاقات الأطلسية

The Influence of The Arab Region on the Atlantic Relations

في هذا القسم سوف نتناول أسباب تأثير المنطقة العربية منظورا إليها كنظام إقليمي على العلاقات الأوروبية الأمريكية، وكيفية هذا التأثير مظاهره وحدوده، فنتناول في الفصل الثالث الخلافات الأوروبية، الأمريكية في المنطقة.

أما الفصل الرابع فنتناول فيه تنافس كل من أمريكا وأوروبا في المنطقة العربية، كسبب ومظهر من مظاهر تأثير المنطقة العربية على علاقاتها. أما الفصل الخامس فيتناول بعض القضايا الهامة التي لها علاقة بالمنطقة العربية وبالعلاقات الأطلسية كذلك، والتي لها كلها تأثيرات على هذه العلاقات.

وأخيرا الفصل السادس والأخير فيبين أن المنطقة العربية كنظام إقليمي لها تأثير على العلاقات الأطلسية، إلا أن هذا التأثير له مجال محدود وترجع هذا المحدودية إلى عدة أسباب بعضها نابع من الجانب الأطلسي نفسه، والبعض الآخر نابع من جانب النظام الإقليمي العربي ذاته.

الفصل الثالث
الإختلافات الأوروبية الأمريكية في المنطقة العربية
Euro-American Differences in the Arab Region

من أسباب تأثير المنطقة العربية على العلاقات الأطلسية هي الاختلافات الكثيرة الموجودة بين الطرفين الأمريكي والأوروبي في المنطقة، فهناك اختلاف المصالح والأهداف في المنطقة، وهناك الاختلاف حول روابطهما بأطراف المنطقة، واختلاف سياستهما تجاه الصراع العربي الإسرائيلي وتطوره خلال فترة الدراسة (١٩٧٠ – ١٩٩٠).

المبحث الأول
تباين المصالح والأهداف الأوروبية والأمريكية في المنطقة العربية

رغم أن مصالحهما وأهدافهما في المنطقة، تظهر أنها متطابقة ومنسجمة، كما رأينا سابقا، إلا أن هناك اختلافات جوهرية في هذا المجال، تؤثر على علاقاتهما، وفي هذا الصدد يرى (Adams M. Garfinkle) في كتابه (Western Europe's Middle East Diplomacy & the USA). أن هناك تباين في وجهة النظر بين أمريكا وأوروبا الغربية، وحين يناقش أسباب هذا التباين، يرى أنه يرجع إلى اختلاف المصالح بينهما لدرجة تصل إلى حد التباين والتنافر(1).

سوف يتضح هذا التباين والاختلاف من خلال تناول مصالح وأهداف كل طرف في المنطقة العربية.

المطلب الأول: المصالح والأهداف الأمريكية:

إن ما يحكم السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية ليس المبادئ الثابتة أو القيم المعلنة، وليس هي دائما مبادئ القانون الدولي والشرعية الدولية، وحقوق الإنسان، بقدر ما هي مجموعة من المصالح والأهداف. وهكذا فإن انشغال أمريكا بالمنطقة العربية هو لتحقيق هذه المصالح والأهداف.

عامة نجد أن المصلحة كانت ولا زالت، تلعب دورا جوهريا في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية، وهناك ارتباط كبير بين مفهوم المنفعة، كما هو وارد في أدبيات المدرسة الواقعية، والسياسة الخارجية. فاهتمام أمريكا بمنطقة من العالم أو بأزمة ما مرتبط إلى درجة كبيرة بطبيعة المصالح الموجودة في هذه المنطقة، أو أثر هذه الأزمة على المصالح الأمريكية. وبعد دخول عنصر التنافس الاقتصادي، زاد هذا من ارتباط المصالح الاقتصادية بالسياسة الخارجية، فأصبحت كل رقعة من العالم تشكل أهمية بالغة، مما يفسر السياسة الشاملة المطبقة من قبل الولايات المتحدة خاصة.

وهناك مفهوم في أدبيات السياسة الخارجية الأمريكية، يدور أساسا حول تحقيق الأمن القومي والرفاه للمجتمع الأمريكي، وهذا يكون عن طريق تحقيق أكبر قدر من الانتصارات على أصعدة مختلفة، خاصة منها المستوى الاقتصادي، لهذا نجد أن الاهتمام الأمريكي بالمنطقة العربية يرجع بدرجة كبيرة لحجم المصالح الهامة الموجودة فيها.

إن عامل المصلحة إذن يعتبر محدد عام وشامل في السياسة الخارجية الأمريكية.

حدد (Michel Headson) رئيس معهد الدراسات الشرق أوسطية بجامعة (George Town) أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية بأنها:

١ - حماية إسرائيل إذ أنها امتداد لأمريكا.

٢ - الحصول على أكبر كمية من النفط بأسعار معقولة.

٣ - حماية المنطقة من خطر النفوذ السوفياتي.

أما (William Quant) فيرى أن هناك ثلاث مجموعات من المصالح في الشرق الأوسط تشغل بال صانعي القرار على وجه العموم.

١ - الانشغال بالوجود والنفوذ السوفيتي في المنطقة.

٢ - الالتزام بأمن إسرائيل ورفاهيتها.

٣ - البترول نظرا لاحتواء المنطقة على ٣/٢ الاحتياطي العالمي.

كما تحدث (Joseph Sisco) مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط وجنوب آسيا في تقرير أمام اللجنة الفرعية للشؤون الخارجية لمجلس الشيوخ الأمريكي سنة ١٩٧٣، ومع ارهاصات موجة الاهتمام الأمريكي بالمنطقة العربية في منتصف الثمانينات فأشار إلى أن الخليج باعتباره منطقة نمتلك فيها مصالح سياسية واستراتيجية واقتصادية خطيرة جدا، وحدد سيسكو هذه المصالح بأنها:

١ - دعم الجهود الرامية إلى تحقيق الأمن الجماعي والاقليمي لتوفير الاستقرار وتعزيز النمو المنتظم دون تدخل خارجي.

٢ - العمل على توفير الحلول السلمية للنزاعات الاقليمية وغير الاقليمية بين دول المنطقة، وخلق قنوات أفضل للاتصال فيما بينها.

٣ ـ ضمان الحصول المستمر على إمدادات النفط وبأسعار معقولة وكميات كافية لمواجهة احتياجاتنا المتزايدة، واحتياجات أصدقائنا وحلفائنا في أوروبا وآسيا.

٤ ـ دعم مصالحنا المالية والتجارية.

وفي الجلسة نفسها تحدث (James Noice) نائب مساعد وزير الدفاع آنذاك لشؤون الشرق الأوسط وإفريقيا وجنوبي آسيا وحدد المصالح الأمنية لأمريكا في الخليج وهي:

ـ احتواء القوة السوفيتية داخل حدودها الحالية.

ـ الحصول على النفط.

ـ ضمان استمرار حركة سفن وطائرات أمريكا إلى المنطقة وخارجها.

أما السناتور السابق (Fulbright) ففي كلمة لمعهد الشرق الأوسط في أكتوبر ١٩٧٥ أعلن: " أهدافنا معروفة، وجود إسرائيل، الوصول إلى النفط، الصداقة مع العرب، تجنب الصدام (المواجهة) مع الاتحاد السوفيتي[٢]".

وفي سنة ١٩٩٠ تضمنت رسالة الأمن القومي الأمريكي التي يعدها سنويا مجلس الأمن القومي ويوجهها الرئيس إلى الرأي العام، تضمنت جزءا من استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لمنطقة الشرق الأوسط من أن أهداف الأمن القومي الأمريكي في منطقة الشرق الوسط تتمثل أساسا في:

١ ـ السعي لتحقيق سلام دائم وعادل بين إسرائيل وجيرانها في المنطقة.

٢ ـ الحد من النفوذ السوفيتي.

٣ ـ ضمان أمن إسرائيل والدول العربية الصديقة.

٤ ـ مكافحة الإرهاب.

٥ ـ ضمان حرية الملاحة في المنطقة وضمان وصول البترول إلى الغرب بشروط مقبولة.

٦ ـ تقوية التيار المعتدل سياسيا وعقائديا وتقليل العداء للغرب... إلخ.

أما علي الدين هلال في كتابه القيم (أمريكا والوحدة العربية)[٣] فيرى أنه بسبب أهمية المنطقة العربية، تؤكد مختلف الكتابات على المصالح الأمريكية المتزايدة فيها، والتي تتمثل في النفط، والأهمية الاستراتيجية للمنطقة باعتبارها الحزام الجنوبي للاتحاد السوفيتي، ودعم إسرائيل

وتأمين النظم العربية المعتدلة والمؤيدة للغرب، ومنع النفوذ السوفيتي والشيوعي من الانتشار فيها. كما يرى (هلال) أنه من استعراض هذه الكتابات ومن متابعة وتحليل السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، يمكن تحديد أهدافها في المنطقة العربية في خمسة أهداف رئيسية:

١ ـ حماية أمن إسرائيل والحفاظ على التوازن العسكري بينها وبين الأقطار العربية، ويعني التوازن هنا الحفاظ على قدرة إسرائيل على هزم العرب.

٢ ـ استمرار ضخ النفط العربي إلى أمريكا وحلفائها في أوروبا الغربية واليابان بأسعار معتدلة من وجهة النظر الغربية، ومنع دخول الاتحاد السوفيتي في سوق النفط كمشتر.

٣ ـ حماية النظم المؤيدة لأمريكا وللغرب في المنطقة، وذلك بتزويدها بالسلاح والتدريب اللازمين.

٤ ـ محاربة نفوذ الاتحاد السوفيتي في المنطقة واحتوائه وحصاره بسلسلة من الأحلاف والقواعد العسكرية.

٥ ـ تشجيع العلاقات الاقتصادية والتجارية، وبيع التقانة الأمريكية في السوق العربية، والحرص على تدوير رؤوس الأموال من خلال التجارة والاستثمار، وصفقات السلاح حتى يعود أكبر جزء من الثروة مرة أخرى إلى الاقتصاد الأمريكي.

ومن استعراض ما سبق يتضح لنا أن لأمريكا مصالح وأهداف رئيسية في المنطقة العربية يمكن تفصيلها في الآتي:

أولاً: المصالح الاقتصادية:

تبدو المصالح الاقتصادية الأمريكية متنوعة ومتداخلة يصعب الفصل بينها، ولكن أهمها النفط وما يمثله من أهمية استراتيجية في الاقتصاد الأمريكي خاصة والغرب عامة، فهو الأداة لإدارة عجلة الإنتاج، وهو مصدر لأرباح شركاتها البترولية، وعائداتها لدى الدول المنتجة هي التي تسمح بترويج السلع الأمريكية في أسواق هذه الدول، وما يؤدي هذا إلى فوائد اقتصادية في الميزان التجاري الأمريكي[٤].

لقد كان النفط وما زال أحد الأسباب الرئيسية في زيادة الاهتمام الأمريكي بالمنطقة العربية، فهي تحتوي على احتياطي عالمي ٧٠%، كما أن أمريكا تحولت منذ مطلع السبعينات من دولة تتمتع بالاكتفاء الذاتي أو شبه الذاتي في ميدان حاجاتها النفطية إلى دولة مستوردة للنفط. فزاد اعتمادها على نفط المنطقة، فهي تسد حاجتها منه بنسبة ١٥% وتزود حلفاءها في أوروبا الغربية بـ ٨٠% واليابان بـ ٩٠% من الاحتياطات.

تتوزع المصلحة الأمريكية في النفط العربي على ثلاث أبعاد رئيسية:

١ ـ تغطية الاستهلاك المحلي، فأمريكا تعتمد على النفط العربي لسد النقص في إنتاجها المحلي، وهي ظلت رغم إجراءات التقييد في استهلاك الطاقة من أكبر مستوردي النفط في العالم (بلغ ما استوردته سنة ١٩٧٣ يقدر بـ ٢ مليون برميل يوميا كانت قيمتها ١,٣ مليار دولار)، وارتفعت إلى ١٥,٧ مليار دولار عام ١٩٧٨ ثم انخفضت إلى ٨,٧ مليار دولار عام ١٩٨٣ وفي عام ١٩٨٥ بلغت حاجة أمريكا من النفط نحو ١٥,٨٨ مليون برميل يوميا[٥].

٢ ـ الأرباح الأمريكية من الاستثمارات في النفط العربي، ومن هذه الزاوية يمكن الإشارة إلى مصالح الشركات الأمريكية العاملة في مجال النفط، والتي تمارس عمليات الإدارة والنقل والتسويق له.

٣ ـ إعادة تدوير الفوائض النفطية نحو الغرب، إذ يلعب المال العربي دورا مهما في الاقتصاد الأمريكي، وذلك من خلال عدة مسالك، تتضمن الحسابات الجارية والودائع في البنوك الأمريكية وشراء الأسهم، وسندات الخزينة الأمريكية والاستثمار المباشر في شكل أراضي وعقارات وممتلكات.

لذلك تتحدد سياسة أمريكا النفطية تجاه المنطقة العربية في ثلاث أهداف رئيسية هي:

١ ـ استمرار تدفقه إلى الدول العربية بكميات كافية وبأسعار معقولة.

٢ ـ حماية منابعه من أي تهديد خارجي أو داخلي، قد يؤدي إلى تغيير الوضع السياسي للدول المنتجة.

٣ ـ تأمين الطرق البحرية لنقله.

وهكذا فإن الحقيقة المهيمنة على السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية، هو البترول كقيمة استراتيجية تمثل مصالح حيوية وما يتعلق بتأمين تدفقه ونقله وحمايته ضد أي عدوان.

ـ إن مصلحة أمريكا في نفط المنطقة العربية، هو أيضا مصلحة تجارية، إذ لأمريكا استثمارات واسعة في النفط، وتحصل على مداخيل ضخمة منها، وتربح الشركات البترولية الأمريكية بلايين الدولارات من نشاطاتها البترولية في المنطقة وهذا بدوره يفيد الاقتصاد الأمريكي والميزان التجاري وميزان المدفوعات[٦].

إن الأرباح والمكاسب الاقتصادية التي تأتي من بيع النفط والبترودولارات المكتسبة، تعتبر عناصر إضافية، لأن أكثر من ½ من النفط المتحرك في التجارة العالمية هو نفط منتج ومباع بواسطة شركات أمريكية، وحوالي ½ يأتي من المنطقة العربية، وخسارة هذه الاستثمارات لا يمكن تقبله، يضاف إلى هذا إستثمار الفوائض، لدى الدول المنتجة في أمريكا نفسها[٧].

هناك مصلحة اقتصادية أمريكية أخرى في المنطقة، وتشمل التجارة، فأمريكا اتبعت لمدة طويلة سياسة اقتصادية " الباب المفتوح " في المنطقة ، كسوق جذابة للسلع والخدمات الأمريكية، إذ أصبحت الدول المحلية هدف الجهود التجارية الأمريكية بسبب الوفرة المالية لدى الدول المنتجة للنفط، بالإضافة إلى تجارة السلاح والمعدات الحربية التي تدر مداخيل ضخمة جدا[٨].

وتعتبر السوق العربية من الأسواق التي تحمل فرص التوسع، ففي عام ١٩٧٣، مثلت الصادرات الأمريكية إلى البلدان العربية نسبة ٢,٦% من إجمالي الصادرات الأمريكية بلغت قيمتها ١,٨ مليار دولار وفي عام ١٩٧٨ بلغت ٦,٦% بقيمة ٩,٤ مليار دولار وفي عام ١٩٨٣ بلغت ١٨% بقيمة ١٦,١ مليار دولار. وفي العام نفسه (١٩٨٣) استوردت أمريكا من العرب بما في ذلك النفط ما قيمته ٨,٧ مليار دولار أي أنها حققت فائضا قدره ٧,٤ مليار دولار[٩].

ثانيا: المصالح الإستراتيجية:

وهي تلك المصالح التي تتعلق بتوازن القوى ببعديه العسكري والتكنولوجي بين طرفين من الأطراف الدولية، ولكن سياسة أمريكا إزاء المنطقة لم تبرز معالمها إلا بعد بروز أمريكا

كقاعدة للمعسكر الغربي، وكذلك نتيجة للتطورات التكنولوجية في المجال العسكري هذه التطورات أفقدت أمريكا ميزة الحماية الطبيعية التي كفلها المحيطان الأطلسي والهادي تاريخيا، وفقدان هذه السيطرة الطبيعية الذي تم كذلك التطور العسكري والتكنولوجي وظهور الاتحاد السوفيتي كقوة عالمية منافسة عسكريا وإيديولوجيا، أدت إلى اتباع أمريكا سياسة الاحتواء التي تشدد على أن الهدف الأول لأمريكا عالميا هو حصر النفوذ السوفيتي في العالم ومنع انتشار عقيدته، فمخططي الاستراتيجية العسكرية الأمريكية ينظرون إلى المنطقة العربية كمسرح عمليات استراتيجي ضمن تقسيمهم للعالم إلى مسارح استراتيجية مختلفة.

ولما كان الاتحاد السوفيتي يمثل القطب الآخر المناوئ عالميا لأمريكا، فإن واشنطن ترغب في إطار سياستها الكونية في تكثيف وجودها في المنطقة العربية والدول المجاورة لها إلى أقصى حد في الوقت الذي تسعى فيها إلى تقليص الوجود السوفيتي إلى أدنى مستوى، إن لم يكن إنهاؤه على الإطلاق(١٠).

وبما أن المنطقة العربية تعتبر إحدى أهم ساحات الصراع العالمي مع الاتحاد السوفيتي، فكان هدف أمريكا الأساسي منذ البداية منع الاتحاد السوفيتي من الوجود في المنطقة، وعندما حدث ذلك (تواجد الاتحاد السوفيتي) في منتصف الـ ٥٠، أصبح هدف أمريكا تقليص هذا الوجود، وعندما نجحت في ذلك مع نهاية الـ ٧٠ وبداية الـ ٨٠ أصبح هدفها منع عودة الاتحاد السوفيتي إلى المنطقة، باختصار فإن الهدف الأمريكي ظل دائما منع المنطقة عن الاتحاد السوفيتي باعتباره قوة توسعية عدوانية ثورية، هدفها التأثير السلبي في المصالح الغربية بشكل عام والأمريكية بشكل خاص (١١).

وأهمية المنطقة العربية بالنسبة لأمريكا في ضوء التوازن الاستراتيجي العالمي تنبع من عدة اعتبارات هي:

١ ـ الأهمية الجيوسياسية للمنطقة كمركز متوسط بين أوروبا وإفريقيا وآسيا، علاوة على الممرات والمنافذ البحرية التي تتحكم في التجارة العالمية.

٢ ـ قرب المنطقة من الاتحاد السوفيتي، وهو ما يمثل نقطة قوة وضعف من وجهة النظر الأمريكية، فنقطة الضعف تكمن في إمكانية سيطرة السوفيت على المنطقة بحكم الجوار

الجغرافي ومن ثم يستطيع أن يتحكم في الخليج العربي بما يعنيه ذلك من السيطرة على منابع النفط ومضيق هرمز، ومن الخليج يمكن أن يمتد إلى باقي المنطقة.

أما نقطة القوة فتمكن في أهمية المنطقة كخط هجوم أول على الاتحاد السوفيتي، فعن طريق الجناح الشمالي الشرقي من المنطقة العربية، يمكن تهديد الاتحاد السوفيتي من الجنوب وتشتيت قواه. لذلك سعت أمريكا إلى تطوير وتدعيم القواعد العسكرية في المنطقة وعملت على دعم ومساندة النظم الصديقة فيها ولهذا الغرض أيضا شكلت قوة الانتشار السريع ودعمت وجودها العسكري البحري في المتوسط والمحيط الهندي.

وخلاصة القول أنه في إطار التوازن الاستراتيجي بين العملاقين والمعسكريين، تنظر أمريكا إلى المنطقة العربية باعتبارها حلقة متقدمة من نظام الدفاع الشامل عن الغرب، ومن ثم فأي مكسب للاتحاد السوفيتي فيها يعد خسارة لأمريكا والغرب بصفة عامة، لذلك تسعى أمريكا بجميع الوسائل للحد من النفوذ السوفيتي في المنطقة.

ثالثا: المصالح الثقافية:

إذا كانت مصالح وأهداف أمريكا الاقتصادية والاستراتيجية بالحجم والأهمية التي رأيناها، فإن هذه المصالح تستلزم توجها أمريكيا نحو السيطرة على الثقافة العربية والتحكم في اتجاهاتها الحديثة، وكما قيل: إذا أردت أن تخلق مستهلكا جيدا، ومضمونا للسلع الأمريكية فعليك خلق شخص غربي الفكر والثقافة(١٢).

وكما تناولناه في موضوع الوجود الأمريكي في المنطقة العربية فإن الوجود الثقافي كان سابقا على الوجود السياسي والاقتصادي، ويرجع فضل التفوق الذي تتميز به أمريكا حاليا في المنطقة إلى الجهود التي قامت بها أمريكا في المجال التعليمي والتثقيفي التي أنتجت قطاعات واسعة داخل المثقفين العرب يقلدون النموذج الأمريكي في حياتهم.

وهكذا فقد ظلت مصلحة أمريكا الثقافية في المنطقة هي خلق قاعدة اجتماعية موالية لها، بالإضافة إلى التحكم في اتجاهات الثقافة العربية من أجل تكوين وقولبة ثقافة عربية تتبع أمريكا، وترويض للشخصية العربية، بل وتشويهها وقطع عناصرها الايجابية التي يمكن أن تقاوم التبعية

والذوبان في الثقافة الأمريكية والنموذج الأمريكي، كل هذا من أجل المحافظة على مصالحها والهيمنة على المنطقة، وفعلا استطاعت أمريكا أن تخلق جيلا من العرب يفكر ويعمل على الطريقة الأمريكية ويعيش على النموذج الأمريكي في الحياة(١٣).

رابعا: المصالح السياسية:

والمتمثلة في السمعة والهيبة فأمريكا باعتبارها قوة عظمى فإنها ترغب دائما في الحفاظ على مهابتها وسمعتها، بقراراتها السياسية وتحركاتها العسكرية من أجل أن ترسخ حقيقة كونها قوة عظمى ذات نظام سياسي واجتماعي واقتصادي متميز عن غيره في العالم، وذات قدرات كونية، بما يعنيه ذلك من قدرة على الحسم والمصداقية والمكانة، وكجزء من هذه العملية فإنها ترغب وتعمل على تركيز عملية إدارة الصراع العربي الإسرائيلي في يدها وحدها باعتبار ذلك يمثل نوعا من الهيمنة السياسية والدبلوماسية على مقدرات المنطقة.

وهي كذلك تنظر إلى المنطقة العربية من منظور كوني يتحدد بالصراع الممتد بينها وبين الاتحاد السوفيتي القوة العظمى الأخرى في العالم، ولهذا فإن تعظيم النفوذ العسكري والسياسي الأمريكي والتقليل ما أمكن من مكانة وسمعة ونفوذ الاتحاد السوفيتي هو مصلحة أمريكية أكيدة. ومن أجل تعزيز مكانتها وسمعتها في المنطقة العربية لأهميتها لا تتردد أمريكا في استخدام كل وسائلها بما فيها القوة العسكرية.

المطلب الثاني: المصالح والأهداف الأوروبية:

إن السمة البارزة التي غلبت على اهتمامات الدول الأوروبية الكبرى في المنطقة العربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية هي إعطاء الاعتبارات الاقتصادية الأولوية على الاعتبارات الأخرى، السياسية والاستراتيجية، بمعنى عدم الاهتمام الكبير بالقيام بدور سياسي أساسي باستثناء حرب السويس ١٩٥٦، ولقد أضحى ذلك هو منطق المجموعة الأوروبية نفسها منذ إنشائها، فلقد جعلت الأداة الاقتصادية وسيلة لتحقيق الهدف السياسي.

ومن هذا المنطلق فإننا نجد السياسات الخارجية لدول أوروبا الغربية باستثناء بعضها تشترك بسمات مشتركة وهي:

١ - عدم وجود التزامات سياسية مباشرة في المنطقة، ومن ثم فإن المصالح الأوروبية الأساسية هي مصالح اقتصادية، حقيقة تملك بعض الدول الأوروبية نفوذا سياسيا محدودا إلا أن أهميتها الحقيقية تبرز على المستوى الثقافي والاقتصادي ولكن هناك دول أوروبية أخرى تورطت سياسيا بدرجة أكبر، ولكن سرعان ما انتهى هذا التورط سريعا بالنسبة لبعضها، واستمر لفترة أطول بالنسبة لبعضها الآخر مثل فرنسا وبريطانيا بسبب قضايا تصفية الاستعمار في مصر والشام وشمال إفريقيا والخليج، والتي استغرقت بالنسبة لفرنسا حتى منتصف الـ ٥٠، وبريطانيا حتى نهاية الـ ٦٠ وبداية الـ ٧٠ (في الخليج).

٢ - كذلك لم يعد لأي قوة أوروبية غربية، وعلى عكس القوتين الأعظم، أي مسؤوليات سياسية عالمية تندرج في إطار استراتيجيتها الشاملة، وتفرض عليها سلوكا خاصا في المنطقة، حقيقة كان اتجاه الرئيس الفرنسي (De Gaulle) نحو المنطقة العربية، يعكس تصوره الشامل عن السياسة العالمية وعلى وضع فرنسا فيها، ولكن هذا التصور لم يكن يمثل إلا مرحلة من مراحل تطور السياسة الفرنسية التي عادت بعد دوجول إلى نغمتها المعتدلة فيما يتعلق بالمطالبة بدور عالمي مستقل.

٣ - ولهذا فإن المصالح الأوروبية في المنطقة العربية هي في الأساس مصالح غير سياسية أي اقتصادية بالدرجة الأولى ثم ثقافية، وفي المقابل ظلت الدول الأوروبية، نظرا لقلة تورطها السياسي المباشر بالمقارنة بالقوتين الأعظم، تبدو أمام البلدان العربية بديلا ثالثا للتعاون الاقتصادي والثقافي قد يخفف من أعباء التبعية للقوتين الأعظم.

من هذا يتبين لنا أن المصالح والأهداف الأوروبية في المنطقة العربية تتمثل في الآتي:

ثانيا: المصالح الاقتصادية:

وتتمثل هذه المصالح والأهداف في:

١ ـ الحفاظ على تأمين المصادر البترولية، وتكوين علاقات وطيدة مع الدول المصدرة.

٢ ـ تأمين المواصلات البحرية عبر المتوسط.

٣ ـ مصالح استثمارية كبيرة في المنطقة.

٤ ـ الحفاظ على الأسواق التجارية وخاصة منها المواد الاستهلاكية (المصنعة والتكنولوجية والعسكرية)(١٤).

البترول:

البترول هو جوهر الحضارة في القرن الـ ٢٠، هو العصب الحيوي في ازدهار الدول المصنعة والأوروبية منها خصوصا.

ويعتبر تأمين التزود ببترول المنطقة العربية من أهم اهتمامات أوروبا الغربية، وكذلك تأمين طرق مواصلاته إلى أوروبا.

لقد أصبحت أوروبا تعتمد استراتيجيـا على بترول الشرق الأوسط عامة والمنطقة العربية خاصة، بصورة متزايدة أكبر من الـولايات المتحدة، فالمنطقة العربية تزود أوروبا بأكثر من ٨٠% من البترول الذي تحتاجه إليه. ومن هنا يرى (Paul Balta) أن أوروبا لو انقطعت عن العالم العربي فلا يتعرض تموينها من البترول للخطر فحسب، وإنما أيضا ثقلها السياسي وإشعاع حضارتها العظيمة "(١٥).

إن النفط مهم لأوروبا، باعتباره المصدر الرئيسي للتموين بالطاقة، وبالتالي فإن ضمان تدفقه إلى أسواقها هو مصلحة أوروبية أكثر من حيوية، والدليل على ذلك أن استخدام العرب لسلاح البترول سنة ١٩٧٣، كان مؤثرا للغاية على استقرار أوروبا، إذ شهدت اقتصادياتها آثارا تضخمية هائلة، فضلا عن الشلل السياسي والاجتماعي الذي أصابها من جراء ذلك.

إن أوروبا لا تنتج من النفط إلا كمية قليلة جدا بالنسبة لاحتياجاتها وقد ازدهرت صناعتها بفضل انخفاض أسعار البترول العربي، وإعادة بيعه في شكل منتجات مختلفة، كما استطاعت الحكومات الأوروبية وشركاتها أن تجني أموالا ضخمة من استثماراتها البترولية.

وعلى الرغم من التقلبات التي تشهدها السوق البترولية العالمية، وعلى الرغم من اتجاه الجماعة الأوروبية نحو تنويع مصادر الطاقة وإيجاد طاقات بديلة للبترول، إلا أنها تبقى معتمدة بشكل رئيسي على البترول العربي، وقد ازداد اعتماد الدول الأوروبية على هذا البترول مطلع الـ ٩٠ في الوقت الذي تناقص اعتماد أمريكا عليه، مما استدعى اهتماما خاصا بالتطورات العربية.

كما أن قرب أوروبا من المنطقة العربية التي يوجد بها أكبر احتياطي من البترول في العالم بالإضافة على أنه يستخرج بكلفة أقل، كل هذا جعل أوروبا تحصل عليه بتكاليف متواضعة.

من كل هذا احتل موضوع البترول في السياسة الأوروبية مكانة أولوية، وكانت رغبة أوروبا بصفة عامة فرنسا لكي تضمن مصالحها في المنطقة العربية وتضمن تدفق البترول عليها أن تعمل على إبعاد قدر الإمكان، المنطقة على عملية الاستقطاب الثنائي للقوتين الأعظم، لأنه ينجم عن هذه العملية إقامة أحلاف عسكرية أجنبية في المنطقة العربية، قد يشكل كارثة بالنسبة للبلدان الأوروبية، كما أن هذه العملية (الاستقطاب) تعتبر خطيرة لأنه في حالة أي انفجار في المنطقة فإن ذلك سيشكل خطرا حقيقيا على إمدادات أوروبا البترولية.

ـ بالإضافة إلى المصلحة النفطية، تمثل المنطقة العربية أهمية خاصة لأوروبا، بسبب سعة أسواقه للصادرات الأوروبية، خاصة مع تزايد المنافسة على الأسواق العالمية من الدول المتقدمة، إذ أن أسواق الدول العربية تشكل أهم سوق بالنسبة لأوروبا.

تجد السلع والبضائع الأوروبية سوقا عربية واسعة تخفف عن أوروبا ما تواجهه من مضايقة السلع والبضائع الأمريكية واليابانية لها.

إن ما يستورده الوطن العربي من أوروبا أكثر مما تستورده أمريكا وأيضا اليابان من أوروبا نفسها، وهذا يعني أن اقتصاد أوروبا مفتوح على المنطقة العربية، ففي سنة ١٩٧٩ كانت صادرات المجموعة الأوروبية تمثل ٦,٩% بينما صادرات المجموعة نفسها على أمريكا ٥,٩% وإلى اليابان ١,١%.(١٦)

وتمثل هذه السلع الأوروبية إلى السوق العربية، التكنولوجيا والصناعات المدنية بالإضافة على تجارة السلاح والمعدات الحربية من بعض الدول الأوروبية[١٧].

ثانيا: المنطقة الأمنية:

نتيجة لقرب أوروبا من المنطقة العربية، ونتيجة لأهمية هذه الأخيرة استراتيجيا واقتصاديا وسياسيا، وجب على أوروبا أن تأخذ هذه المعطيات بعين الاعتبار، والتحرك بناء عليها، وخاصة وان أمن شمال المتوسط وأوروبا، مرتبط بأمن جنوبه الذي تقطنه الدول العربية، وبالتالي فإن قضايا الأمن في المنطقة العربية وسياسات القوى العظمى هناك، ظل الشغل الشاغل لسياسة أوروبا على أساس أن تهديد أمن المنطقة هو تهديد لأمن أوروبا.

ولتبيان أهميـة المنطقة العربية أمنيا بالنسبة لأوروبا فقد صرح الرئيس الفرنسي السابق (George Pompidou) يوم ٢٤ فيفري ٧٠ قائلا: " يكفي فقط أن ننظر إلى الخريطة رؤية أوروبا والبحر المتوسط، أين تقع لاستنتاج بان هناك إمكانية الهجوم على أوروبا من الجنوب أي من المتوسط، وبالتالي فإن المنطقي أن تثار مسألة الدفاع عن أوروبا في هذه المنطقة "[١٨].

فمن المنظور الجيوستراتيجي تعتبر المنطقة العربية الطريق الذي يربط بين أوروبا وآسيا وكذلك بين أوروبا وإفريقيا، ويمكن أن يؤدي غلق هذا الطريق إلى احتواء أوروبا الغربية ومحاصرتها، وبقدر ما أن أمن البحر المتوسط أساسي وحيوي بالنسبة إلى الجماعة الأوروبية، بقدر ما تبرز أهمية الاستقرار على الشاطئ الجنوبي والشرقي لهذه البحيرة العربية الأوروبية.

ونتيجة لعامل القرب الجغرافي، تزداد أهمية الاستقرار في المنطقة العربية بالنسبة للجماعة الأوروبية، ويظهر اهتمام هذه الأخيرة في احتواء النزاعات المحلية والإقليمية والدولية التي قد تقوم في المنطقة العربية، مع دول الجوار لما لهذه النزاعات من انعكاسات خطيرة على الأمن الأوروبي. ويتخوف الأوروبيون نتيجة لخصوصيات المنطقة وموقعها من سمتين أساسيتين للنزاعات في المنطقة وهما: سهولة تصعيد النزاع من مستوى إلى آخر محلي إلى إقليمي إلى دولي، والسرعة التي قد يحصل بها ذلك. وتعقيدات هذه النزاعات نتيجة التداخل دائما بين عدة عوامل فيها، مما يزيد من صعوبة احتوائها. والأمثلة التي تذكر الجماعة الأوروبية

بأهمية المنطقة بالنسبة إليهم كثيرة منها مثلا أن حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣ كادتا أن تتحول إلى مواجهة نووية بين القوتين الأعظم، كذلك فإن أي مشهد أمني يؤدي إلى إقفال مضيق هرمز أو قناة السويس مثلا، تترتب عليه عواقب اقتصادية وسياسية وأمنية على دول المجموعة الأوروبية.

إذن فالعامل الأمني (المصلحة الأمنية) يعتبر مسألة أساسية بالنسبة لأوروبا، التي ترى أن أحد الأسباب التي تعمل على عدم الاستقرار في المنطقة العربية يتمثل في سياسة أمريكا والاتحاد السوفيتي والصراع بينهما.

فلقد أظهرت حرب جوان ١٩٦٧، حيوية المصالح الأوروبية الاستراتيجية والاقتصادية كذلك في المنطقة العربية، وخاصة في ضوء آثار إغلاق قناة السويس وانعكاساتها الضارة على الاقتصاد الأوروبي وفي ضوء تزايد الوجود السوفيتي في البحر المتوسط، الذي فجر الجدل حول المشكلة التي تهدد أمن أوروبا.

كما كانت لحرب أكتوبر ١٩٧٣ دلالات أظهرت العلاقة بين استقرار المنطقة وبين نظام الامدادات النفطية والمخاطر التي تحيط بجنوب أوروبا نتيجة الوجود العسكري للقوتين الأعظم واحتمالات المواجهة بينهما في المنطقة أي أكدت هذه الحرب العلاقة بين الأمن الأوروبي بمعناه الواسع وبين استقرار المنطقة.

كما شكلت الحرب العراقية ـ الايرانية (١٩٨١ – ١٩٨٨) مصدر قلق أساسي للجماعة الأوروبية، نظرا لأهمية المنطقة الاستراتيجية ولأهميتها الخاصة بالنسبة لدول الجماعة الأوروبية.

وفي الـ ٩٠ كان المحرك الأساسي لتجديد الاهتمام الأوروبي بالمنطقة العربية هو الاعتبارات الأمنية بالمعنى الواسع، أي بما في ذلك قضايا الهجرة من دول جنوب المتوسط، تصاعد التيار الاسلامي المعادي للغرب، وتأمين إمدادات البترول.

إن حوض البحر المتوسط يشكل أهمية استراتيجية للجماعة الأوروبية، وعليه فإن السلام والاستقرار في المنطقة ككل وفي البحر المتوسط هو أمر له الاهتمام والأولوية لدى المجموعة الأوروبية، فعدم الاستقرار في المنطقة ينعكس سلبا على دول المجموعة.

ثالثا: المجال الثقافي:

خاصة بين فرنسا وبعض الدول العربية التي تنتشر فيها اللغة الفرنسية، كما في دول المغرب العربي ولبنان في المشرق العربي، والتنافس الشديد بين فرنسا وأمريكا في هذا المجال، وسوف لن ندخل في تفاصيل هذا الموضوع لأننا سوف نتناوله لاحقا عندما نتكلم عن التنافس بين أمريكا وأوروبا في هذا المجال.

المطلب الثالث: مجالات الخلاف والاتفاق بين أوربا وأمريكا في المنطقة العربية

كتب الاقتصاديان الفلسطينيان بشارة ونعيم خذير سنة ١٩٧٥ يقولان: " أن المصالح والاهتمامات الأمريكية والأوروبية في العالم العربي متعارضة أو متناقضة، وأن أي خطوة إلى الأمام من طرف أوروبا تعني خطوة إلى الوراء من طرف أمريكا، سواء كان ذلك في الميدان الاقتصادي أو السياسي "[١٩]. من هذه المقولة ومن الاستعراض السابق لمصالح وأهداف كل من أمريكا وأوروبا في المنطقة العربية، يتضح لنا أنه رغم أن الطرفين يتقاسمان مصالح واهتمامات مشتركة في المنطقة العربية، وكما يبدو من النظرة الأولى بسبب إنتمائهما إلى معسكر واحد فإن مصالحهما في المنطقة متطابقة وعلى الأقل تتقارب حول المسائل الثلاث التي تبرز أهميتها لكلا الجانبين وهي:

١ ـ التوازن العام للقوى والحفاظ على الأمن الغربي.

٢ ـ الامدادات النفطية العربية.

٣ ـ الصراع العربي الإسرائيلي وعواقبه بالنسبة للمسألتين السابقتين.

كما أنه يمكن القول أن كليهما له روابط سياسية وثقافية واقتصادية مع إسرائيل ومع الدول العربية، كما أنهما يعتمدان على مصادر الطاقة من المنطقة ، وبالتالي لهما مصالح حيوية في الأمن والاستقرار المحلي. كما أن المكانة الجيوسياسية للغرب ككل تكون في موضع الخطر نتيجة التوسع السوفيتي في المنطقة. كلاهما مهتم بإيجاد تسوية للصراع العربي

الإسرائيلي لتجنب المخاطر السابقة[20]، ورغم أن مصالحهما تتقارب إلا أن الواقع يشير إلى أنها تختلف في الطبيعة والمستوى.

هناك عدة مجالات لاختلاف المصالح والأهداف بينهما في المنطقة العربية وخاصة في الميدانين الاقتصادي والأمني.

أولاً: الميدان الاقتصادي:

وخاصة مصلحة الطاقة، فالاعتماد على بترول المنطقة هو الميدان الأول للاختلافات (في سنة ١٩٧٢ وبينما استوردت أمريكا أكثر من ٥% من احتياجاتها من البترول ٢٢% من احتياجاتها الطاقوية من المنطقة العربية، كانت أوروبا الغربية معتمدة على المنطقة بـ ٨٠% من استهلاكاتها للنفط و٥٠% من احتياجاتها الطاقوية[21]. كذلك فإن الاحتياج الأوروبي هو دائم بينما الأمريكي مؤقت، ولهذا فإن قيام علاقات جيدة مع الدول العربية المنتجة مهمة جدا لأوروبا ولهذا فإن الأوروبيين لا يرغبون في اتخاذ مواقف مضادة للدول العربية مثل أميركا المنحازة كليا لإسرائيل.

نعم لكل من أمريكا ودول أوروبا الغربية أو بعض دولها الرئيسية على الأقل، مصالح اقتصادية ضخمة في المنطقة العربية، إلا أن حيوية هذه المصالح وبالأخص المصالح البترولية تمس واقع الحياة اليومية في أوروبا الغربية بدرجة أكبر بكثير من التأثير عنه بالنسبة لواقع الحياة اليومية في أمريكا، وتلك حقيقة جوهرية تفصح عنها معدلات استهلاك دول أوروبا الغربية من البترول المستورد من المنطقة العربية ومن هنا فإنه إذا كانت أمريكا تستطيع أن تعوض النقص المصدر إليها من بترول المنطقة العربية سواء بإجراءات التقييد الذاتي لاستخدامات الطاقة عندها، أو بالتحول إلى مصادر أخرى، فإن الحال يختلف تماما مع دول أوروبا الغربية، حيث يمثل بترول المنطقة العربية بالنسبة إليها مسألة حياة أو موت، يدل على ذلك حقيقة أولية على أن استجابات دول أوروبا الغربية لضغط اقتصادي لا يمكن أن يقارن لا من حيث الطبيعة أو الحجم مع استجابة أمريكا[22].

فقد أبرزت دائما الحروب العربية الإسرائيلية هذه الحقيقة، ولكن جسدت حرب أكتوبر ١٩٧٣ وبصورة واضحة اختلاف المصالح الاقتصادية والاستراتيجية بين جانبي الأطلسي، ويرجع ذلك الاختلاف إلى اعتماد أوروبا بدرجة أكبر من أمريكا على إمداداتها البترولية من البترول العربي، فقد أوضحت هذه الحرب اختلاف الأولويات بين أوروبا التي كانت تركز على تأمين هذه الإمدادات، وبين أمريكا التي كانت تهتم أساسا بتأثير الأزمة على العلاقات بين الشرق والغرب وبمحاولة الاتحاد السوفيتي استغلال الوضع لكسب المزيد من النفوذ.

ومن ناحية أخرى كانت أمريكا وعقب أزمة الطاقة في وضع أفضل من وضع أوروبا الغربية، ومن ثم وكما يقول البعض، فلقد أنهت أزمة الطاقة (١٩٧٣ – ١٩٧٤) أمل التفوق الاقتصادي لأوروبا الغربية على أمريكا، وأكدت تلك الأزمة والمبادرات الأمريكية، رغبة أمريكا في الحفاظ على دورها القيادي في الغرب، كما بينت أحداث (١٩٧٣ – ١٩٧٤) أن أوروبا لا تشارك أو تتقاسم نفس السياسة مع أمريكا في المنطقة حيث أعطت أمريكا الأولوية لإسرائيل في حين أظهرت المجموعة الأوروبية توجهات أكثر عقلانية وهي الحفاظ على علاقات جيدة قدر الإمكان مع الدول العربية، والسبب هو احتياج واعتماد أوروبا على البترول العربي[٢٣].

ثانيا: الميدان الأمني:

هو المجال الثاني للمصالح المختلفة بين الجانبين، فرغم أن أمريكا تتقاسم بعض الهموم الأمنية مع أوروبا، ورغم أنهما يقفان في معسكر واحد فإنهما لا تتطابقان تطابقا كاملا، فهناك تباين بينهما ويأتي هذا التباين من اختلاف طبيعة أمريكا وطبيعة مصالحها كقوة عظمى، عن طبيعة الدول الأوروبية ومصالحها كقوة من الدرجة الثانية، فأمريكا قوة عظمى لها مصالح وأهداف كونية، ولها إمكانيات عسكرية لتحقيق هذه الأهداف والمصالح تقريبا في أي مكان في العالم، بينما أوروبا الغربية ليست كذلك، فهي دول لا تملك القوة اللازمة، وخاصة العسكرية، كما لا تملك التأثير السياسي لتحقيق مثل هذه المصالح، أوروبا ليست أكثر من قوة إقليمية (رغم أن كل من بريطانيا وفرنسا يمتلكان القوة النووية، ولكنها صغيرة مقارنة بالعملاقين)[٢٤].

إن اهتمام القوة العالمية (العظمى) هو اهتمام عالمي بالتحديد لأن القوة العظمى دائما تجد نفسها ملزمة أن تشارك في مصير العالم ونظامه، وهذا ما أعلنه كسنجر ذات يوم في خطاب له " عام أوربا " في أبريل ١٩٧٣ عندما قال: " إن الولايات المتحدة لها مصالح كونية ومسؤوليات عالمية، بينما حلفاؤها الأوروبيون لهم مصالح إقليمية "(٢٥).

هناك فرق بين أوروبا وأمريكا في الدور، فدور أوروبا كقوة إقليمية ذات مسؤوليات محدودة بينما أمريكا كقوة عظمى بمسؤوليات عالمية (كونية)، هذه تثير الاختلاف المصالح والرؤى للقضايا العالمية، فهناك الاختلاف بين الطرفين في النظرة إلى العالم وتفسير قضاياه، وما يجري فيه إنهما يفكران بالاختلاف كبيرة Différently كما قال كل من (Mary Kaldor & Richard Falk)(٢٦)

في ضوء الاختلاف في القوة وفي المسؤوليات وبالتالي في المصالح نجد أن أمريكا، تفكر استراتيجيا وتنظر إلى المنطقة العربية وغيرها في إطار استراتيجيتها الشاملة، لأن لديها القوة والمسؤولية لتتحرك استراتيجيا، بينما الدول الأوروبية بوصفها قوى إقليمية إنما تتحرك في المنطقة من منطلق مصالحها الإقليمية.

كما أن أمريكا هي التي تتحمل عبء مشكل الشرق الأوسط، لأنها هي الوسيط أو الشريك الوحيد المقبول بين الطرفين العربي والإسرائيلي إذ لها القوة والقدرة على التعامل مع مثل هذه القضايا المعقدة، وخاصة القدرة الاقتصادية والعسكرية اللازمة لخلق الحوافز والدوافع لدى الأطراف المعنية بقبول الاتفاق الذي تستطيع أيضا أن توفر له الضمانات الكافية(٢٧). وعلى العكس فإن المجموعة الأوروبية ليس لديها القدرة على ترجمة بياناتها إلى مواقف محددة، قد لا تستطيع تنفيذها نظرا لافتقارها بالمقارنة مع أمريكا إلى عناصر القوة اللازمة.

كمـا أن هـذه النظـرة التباينيـة والاختلافية للمنطقة العربية ناجم من أسباب جغرافيـة وحضارية، فبالنسبـة لأوروبا فهي ترى أن المنطقة العربية هي امتداد لأوروبا، بينما تـرى أمريكا أن المنطقة هي جزء من مجموعة جيوسياسية تمتد من (Vancouver) بكندا إلى (Vladivostok) بروسيا، والذي يجب أن تقودها أمريكا، فالاستراتيجية في هذه المنطقة لا يجب إلا أن تكون شاملة (منظور عالمي).

تنظر الولايات المتحدة إلى المنطقة العربية من زاوية المنافسة العالمية مع الاتحاد السوفيتي (لعبة صفرية) والتي تعني أن الحصول على القوة والنفوذ من طرف هذه القوة أو عملائها هي خسارة لأمريكا[٢٨]، بينما نجد أن أوروبا تركز على الأمن والرفاهية، بل أن فرنسا ذهبت أبعد من ذلك إلى اعتبار أن التزام أمريكا ودعمها الكلي لإسرائيل هو الذي يدفع الاتحاد السوفيتي للدخول في المنطقة[٢٩].

فالمفهوم الأمريكي للمنطقة العربية هو عالمي تهيمن عليه المواجهة مع الاتحاد السوفيتي ويركز على القضايا العسكرية والاستراتيجية[٣٠]، فمثلا في حرب ١٩٧٣، نجد أن أمريكا تحركت بدافع الميزان الاستراتيجي العالمي (الكوني)، بينما أوروبا تحركت بدافع التزود بالبترول ذو الأهمية الكبيرة لاقتصادياتها، ففي حين ركزت أوروبا على كيفية تأمين إمداداتها البترولية وعلى إعادة الاستقرار في المنطقة، نجد أن أمريكا كانت تهتم أساسا بانعكاسات الأزمة على العلاقات بين الشرق والغرب وبمحاولات السوفيات استغلال الموقف لتحقيق مكاسب خاصة له في المنطقة.

نخلص من كل هذا إلى أن العامل الديناميكي في السياسات الأمريكية في المنطقة العربية هو المواجهة بين الشرق والغرب، وبالتالي تحتل العوامل الجيوستراتيجية وعلاقة التوازن أولوية لدى صانع القرار الأمريكي، وعلى العكس من ذلك، فإن العوامل الاقتصادية هي العامل المحرك المباشر للسياسات الأوروبية في المنطقة باعتبار أن أوروبا هي قوة إقليمية في الأساس وليست لها مثل هذه التطلعات البعيدة كما أن حساسيتها بالنسبة لما يجري في المنطقة لا يمكن أن تكون محكومة بنفس الاعتبارات التي تؤثر في الموقف الأمريكي.

ومن جهة أخرى إن اختلاف وجهات النظر والسياسات الأوروبية والأمريكية حول عدد من قضايا المنطقة العربية يدل على الرغبة في الاستقلال عن السياسة الأمريكية في المسائل التي تهدد المصالح الأوروبية، وقد حاولت فرنسا واستطاعت بمرور الزمن أن تقنع الدول الأوروبية بضرورة اتخاذ مواقف مستقلة مغايرة لمواقف أمريكا، على أساس أن مصالح أوروبا في المنطقة العربية تختلف عن المصالح الأمريكية.

إن هذا التعارض للمصالح الإقليمية الأوروبية والمصالح الكونية لأمريكا في العالم عامة، وفي المنطقة العربية خاصة، كان محورا للتوتر بالنسبة للعلاقات الأوروبية الأمريكية.

المبحث الثالث
اختلاف ارتباطات كل من أمريكا وأوروبا مع الأطراف المحلية
(العرب وإسرائيل)

السبب الآخر من أسباب التأثير على العلاقات الأطلسية، هو اختلاف كل من أمريكا وأوروبا في علاقاتهما وارتباطاتهما بالأطراف الرئيسية في المنطقة ونقصد بها العرب من جهة وإسرائيل من جهة أخرى، وفيما يلي نتناول تلك العلاقات والارتباطات لنصل إلى كيفية اختلافها وتباينها.

المطلب الأول: العلاقات والإرتباطات مع العرب:

سوف نتناول في هذا المطلب العلاقات الأوروبية مع العالم العربي ثم العلاقات الأمريكية مع هذا العالم.

أولا: العلاقات الأوروبية مع العالم العربي:

ترتبط أوروبا بالمنطقة العربية علاقات ضاربة في التاريخ القديم، فضلا عـن العلاقات في العصر الحديث والمعاصر، لقد تطورت هذه العلاقات (خاصة الاقتصادية منها) على مدى العقود الماضية، وازدادت أهميتها مع التطورات الدولية، إذ ظل للمنطقة العربية أولوية في السياسة الخارجية الأوروبية لعدة اعتبارات (اقتصادية وسياسية وثقافية وأمنية).

وتتميز العلاقات الأوروبية العربية بدرجة متنوعة من التفاعلات مقارنة بتفاعلات المنطقة العربية مع مناطق أخرى من العالم، ومرد ذلك أساسا إلى عاملي القرب الجغرافي، والروابط التاريخية التي نشأت خاصة مع الاستعمار الأوروبي، والتي ساهمت لاحقا في تحديد حجـم الروابط الثقافية والسياسية والاقتصادية القائمة، ولو أن التأثير المتبادل في إطار هذه الروابـط، غير متكافئ بالطبع، وازدادت التفاعلات الأوروبية ـ العربية حجما ونوعا أيضا بعد

توسيع الجماعة الأوروبية، وانضمام اليونان وإسبانيا والبرتغال، حيث صارت الجماعة الأوروبية أكثر متوسطية وجنوبية باهتماماتها وهمومها اقتصاديا وسياسيا وأمنيا.

وإذا رجعنا إلى التاريخ الحديث فإننا نجد أن المنطقة العربية التقت مع أوروبا أكثر مع حملة بونابرت على مصر وفلسطين (١٧٩٨ – ١٨٠١) هذه الحملة شكلت منعطفا هاما في علاقات الشرق والغرب، إنها بداية الهجمة الاستعمارية، فبعد أن كان الشرق موضوع فضول صار رهانا جيوسياسيا، صار موضوع فتح ولم تعد أوروبا تلاحظ بل تطمح، وسعت إلى بناء سيطرتها على المنطقة العربية باستعمارها.

ومنذ ١٩٤٥ بنهاية الحرب العالمية الثانية بدأت دول المنطقة في الاستقلال تدريجيا عن القوى الاستعمارية الأوروبية، وعقب استقلال الدول العربية، طورت الدول الأوروبية علاقات طبيعية معها.

وهكذا فالعلاقات الأوروبية العربية بنيت على أسس تقليدية لعب ويلعب فيها الجوار الجغرافي والتاريخ المشترك والمصالح الاقتصادية والأمنية دورا أساسيا.

ومن هنا يتضح أن هناك عدة عوامل ومحددات تحكم هذه العلاقات وتؤثر في مسارها من أبرزها عوامل التاريخ والجغرافيا والمصالح الاقتصادية والعامل الأمني[31].

I – عامـل التاريخ:

حيث اتسمت كما أشرنا قبل قليل الفترة المعاصرة باستعمار أوروبي للمنطقـة العربية، ورغم أن ذكريات الاستعمار الأوروبية، قد انمحت من تفكير العرب، وأصبح الـرأي العام العربي ربما أكثر تعاطفا مع الأوروبيين، وأصبح هناك شبه احترام متبادل متزايد، ولكن رغم هذا فإن هذا العامل (التاريخ) يظل بصراعاته عاملا حيويا وهاما، في أي تخطيط للسياسة الأوروبية فيما يخص العلاقة مع الدول العربية، ورغم أن العلاقات الأوروبية العربية، تنبع من هذا الماضي الاستعماري الأوروبي إلا أن أوروبا قد دعت إلى وضع علاقات أوروبية عربية خاصة[32].

II ـ عامل الجغرافيا:

هناك تماس حاصل بين الجانبين الأوروبي والعربي، هذا التماس الجغرافي لعب دورا بارزا في إعطاء خصوصية لعلاقاتهما. فالمنطقة العربية هي المنطقة الأقرب جغرافيا إلى أوروبا، إذ تتصل بها عبر البحر المتوسط، كما أنها باب هذه الأخيرة إلى آسيا وإفريقيا، وذات إمكانيات هائلة لأوروبا (سوق وطاقة).

وبسبب هذا العامل (القرب الجغرافي) فقد اتسمت علاقات أوروبا بالمنطقة العربية دوما بالتفاعل الكثيف، غير أن مظاهر الاهتمام الأوروبي المتزايد بدأ في الـ ٧٠ مع بداية الحوار العربي الأوروبي وتجددت مع بداية الـ ٨٠ بانضمام اليونان وإسبانيا والبرتغال إلى المجموعة الأوروبية، حيث بدأت محاولات إدارة حوار حول قضايا الاهتمام المشترك بين الطرفين من خلال عدد من المبادرات في إطار الاهتمام الأوروبي بدول جنوب المتوسط.

كانت مبادرة الحوار العربي الأوروبي (١٩٧٤) الذي لجأ إليه الطرفان من أجل توطيد الروابط بينهما من أجل المصلحة المشتركة، وقد تعرض هذا الحوار لبعض النكسات أهمها الفرق المبدئي في الأولويات بين طرفي الحوار، مما أدى على تجميده في بداية الـ ٨٠، ثم أعيد إحياؤه عام ١٩٨٩ إلا أن تعثر مجددا بسبب أزمة وحرب الخليج II (١٩٩٠).

III ـ عامل المصالح الاقتصادية:

أي تبادل المنافع بين الطرفين، خاصة الاقتصادية منها، فالمنطقة العربية تمثل شريكا تجاريا جوهريا لأوروبا، وذلك لأهمية المنطقة كمصدر رئيسي لواردات أوروبا من البترول والغاز الطبيعي، كما أن المنطقة تمثل سوقا هاما للسلع الأوروبية.

ورغم أن الحقبة الماضية وبسبب طبيعتها الاستعمارية ومخلفات ذلك اتسمت بأحادية المصلحة والمنفعة، أي ضخ الموارد والطاقات والإمكانات من الجانب العربي إلى الجانب الأوروبي، مما زاد من حدة التفاوت بين الطرفين وخلق هوة واسعة بينهما، إلا أن العلاقات التجارية والاقتصادية توسعت وتدعمت وتطورت بسرعة وبشكل كبير بين الطرفين، وزاد حجم التبادل التجاري بينهما[٣٣]، وقامت روابط تجارية قوية بينهما بسبب اعتماد أوروبا الكبير على النفط العربي، كما أن الدول العربية أصبحت أهم زبائن للسلع الأوروبية والتجهيزات

والتكنولوجيا والأسلحة، وهكذا تحولت العلاقات الاقتصادية بين الطرفين من التبعية إلى التكامل الاقتصادي الكبير.

في سنة ١٩٧٧ بلغت مشتريات الدول العربية من المجموعة الأوروبية ٤٤% لكل واردات الدول العربية، فاقت صادرات كل من أمريكا واليابان معاً، و٤٠% من صادرات الدول العربية كانت إلى دول المجموعة الأوروبية[٣٤].

IV ـ العامل الأمني:

إن الأمن الأوروبي مرتبط بالأمن في منطقة المتوسط وفي المنطقة العربية عامة، فقد تضمنت وثيقة هلسنكي (١٩٧٥) قسما خاصا بعنوان " القضايا المتعلقة بالأمن والتعاون في المتوسط " وتم النص فيها على عزم الدول المشاركة على تحسين علاقات الجوار والتعاون مع الدول المتوسطية غير الأعضاء في منتدى الأمن والتعاون الأوروبي، بهدف بناء الثقة وتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة.

وبحلول سنة ١٩٩٠ طورت الجماعة الأوروبية ما عرف بالسياسة المتوسطية الجديدة إلى أن وصلنا إلى اتفاقية الشراكة الأورو- متوسطية (عملية برشلونة ١٩٩٥) التي تتسع فيها مجالات التعاون بين الضفتين واتخذت فكرة الأمن والتعاون في المتوسط شكلا أكثر تفاعلا من الناحية المؤسسية من خلال إعلان برشلونة.

إن المصالح المشتركة القائمة بين المجموعتين جعلت الدول الأوروبية تنظر بقلق كبير إلى النزاعات التي تهدد السلام والأمن في المنطقة العربية، مما جعلها (أوروبا) تولي السلام الأولوية المطلقة، لأنها الدعامة المتينة التي يرتكز عليها رخاؤها وازدهارها. ولهذا كان هناك هدف أساسي لأوروبا عامة ولفرنسا خاصة وهو " تحييد المتوسط" من خلال إخراج القوتين العظمتين منه وجعله بحيرة سلام بعيدة عن رياح الصراع بين العملاقين، والحيلولة دون انفجار كل توتر من شأنه أن يعطي لأسطول القوتين العظمتين فرصة الوجود والتمركز، فلا أمن لأوروبا إلا بضمان الأمن في المتوسط.

يمكن إضافة مشكل أمني آخر وهو مسألة الهجرة بسبب القرب الجغرافي كذلك، فالمنطقة العربية تمثل مصدرا للتهديدات المحتملة للقارة الأوروبية فيما يتعلق بالهجرات خاصة

المغاربية على دول أوروبا، وهي الهجرات التي باتت تمثل مصدرا لاضطرابات داخلية في بعض الدول الأوروبية، وبالذات فرنسا وألمانيا وإسبانيا، عقب ازدياد نفوذ التيار اليميني المتطرف في أوروبا، وأيضا في ظل تورط أعداد من أبناء الجاليات العربية في أوروبا في أنشطة إرهابية هناك.

من خلال ما استعرضناه يتبين لنا أنه نتيجة للعلاقات التاريخية والثقافية والحضارية، ونتيجة للقرب الجغرافي، ولارتباط المصالح الاقتصادية والسياسية والأمنية بين الدول العربية ودول المجموعة الأوروبية، ونظرا للتطور الايجابي الذي حدث في موقف هذه الدول من قضية الصراع العربي الاسرائيلي، فإن العلاقات بينها قوية ومتميزة، وإن كان يشوبها بعض التشنجات[٣٥].

ثانيا: العلاقات الأمريكية مع العالم العربي:

تمثل أمريكا آخر الدول الغربية التي دخلت المنطقة العربية، فإضافة إلى كون المنطقة تبعد عن أمريكا بمسافة جد طويلة، فقد كانت القوى الأوروبية (فرنسا وبريطانيا) تسيطر على المنطقة، بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل (سياسة العزلة).

ومن هنا يمكن القول عموما أنه حتى بداية الحرب العالمية الثانية، لم تكن أمريكا تملك سياسة وعلاقات نشيطة مع المنطقة العربية، بل سلمت بأولوية النفوذ البريطاني والفرنسي فيها، وركزت فقط اهتمامتها حول الأنشطة التجارية والتبشرية والثقافية - كما رأينا سابقا - واستمر هذا القدر المحدود من الاهتمام الأمريكي بالمنطقة حتى بداية الـ ٣٠ التي شهدت تحولا مهما بسبب تزايد اهتمام رجال الأعمال الذين رأوا في المنطقة مجالا للتوسع في ميدان النفط وتجارة السلاح، وظلت مصالح أمريكا الاقتصادية هي الشغل الشاغل[٣٦].

ولهذا وخلال هذه الفترة كانت أمريكا تتمتع بسمعة طيبة في العالم العربي، مرجعها الاحترام الذي يكنه العرب للجهود الأمريكية في مجالات الطب والتعليم الخ، كما أدت مبادئ (Wilson) الخاصة بحق تقرير المصير، إلى تعزيز الصورة المثالية لأمريكا باعتبارها خصما للاستعمار الأوروبي، ولكن بنهاية الحرب العالمية الثانية نمت المصالح الأمريكية في

المنطقة العربية والمتمثلة في شركات البترول، وازدادت اهتمامات أمريكا بالمنطقة بعد تصفية مركز بريطانيا وفرنسا تدريجيا، وملئت الفراغ الذي تركاه، وأصبحت الطرف الأكثر تورطا في المنطقة العربية وزاد هذا التورط بسبب تبني أمريكا ورعايتها للمشروع الصهيوني المتمثل في دولة إسرائيل، بالإضافة على العوامل الأخرى وخاصة مصالحها وأهدافها في المنطقة والتي تناولناه سابقا.

يرى (William Quant)[٣٧] أن العلاقات العربية الأمريكية تتأثر بالاعتبارات أو المحددات الثلاث الآتية:

١ ـ يمثل الدافع الأول، العلاقة الأمريكية السوفياتية على المستوى العالمي، إذ تميل أمريكا إلى أن ترى المنطقة العربية في إطار التنافس بينها وبين الاتحاد السوفيتي.

٢ ـ يمثل الدافع الثاني الالتزام تجاه دولة إسرائيل.

٣ ـ يمثل الدافع الثالث الحصول على النفط.

ويرى (Quant) أن العلاقات العربية الأمريكية تتأثر بهذه الاعتبارات ولا تتسم تلك العلاقات بأهمية خاصة في حد ذاتها. ومن ثم فإن علاقات أمريكا مع أي بلد عربي أو مع العالم العربي ككل، تميل إلى أن تكون انعكاسا لأحد تلك الاعتبارات أو بعضها فقد ترغب في وجود حليف ضد الاتحاد السوفيتي في تلك المنافسة مع هذا الأخير، وربما ترغب في التعاون مع بلد عربي لأنه على استعداد لقبول التسوية مع إسرائيل (وهذا يفسر بعض العلاقات مع الأردن، والاهتمام بمصر)، أو أن تقوم بتقوية العلاقات مع بلد عربي من أجل الحصول على النفط (دول الخليج).

إن موقف أمريكا المنحاز بكل ثقله إلى إسرائيل، وكذلك الدعم العسكري والسياسي وغيره غير المحدود الذي خلعته أمريكا على إسرائيل، أدى إلى بروز مشاعر عربية معادية لأمريكا، مما أثر سلبا على العلاقات العربية الأمريكية، ولم تتمكن أمريكا من تحسين موقفها وصورتها أمام الشعوب العربية التي تعتبرها مشاركة في إلحاق الهزائم بالعرب بتدعيمها لإسرائيل.

فبسبب نظرة أمريكا إلى إسرائيل كمصلحة استراتيجية في المنطقة العربية وانحيازها الكامل لها، أصبح العرب ينظرون إلى أمريكا بأنها ضد التحرر العربي، والتي لولاها (أمريكا) لما كان بوسع إسرائيل أن تتمادي في الاحتلال والتوسع على الأراضي العربية وتشريد الشعب الفلسطيني، فمثلا فحين نشبت حرب ١٩٦٧، ساندت أمريكا إسرائيل، وازداد دعمها لها مع الوقت، ومن الطبيعي أن يكون موقف العرب من أمريكا عنيفا وحادا، فاتهم عبد الناصر عندئذ الطيران الأمريكي صراحة بالاشتراك في قصف المطارات المصرية، وقطعت كل من سوريا والجزائر والعراق والسودان علاقاتها مع أمريكا وهوجمت السفارات الأمريكية في البلدان العربية.

وفي مقابل ازدياد توثق العلاقات الأمريكية الإسرائيلية، ضعفت علاقات أمريكا بالدول العربية حتى المعتدلة منها اعتبرت مساندة أمريكا لإسرائيل عملا معاد لحقوق العرب ومصالحهم[٣٨].

إذن تتميز علاقات العرب مع أمريكا، بتوتر في مجمل الأحيان نتيجة موقف أمريكا الثابت في خطوطه العريضة من الصراع العربي الإسرائيلي، وبالتالي مساهمتها عبر دعم إسرائيل بإبقاء الوضع القائم على حاله، أي احتلال الأراضي العربية وعدم التجاوب مع مطالب الفلسطينيين.

ومن هنا فالتوترات التي يحدثها الصراع العربي الإسرائيلي، تؤدي إلى توتر العلاقات العربية الأمريكية، ويبقى موقف أمريكا من هذا الصراع أحد المتغيرات المهمة في هذه العلاقات.

تتسم السياسة الأمريكية برفض التعامل مع البلدان العربية كمجموعة، بل تتعامل معها كصفة جغرافية تربط بين دول متجاورة، الأمر الذي يعكس رفض العروبة كجامع اجتماعي وثقافي له قوته وشرعيته السياسية، فالتجزئة تمثل وضعا نموذجيا لأمريكا لمواجهة هذه الروابط وإثبات عدم جدواها، ويساعد على نجاح هذه المحاولة الأمريكية، اتساع الهوة بين المواقف العربية المعلنة، التي تعبر عن ديبلوماسية جماعية لفظية، وبين المواقف الحقيقية للحكومات العربية.

كما تعمل أمريكا على سياسة تقوم على محاولة فك الارتباط بين مختلف القضايا والمجالات ذات الاهتمامات العربية العامة، وتتعامل مع كل قضية على حدة، مع إبقاء إسرائيل متفوقة على الجميع وظل الموقف الأمريكي متطابقا مع الموقف الإسرائيلي فيما يتعلق بآلية الحل القائم على تفكيك الصراع العربي الإسرائيلي إلى نزاعات حدودية يجري التعامل معها على هذا الأساس.

كل هذا جعل العلاقات العربية الأمريكية معقدة ومتشابكة وتنطوي على قدر كبير من التناقض والتضارب.

ورغم هذا، ولأن الدول العربية لم تتمكن من بلورة استراتيجية عربية موحدة تتعامل بمقتضاها مع أمريكا، أو لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي، فقد كان بوسع أمريكا أن تجد دائما وفي كل وقت أصدقاء عربا يمكن الاعتماد عليهم بصرف النظر عن الموقف الأمريكي المعادي للعرب، وأيما كان حجم الدعم الذي تقدمه أمريكا لإسرائيل، فمثلا حين قاطعت الدول العربية علاقاتها الدبلوماسية مع أمريكا في أعقاب حرب ١٩٦٧ ظلت هذه المقاطعة شكلية إلى حد كبير ولم تمس مصالح أمريكا الحقيقية في المنطقة بمعنى أن أمريكا لم توضع في موقف عليها الاختيار بين الدعم المطلق لإسرائيل وبين المحافظة على مصالحها في العالم العربي، غير أنها اكتشفت خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ أن النظام العربي يمكن أن يتحول إلى نظام فعال في لحظات قومية خاصة إذا توفرت الشروط المعنية وهذا ما حدث عندما حدث قطع إمدادات النفط عن أمريكا والدول المؤيدة لإسرائيل، لكن اللحظة كانت قصيرة واستطاعت أمريكا أن تخلق وضعا أدى إلى رفع الحظر النفطي.

كما كانت أزمة الخليج II وما بعدها بيانا عمليا على أسلوب أمريكا في استغلال التناقضات العربية لمصلحتها ومصلحة إسرائيل.

تركز أمريكا في علاقاتها مع العالم العربي على القوى العربية الرئيسية فإذا كانت هذه القوى ذات الوزن والتأثير تميل للغرب فإن أمريكا تعمل على دعمها عسكريا وسياسيا واقتصاديا، بالإضافة إلى اجتذابها للدخول في استراتيجية مواجهة الاتحاد السوفيتي، أما القوى

العربية الغير منحازة أو حليفة للاتحاد السوفيتي، فإن أمريكا تكون متشددة تجاهها، وتسعى لاحتوائها بواسطة دعم علاقاتها مع دول الجوار أو زعزعتها من الداخل.

ومع استمرار التدهور في الأوضاع العربية، واضطرار كل طرف عربي إلى مواجهة قضايا أمنه الداخلي والخارجي بشكل منفرد ظلت الأطراف العربية تسعى للبحث عن المساعدة الخارجية، وشكل هذا وضعا مثاليا لأمريكا، استطاعت من خلاله أو بواسطة حلفائها، استغلال الموقف والحصول على مكاسب سياسية لدى هذه الأقطار، كامتناعها عن انتهاج سياسات تتعارض مع المصالح الأمريكية، وتاليا فك ارتباطها عمليا بالقضايا ذات الاهتمام العربي، كما حصلت أمريكا أيضا على مكاسب استراتيجية بأن جعلت الربط مباشرا وقويا بين المساعدات إلى هذه الأقطار من جهة وبين سلوكيتها من جهة أخرى.

وأكثر من هذا نشطت أمريكا في إقامة أنظمة عربية موالية لها في المنطقة، ودعمها بالإمكانيات القمعية اللازمة لمنع أي خطر داخلي على المصالح الأمريكية (آبار النفط)، أو أي خطر إقليمي، من خلال مقاومة تطلعات الأنظمة "الراديكالية" للتحكم في الثروات العربية وتحقيق الوحدة العربية. بالإضافة إلى إنشاء قواعد عسكرية (الخليج خاصة) والحصول على تسهيلات بحرية وجوية من بعض الدول العربية (قطر أثناء غزو العراق ٢٠٠٣) بل أن الأمر وصل إلى تصاعد التعاون الأمني بين أمريكا وبعض الأنظمة العربية إلى حد كبير (خاصة في الآونة الأخيرة بحجة مكافحة الإرهاب).

كما عملت أمريكا كذلك على استغلال العامل الإيديولوجي في حربها الاستراتيجية ضد الاتحاد السوفيتي، من خلال توظيف الإسلام المعادي للشيوعية الإلحادية.

كما عمدت أمريكا إلى استغلال أداتها الدعائية والإعلامية الضخمة لجعل الدول العربية تنخرط بشكل متزايد في الاستراتيجية الأمريكية، وذلك من خلال تأكيد أو نفي الخطر الشيوعي، حسبما تقتضيه المصالح الأمريكية، وذلك لدفع الأنظمة العربية في المنطقة إلى انتهاج سلوكات معينة تتجاوب مع المصالح الأمريكية والتوجهات العامة لسياستها.

وبعد بروز القصور السوفيتي في مجاراة أمريكا في دعمها لحلفائها عسكريا واقتصاديا بداية من منتصف الـ ٧٠، عمدت العديد من الدول العربية إلى التخلي عن خيار التوازن الذي

أخذت به في الماضي(٣٩)، ومن ثم الانخراط رأسا في الاستراتيجية الأمريكية من خلال اعتناق خيار الاتباع، ونتيجة لذلك صارت المنطقة العربية مع منتصف الـ ٨٠ ملحقة تقريبا بالكامل بالاستراتيجية الأمريكية، إن لم تكن سياسيا فاقتصاديا وتكنولوجيا.

فمثلا عمدت أمريكا إلى عزل مصر عن بقية الوطن العربي، بتقديم المعونات الاقتصادية والعسكرية لتصل العلاقات بين مصر وأمريكا سنة ١٩٨٨ إلى مرحلة التحالف الاستراتيجي، وكانت أمريكا ترمي من وراء عزل مصر على تحقيق ثلاث أهداف استراتيجية:

١ ـ سحبها نهائيا خارج إطار الصراع العربي الإسرائيلي.

٢ ـ جعلها قوة إقليمية خاضعة لأمريكا وركيزة لخدمة مصالحها في المنطقة.

٣ ـ جعلها بابا تنفذ منه إلى شبكة العلاقات العربية – العربية لإعادة صياغتها بما لا يناقض المصالح الأمريكية في المنطقة.

وهكذا نرى أن السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية تعمل على رفض التعامل مع العرب كمجموعة، حيث يصنف المحللون والدبلوماسيون الأمريكيون الحكومات العربية إلى صنفين: حكومات صديقة، وحكومات غير صديقة، وهذا طبقا لاعتبارات المصلحة الأمريكية وظروف الاستقطاب الدولي والموقف من الصراع العربي الإسرائيلي، وتبني أمريكا سياستها في المنطقة العربية على أساس هذه التفرقة، ومن هنا عملت على إحباط أي دعوة قومية في الوطن العربي تدعو إلى تحقيق الوحدة العربية(٤٠).

نجحت أمريكا في فرض محور الرياض – القاهرة الموالي لها كتيار مهيمن داخل بنية النظام الإقليمي العربي، وهو ما أدى إلى زيادة انخراط الدول العربية في الاستراتيجية الأمريكية حتى أن الوطن العربي صار مع بداية الـ ٩٠ ملحقا بالكامل بالفلك الأمريكي سياسيا واقتصاديا وأمنيا، وعملت أمريكا على توظيف علاقاتها التحالفية مع القوى العربية الإقليمية الموالية لها، لتوجيه العلاقات العربية – العربية بما يخدم التوجهات الأمريكية في بناء نفوذ لها في العديد من الدول العربية الرئيسية، يعتمد (النفوذ) على الأنظمة الموالية لها في المنطقة العربية.

نخلص من هذا المطلب إلى أن هناك اختلافات في حجم الترابط بين كل من أوروبا وأمريكا مع العالم العربي، فإذا كان لأوروبا علاقات وطيدة وطويلة مع هذا العالم، كونها من

أكبر القوى الاستعمارية في المنطقة، بالإضافة إلى عامل الجوار الذي جعلها تتمتع بقوة وبنفوذ هام، أما أمريكا فلا يمكن القول أن علاقاتها مع العالم العربي، تتمتع بنفس الميزة، فهي جديدة في المنطقة، وهناك اعتقاد لدى الأوروبيين أنهم سبقوا الأمريكيين في وعي وإدراك وتفهم طبيعة وأحوال المنطقة.

وفي الواقع فإن ميراث أوروبا التاريخي وقربها الجغرافي من المنطقة العربية إلى جانب شبكة العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية التي تربطها بالمنطقة قد أعطاها دورا مميزا ومسؤولية خاصة بالنسبة لهذه المنطقة، يختلف عن دور ومسؤولية الولايات المتحدة.

المطلب الثاني: العلاقات والارتباطات مع إسرائيل:

سوف نتناول هنا كذلك العلاقات الأوروبية مع إسرائيل، ثم العلاقات الأمريكية معها أيضا.

أولا: العلاقات الأوروبية الإسرائيلية:

إن أوروبا هي التي خلقت المشكلة اليهودية، ثم أوجدت لها حلا على حساب شعب فلسطين. كما أن القومية الأوروبية هي التي أوجدت القومية الصهيونية وأوجدت لها متنفسا جغرافيا على أرض فلسطين، لقد انبثقت إسرائيل من المجتمع الأوروبي، فكلا من وعد بلفور والانتداب البريطاني وسياسة عصبة الأمم هي سلعة أوروبية[٤١]، وبين أدوار دول أوروبا، يبرز الدول البريطاني في تأسيس الكيان الصهيوني، والدور الألماني في انعكاسات السياسة النازية على الهجرة اليهودية لفلسطين ثم في دعم الكيان ماديا فيما بعد، كما يبرز الدور الفرنسي في ضمان أمن هذا الكيان وتسليحه لفترة طويلة.

والسبب في ذلك أنه نظر إلى هذا الكيان كقاعدة متقدمة للغرب الأوروبي في المنطقة العربية، ولهذا فهناك تحيز أوروبي واضح تجاه إسرائيل، ويظهر ذلك في تزويدها بالأسلحة وعقد الاتفاقيات معها.

فمن الرغبة الأوروبية بالثأر من الشرق واستخدام سيطرتها عليه كضمان لمصالحها، وتحجيم أو إضاعة أي فرصة قد تبلور قوة أو موقف في المنطقة العربية، يعد من وجهة نظر

أوروبا مصدرا للخطر على المصالح الأوروبية من جانب، ومن الرغبة الصهيونية في خلق كيان لليهود في فلسطين يلعب الدور ذاته بالنسبة للغرب في المنطقة، من كل هذا جاء توافق الرؤى والأهداف بين الصهيونية والأطماع الأوروبية في المنطقة العربية.

لقد اتخذت مهمة إعادة الترتيبات للمنطقة العربية صورا مختلفة، أجملها ضرورة خلق حاجز بشري قوي غريب عن المنطقة، لفصل جزئيها الأفريقي عن الآسيوي، على أن يكون ذلك الحاجز صديقا أو حليفا للغرب عامة ولأوروبا خاصة. فوجدت تلك القوى ضالتها بإقامة إسرائيل في فلسطين، تدين لها بالولاء الكامل، وتؤمن مصالحها.

فلا عقدة الذنب الأوروبي تجاه اليهود التي شاعت عقب الاضطهاد النازي، ولا الدوافع التوراتية كافية لإقامة إسرائيل في قلب المنطقة العربية، إن لم تكن مهمة تأمين المصالح الأوروبية في المنطقة والحيلولة دون بلورة نظام عربي موحد متجانس يوقف المطامع الأوروبية، هي في أولوية قيام إسرائيل[٤٢].

هذا فيما يخص دور أوروبا في خلق إسرائيل، أما عن العلاقات معها ففي الجانب السياسي، فقد اتسمت السياسات الأوروبية بانحياز صارخ لصالح إسرائيل في مختلف قضايا الصراع العربي – الإسرائيلي خلال الـ ٥٠ والـ ٦٠، وظلت أوروبا هكذا مناصرة لإسرائيل بقوة ومواكبة لتطورها بتعاطف ودعم كبيرين حتى ١٩٦٧.[٤٣]

وكانت المواقف الأوروبية في تلك الفترة مرتبطة بمجموعة من الاعتبارات الهامة، يأتي في مقدمتها أن السياسة الأوروبية آنذاك كانت أسيرة الضغوط العنيفة التي مارستها الصهيونية العالمية على العالم الغربي، تحت شعار استغلال العقدة الناجمة عن اضطهاد النازية لليهود أثناء الحرب العالمية الثانية، بالإضافة إلى أن السياسة الأوروبية كانت تابعة بالكامل وقتذاك للسياسة الأمريكية خلال فترة الحرب الباردة، وسايرت معظم دول أوروبا الغربية الموقف الأمريكي فيما يتعلق بالانحياز الكامل لإسرائيل في مواقفها المختلفة تجاه الدول العربية، وخلال تلك الفترة، قدمت دول أوروبا الغربية دعما هائلا لإسرائيل من خلال العديد من الأشكال والآليات، كان من أبرزها التعويضات الهائلة التي حصلت عليها إسرائيل من ألمانيا الغربية بسبب المذابح المزعومة التي تعرض لها اليهود إبان الحرب العالمية الثانية على يد هتلر. بالإضافة إلى أن

فرنسا قدمت مساعدات هامة للحماية إسرائيل، علاوة على صفقات التسلح الضخمة التي أبرمتها الدول الأوروبية وبالذات بريطانيا وفرنسا مع إسرائيل خلال تلك الفترة.

وهكذا توطدت العلاقات الأوروبية – الإسرائيلية وأصبحت تأتي على رأس أولويات المجموعة الأوروبي، بل سعت إسرائيل ذات يوم إلى الانضمام الكامل للمجموعة، ولذلك حرصت المجموعة الأوروبية على طمأنة إسرائيل باستمرار إلى أن العلاقات العربية الأوروبية لن تكون على حسابها، وقد سمى هذا الاتجاه بـ سياسة الموازنة بين العرب وإسرائيل.

وفي جانب العلاقات الاقتصادية تشكل المجموعة الأوروبية رئة يتنفس منها الاقتصاد الإسرائيلي، كما تعتبر إسرائيل شريكا تجاريا لأوروبا حيث تذهب ٢٧% من الصادرات الإسرائيلية إلى المجموعة الأوروبية، كما تحصل إسرائيل على ٤٣% من وارداتها من المجموعة نفسها، كما يجمع بين إسرائيل والمجموعة عدد من بروتوكولات (اتفاقيات) التعاون الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي[٤٤].

وما انفكت العلاقات الاقتصادية تتدعم بين الطرفين في جميع الميادين، إذ تلعب الشركات الأوروبية دورا هاما في خدمة الاقتصاد الإسرائيلي (هناك مثلا صلة وثيقة بين المصانع الإسرائيلية ومصانع الألمنيوم في بريطانيا وبلجيكا وهولندا لصناعة الألمنيوم الإسرائيلي[٤٥]. كما ساهم الرأسمال الأوروبي في قطاع البناء الإسرائيلي. أما في قطاع المال فتعمل بنوك أوروبية إسرائيلية معا، فهناك المصرف الإنجليزي المشهور (Barclays Discount Bank)، والبنك الفرنسي (Marival General Banque) الذي أصبح تحت الإشراف الكامل للمليونير اليهودي (Edmond de Rushfield) منذ عام ١٩٦٥ أما بنك (Jerusalem Ford de Flonist & Magrs) فتشرف عليه المجموعة المالية الإنجليزية الإيطالية، وغيرها من البنوك التي تتعامل بقوة مع إسرائيل.

كما تظهر العلاقات الاقتصادية القوية بين أوروبا وإسرائيل في مجال بناء الصناعات الحربيـة في إسرائيـل، وتعليم الإسرائيليين في المصانع الأوربية (فشركة المليونير Dassau في فرنسـا هـي التي دعمت بقوة الصناعة الحربية الإسرائيلية)، كما قامت الشركة الفرنسية (Thorback) التي يشرف عليها اليهودي (Shidloff) ببناء مصنع لإنتاج المحركات النفاثة،

قرب تل أبيب بالاشتراك مع الشركة الإسرائيلية (Aircraft Industries)، كما لعب البنك الألماني المشهور (Deutsh Bank) دورا متزايدا في تمويل الصناعة العسكرية الإسرائيلية، وساهم في قطاعات اقتصادية أساسية في إسرائيل، كما أشرف على إنتاج دبابات (Dimitrish) وغيرها.

ورغم أن حرب ١٩٦٧ حملت تغيرا في موقف أوروبا من إسرائيل، إذ بدأت العلاقة القوية معها تتراجع وخاصة وأن لأوروبا مصالح اقتصادية كبرى في الدول العربية وأصبحت أوروبا ترفض كثيرا من السياسات الإسرائيلية مثل الممارسات التعسفية لإسرائيل في الأراضي المحتلة تجاه الفلسطينيين (الأبعاد ـ التعذيب ـ القتل ...إلخ).

إلا أنه مع هذا ظلت أوروبا تقيم علاقات قوية مع إسرائيل بفضل الوجود اليهودي وإعلامه النشط والمتغلغل، الذي كثيرا ما يروج لحقائق مغلوطة تستفيد منها إسرائيل كثيرا مثلا عند الكلام عن الأزمة الاقتصادية التي تعرفها أوروبا، يتم تحميل الدول العربية المنتجة للبترول المسؤولية، كذلك فإن كثيرا من الأعمال الإرهابية وتضخيمها، ساهمت في تشويه صورة العربي.

إن أهم طرف أوروبي في العلاقات مع إسرائيل هو فرنسا، فلقد أرست الجمهورية الرابعة في فرنسا علاقات قوية وطيدة وحيوية مع إسرائيل، فكانت فرنسا هي المصدر الأكبر والأساسي للسلاح الإسرائيلي، خلال الـ ٦٠ حوالي ٩٥% من الطائرات العسكرية كانت من فرنسا، وطائرات الميراج الفرنسية هي التي أعطت إسرائيل النصر في حرب ١٩٦٧. كما ساعدت بقوة برنامج الأبحاث النووي الإسرائيلي، حيث تم بناء أول مفاعل نووي بإسرائيل في ديمونة بصحراء النقب بمساعدة فرنسية أساسية، ووصل التحالف الفرنسي – الإسرائيلي إلى أقصاه بالقيام بالعدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦، بسبب مصالحها المشتركة[46].

وقد ساهم في تدعيم العلاقات الفرنسية الإسرائيلية في هذه الفترة عدة اعتبارات إقليمية وعالمية، فمن ناحية هناك العداء المشترك بين فرنسا وإسرائيل للاتجاهات القومية العربية، ومن ناحية أخرى، بسبب العلاقات الخاصة بين أمريكا والجمهورية الرابعة.

كانت المصالح الفرنسية واليهودية متقاربة جدا في فترة الحرب العالمية الثانية، فكل طرف قام بمساعدة الآخر في تحقيق ما يصبوا إليه، وظل هذا الارتباط الوثيق بعد تكوين دولة إسرائيل وخاصة أثناء ثورة الجزائر التي كانت حاجزا أمام استئناف العلاقات الفرنسية مع العالم العربي، وبعد حل قضية الجزائر، حاولت فرنسا اتباع سياسة معتدلة تجاه أطراف النزاع (إسرائيل والعرب)، وظل الأمر كذلك إلى أن جاءت حرب ٦٧، فكان موقف فرنسا معارضا لإسرائيل، هذا الموقف مثل تكتيكا أو وسيلة جديدة لكسب الدول العربية واستعمالها كقناة لبقائها (فرنسا) في المنطقة بعد أن أدركت أن إسرائيل تخدم المصالح الأمريكية، فتدهورت العلاقات بين فرنسا وإسرائيل، حيث عارضت فرنسا احتلال الأراضي العربية من قبل إسرائيل وأوقفت بيع إسرائيل الأسلحة.

دور يهود فرنسا و[illegible]يرزام:

إن الجالية اليهودية في فرنسا تشكل كيفيا أهم مجموعة بشرية أجنبية، وهي كميا تحتل المرتبة الثالثة في الدياسبورة (Diaspora) اليهودية بعد أمريكا والاتحاد السوفيتي سابقا عددها بين ٦٠٠ و ٧٠٠ ألف سنة ١٩٨٢)، وتتميز هذه الجالية بنشاطها وبحيويتها، ويتم تأطيرها من خلال شبكة من الجمعيات المتكاملة في أهدافها ومن أهمها: الصندوق الاجتماعي اليهودي الذي أنشئ سنة ١٩٥٠ ويتولى الاشراف على جمع الأموال والتبرعات، والوكالة اليهودية من أجل إسرائيل، وتعمل على إنعاش وتطوير اللغة والتربية والثقافة العبرية، وتشجيع الهجرة إلى إسرائيل. وهناك المجلس التمثيلي للمؤسسات اليهودية بفرنسا (CRIF)، مهمته تنسيق أنشطة مختلفة التنظيمات والمؤسسات اليهودية في فرنسا، وبالاضافة إلى الأنشطة التي تقوم بها، تصدر ٢٤ منشورا للتعبير عن اهتمامات الجالية اليهودية في فرنسا، وتعبر بأشكال متعددة عن استمرار ارتباطها مع إسرائيل، مثلا تنظيم احتفالات سنوية ذات طابع سياسي أهمها: ١٢ ساعة من أجل إسرائيل الذي تحضره كثير من الشخصيات الفرنسية المرموقة.

ويلاحظ أن عطف وتحالف يهود فرنسا مع إسرائيل يزداد بتطور الأحداث في الشرق الأوسط، كما يعتقد أن فشل استفتاء ١٩٦٩، ومن ثم استقالة (De Gaulle) يرجع إلى دور المنظمات اليهودية بفرنسا التي مولت الحملة المضادة لديغول، لهذا ظل المرشحون للرئاسة

الفرنسية يأخذون بعين الاعتبار أصوات اليهود ونفوذهم السياسي والإعلامي وخاصة المالي في التأثير على الفرنسيين. على أن التساؤل السياسي المطروح في هذا الإطار، يكمن في معرفة ما إذا كان يمكن الحديث عن وجود "جماعة ضغط يهودية" مؤثرة في الحياة السياسية الفرنسية مثل ما هو الحال في أمريكا أين للوبي اليهودي نفوذ وتأثير كبير جدا.

فعلى خلاف أمريكا، أين يمثل هذا اللوبي جماعة ضغط، فإن الأمر مختلف في فرنسا، حيث يتركز الجدل حول المسألة في اتجاهين: الأول يرفض مطلقا الحديث عن "اللوبي" أو تصويت يهودي.

أما الاتجاه الثاني فيعطي هذه الجالية دورا مميزا في الحياة السياسية الفرنسية.

ولكن مع هذا فالدور اليهودي في فرنسا لا يمكن مقاربته بشكل منعزل، بل لابد من وضعه ضمن تفاعلاته وتأثيره وتأثره بمختلف قوى المجتمع الفرنسي.

إن الحضور اليهودي الفاعل لا يمكن تضخيمه كما لا يمكن التقليل من شأنه، فهو قائم وممتد عبر مشارب متعددة يغذيها ويتغذى بها، وهو داخل وتكملة لمظاهر التعاطف المتأصلة في المجتمع الفرنسي، وهو أكثر من ذلك عنصر كبح لاندفاع السياسة الفرنسية في اتجاه لا يخدم مصالح إسرائيل.

من كل ما تقدم يظهر لنا أن هناك صلات إيديولوجية عضوية تربط إسرائيل والصهيونية بدول أوروبا الغربية، فالصهيونية جزء من الثقافة الأوروبية وهي نتاج لها، ويظهر هذا فيما يتردد كثيرا أن إسرائيل والدول الأوروبية تشترك فيما يسمى بقيم الحضارة الغربية بما يعنيه ذلك ضمنيا، ومن تقارب بينهما في القيم وتباعد عن الآخرين[٤٧].

تأسست إسرائيل على نمط مؤسسات دول المجموعة الأوروبية وأخذت بنفس النظام السياسي التعددي البرلماني في أوروبا، وهذا التشابه يؤدي بالضرورة إلى تقارب وتقوية العلاقات بين الطرفين، كما يؤثر في اتخاذ السياسات التي تمس إسرائيل.

من كل ما تقدم ومن تتبع سياسات دول أوروبا الغربية يتضح أنها كانت متفهمة منذ البداية ومؤيدة لأهداف الحركة الصهيونية، وبعد ذلك أيدت هذه الدول قيام إسرائيل واعترفت

بشرعيتها وتعاونت معها ودعمها، أما بعد ١٩٦٧ فإنها لم تقبل من حيث المبدأ بتوسع إسرائيل وضمها لأراضي جديدة، ولكنها أكدت مواقفها السابقة.

ثانيا: العلاقات الأمريكية الإسرائيلية:

رغم أن أمريكا ليس لها مصالح اقتصادية واستراتيجية مباشرة مع إسرائيل كما لها مع العالم العربي، إلا أنها قد أقامت علاقات خاصة فريدة وغير عادية، ولا يوجد لمثلها شبيه أو نمط في العلاقات الدولية القديمة والمعاصرة على الإطلاق، فهي ليست علاقات بين دولة ودولة أجنبية تحكمها القواعد والأعراف والممارسات المعمول بها في العلاقات الدولية.

لقد أقامت أمريكا هذه العلاقة الخاصة مع إسرائيل وألزمت نفسها بالدفاع عن وجود وبقاء إسرائيل، وعن أمنها وقوتها بالتأييد السياسي والدبلوماسي، والمساعدات الاقتصادية والعسكرية وغيرها، حتى وصلت هذه العلاقات في قوتها إلى مستوى التحالف الملزم[٤٨].

فمنذ قيام إسرائيل سنة ١٩٤٨، والعلاقات الأمريكية الإسرائيلية إلى اليوم، تبين أن النظرة الأمريكية لإسرائيل هي نظرة خاصة، كما أن لإسرائيل مكانة متميزة في الاستراتيجية الأمريكية فباستمرار تعلن التصريحات الكثيرة وتؤكد حول الالتزام بحماية أمن إسرائيل من طرف كل رؤساء أمريكا وتأكيد الروابط الوثيقة بين الدولتين، فلم تحصل أية دولة على المساعدات الأمريكية بتلك الأرقام القياسية مثل ما حصلت عليه إسرائيل.

ولكن ما هي أسباب هذه العلاقة الخاصة الوثيقة بين الطرفين؟ هناك عدة أسباب أهمها:

1 - **التعاطف الأمريكي تجاه اليهود وإسرائيل**: يقال أن هناك شعور عميق بالذنب لدى كثير من الأمريكيين، أنهم لم يفعلوا أي شيء أثناء المحرقة (Holocaust) وحملات اللاسامية في الحرب[٤٩]. كما يرجع هذا التعاطف إلى التشابه الكبير بين نشأة إسرائيل ونشأة أمريكا، من ناحية الاعتماد على الاستعمار الاستيطاني لتكوين الدولة، فكما أن المجتمع الأمريكي والدولة الأمريكية، هو مجتمع ودولة تتكون من مهاجرين في الأساس ومن جماعات من الأقليات فرت من الاضطهاد في بلادها، وانصهرت في بوتقة واحدة، فكذلك قيام دولة إسرائيل من خلال حركة استيطانية لأقلية مهاجرين فارين من الاضطهاد في بلادهم أيضا، ففي كلتا الحالتين هناك

تمجيد لأولئك الرواد الأوائل (Pioneer) الذين وضعوا أسس قيام الدولة، ومن هذه النظرة هناك اعتقاد أمريكي أن التشكيك في شرعية وجود إسرائيل، يعني التشكيك في شرعية أمريكا ذاتها، ومن هنا كان الإعجاب الأمريكي الشديد بالجهود اليهودية من أجل قيام دولة إسرائيل ومن ثم كان التأييد والدعم الأمريكي.

كما يرجع هذا العطف إلى الترابط بين اليهودية والمسيحية، فالمواطن الأمريكي والغربي عموما يعرف اليهود والتاريخ اليهودي كجزء من تراثه، فالمسيحية تجد جذورها في اليهودية، والحضارة الغربية، تجد أصولها التاريخية في التقاليد اليهودية ـ المسيحية. كما أن هناك كثير من الأمريكيين من يؤمنون بالخلاص بها جاء في الإنجيل، كما يزعمون من عودة اليهود إلى أرض الميعاد، بل هناك من ينظر إلى دور إسرائيل في نشر القيم الغربية في المنطقة.

كما أن هناك نظر إعجاب إلى هذه الدولة ذات النظام السياسي الديمقراطي، وذات الاقتصاد المتقدم، وهو نفس النموذج الأمريكي، ومثل هذا النموذج من الدول هو ما تريد أمريكا أن تراه في العالم[50]، ومن هنا يرى كثير من الأمريكيين أن إسرائيل دولة غربية حرة، مجتمع ديمقراطي نادر في بحر من المجتمعات الإقطاعية[51].

وأخيرا هناك شعور أخلاقي بالمسؤولية لحماية إسرائيل، لأن الأمريكيين هم الذين ساعدوا على إنشاء دولة إسرائيل.

ثالثا دور اللوبي[52] اليهودي في أمريكا: إن تحليل أسباب العلاقات القوية بين أمريكا وإسرائيل، وكذلك تحليل الآلية التي تحرك السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، لا يكتمل إذا لم نتعرض لنشاط اللوبي الصهيوني المؤيد لإسرائيل في الولايات المتحدة.

يعيش في أمريكا ما يزيد عن ٦ مليون يهودي (سنة ١٩٧٣) والقسم الأكبر منهم يخضعون لنفوذ الدعاية الصهيونية، وتأثير ونفوذ اليهود الأمريكان على أمريكا ظل عامل حاسم في بناء الدعم القوي لإسرائيل من خلال تأثيرهم على السياسات وعلى الحكومات[54]، فهناك جالية يهودية في أمريكا تتمتع بعدد من الخصائص تجعلها ذات نفوذ وتأثير كبيرين في السياسة الأمريكية، فهي تتمتع بوضع اقتصادي واجتماعي متميز فيما يتعلق بمستوى الدخل والوظائف التي يشغلونها وارتفاع نسبة التعليم بين أفرادها، كما تتميز بالتركيز وعدم التشتت، وبالضبط في

المراكز الصناعية الكبرى، وكل هذا يمكنها من اتخاذ مواقف موحدة وممارسة ضغط مؤثر وفعال. وهي كقوة سياسية ذات نفوذ وسلطان متغلغلة في المجتمع الأمريكي على مستوى النخبة في جميع المجالات، الاقتصاد الآداب، التعليم الجامعي، القضاء، الفن، الإعلام، السينما، العلوم، بل إن لهم نفوذ كبير في مجمعات الصناعة الحربية (Military Industry Complex)، ويحتلون المناصب العليا في الدولة والإدارة، كما يملكون الوسائل المادية والإعلامية الكفيلة بتحقيق أهداف إسرائيل في أمريكا.

و- اليهود الأمريكيون: تمتاز الجالية اليهودية في أمريكا بأنها أقلية منظمة للغاية، ثرية ومترابطة، كما تمتاز بتعدد تنظيماتها وسعة انتشارها وتغلغلها إلى رجل الشارع اليهودي. والتنظيمات اليهودية على كثرتها واختلاف اجتهاداتها حول قضايا اجتماعية ودينية عدة، إلا أنها بنيان مرصوص فيما يتعلق بتأييد إسرائيل، وجمع التبرعات لها، والضغط لمصلحتها على السلطتين التشريعية والتنفيذية.

تنطوي معظم الجمعيات اليهودية الأمريكية الكبرى تحت لواء المنظمة الصهيونية العالمية، حيث يجري التنسيق المحكم بينها وبين قادة إسرائيل في شؤون السياسة الخارجية، والعلاقات مع أمريكا، وخاصة فيما يخص قضايا الهجرة والتسلح والاستيطان... إلخ.

ورغم التعدد التنظيمي، فإن هناك وحدة في القيادة والتخطيط والتنسيق من خلال عدة مؤسسات على المستوى القومي أهمها: مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية ولجنة العلاقات العامة الأمريكية الإسرائيلية (AIPAC) التي يتهافت الكثير من المرشحين للكونغرس وللرئاسة على مؤتمرها السنوي[55]، ولقد أصبح مؤتمر AIPAC السنوي الذي يعقد في كل شهر أبريل منتدى يتبارى فيه المسؤولون الأمريكان، ورجال الكونغرس وحكام الولايات لتقديم ولائهم ليهود أمريكا حتى أن الرئيس الأمريكي ورئيس وزراء إسرائيل عادة ما يكونون ضيوفهم في هذا المؤتمر.

ويذكر (Paul Findly) في كتابه (من يجرؤ على الكلام) (Who Dares to Speak Abont It) بأن AIPAC هي صاحبة السلطة الغالبة بين اللوبيات في واشنطن، حيث ما إن يذكر إسمها أمام أي شخص في الكونغرس ممن يتعاطون سياسات الشرق الأوسط حتى يتجهم

وجهها، لا أبالغ إذا قلت أن (AIPAC) تتحكم فعلا بكل تصرفات الكونجرس بشأن السياسة الشرق أوسطية.

إن اختراق اللوبي اليهودي للإرادات الأمريكية يعتمد أساسا على الدور الكبير والقوي الذي تلعب المنظمات اليهودية بقيادة (AIPAC)، ولكن كيف يؤثر اللوبي اليهودي؟

يتم هذا التأثير من خلال نفوذه وتأثيره في عملية صنع القرار الأمريكي وذلك من خلال تأثيراته في:

أ- الحملات الانتخابية: إذ أن هذا اللوبي يلعب دورا كبيرا في تسديد فاتورة الحملة الانتخابية للمرشح للكونجرس وللرئاسة، المساندين والمناصرين لإسرائيل، فينفق أموالا طائلة في الدعاية الانتخابية من التبرعات الضخمة،

كما يستخدم اللوبي، الصوت اليهودي والدعاية والإعلام لصالح المرشحين الأكثر تعاطفا مع إسرائيل.

وبنتيجة هذا كله كان المترشحون كما عبر البعض يتصرفون أثناء الانتخابات وكأنهم قد رشحوا أنفسهم إلى الكنيست الإسرائيلي، وكل من يتابع برامج الأحزاب الأمريكية في موسم انتخابات الرئاسة منذ ١٩٤٤ حتى الآن يخيل له أن مرشحي الرئاسة الأمريكية، يخوضون معركة لرئاسة إسرائيل لا لرئاسة أمريكا كما قال خرون[٥٦].

كما يقوم هذا اللوبي بتطبيق مبدأ الترغيب والترهيب على جميع السياسيين الأمريكيين دون أي تردد، فهو يغدق العطاء على الصديق، ويكيل العقاب على العدو، أما مفهوم العدو فهو كل من ينتقد إسرائيل، ويكون العطاء عن طريق المال والصوت والدعاية، أما العقاب فعن طريق تمويل الخصم، وتجريح المعاقب عبر وسائل الإعلام.

كما أن تدخل هذا اللوبي لا يتوقف عند فوز المترشح بل يتعداه إلى ما بعد ذلك، من خلال ترشيح أو فرض تعيين مساعدين له في مناصب كتابة الدولة ومناصب أخرى.

وهكذا فمن خلال مشاركته النشيطة في الحملات الانتخابية على كل المستويات التنفيذية والتشريعية، يضمن اللوبي تأثيره على عملية صناعة القرار في السياسة الخارجية لأمريكا خاصة فيما يتعلق بالشرق الأوسط.

٦- سلوك اليهود الانتخابي: أي دورهم في الانتخابات، فبالرغم من أن أصوات الـ ٦ ملايين من اليهود المقيمين في أمريكا ليس لها وزن كبير من الناحية العددية على اعتبار أنهم لا يشكلون سوى ٣% من مجموع السكان، إلا أن معظمهم يتركزون في عدد قليل من المدن الكبرى المزدحمة بالسكان، وتبدو أهمية هذا التركيز إذا ما ربط بالنظام الانتخابي في أمريكا، وبالتالي فاليهود يعتبرون قوة انتخابية كبيرة، هذا فضلا عن ارتفاع درجة الوعي السياسي بينهم الأمر الذي ينعكس في تزايد نسبة التصويت بينهم إلى أكثر من ٩٠% في حين أن النسبة العامة في المجتمع الأمريكي لا تزيد عن ٦٠% في أحسن الأحوال(٥٧).

وسائل التأثير لدى اللوبي اليهودي: من وسائل تأثيره استخدامه وسائل الاتصال الجماهرية من صحافة، وراديو وتلفزيون وخاصة السينما، كذلك اللقاءات الجماهرية والجامعات. ورغم أن العدد الإجمالي لليهود الأمريكيين لا يتجاوز ٦ ملايين أي ٣% من مجموع السكان، إلا أنهم يسيطرون ويشاركون بـ ٣٠% من وسائل الإعلام الأمريكية المسيطرة(٥٨).

يعمل الإعلام الصهيوني لخلق تأييد ممتد لإسرائيل ليس فقط لدى صانعي القرار، بل وأيضا للبيئة التي جاء فيها أي المواطن العادي.

كذلك هناك الدعاية الصهيونية إذ أن هذه الأخيرة، ولعدة سنوات قدمت للمجتمع الأمريكي إسرائيل على أنها نموذج النجاح ليس فقط في الحرب، ولكن بتحويل الصحراء إلى جنة (Making the Desert Bloom)، وفي إنشاء نموذج لجزيرة ديمقراطية في محيط من الحكم الإقطاعي والتسلطي، أما صورة العربي، فقد قدمت بالعكس فهو خائن جبان إرهابي، أما الدول العربية فقدمت على أساس أنها أما شيوعية أو متعاطفة مع الشيوعية أو ضد أمريكا(٥٩).

ومن خلال هذا النشاط الكثيف يظهر اللوبي الصهيوني في عملية صنع القرار الأمريكي في كل من مجلس الكونغرس، وفي الإدارة (الرئاسة)، بالاتجاه المناسب لإسرائيل، وهناك شهادة موثوقة جدا في هذا الخصوص تعود إلى رئيس هيئة الأركان المشتركة الجنرال (George Brown) الذي أعلن في محاضرة بتاريخ ١٠ أكتوبر ١٩٧٤، تبين نفوذ اللوبي في أمريكا قائلا: " إن هذا اللوبي قوي إلى درجة لا تصدق، يأتينا الإسرائيليون ويطلبون إعطاءهم أسلحة حربية، نجيبهم أننا قد لا نستطيع إقناع الكونغرس بالموافقة على هذا البرنامج، فيردون

علينا ألا تقلقوا بشأن الكونغرس نحن نأخذ هذا على عاتقنا، إن هدفي أنا من بلاد أخرى ومع ذلك بإمكانهم أن يفعلوا هذا"(٦٠).

وبسبب هذا التصريح أقامت المنظمات اليهودية الدنيا ولم تقعدها إلى الحد الذي أدى في النهاية إلى استقالة الجنرال براون نفسه، كذلك فعندما أيد الرئيس (Carter) في ١٦ مارس ١٩٧٧ فكرة وطن قومي للفلسطينيين، عاد فتخلى عن استخدام الكلمة بسبب موجة الانتقاد العارمة التي واجهته بها إسرائيل، والجالية اليهودية الأمريكية. وفي ١٥ أوت ١٩٧٩ استقال (Andrew Young) سفير أمريكا لدى منظمة الأمم المتحدة من منصبه بسبب الضغط الذي مارسته الجالية اليهودية على البيت الأبيض بخصوصه لأنه قام بمبادرة شخصية في ٢٦ يوليو ١٩٧٩ بزيارة الممثل (المراقب) لمنظمة التحرير الفلسطينية في الأمم المتحدة. وفي ٢٤ مارس ١٩٨٠، تبرأ الرئيس (J. Carter) من قرار الأمم المتحدة الذي أيدته أمريكا (١٢ مارس ١٩٨٠) بإدانة إقامة المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، ولقد قيل أن كارتر رضخ أمام الضغط السياسي الإسرائيلي والجالية اليهودية الأمريكية(٦١).

لاشك وأن اللوبي الصهيوني يلعب دورا مؤثرا في هذا المجال، ولكن لا يمكن أن يتخذ ذلك تفسيرا وحيدا للعلاقات الخاصة بين أمريكا وإسرائيل، إذ يرى البعض أن أمريكا تضخم عمدا من دور هذا اللوبي لتبرير مواقفها المعارضة للعرب، وتتخذ من هذا اللوبي شعارا، وكأنها غير حرة في صناعة سياستها تجاه المنطقة العربية، ويرون أن النفوذ الصهيوني في التأثير على السياسة الأمريكية، ينبغي أن ينظر إليه في إطار المصالح الأمريكية في المنطقة والدور الذي تلعبه إسرائيل في تأييد تلك المصالح.

III – إسرائيل أداة لحماية المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط: إن علاقة أمريكا بإسرائيل تقوم على أساس الدور الخادمة (أي حماية المصالح الأمريكية)، فهي (إسرائيل) موقع متقدم للدفاع وحماية هذه المصالح(٦٢)، ولهذا يرى كثير من الأمريكيين أن إسرائيل ذاتها هي مصلحة أمريكية، مما حتم على أمريكا ضمان أمنها.

يتحدث المسؤولون الأمريكيون دائما وباستمرار عن أهمية إسرائيل الاستراتيجية في الشرق الأوسط، وعن الخدمات التي يمكن أن تقدمها لأمريكا، ويرون أن الحفاظ على تقويتها

ليست مصلحة إسرائيلية فقط ولا واجبا أخلاقيا فحسب، وإنما يشكل أيضا مصلحة أمريكية في مواجهـة الراديكالية والخطر السوفيتي والإرهاب، فلإسرائيل دور استراتيجي في المنطقة، أو حصـن عسكري في مواجهة التوسع السوفيتي هنالك، وهي كذلك أداة تأديب عسكري للقوى المعارضـة لأمريكا في المنطقة وحماية النفوذ الأمريكي فيها (مثال حرب لبنان ٢٠٠٦)، ونتيجة لهـذه العلاقات المتينة بين الطرفين جاء الالتزام الأمريكي بحماية إسرائيل وضمان أمنها وقوتها(٦٣).

ووصف وزير سلاح الطيران الإسرائيلي السابق (Stuart Simingstone) إسرائيل بأنها " حاملة الطائرات التي لا تغرق " فهي ليست جزءا من نظام الدفاع الاستراتيجي لأمن أمريكا فقط، ولكنها جزء لا يمكن تصور إحداث أي ضرر بها، ومن ثم يجب تحصينها وحمايتها بالوسائل والأساليب الكافية.

تستطيع إسرائيل أن تضرب المد القومي في المنطقة العربية كما تستطيع أن توقف التهديد لمراكز البترول هنالك، كما يمكن الدفاع عن النظم المحافظة ضد عملاء الاتحاد السوفيتي المحليين، وقد حققت إسرائيل فعلا معظم الأهداف في حماية المصالح الأمريكية في المنطقة (ضد عبد الناصر ١٩٥٦ – ١٩٦٧ – حماية النظام المحافظ في الأردن ١٩٧٠ – تدمير المفاعل النووي العراقي ١٩٨١ - تدمير الوجود الفلسطيني في لبنان ١٩٨٢ ... إلخ)، وبعد سقوط الشاه (١٩٧٩)، أصبح هنالك فراغ قوة في المنطقة مما أعطى أهمية كبرى لإسرائيل(٦٤).

وهذه العلاقات بدت واضحة من خلال التدفق السنوي للمساعدات الأمريكية العسكرية والاقتصادية والمالية لإسرائيل، ارتفع بشدة (١٢٢ مليون دولار أثناء فترة ١٩٥٠ – ١٩٧٢) ارتفع إلى ٢٣٢٠ مليون دولار سنويا في الـ ٨٠.(٦٥)

كما أن الدين الخارجي الرسمي على إسرائيل لأمريكا والذي وصل سنة ١٩٨٥، ٤٥% من إجمالي الدين الخارجي العام على إسرائيل والبالغ حوالي ٢٤ مليار دولار، تم استبعاده فعليا من قائمة الأعباء على إسرائيل (أي لا يدفع). وإلى جانب الأموال الأمريكية، تدفق العلماء ورجال الأعمال وأنشئت مشروعات مشتركة، وخلقت فرصا للاستثمارات في مجال التكنولوجيا

العالمية، وعلى المستوى العسكري تكثف التعاون بين الطرفين ليس فقط في مجال الخبرات وجمع وتبادل المعلومات، وإنما أيضا في ميدان تصميم وتصنيع الأسلحة.

لقد وجد هذا التعاون أقصى تعبير عنه في مذكرة التفاهم التي وقعت بينهما سنة ١٩٧٩، والتي أتاحت الفرصة لأنشطة البحوث المشتركة ولتطوير الصناعة العسكرية الإسرائيلية.

كما ترتبط أمريكا وإسرائيل بشبكة كثيفة من العلاقات الخاصة لعل أهمها التحالف الاستراتيجي بينهما والذي تكرس سنة ١٩٧٥ بتوقيع اتفاق مشترك، الهدف منه تحويل إسرائيل إلى قوة تدخل سريع خاصة لأمريكا، وتعمل بالتنسيق مع البنتاجون بهدف حماية المصالح الأمريكية، وقد تحولت صيغة التحالف الضمني بينهما التي كانت سائدة إلى اتفاق مكتوب يتمثل في معاهدة الإجماع الاستراتيجي في نوفمبر ١٩٨١ والتي تتضمن بنودا عديدة أهمها، تكثيف التعاون الاستراتيجي في مجالات الأمن والخبرات وتبادل المعلومات العسكرية، وتوفير الغطاء الجوي الإسرائيلي للقوات الأمريكية التي تعمل في المنطقة، ووضع المرافق الإسرائيلية على البحرين المتوسط والأحمر، تحت تصرف الأسطول الأمريكي، وتوفير الدعم اللوجستيكي والفني له، وتنسيق العمل بين القيادة العسكرية والسياسية للدولتين في مجال التخطيط الاستراتيجي.

كما عقدت بينهما كثير من الاتفاقات المهمة، واستمرت العلاقات بينهما تنمو على نحو غير مسبوق في تاريخ العلاقات الدولية عموما.

كما يمكن الإشارة إلى اتفاقية ١٩٨٣ بينهما، والتي تهدف إلى زيادة المعونات العسكرية وتحويلها إلى منح لا ترد، وزيادة فرص حصول إسرائيل على ما تحتاج إليه من معارف تقنية ومزايا تجارية لتدعيم صناعة الأسلحة الإسرائيلية. ثم تطور هذا التعاون الاستراتيجي بينهما، حتى قيام أمريكا بإدخال إسرائيل ضمن مجموعة دول الحلفاء التي سمح لها بالمشاركة في أبحاث برنامج مبادرة الدفاع الاستراتيجي (حرب النجوم) (Strategic Defence Initiative) سنة ١٩٨٦، كما منحت إسرائيل مكانة " حليف رئيسي غير عضو في حلف NATO "، ومعناه يمكن لإسرائيل من المشاركة في أبحاث تطوير المعدات والأجهزة العسكرية الأمريكية، وقد أصبحت شركات إسرائيل تعامل معاملة مماثلة للشركات الأوروبية في مجال بناء وخدمة المعدات العسكرية لدول حلف NATO[٦٦].

من كل ما تقدم يتبين لنا أن هناك مقاضية حماية المصالح الأمريكية (النفطية والاستراتيجية) في المنطقة، مقابل إسرائيل الكبرى التي تحصل على التزامات من أمريـكا بتوفير الموارد اللازمة للتفوق العسكري والاقتصادي بالتمويل المستمر لها بتحديث الترسانة الأمريكية وبمدها بالتقنيات الحديثة والوسائل اللازمة لتطويرها، بالإضافة إلى تقديم العون السياسي لها.

ثانياً: من كل ما تقدم من استعراض للعلاقات والارتباطات بين كل من أوروبا وإسرائيل من جهة، وأمريكا وإسرائيل من جهة أخرى أن هناك اختلافات جوهرية، فمن جهة أوربا وبسبب العلاقات الاقتصادية القوية مع ارتباطات تاريخية وجغرافية بالعالم العربي، وكذلك غياب ضغوطات صهيونية داخلية، كل هذا دفع أوروبا على أن تتجه نحو ما اعتبر موقف أكثر توازن من أمريكا اتجاه الطرفين (العربي والاسرائيلي) وخاصة فرنسا التي غيرت سياستها بعد حرب ١٩٦٧ بإنهائها تزويد اسرائيل بالسلاح والتنسيق والتعاون العسكري معها، ودعمت بكل وضوح مطالب العرب لاستعادة أراضيهم، وأصبحت المزود الأول لهم بالسلاح.

ومن جهة أخرى نجد أن الدول الأوروبية ليست ملتزمة مثل أمريكا بدعم إسرائيل[٦٧].

وكثير من الدول الأوروبية اتبعت فرنسا في رؤيتها المتعاطفة مع العرب، لأنهم كانوا أقل إعاقة بالمؤسسات الداخلية (الضغوط الصهيونية) مثل ما في أمريكا. فالجالية اليهودية ليست لها تأثير كبير على السياسة الخارجية الأوروبية والفرنسية، إذ لا يوجد ما يمكن أن يسمى الصوت اليهودي (jewish vote) في هذه الدول.

أما ألمانيا، فظلت مرتبطة بعلاقة خاصة مع إسرائيل لأن (ألمانيا النازية) وجرائمها هي التي أدت مباشرة إلى خلق دولة إسرائيل بإعطائها تبرير نهائي لوجود دولة يهودية والرأي العام هناك متعاطف جدا مع إسرائيل رغم أن هذا التعاطف قد تراجع كثيرا[٦٨]. فالتأثير الداخلي أقوى في أمريكا منه في أوروبا وفرنسا وخاصة دور وتأثير الأقلية اليهودية في كليهما[٦٩].

إن الضغوط الداخلية في كل من أمريكا وأوروبا الغربية تختلف في قوتها وفي طبيعتها، فقوة الصهيونية في أمريكا ظلت حقيقة مادية مؤثرة إلى أقصى حد، مما أدى إلى وقوع مراكز

اتخاذ القرارات الخاصة بالشرق الأوسط في بلورة هذه الضغوط ونتج عن ذلك تحيز كامل لأمريكا إلى جانب إسرائيل بالرغم من وجود أسباب أخرى كما ذكرنا.

المبحث الثالث

اختلاف سياسات ومواقف الطرفين اتجاه الصراع العربي الإسرائيلي

سوف نتناول في هذا المبحث سياسات ومواقف كل من أمريكا وأوروبا تجاه الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية خلال فترة الدراسة (١٩٧٠ – ١٩٩٠)، التي سوف نقسمها إلى ثلاث مراحل: الأولى من بدء ظهور السياسة الجماعية الأوروبية في المنطقة (١٩٧٠) إلى اندلاع حرب أكتوبر (١٩٧٣)، والثانية من ما بعد حرب أكتوبر (١٩٧٤) إلى معاهدة كامب ديفد (١٩٧٩) والثالثة من مبادرة البندقية الأوروبية (١٩٨٠) إلى بداية حرب الخليج (١٩٩٠)، وسوف ننظر كيف اختلفت هذه السياسات والمواقف، واعتبار ذلك كسبب آخر للتأثير على العلاقات الأطلسية.

المطلب الأول: السياسات والمواقف الأمريكية إزاء الصراع العربي الإسرائيلي:

لعبت أمريكا وما زالت تلعب دورا بالغ الأهمية، إن لم يكن الدور الأكبر حسما في التأثير على مسار الصراع العربي الإسرائيلي، والسبب يعود إلى ثقل أمريكا في النظام الدولي من ناحية، وإلى طبيعة العلاقات الأمريكية الإسرائيلية من ناحية أخرى.

إذ منذ قيام دولة إسرائيل وبدء الصراع العربي الإسرائيلي إلى اليوم تزايد الاهتمام الأمريكي بالمنطقة العربية وبالصراع نفسه، عبر هذه السنوات بصورة متعاظمة، وتزايد الدور الأمريكي إزاءه. والمتتبع للسياسة الأمريكية تجاه هذا الصراع وللسياسة الأمريكية عامة في المنطقة العربية منذ بدايتها إلى الآن، يلاحظ عدم الاختلاف الجوهري بين سياسة رئيس أمريكي وآخر، بل يلاحظ استمرار النهج الأمريكي في المحافظة على المصالح الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة العربية. كما يلاحظ من موقف وتطور السياسة الأمريكية إزاء كيفية حل وتسوية هذا الصراع، أن أحد خطوط هذه السياسة المستمرة هو تفتيت وتجزئة الصراع من إطاره العربي

القومي إلى قضايا ثنائية بين إسرائيل وعدد من الأقطار العربية. وعادة يتسم التصور الأمريكي لتسوية هذا الصراع بثلاث سمات:

السمة الأولى: هي الانطلاق من الأمر الواقع وقبول " دولة إسرائيل " والبحث عن حل أو تسوية في إطار هذا الأمر الواقع.

السمة الثانية: هي تجزئة الصراع من حيث أطرافه وموضوعاته والنظر إليه على أنه مجموعة نزاعات على الحدود بين دول ذات سيادة إضافة إلى قضية اللاجئين.

السمة الثالثة: هي التركيز على إبرام معاهدة صلح بين إسرائيل ومصر وترتيب أوضاع المنطقة وفقا لذلك تحت مظلة النفوذ الأمريكي، والهدف من هذا الموقف هو عزل مصر وإضعاف خيار الحرب أمام العرب[٧٠].

وهذه السمات الثلاث مثلت الإطار العام للنظرة الأمريكية الرسمية لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي بطرح مشروعات مختلفة للتسوية.

بعد هذه التوطئة يثار السؤال عن سبب بحث أمريكا على تسوية للصراع العربي الإسرائيلي.

تمتعت أمريكا بالوضع الفريد كقوة خارجية وحيدة التي باستطاعتها أن تطور مفاوضات جادة بين الأطراف المتصارعة، لقد كان ذلك بسبب علاقتها الخاصة مع إسرائيل، ما جعلها مقبولة لدى كثير من الأطراف العربية، أو كما صرح أنور السادات ذات مرة " كل الأوراق في هذه اللعبة موجودة في يدي أمريكا لأنها الوحيدة التي يمكنها أن تضغط على إسرائيل "[٧٤].

كما أن أمريكا نفسها وجدت أن حالة الصراع والأزمة أو لا حرب ولا سلم يؤدي إلى العنف والاضطراب، وانتشار الفوضى، مما يؤثر على مصالحها في المنطقة، ولهذا فإن الحفاظ على مصالحها، يتطلب منها القيام بمجهودات كبيرة للبحث عن تسوية سلمية، وأنه إذا تحققت هذه التسوية، فإن مصالحها (المتعارضة في المنطقة) سوف تتوافق (ضمان التزود بالنفط، والحد من النفوذ السوفيتي في المنطقة)، لأن العرب سوف لن يحتاجوا إلى الاعتماد على الاتحاد السوفيتي كثيرا، باعتبار أن دعم أمريكا اللامحدود لإسرائيل هو الذي يدفع العرب إلى السلاح والدعم السوفيتي[٧٢].

وأخيرا فإن مثل هذه التسوية ستؤدي إلى تطور ونمو العلاقات التجارية بين دول الشرق الأوسط وأمريكا.

وهكذا ترى أمريكا أنها تستطيع أن تضمن مصالحها عندما يكون هناك تطور في عملية التسوية للصراع العربي الإسرائيلي، كما أن إسرائيل تتمتع بأمن أكثر، وتستطيع أمريكا أن توثق علاقاتها بكل الدول المهمة في المنطقة. والعكس فعندما لا يكون هناك تحرك للتسوية، فإن العلاقات العربية الأمريكية تتدهور، مما يدفع العرب للبحث عن المساعدة والمساندة في مكان آخر "الاتحاد السوفيتي".

إن السلام لا يضمن فقط أمن وازدهار إسرائيل بل أيضا يقوي الحكومات المعتدلة في المنطقة، أما الصراع فإنه يفقد أمريكا حلفاءها الطبيعيين هناك، مما يهدد مصالحها وأمنها. والسلام ضروري لأمريكا وحلفائها هؤلاء إذ عندما يفشل السلام فإن القوى الراديكالية تأخذ الفرصة[٧٣].

إذن انطلاقا من أن أمريكـا لهـا مصالـح حيوية واقتصادية واستراتيجية وسياسية، في المنطقـة، فإن الصـراع العربي الإسرائيلي، قـد يعرض هذه المصالح للمخاطر والتهديد، بل قد يهدد استقرار أمريكـا وتطورها ولهذا فهناك ضرورة لدى أمريكا للبحث عن حل لهذا الصراع[٧٤].

لكل هذه الأسباب ركزت أمريكا اهتمامها حول الحاجة إلى تطوير الاستقرار والسلام كهدف، وكوسيلة لحماية وضمان مصالحها في المنطقة، وبالتالي فمنذ ١٩٦٧ ظلت أمريكا تبحث عن تسوية سلمية خلال عدة محاولات متكررة. إذن هناك علاقة جدلية بين التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي ومصالح امريكا الاستراتيجية في المنطقة[٧٥].

أولاً: بدايات جهود التسوية الأمريكية (قبل ١٩٧٣):

نجحت أمريكا منذ إنشاء دولة إسرائيل في الاستمرار للمحافظة على الوضع الإقليمي القائم، بل وتمكنت من تجميد تجارب الوحدة العربية، ودعم النفوذ الاستراتيجي لإسرائيل بتأييدها لسياستها التوسعية على حساب الحقوق العربية، وسعيها بشتى الوسائل للحصول على اعتراف

العرب بها، ولاشك أنها نجحت ولو جزئيا في ذلك. وحين نشبت حرب ١٩٦٧ اتخذت أمريكا موقف المساندة التامة لإسرائيل، وبعد انتهاء الحرب، شرعت أمريكا تتحرك لتحقيق تسوية للصراع، فكان القرار الأممي ٢٤٢ في نوفمبر ١٩٦٧ الإطار القانوني لمفاوضات التسوية السياسية، ثم تبعته محادثات الدول الأربع الكبرى عام ١٩٦٨، لتفشل أمام الالتزام السوفيتي بالتفسير العربي للقرار ٢٤٢، وهو تفسير يؤكد على عملية الانسحاب من جميع الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ كشرط أساسي لإجراء مفاوضات التسوية في حين يؤكد التفسير الأمريكي الإسرائيلي أن الانسحاب يكون نتيجة لإجراء مفاوضات مباشرة يتم بموجبها التوصل إلى اتفاق لعقد معاهدة صلح بين العرب وإسرائيل.

وهكذا فتحت مفاوضات مباشرة مع مصر في غياب المشاركة السوفيتية، وبعد إخفاق السفير الأممي (Yaring) في مهمته لتنفيذ القرار ٢٤٢ وتصاعد حرب الاستنزاف على الجبهة المصرية والعمليات الفدائية في الأراضي المحتلة، حيث كان للاتحاد السوفيتي والصين الشعبية دور غير مباشر في هذه الأحداث، لهذا بدأت أمريكا تنشغل أكثر فأكثر بالمنطقة، واعتبرت الإدارة الأمريكية أن الاتحاد السوفيتي يحاول استغلال الوضع الناشئ في المنطقة لترسيخ نفوذه. في ظل هذا الوضع أعلن الرئيس نيكسون في مؤتمر صحفي بتاريخ ٢٧ / ٠١ / ١٩٦٩ " اعتقد أننا بحاجة إلى مبادرات جدية من جانب الولايات المتحدة، لتهدئة الوضع في الشرق الأوسط، إنني اعتبر الشرق لأوسط برميلا من البارود شديد الانفجار، وهو يحتاج لإزالة الفتيل لتهدئة الأوضاع، والتقليل من إمكانية انفجار آخر لأن الانفجار القادم سوف يعني مجابهة بين القوى النووية نحرص دائما على تجنبها(٧٦).

وهكذا سعت أمريكا إلى تحقيق تسوية تحقق "أمن إسرائيل" وتبقى نفوذ مصر في إطار حدودها الجغرافية بعيدا عن المشرق العربي ومنطقة الخليج، وتعطي للعرب درسا في عدم جدوى الاعتماد على الاتحاد السوفيتي وأن طريق السلام يمر من خلال أمريكا، وطرح في هذا السياق مجموعة من مشروعات الحلول المفردة بين مصر وإسرائيل، وحاولت إجبار مصر أن تعتبر القضية قضية مصرية إسرائيلية، وليست قضية عربية إسرائيلية، بالإضافة إلى تصفية القضية الفلسطينية وكانت أمريكا تفضل أن تقوم كل دولة عربية بالتفاوض فيما يخصها.

وهكذا في أكتوبر ١٩٦٩ أبلغت مصر بمقترحات (Joseph Sisco) وكيل وزارة الشؤون الشرق الأوسط الأمريكي. فهمت مصر هذه المقترحات على أنها محاولة تجرها إلى حل منفرد ولعزلها عن المنطقة العربية ولهذا رفضته كما رفضته إسرائيل ذاتها.

إذن شهد عام ١٩٦٩ صحوة عربية ثورية تجسدت ببروز المقاومة الفلسطينية إضافة إلى أن مصر بدأت تستعيد لياقتها العسكرية بعد هزيمة ١٩٦٧، هذا الوضع كان يوحي بان زلزالا شعبيا قد يحدث في المنطقة، لهذا رأت أمريكا نفسها مضطرة للإسراع باتخاذ المبادرة، فكانت خطة (William Rogers) وزير الخارجية في إدارة نيكسون،

وقد أعلن (Rogers) عن خطته رسميا في خطاب ألقاه في ٩ ديسمبر ١٩٦٩، ولكن في اليوم التالي رفضت إسرائيل الخطة بشدة رغم موافقة كل من مصر والأردن لها، وهكذا قبرت الخطة في مهدها.

ثانيا: المرحلة ١٩٧٠ – ١٩٧٣:

في هذه المرحلة تبدأ السياسة الأمريكية نحو الصراع العربي الإسرائيلي بفشل خطة روجرز، وتصاعد التدخل السوفيتي في مصر في أوائل عام ١٩٧٠، وسميت هذه الفترة (٧٠ – ٧٣) بفترة ديبلوماسية التوقف.

فمع استمرار سريان وقف إطلاق النار على طول قناة السويس، ومع استعادة الملك حسين لسلطته في الأردن، وأخيرا مع وفاة عبد الناصر، ظهر لأمريكا أن الموقف في المنطقة أقل خطورة، أو أنه أكثر قابلية للسيطرة عليه من أي وقت مضى منذ حرب ٦٧، كما تلاشى خطر المواجهة مع السوفييت، أما مصالح أمريكا فقد بقيت مصونة، كل هذا فإن قدرا أقل من التعجيل ارتبط الآن بالمبادرات الأمريكية كان التركيز منصبا على استئناف المحادثات من خلال السفير (Yaring) وعندما تعثر هذا المسعى في فبراير ١٩٧١ جرت محاولات لاستئناف منهج مختلف يرتكز على فكرة تسوية مؤقتة بين مصر وإسرائيل، ولكن هذا المسعى تعثر أيضا بحلول أوت ١٩٧١، وطوال العامين التاليين كان الصراع العربي الإسرائيلي غائبا عن الاهتمام الأمريكي وظل الديبلوماسيون الأمريكييون هادئين وسلبيين على نحو غير مألوف. تزايدت

مشاعر الإحباط العربي، ولم يشفع طرد مصر لأكثر من ١٠ آلاف مستشار عسكري سوفيتي لأن تؤدي إلى إعادة تقييم جوهرية للسياسة الأمريكية وبدلاً من ذلك استمرت الدبلوماسية الأمريكية في استهداف ما وصفه كسنجر بإشعار العرب " بالإحباط الكامل " وهي السياسة التي اعترف بأنها كانت قصيرة النظر وأنها أسهمت في إشعال حرب أكتوبر ١٩٧٣ [٧٧] .

كما أن الإدارة الأمريكية كانت منشغلة بالمناطق الأخرى من العالم كحرب الفيتنام أين بدأ كسنجر في مايو ١٩٧١ بسلسلة من المحادثات السرية مع ممثلين فيتناميين لتسوية المشكل، كما كان نيكسون و كسنجر يخططان لانفتاح هام على الصين ورحلة كسينجر لها في يوليو ١٩٧١ وأخيرا كانت تجري مفاوضات جادة مع السوفييت حول الحد من الأسلحة الاستراتيجية. وقد تم بالفعل معالجة هذه القضايا الثلاث بنجاح (زيارة نيكسون لكل من بيكين وموسكو، وإنهاء حرب الفيتنام). كما أملت سنة ١٩٧٢ سنة الانتخابات إعارة قدر قليل من الاهتمام إلى الشرق الأوسط.

وبعد إعادة انتخابه (١٩٧٢) عبر نيكسون عن التحدث عن خططه بالنسبة للمنطقة فقال: " إن الشرق الأوسط سوف يحصل على أولوية قصوى للغاية، لأنه بينما كان ـ طوال العامين الماضيين في فترة من الهدنة القلقة أو الهدنة المسلحة... فإنه يمكن أن ينفجر في أي لحظة[٧٨]. ولكن بظهور قضية Watergate في ١٩٧٣ بدأ اهتمام الرئيس نيكسون في المنطقة التي وعد بان يكرس لها أولوية قصوى في سياسته الخارجية، وظلت أمريكا غير شاعرة للاتجاهات الإقليمية التي أدت إلى حرب أكتوبر ١٩٧٣ كما تجاهلت أهمية النفط العربي كعنصر في المعادلة، وكان الأمر يستلزم اندلاع الحرب لكي تتغير السياسة الأمريكية، ولكي يقحم نيكسون وكيسنجر بالكامل في البحث عن تسوية.

وهكذا بقيت أزمة الشرق الأوسط حتى أكتوبر ١٩٧٣ دون حل بحيث كانت تنذر باحتمالات التفجير رغم الهدوء الظاهري والنسبي الذي اصطلح على تسمية بحالة اللاسلام واللاحرب.

وعندما انفجرت الحرب في أكتوبر ١٩٧٣، تحرك الأمريكان أثناءها بتزويد إسرائيل بالأسلحة عن طريق جسر جوي مباشر، كما قامت باستنفار عام لإمكاناتها العسكرية شمل جميع القوات المسلحة بما فيها النووية.

وعندما انتهت الحرب بدأ فصل جديد في الدبلوماسية الأمريكية يقوم فيه كيسنجر بدور النجم، هذا الفصل ارتبط باسم دبلوماسية المكوك Shuttle Diplomacy التي جعلته يقطع خلال عامين مسافة ٣٠.٠٠٠ ميل لكي ينجح مهمة السلام في الشرق الأوسط. ودار خلالها عواصم المنطقة ذهابا وإيابا.

لقد تغيرت السياسة الأمريكية نحو الصراع العربي الإسرائيلي بصورة جذرية بعد أحداث حرب أكتوبر، فقبل الحرب كان يعتقد على نطاق واسع أن القوة العسكرية الإسرائيلية تضمن الاستقرار في المنطقة، وأن البترول العربي لا يمكن استخدامه وأن النفوذ السوفيتي في المنطقة قد وصل إلى أدنى مستوى له، ولكن الحرب تحدت كثيرا من الفروض الأساسية لأمريكا التي كانت محورية في سياستها.

فالقوة العسكرية الإسرائيلية لم تضمن الاستقرار كما كان متوقعا، والدرع الذي تعزز في أزمة الأردن (١٩٧٠) قد تكسر في حرب أكتوبر، أما الفرض الثاني التي كسرته حرب أكتوبر فهو أن الوفاق الأمريكي السوفيتي سوف يعمل على تقليل خطر الصراعات الإقليمية، لكنه لم يفعل ذلك.

وهكذا تحركت الدبلوماسية الأمريكية، فكانت البداية الدعوة لوقف إطلاق النار الذي تم بالفعل ثم بدأت الدبلوماسية الأمريكية التي تحولت من السعي إلى حل منفرد إلى حل مؤقت أو مرحلي، وظهرت فكرة أنه من الأفضل أن تبدأ بالقضايا الأكثر يسرا ثم التي تليها، وسوف تتحرك العملية ببطء، مبتدئة بالمسائل المحددة ذات الصفة الاستعجالية الاستثنائية، ثم الاتجاه نحو المشكلات الرئيسية مثل طبيعة التسوية السلمية النهائية، ولكن ينبغي أن تبقى كل خطوة مستقلة عن التالية، وهكذا فعندما انتهت الحرب كان (Kissinger) قد اتخذ القرار بشأن استراتيجيته الجديدة الخطوة خطوة (Step by step).

شهدت الأشهر التالية لحرب ١٩٧٣، انغماسا أمريكيا غير مسبوق في البحث عن تسوية، بسبب الدور الذي لعبه البترول العربي في الاقتصاد العالمي، وخطر المواجهة بين العملاقين.

فكانت السياسة الأمريكية بعد الحرب، ترمي إلى إنهاء الضغوط المتعددة التي خلقتها الحرب، وإلى وضع أمريكا في موضع التأثير على عملية صنع السلام.

برز في هذه الفترة (١٩٧٠ – ١٩٧٣) التمييز بوضوح بين مفهوم التسوية الشاملة، ومفهوم التسوية الجزئية للصراع، ووفقا لهذا المنطق يصبح الصراع العربي الإسرائيلي مجموعة من النزاعات بين عدد من الدول المجاورة، ولا يصبح هناك مكان للقضية الفلسطينية (نزاعا إسرائيليا سوريا، إسرائيليا مصريا، إسرائيليا أردنيا) هذا من حيث أطراف الصراع، وهناك تجزئة من حيث موضوع الصراع يتم التمييز بين عدة مشاكل (مشاكل الحدود ضمان الأمن - ضمانات الدول الكبرى - توزيع المياه، واللاجئين ...إلخ)، وهناك تجزئة ثالثة من حيث المجال الزمني اللازم لتطبيق التسوية وضرورة إجرائها على مراحل زمنية متعاقبة حتى تنمو الثقة بين الأطراف: وقد علق د. هشام شرابي على ديبلوماسية كسنجر بأنه اعتمد فيها على ثلاث قواعد أساسية وهي:

١ - الاهتمام بميزان القوى، لا الحق والعدل، وجعله المنطلق الأساسي للتوصل إلى حل واقعي ممكن لا يتعدي كونه ترتيبا سياسيا عسكريا.

٢ - إن الحلول الواقعية الممكنة هي التي يمكن التوصل إليها على أساس الاختيارات المفتوحة لا المطالب القانونية أو التاريخية، دون أن يكون لديه مشروع سلام محدد.

٣ - المفاوضات طويلة المدى قد تنقطع وقد تستأنف مما يؤدي إلى تغيير ميزان القوى العسكري لصالح الفرقاء (وهي إسرائيل دون شك) أو إلى تغيير في الخيارات السياسية أثناء المفاوضات نتيجة تبدل المواقف العالمية[٧٩].

ثالثا: المرحلة ١٩٧٣ – ١٩٧٥:

تمثل هذه المرحلة استمرارا لنهاية المرحلة السابقة بقيام كيسنجر بدور نشيط في المفاوضات بين الأطراف المتنازعة ابتداء من فصل القوات العسكرية إلى ديبلوماسية المكوك في تحركاته بين القاهرة ودمشق والقدس وغيرها، التي استمرت حوالي سنتين، إذ كانت فيها ست (٠٦) محاولات أمريكية للوصول إلى اتفاقيات بين إسرائيل والدول العربية، فكانت نتائجها

التوقيع على اتفاقيتين لفصل القوات بين مصر وإسرائيل (سيناء I وسيناء II، ١٨ جانفي ١٩٧٤ وأول سبتمبر ١٩٧٥) واتفاقية فصل القوات بين سوريا وإسرائيل ٣١ ماي ١٩٧٤ (Desengagement Agrements)، وقد نجح كيسنجر في جعل أمريكا وسيطا في عملية الفصل هذه التي سخرت فيها أمريكا كل قوتها وهيبتها لإنجاحها، ووصف الرئيس (Gerald Ford) الذي خلف نيكسون بعد فضيحة (Watergate)، هذه الاتفاقية بأنها أهم وثيقة تاريخية في السنوات العشر الأخيرة.

وهكذا فإن الدبلوماسية حققت الأهداف والمصالح التي أريد تحقيقها وهي تهدئة الموقف وفك الاشتباك بين إسرائيل وجيرانها دون تعهد إسرائيل بالانسحاب الكامل، وإضعاف الموقف السوفيتي في المنطقة، وخلق أسباب الخلاف بين مصر والبلدان العربية الأخرى.

وركزت هذه الدبلوماسية على نهج التسوية الجزئية كأسلوب لحل الصراع العربي الإسرائيلي، ولعزل مصر عن المنطقة العربية، ورفض كيسنجر من حيث المبدأ منهج التسوية الشاملة، وقد برر مجهوداته هذه بأنه بدون هذه الاتفاقيات ستكون هناك حرب أخرى تؤدي إلى حظر نفطي آخر، وإلى انبعاث جديد للنفوذ السوفيتي في الشرق الأوسط، لهذا كان كيسنجر نشيطا خلال دبلوماسية الخطوة خطوة (Step by Step Diplomacy) حتى ١٩٧٦ عندما وصل (Jimmy Carter) إلى الحكم.

بدأت محاولات إدارة كارتر في البداية من أن سياسة "الخطوة خطوة" انتهت مهمتها وأن الوضع يدعو إلى عقد مؤتمر جنيف للوصول إلى تسوية شاملة (Comprehensive Settlement)، وقبلت أمريكا التعامل مع المشكل الفلسطيني، حددت إدارة كارتر المبادئ الأساسية التي يجب أن تتناولها مفاوضات التسوية الشاملة وتتمثل في:

١ ـ إنسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ على أن يتم الاتفاق على الحدود الجديدة والآمنة بالتفاوض بين الأطراف المباشرة في الصراع.

٢ ـ إقامة علاقات طبيعية بين العرب وإسرائيل.

٣ ـ أن يكون للفلسطينيين الحق في وطن قومي وليس دولة بالاتفاق بين إسرائيل والعرب.

ورغم هذه البداية أو (الدعوة) إلى تصور شامل ففي خلال عامين أصبحت أمريكا مرة أخرى في حلبة " التسوية الجزئية" وتدخلت لإبرام معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل.

كان هذا بعد قيام السادات بزيارة للقدس (نوفمبر ١٩٧٧) ولم يعد هناك أمل لعقد مؤتمر جنيف، ورغم أن أمريكا لم تكن مسؤولة عن مبادرة السادات هذه إلا أن هناك ضغط على الإدارة الأمريكية أن تجعلها (أي المبادرة) عملية(٨٠) . ففي إطار دعمها وتفاديا لعزلة السادات عربيا، شرعت إدارة كارتر بالتحرك لتحجيم أي تأثير ناجم عن موقف الأنظمة العربية الرافضة لنهج السادات على معكسر الأنظمة الصديقة لأمريكا، فأرسلت (Cyrus Vance) وزير الخارجية من ١٠ إلى ١٤ ديسمبر ١٩٧٧ لإقناع الدول المعنية بالتسوية، بأن الموقف الأمريكي لم يزل يهدف إلى تحقيق " السلام الشامل " الذي يرضي جميع الأطراف بدون استثناء.

كما لعبت أمريكا دورا أساسيا بالتدخل بدعم نشيط ومباشر للمفاوضات الثنائية (المصرية - الإسرائيلية)، حيث تدخلت أكثر من مرة لضمان استمرارهـا ونجاحها، وتحرك الرئيس كارتر نفسه لكسر الجمود بعد تلك المبادرة بواسطة اللجوء إلى مبادرة عن طريق الدعوة إلى مؤتمر (Camp David) بين ٥ – ٧ سبتمبر ١٩٧٨، أين لعب دورا نشيطا كطرف كامل في كل المناقشات أو المفاوضات، وكان دور أمريكا حاسما في إتمام المعاهدة التي تم التوصل إليها في مؤتمر (Camp David) يوم ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ بإعلان الأطراف عن إطارين (اتفاقيتين): واحدة حول معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، والثانية حول الحكم الذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

كانت أمريكا هي المخطط لاتفاقية كامب ديفد وفقا لمصالحها في المنطقة العربية، وحققت هذه المعاهدة هدف الدبلوماسية الأمريكية في الثلاثين عاما السابقة، وهي إبرام معاهدة السلام بين أكبر بلد عربي وإسرائيل، وترتب على ذلك خروج مصر من ساحة العمل السياسي العربي، وهو ما تم فعلا في مؤتمر قمة بغداد في نوفمبر ١٩٧٨، الذي قرر تجميد عضوية مصر في جامعة الدول العربية، ونقل مقرها من القاهرة إلى تونس في حال توقيع السادات لاتفاقية الصلح مع إسرائيل.

بعـد اتفاقيـة كامـب ديفـد، انطلقـت المحادثات المصرية الإسرائيلية بواشنطن في ١٩٧٨/١٠/١٢ واستمر الجهد الأمريكي لوضع تفاصيل معاهدة السلام، وتحديد ترتيبات التفاوض حول الحكم الذاتي للضفة الغربية وقطاع غزة، فكانت معاهدة الصلح المصرية الإسرائيلية التي وقعت في ٢٦ مارس ١٩٧٩ بالبيت الأبيض (واشنطن)[٨٥]، وهنا يبرز الدور الأمريكي، من خلال رعايته وحرصه للوصول إلى هذه المعاهدة التي أحدثت شرخا في الصف العربي.

رابعا: المرحلة (ČĚĚċ – ČĚēċ):

هذه المرحلة تبدأ بوصول رونالد ريغن (Ronald Reagan) إلى الحكم في البيت الأبيض بعد كارتر (١٩٨٠) ليستهل الرئاسة بالتركيز على أولوية قضية الإرهاب الدولي والادعاء بان منظمة التحرير الفلسطينية هي منظمة إرهابية وأن حكومته، لا تؤيد فكرة قيام دولة فلسطينية[٨٢]. وضمن هذا الأسلوب تعتبر أمريكا أي معارضة لهيمنتها على المنطقة حدثا خطيرا يلزمها أو يلزم إسرائيل بالتدخل العسكري تحت شعار مكافحة الإرهاب أو الحفاظ على القانون الدولي، ومع ذلك قامت إسرائيل بأعمال عدوانية يمكن اعتبارها اختبارا للعلاقة الخاصة بينها وبين أمريكا وتمثلت في:

١ ـ اختراق حدود أربع دول عربية للوصول إلى المفاعل النووي العراقي وتدميره (١٩٨١) وهذه الأقطار هي الأردن، السعودية، لبنان والعراق.

٢ ـ القصف الجوي لعاصمتين عربيتين بيروت وبغداد ١٩٨١.

٣ ـ ضم مرتفعات الجولان السورية.

٤ ـ الهجوم الشامل على لبنان ٦ جوان ١٩٨٢.

وعلى الرغم من كل هذه الاعتداءات لم تتخذ أمريكا موقفا سلبيا من إسرائيل ولم تغير سياستها تجاهها، بل أن أمريكا أعطت الضوء الأخضر لإسرائيل للهجوم على لبنان سنة ١٩٨٢، إذ كان من المتوقع أن تكون مكاسب حرب لبنان، مكاسب أمريكية إضافة إلى كونها مكاسب إسرائيلية.

إذ بعد هذا الغزو أقر ريغن بان انتصار إسرائيل العسكري كان مكسبا استراتيجيا كبيرا لأمريكا، وقال في خطاب له يوم ٠١/٠٩/١٩٨٢: " إن هذا اليوم يجعلنا فخورين جدا بانسحاب منظمة التحرير الفلسطينية " وركز في خطابه على الفرصة التي أتاحتها حرب لبنان للسياسة الأمريكية، وهي فرصة قال عنها كيسنجر بأنها أتاحت للوجود العسكري الأمريكي تعزيز مواقفه في المنطقة، وهي فرصة كانت تخطط أمريكا من خلالها لبلقنة المنطقة بحيث لا يمكنها أن تشكل خطرا على مصالح أمريكا وإسرائيل، وهي فرصة أيضا كانت تحاول أمريكا من خلالها أن تربط الحكومات العربية بعجلة السياسة الأمريكية مباشرة والعمل على زيادة اعتماد هذه الحكومات على أمريكا، وبالتالي شل إرادتها في التصدي للنفوذ الأمريكي في المنطقة.

وفعلا كان من آثار الغزو الإسرائيلي للبنان المزيد من توطيد النفوذ الأمريكي في المنطقة، كما سمحت لأمريكا إلى إعادة ترتيب أوضاع المنطقة دون إحراجها وخوف من ردود فعل عربي، ومن هنا تظهر أهمية مشروع ريغن الحقيقية والذي كان يهدف إلى تعزيز السيطرة الأمريكية على المنطقة وإلى تحويل النظر بعيدا عن المقاومة الفلسطينية كطرف رئيسي في مشكلة الشرق الأوسط.

مشروع ريغن: في ٠١ / ٠٩ / ١٩٨٢ وجه ريغن خطابا إلى الأمة الأمريكية يمثل مبادرة جديدة للسلام في الشرق الأوسط وجاءت هذه المبادرة بعد الغزو الإسرائيلي للبنان لامتصاص أي نقمة أو رد فعل عربي أو دولي على عملية الغزو، وركزت هذه المبادرة على إحلال السلام في المنطقة، وقد دعا إلى مشاركة فلسطينية لإقامة حكم ذاتي لفترة انتقالية لا تزيد عن خمسة (٠٥) سنوات، كما نصت صراحة على مبدأ مقايضة الأراضي المحتلة بعد عام ١٩٦٧ باتفاقيات سلام بين إسرائيل وجيرانها. وتستند المبادرة على المبادئ المنصوص عليها في القرار ٢٤٢ واتفاقية كامب ديفد. كما تم تجديد الالتزام الأمريكي بأمن إسرائيل من خلال الإبقاء عليها كقوة عسكرية قادرة على الدفاع والهجوم والردع، غير أن إسرائيل سارعت إلى رفض المبادرة بحجة أنها لا تخدم مصالحها.

وفي سنة ١٩٨٦ قام نائب الرئيس ريغن (George Bush) بجولات مكوكية بين إسرائيل ومصر والأردن (بين ٢٧ / ٠٧ و ٠٥ / ٠٨ / ١٩٨٦) بحثا عن تسوية سياسية،

وكانت أفكاره، تختلف من حيث الجوهر أو الشكل عما سبق للمسؤولين الأمريكيين أن أعلنوا، وهي في مجملها تدور حول تعزيز أمن إسرائيل، وإيجاد حل للفلسطينيين من خلال إقامة الحكم الذاتي لهم، يتم التفاوض بشأنه مع زعماء من الداخل يكونون بديلا لمنظمة التحرير الفلسطينية، وقدم ما يسمى بمشروع بوش الذي يدور حول:

١ ـ متابعة أسلوب المفاوضات المباشرة بين إسرائيل وجيرانها في إطار مؤتمر دولي للسلام بإشراف أمريكا.

٢ ـ حسم المسألة الفلسطينية ضمن قراءة للعلاقة مع الأردن مع إستبعاد مشاركة ممثلين عن منظمة التحرير الفلسطينية.

٣ ـ تشجيع الأردن على دخول المفاوضات المباشرة مع إسرائيل، كما حصل مع مصر مع استبعاد سوريا لأنها لم تبد مرونة في هذا الاتجاه.

مشروع شولتز (Shultz):

هذا المشروع طرح أثناء الانتفاضة الفلسطينية الأولى ضد الاحتلال الاسرائيلي عام ١٩٨٨، وكان يهدف إلى إحباطها عن طريق احتوائها، ووضع حد لإمكانية امتدادها إلى مناطق أخرى[٨٣]. وهو مشروع يشكل مزيجا من مشاريع أمريكية سابقة، تتراوح بين كامب ديفد ومشروع ريغن، لكنه يختلف في جوانب أساسية معينة عن باقي المشاريع، فمشروع (Shultz) يعد لفلسطينيين بحكم ذاتي، ويكرر ما دعت إليه اتفاقية كامب ديفيد من إجراء محادثات حول الوضع النهائي لتقرير قضية السيادة في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما أن خطته كانت تتجه نحو مصير المشاريع السابقة والتي استهدفت العلاقات العامة أكثر مما استهدفت التطبيق، كما أن مكونات الفشل كانت راسخة في هذا المشروع إلى حد أن أيا من أطراف الصراع الرئيسيين لم يعرها اهتمام.

ولكن إذا لم يكن هذا المشروع يستهدف التطبيق ومرفوض إسرائيليا، لماذا طرح؟

لقد طرح لتحقيق ثلاث أهداف:

١ ـ إحباط وإجهاض الانتفاضة الفلسطينية عن طريق احتواء ووضع حد لإمكانية امتدادها إلى مناطق أخرى وبالتالي المحافظة على الاستقرار والوضع الراهن الذي يتناسب مع المصالح الأمريكية.

٢ ـ كما يهدف كثيره من مشاريع التسوية إلى التذكير بأن أمريكا هي صاحبة القرار في الشرق الأوسط، وهي المسؤولة عن عمليات السلام، كما يرمي إلى الاحتكار الأمريكي للمنطقة ويحاول منع أي طرف سواء كان من العرب أم الاتحاد السوفيتي من تقديم مبادرات سلام، وبالتالي يحاول تأكيد وتثبيت الهيمنة الأمريكية على الشرق الأوسط.

وجدير بالذكر أن ١٠ دول عربية كانت قد أبدت موافقتها على عقد مؤتمر قمة عربية لدعم الانتفاضة، ولكن شولتز أعلن مشروعه ثم توجه للمنطقة أربع مرات، وأعلن عن نيته بزيارة أخرى إذا تطلب الأمر، وبالنسبة لزيارته الثالثة في ٣ جويلية ١٩٨٨ فإنها أثرت على تأجيل مؤتمر القمة العربي إلى ٨٨/٠٧/٠٧ لإعطاء شولتز الفرصة المطلوبة، على الرغم من أنه استبعد إمكانية وضع أي ضغوط على إسرائيل إلى منح شامير الوقت اللازم لإخماد الانتفاضة، إضافة إلى تفويت الفرصة لبلورة موقف عربي يعزز الجهود الدولية من أجل عقد مؤتمر دولي ذي صلاحيات. ويلاحظ أن تصريحات شولتز التي تلت الزيارة الرابعة كانت تختلف من حيث اللهجة والمضمون، ففيما صرح يوم ٨٨/٤/٥ بأنه " يحبذ إقامـة دولـة فلسطينية مستقلة، ولا يحبذ أن يكون لمنظمة التحرير أي دور في المفاوضـات ويكتـفي بالحكـم الذاتي[٨٤]، وأنه لا يريد من إسرائيل الانسحاب في حدود ١٩٦٧، وكانـت تصريحات ٨٨/٧/١ مفعمة بالنقد لسياسة إسرائيل المتصلبة، ولاشك أن ذلك كان موجها إلى مؤتمر القمة العربي لكي لا يتخذ قرارات تسحب مبادرته وتطالب بتحرك ديبلوماسي فعال ربما يحد من هيمنة أمريكا، وبهذا الشكل أخذ شولتز يهدف إلى مواصلة الانفراد الأمريكي في المنطقة.

وتحت إدارة بوش (الأب ١٩٨٩)، فقد حافظت أمريكا على النسق التاريخي لها بخصوص الصراع العربي الإسرائيلي، وهذا رغم ما أشيع على أنها إدارة أكثر تواضعا من الإدارات السابقة، وأنها داعمة لتسوية عادلة ومنصفة للصراع، ولكن الأمر ليس كذلك إطلاقا، فقد رفضت هذه الإدارة حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم في دولة مستقلة. وخلال هذه الفترة

اتخذت أمريكا سلسلة التصويت بـ " لا " في الجمعية العامة، واستخدام حق الفيتو في مجلس الأمن لكثير من القضايا لصالح الفلسطينيين وضد إسرائيل انتقاد ممارساتها في الأراضي المحتلة.

وفي أوائل مارس ١٩٨٩ لخص وزير الخارجية (James Baker) كيف تكون سياسته الجديدة اتجاه الصراع العربي الإسرائيلي التي تتضمن الفصل بين مفاوضات تجري بين إسرائيل والفلسطينيين مع استبعاد منظمة التحرير. كان هذا طرحا مناقضا لمفهوم التسوية الشاملة الذي كان يحظى بإجماع دولي باستثناء أمريكا وإسرائيل، وكانت أمريكا ترمي بدلا من ذلك إلى اتفاقيات جزئية ثنائية منفردة مع تشديد خاص على مسار الدول العربية وإسرائيل، فكانت الإدارة الأمريكية تعمل على الترويج لإجراء مفاوضات بين إسرائيل والدول العربية، وبين إسرائيل ووفد فلسطين لا يضم أعضاء منظمة التحرير.

إذن خلال نهاية الـ ٨٠ كرست أمريكا دورها الاحتكاري الشرق أوسطي مستندة إلى علاقاتها في المنطقة وإلى سياسة الوفاق الدولي، ولا سيما بعد انسحاب الاتحاد السوفيتي من أفغانستان، وقد تمثلت تلك الاحتكارية الأمريكية مع مطلع الـ ٩٠ في التحضير والإخراج المناسبين لأمريكا لحرب الخليج II (١٩٩١/١/١٧ إلى ١٩٩١/٠٢/٢٨).

جاءت حرب الخليج II والتي كان لها مجموعة من التأثيرات السلبية على القضية الفلسطينية، كما ساهمت إلى جانب عوامل أخرى في خلق بعض الظروف التي مكنت أمريكا من أن تقوم بالدور الرئيسي في دفع مسيرة تسوية القضية الفلسطينية.

فقد أكدت أزمة الخليج على أن هناك ارتباطا موضوعيا بين الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط أولا ومنطقة الخليج ثانيا، والتوصل إلى تسوية للصراع العربي الإسرائيلي ثالثا.

وبعد انتهاء هذه الحرب جسدت في أرض الواقع بما يمكن تسميته بالسلام الأمريكي (Pax America)، فقد سارعت أمريكا لاستثمار انتصارها في هذه الحرب، لدفع المسار العربي الإسرائيلي عامة والمسار الفلسطيني الإسرائيلي خاصة وجهة جديدة تضمن من خلال الديمومة والتفوق لإسرائيل في المنطقة كحليف استراتيجي لها، وهكذا وبعد أن تم تكسير اللاعب الأساسي في ميزان القوة في المنطقة - العراق – تحركت أمريكا لدفع ما يسمى

بالتسوية السلمية بين الفلسطينيين وإسرائيل، فقد قام وزير الخارجية جيمس بيكر بالدور الأساسي في الاتصالات من خلال رحلاته المكوكية للشرق الأوسط، بإجراء اتصالات مباشرة وواسعة مع الأطراف المعنية، وبفضل هذا التحرك الأمريكي، تبلورت جهود إدارة بوش في عقد مؤتمر السلام بمدريد (٣٠ أكتوبر ١٩٩١)، وتضمنت صيغة جديدة لآلية محددة لتسوية القضية الفلسطينية وذلك على النحو التالي:

١ - استبعاد فكرة المؤتمر الدولي ذو الصلاحيات الكاملة لإقرار التسوية والاكتفاء بدور المراقب لمنظمة الأمم المتحدة.

٢ - إجراء مفاوضات متعددة الأطراف لمناقشة قضايا إقليمية مثل المياه البيئية، التنمية الاقتصادية، التسلح الأمني ومسألة اللاجئين.

وبعد المفاوضات السرية في النرويج (أوسلو) بين إسرائيل ومنظمة التحرير، تم التوصل إلى إعلان المبادئ الذي وقع بواشنطن في ١٣/٠٩/١٩٩٣ والمسمى باتفاق أوسلو، وجاء هذا الاتفاق في وقت كانت فيه الإدارة الأمريكية في حاجة إلى دفعة قوية لسياستها الخارجية.

نشطت أمريكا في هذا المجال حتى تم التوقيع على اتفاق كامب ديفيد في ٢٤/٠٧/٢٠٠٠، بعد لقاء القمة بين ياسر عرفات وايهود باراك وبيل كلينتون من أجل الوصول إلى اتفاق حول الحل النهائي الذي ما زال يتراوح مكانه إلى حد الآن.

- من كل ما تقدم حول تطور السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي يتبين لنا ما يلي:

لقد ظل الرؤساء الأمريكيون منذ بداية اهتمامهم بالصراع يتمسكون بصورة واضحة بأهدافهم العريضة في المنطقة، غير انهم كانوا في الوقت ذاته غير قادرين على إيجاد صيغة ناجحة لتحقيق تلك الأهداف[٨٥].

ولكن لم يجادل أحد منهم في الرغبة في السلام، والاستقرار في المنطقة، كما لم يتجاهل أحد الالتزام بأمن إسرائيل، ولم يكن أحد غير مكترث بخطر المواجهة العسكرية مع السوفيت في المنطقة، وأخيرا لم يغب على بال أحد قيمة الامدادات النفطية بأسعار معتدلة في المنطقة.

ولقد كرست أو جربت كل سياسة يمكن تصورها، فتابعت أمريكا التسويات الشاملة والجزئية والمؤقتة، وسياسة اللاتسوية، وحاولت العمل مع الاتحاد السوفيتي، والعمل ضده، وكان ذلك يحدث في آن واحد أحيانا، كذلك كانت أمريكا سخية في تزويد إسرائيل بالمساعدات الاقتصادية والعسكرية، ولكنها منعتها في بعض المناسبات كشكل من أشكال الضغط، وكذلك أيضا سعت أمريكا لعزل مصر ومعاقبتها، ثم التودد إليها، وإلى سائر الدول العربية. أما الشيء الثابت فكان الرفض المتطرف للتعامل مع المسألة الفلسطينية الحساسة.

إن الموقف الوحيد في الصراع العربي الاسرائيلي الذي يظهر من غير المحتمل أن تتخذه أمريكا، هو موقف المتفرج غير المهتم، لأن أمريكا تؤثر على الأحداث حتى دون دور ديبلوماسي نشط فهي منغمسة، وهذا الانغماس يرجع إلى كون أمريكا قوة عظمى وهذا يحتم عليها أن تلعب الدور المنوط بها.

وقد اتسمت السياسة الأمريكية في هذا الاطار بما يلي(٨٦):

١ ـ تغليب المنظور الاستراتيجي الكوني بشكل عام برؤية كل نشاط سياسي في إطار مواجهة مع الاتحاد السوفيتي.

٢ ـ اتباع سياسة هجومية تجاه الاتحاد السوفيتي وإخراجه من المنطقة، وعدم القبول بدور شرعي له إلا في حالات استثنائية.

٣ ـ اتباع سياسة صدامية تجاه الأطراف العربية التي تعتبرها أمريكا معادية لمصالحها بغية إضعافها وضربها.

٤ ـ التركيز على العلاقات المميزة مع إسرائيل بإبقائها متفوقة عسكريا على العرب، لسحب الخيار العسكري من الطرف العربي.

٥ ـ الوقوف ضد عقيدة النظام العربي ومشروعاته سواء كانت الوحدة العربية أم القضية الفلسطينية.

وظلت النظرة الأمريكية متطابقة إلى درجة كبيرة في ميكانزم الحل مع النظرة الاسرائيلية، من حيث رفضها للمؤتمر الدولي الذي يعني الاعتراف بشرعية الدور السوفيتي. ورفضها أيضا مبدأ الربط (Linkage) في المفاوضات بين البلدان العربية، فكل وفد يفاوض

على حده ودون أن يؤخذ في الحسبان رأي الطرف الآخر وذلك حتى لا يسمح بنشأة موقف عربي موحد، ولهذا ظلت السياسة الأمريكية تقوم على تفكيك الحل باعتبار أن الصراع العربي الإسرائيلي هو مجموعة من النزاعات الحدودية التقليدية، وهذا يتوافق مع الموقف الإسرائيلي كذلك.

إن الرؤية الأمريكية للنهج الأفضل لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي تنطوي على قدر كبير من الثبات والاستمرار. فقد توصل (Dallas) خلال زيارته الاستكشافية للمنطقة عام ١٩٥٣ إلى أن " التسوية الشاملة " للصراع غير ممكنة وأنه ينبغي التعامل معه " قطعة قطعة " وعلى مراحل، وذلك لاختلاف أوضاع البلدان العربية وظروفها واستعدادها للتعامل مع المشكلة، وأنه من الأفضل لأمريكا أن تبدأ بمصر، وإذا ما تذكرنا سياسة " الخطوة خطوة " التي انتهجها كيسنجر في الـ ٧٠، وبدأ تطبيقها على الجبهة المصرية أولا ثم على الجبهة السورية ثانيا (١٩٧٤، ١٩٧٥) قبل أن تلقى إدارة كارتر بثقلها للتوصل إلى اتفاقيتي كامب ديفد (١٩٧٨) ثم معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية (١٩٧٩). وإذ ما تذكرنا كل هذا اتضح مدى الثبات والاستمرار في موقف أمريكا وأسلوبها في التعامل مع موضوع التسوية بغض النظر عن اختلاف وتعاقب الإدارات، وفي جميع الأحوال كان يتعين أن تؤدي نتائج أي تسوية إلى ربط أطرافها بالاستراتيجية الأمريكية.

ومن الحكم على تجارب الماضي من جهة يبدو واضحا أن الأطراف المعنية بالصراع العربي الإسرائيلي لا يمكن أن تصل إلى تسوية دون أمريكا. أما أمريكا نفسها، فإنها تتمتع بثقة الأطراف من كلا الجانبين ولأنها تملك وسائل مساعدتهم اقتصاديا وعسكريا، فإنها تظل القوة العظمى المؤهلة للعمل لتحقيق التسوية.

ولكن من جهة أخرى عندما ننظر إلى تطورات السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي نجد أن أمريكا ظلت تقدم مشاريع تسوية ولكن سرعان ما تتراجع عنها، نتيجة اعتباراتها الاستراتيجية وبسبب الرفض الإسرائيلي، والأمثلة على ذلك كثيرة منها:

١ ـ ففي ديسمبر ١٩٦٩ تقدمت بمشروع (Rogers) ثم تراجعت عنه في نوفمبر ١٩٧٠ نتيجة اعتبارات كيسنجر الاستراتيجية، وبسبب المقاومة الاسرائيلية، رغم قبوله من طرف مصر والأردن.

٢ ـ تقدمت أمريكا مع الاتحاد السوفيتي بمشروع التسوية تضمنه البيان الثنائي (أول أكتوبر ١٩٧٧) ورغم قبوله من طرف مصر والأردن ومنظمة التحرير إلا أن أمريكا تراجعت عنه نتيجة لاعتباراها الاستراتيجية التي قضت بإبعاد الاتحاد السوفيتي عن المنطقة، وبسبب رفض إسرائيل القاطع أيضا.

٣ ـ تراجعت أمريكا عمليا عن تأييدها للقرار ٢٤٢ رغم أنها لعبت دورا أساسيا في صياغته، عندما مولت سياسة إسرائيل التوسعية في الضفة والقطاع والجولان مخالفة لنص وروح القرار.

٤ ـ تراجعت عن قرار مجلس الأمن (٥٠٩) لـ ٧ جوان ١٩٨٢ والذي طالب إسرائيل بالانسحاب الفوري وغير المشروط من لبنان، بل عملت أمريكا على دعم العدوان الاسرائيلي على لبنان.

٥ ـ تراجعت عمليا عن تعهدها في منع إسرائيل من دخول بيروت الغربية بعد جلاء القوات الفلسطينية عنها في أوت ١٩٨٢ ... إلخ. والأمثلة كثيرة في هذا المجال.

المطلب الثاني: السياسات والمواقف الأوروبية اتجاه النزاع العربي الإسرائيلي:

يتصدر الصراع العربي الاسرائيلي قمة أولويات السياسة الأوروبية الاقليمية، وأوروبا ترى أن الأهم هو تسوية هذا الصراع، وتصر على نظرة شاملة لمشاكل الشرق الأوسط ككل، معتبرة أن المشكلة الفلسطينية هي بؤرة التوتر الرئيسية التي تخل باستقرار المنطقة، وعليه يجب تسويتها.

يستشعـر الأوروبيون خطر هذا الصراع على أمنهم أولا، فهو يمثل خطرا استراتيجيا، ولهذا ظـل موقـف الجماعة الأوروبية منه ومن القضية الفلسطينية أكثر تقدما من موقف أمريكا. فالأمن الأوروبي مرتبط بسلامة الشرق الأوسط، فمثلا من ضمن أسباب الاهتمام

الأوروبي بدور لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي بعد ١٩٧٣، ودخول المنطقة في سباق نحو التسلح، يستفيد منه العملاقان اللذان سيتواجدان في المنطقة مما يهدد الأمن الأوروبي

يشكل الاستقرار في المنطقة، عاملا مهما للأمن الأوروبي اقتصاديا وسياسيا وأي انفجار فيها يصب بضرره أوروبا الغربية، اقتصاديا إذ الجانب الأكبر من البترول الذي تستهلكه يأتي من المنطقة، واستمرار التوتر وعدم الاستقرار هناك يؤثر كذلك على العلاقات الأوروبية العربية.

وهكذا فإن مصالح أوروبا وأهدافها في المنطقة، تتدعم أكثر بإيجاد تسوية لهذا الصراع، ولهذا نجد هناك رغبة أكيدة لدى المجموعة الأوروبية لتحقيق ذلك[٨٧].

وفي ضوء ذلك تمكنت الدول الأوروبية منذ إنشاء إطار التعاون السياسي (EPC) فيما بينها من تطوير سياسة جماعية تجاه المبادئ العامة للتسوية للصراع العربي الإسرائيلي.كما أن حرب أكتوبر ١٩٧٣ واستخدام البترول كسلاح أدى إلى الضغط على الدول الأوروبية ودفعها إلى بلورة سياسة جماعية واضحة إلى حد ما تجاه هذا الصراع تمثل في البيانات المتتالية.

فما هو هذا الإطار للتعاون السياسي الأوروبي؟

بعد أن رسخت مقوماتها الاقتصادية، اهتمت الجماعة الأوروبية بتطوير التعاون السياسي بين أعضائها فيما يخص السياسة الخارجية.

كانت أول خطوة لهذا الاهتمام بتطوير التعاون السياسي بين الأعضاء في مؤتمر القمة في ديسمبر ١٩٦٩ في لاهاي، وكانت ثمرة ذلك إنشاء جهاز للتعاون السياسي عام ١٩٧٠ (European Political Cooperation) (E.P.C)، يقوم على مبدأ التشاور المكثف والتنسيق على المستويـات السياسيـة كافـة بين الدول الأعضاء، ويجري ذلك أحيانا في أطر غير رسمية[٨٨].

أولا: مرحلة ١٩٧٠ – ١٩٨٠:

فقبل ١٩٧٠ لم يكن لأوروبا جهاز (Body) قادر على تخطيط أو تطبيق إجراءات سياسية مشتركة على المستوى الخارجي، ولهذا تباينت مواقف الدول الأوروبية تجاه الصراع

العربي الإسرائيلي قبل أن ينشأ هذا التنظيم (E.P.C)، وكان القرار السياسي المشترك نتيجة للمعادلة بين المواقف الوطنية المتمايزة المتضاربة.

وهكذا عجزت دول الجماعة الأوروبية عن اتخاذ موقف مشترك من حرب ١٩٦٧، ففي حين اتخذت فرنسا موقفا مؤيدا للحقوق العربية، ومدينا للتوسع الإسرائيلي، كانت هولندا وبلجيكا حريصتين على الاحتفاظ بعلاقات الصداقة مع إسرائيل حيث ألقتا ضمنيا مسؤولية الحرب على العرب، وأبدتا تفهما للعدوان الإسرائيلي، كما حظي العدوان بتفهم ألمانيا الغربية. هذه الحرب (١٩٦٧) التي استطاع الاتحاد السوفيتي تحقيق مواقع سياسية ـ استراتيجية في المنطقة، مما أصبح يهدد أمن وسلامة أوروبا، وأثبتت الحرب أن تقصير الأوروبيين في أداء دور على مسرح المنطقة هو الذي أدى إلى تهديد أمنهم، كما أثبتت أن اعتمادهم على أمريكا لتوفير أمنهم هو أمر محفوف بالمخاطر.

ورغم ذلك بقيت أوروبا ممزقة بين ضرورة حماية مصالحهما في المنطقة العربية، وبين أمنها الاقتصادي والسياسي، وبين دعمها السياسي والعسكري لإسرائيل، وفي النهاية تبنت هذا الخيار الأخير، رغم كل المحاولات المعاكسة التي بذلتها فرنسا، هذا ما أدى إلى تردي عام للعلاقات العربية بدول أوروبا.

إذن لم تستطع أوروبا بلورة موقف موحد تجاه الصراع العربي الإسرائيلي خلال هذه الفترة (١٩٦٧ – ١٩٧٠) نظرا لصعوبة إيجاد أرضية مشتركة للتعاون السياسي.

ولكن فرنسا في إطار رؤيتها المتعلقة بوحدة أوروبا، حاولت إقامة سياسة خارجية أوروبية موحدة تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، وقد تمت أولى دعوات فرنسا في هذا المجال عندما دعا وزير خارجيتها (Maurice Schumane) أوروبا إلى التشاور بهدف تنسيق عملها لاتخاذ موقف موحد من هذا الصراع، وتلبية لهذه الدعوة اجتمع وزراء خارجية المجموعة الأوروبية الـ ٦ (EEC) في ١٧ نوفمبر ١٩٧٠ بميونخ لمناقشة لأول مرة أزمة الشرق الأوسط، وفي هذا الاجتماع حاولت أوروبا إيجاد سياسة مشتركة تقوم على عدد من المبادئ التي يمكنها أن تساعد في إيجاد تسوية للصراع وفقا للقرار ٢٤٢ وكانت فرنسا تهدف من وراء تحريك المجموعة بخصوص هذا الصراع إلى كسر التبعية الأوروبية للسياسة الأمريكية في

المنطقة والعالم. وإثر هذا الاجتماع تم الاتفاق على وثيقة (Schumane) وهي أول وثيقة تصدر عن الجماعة وتتضمن موقفها تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، وظلت هذه الوثيقة سرية وأهم ما جاء فيها:

١ ـ الدعوة إلى الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي التي احتلتها سنة ١٩٦٧ مع القبول بتعديلات في رسم الحدود.

٢ ـ التدويل الإداري لمدينة القدس، وإقامة منطقة منزوعة السلاح في الضفة الغربية وقطاع غزة.

٣ ـ حل قضية الشعب الفلسطيني منظورا إليها من زاوية مسألة لاجئين ومن زاوية منحهم حقهم في العودة والتعويض إن أرادوا ذلك.

لوحت وثيقة شومان ببداية عهد جديد بالنسبة إلى العمل الأوروبي المشترك، وشكلت بداية اهتمام الجماعة الأوروبية (EEC) ككل بالقضية العربية وبمسألة تطبيق القرار ٢٤٢ وبمسألة حق الشعب الفلسطيني(89).

يمكن أن نقول أنه قبل ١٩٧٠ أن أزمة ثم حرب ١٩٦٧ كانت البداية التي أظهرت استمرار عدم الاهتمام الأوروبي بالصراع العربي الإسرائيلي، ولكن ظلت أوروبا غائبة رسميا في ظل غياب التحدي لتحقيق مصالحها والامتيازات الأخرى.

ومع حرب الاستنزاف وتطورات الأوضاع أخذت تترتب القناعة لدى القيادات الأوروبية أن على أوروبا أن تجد طريقها المميز المستقل في التعامل مع هذا الصراع.

وبدأت الإجراءات الأولى لاتخاذ موقف تجاه هذا الصراع بشكل خجول في سياق وضع أجهزة داخل (EEC)، وفي اجتماع لها في مايو ١٩٧١ تضمنت عدة نقاط محددة وهي:

١ ـ إنشاء مناطق منزوعة السلاح بين إسرائيل وجاراتها، ومناطق عازلة في بعض الجهات، ومرابطة وحدات من قوات الأمم المتحدة يحدد مجلس الأمن تشكيل وأماكن مرابطتها.

٢ ـ إنسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها سنة ١٩٦٧ مع إدخال تعديلات طفيفة على الحدود التي كانت قائمة قبل هذه الحرب في حال توصل هذه الأطراف المختلفة على اتفاق.

٣ ـ العمل على حل مشكلة اللاجئين وذلك بتخييرهم بين العودة أو الإقامة في دول أخرى مع تعويضهم عن الأضرار التي لحقت بهم.

ثانيا: مرحلة ١٩٧١ – ١٩٧٣:

طوال هذه الفترة طرح موضوع المبادرة الأوروبية جانبا، فلقد كان الواقع الفعلي يشير إلى أن (EPC) تجد صعوبة في التحرك إلى الأمام أبعد من بيان مايو ١٩٧١. فلم يصدر عن (EEC) أي بادرة جديدة تحدد موقفها من المفاوضات الجارية مع تطور الدبلوماسية الأمريكية التي سيطرت عليها دبلوماسية الخطوة خطوة.

كانت دول أوروبا في هذه الفترة مشغولة بالعديد من القضايا الداخلية والأوروبية والعالمية، هذه القضايا تمس مباشرة الحياة اليومية، والمستقبل الأوروبي، ولم تكن قضية الشرق الأوسط تحتل سوى مكانا متواضعا في قائمة أولويات الاهتمامات الأوروبية.

هذه المشاكل الأساسية التي تشغل دول أوروبا الغربية وتنسيها أن هناك وضعا خطيرا قائما في الشرق الأوسط، وفجأة تحركت الأحداث بسرعة هناك، واندلعت الحرب (حرب أكتوبر ١٩٧٣)، فوجدت أوروبا نفسها سواء أرادت أم لم ترد، مضطرة إلى أن تعيد حسابات المواقف والأوضاع اقتصاديا وسياسيا وعسكريا، فكانت ردود الفعل للدول الأوروبية تجاه الحرب قد نبعت من منطلق واحد وهو خطورة استمرار هذه الحرب واتساعها على الأوضاع والمصالح الأوروبية، فكانت مواقف هذه الدول تتراوح بين تأييد المطالب العربية بضرورة انسحاب إسرائيل فورا من الأراضي المحتلة سنة ١٩٦٧ (موقف فرنسا)، ومواقف تسعى إلى الحياد وعدم مساعدة أي طرف، ولكن هناك عاملا مشتركا في مواقف هذه الدول وهي المطالبة بالسعي الجدي لإقرار السلام الدائم والعادل وفق القرار ٢٤٢[٩٠].

إذن جاءت حرب أكتوبر لتمثل الاهتمام الأوروبي الكبير بالصراع العربي الإسرائيلي، فقد شعرت الدول الأوروبية بمدى تواضع دورها واكتشفت أنها ليست شريكا في تطورات عالمية تمس أمنها ومصالحها فمن جهة امتعضت السلوك الأمريكي الذي احتقرها، وتجاهل مصالحها، ومن جهة فقد وعت أهمية النفط بالنسبة لنموها ورفاهيتها الاقتصادية، وبالرغم من

كل ذلك فقد وقفت دول (EEC) في بداية الحرب موقف المتفرج، معبرة بذلك عن عجزها في اتخاذ قرار موحد، فجاءت ردود الفعل الأولى منفردة ومتسمة بالغموض وعدم التجانس مع رغبة كل دولة في حماية مصالحها الخاصة. إلا أنها (الدول الأوروبية) أسرعت لاحقا إلى إعلان موقف جماعي مستقل عن الموقف الأمريكي فأصدرت بيانا في ١٣ أكتوبر ١٩٧٣، دعت فيه إلى وقف إطلاق النار، وإلى إجراء مفاوضات في إطار ملائم من أجل تسوية النزاع بما يتلاءم مع القرار ٢٤٢، وأهم ما جاء في البيان الأوروبي، الاعتراف الأوروبي بضرورة الأخذ في الاعتبار حقوق الشعب الفلسطيني عند البحث عن سلام دائم في المنطقة، ولم يتطرق هذا البيان إلى الدعوة السابقة بضرورة إجراء تعديلات في حدود ما قبل حرب ١٩٦٧ بما يكفل ضمانات أمنية لإسرائيل.

ثم صدر بيان آخر بـ بروكسل[٩١] في ٦ نوفمبر ١٩٧٣ الصادر عن اجتماع وزراء الخارجية أوروبا في إطار التعاون السياسي (EPC)، وتضمن أربع (٠٤) مبادئ رئيسية:

١ - عدم جواز اكتساب الأرض بالقوة.

٢ - ضرورة وضع حد للاحتلال الإسرائيلي المستمر منذ ١٩٦٧.

٣ - احترام السيادة والاستقلال لكل دولة المنطقة، مع حقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها.

٤ - تأكيد مبدأ الاعتراف بأن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند أي قرار للتسوية.

لقد ذهب هذا الإعلان بعيدا للمرة الأول لاعتراف بالحقوق المشروع للفلسطينيين، هذه العبارة التي استعملتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٣ ديسمبر ١٩٧٢.

وهذه التصريحات تشير إلى الإرادة الأوروبية بالاعتماد التدريجي لسياسة خاصة مستقلة عن الولايات المتحدة.

وقد عكس هذا الإعلان تغييرا في الموقف الأوروبي بالمقارنة مع وثيقة شومان حول مسألتين الأولى تتعلق بقضية الانسحاب من الأراضي المحتلة، فلم يشر الإعلان إلى أي تعديلات

طفيفة في الحدود، ومن ثم أصبح المطلب الأوروبي هو الانسحاب من كل الأراضي المحتلة والثانية تتعلق بالحقوق الفلسطينية إذا أشار البيان الأول مرة إلى الحقوق المشروعة.

وهكذا نجد أن أوروبا اعترفت لأول مرة بوجود الفلسطينيين جوهر الصراع العربي الاسرائيلي، أولا لأن هذا الاعتراف بهذه الحقوق ظل غامضا ولم يحدد معناه، ومع هذا كان بيان بروكسل ٦ نوفمبر ١٩٧٣ أول مساهمة أوروبية حقيقية حول الصراع العربي الاسرائيلي، وشكل بداية مرحلة جديدة في الموقف الأوروبي من الصراع. كما مثل تحولا في وجهة النظر الأوروبية حوله. ولم تعد أوروبا قادرة في الاستمرار في نهج عدم الانغماس في مشاكل المنطقة العربية، وسياسة الحياد الظاهري التي اتبعتها تجاه الصراع العربي الاسرائيلي بسبب مصالحها الكثيرة في المنطقة (النفط ـ الأسواق الاستثمارات ـ الاستقرار الاقليمي في جنوب وشرق المتوسط) وضمان الأمن الأوروبي.

ثم كان المؤتمر الأوروبي في (Copenhague) ١٤-١٥ ديسمبر ١٩٧٣ الذي أكد على تبني موقف الجماعة السابقة بتأييد القرار ٢٤٢ بجميع بنوده، وتبني الاقتراح الفرنسي بشأن بدء حوار عربي أوروبي (Euro-Arab Dialogue) (EAD) في المجال الاقتصادي، وفي الجانب السياسي طالب بيان كوبنهاجن بضرورة الانسحاب الاسرائيلي إلى خط وقف إطلاق النار مع مصر الذي كان قائما في ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣. كما دعا إلى عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة وضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة واحترام سيادة واستقلال كل دول المنطقة وحقها في العيش بسلام، واعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، كما دعا البيان إلى بدء (EAD).

إذن كانت حرب أكتوبر ١٩٧٣ نقطة تحول أساسية في اهتمام الدول الأوروبية بالمنطقة العربية وبالصراع العربي الاسرائيلي، فلقد أكدت الحرب دلالات ظهرت مع حرب ١٩٦٧، العلاقة بين استقرار المنطقة وبين انتظام الامدادات النفطية، والمخاطر التي تحيط بجنوب المتوسط، نتيجة الوجود العسكري للعملاقين، واحتمالات المواجهة بينهما في المنطقة، بعبارة أخرى أكدت هذه الحرب، العلاقة بين أمن أوروبا بمختلف أبعاده وبين استقرار المنطقة.

كما كشفت حرب ٧٣ لأوروبا وبينت استخدام العرب لسلاح النفط، ارتباط حاجتها للطاقة بالدول العربية، وهذه كانت المرة الأولى التي تحس فيها أوروبا أن أمنها الاقتصادي قد تهدد بفعل الصراع العربي الإسرائيلي.

لقد تزايد اعتماد أوروبا على بترول المنطقة بحيث أصبح النفط يمثل تهديدا خطيرا، ولهذا لم يعد يكفي أوروبا باتخاذ مواقف اقتصادية لتأمين وارداتها النفطية، ولكن أصبح عليها ضرورة الاستناد على مواقف سياسية واضحة.

وهكذا أضحى للارتباط بين أبعاد أمن أوروبا الاقتصادي والسياسي، وبين تطورات المواجهة العربية الإسرائيلية، أثره العميق على مسلك أوروبا تجاه الصراع منذ ١٩٧٣، فبدأت أوروبا تحت ضغط وإلحاح الاعتبارات الاقتصادية والأمنية، تحاول المشاركة في عملية البحث عن تسوية سلمية، وجاءت أبرز صور لتلك المشاركة متمثلة في البيانات المشتركة، حول الشرق الأوسط، الصادرة عن اجتماعات التعاون السياسي (EPC) على مستوى رؤساء الدول والحكومات أو وزراء خارجية الدول أعضاء (EEC)، وتحدد تلك البيانات موقف الجماعة من مضمون التسوية المرتقبة للصراع وشكل هذه التسوية والأهداف المشتركة في التفاوض حولها.

ثالثا: مرحلة ١٩٧٣: ١٩٧٩:

تبدأ هذه الفترة بعد الصدمة البترولية، وزيادة اهتمام (EEC) بالمنطقة وبالصراع العربي الإسرائيلي، وفي بداية هذه المرحلة بدأ EAD وفي إطاره بدا واضحا كيف أن المجموعة الأوروبية (EEC) لا تنظر إليه كقناة يمكن التأثير خلالها على مسار تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، فلم يتقدم الموقف الأوروبي طوال اجتماعات اللجنة العامة للحوار (يونيو ١٩٧٥ بالقاهرة، مايو ١٩٧٦ بلكسمبورغ، ١٩٧٧ بتونس) خطوة أبعد من بيان بروكسل (نوفمبر ١٩٧٣).

حدث هناك جمود للمبادرة الأوروبية في إطار التعاون السياسي (EPC)، وفي مقابل هذا الجمود تركز اهتمام (EEC) على تطوير علاقات اقتصادية قوية مع المنطقة العربية، جماعيا

وفردياً، وكان هذا هو هدف الطرف الأوروبي من حوار عربي – أوروبي. فكان البعد الاقتصادي للحوار يمثل الأولوية لدى أوروبا.

واستمر الأمر هكذا إلى أن سجل الموقف الأوروبي تطورا ملموسا في تعامله مع مختلف أبعاد الصراع العربي الأوروبي، كما عكسه البيان الصادر عن رؤساء دول وحكومات (EEC) في لندن (٢٩ جوان ١٩٧٧) هذا التوجه نحو الاعتراف بحق الفلسطينيين في إنشاء وطن قومي لهم، والاشتراك في كل مفاوضات بهذا الشأن لممثلي الشعب الفلسطيني، دون تحديد هوية هؤلاء. وكان أهم ما ورد في هذا الإعلان تأكيد على أن الدول التسع، مقتنعة بأن حل الصراع العربي الإسرائيلي لن يصبح ممكنا إلا إذا استطاع الشعب الفلسطيني أن يترجم حقه المشروع في التعبير عن هويته القومية إلى واقع، وذلك سيؤدي بالضرورة إلى إقامة وطن للشعب الفلسطيني. وهكذا أصبحت الحقوق الفلسطينية، التي وردت لأول مرة في إعلان بروكسل (نوفمبر ١٩٧٣)، أكثر تحديدا في المفهوم الأوروبي، فنحن إذن أمام " شعب فلسطيني " له " هويته المستقلة " وله الحق في " وطن " خاص به. ومع ذلك فإن مجرد الاعتراف بوجود الشعب الفلسطيني، وحقه في إقامة وطن خاص به، كان ولا يزال بعيدا عن الإقرار بحق تقرير المصير لهذا الشعب، أو حقه في إقامة دولته المستقلة.

ومع هذا لم يتعد دور أوروبا في هذه الفترة إلا ضرورة بدء المفاوضات مع إبداء الدول الأوروبية استعدادها للاشتراك في الضمانات، لكن لم تكن هذه المبادرة الأوروبية كافية في نظر العرب الذين كانوا يطالبون أوروبا بالتحرك بعد إصدار البيانات والتصريحات، لأن هذا التحرك هو سبيل المشاركة الفعالة لإيجاد حل عادل للصراع.

وبدءا من زيارة السادات للقدس في نوفمبر ١٩٧٧، وما تبعها من تطورات في مسألة الصراع العربي الإسرائيلي، كان على دول (EEC) أن تبلور موقفا تجاه هذه التطورات، فبالنسبة لزيارة السادات فقد أعربت فرنسا عن تحفظها، على أن هذه المبادرة سوف تؤدي إلى سلام منفرد في حين أن باقي دول (EEC) أعربت عن ترحيبها بها، وإن تم ذلك بدرجات مختلفة، ولكن بعد فترة من الصمت أصدرت (EEC) بيانا مشتركا في ٢٢ نوفمبر ١٩٧٧،

أعربت فيه عن تأييدها للمبادرة، ولكن في الوقت نفسه أكدت على ضرورة عقد مؤتمر جنيف للسلام بأسرع وقت ممكن.

وبعد التوصل إلى اتفاقية كامب ديفد في ١٧/٠٩/١٩٧٨، أصدرت دول EEC بيانا (سبتمبر ١٩٧٨) وصفت فيه تلك الاتفاقات بأنها خطوة رئيسية في سبيل التوصل لتسوية شاملة.

ولكن مع تطور الأحداث والتوقيع على معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل في ٢٦/٠٣/١٩٧٩، أصدرت الجماعة بيانا آخر في نفس اليوم، وصف أنه متحفظ وبارد، وأكدت فيه ضرورة التوصل لتسوية شاملة للصراع وحاجة الفلسطينيين لإنشاء كيان وطني.

ولكن في ضوء المستجدات التي حدثت بقيام الثورة الإيرانية (فيفري ١٩٧٩) والغزو السوفيتي لأفغانستان (ديسمبر ١٩٧٩)، فقد حرصت الدول الأوروبية على تأكيد رغبتها المتواصلة في البحث عن مبادرة لتسوية أزمة الشرق الأوسط، وهكذا فقد تميزت سنة ١٩٧٩ بنشاط دبلوماسي أوروبي مكثف، استهدف تنشيط الحوار العربي الأوروبي (EAD)، وتطوير موقف أوروبا من خلال عدة صيغ وأشكال، تأرجحت بين نية بريطانيا بمساندة حلفائها الأوروبيين في تعديل القرار ٢٤٢ على نحو يعترف بحق الفلسطينيين في تقرير المصير ومصاحبة ذلك بعقد مؤتمر دولي حول أزمة الشرق الأوسط، تشارك فيه الدول المعنية، مرورا بإعلان فرنسا بالاعتراف بحق تقرير الشعب الفلسطيني بمصيره، وكذلك خطوة المستشار النمساوي برونو كرايسكي (Bruno Kreisky) الذي منح الحصانة الدبلوماسية لممثل منظمة التحرير الفلسطينية (Plo) في فيينا، واعتراف إيرلندا بالمنظمة (PLO) كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وإنتهاء باعتماد المجلس الأوروبي المنعقد في (Strasbourg) بتاريخ ٢٣ أبريل ١٩٨٠ لقرار يدين سياسة الاستيطان الإسرائيلية، وينص على ضرورة اعتراف إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره من خلال (PLO) التي ينبغي أن تعترف هي الأخرى بحق إسرائيل في الوجود، معتبر أن هذا القرار يشكل قاعدة.

رابعا: المرحلة (١٩٨٠ – ١٩٩٠):

شكل عام ١٩٨٠ منعطفا في تطور موقف الجماعة الأوروبية (EEC) المتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي. بدأ كل شيء مع زيارة جيسكار ديستان (Giscard D'estaing) إلى الخليج (مارس ١٩٨٠) حيث تناول في تصريحاته المتعددة، حق الفلسطينيين في " تقرير مصيرهم "، وشدد خاصة على عملية مفاوضات يجب أن تشارك فيها جميع الأطراف خاصة الشعب الفلسطيني، وهذا ما ينطوي على مشاركة منظمة التحرير (PLO).

كذلك مع بداية عام ١٩٨٠، وهو عام انتخابات الرئاسة الأمريكية، كان لابد وأن تتحرك الجماعة الأوروبية لمواجهة استعدادات الجانب العربي لمواصلة الحوار، ولكن مع استمرار مطالبة الجانب الأوروبي بالاعتراف بـ (PLO) وبحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، بعبارة أخرى أضحت دول السوق تواجه مأزقا يجب الخروج منه. ومن هنا توالت ردود الفعل الأوروبي منذ بداية الـ ٨٠، وبخاصة من جانب بريطانيا، فرنسا، ألمانيا الغربية، حتى كان بيان البندقية في ١٣ جوان ١٩٨٠ (Venice Declaration).

كذلك مع فشل محادثات حول الحكم الذاتي للفلسطينيين (مايو ١٩٨٠) بالإضافة إلى تضخم النشاط الاستيطاني منذ انتصار اليمين الإسرائيلي، كل هذا أدى إلى تقدم جديد للموقف الدبلوماسي الأوروبي.

وهكذا سعت دول EEC إلى عزل نفسها وعملت على بلورة مبادرة خاصة بها لتحقيق السلام في الشرق الأوسط، وصدرت هذه المبادرة في اجتماع القمة الأوروبية بالبندقية (١٣ جوان ١٩٨٠)[٩٢]، وكانت تطورا إيجابيا في المواقف الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية، فقد اعترفت القمة بشكل صريح ومباشر بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وطالب البيان الصادر عنها بضرورة إشراك (PLO) في أي مفاوضات للتسوية الشاملة، ويعتبر هذا تطور في الموقف الأوروبي بالمقارنة مع بيان يوليو ١٩٧٧.

لقد جاءت هذه البداية للتطور الإيجابي في المواقف الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية (والتي توجهها بيان البندقية)، نتيجة تأثير عدة عوامل، فمن ناحية ضاعفت الثورة الإيرانية، والتدخل السوفيتي في أفغانستان في حالة عدم الاستقرار في المنطقة على النحو الذي دعم من

قلق الدول الأوروبية على انتظام واستمرار إمداداتها النفطية، ومن ناحية أخرى، أدت الزيادات المتتالية في أسعار النفط إلى زيادة سعي الدول الأوروبية لتحقيق استقرار هذه الأسعار، وبعد أن ظلت الجماعة ترقب جهود الرئيس كارتر لدفع مفاوضات الحكم الذاتي، وبعد أن كانت هذه الجهود قد وصلت إلى نهايتها دون نتيجة.

أما بالنسبة للقضية الفلسطينية فقد تقدم هذا البيان بالمقارنة ببيان جوان ١٩٧٧ خطوتين إلى الأمام، أن القضية الفلسطينية ليست قضية لاجئين، وأن الشعب الفلسطيني يجب أن يمارس حقه في تقرير المصير، ولم يكتف بالاعتراف بالحقوق المشروعة لهذا الشعب، بل نص كذلك على ضرورة إشراكه (PLO) في أي مفاوضات للتسوية السلمية.

كما أكد البيان ضرورة أن تضع إسرائيل حدا لاحتلالها للأراضي العربية، وأن سياسة الاستيطان تعد عقبة خطيرة أمام عملية السلام، وأكدت دول الجماعة استعدادها للمشاركة في ترتيبات السلام بإرسال قوات أو مراقبين لحفظ السلام.

لقد اعتبر إعلان البندقية أرقى حالة وصلتها المقاربة الأوروبية للصراع العربي الإسرائيلي، وتمكن جدة هذا الإعلان في وضوح أكبر للكلمات المستعملة، لم تستعمل فيه كلمات قابلة لتفسيرات متعددة.

بعد إعلان البندقية، تأتي فترة أخرى من تطور السياسة الأوروبية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، ويتضح من الدور الأوروبي خلال الفترة (١٩٨٠ – ١٩٨٤) أنه اتسم بعدة أمور: عدم قدرة أوروبا على الحركة المستقلة، والعجز عن تحريك الموقف، بل وتزايد التقارب بين المواقف الأوروبية والأمريكية حول بعض أبعاد القضية الفلسطينية، تحول الاهتمام إلى الأزمة منذ سنة ١٩٨٢، التدرج بين الموقف الأمريكي الذي يركز على التهديد السوفيتي في المنطقة، ويعني الاتجاه الأوروبي التقليدي الذي يربط بقوة بين ضرورة السعي إلى تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، وبين تحقيق استقرار المنطقة ومن ثم حماية المصالح الأوروبية.

تكرر إعلان دول EEC على تمسكها بمبادئ التسوية السابق إعلانها، وذلك في بيان المجلس الأوروبي حول الشرق الأوسط، والصادر في (Luxembourg) بتاريخ ٣٠ ديسمبر

١٩٨٠، وفي (Bruxelles) في ٢٨ جوان ١٩٨٢، ولكن لم تتقدم المبادرة الأوروبية خطوة حقيقية.

بعد وصول (François Mitterand) إلى الحكم في فرنسا (١٩٨١) تغير الموقف الفرنسي، ولم يعد متحمسا للمبادرات الأوروبية، فحدث تراجع عن بيان البندقية، بعد أن أعلنت فرنسا على لسان وزير خارجيتها في فلسطين المحتلة عدم التزامها بما جاء في بيان البندقية، كما أن فرنسا وبريطانيا وهولندا وإيطاليا، وافقت على إشتراكها في القوة المتعددة الجنسيات في سيناء لمراقبة تطبيق معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، وبذلك تكون الدول الأوروبية قد غيرت موقفها المتحفظ من اتفاقية كامبد ديفد إلى التأييد.

أدى إخفاق مبادرة البندقية إلى جمود الجهود الأوروبية تجاه قضية الشرق الأوسط في الـ ٨٠ وإلى إبطال مفعول الحوار العربي الأوروبي (EAD)، وقد ساهم في هذا الجمود بالإضافة إلى وصول ميتران إلى الحكم كما رأينا، ووصول كل من Reagan و Tchacher إلى الحكم في أميركا وبريطانيا، عدد من العوامل الأخرى التي أدت بالجماعة إلى الاهتمام بقضايا أخرى على حساب الصراع العربي الإسرائيلي، مثل أزمة الفولكلاند (١٩٨٢) واشتعال حرب الخليج الأولي بين إيران والعراق (١٩٨٠–١٩٨٨) وتأثيرها على إمدادات النفط (الصدمة النفطية ١٩٨٥–١٩٨٦)، تفاقم التوترات بين العرب، وإعادة تمحور الاهتمام الأوروبي بشأن أوروبا نفسها (١٩٨٥)، وكذلك التوسع الثالث مع دخول إسبانيا والبرتغال (١٩٨٦) لكن الحدث الأهم هو اغتيال السادات (٦ أكتوبر ١٩٨١).

كذلك الضغوط التي مارستها إدارة Reagan على دول الجماعة للحصول على تأييدها لإطار كامب ديفد، ومنعها من إصدار مبادرات جديدة، وإصدار Reagan لمبادرته للسلام (سبتمبر ١٩٨٢) بعد غزو إسرائيل للبنان، وقد رحبت الجماعة بتلك المبادرة.

وهكذا لم يكن الوضع الدولي ولا التطور الداخلي في أوروبا، ولا حالة العلاقات العربية، وكذلك الضغوط الأمريكية، لم تكن كلها لتشجع أوروبا على التحرك.

وباختصار يمكن القول أن (EEC) قد خفضت من نشاطها السياسي تجاه الشرق الأوسط خلال الـ ٨٠، ولكن هذا لم يمنع مثلا من قيام الجماعة بإصدار بيان أدان غزو إسرائيل للبنان

عام ١٩٨٢، فقد فاجأه هذا الغزو دول (EEC) وهي عاجزة عن تجديد مبادرتها إذ ظلت غائبة عن الساحة، فلم تلعب أي دور فعلي، واقتصرت على إصدار بعض التصريحات.

ولما حدث الغزو، صدر عن اجتماع وزراء الخارجية في ٩ جوان ١٩٨٢ بيان يتضمن إدانة شديدة للغزو الإسرائيلي وتحذيرا أو تهديدا لإسرائيل بأن الجماعة ستنظر القيام بتحرك اتجاهاه إذا لم تنسحب فورا من لبنان واحترام سيادتها،

ولقد اكتسب هذا البند أهمية خاصة لأنه لم يكن له مثيل سابق في مواقف الجماعة[٩٣]. ولكنه كان غامضا وغير حاسم، وترجع ذلك إلى انه جاء توفيقا بين المواقف الأوروبية، كما أنه دعا في الوقت نفسه إلى الانسحاب المتزامن للقوات الإسرائيلية والفلسطينية.

ثم كان قرار وزراء الخارجية في ٢١ سبتمبر بإدانة مجازر صبرا وشاتيلا، واعتبارها فضائح إجرامية، ولكن دون تحديد للطرف المسؤول عنها، بالرغم من إصرار اليونان على النص صراحة على مسؤولية إسرائيل.

لقد أبانت حرب لبنان (١٩٨٢) عن مدى عجز القوة الأوروبية على تحمل مسؤولياتها، وترك الباب مفتوحا أمام النفوذ الأمريكي إلى حد أنه أصبح البديل الوحيد لإقرار السلام في المنطقة.

وفي مارس ١٩٨٣ أعلنت دول EEC عن ضرورة التوفيق بين مبادرة (Reagan) التي صدرت في سبتمبر ١٩٨٢، ومشروع فاس الذي تقدمت به السعودية، ويبدو أن هذا الإعلان كان تهربا من قبل هذه الدول من أن تتحمل مسؤولية مبادرة أوروبية مستقلة، لتأكيدها على موقف الحياد تجاه أطراف النزاع، مع الإعلان عن ضرورة الاعتراف المتبادل بين إسرائيل وPlo كشرط ضروري للدخول في المفاوضات بين الجانبين.

وفي عامي ١٩٨٣ و١٩٨٤ أصدر المجلس الأوروبي بيانات لم تأت بأي جديد، بل ربما سجلت تراجعا في بعض القضايا، ولم تطرح الجماعة أي مبادرة خاصة بتسوية الصراع. إلا أنه مع حلول فبراير ١٩٨٧ عادت بعض المؤشرات الحيوية إلى الدور الأوروبي في الشرق الأوسط، ممثلا في بيان (Bruxelle) الصادر عن وزراء الخارجية في ١٩٨٧/٠٢/١٢ والذي

تضمن تأييد دول EEC لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط تحت إشراف ورعاية الأمم المتحدة وباشتراك جميع الأطراف المعنية.

ومن وجهة النظر العربية، اعتبر هذا الإعلان مدخلا لتنشيط دور الجماعة الأوروبية، وحثها على اتخاذ مبادرات فعالة لسد الفراغ الذي خلفه ابتعاد السياسة الأمريكية عن هموم المنطقة في هذه الفترة.

وعند اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى في ديسمبر ١٩٨٧ تتالت قرارات المجلس الأوروبي بين ١٩٨٨ و١٩٩٠، ورافقتها تصريحات مماثلة، اتفق عليها البرلمان الأوروبي، وقد تضمنت هذه التصريحات:

١ ـ تكرار المبادئ المعلنة في البندقية، ومنها تلك المتعلقة بدعم القرار ٢٤٢ المطالب بانسحاب إسرائيل من الأراضي ١٩٦٧.

٢ ـ التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

٣ ـ الاعتراف بالصفة التمثيلية لمنظمة التحرير الفلسطينية (Plo).

٤ ـ إدانة القمع الإسرائيلي للانتفاضة.

٥ ـ الدعوة إلى مفاوضات سلام شاملة بضمانات دولية.

وخلال عامي ١٩٨٨ و١٩٨٩ شهد الموقف الأوروبي تجاه الصراع العربي الإسرائيلي قدرا من التطور الإيجابي بعد تصاعد الانتفاضة في الأراضي المحتلة أكثر، وإن كان لا يزال بعيدا عن مستوى التأثير الفاعل في مستقبل هذا الصراع وسبل تسويته، فضلا عن استمرار تباين المواقف داخل المجموعة الأوروبية (EEC) حول منهج التعامل معه، إذ يمكننا التمييز بين منهجين: أحدهما يفضل سياسة ممارسة دور أوروبي محوري ومستقل عن الدور الأمريكي والآخر يتجنب منافسة أمريكا في دورها أو يحرص على عدم إرباك تحركها السياسي رغم إدراكه جوانب القصور في هذا التحرك.

وعندما أعلن عن إقامة الدولة الفلسطينية (١٥ نوفمبر ١٩٨٨) بالجزائر ردت الدول الأوروبية على البيان الفلسطيني في إطار التعاون السياسي الأوروبي (EPC) بإعلان بروكسل

(٢١ نوفمبر ١٩٨٨) " تعلق الدول الـ١٢ أهمية خاصة على القرارات التي أقرها المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، والتي تعكس إرادة الشعب الفلسطيني في تأكيد هويته الوطنية، والتي تتضمن خطوات إيجابية نحو الحل السلمي للنزاع العربي الإسرائيلي[٩٨].

تميزت الأشهر الـ٦ الأولى من عام ١٩٨٩ بمجموعة احتجاجات أوروبية على السلطات الإسرائيلية التي قمعت الأراضي المحتلة بقبضة من حديد، كما تم استقبال ياسر عرفات في مدريد (جانفي ١٩٨٩) وباريس (مايو ١٩٨٩).

ثم جاء إعلان مدريد بعد اجتماع دول EEC بتاريخ ٢٧ جوان ١٩٨٩، ليؤكد سياسة أوروبا المشتركة التقليدية تجاه الشرق الأوسط كما عبر عنه في إعلان البندقية لسنة ١٩٨٠، منتقدة الإجراءات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، وقد أكد البيان استعداد أوروبا للمشاركة في مفاوضات الحل السلمي للصراع، بالإضافة إلى دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالمنطقة، ولأول مرة اعتبرت الدول الـ ١٢ أنه لا يجب ضم Plo على عملية السلام فقط، بل مشاركتها فيها أيضا.

وفي بداية الـ ٩٠ وجه مؤتمر القمة الأوروبية انتقادات حادة لانتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، ودعت المفوضية الأوروبية إلى تعيين ممثل لها بالأراضي المحتلة في أقرب وقت ممكن، كما طرحت فكرة انعقاد مؤتمر دولي لإيجاد تسوية نهائية للقضية الفلسطينية وللصراع العربي الإسرائيلي، ورأت الجماعة في أن هذا المؤتمر يجب أن يعقد تحت إشراف الأمم المتحدة، وباشتراك الأطراف المعنية، وأي طرف يمكنه المساهمة بصورة إيجابية في استعادة السلام، لكن أوروبا لم تستطع أن تفعل شيئا يذكر لدفع فكرة المؤتمر الدولي إلى الأمام.

وحتى اندلاع حرب الخليج الثانية، لم تتمكن دول EEC من تحريك المبادرة التي أرادت القيام بها، انطلاقا من بيان البندقية (١٩٨٠)، أو القيام بمبادرات جديدة، واكتفت ببيانات تعبر عن ردود فعل أوروبية تجاه الأحداث والتطورات، وعندما أصبحت فكرة المؤتمر الدولي قابلة للتنفيذ بعد حرب الخليج الثانية، كان الدور الأوروبي لا تأثير له، كما كانت إسرائيل تعترض على مجرد حضور أوروبا أو مشاركتها في المؤتمر الدولي.

إذن مع حلول عقد الـ ٩٠، بدأت منطقة الشرق الأوسط تشهد تحولات عاصفة عقب انتهاء الحرب الباردة وتفكك حلف وارسو، وانهيار الاتحاد السوفيتي، وفي ظل هذه المتغيرات بدأ الدور الأوروبي يبرز مرة أخرى على المسرح الدولي، وقد اتضح ذلك في أحداث أزمة الخليج الثانية التي بدأت بغزو العراق للكويت في ٢ أوت ١٩٩٠، حيث تميز رد فعل الجماعة بتنسيق المواقف بينها، فقد أصدرت الدول ١٢ بيانا في نفس اليوم (٠٢ / ٠٨ / ١٩٩٠) يدين الغزو وطالب باستعادة الكويت سيادتها الكاملة على أراضيها، وفي ٤ أوت ١٩٩٠، فرضت دول الجماعة عقوبات اقتصادية على العراق شملت حظر البترول وتصدير الأسلحة، كما قامت بتجميد أرصدة العراق في الدول الأعضاء، ولكن بسبب غياب آلية مشتركة للتعاون العسكري بين الدول الأعضاء، فإن هذه الدول اختلفت في ردود فعلها للمشاركة العسكرية في جهود تحرير الكويت، وفي هذا الصدد فإن المصالح الخاصة لكل دولة كانت لها أولوية على اتخاذ موقف مشترك لدول الجماعة تجاه الجهود العسكرية لتحرير الكويت.

أصبحت منطقة الشرق الأوسط أكثر سيولة عقب حرب الخليج الثانية التي أطاحت تماما بالمحاولات المحددة التي كانت قد جرت في أواخر الـ ٨٠ من أجل النهوض بالنظام الإقليمي العربي، كما بدأت عملية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي في إطار مؤتمر مدريد للسلام والذي أيدته دول EEC، الذي انعقد في ٣٠ أكتوبر ١٩٩١، وشاركت فيه هذه الدول وأعلنت خلاله أنها لا تفضل وجهة نظر على الأخرى، ولكنها تدعم شرعية السلام، وأن القرار ٢٤٢ يجب أن يكون الأساس الذي تقوم عليه التسوية[٩٤].

وبعد ذلك كانت القارة الأوروبية تشهد تحولات كبرى في اتجاه تفكك حالة الصراع والتوتـر، التي كانت قائمة طيلة حقبة الحرب الباردة، كما سارت الجماعة الأوروبية EEC، نحو المزيـد من الاندماج والوحدة من خلال التطور المؤسسي الذي شهدته مع قرارات مؤتمر (Mastricht) في ديسمبر ١٩٩١.

وقد أدت هذه الوضعية إلى الاعتقاد بان دخول أقطار أوروبا الغربية إلى مرحلة السوق الموحدة عام ١٩٩٢، يمثل مقدمة لظهور اتحاد أوروبي كقوة اقتصادية وعسكرية وتكنولوجية منافسة لأمريكا واليابان وروسيا الاتحادية، وهو ما سوف تكون له تأثيرات بالغة الأهمية على

النظام الدولي والنظم الإقليمية بما في ذلك النظام الإقليمي العربي، إلا أن التطورات الفعلية اللاحقة أظهرت أن هناك قدرا من المبالغة في تقدير قوة الاتحاد الأوروبي سياسيا واقتصاديا وعسكريا، وأن أمريكا ما زالت تنفرد بمكانة القوة العظمى الوحيدة في المرحلة الانتقالية الراهنة من تطور النظام الدولي.

وعلى الرغم من أن هذه التحولات لم تقلل من اهتمام دول الاتحاد الأوروبي بعلاقات مع دول الشرق الأوسط، إلا أنها دفعت نحو بلورة أنماط جديدة من التعامل الأوروبي مع المنطقة، حيث أصبح الجانب الأوروبي أكثر اهتماماً بمحاولات محددة مثل دعم عملية التسوية العربية الإسرائيلية والتعاون بين شمال المتوسط وجنوبه، والتركيز على علاقات التعاون الاقتصادي.

تقييم المواقف والسياسات الأوروبية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي:

لقد تطورت المواقف والسياسات الأوروبية من الصراع العربي الإسرائيلي من عدم وجودها في الـ ٦٠ ثم بدايتها الحذرة (بيان مايو السري) ثم ظهورها وتبلورها على فترات متباعدة (بيان بروكسل نوفمبر ١٩٧٣، بيان لندن يوليو ١٩٧٧، بيان البندقية جوان ١٩٨٠) ثم جمودها منذ بداية الـ ٨٠.

وقد بدأت المواقف أو المبادرات الأوروبية مع بداية التعاون السياسي (EPC) وبداية الإنجازات الاقتصادية الجماعية، ومع اتجاه أوروبا إلى المطالبة بدور مستقل عن دور قائد التحالف الغربي (أمريكا)، ومع تبلور الإرادة العربية على الصعيد العسكري (حرب الاستنزاف) وحرب أكتوبر، وعلى الصعيد الاقتصادي (بداية استعادة السيطرة على الثروات النفطية خلال مؤتمر طهران وطرابلس (١٩٧١، ١٩٧٢) ثم تبلورت بعد الحظر النفطي (١٩٧٣ – ١٩٧٤) في ظل إدراك الأوروبيين بأن هناك أزمة تهدد مصالحهم المباشرة، وفي ظل تبلور إرادة عربية موحدة، وفي ظل تفاقم الاختلافات الأوروبية الأمريكية، وفي ظل الإنجازات السياسية والاقتصادية للتعاون السياسي، وتكرر بروز المبادرة مرة أخرى (جوان ١٩٨٠) في ظل مخاطر الثورة الإيرانية والغزو السوفيتي لأفغانستان والنتائج السلبية لكامب ديفيد.

ولكن المبادرة الأوروبية تجمدت منذ بداية الـ ٨٠، في ظل مناخ الحرب الباردة، وفي ظل أزمة التعاون السياسي حول الشرق الأوسط تحت تأثير (Mitterand)، وفي ظل أزمة

السوق المشتركة بسبب تفاقم مشاكل السياسة الزراعية وفي ظل أزمة العلاقات العربية، وعدم وجود موقف جماعي عربي، قادر على إثبات مصداقيته وفعاليته في استخدام عناصر القوة العربية، ومن خلال تحليل السياسات الأوروبية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، يتضح اقتصار المواقف الجماعية الأوروبية على البيانات والمهام الاستطلاعية في المنطقة.

لقد ظل الموقف الأوروبي متواضعا ودون تأثير على الساحة الدولية، وكان نتيجة حسابات تمليها التغيرات والظروف الإقليمية والدولية نتيجة الأزمة النفطية (١٩٧٣ – ١٩٧٤) وتأمين إمدادات النفط - الثورة الإيرانية – الغزو السوفيتي لأفغانستان ١٩٧٩ – ١٩٨٠.

كما يمكن الإشارة إلى الضعف الأوروبي، فدول EEC ليست لديها الإمكانيات ما يجعلها تلعب دورا سياسيا مستقلا في الشرق الأوسط، إذ بسبب التفاوت الواضح في القدرات الذاتية بين أوروبا وأمريكا اضطرت أوروبا إلى الانطواء تحت لواء التسوية الأمريكية، وتعمل في كثير من الأحيان بالتنسيق مع أمريكا (القيام بدور الجسر بين الموقفين العربي والأمريكي)، هذا الضعف ثبت كذلك من أن الجماعة الأوروبية ما زالت منقسمة على نفسها ولا سيما في أمور السياسة الخارجية.

لكل هذا اتسم الموقف الأوروبي بخصوص الصراع العربي الإسرائيلي بسياسة الإعلانات واستقصاء المعلومات والبحث عن مبادرة.

هذا الضعف الأوروبي تجلى في مؤتمر مدريد، إذ كانت أمريكا وليست أوروبا هي التي عملت على جمع كل أطراف الصراع العربي الإسرائيلي، ودون مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية (PLO) ولا منظمة الأمم المتحدة، ولم تستطع أوروبا أن تفوز إلا بدور المراقب في المؤتمر.

إذن هناك دور هامشي لأوروبا، وهذا ما جعل السياسة الأوروبية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، تقوم على دبلوماسية البيانات الرسمية دون ترجمتها إلى سلوكية فعلية.

كما يتبين لنا من خلال تتبع تطور سياسات والمواقف الأوروبية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، أن تبلور الإجماع العربي، والتوافق على توظيف القدرات لخدمة القضية العربية، وتحديدا استخدام سلاح البترول، كان المسؤول الرئيسي عن تبلور التوجه الأوروبي لاتخاذ

مواقف أكثر موضوعية من قضايا الصراع العربي الإسرائيلي، ومن ثم فإن تفكك هذا الإجماع بل وتشرذم المواقف العربية قد أعفى الجماعة الأوروبية (EEC) من مواصلة النهج الاستقلالي، فلم يكن هناك ما يبرر من الناحية الموضوعية لدول (EEC) مواصلة هذا النهج والدخول في خلافات مع أمريكا.

وعلى الرغم من حسابات وقيود الدور الأوروبي في عملية السلام فإن الجماعة الأوروبية لعبت وما زالت (الاتحاد) تلعب دورا هاما في إطار الصراع العربي الإسرائيلي، وذلك بالتركيز على عدد من المجالات التي تتمتع بها المجموعة بميزة نسبية، فضلا عن خبرتها في مجال الدبلوماسية الوقائية، وحفظ السلام، وخاصة بتعيين مبعوث خاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، ووجود هذا المبعوث الدائم أدى إلى تطوير الدور الأوروبي في تسوية الصراع من خلال المبادرات التي يقدمها والاحتكاك المباشر والمتصل بأطراف النزاع، مما خلق نوعا من الإدراك الأوروبي كشريك لأمريكا في التسوية السياسية في المنطقة.

المطلب الثالث: مسار الاختلاف الأوربي الأمريكي حول الصراع العربي الإسرائيلي:

بالرغم من أن الروابط الهامة القائمة بين المصالح الأوروبية والأمريكية، تتلاقى في بعض القضايا الدولية، إلا أن هناك تباينا واختلافا في وجهات النظر والمواقف والسياسات، وبخاصة تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، وترجع هذه الخلافات منذ أزمة السويس ١٩٥٦ التي أنهت الطموحات الفرنسية والبريطانية للحفاظ على دور القيادة في المنطقة العربية، وبدأت الهيمنة الواضحة لأمريكا كقوة أساسية هناك، لقد حدثت فجوة بين السياسيات الأوروبية والأمريكية، كانت كافية أن تهز أركان التحالف الأطلسي، خاصة في فترات أزمات الصراع العربي الإسرائيلي مثل ١٩٦٧ و١٩٧٣... إلخ، واختلافاتهما ترجع إلى عهـد الـ ٦٠، بإصرار (De Gaulle) على الدور الاستقلالي لفرنسـا وبالتالي لأوروبـا، وإلى عهد الـ ٧٠ وما بعدها بإصرار أمريكا على القيادة الأمريكية[٩٥].

ويرى Cesare Marlini[٩٦] أن هناك ثلاث علامات بارزة لهذه الخلافات.

١ ـ ترى أوروبا أنه يجب أن ينظر إلى مشاكل وأزمات المنطقة ومنها الصراع العربي الإسرائيلي ومعالجتها كمشاكل إقليمية (Regional Problems) وتتطلب حلولا إقليمية كذلك، بينما التصور الأمريكي المهيمن هو أن هذه الأزمات هي جزء من المواجهة الجيوسياسية الكونية بين الشرق والغرب.

٢ ـ بينما دعم وجود إسرائيل وأمنها يأتي من الطرفين (الأوروبي والأمريكي)، إلا أن الدعم الأمريكي أخذ شكل الولاء والالتزام بسبب ضغط اللوبي الصهيوني المحلي، الذي حول هذا الالتزام إلى نشاط سياسي عملي.

٣ ـ أوروبا أكثر اعتمادا على بترول وغاز المنطقة من أمريكا. وهناك من يرى أن الاختلاف بين الإدراك والرؤيا الأمريكية والأوروبية للصراع العربي الإسرائيلي، نابع من اختلاف المصالح واختلاف القوة الإمكانية، بالإضافة على اختلاف المسؤوليات والالتزامات بينهما.

إذن هذا الاختلاف نابع من اختلاف الحاجة إلى بترول المنطقة، فأوروبا تعتمد وتحتاجه لهذا البترول اكثر من أمريكا.

إن عدم التوازن في العلاقات التجارية بين المستهلكين والمنتجين وزيادة الاعتماد على النفط العربي، وضع الدول الأوروبية تحت ضغوط التحرك للصراع العربي الإسرائيلي من أجل إقامة تسوية دائمة، مما يؤدي إلى إقصاء التهديد المستمر لتزويد أوروبا بالبترول[97].

فالأوروبيون يتجهون عامة نحو اتخاذ سياسات ومواقف لا تغضب العرب، أما بالنسبة لأمريكا فهي تختلف كثيرا عن أوروبا في هذا الاعتماد والضغط.

هذا من جهة ومن جهة أخرى هناك اختلاف وجهات النظر الأوروبية الأمريكية حول الصـراع العربي الإسرائيلي نفسه وحول الحلول المطروحة له، ففي الوقت الذي تنظر فيه دول (EEC) إلى الأمر من زاوية سياسية، نرى أن أمريكا تنظر إلى ذلك من زاويتها الاستراتيجية والكونية بالتركيز على الدور المركزي للاتحاد السوفيتي، مع عدم إعطاء العوامل والمتغيرات المحلية والإقليمية الأهمية. أمريكا لا تنظر إلى هذا الصراع من منظور أنه صراع إقليمي ولكن كصراع أساسي بين الشرق والغرب فحرب أكتوبر ١٩٧٣ مثلا التي هددت بزيادة النفوذ السوفيتي في الدول العربية، مما قد يغير بشكل كبير ميزان القوى بين الشرق والغرب لصالح

الاتحاد السوفيتي[98]. ففي هذه الحرب كان محور الخلاف بل التوتر بين أمريكا وحلفائها الأوروبيين يتلخص في التعارض بين المصالح الإقليمية لأوروبا والمصالح العالمية والكونية لأمريكا، والتي قادت إلى اختلاف إدراك الطرفين لكيفية إدارة الأزمة، ففي حين ركزت دول أوروبا على كيفية تأمين إمداداتها النفطية، وعلى إعادة الاستقرار في المنطقة، فإن أمريكا كانت تهتم أساسا بانعكاسات الحرب على العلاقات بين الشرق والغرب، وبمحاولات الاتحاد السوفيتي لاستغلال الموقف لتحقيق مكاسب خاصة هناك[99].

لقد ظلت هناك اختلافات أوروبية أمريكية، حول العلاقة بين الصراع العربي الإسرائيلي، والصراع بين الشرق والغرب في المنطقة، فلقد اعتبرت أمريكا دائما وبصورة أكبر بوصول (Reagan) إلى الحكم أن أزمة الشرق الأوسط هي جزء من الصراع الشامل بين الشرق والغرب، وهو ما لا تتفق فيه معها أوروبا تماما، بالرغم من اعترافاتها (أوروبا) بالأطماع السوفيتية في المنطقة، ولهذا فإن أوروبا وبخاصة فرنسا ظلت تحذر دائما من عواقب انعكاسات لعبة العملاقين في المنطقة.

حقيقة يتفق الحلفاء على حيوية النفط العربي، وعلى أن للاتحاد السوفيتي أطماعا وقدرات ضخمة في المنطقة، إلا أن الاتفاق على هذه المعطيات الثابتة في سياسة الغرب لم تؤد إلى سياسات متجانسة، وإلى وحدة في الأولويات، فنجد أن الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة وخاصة مع (Reagan) أثارت شكوكا عديدة من جانب الأوروبيين الذين رأوا أن التهديد الأساسي للمنطقة هو تهديد سياسي، وليس عسكري، وأن على واشنطن أن تهتم بهذا البعد وليس بالتخطيط العسكري فقط. بل إن الأمر أبعد من ذلك، فالذي زاد من تباعد سياسات الطرفين حيال الصراع العربي الإسرائيلي، وهو اعتقاد أمريكا بأن مصدر التوتر الرئيسي في المنطقة هو التهديد السوفيتي للمنطقة وللمصالح الغربية عامة، في حين لم تشارك الدول الأوروبية أمريكا تصورها لحجم التهديد السوفيتي للمنطقة، لاعتقادها أن الصراع العربي الإسرائيلي وقبله القضية الفلسطينية، هو المصدر الرئيسي للتوتر في المنطقة ، وبالتالي استمرار تأثير هذا الصراع على مصالحهما النفطية بالدرجة الأولى.

كما ترجع هذه الاختلافات الأوروبية الأمريكية حول الصراع العربي الأوروبي إلى الاختلاف بين الجانبين في القوة والمسؤوليات ، فأمريكا بوصفها قوة عالمية عظمى ، وتنظر إلى المنطقة في إطار استراتيجيتها الشاملة (كما رأينا) وهي القادرة على التعامل مع القضايا المعقدة، إذ لديها القدرة الاقتصادية والمالية والعسكرية اللازمة لخلق الحوافز والدوافع لدى الأطراف المعنية لقبول الاتفاق الذي تستطيع أيضا أن توفر له الضمانات الكافية، وبالتالي أصبحت أمريكا هي الوسيط والشريك المقبول لدى هذه الأطراف (إسرائيل والعرب، خاصة مصر والأردن، بل وحتى الفلسطينيين)، وعلى العكس من ذلك فإن دول EEC ليس لديها القدرة على ترجمة بياناتها إلى مواقف محددة، قد لا تستطيع تنفيذها، نظرا لافتقارها بالمقارنة مع أمريكا إلى عناصر القوة اللازمة، فالانقسامات الأوروبية، والضعف العسكري وحساسية الاقتصاديات الأوروبية، كلها أصابت أوروبا بالتردد في القيام بدور فعال.

لماذا ؟ لأن هذه الامكانيات تعطي وزنا وقوة في المجال السياسي، مثل تقديم المعونات المالية، وتقديم ضمانات عسكرية أمنية، فأمريكا هي الوحيدة التي لها الامكانية للضغط على إسرائيل مثلا لتقديم تنازلات، وهذا بسبب العلاقات القوية معها اقتصاديا واستراتيجيا، كما أن أمريكا لها الامكانية للتدخل عسكريا إذا اقتضى الأمر ذلك بخلاف أوروبا[١٠٠]، ولا شك أن فجوة الامكانيات بين مقدرات أوروبا وأمريكا التأثيرية للوضع، يعتبر سبب أساسي في اختلافهما حول الصراع العربي الاسرائيلي، هذه الامكانيات، والقدرة على التدخل، بالاضافة إلى قبولها من قبل الأطراف المعنية، أعطى أمريكا واجب ومسؤولية تجاه الصراع العربي الاسرائيلي أكثر من أوروبا[١٠١].

حيث أن أوروبا ليست ملزمة بهذه المسؤوليات بأن تحول إعلاناتها العامة إلى شيء عملي.

من أسباب الاختلاف حول الصراع العربي الاسرائيلي، هو غياب ضغط انتخابي داخلي صهيوني في أوروبا، فالحكومات الأوروبية لا تواجه الضغوطات الانتخابية الداخلية فيما يتعلق بالصراع العربي الاسرائيلي كما في أمريكا، أما بالنسبة لأمريكا فإن دعم أمن إسرائيل هو

واجب أخلاقي، ولكن كذلك نتيجة ضغط اللوبي الصهيوني الداخلي وبالتالي نجد أن أوروبا ليس لها التزام كبير تجاه إسرائيل مثل أمريكا[١٠٢].

كذلك على المستوى الداخلي فإن الرأي العام الأوروبي أقل اهتماما بما يجري في الشرق الأوسط منه في أمريكا، والسبب لأن مثل هذه السياسة في الشرق الأوسط لا تؤدي إلى تكاليف مادية أوروبية كما في أمريكا.

هناك أيضا صنع السياسة الخاصة في كل من أمريكا وأوروبا، ففي أوروبا الأمر صعب، أما صنع السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي فيعتبر سهلا نسبيا عنها في أوروبا. إذن سهولة التنسيق والتنفيذ على المستوى الوطني في أمريكا، عنه في إطار التعاون السياسي الأوروبي (EPC) في أوروبا[١٠٣].

هناك اختلاف بين أوروبا وأمريكا، حول تقويم مسار نتائج تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، أي حول العلاقة بين التسوية الجزئية والشاملة، وحول نطاق المفاوضات، فبينما ظلت دول EEC عموما أقرب إلى مفهوم التسوية الشاملة وفي قلبها القضية الفلسطينية، كانت أمريكا تتجه نحو التسوية الجزئية. مثلا ففي حين كانت أمريكا ترى أن السلام المصري الإسرائيلي أفضل من لا شيء، وأن المعاهدة المصرية الإسرائيلية يمكن أن تعود بعد ذلك إلى تسوية شاملة، فإن الأوروبيين وخاصة فرنسا كانوا أكثر تشككا في أن تكون التسوية الجزئية خطوة حقيقية نحو التسوية الشاملة[١٠٤].

أما فيما يخص القضية الفلسطينية، ودور الفلسطينيين في مفاوضات السلام، والتعامل معهم، فنجد أن موقف الأوروبيين يختلف عن موقف أمريكا، فبينما ظلت أمريكا لا تعتبر أن القضية الفلسطينية هي الأهم للاستقرار في المنطقة، وبالتال عالجتها أمريكا كواحدة من ضمن عدة قضايا تثيرها أزمة الشرق الأوسط تستحق الاهتمام، ولكن لا تنظر إليها على أنها القضية الحاسمة للسلام، أما الأوروبيون فيميلون إلى أخذ هذه القضية بأكثر أهمية وينظرون إلى منظمة التحرير (PLO) على أنها الممثل الشرعي للفلسطينيين ويؤمنون أن حل القضية الفلسطينية سيكون له انعكاسات إيجابية على الاستقرار الإقليمي وعلى استمرار تدفق النفط، وأن هناك عواقب وخطورة ترك هذه القضية بلا تسوية على الجانبين معا (الطاقة والأمن)[105].

لقد ظل الأوروبيون يركزون على توسيع المشاركة في مفاوضات التسوية بإشراك منظمة التحرير (PLO) فيها، التي كان معظم الدول الأوروبية قد اعترفت بها وأقامت مكاتب لها في عواصمها في منتصف الـ ٧٠ واستقبالها لياسر عرفات[106]، ولكن الأمريكيين ظلوا يرفضون ذلك حتى تعترف (PLO) بإسرائيل وقبول القرارين الأمميين ٢٤٢ و٣٣٨ أي الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود.

كان هناك اختلاف حول الوطن الفلسطيني، وحتى مفهوم الحكم الذاتي حسب اتفاقية كامب ديفد، لا يصل في حده الأقصى إلى أكثر من صيغة من صيغ الاستقلالية الإدارية وليس السياسية أو الوطنية بالنسبة لأمريكا، أما الأوروبيون فيشيرون إلى حق الفلسطينيين في تقرير المصير، والتعبير عن ذلك في وطن، وهذا في حد الأدنى، يفرض قيام بنية سياسية ذاتية متميزة أي بنية الدولة. ورغم أن الطرفين الأمريكي والأوروبي يصران على اعتراف PLO بإسرائيل قبل الاعتراف بها، فإن دول EEC قد أقامت مع PLO علاقة عمل، واعتبرتها عنصرا أساسيا من عناصر النزاع في المنطقة، وذا ثقل كبير في المعادلة السياسية في المنطقة، فيما ترفض أمريكا التعامل مع هذا الواقع الذي فرضته PLO.

وتظهر محصلة التمايز المحدود في المواقف بين أمريكا والمجموعة الأوروبية (EEC) في التصويت على القرارات المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي في الأمم المتحدة، فمثلا امتنعت EEC عن التصويت على مشروع قرار الجامعة العربية عام ١٩٨٠ يدعو إلى إقامة دولة فلسطينية، فيما عارضت أمريكا هذا المشروع أيضا وقفت فرنسا وبريطانيا في مجلس الأمن بجانب قرار، اتخذ بغالبية ٤ أصوات في آخر أوت ١٩٨٠ يدعو إلى نقل السفارات من القدس وامتنعت أمريكا وحدها في التصويت.

لكل هذه الأسباب نجد أن مواقف كل من أمريكا وأوروبا وسياستهما تجاه الصراع العربي الإسرائيلي تختلف، وكان الأمر يفرض أو يستدعي تنسيق السياسات بينهما حول الصراع ولكن بسبب قلة ذلك بل وأحيانا إنعدامه، أدى كل هذا إلى خلق مشاكل في علاقات الطرفين مع بعضهما، وكان ذلك دائما يعكر صفو العلاقات بينهما.

إذن هذه الخلافات لها تأثير على العلاقات الأوروبية الأمريكية وهكذا يتضح من الخلافات حول الصراع العربي الإسرائيلي بين أميركا وأوروبا أن هذا الصراع رغم المسألة الأساسية حول توافق سياسة الطرفين وهذه الخلافات أدت إلى تدهور العلاقات عبر الأطلسية حول السياسة المتبعة، فمثلا خلال الفترة (١٩٨٠ – ١٩٨٢) وقعت عدة أحداث مرتبطة بهذا الصراع مثل ضم إسرائيل لمرتفعات الجولان (Golen Height)، استمرار إقامة المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وغزو إسرائيل للبنان، كلها زادت من وضع صعوبات للعلاقات الأطلسية ورفعت من حدة الانتقادات الأوروبية لأمريكا حول دورها في الصراع[١٠٧]، (سوف نتناول هذا الأمر بالتفصيل في الفصل الخامس)، كما أن أمريكا اتهمت حلفائها الأوروبيين بعدم تدعيم مبادراتها إيجاد حل للصراع، وأنهم باعوا إسرائيل من أجل بترول العرب، ولكن الكثير من الأوروبيين أجابوا بأن الاقتراب الأمريكي للتسوية ظل غير كاف لأنه كان دائما لصالح إسرائيل، لأن أمريكا خاضعة لضغوطات من اللوبي الصهيوني، كما أنها تعمل على تحقيق مصالحها الخاصة وبالتالي يؤدي إلى الخلاف[١٠٨].

وقد علق كسنجر ذات مرة على الخلافات الأطلسية (Atlantic Differences) في الشرق الأوسط فقال: " أنه ليس من المفيد أن تكون هناك سياسة أمريكية للشرق الأوسط وأخرى أوروبية، ما لم تكن هذه السياسات متناسقة وهي ليست كذلك (الآن)، فإن الطرفين يواجهان خطر مقاطعة بعضهم البعض[١٠٩].

مراجع الفصل الثالث و هوامشه:

١) أدامز م. جارفينكل، **ديبلوماسية أوروبا الغربية الجديدة ووساطة والولايات المتحدة الأمريكية**، الفكر الاستراتيجي العربي أكتوبر ١٩٨٣ ص ٣١٤.

٢) - Haim shaked & Itmar Rabinovich (ed) , **The Middle East & the United States , Perspectives & Policies,** Transactor Books, New Brunswich (USA) & London (UK) 1980, p 91.

٣) د. عمار بن سلطان، مرجع سابق، ص ٦٧.

٤) فهمي، مرجع سابق، ص ٥٤.

٥) د. علي الدين هلال، **أمريكا والوحدة العربية (١٩٤٥ – ١٩٨٢)**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، أوت ١٩٨٩، ص ٤٩.

٦) Medjden Mohammed, Op. cit, p 16 .

٧) Ibid., p 17

٨) Ibid., p 17

٩) د. علي الدين هلال، **أمريكا والوحدة العربية**، مرجع سابق، ص ٥٠.

١٠) د. بكر مصباح تنيره، **تطورات سياسة الصين الشعبية من الصراع العربي الإسرائيلي**، المستقبل العربي / عدد ١١٨، ديسمبر ١٩٨٨، ص ٧٠.

١١) Medjden Mohammed, Op. cit, p 18.

١٢) لمزيد من التفاصيل في هذا الموضوع أنظر: د. عمار بن سلطان، مرجع سابق، ص ١٠٥ وما بعدها.

١٣) المرجع السابق، ص ١٠٦.

١٤) Loukas Tsoukales, **The EEC & the Mediterranean is Global Policy a Misnomer**, International Affairs, Vol 53. n° 03. July 1977, p424.

١٥) بول بالطا، كلودين ريللو، **سياسة فرنسا إزاء البلاد العربية**، ترجمة كامل فاعور، نخلة فريفر / دار القدس، بيروت، ص ١٣١.

١٦) محمد شلبي، مرجع سابق، ص ١٧٤.

(١٧ Adam M. Garfinkle , **Western Europe's Middle East Diplomacy & the United States**, Foreign Policy Reserch Institute, Philadephia, Pennsylvania 1983, p 68.

(١٨ Allain Terrenoire **, Le Conflit Israélo-Arabe (1947-80) dans le Contexte des Positions de la France au Proche Orient**, Mémoire DEA, Paris 1980, p 03.

(١٩ Stephen J. Artney. Op. cit, p 420.

(٢٠ **America & Western Europe, Alliance Under Strain**, Strategic Survey, 1973, p 62.

(٢١ Elliot R. Goodman, **The Fate of the Atlantic Community**, Praeger Publishers inc, NY 1975, p 147.

(٢٢ Bernard Burrows & Geoffrey Edivards, **The Defense of Western Europe**, Buttereworth Scientific, London Boston, Sydney, Wellington, darbau Toronto 1982, p 125.

(٢٣ Richard H. Ullman, **Trilaperalim: Partnership or What?** Foreign affairs. Octobre 1976, p 03. & **European American Relations: the Enduring crises**, foreign affairs, spring 1981, p 848.

(٢٤ Karl Kaiser & Hans Peter Schwarz. **America & Western Europe**, Lexington Books D. C. Heath & Company Lexington, Massachusetts, Toronto 1977, p 331.

(٢٥ Nasscer H. Aruri (ed) **Middle East crucible: studies on the arab-Israeli War of October 1973**, the Medina University Press International, Wilmette Illimois 1975, pp 245, 246. & Michael Smith, **From the Year of Europe to a Year of Carter: Contining Patterns & Problemes in Euro-American Relations**, Journal of Common Market Studies Vol 17, n° 1 September 1978, p 37.

(٢٦ Mary Kaldor & Richard Falk (ils), **Dealignnent a New Foreign Policy Perspective ,** University, Basil Blachwell 1987, p 75

(٢٧ Coffley & bonvicini, **Atlantic Alliance**. Op cit, p 273.

(٢٨ Stanly Hoffman, **Franco-American Differences Over the Arab-Israeli Conflict 1967 – 71**, Public – Policy/ Fall 1971, p 545.

(٢ĕ Karl Kaiser, Political, Economic Report, 25th Annual Assembly of the Atlantic Treaty Association, the Atlantic Community Quarterly, Vol 17 Writer 1979 – 80 p 420.

(٣٠ Tenzer, Margnard & Rouah, op cit, p 99.

(31 أحمد رمضانŰ **ĉوروبا والعالم العربĩ: جدلية التاريO والجƸرافيا والمTاŋŰ** مجلة فلسطينيةŰ مايو ١ĕĕŰ f ١٤.

(32 B. Burrows & G. Edwards Op cit, p 125.

(33 حمدي عبد الجواد و Pĉرونű ملف Pl f Ű **Ʒرنسا وديجولŰ** مجلة الطليعةŰ عدد ٦ يونيو ١ĕ٦ĕŰ f ١٧ĕ.

(34 Stephen J. artney, Op. cit, p 421.

(35 د. سعيد اللاونديŰ مرجƔ سابŽŰ f ٠٦ .

(36 هلالŰ **ĉمريكا والوθدة العربية**Ű مرجƔ سابŽŰ f ٣٦ وما بعدها.

(37 ملف العربي والنظام الدولي Ű شƠون عربية Ű عدد ٢٧ مايو ١ĕ٨٣Ű f ٢٨.

(38 أحمد عبد الرحيم مصطفĩŰ **الوƅيات المتθدة والمƖرƼ العربĩ**Ű عالم المعرفة سلسلة كتب ƅقافية شهرية يصدرها المجلΣ الوطني للƅقافة والفنون واǓدابŰ الكويتŰ أبريل ١ĕĕ٨Ű f ٢٠٥ وما بعدها.

(39 والذي يعني إقامة علاقات قوية مƔ اǕتحاد السوفيتي لمقاومة الضƸوط الأمريكية.

(40 عبد Ÿا المحسن السلطانŰ مرجƔ سابŽŰ f ٣٤٤.

(41 محمد Pالد الأƨهريŰ **المجموعة اǓوروبية وقƮية ƺلسƯين ČĔēĐ – ČĔđď.** المستقبل العربي Ű عدد ١٠١ يوليو ١ĕ٨٧Ű f ٧١.

(42 إبراهيم عبد المنعم كروانŰ **الθرƒ (ĉكتوبر ČĔĒĎ) ƺĩ التTθليƻ العالمية**Ű السياسة الدولية Ű عدد ٣٥ يناير ١ĕ٧٤ f ĕĕ وما بعدها.

(43 J. Coffy & G. Bonivicini, op cit, p 299.

(44 قامت إسرائيل منذ منتصف الـ ٦٠ بإلغاء الرسوم والضرائب على الواردات الصناعية على دول EEC.

(٤٥ Yacov Shimoni, **Israel & Europe**, the Jerusalem Quarterly 19 spring 1981 , p 92.

(٤٦ Samy Cohen, **De Gaulle, les Gaulistes et Israel**, Editions Allain Moreau. Paris 1974, p p 63, 64 & Allain Terrenoire. Op cit, pp 17,18.

(47 ابراهيم عبد الحميد عوض، **الجماعة الأوروبية والحوار العربي الأوروبي (ČĚĒč–ČĚēĐ)** السياسة الدولية، عدد ٨٣ يناير ١٩٨٦، ص ٤٢.

(48 نفس المرجع، ص ٤٢.

(49 Medjden Mohammed, Op. cit, p p 03 & 27.

(50 نفس المرجع، ص ٢٧.

(51 نفس المرجع، ص ٢٧.

(52 H. shaked & rabinovitch. Op cit, p 73.

(53 يعرف القاموس الأمريكي "اللوبي" بأنه مجموعة منظمة من الناس تمثلهم مصالح معينة.

(54 Medjden Mohammed, Op. cit, p 28.

(55 أ. د. نصير عاروري، **تطورات السياسة الأمريكية اتجاه القضية الفلسطينية**، المستقبل العربي، عدد ١١٦، أكتوبر ١٩٨٨، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ٠٥.

(56 محمد عبد العزيز ربيع، **الإطار الدولي للحوار العربي الإسرائيلي: التوازن القوى الأمريكي و السوفييتي ودور إسرائيل**، شؤون عربية، نوفمبر، ديسمبر ١٩٨٣، العدد ٣٣ ٣٤ جامعة الدول العربية، تونس، ص ٣٣٨.

(57 مجموعة من الباحثين، **السياسة الأمريكية والعرب**، مرجع سابق، ص ١٩٦.

(58 د. حسن بكر، **اللوبي اليهودي والانتخابات الأمريكية**، السياسة الدولية يوليو ١٩٩٢، ص ٩٢.

(59 Medjden Mohammed, Op. cit, p 29.

(60 يفغنيني مكسيوفيتش بريماكوف، **تاريخ الصراع في الشرق الأوسط**، دار ابن خلدون، بيروت ١٩٨١، ص ١٥٠.

(61 عبد الله عبد المحسن السلطان، مرجع سابق، ص ١٣٤.

(62 H. Shaked. I Rabinovitch, op cit, p 18.

(63 مجموعة من الباحثين، **السياسة الأمريكية والعربية**، مرجع سابق، ص ١٣٨ و

Medjden Mohammed, Op. cit, p30

(64 Medjden Mohammed, Op. cit, p 30.

(65 أعمال المؤتمر الاستراتيجي العربي الأول، مرجع سابق، ص ٢٦٤.

(66 عبد المنعم سعيد، **العرب ومستقبل النظام العالمي**، مرجع سابق، ص ٢٠٢.

(67 J. Coffy 1 B. Bonvicini opcit p 299.

(68 Steven L. Spiegel (ed), **The Middle East & the Western Alliance**, London, George Allen & Univr 1982, p 22.

(69 Leanrd Binder, **Les Etats Unis, la France et le Conflit Israelo-Arabe,** Politique Etrangère, vol 36, 1971, p 636.

(70 د. علي الدين هلال، **أمريكا والوحدة العربية**، مرجع سابق، ص ١٩٤ وما بعدها.

(71 Stephen J. Artney, op. cit, p 423.

(72 Medjden Mohammed, op. cit, p 39.

(73 Harold H. Saunders, **Us Interests & Goals in the Middle East,** MERIP, Vol 8, n° 7 September 1978, p 14.

(74 د. عمار بن سلطان، مرجع سابق، ص ١٨٩.

(75 المرجع نفسه، ص ٢٠٢.

(76 المرجع نفسه، ص ٢٧٩.

(77 ويليام كوانت، مرجع سابق، ص ١٨٧ .

(78 المرجع نفسه، ص ٢١٩.

(79 أحمد عبد الرحيم مصطفى، مرجع سابق، ص ٢٥٨

(80 Medjden Mohammed, op. cit, p 42.

(81 Alain Terremoire, Op. cit, pp 31 et 37.

(82 نصير عاروري، **ثورات السياسة الأمريكية**، مرجع سابق، ص ١١.

(83 طرح هذا الباحث السؤال على William Quant أثناء زيارته لكلية العلوم السياسية

(١ĕ٨٨) فنفاً طبعا ذلك بمراوعات مPتلفة.

84) نصير عاروريÛ مرجÿ سابقÛ f ١٥.

85) وليام كوانتÛ مرجÿ سابقÛ f ٣ĕ٨ و٤٠٠ وما بعدها.

86) د ناصيف يوسف حتيÛ **الأوnj الخمƧ الكبرnj والوطن العربي**Û دراسة مستقبليةÛ مركƧ دراسات الوحدة العربيةÛ ط ـ ١ بيروتÛ أكتوبر ١ĕ٨٧Û f ٢٧ وما بعدها.

87) ناصيف حتيÛ **الƤ5ر الأوسƯ ĩ العلاقات**... مرجÿ سابقÛ f ٨٣.

88) د. بشارة PضرÛ **أوروبا والوطن العربي (القرابة والجوار)**Û مركƧ دراسات الوحدة العربيةÛ بيروت سبتمبر ١ĕĕ٣Û f ĕ٥.

89) عبد العƧيƧ العجيƧيÛ **الƟ5 العربيÛ يƤر f الƧيƤ علي المجموعة الأوروبية**Û السياسة الدوليةÛ عدد ٣٥ يناير ١ĕ٧٤Û f ١٥٤ وما بعدها.

90) Roger Tomkys , **European Political Cooperation & the Middle East : a Personnel Perspective**, International Affairs vol 63, Summer 1987, pp 425,15.

91) د. محمد مصطفى كمال ود. فؤاد نهارÛ **اتƤاƤ القرار ĩ الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية**Û مركƧ دراسات الوحدة العربية بيروت أوت ٢٠٠١ f ١٦٠.

92) نادية محمودÛ مرجÿ سابقÛ f f ١٤٨Û ١٤ĕ.

93) د. بشارة PضرÛ مرجÿ سابقÛ f ١٠٨

94) مصطفى كمال وفؤاد نهارÛ مرجÿ سابقÛ f ٧٢.

95) John C. Campbell ,**The Middle East: A House of Containment**, Bulton Shioting Sands, Foreign Affairs, n°03, 1982, p 621.

96) Cesar Merlini**, Europe, the Middle east & North Africa,** Adelphi Papers/ 230 Spring 1988, p 33.

97) J.c. Hurwitg (ed), **Oil, the Arab –Israeli Dispute & the Industrial world, Horizons of Crises**, West-View Press, Boudlder, Colorado. USA 1977, p 125.

98) William Cronwell, Europe & the Structure of Peace, ORBIS, Spring 1978, p 31.

99) نادية محمود، مرجع سابق، ص ٨٧.

100) David Allen & Michel Smith, **Europe, the USA, The Middle East : A Case Study on Comparative Policy Making**, Journal of Common Market Studies. Vol 22, n° 2 December 1983, p 139.

101) A. M. Garfinkle, **Amirica & Europe in the Middle East a New Coordination**, ORBIS, Fall 1981, p 632.

102) K. Kaiser & H. P. Schwarz, Op cit, p 295.

103) David Allan & Michael Smith, Op cit, p 133.

104) Steven. L Spiegel (ed) the Middle East & the Western Alliance, op cit, p 70.

105) Ibid. pp 15, 16 & Saleh A. AlaMani, Edition by Saleh Al Shaikhly" the Euro-Arab Dialogue, a Study in Associative Diplomacy, Frances Pinter (Publishers) London 1983, pp 126, 127.

106) Steven L. Spigel (ed) Op. cit, pp 61, 67.

107) Charles A. Kupchan, **Nato & the Persian Gulf, Examming into Alliance Behaviour** , International Organisations , Spring 1988, p 330 & Stephen J. Artney op cit, p 440.

108) A. M. Garfuikle, **Western Europe's Middle East Diplomacy**, op cit, p 79 & John Richardton Op. cit, p 08.

109) Gregory F. Treventon : **Defense Beyond Europe**, Survival 25, N°5, September, October 1983, p 221.

الفصل الرابع

التنافس الأوروبي الأمريكي في المنطقة العربية

Euro-American Competition in the Arab Region

في هذا الفصل سوف نتناول موضوع آخر من مواضيع أسباب تأثير المنطقة العربية على العلاقات الأوربية الأمريكية وهو تنافس الطرفين الأمريكي والأوروبي في مجالات متعددة، فهناك التنافس في ميدان تجارة السلاح في المنطقة، بالإضافة إلى التنافس في الميادين الاقتصادية والتجارية هناك، وأخيرا التنافس السياسي والثقافي.

المبحث الأول:
التنافس الأوروبي الأمريكي في ميدان تجارة وبيع الأسلحة في المنطقة

نظرا لأهمية هذا الميدان وتأثيره على العلاقات الأطلسية، وكذلك نظرا لاعتبار المنطقة (الشرق الأوسط عامة) أكبر مورد للسلاح، أفردنا لهذا الموضوع مبحثا خاصا به، سوف نتناول فيه تجارة السلاح الأمريكي للمنطقة لكل من إسرائيل والدول العربية، وكذلك مبيعات السلاح الأوروبي للمنطقة لكل من إسرائيل والدول العربية أيضا، ونرى كيف يتنافسان في هذا المجال وبالتالي تأثير ذلك على علاقاتهما.

المطلب الأول: المنطقة العربية وتجارة السلاح.

أصبحت المنطقة العربية خاصة ومنطقة الشرق الأوسط عامة من أكثر المناطق تكدسا بالأسلحة والمعدات الحربية في العالم، حيث شهدت هذه المنطقة العديد من الحروب، كان أبرزها الحروب العربية الإسرائيلية، التي حولت المنطقة إلى أكبر سوق للسلاح في العالم في الكم والكيف، ثم الحرب العراقية الإيرانية وحرب الخليج II وIII...الخ، ومع استمرار الصراع في الشرق الأوسط، تزايد التسابق على شراء السلاح، وتتركز مطالب التسلح من جانب دول المنطقة مع متطلبات الأمن القومي، حيث تعتبر هذه الدول أن الأسلحة والمعدات الحربية المتطورة ضرورية لأمنها وسلامتها[1]، ففي سنة ١٩٧٣ على سبيل المثال بلغت مطالب المنطقة ما يزيد على ¼ الإنفاق الدفاعي للعالم، كما أنه في سنة ١٩٧١ و ١٩٨٥ حوالي ٤٦% من كل نقل الأسلحة للدول العالم الثالث ذهبت إلى الشرق الأوسط.

ومعروف أن كامل احتياجات الجيوش العربية من السلاح والمعدات العسكرية يتم تغطيتها بالاستيراد، ولذلك يمثل العالم العربي أهم مشتري للسلاح في العالم الثالث، ففي الفترة (١٩٨١-١٩٨٥) كان نصيب تسع (٠٩) دول عربية فقط من واردات العالم الثالث من أنظمة التسليح الكبرى نحو ٥٠,٤%، وتبرز هذه الدول في قائمة أكبر ٢٠ دولة مستوردة للسلاح في

العالم الثالث، وكان ترتيبها كمايلي: العراق بنسبة ١٣,٧%، مصر ٢,٥%، الجزائر ١,٨%، المغرب ١,٥%، الكويت ١,٣%[٢].

كما سجلت الشرق الأوسط أعلى نسبة في نفقات التسليح بين مناطق العالم النامي فسبق افريقيا وشرق آسيا وأمريكا اللاتينية وذلك بين ١٩٧٣ و ١٩٨٣ وجاءت السعودية في المرتبة الخامسة (٠٥) من نفقات التسليح في العالم سنة ١٩٨٣ إذ بلغت ٢٧,٢ مليار دولار، فيما حل العراق في المرتبة التاسعة (٠٩)، وبلغت النفقات ١١,٩ مليار دولار.

وتشير بعض الدراسات إلى أن الشرق الأوسط يمثل المرتبة الإقليمية الأولى في العالم من حيث كثافة التدفقات التسليحية ونوعيتها التي بلغ نسبتها ٣٩,١% أية ما يعادل ٢٥٣,١٨ مليار دولار، وترتفع هذه النسبة إلى ٤٦,١% بضم اقليم شمال افريقيا، أي ما يعادل ٢٩٨,٥٤ مليار دولار، خلال الفترة (١٩٥٠-١٩٩١)[٣].

لقد سيطرت الدول الأربع الرئيسية المنتجة للسلاح، أمريكا، الاتحاد السوفياتي، بريطانيا وفرنسا على تجارة الأسلحة للشرق الأوسط وغيره، وتعتبر أمريكا هي المصدر الأول، وتقف في منافســة حادة مع الأوروبيين خاصة فرنسا وروسيا، فحسب احصائية المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن فإنه منذ انهيار الاتحاد السوفيتي أصبحت أمريكا أول مصدر للأسلحة في العالـم، وتبيع مبيعاتها لمنطقة الشرق الأوسط حوالي ١٥ مليار دولار، أي نحو نصف الإجمالي العالمي، أما النصف الآخر فتتقدمه بريطانيا ٥ مليارات وفرنسا ٤ مليارات وروسيا ٣ مليارات[٤].

وبالرغم من أن عدد الموارد يتكاثر نتيجة سياسات التصدير لهذه الدول الصناعية الكبرى (الأربع)، فإن العوامل التي تحدد سياسات التصدير مختلفة بشكل متزايد، فأمريكا والاتحاد السوفيتي، كانتا تزودان الأسلحة للدول الأخرى مبدئيا لأسباب سياسية وعسكرية مثل ضمان قواعد عسكرية لهما، أو كإجراء للتأثير على سياسات الدول التي تتسلم السلاح، أو على الأقل لمنع الجانب الآخر من القيام بذلك أما بريطانيا وفرنسا فإنهما تزودان الدول الأخرى بالسلاح تقريبا لأسباب اقتصادية.

لقد أخذ اعتماد هذه الدول على صادرات الأسلحة في تزايد مستمر نظرا لما تحققه من أرباح مالية وما تتيحه من زيادة في حجم العمالة والتشغيل، وكذلك دورها في التنمية في ميادين الصناعات المتطورة، وكذا فإن الشركات ظلت تطالب بتقليل القيود التي تفرضها الحكومات على انتاجها، خاصة وأن الأسواق الداخلية لا يمكنها استيعاب انتاجها من صناعة الأسلحة. ففي منتصف الـ ٧٠ مثلا نجد في بريطانيا حوالي ٢٠٠ ألف يعملون في صناعة الأسلحة، منهم ٧٠ ألف إلى ٨٠ يعلمون للتصدير، أما في فرنسا فإن التشغيل في ميدان الصناعة العسكرية هو بين ٢٧٠ ألف و ٢٨٠ ألف ٨٠ ألف إلى ٩٠ من الصناعة التصدير(٦).

أما بالنسبة لأمريكا، فإن تصدير السلاح هو أكثر العوامل أهمية في استراتيجيتها لأن التصدير له أثر فوري، بالتأكيد أكثر تحقيقا للربح، وهو أداة رئيسية لدبلوماسيتها، أما بالنسبة لفرنسا فنجد أن هناك علاقة بين مبيعاتها للأسلحة وترويدها للبترول، ففي سنة ١٩٧٧، حوالي ٨٣% من احتياجات النفطية، جاءت من الشرق الأوسط، وأكبر من النصف ½ من السعودية ٣٦% ، ومن العراق ١٥,٣%، ولهذا عقدت فرنسا مع هذين البلدين أكبر عقودها لشراء الأسلحة، وعندما كانت فرنسا معتمدة على البترول الليبي بـ ١٧,٤% في ١٩٧٠ مقارنة بـ ٢% في ١٩٧٧، غطت مبيعاتها من مقاتلات الميراج حوالي ٤٠٠ مليون دولار من وارداتها من البترول من ليبيا(٧).

وأثناء أزمة الطاقة سنة ١٩٧٣ والركود الاقتصادي ١٩٧٤-١٩٧٥ كانت فرنسا في وضعية صعبة جدا، فلعبت مبيعات السلاح دورا في ميدان التنمية ومقاومة البطالة والتضخم(٨).

كما أن هناك فوائد أخرى، وهي أن الدول الموردة للسلاح تهتم ببث نفوذها وتغلغل مؤسساتها العسكرية في مناطق التصدير ، كما تستفيد هذه الدول المصدرة للسلاح أيضا في المجال السياسي، عبر قدرتها على التأثير في سلوكية الطرف المتلقي للسلاح، وتستفيد استراتيجيا ، إذ قد تحصل مقابل السلاح أحيانا على تسهيلات عسكرية في مواقع حساسة استراتيجيا(٩).

وبسبب هذه الأهمية المتزايدة لتجارة السلاح نجد أن هناك تنافس وتناقض بين الدول المصدرة للسلاح، فمن مظاهر التناقض بين أمريكا وأوروبا، المنافسة الشديدة بينهم في مجال سوق الأسلحة فكيف حدث ذلك؟

لقد خرجت أمريكا من الحرب العالمية الثانية، قوية اقتصاديا وعسكريا في حين أن أوروبا قد انهكتها الحرب وخرجت ضعيفة منهكة إلا أنه بعد فترة وجيزة، حققت الدول الأوروبية تقدما ملحوظا، وأصبحت منافسا خطيرا لأمريكا التي كانت تسيطر على السوق العالمية للسلاح، فوجدت نفسها أمام منافسة قوية، وهذا التنافس بينهما في توسع هائل.

وازداد التنافس بينهم، بسبب أن المستوردين للأسلحة، أصبح لديهم أرصدة مالية مناسبة وبإمكانهم شراء الأسلحة من مختلف الدول.

وقد بدأ السباق والتنافس حول تسليح المنطقة بشكل ملحوظ خلال الـ ٥٠ عندما نجحت بريطانيا وفرنسا وأمريكا في تنظيم تدفق الأسلحة هناك من خلال لجنة تنسيق امداد الشرق الأوسط بالتسليح، وهي اللجنة التي أنشئت نتيجة للإعلان الثلاثي في ٢٥ ماي ١٩٥٠، والذي ينص على تنظيم عملية إمداد السلاح للمنطقة، بحيث لا تدخل دولها (الثلاث) في سباق التسليح ومنعا للتنافس فيما بينها.

ولكن انغمست هذه الدول في منافسة حامية، زاد من حدتها الحروب والصراعات القائمة في منطقة الشرق الأوسط، وقد ظهر هذا جليا في الشحنات الضخمة من العتاد الحربي المرسل إلى دول المنطقة من الدول الثلاث.

والواقع أن صراع الأسلحة داخل التحالف الغربي يكاد ينحصر في كل من أمريكا وفرنسا، فقد حققت هذه الأخيرة خطوات إيجابية في أنحاء متفرقة من العالم، تمثلت في ارتفاع قيمة الطلبات على الطائرات الفرنسية (من ٥,٤٧٠ مليار فرنك عام ١٩٧٣ إلى ١٠.٠٠٠ مليار فرنك عام ١٩٧٤) وأصبحت من أولى الدول المصدر للصواريخ[١٠].

إذ بعد صفقة بيع ١١٠ طائرة ميراج الفرنسية إلي ليبيا (١٩٦٩) تخوفت أمريكا من الإسراع الفرنسي في الحلول محل الأمريكيين في ليبيا، والمنافسة الفرنسية لأمريكا في حقل استثمار الموارد النفطية في ليبيا، إذ كانت أمريكا تسيطر على ٨٠% من إنتاج نفط ليبيا،

زيادة على ذلك لقد توافقت أنباء صفقة السلاح الفرنسية الليبية مع مفاوضات أمريكية، ليبية بشأن جلاء أمريكي سريع من قاعدة هويلس الجوية.

إذن هناك تنافس كبير بين أمريكا وأوروبا في ميدان مبيعات السلاح والصفقات والاتفاقات المتعلقة بذلك، فمنذ الـ ٧٠، أو حتى قبل في حالة فرنسا، أصبحت دول أوروبا الغربية تتحدى القوتين الأعظم بصفتهما المنتجتين والمصدرتين الأساسية للأسلحة في الأسواق العالمية، وفي الشرق الأوسط، من بين السباقين الأوائل (Leaders) نجد فرنسا الأولى بين الدول الأوروبية منذ الـ ٦٠، متبوعة ببريطانيا وألمانيا الغربية وإيطاليا.

ظل هناك تنافس حاد حول أسواق السلاح في الشرق الأوسط، فالحظر الأمريكي للتجارة مع إيران في الـ ٨٠، والعراقيل التي ظل الكونجرس يضعها في طريق المبيعات للدول العربية، فتح المجال للتوسع البريطاني والفرنسي، جاعلا بريطانيا ثاني أكبر مصدر للسلاح في السوق العالمي في ١٩٨٢[11]. وأصبحت الدول الأوروبية تبيع تقريبا نفس الكمية من الأسلحة للمنطقة مثل أمريكا، كما أصبحت فرنسا خاصة المصدر الرئيسي للعراق ولدول الخليج باستثناء عمان، كما أصبحت فرنسا للسعودية ثاني مصدر بعد أمريكا. ولكن رغم كل هذا لم تستطع لا المجموعة الأوروبية جماعيا، ولا أي دولة عضو، وحدها أن تغير النفوذ الأمريكي في المنطقة ومع هذا هناك تنافس شديد بينهم.

خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣ مثلا بلغ نقل الأسلحة (Arms Transfer) ٥٩% من مبيعات أمريكا و٦٢% من مبيعات دول أوروبا الأساسية وهاهي اتجاهات أسواق مبيعات السلاح الغربية إلى الشرق الأوسط في الفترة ١٩٧٧-١٩٨٥[12].

البلد المصدر	ČĔēċ - ČĔĒĒ		ČĔēĐ - ČĔēČ	
	مليار دولار	النسبة المئوية لكل المبيعات	مليار دولار	النسبة المئوية لكل المبيعات
الولايات المتحدة	١٤,٦	٢ĕ	١٥,٢	٢٠
فرنسا	١٢,٠	٢٤	١٣,١	١٧
بريطانيا	٤,٧	٠ĕ	٠٤,٥	٠٦
ألمانيا الغربية	٠١,٥	٠٣	٠١,٦	٠٢
إيطاليا	٠٣,١	٠٦	٠١,٦	٠٢
دول NATO أخرى	٠,٦	٠١	/	/

وخلال الـ ٨٠ وصلت التجارة العالمية للأسلحة (Arms Global Trade) إلى ٥٠ ألف مليون دولار في السنة، وبلغ نصيب الشرق الأوسط فيها ليس أقل من ٤٠%، فخلال هذه الفترة، كان الاتحاد السوفيتي المزود الأساسي للاسلحة للعراق بمقدار حوالي ٥٣% وأوروبا الغربية أعضاء NATO، وبصفة خاصة فرنسا بمقدار ٢٢% وأمريكا ٤٦%، أوربا الغربية ٣٦% خاصة فرنسا وبريطانيا، وبالنسبة لمصر فالمزود الأساسي كانت أمريكا ٦٧% أوربا الغربية خاصة فرنسا وبريطانيا ٢٢%.

فكانت هذه الدول (أمريكا، الاتحاد السوفيتي، بريطانيا وفرنسا) هم المنافسين الأساسيين لسوق السلاح في الشرق الأوسط بقيمة إجمالية ٢٠ ألف مليون دولار في السنة[١٣].

ومن أسباب هذا التنافس أن من وجهة نظر الدول المستقبلة للسلاح في النطقة، هي أن تنويع مصادر السلاح هو أفضل الحلول لمواجهة المشاكل الناجمة عن ذلك وخاصة الشروط، وقد أثبتت الظروف أن اعتماد الدولة على مصدر واحد للأمداد بالسلاح تعرضها للمخاطر والضغوط السياسية التي تؤثر على سياستها وتجبرها على الانصياع لرغبات الدولة المصدرة، لذا فإن تنويع مصادر السلاح يعد ضمانا لاستمرار قوتها وقدرتها الدفاعية والحفاظ على حيادها واستقلالها.

المطلب الثالث: أمريكا ومبيعات السلاح للمنطقة

معظم الأسلحة الأمريكية، تذهب إلى الدول النامية وخاصة تلك المناطق المتميزة بعدم الاستقرار الفعلي أو المحتملي، والتوسع الكبير لتصدير الأسلحة الأمريكية ظل لمنطقة الشرق الأوسط والخليج، حيث ظلت كل من إيران والسعودية وإسرائيل، هي المستقبلة (Recepient) الأساسية للأسلحة الأمريكية، ففي سنة ١٩٧٣ مثلا استقبلت هذه الدول الثلاث فقط، ٨٢% من الأسلحة المقدمة من خلال برنامج المبيعات للأسلحة الأمريكية الخارجية، اشترت هذه الدول الثلاث حوالي ٩ مليار دولار من الأسلحة الأمريكية سنة ١٩٧٤[١٤].

وهكذا تعتبر منطقة الشرق الأوسط رقم ٠١ للسلاح الأمريكي، فقد وصلت طلبات دول المنطقة إلى ٥٧ مليار دولار بين ١٩٧٠-١٩٧٩ أو بالضبط ٣/٢ إجمالي الصادرات العالمية الأمريكية خلال تلك الفترة، وهذا النمط العام لم يتبدل من الـ ٨٠ والـ ٩٠، فقد حصلت أمريكا على عقود تسليحية بقيمة ١٧ مليار دولار ما بين أوت ١٩٩٠ ويوليو ١٩٩٢ من بين القيمة الإجمالية لطلبات منطقة الشرق الأوسط للأسلحة التي تراوحت ما بين ٣٥ و ٤٥ مليار دولار للفترة نفسها[١٥].

إن تصدير السلاح بمناطق النزاع كالشرق الأوسط، تدر على المركب الصناعي العسكري في أمريكا، ارباحا ضخمة وإذا عرفنا أن منطقة الشرق الأوسط، تمثل أهم أسواق أمريكا في هذا المجال بنسبة ٥٠% من صادرات أمريكا العالمية، مما أدى إلى نوع من التلاحم والتشابك في المصالح المتبادلة بين مصانع الأسلحة والمؤسسات الحكومية والعسكرية، لتبين لنا المكاسب الاقتصادية والسياسية التي تحصل عليها هذه المجموعات من استمرارية الصراع العربي الإسرائيلي، فأصبحت أمريكا أكبر مورد للسلاح لمنطقة الشرق الأوسط، في مقابل تأمين مواقع سياسية وعسكرية هامة هناك، والحصول على نفوذ عظيم في دول المنطقة[١٦].

تمثل إمدادات السلاح الأمريكي (مثل المساعدات العسكرية) أداة بالغة الأهمية، وهي تعتبر من الأدوات المستخدمة بكثافة ملحوظة من جانب أمريكا، وقيمة ونوعية هذه المساعدات تتحدد حسب معيار الأهمية الاستراتيجية للدولة المعنية، لا سيما فيما يتعلق بأهمية تلك الدول في

الحفاظ على الاستقرار الإقليمي، حسب المنظور الأمريكي، وتعتبر اسرائيل ومصر الدولتان الأكثر تلقيا للمساعدات العسكرية الأمريكية، ليس فقط على مستوى الشرق الأوسط وإنما أيضا على المستوى العالمي، على أن هناك فرقا بالغ الأهمية بين ما تقدمه أمريكا لإسرائيل، وما تقدمه لمصر فالمساعدات العسكرية للأولى، تصب في اتجاه الحفاظ على التفوق النوعي والكمي الإسرائيلي في مواجهة العالم العربي، الأمر الذي ينعكس بصورة واضحة في المستوى النوعي للمساعدات العسكرية الممنوحة لإسرائيل، والذي يتركز في مجال أنظمة السلاح الرئيسية المتطورة مثل طائرات القتال F15 و F16، وتمويل الجانب الرئيسي من برنامج الصاروخ المضاد للصواريخ البالستية، علاوة على الإسهام في تطوير وزيادة كفاءة السلاح الإسرائيلي، أما بالنسبة لمصر فإن المساعدات العسكرية تركز في مجال تحويل القوات المسلحة المصرية من الاعتماد على الأسلحة الشرقية إلى الاعتماد على أمريكا، ويرتكز التقدير الأمريكي لقيمة هذه الاستراتيجية على أن دعم القدرة العسكرية المصرية يساعد كثيرا على الإسهام في تحقيق الاستقرار في المنطقة، وتعزيز الوجود الأمريكي ودعمه.

إذن تعتبر إمدادات السلاح الأمريكي الجانب الأكثر بروزا من أدوات السياسة الأمريكية في المنطقة العربية، وتكاد هذه الإمدادات تغطي مجالا رئيسيا من التفاعلات العسكرية لأمريكا مع الدول الصديقة في المنطقة، إلا أن إسرائيل كما رأينا وسنرى تتلقى دائما طبعا الواردات التسليحية الأكثر كثافة والأكثر تقدما، من أجل الحفاظ على التفوق العسكري النوعي والكمي لإسرائيل، فمثلا تلقت واردات السلاح الأمريكية إلى اسرائيل قوة دفع إضافية عقب إعلان نية أمريكا بيع السعودية طائرة F15، حيث اعتبرت إسرائيل هذا القرار تراجعا عن الالتزام الأمريكي بالحفاظ على التفوق النوعي العسكري الإسرائيلي، الأمر الذي اضطر الإدارة الأمريكية إلى العمل على استرضاء إسرائيل عبر إمدادها بمعدات عسكرية متقدمة، والإسراع بتنفيذ البرامج الموضوعية، وتوسيع نطاق التعاون التكنولوجي بين الدولتين. أما مصر فقد شهدت علاقاتها التسليحية مع أمريكا تطورات بالغة الأهمية، وكانت مساعدات أمريكا لمصر في إطار تنفيذ برنامج شامل إعادة تكوين القوات المسلحة المصرية وتحديثها. كما أبرمت أمريكا مع السعودية عددا من العقود التسليحية لبيع طائرات هيليكوبتر عسكرية وصواريخ وعربات مدرعة

ومعدات ومساندة، كما حصلت الكويت على دفعات متعددة من الأسلحة والمعدات الأمريكية، هذه الإمدادات العسكرية الأمريكية إلى المنطقة تدفعنا لتناول مبيعات الأسلحة الأمريكية لكل من إسرائيل والعرب كل على حده.

أولاً: أمريكا ومبيعات السلاح لإسرائيل

ظلت إسرائيل معتمدة بكثافة على الأسلحة الأمريكية، ويزعم الأمريكان أن هذه الأسلحة والمساعدات العسكرية المقدمة لإسرائيل، تستهدف الحفاظ على توازن عسكري بين العرب وإسرائيل، ولكن الحقيقة أن الهدف هو الحفاظ كما قلنا قبل قليل على تفوق إسرائيل، وذلك لضمان المصالح الأمريكية في المنطقة إذ غالبا ما تقدم هذه الأسلحة بدون مقابل.

لقد كان لأمريكا دور كبير في سباق التسلح في الشرق الأوسط، حيث بدأ دورها علانية كمورد رئيسي للأسلحة لإسرائيل، بعد أن توقفت بريطانيا عن إمدادها بالتسلح نتيجة للضغوط العربية، وبعد الحظر الفرنسي الذي فرضه (De Gaulle) على إمداد إسرائيل ودول المواجهة بالسلاح. واستمرت أمريكا في تزويد السلاح إلى إسرائيل، ونقل تكنولوجياتها العسكرية الأكثر تقدما لها لأنه من غير المسموح به أن تتعادل الأسلحة السوفيتية مع الترسانة الأمريكية أو تواجهها، رغم أن معظم الدول العربية لها أسلحة أمريكية كذلك ولكنها غير متطورة مثل التي تقدم لإسرائيل.

والجدول التالي يبين صفقات بيع الأسلحة الأمريكية إلى إسرائيل بملايين الدولارات بين سنوات ١٩٧٧-١٩٨٣[١٦].

السنة	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	المجموع
ملايين الدولارات	٤٩٤,٠	١٣.٣٨١,٥	٨٢٨,٥	٥٢٩,٩	١٣٤,٣	٦٥٥,١	٢.٤٨٧,٧	١٨.٥٠٩,٠

لقد ارتكز كل لقاء على أعلى مستوى بين واشنطن وتل أبيب على الطلبات الإسرائيلية لأسلحة جديدة، مع نشاط اللوبي الإسرائيلي في واشنطن للضغط على الإدارة الأمريكية والكونغرس لتلبية معظم إن لم يكن كل طلبات اسرائيل.

إن مبيعات الأسلحة الأمريكية Ůسرائيلٍ تجعل ادعاƇ أمريكا بƋنها تهدف إقامة السلام في الشرٌ الأوسطٍ Ů معنĪ ƅƅ لأن قرارات تƨويد السلاθ يƤرب (Underminded) محاوŮت الوصول إلĪ تسويةٍ لأن السلام وتراكم السلاθ Ů يتطابقان (Are Incompatible) فقد وصل الأمر أن سمƟ Ůسرائيل بامتلاƙ أسلحة أمريكية معقدة تحوي أسرارا تقنية في Ɣاية الأهميةٍ أكƛر مما سمƟ بƌ لحلفاƇ أمريكا في Natoٍ فقد قدمت أمريكا علĪ سبيل المƛال Ůسرائيل عام ١ĕĕ١ٍ صواريƣ ضد الصواريƣ (Ƥاصة ضد صواريƣ سكود العراقيةٍ من نوƳ (Patriot) مƴ فريٌ من الأمريكيين المƤتصين لدĂ اسرائيل لتشƔيلها لعدم وجود عسكريين مدربين ŮستƤدام هذا النوƳ من الصواريƣ.

وإذا رجعنا إلĪ التاريƣٍ فƎن التسلƟ الأمريكي Ůسرائيل بشكل علني ورسمـيٍ يمكـن أن يƌرƢ ƅƅ مƴ سنة ١ĕ٦٢ٍ عندما أƤفٌ الرئيΣ (Kennedy) في كسب ود عبـد الناصرٍ إذ قـام كنيدي بƎرسـال صفقة من صواريƣ هواƙ Ůسرائيلٍ وهي السياسة التي عمقها من بعد (L. Johnson)ٍ فقد شملت صفقة ١ĕ٦٥ علĪ ١٠٠ دبابة ومداƬƴ مضادة للطائراتٍ تلتها صفقة ١ĕ٦٦ٍ منها ٨٠ طائرة سكاي هواƙ وطائرات عموديةٍ وعدد من طائرات F14 وكذلƙ ١٠٠ دبابةٍ وهذا التƨويد العسكري هو السبب في تشجيƴ اسرائيل للهجوم علĪ مصر في جوان ١ĕ٦٧.

ومنذ حرب ١ĕ٦٧ٍ بدأت المساعدات والعروƭ العسكرية الأمريكية Ůسرائيل بشكل متƨايدٍ بل أصبحت هي (أمريكا) المصدر الأول والوحيد للتسلƟ الƎسرائيلي.

ففي Ƥريف ١ĕ٦٧ أي بعد حرب جوانٍ وافقت أمريكا علĪ بيƴ ٥٠ طائرة فانتوم إلĪ إسرائيلٍ وكانت إسرائيل هي أول دولة ƤارƜ Natoٍ تحصل علĪ هذه الطائرة ƊنذاƙٍƁ وƤلال أحداƚ ١ĕ٧٠ بالأردنٍ اƨدادت قيمة اسرائيل العسكرية واƙستراتيجيةٍ نتيجة التعاون بين البلدين في هذه الأحداƚٍ وأصبحت العلاقات الƎسرائيلية الأمريكيـة منذ ذلƙ الوقت مفتاθ مواجهة الأتحاد السوفيتي في المنطقةٍ لذلƙ وفي أƛنـاƇ أعـوام قليلة ومنذ ١ĕ٦٧ٍ قدمت أمريكا Ůسرائيل طائرات وصواريƣ وأجهƨة إلكترونيةٍ تفـوٌ من حيƚ النوƳ ما قدمتƌ

لحلفائها في منظمتي Nato وجنوب شرقي آسيا، كما زودتهـا بأحدث المعلومات الخاصة باستعمال الأسلحة النووية(١٧).

أصبحت سياسة أمريكا التسليحية لإسرائيل تهدف إلى عسكرة المجتمع الإسرائيلي وتحويله إلى قاعدة عسكرية متقدمة لخدمة الأهداف والمصالح الأمريكية في المنطقة العربية، وتوظيفها ضد القوى الرافضة للمشروع الأمريكي، والملاحظ أن المساعدات الأمريكية لإسرائيل في تصاعد مستمر وهي مقرونة بالخدمات العسكرية والسياسية التي تؤديها إسرائيل في المنطقة العربية، وخاصة منذ أن تمكنت إسرائيل في عام ١٩٦٧ من تأديب الأنظمة العربية وتحجيم دورها المعادي لأمريكا.

لقد بلغت المساعدات العسكرية التي حصلت عليها إسرائيل من أمريكا في الفترة من ١٩٦٧ إلى ١٩٧٣ أكثر من مليار دولار، كانت كلها في شكل تسهيلات إئتمانية لتمويل شراء الأسلحة الأمريكية، وقد اتخذت أمريكا في هذه الفترة سياسة تقوم على تسليح إسرائيل لضمان استمرار تفوقها في المنطقة ضد الدول العربية، خاصة مع قرار فرنسا بفرض حظر على امدادات الأسلحة الفرنسية لأطراف الصراع بعد حرب ١٩٦٧ وقيام الاتحاد السوفيتي بتعويض خسائر مصر وسوريا، هذا إلى جانب تحمس الكونغرس لإمداد اسرائيل بالأسلحة وطائرات الفانتوم.

في سنـة ١٩٧٠ إلى ١٩٧١، ارتفعـت الاعتمادات العسكرية الأمريكية المخصصة إلى إسرائيل من ٣٠ مليـون دولار إلى ٥٤٥ مليـون دولار، كمـا عقـد اتفاق سري بين الطرفين في ديسمبر ١٩٧٠ حول تبـادل المعلومـات في المجال العسكري، ولـم يكشف عنه إلا في سنة ١٩٧٣.

وبمناسبة نجاح (Nixon) لفترة رئاسة ثانية، قدم هدية لليهود الذين وقفوا إلى جانبه والمتمثلة في ١٢٤ طائرة أمريكية متنوعة قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣، وأثناء الحرب فتح المصانع الأمريكية، وحتى مخصصات الجيش الأمريكي لإسرائيل واقترح على الكونغرس تقديم معونة عاجلة لإسرائيل مقدراها ٢٢٠٠ مليون دولار(١٨).

أثناء هذه الحرب (١٩٧٣) قررت أمريكا الالتزام بتزويدها اسرائيل بالعتاد العسكري الهائل مثل صواريخ سيدواندر، كما تقرر مدها بالأسلحة التي تحتاجها في الحرب، وشرعت أمريكا بصورة علنية ورسمية في شحن وحدات عسكرية ضخمة جدا لتصبح مع مرور الوقت من أكبر عمليات نقل السلاح في التاريخ الحديث، فخلال الحرب وأثناء يوم أو يومين وصل إلى إسرائيل يوميا من ٧٠٠ إلى ٨٠٠ طن من العتاد الحربي، وأكبر طائرة في العالم (C5 Galaxies) قيل أنها نزلت وتزودت بالوقود في القاعدة الأمريكية بالآزور بالإضافة إلى ٤٠ طائرة فانتوم وصلت إلى إسرائيل[20]، وكان هناك جسر جوي قام على شحن ما يقرب من ١٠٠٠ طن يوميا، وفي المجموع سمحت أمريكا بتزويد إسرائيل ما قيمته ٨٢٥ مليون دولار.

استغلت إسرائيل الأسلحة الأمريكية المتطورة في تشديد هجومها المضاد على الجبهتين المصرية والسورية، وحققت بذلك انتصارات في الجبهتين، واستعادت كثير من الأراضي في الجبهتين بعدما خسرتها في بداية الحرب.

سبب هذا الجسر الجوي الأمريكي، هو التفوق الإسرائيلي على العرب من جهة، وتفوق السلاح الأمريكي على السلاح السوفيتي من جهة أخرى، فقد صرح كسينجر لهيكل فيما بعد بمايلي: لا يمكن للولايات المتحدة اليوم أو غدا أن تسمح للأسلحة السوفيتية بأن تحرز نصرا كبيرا على الأسلحة الأمريكية، حتى إن لم يكن هذا النصر حاسما، وهذه المسألة لا تتصل بكم (أي مصر) أو بإسرائيل، بل هي تتصل مباشرة بتوازن القوى بين الدولتين الأعظم.

عرض موضوع إمداد إسرائيل بالسلاح في اجتماع مجموعة واشنطن للعمل الخاص (Washington Special Action Group) (WASG) يوم ٠٧ أكتوبر ١٩٧٣ أي بعد يوم واحد من اندلاع حرب أكتوبر، وكان هناك اجماع على أن إسرائيل ليست في حاجة إلى هذه الأسلحة ولكن كسنجر على الرغم من ذلك اختلف مع هذا الاجماع، فقال: "إذا رفضنا المساعدة، فإن إسرائيل لن يكون لديها دافع لكي تسمع إلى رأينا في دبلوماسية ما بعد الحرب"[21].

وفي الحقيقة فإن تبريرات كسنجر لزملائه لإمداد إسرائيل بالسلاح كانت جزء من استراتيجية عامة تجعل من هزيمة العرب أمرا ضروريا للأهداف الكونية الأمريكية التي جعلها تتوافق تماما مع تحقيق انتصار إسرائيل فيقول كسنجر: "ففي رأيي فإن الولايات المتحدة سوف

تفقد نفوذها مهما كنا مقيدين أثناء الحرب، وأما إذا أوقفت أسلحتنا النصر العربي فإن دورنا المركزي سوف يتأكد"[٢٢]. وتمكن كسنجر من الحصول على موافقة (Nixon) لكي يرسل الشحنات الأولية من السلاح في ١٩٧٣/١٠/٧ فقامت – كما قلنا – أمريكا ما بين ٩ إلى ١٢ أكتوبر بتنظيم أكبر عملية نقل جوي ممكنة لإسرائيل، ساهمت في احراز نصرها العسكري في نهاية الحرب، وكان إمداد أمريكا لإسرائيل بالسلاح باستخدام الطائرات العسكرية الأمريكية نقطة تحول في حرب أكتوبر، فقد ذكر الرئيس (Nixon) أنه بالإضافة إلى قدرات اسرائيل الذاتية، فإن عملية نقل الدعم بالإمدادات الأمريكية الحديثة جعلت الإسرائيليين قادرين على التقدم حتى مشارف دمشق، وكانوا قريبين من حصار القوات المصرية في سيناء"[٢٣]. كما ذكر كسنجر أن الجسر الجوي الأمريكي حول المعركة تدريجيا ضد مصر، وأن أمريكا انقذت اسرائيل من الانهيار في نهاية الأسبوع الأول عن طريق إمدادها بالسلاح... وقال ليهود أمريكا: "نود الهزيمة الأكبر للعرب". [24] « We want the most massive Arab defeat ».

وذكـرت (Golda Maïer) في مذكراتهـا أن الجسـر الجـوي الأمريكي بالإضافة إلى رفع الـروح المعنويـة الإسرائيلية، وردع الاتحاد السوفيتي، ساهم بلا شك في أن يجعل نصرنا ممكنا[25].

وهكذا أظهرت حرب أكتوبر، محدودية القدرات العسكرية العربية مقابل السيل من الإمدادات العسكرية الأمريكية الموجهة إلى إسرائيل، حيث تسعى أمريكا دوما إلى جعل إسرائيل أكبر قوة ضاربة في المنطقة.

لقد ارتفعت مبيعات السلاح الأمريكي لإسرائيل إلى أكثر من عشرات المرات، فارتفعت من ١٤٠ مليون دولار في الفترة ١٩٦٠-١٩٧٠ إلى ١,٢ مليار دولار في (١٩٧١-١٩٧٣) ثم قفزت مرة أخرى من ٤,٥ مليار دولار في ١٩٧٤-١٩٧٦ إلى ٥,٢ مليار دولار في الفترة ١٩٧٧-١٩٧٨ واستمرت هكذا في الارتفاع طوال السنوات اللاحقة[٢٦].

ففي مارس ١٩٨٨ وبعد زيارته لأمريكا استطاع (Shamir) أن يحصل على قرار من الكونجرس بالإسراع في تسليم إسرائيل ٧٥ طائرة مقاتلة من طراز F16[٢٧].

وأثناء حرب الخليج II (١٩٩٠) لم تخسر إسرائيل شيئا يذكر إلا أنها سعت للحصول على مكاسب اقتصادية وعسكرية ضخمة في سياق الحصول على المساعدات المقررة لتعويض المتضررين من الأزمة، وقد حصلت بالفعل على معدات وأسلحة أمريكية تحت دعاوي معادلة الاختلال في التوازن العسكري مع الدول العربية لا سيما مع مصر والسعودية نتيجة لصفقات السلاح الأمريكي إليها، وقد حصلت إسرائيل على موافقة أمريكية بتزويدها بـ ١٥ طائرة مقاتلة F15 وبطاريتي صواريخ (Patriot) و ١٠ طائرات نقل هيليكوبتر من طراز C.H53[٢٨].

من كل ما تقدم يتضح لنا أن أمريكا تقوم بتدعيم الدفاع الإسرائيلي، والذي يؤدي وظيفة ردعية، كما أن هذه العلاقة العسكرية، ترتقي إلى مستوى التعاون والتنسيق في احتواء أي حركة استقلاليـة أو تنموية داخل النظام العربي، فمثلا: الممر الجوي للطائرات الإسرائيلية عند انطلاقهـا لقصـف مفاعل تموز العرقي النووي قامت بتحضيره طائرات (Awax) الأمريكية فوق أجـواء السعوديـة واليمن، كما تعمل أمريكا بإحداث التفوق النوعي في الميزان العسكري بين العرب وإسرائيـل، و ذلك بتدعيم الأبحاث النووية واللجان المشتركة بين إسرائيل والولايات المتحدة[٢٩].

ثانيا: أمريكا ومبيعات السلاح إلى العرب:

إن تجارة السلاح في الوطن العربي، تسيطر عليها الدول الكبرى وخاصة أمريكا، ففي إطار جهودها للتأثير على المنطقة العربية، قامت بتزويد دولها بالأسلحة منذ الـ ٥٠، وإن كان بشكل متواضع (السعودية واليمن).

وظلت الأسلحة الأمريكية المقدمة إلى الأقطار العربية محدودة في الكم وفي النوعية، وهذه هي أحد الأسباب التي دعت بعض هذه الدول مثل السعودية والأردن واليمن الشمالي إلى تنويع مصادر سلاحها.

وعندما أنهت مصر اعتمادها على الاتحاد السوفيتي في تزويدها بالسلاح، بعد حرب ١٩٦٧، تحولت إلى أمريكا كمورد رئيسي.

وخلال الـ ٧٠، ازداد الإنفاق العسكري للدول العربية بشراء السلاح من أمريكا، ففي سنة ١٩٧٤ على سبيل المثال، كانت مبيعات أمريكا لدول الخليج من السلاح ٤,٤ مليار دولار (٥٤% من مجموع مبيعات السلاح الأمريكي وفي سنة ١٩٧٥ انخفض هذا الرقم قليلا إلى ٤,٣٢ مليار دولار (٤٦%) وكانت أمريكا في سنة ١٩٧٤ المزود رقم ٠١، بينما كانت فرنسا رقم ٠٢ بـ ٠١ مليار دولار، وبريطانيا (الثالثة) والاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية (الرابعة بـ ٣٦٠ مليون دولار)، ثم ألمانيا الغربية (الخامسة بـ ١٢٠ مليون دولار)[٣٠].

وخلال الفترة من فبراير ١٩٧٩ إلى أوت ١٩٧٩، بلغت قيمة مبيعات السلاح والخدمات العسكرية الأمريكية إلى السعودية حوالي ٣,٧ مليار دولار أي بنسبة ٥٨% من إجمالي التعاقدات الأمريكية خلال هذه الفترة[٣١]. وفي السنة المالية ١٩٨٠، بلغ مجموع مبيعات السلاح الأمريكي إلى العالم ١٢,٦ مليار دولار، ومن أصل مجموع ١١٦ صفقة، كانت حصة منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا ٤١ صفقة، جاءت السعودية في المرتبة الأولى، حيث بلغت حصتها ٣٠% من مجموع قيمة المبيعات الأمريكية في العالم، حيث تم التعاقد على صفقات قدرها ٤,٤٦ مليار دولار، منها ٣,٦٨ مليار دولار لأغراض تطوير البنية التحتية العسكرية، وحوالي ٧٨٠ مليون دولار لشراء العتاد الحربي[٣٢].

وفي مطلع عام ١٩٨١، تمت بعد مفاوضات مضنية، صفقة الطائرات (AWACS الأواكس) إلى السعودية، وحينها قال وزير الخارجية الأمريكي (Alexander Haïg) أمام لجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ (١٧ سبتمبر ١٩٨١) عهن النظرة الأمريكية إلى السعودية، بسبب هذه الصفقة "إن عروضنا الرامية إلى تعزيز أمن السعودية، هي عنصر أساسي في سياستنا الشرق أوسطية، فمبيعات الأسلحة المقترحة من شأنها أن تزيد من قدرة السعوديين على الدفاع عن أنفسهم ضد أخطار محلية، كما أن من شأنها تقديم مساعدتها مباشرة للقوات الأمريكية الموجودة في المنطقة تماما كما تفعل الآن طائرات الأواكس الموجودة في السعودية. وفي السياق نفسه يقول: "إن صداقتنا مع السعودية لا ترتكز فقط على دورها كمزود للنفط، فالسعودية تبرهن على أنها شريك أساسي لنا في مصالحنا الأوسع مدى، ولقد كانت المعونة السعودية مهمة جدا في الماضي لدول اعتقت نفسها من الاحتضان السوفييتي، فلقد قدمت السعودية معونات مهمة

لدول معتدلة مثل السودان وباكستان، وستكون هناك في الحقيقة حاجة إلى المزيد، كما لعبت دورا دبلوماسيا أساسيا في التفاوض حول وقف إطلاق النار الذي تحقق مؤخرا في لبنان، ولعبت دورا أساسيا في مجال التعاون الخليجي الذي تشكل مؤخرا، ونحن نتوقع أن يتسع مدى التعاون السعودي في مجال رعاية السلام والاستقرار حين يشعر السعوديون أنهم أكثر أمنا".

ومنذ ١٩٨٣، خاضت اسرائيل وأنصارها معارك سياسية محمومة في الكونغرس ضد مبيعات السلاح الأمريكي للسعودية والأردن كذلك، ووصلت عام ١٩٨٥ و ١٩٨٦ إلى حد الفيتو الدائم.

وعندما أعلن (Reagan) في أكتوبر ١٩٨٤ عن صفقة بيع طائرات الإنذار المبكر (AWACS) F16 للسعودية ضد إيران تحرك أصدقاء (Aïpac) في الكونغرس، واستطاعوا أن يضمنوا رفض الصفقة، ولكن في النهاية تمكن (Reagan) من اقتناع مجلس الشيوخ بالموافقة على الصفقة بأغلبية ٥٢ صوتا فقط ضد ٤٨ (بتاريخ ٢٨ أكتوبر ١٩٨٤)[٣٣].

كما عملت أمريكا على تقديم الأسلحة لمصر، كلما زاد توغلها في خدمة الاستراتيجية الأمريكية، وهذا رغبة منها في جعل طرفي المعاهدة المصرية الاسرائيلية في ١٦ مارس ١٩٧٩ إلى جانب السعودية حجر الزاوية للقوة الاقليمية التي يمكن الاعتماد عليها في حماية المصالح الأمريكية في المنطقة العربية في مرحلة ما بعد سقوط شاه إيران.

وتطورت العلاقات العسكرية بين البلدين، ومن جهة عن طريق عملية التسليح الأمريكية لمصر، والتي بقيت دائما دون مستوى تسليح إسرائيل ومن جهة أخرى عن طريق المناورات المشتركة وتقديم التسهيلات للقوات الأمريكية في مصر، لاستخدامها عندما تقوم أزمات تهدد المصالح الأمريكية في المنطقة، لتصل هذه العلاقات سنة ١٩٨٨ إلى مرحلة التحالف الاستراتيجي، إذ وقع البلدان اتفاقية للتعاون الاستراتيجي تعطي لمصر مرتبة الدولة الحليف خارج الحلف الأطلسي كما هو الشأن مع إسرائيل.

كما دعمت أمريكا وسائل الدفاع المغربية من خلال تزويدها بالأسلحة مباشرة أو بتشجيع بعض الأطراف الأخرى على نقل أسلحتها الأمريكية إلى المغرب، واهتمت أمريكا بالمغرب بسبب خلافات مع الجزائر وليبيا المتهمة من طرف أمريكا آنذاك بنهج سياسة إرهابية على

المستوى الدولي، ومناهضة للمصالح الأمريكية في المنطقة العربية بالخصوص ، كما أن المغرب يمثل ورقة أساسية في الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة العربية، فهو بحكم مكانته يمكن أن يساعد على إقرار "سلام أمريكي" في المنطقة، كما أن أمريكا رغبت في الحصول على تسهيلات عسكرية في المغرب كرابط مكمل لجهاز التحالف الاستراتيجي الهادف إلى صد كل اختراق سوفيتي في المناطق الحيوية لأمريكا، وكذلك حماية الأنظمة المتحالفة من الأخطار الداخلية[٣٤].

تهدف أمريكا من وراء هذه الصفقات العسكرية في المنطقة العربية الحفاظ على مصالحها (حرية الوصول إلى المنطقة – وحماية تلك المصالح)، فأمريكا تبيع سلاحها لكثير من البلدان العربية الدائرة في فلكها، وتشترط عليهم ألا يستخدموه ضد إسرائيل، وتستفيد أمريكا من هذه المبيعات إلى جانب حماية أتباعها، من استرجاع البيترودولار وذلك بدفع الدول المنتجة للبترول بزيادة اتفاقها على الخدمات والسلع الأمريكية، وحيث أن السلاح هو أحد السلع الباهضة الثمن، لذلك عملت أمريكا على إغراق المنطقة بالأسلحة المتطورة، والباهضة الثمن، بما يمكنا (أي أمريكا) من الحصول على الأموال الضخمة لسد عجز ميزان مدفوعاتها.

إن السلاح هو أكثر الوسائل فاعلية وأسرعها لاستنزاف العائدات البترولية، نتيجة التغير والابتكار فيه وارتفاع أسعاره، لذلك شرعت أمريكا في اتباع سياسة تصدير الأسلحة للدول النفطية العربية، وخاصة تلك الدول التي ليست لها علاقة مباشرة بالصراع العربي – الإسرائيلي، إذ تشير إحصائيات مبيعات الأسلحة، أن المبيعات الأمريكية لدول الخليج باستثناء العراق، قد ارتفعت في الفترة ما بين ١٩٧٠ و ١٩٧٥ بنسبة ٣٦٠٠%، عندما قفز حجم هذه المبيعات من ١٢٨ مليون دولار عام ١٩٧٠ إلى ٨٧٠ مليون دولار عام ١٩٧١ ثم إلى ٢,٢ مليار دولار عام ١٩٧٢ ليتضاعف الحجم مع عام ١٩٧٥ إلى ٤,٥ مليار دولار، وتمثل هذه المبيعات بنسبة ٥٤% و ٤٥% من مجموع مبيعات الأسلحة في العالم عام ١٩٧٤ و ١٩٧٥ على التوالي، ليقفز هذا المبلغ إلى حوالي ٣٠,٥ مليار دولار في الفترة ١٩٧٧-١٩٨٣[٣٥]، كما هو موضح حسب الجدول التالي[٣٦].

السنة / الدولة	ČĚĒĒ	ČĚĒē	ČĚĒĚ	ČĚēċ	ČĚēČ	ČĚēč	ČĚēĎ	المجموع ēĎ-ČĚĒĒ
مصر	0,9	161,8	410,8	2.155,9	320,2	1.928,6	721,5	5.699,7
السعودية	1312,0	1874,8	5.721,2	2.983,2	1.289,0	5.446,8	1.938,4	20.568,4
الكويت	16,6	69,0	10,8	124,0	45,2	114,3	152,0	532,7
لبنان	16,6	69,0	23,1	31,01	52,9	09,3	428,7	630,6
الأردن	94,2	66,5	73,5	303,4	346,9	140,6	55,2	1.080,3
البحرين	/	/	/	6,1	/	5,4	5,0	16,5
عمان	0,7	/	/	22,9	48,9	24,2	0,5	97,2
المغرب	31,5	6,9	3,1	274,5	36,0	13,7	67,7	433,4
تونس	42,8	2,2	35,6	21,4	23,9	296,8	9,4	432,1
الإمارات	/	/	2,7	/	10,9	/	663,2	646,8
اليمن . ج	1,9	2,3	167,1	1,51	17,8	16,6	8,8	216,0
الصومال	/	/	/	/	28,6	42,6	3,7	79,9
السودان	84,6	/	5,4	/	34,9	90,2	24,6	239,7
المجموع العربي	1.601,8	2.252,5	6.456,3	5.924,7	2.255,2	8.128,5	4.083,7	30.672,7

إن أمريكا يهمها تأمين نفط الخليج ومن هنا تقوم بتسليح البلدان الخليجية الصديقة، كما أن فوائد اقتصادية أخرى تتمثل في اشتغال نسبة كبيرة من العمال في هذه الصناعة الحربية المربحة (حوالي ٨٠٠ ألف عامل في الـ ٧٠) كما أن مبيعات السلاح الأمريكي للمنطقة العربية تحقق كثير من المصالح الأمريكية هنا.

ومن ضمن المصالح الأمريكية المحققة من وراء بيع السلاح العرب هو أحكام سيطرتها على مناطق نفوذها، وفي هذا الإطار يقول أحد الرسميين الأساسيين في البنتاغون خلال الـ ٨٠

حول تزويد الأسلحة لدول الخليج بأن هذه الأداة هي التي تضمن استمرار السيطرة والهيمنة حول الخليج[٣٧].

لم تكتف أمريكا بهذا، بل ذهبت جادة تبحث عن تسهيلات لأساطيلها الحربية في شكل قواعد عسكرية في البلدان العربية، وقد نجحت إلى حد كبير في تطويق الوطن العربي بترسانتها الحربية عبر قواعدها في الخليج، وكثرة مستشاريها في كثير من الدول العربية، ويعتبر الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط أضخم وجود مباشر من نوعه تمتلكه أمريكا في تلك المنطقة.

لقد شكلت قوة الانتشار السريع في الخليج وقت اللزوم، لكن نظرا للمشكلات والصعوبات التي يمكن أن تواجه عملية التدخل العسكري من حيث الوقت، فالطائرات الأمريكية في حاجة إلى فترة تتراوح بين ١٤ إلى ١٧ ساعة حتى تصل إلى منطقة الخليج، بينما الطائرات السوفيتية تصلها في ٠٣ ساعات، ومن هنا اتجه الأمريكيون إلى فكرة تشكيل تحالف يضم كلا من مصر والسعودية والأردن مع إسرائيل، يوجه ضد الاتحاد السوفيتي إلا أن هذا الخيار واجه الكثير من المشكلات، ومن هنا فإن أمريكا سعت للحصول على قواعد وتسهيلات عسكرية في بلدان المنطقة العربية.

ولا يقف بيع وشراء السلاح، عند حد الصفقة، كما في سائر الأمور، بل تلف هذه التجارة عدة شروط، منها وضع النظام المشتري للبائع، ثم ارتباطه شاء أم أبى بالبلد المورد، إذ يتطلب السلاح درجة عالية من الخبرة والمعرفة باستخدامه وصيانته، فلا بد له من خبراء يسهرون على تدريب جيش الزبون على استعماله والأدهى والأمر أن ضعف الخبرات لدى الجيش تفتح المجال واسعا للإشراف الكلي والشامل وإدارة استخدام هذا السلاح المتطور من طرف خبراء الدولة بائعة السلاح، وقد ظهرت هذه الصورة واضحة في صفقة طائرة الأواكس إلى السعودية، حيث يشرف على إدارتها خبراء أمريكيون إضافة إلى قطع الغيار اللازمة، والذخائر الضرورية لاستعماله، مما يؤدي في النهاية إلى ربط البلد المشتري بالبلد البائع والرضوخ لشروطه[٣٨].

كذلك هناك الوظيفة الأمنية لتصدير السلاح الأمريكي للمنطقة العربية فإن أمريكا تربط بين تأمين مصالحها النفطية في المنطقة باستقرار وأمن المنطقة نفسها، وانطلاقا من هذه المعادلة، سعت أمريكا للبحث عن قوى محلية واقليمية تسند إليها مسؤولية ضبط الصراعات المحلية، والتحكم فيها لخلق الاستقرار والأمن لذلك طرحت منذ مجيء (Nixon) عام ١٩٦٩، مبدأ المشاركة الإقليمية الذي يقضي بضرورة الاعتماد على القوى الحليفة والصديقة المحلية، وتوكيلها مهمة الدفاع على الدول الحليفة المجاورة من أي تهديد خارجي أو اضطراب داخلي دون أن يتطلب ذلك تدخل أمريكا مباشرة، وعرف تطبيق هذا المبدأ بنظرية "الركيزتين" أي الاعتماد على إيران والسعودية كركائز محلية تابعة.

وشجعت عملية التعاون والتنسيق بينهما للقيام بمسؤولية استقرار وأمن المنطقة والدفاع عنها، وفي المقابل تحملت أمريكا مسؤولية تطوير إمكانياتهما العسكرية إلى مستوى يمكن من الدفاع عن الخليج وحمايته الجيران، أو أي تهديد يأتي عن طريق قوة وطنية راديكالية، وبلغت نسبة التسليح الأمريكي لهذين الركيزتين في الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٧٤ حوالي ١٦ مليار دولار.

وابتداء من عام ١٩٧٥ كلفت السعودية بوظيفة حماية جيرانها بتطوير قدرتها العسكرية ضد العراق، وقدرت التكاليف السعودية في مجال التسليح في الفترة ١٩٧٥-١٩٧٩ بما لا يقل على ٥٤ مليار دولار، بلغت سنة ١٩٨٠ قيمة برنامج البناء العسكري السعودي الذي يحتاجه سلاح الهندسة التابع للجيش الأمريكي، حوالي ١٣,٥ مليار دولار موجهة لبناء الموانئ والقواعد الحربية العسكرية.

تبين هذه الأرقام أن أمريكا دفعت بالسعودية منذ ١٩٧٥ إلى بناء قوة عسكرية تستطيع من خلالها بلوغ قدرة قتالية عالية ومصداقية عسكرية، عن طريق المساعدات العسكرية الأمريكية مما أدى إلى وجود أمريكي مباشر في السعودية، أشارت مصادر حكومية سعودية أن عدد العاملين الأمريكيين بالسعودية بلغ منتصف ١٩٧٧، ٧٠ ألف، وهناك رقم غير مؤكد للأمريكيين العاملين بعقود خاصة وليس مع مؤسسات حكومية، ويقدرون بحوالي ٤٥ ألف أمريكي، أما أرقام العاملين العسكريين من مستشارين وتقنيين، فبلغ حوالي ١٢ ألف، يضاف

إليهم العسكريين في قاعدة الظهران وعددهم حوالي ĕ,٥ ألف عسكري (في أوت ١ĕ٧٧) ƨيادة علاٳ العسكريين في القواعد الأꟼرᾰ بالسعودية[٣ĕ].

جدوڷ يوƮ ɳ مبيعات السلاɲ الأمريكاٳ Ăڶ الوٝان العربٳ عام ČĚēċ بملايين الدوڷارات[ďċ].

الدولة	المجموƱ بملايين الدوڷارات
السعودية	٤٤٦٠
مصر	٢٤٠٠
الأردن	٣٥٠
المƸرب	٣٢١
تونΣ	٤٨
عمان	٤٠
الكويت	٢٤
السودان	٢٤

جدوڷ يوƮ ɳ مبيعات السلاɲ الأمريكاٳ لبعƒ الدوڷ العربية ČĚđē-ČĚĒĒ بآلاف الدوڷارات.

السنة / البلد	ČĚđē	ČĚđĚ	ČĚĒċ	ČĚĒČ	ČĚĒč	ČĚĒĎ	ČĚĒď	ČĚĒĐ	ČĚĒđ	ČĚĒĒ
مƮر	/	/	/	/	/	/	/	/	٦٢	١٠.٤٦ĕ
الأردن	١١.ĕĕĕ	٢٤.٢٤٨	١٣.٠٧٥	١٤.٤٤٥	١٠.٥٧ĕ	١٥.٢٢٨	١٤.٦٢ĕ	١٦.٦٣٥	٧٢.٨٨٥	١١٦.٤٤٠
الكويت	/	/	/	/	/	/	٤٤	٧.٦٦٣	٢٠.٤٤٦	٨٨.٥٠٤
لبنان	٥١٨	ĕ٨٠	١.٠٤٤	١.١٢٢	٣٨	١.٧ĕ١	٨٤٤	ĕ٤٣	ĕ.٣٢٥	١.٠٣٤
السعودية	٣٦.٨٥٦	٣٢.٠٨٦	٥١.ĕ٣٧	١٤٤.٠٤ ĕ	٥ĕ.٦٤٦	٨٦.١٥ĕ	٢٥٢.ĕ٧ ١	٣٤٢.٢٣ĕ	١.٠٢٧.٦٤ ٠	١.٦١٧.٤٢ ٣
سوريا	١	/	/	/	/	/	/	/	/	/

المصدر: The Middle East & the USA ed. Haim & Rabinovich op.cit p43

المطلب الثالث: أوروبا وتجارة السلاح للمنطقة:

في هذا المطلب سوف نتناول مبيعات السلاح الأوروبي إلى إسرائيل في نقطة أولى، ثم مبيعات السلاح الأوروبي إلى الوطن العربي.

أولاً: أوروبا ومبيعات السلاح إلى إسرائيل:

كما رأينا، فإن التسابق والتنافس على بيع وتجارة السلاح في منطقة الشرق الأوسط بدأ بشكل ملحوظ خلال الفترة ما بين ١٩٥٠ و ١٩٥٤ عندما نجحت بريطانيا وفرنسا وأمريكا في تنظيم تدفق الأسلحة إلى المنطقة من خلال لجنة تنسيق إمداد الشرق الأوسط بالتسليح، وهي اللجنة التي أنشئت نتيجة الإعلان الثلاثي (٢٥ ماي ١٩٥٠)، والتي تنص على الحد من توريد الأسلحة إلى دول الشرق الأوسط. ولكن لم يتحقق ما نص عليه الإعلان، حيث أبرمت اسرائيل معاهدة سرية لاستيراد الأسلحة من فرنسا في ١٩٥٤/٠٧/٣١، وقد حصلت إسرائيل بمقتضاه على طائرات عسكرية حديثة في ذلك الوقت ضمن كميات من الأسلحة الفرنسية المتطورة.

ولقد أرست الجمهورية الرابعة علاقات وطيدة وحيوية مع إسرائيل، فكانت فرنسا هي المصدر الأساسي للسلاح الإسرائيلي، كما ساهمت فرنسا بقوة برنامج الأبحاث النووية الاستراتيجي، حيث تم بناء أول مفاعل نووي إسرائيلي في صحراء النقب سنة ١٩٦١ بمساعدة فرنسية أساسية.

وكانت صفقة الطائرات الأولى لإسرائيل حصلت عندما وصل (Mendès France) إلى السلطة عام ١٩٥٤، وعندما ازدادت الحرب في الجزائر اشتعالاً، تضاعف الدعم إسرائيل كجبهة ثانية ضد العرب وفي جويلية ١٩٥٦ عقدت اتفاقية من خلالها قدمت فرنسا كميات ضخمة لإسرائيل بكل أنواع الأسلحة الضرورية لدفاعها كجزء من استعدادهما المشترك (فرنسا واسرائيل) مع بريطانيا لحملة السويس – سيناء.

وهكذا فالعلاقات الفرنسية الاستراتيجية في الميدان العسكري تعود إلى الإعلان الثلاثي المشترك المشار إليه، واستمرت منذ ذلك الحين المساعدات العسكرية الفرنسية تتهاطل على اسرائيل، وخاصة منذ ١٩٥٦، وكانت فرنسا خلال هذه الفترة إلى ١٩٦٧ هي الطرف الأول

الذي تعتمد عليه اسرائيل في مجال تسليحها، وقد عبر عن ذلك (Ben Gurion) بذكر أن (De Gaulle) قد منح للدولة اليهودية الوسائل التي ساهمت في الانتصار في حرب ١٩٦٧[٤١].

وكانت فرنسا تركز على اسرائيل كطرف يمكن الاعتماد عليه لمواجهة الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، ولهذا لم تخضع فرنسا لضغوطات الدول العربية المتعلقة بوقف الأسلحة لاسرائيل وفي هذا يقول (Couve de Merville) وزير الخارجية سنة ١٩٦٤ صراحة للملك حسين "إن صداقة فرنسا لاسرائيل لها جذور عميقة، ولهذا فإنكم تقومون بخطأ كبير عندما تحاولون ربط أيدينا في هذا الموضوع[٤٢].

وهكذا مع بداية الـ ٦٠، كانت ٩٥% من الطائرات العسكرية الاسرائيلية صناعة فرنسية[٤٦]، ولقد أرسلت فرنسا تجهيزات عسكرية هامة لاسرائيل خاصة الطائرات المقاتلة (Fighter Aircrafts) في سبتمبر وأكتوبر ١٩٥٦ بالاضافة إلى بعض الضباط مع هذه الطائرات[٤٣].

وعندما اندلعت أزمة السويس، فإن الوحدات البحرية الفرنسية وكذلك الطائرات، قدمت مساعدة عملية هامة للقوات الاسرائيلية[٤٤].

وهكذا ظلت اسرائيل هي المستقبل الأساسي للسلاح الفرنسي منذ منتصف الـ ٥٠ إلى منتصف الـ ٦٠، وبلغت صادرات فرنسا من الأسلحة لاسرائيل ٥٠% من المجموع العام لصادرات فرنسا

بين ١٩٥٦ و ١٩٦٧، استمرت اسرائيل في الحصول على معظم تجهيزاتها العسكرية من فرنسا، وخلال الفترة (١٩٥٠-١٩٦٩)، حصلت اسرائيل من الأسلحة ما مقداره (٤٠٠ مليون دولار) من فرنسا (أي ٥٠% من واردات اسرائيل من الأسلحة).

في سنة ١٩٦٦ أعطى (De Gaulle) موافقة على بيع ٥٠ طائرة ميراج ٥، لاسرائيل من شركة (Dassault)، ووقع على العقد في ١٦ أبريل ١٩٦٦ بتل أبيب، وفي نفس السنة اشترت إسرائيل من فرنسا ٦ هيليكوبتر من نوع Super Frelon[٤٥].

ولكن بعد بداية الأزمة التي أدت إلى حرب جوان ١٩٦٧، ومن اجل صيانة السلام قررت فرنسا في ٠٣ جوان ١٩٦٧ حضر شامل وعام لتزويد الأسلحة والذخائر لكل الدول

المتحاربة، وبالتالي رفضت فرنسا تسليم إسرائيل طلبها بـ ٥٠ طائرات الدعم (ميراج ٥) التي اشترتها إسرائيل في ١٩٦٦ والتي دفعت مسبقا مبلغ ٦٠ مليون دولار، أي ٩٥% من ثمن الشراء(٤٦).

وعندما صدر قرار الحضر الفرنسي (٥ جوان ١٩٦٧)، كان رد الفعل بالنسبة لإسرائيل هو التمسك بالصفقة، وفي نفس الوقت نشطت الحكومة الإسرائيلية في اتصالاتها بالمسؤولين الفرنسيين بهدف اقناعهم بالموافقة على تسليمها لكل الطائرات، ولكن فرنسا لم تسلمها.

ورغم هذا الحظر، ومع اندلاع حرب جوان ١٩٦٧، استمرت فرنسا في تزويد اسرائيل بكل التجهيزات العسكرية ما عدا الميراج ولكن في جانفي ١٩٦٩، وضع حظر كامل بعد قصف مطار بيروت في ١٩٦٨/١٢/٢٨ باستعمال الهيليكوبتر الفرنسية (Super Frelon) التي زودت بها إسرائيل بعد حرب ١٩٦٧، وفرض الحظر ولكن عندما أصبح (George Pompidou) رئيسا لفرنسا رفع الحظر(٤٧).

أما فيما يخص قضية طائرات الميراج، فقد حاولت فرنسا بعد ذلك وضع حد للخلاف، الذي كان قائما بينها وبين اسرائيل، وهذا باقتراحها إعادة ٧٠ مليون دولار إلى اسرائيل، وفعلا توصل الطرفان في ١٥ مايو ١٩٧٢ إلى عقد اتفاق تتنازل فيه اسرائيل رسميا عن طائرات الميراج، مقابل تعويض مالي.

لم تكن فرنسا هي المصدر الوحيد للأسلحة لإسرائيل، من الدول الأوروبية ففي بداية ١٩٦٩ حصلت اسرائيل على صفقة أسلحة كبيرة من بريطانيا، ضمت من بين ما ضمت ٢٥٠ دبابة ستريون وعدد من الوحدات البحرية، قبل أن تعلن فرض حظر على السلاح إلى الدول المتحاربة في منطقة الشرق الأوسط بما فيها إسرائيل بعد اندلاع حرب اكتوبر ١٩٧٣.

كما كانت ألمانيا الغربية هي الأخرى تمول إسرائيل بالسلاح والمال قبل حرب ١٩٧٣.

ومنذ ذلك الحين أصبحت الولايات المتحدة هي الممون الرئيسي للسلاح الإسرائيلي مع تزويدات بسيطة من طرف بعض الدول الأوروبية (فرنسا وبريطانيا).

ثانيا: أوروبا ومبيعات السلاح إلى الدول العربية:

إن أمريكا لم تكن بالطبع هي المورد بالسلاح الوحيد للدول العربية فهناك موردين آخرين أساسيين خاصة الدول الأوروبية (فرنسا وبريطانيا، إيطاليا ألمانيا الغربية وطبعا الاتحاد السوفيتي)، كانت لهم جميعا محاولات لمضاعفة صادراتهم من الأسلحة للمنطقة، خاصة خلال الـ ٧٠، فالارتفاع المتواصل لأسعار البترول، أدى إلى مضاعفة مبيعات الدول الأوربية من الأسلحة للدول العربية، ففي سنة ١٩٧٦ مثلا نجد أن السعودية وحدها اشترت ما قيمته ٧,٥ مليار دولار من الأسلحة من مصادر غير أمريكية[٤٨].

أما فيما يخص الدول العربية فإنها ظلت تسعى إلى تنويع مصادر سلاحها في داخل المعسكر الغربي، وذلك باللجوء إلى فرنسا وألمانيا الغربية وبريطانيا، ولهذا اطردت العلاقات التجارية بين أغلب البلدان العربية، وهذه الدول الأوروبية، وأصبح سوق السلاح في الوطن العربي، مفتوحا لكثير من الدول الغربية خاصة مع العراقيل التي ظلت تضعها أمريكا في وجه تصدير السلاح الأمريكي للدول العربية، فلقد تراجعت حصت أمريكا من سوق الأسلحة لدى الدول العربية وفسح المجال للدول الأوروبية، مثلا كان نصيب أمريكا في فترة ١٩٧٧-١٩٨٠، ٣٠% و ٤٠% خلال ١٩٧٣، ١٩٧٦، وأيضا فإن نصيبها في الاتفاقيات كان أسوأ، فقد كان لها ٢٩% (خلال ١٩٧٧-١٩٨٠) ليصبح ١٧% فقط (خلال ١٩٨١-١٩٨٤).

وهذه الخسارة الأمريكية لحصة الأسواق العربية لصالح الأوروبيين تعود إلى عدة أسباب، ولكن أهم سبب هو بلا شك عدم قدرة أمريكا ببيع السلاح للعالم العربي بسبب شعور الكونغرس بخطورة هذه الأسلحة على تهديد اسرائيل، وإلى رد الفعل الواسع للعرب ضد الروابط السياسية والاستراتيجية بين أمريكا، واسرائيل، وقد كلف ذلك أمريكا من ١,٥ إلى ٣ مليار دولار سنويا ابتداء من ١٩٨١.

إن أهم دولة أوروبية مصدرة للسلاح للوطن العربي هي بلا شك فرنسا، فمنذ ١٩٦٧ تضاعفت مبيعات السلاح الفرنسي إلى الدول العربية، وكان لقرار الحظر الذي فرضته فرنسا عام ١٩٦٧، أثر واضح في تقييد حركة فرنسا في توقيع صفقات جديدة للأسلحة لدول المنطقة

العربية، ولكن بعد التعديل الذي أدخل في عام ١٩٦٨ على قرار حظر بيع الأسلحة بحيث يشمل الحظر الدول التي اشتركت في حرب ٥ جوان ١٩٦٧ فقط.

هذا أمكن لفرنسا توقيع العديد من الصفقات منها ٥٤ طائرة ميراج للعراق (١١ أبريل ١٩٦٨)، و٥٠ طائرة ميراج لليبيا جانفي ١٩٦٩) بالإضافة إلى ٥٠٠ دبابة[٤٩].

ففيما يخص ليبيا، وحتى سنة ١٩٧٠ قامت فرنسا ببيعها ١١٠طائرات ميراج على أساس أن ليبيا لم تكن دولة مواجهة، وذكرت فرنسا في عدة مناسبات على الطابع التجاري للصفقة، حيث قال (Michel Dobri): "إن مبيعات السلاح تفتح لفرنسا أسواقا اقتصادية، والأنجلوساكسونيون يحتجون لأنهم يخشون المنافسة الفرنسية" مضيفا أنه بالنظر إلى عدم توازن ميزاننا التجاري مع ليبيا، والذي هو لغير صالحنا فإن أي تطور للمبادلات مع هذا البلد هو ذو أهمية كبرى".

كما فسرت فرنسا تعاملها مع ليبيا انطلاقا من الاتجاه المتوسطي لسياستها، من أجل إعادة إحياء نفوذها التقليدي في المنطقة العربية[٥٠].

كما ذكر الناطق الرسمي باسم مجلس الوزراء في اجتماعه بتاريخ ١٩٧٠/٠١/١٤: "فهناك بادئ ذي بدء، قضية السياسة المتوسطية التي يفرضها وضع فرنسا الجغرافي والتعاون الوثيق بين فرنسا ودول المغرب العربي، وهذه السياسة هي سياسة محض فرنسية في منطقة تملك فيها فرنسا نفوذا قابلا للتطوير في أية حال[51].

أما من الناحية الاقتصادية، فإن هذه الصفقة التي تراوحت بين ٨٠٠ و ٩٠٠ مليون فرنك مكنت فرنسا من تغطية العجز عن استيراداتها للنفط الليبي، والذي وصل إلى ٨٣١ مليون دولار، كما أن هذه الصفقة جعلت فرنسا إلى حد ما في وضعية حرجة إزاء المفاوضات التي كانت تجريها مع الجزائر حول احتياجاتها الطاقوية فالنفط الليبي أحسن وأرخص، كما أن هذه الصفقة مثلت تغلغلا على حساب أمريكا وبريطانيا اللتين تم تصفية وجودهما في قاعدة بن غازي و ويليس.

كما أعطى الرئيس (Pompidou) تبريرات للصفة الليبية وهي:

١ ـ استبعاد وجود أي علاقة بين الصفقة والصراع العربي الإسرائيلي.

٢ ـ أن ليبيا هي خط التواصل بين المشرق والمغرب العربيين، وفرنسا بحكم ارتباطاتها التقليدية مع المنطقة لا يمكن أن تفوت هذه الفرصة.

٣ ـ أن هذه الصفقة ستسمح لفرنسا بتركيز حضورها في الوطن العربي، في حين أن امتناعها سيؤدي إلى تغييبها.

٤ ـ ليبيا تملك ثروات نفطية هائلة بالنسبة لفرنسا وأوروبا بالإضافة إلى أنها تحتل موقعا استراتيجيا[٥٢].

وهكذا استطاعت فرنسا أن تملأ الفراغ الذي تركته أمريكا وبريطانيا في ليبيا بعد التغيير السياسي في ليبيا.

أما فيما يخص العراق، ففي ٨ فبراير ١٩٦٨، تقدمت العراق بطلب إلى فرنسا لشراء ٥٤ طائرة من طراز ميراج وأسلحة أخرى فتم ذلك في ١٠ أبريل ١٩٦٨ ومنذ بداية الـ ٧٠ بدأ التعاون الوطيد بين فرنسا والعراق في المجالات العسكرية والاقتصادية، بحيث أصبحت فرنسا وفقا للتقديرات العراقية رابع شريك تجاري للعراق سنة ١٩٧٨ وأصبحت كذلك مصدرا أساسيا للسلاح العراقي، كما لعبت دورا حاسما في بناء المفاعل النووي العراقي (تموز).

وسارت فرنسا بخطى سريعة في نطاق منافستها لأمريكا، ولاشك أن تراجع الأخيرة عسكريا وسياسيا في فيتنام، دفعها (أمريكا) إلى محاولة استعادة أسواق التصدير التي فقدتها مما زاد من حدة التنافس مع أمريكا.

ومع العراق دائما فإنه منذ منتصف الـ ٧٠ وفي إطار توجيه فرنسا لاهتماماتها الدبلوماسية والاقتصادية صوب منطقة الخليج، دعمت علاقاتها مع العراق بقوة بعقد اتفاقيات التزود بالسلاح ١٩٧٤ لشراء طائرات هليكوبتر استطلاعية، وعندما أعلن حظر الأسلحة على العراق في نهاية جوان وبداية جويلية ١٩٧٥، قامت العراق بتنويع مصادر تسلحها بالشراء من فرنسا، وفي سبتمبر ١٩٧٥ قام صدام حسين، وأكبر معاونيه بزيارة دولة لباريس، وفاوضوا من أجل صفقة أسلحة كبيرة جدا، وعندما بدأت التزويدات فإن الطلب شمل ٤٠ طائرة ميراج F1، SA330L40 Rams و٦٠ Gazelle SA342K هيليوكوبتر AMX 20P وAMX 30، وصواريخ (جوجو، وجو أرض) ضد الدبابات، وأرض جو[٥٣].

وفي سنة ١٩٧٧ حصلت العراق على ٣٦ كانت ميراج، وفي ١٩٧٨ قام وزير الدفاع الفرنسي آنذاك (Yvon Bourges) بزيارة للعراق وتم بموجبها إبرام عقود واتفاقيات جديدة حول التزود بالمفاعل النووي.

لقد أقبل العراق على طلب الأسلحة الفرنسية، وتوسع أكثر مع البرود الذي خيم على علاقته مع الاتحاد السوفييتي، وقد تمحورت العلاقات بين البلدين على قطاعين أساسيين : تنمية قدرتها النووية، وشراء الأسلحة.

ففيما يخص الأولى، ترجع انطلاقة التعاون النووي بين العراق وفرنسا إلى الاتفاق الذي أبرم بينهما في ١٩٧٥/١١/١٨ والذي ينص على مساهمة فرنسا في بناء مركز للأبحاث النووية، وتزويد العراق من ١٩٨٠ بـ ٩٣% من اليورانيوم المقوي للمفاعلين (تموز ١ وتموز ٢).

أما الثاني المتعلق بشراء الأسلحة، فقد تضاعفت الطلبات العراقية على الأسلحة الفرنسية خاصة مع استمرار الحرب مع إيران وقد قدرت قيمة الأسلحة منذ بداية الحرب ١٩٨٠ حتى ١٩٨٣ بـ ٤١,١ مليار فرنك، وتضاعف هذا الرقم بعد أن أبرم العراق في سبتمبر ١٩٨٥ صفقة للحصول على ٢٤ طائرة من نوع ميراج F1، وهي تضاف لصفقتين سابقتين حصل بموجب الأولى على ٦٠ طائرة، والثانية على ٢٩ طائرة بالإضافة إلى ٥ طائرات من نوع Super Etendard التي مكنت العراق من حمل الصواريخ (Exocet AM 39) وضرب الأهداف الإيرانية.

وكانت فرنسا هي المزود الأساسي للسلاح للعراق خلال هذه الحرب (١٩٨٠-١٩٨٨) ووصلت الأسلحة الفرنسية حوالي ٢٥% لكل واردات العراق، ما قيمته أكثر من ٥,٦ مليار دولار[٥٤].

بلغت مقدرات تزويد السلاح الفرنسي للعراق في الفترة (١٩٨٠-١٩٨٢) ٤٠ مليار فرنك، وبين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٧، ٦,٧ مليار دولار واحتلت فرنسا بذلك المرتبة الثانية بعد الاتحاد السوفييتي (٢٠,٢ مليار دولار)، في حين كانت صادرات بريطانيا من الأسلحة ٣٥٠ مليون دولار[٥٥].

وكان للعامل السياسي حضور ظاهر، ففرنسا مهتمة بالمحافظة على الوجود الثقافي والاقتصادي والعسكري داخل مجال نفوذها التقليدي (المتوسط، وبتركيز أكثر على المغرب العربي ووسط إفريقيا) وفي نفس الوقت اهتمامات بالاستقرار في منطقة الخليج، التي تعتبر مهمة جدا اقتصاديا بالنسبة لواردات النفط، إذ يمثل العراق ٢٠% من واردات فرنسا[٥٦].

كما ساعدت هذه الصفقات مع العراق وضعية ميزان المدفوعات الفرنسي، وعوضت بقوة تكاليف النفط القادم من الشرق الأوسط، كما ضاعفت فرنسا تأمين التزود بالنفط من العراق، ففي مارس ١٩٧٩ وعدت العراق بأن تزود فرنسا بزيادة ١٠٠.٠٠٠ برميل يوميا بالنفط، وتوبع بوعد لزيادة ١٠٠.٠٠٠ برميل يوميا أخرى في جويلية ١٩٧٩.

كما أن مبيعات الأسلحة بهذه الضخامة سمح لفرنسا بالمحافظة بل وتوسيع صناعتها الحربية[٥٧].

إذن هذا التعاون العسكري مع العراق، أمر أملته اعتبارات اقتصادية وتحقيق مصالح متباينة، فمن جهة فإن ذلك كان يسمح لفرنسا بمقايضة تكاليف النفط الذي تستورده، إذ نتيجة لكل هذه المبيعات الحربية، وفرت العراق النفط لفرنسا لتعويض جزء من ثمن هذه المبيعات للأسلحة.

ففي سنة ١٩٨٤ استوردت فرنسا حوالي ٣% من البترول الخام من العراق، بالإضافة إلى وجود شركات فرنسية في العراق وحوالي ٥٥٠٠ من الرعايا الفرنسيين يشتغلون في عدة مشاريع صناعية كبرى، وكانت فرنسا ترى أن هزيمة العراق من طرف ايران يمكن أن يعرض للخطر ليس فقط واردات البترول الفرنسية، بل وكذلك الاستثمارات الفرنسية الضخمة[٥٨].

وفي الوقت نفسه ضمان استمرار صناعة الأسلحة الفرنسية التي تشغل ٣٠٠ ألف عامل بشكل مباشر. وأخيرا فإن تركيز التعاون مع العراق من شأنه أن يساهم في تركيز مواقع فرنسا في المنطقة عن طريق استثمار رغبة البلدان الخليجية في التحرر نسبيا من هيمنة القوتين العظيمتين.

إلى جانب العراق، فقد أصبحت السعودية من أهم زبائن مصانع الأسلحة الفرنسية سواء من خلال مشترياتها المباشرة، أو من خلال مساهمتها في تسوية طلبات بعض الأطراف الحليفة (أساسا مصر والمغرب والسودان).

فمع منتصف الـ ٧٠ اختارت السعودية فرنسا كمورد أساسي لأسلحتها، ولعبت الاعتبارات الأمنية، السياسية والاقتصادية والاستراتيجية دورا أساسيا بالنسبة لفرنسا في هذه المبيعات.

إن صفقة السلاح الفرنسية مع السعودية سنة ١٩٧٤ كانت في مقابل أمل حصول فرنسا على ٩٠٠ مليون طن من النفط خلال ٢٠ سنة أو ما سمي بالمقايضة (سلاح مقابل بترول)[٥٩] (State to State Arms for Oil) وفي سنة ١٩٧٩ ساعدت فرنسا السعودية خلال أحداث الهجوم على المسجد الحرام بمكة المكرمة، وفي نفس السنة طلبت السعودية ٢٠٠ دبابة AMX وصواريخ AS (Air to Surface) جو أرض وصواريخ SA (Surface to Air) أرض جو، بالإضافة إلى صواريخ Crotate[٦٠].

في أول ماي ١٩٨٠ قام وزير الدفاع الفرنسي (Yvon Bouges) بزيارة للرياض، وعقدت اتفاقية التعاون البحري بما فيها تزويد السعودية بسفن حربية ومنشآت عسكرية للدفاع عن شواطئها قدرت بحوالي ١,٧٥ مليار دولار وتتضمن حافرات السواحل، مزودة بالصواريخ، وغواصات للدفاع المضاد، كما تم الاتفاق على تموين التقنيين السعوديين وبناء قاعدة بحرية وميناء وإنشاء أنظمة متطورة للدفاع عن الشواطئ. وفي سنة ١٩٨٢ وقع اتفاق آخر لتطوير القوات البحرية السعودية وكان هناك احتمال لبيع مركز ومفاعل أبحاث نووية للسعودية.

كما عقدت فرنسا مع السعودية صفقة سلاح سنة ١٩٨٤ قدرت بـ ٣٠ مليار فرنك من مجموع الصفقات الفرنسية المقدرة بـ ٦٢ فرنك في نفس السنة.

أما شركة (Thomson) فقد حصلت على ٣٠% من أسهم الشركة العربية الحربية التي تقوم بإنتاج رادارات وأنظمة الراديو والاتصال الالكتروني للاستخدام العسكري.

إلى جانب ليبيا العراق والسعودية اللذين استحوذوا على حصة الأسد من الأسلحة الفرنسية، لا يوجد بلد عربي سواء في المشرق أو المغرب لا يحصل على عتاد عسكري فرنسي فعلى سبيل المثال في أبريل ١٩٧٤، أبرمت فرنسا مع الكويت عقدا بقيمة ٣٠٠ مليون دولار لتزويدها بالأسلحة، كما زودت قطر بـ ١٤ طائرة ميراج وعشرات السيارات المصفحة سنة

١٩٨١ أما الأردن فقد حصل في صيف ١٩٧٩ على ٣٦ طائرة ميراج، واشترت سوريا مجموعة من الصواريخ قدرت قيمتها بـ ٤٧٩ مليون دولار.

أما مع مصر فقد تمت صفقة أسلحة بيع طائرات ميراج في لقاء القمة بين الرئيسين D'Estaing والسادات في جانفي ١٩٧٥، وبدأت بالإعلان أن هدف فرنسا من سياستها التسليحية في الشرق الأوسط أن تفعل ليس أكثر من تعويض التجهيزات التي دمرت أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣[٦١] كما حصلت مصر بفضل المساعدات السعودية على ٣٨ طائرة ميراج ووقعت صفقة تقدر بـ ٥ ملايين فرنك، تتعلق بشراء ٤٢ طائرة خفيفة مزودة بصواريخ هوت.

كما أن الجزائر قد حصلت على عدد من طائرات الميراج ٢٠٠٠، وفي نفس الوقت قرر المغرب إقتناء ٢٤ طائرة من هذا النوع ١٩٨٥، بعدما فضل المغرب اقتناءها والتخلي عن الطائرات الأمريكية F16.[٦٢]

يتضح إذن أن فرنسا اسهمت في مشروع خلق صناعة حربية عربية، وتمكنت من خلال تطوير جهازها الإنتاجي أن تحقق نتائج ملموسة في تعاملها مع الدول العربية التي تحولت إلى أهم زبون لها، وبالتالي عنصرا أساسيا في ضمان استمرار صناعة التسليح الفرنسية.

وهكذا ومنذ أوائل الـ ٧٠، بدأت فرنسا، تظهر ضمن قائمة الدول الأساسية المصدرة للسلاح في المنطقة العربية، واحتلت منذ أواخر الـ ٧٠ المركز الثالث بعد أمريكا والإتحاد السوفييتي، حيث بلغت مبيعات الأسلحة الفرنسية ٦ مليار دولار سنة ١٩٨٠، كما أنها اعترفت بأن هذا هو الطريق الوحيد للحصول على فائض في ميزان المدفوعات التجاري في تعاملها مع البلدان المصدرة للبترول.

وليس مصادفة إذن أن السعودية والعراق الذين يزودان فرنسا بما يقرب من ٦٠% من احتياجاتها النفطية، هما الزبونان الأولان للسلاح الفرنسي.

وفي ضوء هذه الصفقات، يمكن القول أن العلاقات البترولية التي كانت فرنسا تتلهف على إقامتها مع الدول المنتجة للنفط، كانت من أهم العوامل التي جعلت فرنسا تجري وراء إبرامها.

والجدول التالي(٦٣) : يبين قيمة تحويلات ومبيعات فرنسا والدول الأوروبية الأخرى للأسلحة للدول العربية في الفترة ما بين ١٩٧٩-١٩٨٣ بملايين الدولارات

البلد المصدر / البلد المستورد	فرنسا	بريطانيا	ألمانيا الغربية	إيطاليا
البحرين	٤٠	/	٤٠	١٠
العراق	٣,٨٠٠	٢٨٠	١٤٠	٤١٠
الأردن	١,٠٠٠	١,١٠٠	٠٥	/
الكويت	/	٥٠	٠٧	١١٠
لبنان	٩٠	١٠	/	١٠
ليبيا	٨٥٠	٤٠	٣٨٠	٧٠٠
عمان	٢٠	٤٣٠	/	١٠
قطر	٤٤٠	٣١٠	/	/
السعودية	٢,٥٠٠	١,٩٠٠	٥٢٥	٢٠٠
سوريا	٢٠٠	١٨٠	٤٠	/
الإمارات	٨٥٠	٤٠	٣٨٠	٧٠٠

يبين هذا الجدول أن تحويلات فرنسا (صادراتها) من الأسلحة هي في المقام الأول للعراق والسعودية، كما يبين أن اعتماد فرنسا على النفط مرتبط بقوة بمبيعاتها للأسلحة للدول العربية.

كما يوضح أن فرنسا ليست هي الدولة الأوروبية الوحيدة المصدرة للسلاح للدول العربية، هذه الدول تقتني أسلحتها أيضا من بريطانيا فقد ظلت منطقة الخليج تقليديا سوق الأسلحة ذات الأهمية ببريطانيا، والتي بلغت حوالي ¼ كل صادراتها، وتضاعفت مبيعات السلاح البريطاني بشكل كبير في سنة ١٩٧٤ و١٩٧٥، ففي جوان ١٩٧٥ وافقت مصر على شراء ما قيمته ١٠٨

مليون دولار من الأسلحة البريطانية، ولكن وحتى قبل هذا التاريخ، ورغم انسحابها من شرق السويس في ١٩٧١ فإن بريطانيا لم تفقد ارتباطاتها السابقة السياسية والعسكرية كلياً، بل ظلت تقوم بالمساعدات في تدريب بعض القوات المسلحة في الخليج (الكويت، الإمارات ع.م، عمان، السعودية)، كما أنها زادت مبيعاتها من الأسلحة للمنطقة.

وكانت بريطانيا ساعدت السعودية في مواجهة اضطرابات جنوب اليمن عن طريق تزويدها بنظام دفاعي جوي وبالرادارات وتجهيزات عسكرية، كما ساعدت عمان لمحاربة والانتصار في حرب العصابات التي قادتها الجبهة الشعبية لتحرير عمان في ظفار، وتدعيم السلطان قابوس بأسلحة متطورة (طائرات ورادارات)[٦٤].

وفي جويلية ١٩٨٨، عندما رفض الكونغرس الأمريكي صفقة أسلحة طلبت شراءها السعودية بحجة تهديد أمن اسرائيل، مما حدا بالسعودية إلى عقدها مع بريطانيا، و خسرت الخزينة الأمريكية مليارات الدولارات، وبلغت قيمة الصفقة البريطانية ٢٣ مليار دولار، لهذا سمتها الصحافة البريطانية آنذاك " صفقة القرن "، وهي تتعلق بشراء مجموعة من طائرات الهجوم الأرضي من نوع (Tornado)[٦٥].

وكانت كل من عمان والسعودية قد وقعت عقدا في منتصف ١٩٨٧ بمقدار ٣ مليار جنيه استرليني لشراء طائرة Tornado وطائرة PC 9 (PC 9 airicraft).[٦٦]

المبحث الثالث :
التنافس الأمريكي الأوربي في الميدان الاقتصادي والتجارة في المنطقة العربية

في هذا المبحث سوف نتناول تنافسا آخر بين أوربا وأمريكا في المنطقة العربية، وهو التنافس في الميدان الاقتصادي والتجاري بعيدا عن مبيعات السلاح التي تناولناها في المبحث السابق، وهكذا سوف نتناول في المطلب الأول تنافس الطرفين في ميدان النفط والاستثمارات النفطية، وفي المطلب الثاني نتناول تنافسهما على الأسواق المحلية في مجال تصديرها للسلع والخدمات للمنطقة، لنصل إلى تأثير هذه التنافسات على العلاقات الأطلسية.

المطلب الأول : التنافس الأوربي - الأمريكي في ميدان النفط والإستثمارات النفطية في المنطقة العربية

هذا المطلب سوف يتناول كلا من النشاطات الأمريكية والأوربية في ميدان النفط والاستثمارات النفطية، ليصل إلى كيف يتنافسان في هذا المجال.

أولا : النشاط الأمريكي:

لقد شجعت الحكومة الأمريكية منذ وقت مبكر شركاتها العاملة في مجال النفط على نقل نشاطاتها إلى منطقة الشرق الأوسط، نظرا للأهمية التجارية والاقتصادية التي يكتسبها بالنسبة للاقتصاد الأمريكي فضلا عن أهميته الاستراتيجية التي تأكدت منذ أوائل الـ ٧٠ مع الأزمة البترولية لعام ١٩٧٣، ومن أجل ذلك اتبعت أمريكا لمدة طويلة سياسة الباب المفتوح (Open Door) الاقتصادية في المنطقة وفي غيرها، والتي تهدف إلى حرية نشاط الشركات الخاصة (Private) الأمريكية في المنطقة العربية، فقد كانت هناك رغبة لاستغلال وإنتاج وتوزيع النفط والمشاركة في النشاطات المربحة الأخرى.

وظلت التجارة والاستثمار في ميدان النفط، عناصر أساسية في الاهتمامات الاقتصادية الأمريكية، كما أن المكاسب والأرباح في تلك النشاطات ظلت مهمة للميزان التجاري ولميزان المدفوعات لأمريكا(٦٧).

ولكي نقف على الأهمية الاستراتيجية إقتصاديا وتجاريا لنفط المنطقة العربية بالنسبة لأمريكا، يكفي فقط أن نعرف أنه رغم أن إستثمارات أمريكا في مجال النفط في الشرق الأوسط لا يزيد عن ٣% من مجموع إستثماراتها في الخارج، غير أن الأرباح المستعادة من هذا الاستثمار، تبلغ نصف (٢/١) أرباح كافة الاستثمارات الأمريكية في الخارج حوالي ٤٥%.(٦٨)

وتعترف الدوائر النفطية الأمريكية بأن الأرباح من عملياتها النفطية في البلدان العربية تصل إلى ٦٣% سنويا بالنسبة للرأسمال المستثمر(٦٩).

وهكذا فهذه الأرباح التجارية الطائلة، فضلا عن الفوائض المالية الضخمة التي يجري تدويرها سنويا من بلدان النفط العربية نحو أسواق الغرب عامة وأمريكا خاصة، تضع نفط المنطقة في منزلة السلطة الاستراتيجية بالنسبة لأمريكا.

وهناك علاقة متداخلة بين النفط والمؤسسات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية، فالنفط هو مصدرا للأرباح الطائلة التي تجنيها الشركات الأمريكية من كافة نشاطاتها وعملياتها : النقل، التكرير، البيع...إلخ. ولكل هذا تسعى أمريكا بالاضافة إلى تأمين إحتياجاتها من النفط، إلى الهيمنة على السوق العربية الواسعة لتصدير بضائعها وجلب المال لبنوكها واستثمارها في بلدها، وفي البلدان التي تريد هي بما يحقق لها من أرباح طائلة.

ففيما يخص استغلال حقول النفط، نجد أن الشركات الأمريكية تسيطر تكنولوجيا وقانونيا على استغلال النفط العربي من خلال الامتيازات الهائلة التي تحظى بها في البلدان العربية النفطية، إذ أصبحت شركة (ARAMCO) أكثر الاستثمارات النفطية الأمريكية في الخارج، فكانت في عام ١٩٥١، تمتلك ½ رأس المال المستثمر في الشرق الأوسط كله(٧٠).

ومنذ الـ ٦٠ ظلت مشاركة الصناعة النفطية الأمريكية كبيرة جدا، حوالي ٢٠ شركة بترولية أمريكية، ظلت ناشطة في الخليج، ويبلغ مقدار إنتاجها أكثر من ½ الانتاج النفطي

في المنطقة، وفاقت الاستثمارات الأمريكية في الصناعة البترولية في الشرق الأوسط ١,٥ مليار دولار، وأكبر هذه القيمة كان مركز في دول الخليج[٧١].

تتولى الشركات الأمريكية السيطرة على ٦٠% من إنتاج البترول العربي تكريره وبيعه إلى الدول الأخرى (أوربا واليابان)، ومن هذا الطريق استطاعت أمريكا أن تحقق تأثيرا سياسيا وإقتصاديا على هذه الدول، ورغم أن هذه الدول حاولت بعد ذلك تحرير نفسها من هذا التأثير بدفع شركاتها إلى مجالات البحث عن البترول والدخول في حوار مباشر بينها كدول مستهلكة وبين دول المنطقة العربية كدول منتجة إلا أن الشركات الأمريكية لا تزال لها الكلمة الأولى في تزويد هذه الدول باحتياجاتها من الطاقة.

وإذا أخذنا العلاقات الجزائرية الأمريكية كمثال في هذا المجال، فإننا نجد أن هذه العلاقات سجلت في الـ ٧٠ تحسنا نوعيا بعد عودة العلاقات الدبلوماسية المقطوعة عام ١٩٦٧، مع عودة الشركات الأمريكية وتوسيع الشركات البترولية التي مستها من قبل قرارات التأميم عامي ١٩٦٧ و١٩٦٨، بل إن دائرة العلاقات توسعت مع تكوين إطارات سونطراك بأمريكا، وتواجد مسيرين خبراء ومستشارين أمريكيين في الادارات الرسمية في الجزائر.

إذن بمجرد تأميم معظم الشركات البترولية الفرنسية سنة ١٩٧١، حتى تمكنت الشركات الأمريكية من التغلغل في قطاع المحروقات، حتى وصل إلى مستوى مثل أكبر تواجد أمريكي في القارة الافريقية في مجال المحروقات وصل الأمر أن من ضمن ٢٠ شركة بترولية أجنبية التي تنشط في الجزائر، نجد ٨ منها أمريكية، وأصبحت عقود التنقيب واستغلال البترول مستحوذة عليها من قبل الشركات الأمريكية[٧٢]، ومن بين هذه الشركات (Anadark) التي بلغت قيمة استثماراتها في جوان ١٩٩٨ حوالي ٤٨٦ مليون دولار، (Occidental) في جوان ١٩٩١ بلغ استثمارها ٢٥ مليون دولار (Philips) في جويلية ١٩٩٢، بلغ ٦٧,٧ مليون دولار، أما (Resources III et Ealganwa Ltd) (Burlington)، ففي نوفمبر ١٩٩٢ بلغ ١٥٠,٤ مليون دولار، أما (Mobil) ففي فيفري ١٩٩٤ بلغ ٥٤,٢ مليون دولار، Aco ففي فيفري ١٩٩٦ بلغ ١,٣ مليون دولار، Oryx في جوان ١٩٩٨، بلغ ١ مليون دولار وأخيرا AMOCO في جوان ١٩٩٨ بلغ ١ مليون دولار [٧٣].

إن أشغال مجمل الشركات البترولية الأمريكية تمس مساحة ٤٨ ألف ٢٤٥ كلم٢، غير أن شركة (ANADARCO) هي أول الشركات المستقرة في الجزائر من جانفي ١٩٩٢، أما (Mobil) فكانت آخر الشركات المتعاقدة في مجال الاستغلال في فبراير ١٩٩٤، بينما من بين العقود الموقعة بين سوناطراك والشركات الأجنبية فإن الموقع مع ARCO يعتبر خاصا جدا، هذا الاتفاق ينص على الاستغلال المشترك لحوض (روض النعل) في الجنوب، حينئذ تلتزم هذه الشركة بتمويل إستثمارات هذا المشروع يقارب أكثر من مليار دولار الموجه لوضع تقنية خاصة والاسترجاع بالضغط للغاز المميع والتي تسمح بتحسين النسبة الاسترجاع ومن جهة أخرى تلتزم ARCO بإستثمار ما قدره ٥٠ مليون دولار من أجل التنقيب عن مصادر جديدة للغاز لصالح سوناطراك، وبالموازاة تدفع مبلغ ٣٠٠ مليون دولار لسوناطراك من أجل التواجد بالجزائر. (le Gozoduc) الأنبوب المغاربي للغاز GME والذي بلغت تكلفة ٢,٣ مليون دولار هو ممول جزئيا من طرف البنوك الأمريكية (City Bank & Exin Bank) وكحد أقصى ٢٠٠ مليون دولار.

كما أن الشركتين الأمريكيتين (Noneywell) وSoxboro تعملان مع سوناطراك في مجال تطوير أساليب التحكم ومراقبة التوزيع (DCS).

ونتيجة لعملياتها ونشاطاتها في ميدان النفط في المنطقة العربية، تحصل المصالح الأمريكية على أرباح خيالية، وصلت إلى ٥٠% من مجموع الأرباح التي تحققها المصالح الأمريكية في الخارج من جميع نشاطاتها وتقوم شركات النفط الأمريكية، بتحويل القسم الأكبر من هذه الأرباح العائدة من استخراج النفط في البلدان العربية والشرق الأوسط إلى أمريكا نفسها، ولولا هذه المداخيل لكان العجز في ميزان المدفوعات الأمريكية أعلى بكثير في كل سنة، الأمر الذي كان لابد أن يؤدي إلى ضغط حرج على الحياة الاقتصادية الداخلية للبلاد.

ولقد حققت الشقيقات الخمس الأمريكية وهي التي تسيطر على النصيب الأكبر من دخل مجموع الشقيقات السبع فوائد نفطية طائلة من نشاطاتها النفطية والجدول التالي[٧٤]، يوضح أرباح كبريات شركات النفط الأمريكية بملايين الدولار لكل من سنة ١٩٧٣ و١٩٧٨.

اسم الشركة	أرباح عام ١٩٧٣	أرباح عام ١٩٧٤
Exon	٢٤٤٣,٣	٢٧١٦
Texas	١٢٩٢,٤	٨٥٢
Mobil	٨٤٩,٣	١١٢٤
Gulf	٨٠٠	٧٩٢
Socal	٨٤٣,٦	١١٠٦
Shell	٣٣٣	/
Standaret Oil of California	٥٦٠	/

وفي عام ١٩٦٨ على سبيل المثال قدرت أرباح الشركات الأمريكية من البترول بنحو ٢٤١٨ مليون دولار.

كما أن زيادة الأسعار للعام ١٩٨٣ أو ما بعدها قد مكنت هذه الشركات المتعددة الجنسيات من أن تنقل إلى المستهلكين لا الزيادة في التكلفة فحسب، بل تضخيم مثل هذه الزيادات أيضا، وبما أن معظم هذه الشركات هي أمريكية القاعدة، فإنه يصح القول أن ايراداتها العالية قد أفادت الاقتصاد الأمريكي، وأصبحت هذه الأرباح العائدة من استخراج بترول المنطقة العربية وبيعه عامل استقرار بالنسبة لاقتصاديات أمريكا.

كما يلعب المال الحاصل من النفط دورا مهما في الاقتصاد الأمريكي وذلك بواسطة ما يسمى بإعادة تدوير للفوائض النفطية (Recycling Petrodollars)، من خلال عدة مسالك تتضمن الحسابات الجارية والودائع في البنوك الأمريكية، وشراء الأسهم وسندات الخزينة الأمريكية والاستثمار المباشر في شكل أراضي وعقارات وممتلكات.

إن حصيلة مبيعات النفط العربي تودع في خزائن أمريكا، فلقد أدى ارتفاع أسعار النفط خلال الـ ٧٠ إلى تراكم فوائض مالية هامة لدى البلدان العربية المصدرة للنفط وخاصة في

الخليج من ٩ مليار دولار عام ١٩٧٢ إلى ٢١٢ مليار دولار عام ١٩٨٠ (أي بحوالي ٢٣٦ مرة) ومعها ارتفعت الفوائض النفطية العربية من ٥ مليار دولار عام ١٩٧٣ إلى ٨٦,٥ مليار دولار عام ١٩٨٠ (أي ١٧,٣ مرة) وهي قوة مالية تفوق إمكانية استثمارها وتوظيفها داخل هذه الأقطار المنتجة، فهي دول ذات قدرة استعابية ضعيفة لرأس المال، بسبب ضعف قاعدتها الديموغرافية والاقتصادية، الأمر الذي استغلته أمريكا بنجاح في دعم ميزان مدفوعاتها من خلال استقبال ودائع هذه الدول المالية في البنوك الأمريكية، وكذلك تدعيم التجارة معها.

تشجع الولايات المتحدة هذه الدول المنتجة للنفط على تصدير معظم الأموال التي تجنيها من بيع نفطها كودائع في البنوك الأمريكية أو توظيفها في الأسواق الأمريكية، مدعمة بنظم مالية مصرفية حديثة، ساعدت على تسرب هذه الفوائض إلى الخارج حتى وصل عدد المصارف العربية العاملة في أمريكا وحدها ٢٠ مصرفا.

وفي ظل مزاعم محدودية الطاقة الاستعابية للبلدان العربية المصدرة للنفط استوعب الغرب عامة وأمريكا خاصة، القسم الأعظم من الاستثمارات العربية في الخارج، بحيث قدرت التوظيفات العربية في بداية الـ ٨٠ في أمريكا بنحو ٢٠٠ مليار دولار، في الوقت الذي قدرت فيه استثمارات السعودية والكويت والامارات وحدها بنحو ٣٠٠ مليار دولار في الغرب.

سعت أمريكا منذ مطلع الـ ٧٠ إلى محاولة التحكم في السيولة المالية العربية، عندما اتخذت مجموعة من الاجراءات أهمها: الخصم عن طريق تخفيض الدولار، والرهن عليها بالاستثمار في داخل أمريكا، ومحاولة مصادرتها تقريبا بنظم نقدية حديثة تضع قيودا على حركتها باسم تأمين نظام النقد العالمي مما أدى إلى تآكل قيمة هذه الأموال دون أن تحقق أي فائدة لصالح التنمية الاقتصادية العربية.

لقد تمكنت أمريكا من التحكم في السيولة النقدية العربية، وتعيد تدويرها في المراكز المالية الغربية، ومن ثم امتصاصها تدريجيا، كما عملت على خلق مصارف عربية عاملة في أمريكا نفسها ودعمتها لتكون قنوات لتهريب الأموال العربية.

بلغت الأموال العربية المستثمرة في أمريكا في نهاية ١٩٨٣ مبلغ ١٨٣١ مليار دولار، مقارنة مع ١٩٧٤ التي بلغت ٦ مليار دولار، وهذا يشكل دعما فعالا لميزان المدفوعات التجارية

الأمريكية، إضافة إلى زيادة الثقة بالدولار إذ أن نسبة عالية من حجم الاستثمارات العربية خارج أمريكا هي الدولار، وهذا يعطي دعما إضافية للعملة الأمريكية[٧٥].

كما تمكنت أمريكا من تدوير هذه العائدات النفطية وامتصاصها والسيطرة عليها وتوظيفها عن طريق رفع صادراتها إلى السوق العربية وتشجيع سياسة الاستهلاك والبذخ للأنظمة العربية النفطية عن طريق الطبقات الاجتماعية الجديدة التي أفرزتها الحقبة النفطية في الـ ٧٠، عندما أصبحت مصالح هذه الطبقات المحلية مرتبطة بالمصالح الاقتصادية السياسة الأمريكية في المنطقة حيث تعاظم الأستيراد غير الرشيد للسلع والخدمات الأمريكية من طرف الدول النفطية سواء لأغراض الاستهلاك أو الاستثمار الذي لا يضمن تقليص وتصفية التبعية.

لقد انتعشت العلاقات الاقتصادية العربية-الأمريكية، بعد ارتفاع أسعار النفط، حيث أصبحت السوق العربية مع منتصف الـ ٧٠ من أهم سوق بالنسبة للصادرات الأمريكية، لتتحول بالتدريج إلى أول سوق أمريكية عالمية، مع تجارة الأسلحة إلى دول المنطقة، وتمثل الدول النفطية العربية نسبة ٩٠% من حركة التجارة مع أمريكا.

وهكذا شهدت بلدان الخليج بعد عام ١٩٧٣، ازدهارا واسعا لتجارة الاستيراد، إذ تزاحمت في موانئها البواخر الأجنبية تفرغ حمولاتها من كافة أنواع السلع المستوردة، ونشطت الحكومات الغربية في التوسط لدى الحكومات المحلية للفوز بالصفقات، لكن أمريكا التي تعتبر الفاعل الرئيس في المنطقة، سارعت إلى فتح الأبواب سياسيا أمام بضائع شركاتها، فخلال زيارة الرئيس (Nixon) إلى الخليج في جوان ١٩٧٤ قال وزير التجارة الأمريكي مخاطبا رجال الأعمال الأمريكيين : " إنكم تتمتعون بميزة لا يمكن التغلب عليها، فقد قام رئيس أمريكا لفتح الأبواب المؤدية إلى هذه الأسواق، وعمل على خلق مناخ ملائم للدعاية للسلع الأمريكية دعني إذن أؤكد لكم أن حكومتكم لن تترككم منتظرين على الأبواب، إننا سوف نجتاز هذه الأبواب معكم وسنبقى دائما على استعداد لدعم جهودكم التجارية بقدر استطاعتنا ".

وفي سنة ١٩٧٩، حصلت أمريكا على ١٢,٩ مليار دولار ثمنا لصادرات للبلاد العربية المنتجة للنفط، هذا بدون حساب تجارة الأسلحة مع هذه البلدان.

ولقد شكلت تجارة الأسلحة الأمريكية، كما رأينا سابقا، جزءا هاما من تجارة الاستيراد التي اعتمدتها دول الخليج والدول العربية عامة منذ ١٩٧٤، استجابة لمخططي الاقتصاد الأمريكي، وتجار الأسلحة الباحثين عن تدوير الفوائض المالية العربية نحو الأسواق الأمريكية.

لقد أصبح النفط وسيلة لتملك السلاح دون ارتباطه بالاحتياجات الفعلية للأمن القومي العربي، فالإنفاق العسكري السعودي مثلا، خلال العقد الذي تلا حرب ١٩٧٣، كان ١٧٠ مليار دولار (٤,٧ مليار دولار عام ١٩٧٤ و٢٦ مليار دولار ١٩٨٣) وكان الإنفاق العسكري السعودي لسنة ١٩٨٢، يوازي ٦,٥ مرة أضعاف الناتج القومي الإجمالي مثل الأردني و١,٣ مرة الناتج القومي الإجمالي لمصر، و١,٦ مرة أضعاف الناتج القومي العربي ومعروف أن سوق السلاح يمتص كميات كبيرة من عائدات النفط، فهو (السلاح) من أكثر الوسائل فاعلية وأسرعها لاستنزاف هذه العائدات بسبب التغير والابتكار المستمر فيه، وكذلك ارتفاع أسعاره، لذلك اهتمت أمريكا بإتباع سياسة لتصدير السلاح للدول النفطية العربية وخاصة تلك الدول التي ليست لها علاقة مباشرة بالصراع العربي الإسرائيلي حتى تتمكن من امتصاص الفوائض المالية العربي.

إذن لقد تمكنت أمريكا من تدوير عائدات النفط عبر تشجيع نمط الاستهلاك والاستيراد المفرطين للسلع والأسلحة، ومن خلال كما رأينا، توظيف الفوائض المالية العربية في المؤسسات المالية الأمريكية، والجدول القادم الذي بين الواردات الأمريكية وصادرات إلى الوطن العربي خلال سنة ١٩٧٧، يوضح استعادة العوائد (الفوائض) النفطية إلى الولايات المتحدة [٧٦].

البلد	الوردات الأمريكية	الصادرات الأمريكية
الجزائر	٣٠٦٤,٥	٥٢٦,٥
البحرين	٧٧٤	٢٠٣,٣
مصر	١٧٠	٩٨٢,٤
العراق	٣٨١,٥	٢١٠,٩
الأردن	٣,٢	٣٠١,٨

الكويت	٢١٤,٥	٥٤٧,٨
لبنان	٤٢,٥	١٢٣,٨
ليبيا	٣٧٩٦,١	٣١٣,٧
المغرب	٢١	٣٧١,٦
عمان	٤٢٤,٣	٥٦,٩
قطر	٢٩٢,٢	١١٣,١
السعودية	٦٣٥٨,٥	٣٧٧٥,٣
السودان	١١٩	٨٧,١
سوريا	١٦,٢	١٣٣,٦
تونس	١١,٢	١١١,٣
الإمارات	١٦٤٠,٨	٥١٥,١
اليمن الجنوبي	٢,٨	٣٠,٩
اليمن الشمالي	٠,٦	٤٦,٤
النسبة المئوية	%١١,١٦	%٦,٨٧

وأخيرا يمكن الإشارة كذلك أن تدوير الأموال العربية إلى أمريكا يظهر من خلال العقود التي تبرمها الدول العربية مع الشركات الأمريكية (والغربية عامة) للعمل في مختلف القطاعات الأساسية في البلاد إذ تشير الإحصائيات أن قيمة العقود بين الدول العربية والشركات المتعددة الجنسيات بلغت في الفترة ١٩٧٠-١٩٨٣ حوالي ٣٠٠ مليار دولار ناهيك عن تهريب الأموال العربية الخاصة والتي تقدر حسب إحصائيات FMI لعام ١٩٨٦ بما يزيد عن ٦٦ مليار دولار من (٢١,٧ مليار دولار يملكها سعوديون.

ثانيا : الشركات الأوربية :

إن للمجموعة الأوربية (EEC) علاقات إقتصادية قوية مع الدول العربية، وخاصة النفطية منها، تشمل هذه العلاقات بالأساس علاقات تعاون في ميدان استغلال النفط وكذلك علاقة التجارة والاستثمار وحركة رؤوس الأموال...إلخ.

وبسبب النفط أصبحت دول EEC هي الشريك الاقتصادي الأول للدول العربية، إذ تعتبر السوق العربية جذابة للصادرات الأوربية (خاصة المغاربية فيها ٦٠% مع EEC)، كما ظلت هناك محاولات أوربية لجذب الاستثمارات العربية (والخليجية منها خاصة إلى السوق الأوربية) بسبب ازدياد العائدات النفطية (البترودولار)، واستفادت دول أوربا من الفرص المتاحة للحصول على حصص في مشاريع الاعمار وتطوير البنية التحتية النفطية في هذه الدول.

إذن يلاحظ اهتمام دول EEC بالمنطقة العربية والخليجية خاصة وذلك بسبب :

1- أهمية المنطقة من حيث أنها مصدرا للنفط (أكبر احتياطي عالمي).

2- مصدرا لتحقيق الأرباح بمعدلات ضخمة للشركات الأوربية التي تشتغل في هذا الميدان.

3- مصدرا هاما للفوائض المالية التي يعاد تدورها واستثمارها في الأسواق المالية.

4- سوقا مستوردا ضخما للسلع الصناعية والمواد الغذائية الأوربية.

فالمنطقة العربية بثروتها النفطية، ومواردها الاقتصادية ومقدراتها النقدية، وسوقها الاستهلاكية الواسعة كما عبر عنها البعض، تعتبر رئة أوربا الغربية التي تتنفس بها وقلبها الذي يضخ دماء الحياة في شرايينها.

تستفيد دول EEC من استغلال البترول ومن إعادة تدوير العائدات والفوائض المالية الآتية من شراء النفط من الدول العربية استفادة كبيرة.

ففيما يخص المساهمة في استغلال حقول النفط العربية، نجد أن الحضور الفرنسي مثلا في الصناعة النفطية الشرق أوسطية يرجع إلى سنة ١٩٢٤، فانطلاقا من اتفاقية (St Remo) التي تخلت بموجبها ألمانيا عن امتيازاتها في الامبراطورية العثمانية لفرنسا، فقد أسست هذه الأخيرة الشركة الفرنسية للنفط (C.F.P) لتسيير هذه الامتيازات حيث استطاعت في البداية

الحصول على ٢٣,٧٥ من أسهم الشركة العراقية للنفط، وتمكنت من توسيع وجودها ليشمل أبو ظبي، وعمان بكيفية جعلت النفط الشرق أوسطي يغطي ٧٥% من نشاطها[٧٧].

عملت الحكومة الفرنسية في عهد (Degaulle) على تشجيع الشركات الوطنية قصد الحصول على إمتيازات، من خلال الارتباط مباشرة مع الدول المنتجة للنفط، حيث وقعت شركة (Elf Aquitaire) اتفاقيات مع العراق وايران سنة ١٩٥٥، وساعد الموقف الرسمي الايجابي الفرنسي من حرب ١٩٦٧، على استمرار هذه الشركة في التمتع بحقها في جلب النفط العراقي بأثمان مناسبة رغم تأميم الشركة العراقية للنفط (IPC) في جوان ١٩٧٢ المملوكة من طرف بريطانيا آنذاك[٧٨]، وبعد هذا التأميم، منحت الشركة الفرنسية للبترول (C.F.P) حق مفاوضة من أجل اتفاقية تفضيلية مع العراق (Preferential Agreement)، كجزاء لموقف فرنسا المناصر للقضية العربية، وعقدت هذه الاتفاقية التفضيلية (التمييزية) عندما زار نائب الرئيس، صدام حسين فرنسا في جوان ١٩٧٢.[٧٩] وكانت فرنسا بعد إعادة تحسين علاقاتها مع العالم العربي حسنت علاقاتها الاقتصادية كذلك، ففي سنة ١٩٦٨، دخلت شركة (ERAP) المملوكة للحكومة الفرنسية في مغامرة مشتركة في النفط الليبي.

ورغم هذه الخطوات الهادفة إلى الاستغلال الطاقوي، فإن فرنسا لم تنجح في سد حاجياتها وظلت خاضعة للشروط التي تفرضها الشركات المهيمنة على هذه المادة. ومن ثم كان وقع الصدمة النفطية لسنة ١٩٧٣-١٩٧٤) شديدا على الاقتصاد الفرنسي، حيث عمقت المصاعب التي كان يتخبط فيها، والمتمثلة في المشاكل النقدية والفجوات التضخمية، وكشفت عن أعراض الضعف البنيوي الذي كان يعاني منه هذا الاقتصاد، وزادت من أعبائه، فقد كلفت الزيادات في أسعار النفط سنة ١٩٧٣، ٢٥ مليار فرنك الشيء الذي جعل الميزان التجاري يسجل عجزا قدر بـ ١٧ مليار فرنك، بعدما كان منتظرا أن يعرف فائضا قيمته ٨ مليار فرنك.

وبغض النظر على كل هذا، فقد بقيت فرنسا تعتبر أول الدول في ميدان استغلال المحروقات مع الجزائر، وهذا باستحواذها على ٣/٢ العقود المبرمة ومتقدمة على أمريكا وبريطانيا.

هذا فيما يخص استغلال حقول النفط العربية، أما فيما يخص إعادة تدوير الفوائض المالية، فلقد مكن تصاعد أسعار النفط، كما هو معروف، الدول النفطية من رفع فوائضها من ٣ مليار دولار سنة ١٩٧٣ إلى ٦٢ مليار سنة ١٩٧٤، أما دول المجموعة الأوروبية (EEC) والتي شهدت فائضا كان يقدر بـ ٢ مليار دولار، فقد تحول هذا إلى عجز يبلغ ١٣ مليار دولار. لهذا فإن مسألة استرجاع البترودولارات اكتسبت صبغة خاصة، وازدادت حدة مع الصدمات النفطية في سنة ١٩٧٩ و١٩٨٠.

لقد أدى ارتفاع أسعار النفط في الـ ٧٠ والـ ٨٠ إلى تضخيم ثروات الدول النفطية العربية، ما جعل الدول الصناعية الكبرى وخاصة أمريكا وأوروبا تحصل على قسم كبير من العائدات النفطية على شكل صادرات صناعية إلى المنطقة بأسعار مرتفعة سواء للأغراض المدنية أو العسكرية، ثم تجتذب ما تبقى منها كودائع ومدخرات لدى بنوكها.

لقد استطاعت هذه الدول الصناعية احتواء مبالغ ضخمة جدا من العائدات المالية لدول المنطقة العربية، تستفيد منها في معالجة مشاكلها الاقتصادية، كما توجه قسما كبيرا منها للإقراض الخارجي بأسعار فائدة كبيرة لدول العالم الثالث، بما فيها بعض البلدان العربية وهذا ما يسمى بظاهرة تدوير رؤوس الأموال، فما يدفعه الأوروبيون ثمنا للنفط يدور إليهم قسم كبير منه على شكل استثمارات وأرصدة تدور تاليا إلى أصحابها الأصليين في شكل قروض استهلاكية عالية، وواردات سلعية وخدماتية تعود بالأرباح على الدول الأوروبية.

إذن منذ أزمة النفط لسنة ١٩٧٣، ازداد اهتمام الدول الأوروبية بعملية تدوير البترودولار، فالفوائض الضخمة للنفط لم تذهب معظمها إلى أمريكا، كما توقع الكثير، ولكن ذهبت كذلك للأسواق المالية الأوروبية. إذ من بين ٥٥ مليار دولار فائض في سنة ١٩٧٤، نجد ٣٧ مليار دولار ذهبت إلى الاستثمارات قصيرة المدى، ومن هذا المبلغ نجد ٢٠,٥ مليار دولار، ذهبت إلى الأسواق المالية الأوروبية، و١٠,٥ مليار دولار فقط ذهبت إلى الأسواق الأمريكية.

إذ عندما ازدادت موارد البلدان النفطية بالدولارات زيادة كبيرة جدا لجأت إلى إيداعها في المصارف الكائنة في نيويورك وشيكاغو بأمريكا بالإضافة إلى الموجودة في لندن وزوريخ وباريس وفرانكفورت بأوروبا وأخذت هذه المصارف بدورها في استعمال هذه الأموال، أي أنها

أقرضت هذه الدولارات إلى الشركات والمؤسسات والدول، تلك الآلية التي ساهمت عن طريقها المصارف الأوروبية في إعادة تدوير الدولارات النفطية أو بالأحرى الدولارات العربية، فمثلا نجد أن سوق لندن المالي استوعب في سنة ١٩٧٤، ٢٠ مليار دولار، أي ما يعادل ٣٥% من الفائض الذي حصلت عليه دول (OPEC) وذلك في شكل ودائع بنكية أو سندات للخزينة.

ومن ضمن الدول الأوروبية الأساسية التي اهتمت بإعادة تدوير الفوائض البترولية بجلب الرساميل نجد فرنسا، فقد اهتمت شأنها شأن باقي الدول الرأسمالية المصنعة بإعادة امتصاص جزء من الفوائض النفطية التي اكتسبتها بعض الدول المصدرة للنفط وعلى رأسها بلدان الخليج، التي انهمك مسؤوليها في ظل غياب برامج تنموية تستوعب هذه الفوائض بطريقة منتجة، إلى البحث عن توظيف هذه الأموال في المؤسسات والبنوك الفرنسية وغيرها.

ويعود اهتمام فرنسا[80] بهذه الفوائض إلى بداية الـ ٧٠ حيث اتجهت الحكومة الفرنسية إلى خلق بنوك مختلطة فرنسية عربية، وهكذا فقد تأسس أول بنك من هذا النوع في أبريل ١٩٦٩ وهو البنك الفرنسي العربي، حيث كان بنك الشركة العامة (Société Generale) يستحوذ على أخماس أسهمه غير العربية في حين أن بعض رجال الأعمال السعودية يملكون أخماس المساهمة العربية، وبعد ذلك بعام تأسس اتحاد المصارف العربية الفرنسية (Union de Banque Franco-Arabe UBAF)، بمساهمة ٢٦ مصرفا ينتمون لـ ٢١ بلدا عربيا (٦٠% من الرأسمال، أما الباقي فتملكه بعض المصارف الفرنسية، وهي (Crédit Lyonnais)، والبنك الفرنسي للتجارة الخارجية (Banque Française de Commerce Exterieure) ٨%، والبنك العام لفينكس (Banque Generale du Phenix)، وقد اقتصر نشاط البنكين على المعاملات التجارية والأعمال، ولم يتأسس أول بنك لاستثمار الأموال العربية بشكل موسع إلا في سنة ١٩٧٣، حيث قام البنك الوطني لباريس (Banque Nationale de Paris BNP) بإنشاء البنك العربي والدولي للاستثمارات (Banque Arabe & Internationale d'Investissements) حيث مثلت المساهمة العربية بـ ٥٦% من رأسماله، وهو يلعب دورا أساسيا في تمويل بعض الاستثمارات الضخمة المندرجة ضمن الأسلوب الذي ابتدعته الأمبريالية الفرنسية والقائم على العمليات

الثلاثية (Opérations Triangulaires) وهي التي ترتكز حول التكنولوجيا الفرنسية والرساميل النفطية، واليد العاملة الرخيصة المتوافرة في بعض البلدان العربية غير النفطية كما هو الشأن بالنسبة لمشروع تحويل السودان إلى مزرعة خضراء[81]، والذي رصد له اعتمادا يقارب مليار فرنك لتشييد قناة (جونقل ملاكال) ومصنع للنسيج، ومعمل للسكر، غير أن هذا المشروع لم يتم انجازه نظرا لبعض الصعوبات المالية.

دعت فرنسا إلى فكرة " التعاون الثلاثي " الذي يسعى إلى تدوير الفوائض العربية نحو الدول الافريقية كذلك، وهدفه إعادة هيكلة تقسيم العمل الدولي بشكل يمكن فرنسا من تحقيق إمتيازات لصالح الاحتكارات والاقتصاد الفرنسي وذلك من خلال استعمال رؤوس الأموال النفطية في مشاريع إفريقية. وكان الهدف الفرنسي من هذه المبادرة بربط الأطراف الثلاث، هو بالإضافة إلى المكاسب التي تجنيها منها، خلق مجال إقتصادي عربي إفريقي أوربي كمظهر للتعددية القطبية أي كوسيلة لمناهضة النفوذ الأمريكي.

تمتعت الدول الأوربية فوائض النفط أيضا، عن طريق تصدير سلعها إلى الدول النفطية التي أصبحت سوقا واسعة للسلع الصناعية والغذائية وكذلك الخدمات والأسلحة الأوربية، بالإضافة إلى مشاريع البناء والتصنيع الأوربي في هذه الدول النفطية.

إذ بالرغم من تكرار الدول الأوربية شكواها، من ارتفاع أسعار النفط فقد استفادت من زيادة الدخول في الأقطار النفطية التي ازداد طلبها على السلع والمنتجات الأوربية، ولهذا وبالرغم من تزايد العجز التجاري بين الجانبين العربي والأوربي لغير صالح الأخير في الفترة من ١٩٧٠-١٩٧٣، إلا أن قدرة الطرف الأوربي على تغطية هذا العجز بصادراته تزايدت بدرجة واضحة، ولقد كانت الدول النفطية العربية، مصبا لنسبة كبيرة من هذه الصادرات. فقد استوعبت دول الخليج إضافة إلى ليبيا نسبة ٥٨,٤% من هذه الصادرات سنة ١٩٧٠ في حين كان نصيبها فيها لا يتجاوز ٢٠,٥% سنة ١٩٧٢.

أما في المغرب العربي فنجد المساهمة الفرنسية النشطة في تمويل السوق الجزائري، الذي له محفزات كبيرة تدفع فرنسا للتواجد فيه، نظرا لاحتياجات هذا السوق الكبير والمتعدد للمواد الاستهلاكية، غذائية وأدوية، وكبر هذا السوق لأنه يعتمد أساس اقتصاد غير منتج للمواد

الاستهلاكية، أي قائم أساسا على استهلاك العائدات النفطية. ولهذا نجد أن الواردات الجزائرية من فرنسا ارتفعت على ١٧% سنة ١٩٧٣ إلى ٣٣% في ١٩٩٠، فكانت فرنسا وبقيت تشكل أول شريك للجزائر وأول ممون للسوق الجزائرية بـ ¼ السوق بنسبة تتراوح بين ٢٢%-٢٥% وقدر استيراد الجزائر للمواد الفرنسية بـ ١١ مليار فرنك في بداية الـ ٩٠ (١٩٨٢).

أما في دول الخليج، فإن بلدانه جمعت أموالا ضخمة بشكل وسّع طاقاتها على طلب المنتجات الأوروبية، سواء منها التجهيزية أو الاستهلاكية والأسلحة، ففي بداية ١٩٧٤، أنهت فرنسا اتفاقية ثنائية حول النفط مع السعودية تزود بموجبها فرنسا بـ ٨٠٠ مليون طن خلال فترة ٢٠ عاما، وفي مقابل ذلك تزود فرنسا السعودية بالسلاح -كما رأينا-، هذا التحرك تزامن مع التوسع الكبير للعلاقات السعودية الفرنسية بسبب زيادة أسعار البترول ولكن الانفتاح الفرنسي الحقيقي جاء سنة ١٩٧٥ عندما تدهورت العلاقات العراقية السوفياتية وبعد ارتفاع أسعار النفط الذي سمح للعراق بأن تجمع مبالغ ضخمة احتياطية من العملة الصعبة، مما مكنها من شراء المعدات الحربية العسكرية من فرنسا خاصة[٨٢].

وهكذا إذا كان ارتفاع أسعار النفط منذ ١٩٧٣ قد سجل عجزا في الموازين التجارية للدول الأوروبية، فإن هذه الدول تمكنت من تقليص حجم هذا العجز بفضل رفع الأسعار على جميع السلع المصنعة التي تستوردها البلدان العربية.

كما أدى تراكم الفوائض النفطية لدى الدول العربية المنتجة للنفط إلى تهافت الشركات الاحتكارية الكبرى عليها لإنجاز المشاريع التي رسمتها هذه الدول، وتحقيق احتياجاتها في المجال الاستهلاكي، فهناك المشروعات الزراعية الأوروبية في بعض البلدان العربية، بالإضافة إلى مشروعات البنية الأساسية والاتصالات، وهناك مشروعات صناعية مثل صناعة تكرير البترول والصناعات البتروكيماوية وغيرها.

وفي هذا الصدد فقد نزلت السلطات الفرنسية بكل ثقلها في محاولة لإبرام عقود ضخمة، تمكن شركاتها من فرض وجودها والوقوف في وجه المنافسة الضخمة مع أمريكا، وحققت هذه الشركات الفرنسية نجاحات كبيرة في سياق استراتيجية إعادة الانتشار التي باشرتها بمساعدة السلطات الفرنسية، وكان الحضور الفرنسي بالخصوص في قطاع البناء ففي سنة ١٩٧٧، بلغت

العقود التي حصلت عليها شركاتها ٧ مليار فرنك، ويوجد على رأسها شركة (Boruygues) التي أنجزت مشاريع مهمة في كل من السعودية والعراق ومصر، حيث ساهمت في حفر ثلاث قناطر تحت قناة السويس، كذلك قامت بإنجاز عدة منشآت تتعلق بتجهيز المطارات في السعودية، هناك أيضا شركة (Batignoles Spie) التي أعادت بناء مطار بغداد الدولي بمبلغ قدره ٥٠٠ مليون دولار، وكذلك بناء المفاعل الكهربائي في أبو ظبي، ومحطة مائية في سوريا كذلك كلفت بتوسيع مطار الرياض بمشاركة بعض المقاولات الفرنسية الأخرى. كذلك هناك شركة (Gomez) التي نفذت مشاريع في الشرق الأوسط، كما هو الشأن بالنسبة للسعودية حيث تكلفت ببناء ميناء " جيزان " بتكلفة قدرت بـ ٦٠٠ مليون فرنك، وكذلك ساهمت إلى جانب شركة فرنسية أخرى ببناء ٥٠٠ سكن وطريق يبلغ ٢٦٠ كلم.

كذلك هناك مساهمة فرنسا في المجال الصناعي، مثل مشاركة شركة S.D.F Chimie الفرنسية في بناء مصنع في قطر لإنتاج الاثيلين والبلاوتين، قدرت تكلفته بمليارين من الدولارات، وبناء على اتفاق أبرم بين مصر وفرنسا في ٢٤ فبراير ١٩٧٥، فقد كلفت شركة (Ommium Technique Holding) بصنع ٥٢ قاطرة لتسيير مترو القاهرة، وهو المشروع الذي تكفلت بوضع دراسته وإنجازه بعض الشركات الفرنسية بمساعدة تمويلية من الحكومة الفرنسية[٨٣].

أما مع الجزائر فقد استمرت بينها وبين فرنسا علاقات متعددة الأشكال والميادين، على أساس أنها المتعامل المفضل، فالشركات الفرنسية سواء كانت كبرى أو مؤسسات صغيرة أو متوسطة بقيت في الجزائر رغم أنها مع بداية سياسة التأميم، اضطرت إلى مغادرة الجزائر، لكن هذا لا يعني توقف نشاطاتها الاقتصادية هناك، فالبنوك الكبرى والمؤسسات التركيبية (Renault & Peugeot) والصناعات الصيدلانية ظلت تعتبر الجزائر كسوق لها .

وفي بداية الـ ٧٠ ومع تضخم العائدات البترولية وتكاثر السيولـة لـدى الجزائر، قررت هذه الأخيرة اتباع سياسة تنموية صناعية ثقيلة قاعدية واسعة المجـال حيـث تـم استيراد مركبات صناعية كبرى قابلة للتشغيل، كما تم توقيع اتفاقيات كبرى للتنمية في مجالات البناء والتهيئة العمرانية والطرقات، فكان قسط الشركات الفرنسية كبيرا، عملت على منح

القروض نحو المتعاملين الاقتصاديين الفرنسيين المتحمسين لهذا التعاون، وبالرغم من أن الجزائر لم تتوجه نحو فرنسا فقط في إطار تجسيد مشاريعها التنموية، حيث تعاملت مع أمريكا واليابان والاتحاد السوفيتي وألمانيا، إلا أن فرنسا تعتبر الدولة التي استحوذت على أكبر قسط من هذه المشاريع، حيث أن بين سنوات ١٩٦٧ و١٩٧٨، نجد ستة ٠٦ شركات فرنسية تستحوذ على ٥٥% من عقود التجهيز الصناعي و٥٠% من التجهيزات الهيكلية وهي : Berliet, Techniques, Kreds, Creusot-Lorie Chantier de l'Atlantique .[٨٤]

وابتداء من بداية الـ ٨٠، لم يتراجع التواجد الاقتصادي الفرنسي في الجزائر، وحتى وإن اتخذ اشكالا جديدة مختلفة عن مرحلة العقود الضخمة للتجهيزات الصناعية، حيث في ١٩٨٢ تعقد الجزائر مع فرنسا اتفاقية ضخمة للبناء والتعمير التي تهدف إلى بناء آلاف السكنات التي انتهت في ١٩٨٦ من طرف شركات فرنسية للأشغال العمومية مثل (Bouguer, Dumez, SAE) إضافة إلى العديد من الشركات الصغيرة الرئيسية.

ثالثا : مسار الصراع الأوربي الأمريكي حول النفط والإستثمارات النفطية:

إن الدول الأوروبية تنافس أمريكا في مناطق نفوذ متعددة، من خلال المشاريع النفطية، وتظهر المنطقة العربية كمنطقة هامة نظرا لما تحتوي عليه من موارد نفطية ضخمة، تستقطب هذه القوى الاقتصادية الكبرى وهنا يسعى كل من كليهما لكسب أكبر الاتفاقيات، وهذا السعي يشكل مظهرا واضحا للتنافس الكبير بين أمريكا وأوربا هذا التنافس يدور أساسا حول السيطرة على هذه الموارد، إذ أن أهداف السياسيين في كل من أمريكا وأوربا هي بالدرجة الأولى إقتصادية في عالم يسيطر عليه منطق الربح والخسارة.

ومن هذا المنطلق نجد أن المنطقة العربية تحولت إلى مركز استقطاب وتنافس بين الاحتكارات الغربية، حيث تسعى كل من أمريكا وأوربا كل على حده إلى تأمين احتياجاتها من النفط، والهيمنة على السوق العربية الواسعة لتصدير بضائعها، وجلب المال العربي لبنوكها واستثماره في بلدانها وفي البلاد التي تريد، بما يحقق لها أرباحا طائلة.

وأهداف كل طرف ضد توسعة نفوذ الطرف الآخر في المنطقة، مما أدى إلى تنافس حاد حول السيطرة على حقول البترول هناك، ومن هذا المنطلق نجد أن الصراع والتنافس المستمر على بترول المنطقة العربية خاصة والشرق الأوسط عامة، ظل له تأثير على المنطقة نفسها، فمنذ أصبحت المنطقة أكبر خزان احتياطي للنفط أضاف لها ذلك أشكالاً جديدة من الاستراتيجيات الجيوسياسية العالمية، متمثلة في الصراع والتنافس حولها.

إن هذا الصراع والتنافس، قديم بدأ عندما أصبح النفط مصدرا حيويا للطاقة منذ الحرب العالمية الثانية، وقد أدت أهميته الكبرى في المجالات الحربية والصناعية إلى ازدياد التنافس بين الدول الكبرى، اشتركت أمريكا في هذا السباق العالمي حين تنبأ خبراؤها بتناقص المخزون الأمريكي الضخم في المستقبل القريب وكان ذلك إيذانا بتصادم المصالح النفطية الأمريكية- البريطانية، حيث دخلا في منافسة شديدة حول الاستثمارات النفطية، والتنافس حول التنقيب (في العراق خاصة)، واستندت أمريكا في دعواها على المنافسة مع مبدأ الباب المفتوح وتكافؤ الفرص التجارية على حين تمسك الأنجليز بقداسة الاتفاقيات الدولية التي كانوا قد عقدوها قبل التواجد الأمريكي[٨٥] .

وتطورت المنافسة بين الدولتين (بريطانيا وأمريكا) وكان التفوق في البداية لبريطانيا بسبب نفوذها السياسي في المنطقة، ثم كانت نهاية هذا التفوق، وبدأ النفوذ الأمريكي (ففي سنة ١٩٤٦ كانت الشركات الأمريكية تملك ٣٥% والبريطانية ٥٠%، وفي ١٩٥٥ أصبح الرقم ٥٨% أمريكية و٣٥% بريطانية[٨٦]، وقد كان في هذا التنافس بالإضافة إلى بريطانيا كل من فرنسا وهولندا، انتهى بأن أصبحت أمريكا تستحوذ على أكبر الاستثمارات على أعلى مستوى في كل مناطق الشرق الأوسط، وكما عبر البعض فقد كانت هناك حرب بيترول حقيقية بين أمريكا وبريطانيا وفرنسا ليتحولا بعد ٣٠ عاما من سادة في هذا المجال إلى أجراء أمريكيين، بعد أن أصبحت شركات النفط الأمريكية تسيطر على ٧٠% من الانتاج العربي وهي التي تسوقه وتبيعه إلى أوربا نفسها.

إذن أصبحت هناǁ سيطرة للشركات الأمريكية والأوروبية علǐ النفط العربي من منبعǃ إلǐ مصبة بسيطرة هذه الشركات علǐ استPراجǃ وتكريره ونقلǃ وتسويقǃǗ مʸ تفوϟ أمريكي في هذا المجال.

وإذا أPذنا الجزائر كمǭال للتنافΣ الأوربي-الأمريكيǗ فǚننا نجد أن الجزائرǗ سعت لǖضرار بالشركات الفرنسية بǚنفتاحها علǐ شركاĆ أPرين من أجل التPفيف من وطǖة تبعيتها لفرنساǗ حيǫ استفادت الدول الرأسمالية الأPرǐ وPاصة أمريكا من تدهور العلاقات الفرنسية الجزائرية سنة ١ĕ٧١Ǘ وأصبحت أمريكا في ظرف بضʸ سنوات الزبون الأول للجزائرǗ كما يشهد علǐ ذǁل استيعابها في سنة ١ĕ٧٧ الأكǭر من نصف صادراتها. ويوضǴ الجدول التالي نوعية التحول الذي سجلتǃ المبادǗǙت الجزائرية داPل النظام الرأسماليǗ مقارنة النسب المئوية لصادرات النفط الجزائري في أعوام ١ĕ٦ĕǗ ١ĕ٧٢Ǘ ١ĕ٧٧

السøøة / البلøøد	ČĔđĔ	ČĔĒč	ČĔĒĒ
فرنـ ـ ـسا	٦٠	٣٢	١٠
ألمانيـ ـ ـا	٢٠	٢٠	١٨
إيطاليـ ـ ـا	٠٤	٠٨	٠٤
أمريكـ ـ ـا	/	٠٨	٥٣

أهم الشركاĆ التجاريين للجزائر ١ĕ٧١-١ĕ٧٦ :

البلøøد	الوøøøøاردات		الøøøTصادرات	
	ČĚĒČ	ČĚĒđ	ČĚĒđ	ČĚĒđ
فرنـــسا	٨١,٣	٢٧,٢	٧٥,٢	١٣,٦
ألمانيـــا	١,٣	١٤,٦	٠٦	١٦,٨
بريطانيـــا	٠,٦	/	٢,٧	/
إيطاليـــا	١,٢	٨,٨	٠٥	٨,٧
أمريكا	٢,٧	١١,٨	/	٤٢,٧

الجدولÜ مPĝوذان من: بوقنطار الحسانÜ السياسة الPارجية الفرنسية إCاĨ الوطن العربي منذ ١ĕ٦٧ بيروت ١ĕ٨٧ f ١١٨

وابتداCً من دPول قانون المحروقات الجديد في الجƨائر والذي صاOĤ في ١ĕ٨٦ ودPول حيƨ التطبيſ في ١ĕĕ٤Ü عرفت الĤستĤمارات الPارجية في مجال النفط تنافسا كبيرا بين الشركات العالميةÜ حيł عقدت سونتراǁ أكĤر من ٤٠ عقدا لĤستƺلال والتنقيب علĨ أساΣ إقتسام الĤنتاǁÜ حيł تحصلت فرنسا إĹ علĨ القليل من هذه العقود التي استحوذت عليها الشركات البريطانية والأمريكيةÜ وبالرƸم من هذا فƎن الواردات الأوربية من الƺاƨ الجƨائري تقدر بـ ٢٣% من مجمل وارداتها الƺاƨية قد تضاعف مƴ مشروV أنبوب الƺاƨ الجƨائري الأوربي الذي تقوم بƎنشاƑǁ الشركة الأمريكية (Becktel).

هناǁ أيضا التنافΣ الأوربي الأمريكي علĨ العوائد النفطيةÜ حيł تسيطر التجارة النفطية علĨ القسم الأكبر من التجارة العالمية إذ يبلƸ نصيبها منها حوالي ٥٠%Ü وتعتبر أفضل تجارة مربحة لذلǁ ما فتƐ التهافت الĤحتكاري والجشV الرأسمالي يتنافΣ علĨ ممارستهاÜ وقد سيطرت علĨ هذه التجارة شركات عملاقة أمريكية وأوربية احتكرت صناعة وتجارة النفطÜ وحصلت من ذلǁ علĨ أرباθ باهضة. وĹ تعود أرباθ النفط هذه إلĨ عمليات استPراجƌ وتصنيعƌ وبيعƌ فقط بل تحقſ الĤحتكارات البترولية الأمريكية والأوربية التي تتاجر فيƌ أرباحا أPرă بسبب امتلاكها للناقلات العملاقةÜ إضافة إلĨ شركات التƋمينÜ وكذا الرسوم والضرائب التي تفرضها الحكومات الأمريكية والأوربية(٨٧).

كما تعود الأموال التي تدفعها أمريكا وأوربا لقاء استيراد النفط العربي إليها في شكل أثمان لاستيراد سلعها المصنعة (آلات، قطع غيار، سلع استهلاكية، السلاح) كما تعود في شكل ودائع وقروض واستثمارات في هذه الدول، كما رأينا سابقا، ويظهر التنافس هنا واضحا بين الطرفين الأمريكي والأوربي، لقد مثلت البنوك الأمريكية والأوربية بيوت الأمان بالنسبة إلى الأموال العربية المودعة فيها باعتبارها مراكز أمن واستقرار، وهنا كذلك يوجد تنافس كبير بين المصارف الأمريكية والأوربية.

وهكذا نرى أن هناك تنافسا شديدا بين أمريكا وأوربا في ميدان النفط والاستثمارات النفطية في المنطقة العربية.

فمثلا من ضمن أسباب اعتراض أمريكا على الحوار العربي-الأوربي (EAD) وعدم ارتياحها من أي تقارب عربي-أوربي، أسباب إقتصادية وفي مقدمتها أن الشركات الأمريكية البترولية هي التي تقوم بدور الوسيط بين المنتج العربي والمستهلك الأوربي، وذلك يعطي أمريكا إلى جانب الأرباح المالية الضخمة، سلطة سياسية على الدول المستهلكة في أوربا والدول المنتجة في العالم العربي.

ويضاف إلى هذا أنه في مدى سنوات تزداد حاجة أمريكا إلى النفط العربي وهي لهذا تريد أن تحتفظ بنفوذها في المنطقة دون منافسة أوربية.

ومن جهة أخرى، وخلال الفترة ١٩٧٠-١٩٧٣، تضاعفت شكوك لدى الأوربيين، بأن أمريكا كانت تشجع ارتفاع أسعار النفط، لأن هذه الفترة كانت فترة المنافسة الاقتصادية الحادة بين الطرفين بسبب سياسات أمريكية محددة (٨٨).

إن ارتفاع الأسعار هذا يخلق تنافسا شديدا بين أمريكا وأوربا، لأن هذا الارتفاع يؤثر بشدة على أوربا أكثر بكثير مما يؤثر على أمريكا وذلك نظرا لقلة الوسائل البديلة التي تمتلكها أوربا.

كما أن كافة أشكال التعامل تكاد تكون بالدولار، وهذا ما يعطي لأمريكا هيمنة ونفوذا، فسوق البترودولار مرتبطة ارتباطا وثيقا بالدولار الأمريكي، وهذا ما يعطي نوعا من التنافس الأوربي الأمريكي الضمني.

المطلب الثاني: التنافس الأوروبي الأمريكي على أسواق التصدير المحلية:

في هذا المطلب سوف نعالج تنافس آخر في الميدان الاقتصادي بين كل من أمريكا وأوروبا، وهو التنافس على اكتساب أسواق التصدير في المنطقة العربية التي تعتبرها هامة جدا وتدر أرباحا خيالية لكلا الطرفين.

سوف نتناول أولا النشاط الأوروبي في ميدان تصدير السلع إلى المنطقة العربية طبعا السلع المدنية، لأننا تناولنا تجارة السلاح منفصلا، ثم ثانيا سنتناول النشاطات الأمريكية في ميدان التصدير بالمنطقة، لنبين كيف يتنافسان في هذا المجال.

أولا: الصادرات الأوروبية إلى المنطقة العربية:

إن العلاقات الاقتصادية بين دول المجموعة الأوروبية EEC والدول العربية اتخذت أربعة أشكال:

١. بين كل دولة أوروبية على حدة، وكل دولة عربية على حدة (ثنائية).

٢. بين الجماعة الأوروبية EEC وكل دولة عربية على حدة.

٣. بين المجموعة الأوروبية ككل وكل تجمع عربي على حدة.

٤. علاقات جماعية بين المجموعة الأوروبية كلها والمجموعة العربية كذلك.

وقبل الدخول في التفاصيل نستطيع القول أن دول EEC تمثل الشريك التجاري الأول للوطن العربي، ففي عام ١٩٨٧ مثلا، بلغت الواردات العربيية من دول EEC حوالي ٤٢% من اجمالي الواردات العربية، كما بلغت الصادرات العربية إلى هذه الدول حوالي ٣٦% من إجمالي الصادرات العربية.

إن هذه العلاقات الاقتصادية العربية، لا تقتصر على جانب واحد ومحدود من النشاطات الاقتصادية، سواء كان هذا الجانب يتناول التبادل التجاري، أو المشاركة الاستثمارية في مشاريع التنمية، أو صناعات جديدة ...إلخ. بل يشملها كلها في آن واحد، وهذا على خلاف العلاقات الاقتصادية مع بقية دول العالم.

وتمثل المنطقة العربية سوقا لاستيراد متزايدة الأهمية بالنسبة للدول الأوروبية، وقد تطورت هذه الأخيرة علاقاتها الاقتصادية والتجارية عقب استقلال معظم الدول العربية عن القوة الاستعمارية السابقة في أوروبا. وأصبحت هناك علاقات متينة تعود لأسباب تاريخية، إذ كانت عدد من هذه الدول الأوروبية نفسها قوة استعمارية للدول العربية واستطاعت أن تحافظ بالتالي على علاقات مميزة مع معظم هذه الدول العربية التي كانوا يستعمرونها، ولقد تطورت مجالات التعاون التجاري والاقتصادي حتى أصبحت دول EEC الشريك التجاري الرئيسي لدول المنطقة. كما تربط دول EEC بمعظم الدول العربية اتفاقيات للتعاون الاقتصادي والمالي والفني.

وتنظم دول EEC علاقاتها الاقتصادية مع البلدان العربية في إطـار منطقتين جغرافيتين الأولى منطقة الخليج حيث تحكم العلاقات بين الطرفين اتفاقية للتعاون وقعت منذ ١٩٨٨ بين دول EEC ودول مجلس التعاون الخليجي. أما المنطقة الجغرافية الثانية فهي المنطقة المتوسطية وتنتظم تلك العلاقات في إطار ما يعرف بالسياسة المتوسطية للجماعة الأوروبية، وقد قامت دول EEC لعقد عدد من الاتفاقيات مع دول هذه المنطقة بهدف تسهيل وصول منتجاتها إلى أسواقها وتقديم المعونات الفنية، ـ ففي منذ ١٩٧٢، تبنت دول EEC مبدأ السياسة العامة (Global Policy)تجاه دول جنوب المتوسط في مؤتمر القمة بباريس لرؤساء الحكومات (أكتوبر ١٩٧٢)[٨٩] وتتميز سياسة EEC تجاه دول المتوسط منذ الـ ٧٠ والـ ٨٠ بمنح الامتيازات التجارية ودعم التعاون المالي.

وقد دخلت السياسة المتوسطية هذه مرحلة جديدة في منتصف الـ ٩٠ حيث اتضحت معالمها في المؤتمر الأوروبي المتوسطي الذي عقد ببرشلونة ٢٧-٢٨ نوفمبر ١٩٩٥[٩٠] وكانت أوروبا تهدف من مشروع برشلونة هذا إلى ايجاد مجالات أوسع لصادراتها وخدمات وإلى ادماج بلدان جنوب المتوسط في الفضاء الاقتصادي الأوروبي بشكل تدريجي.

وهكذا منذ نشأت المجموعة الأوروبية EEC، وحتى نهاية ٧٠ ، اندفعت في عدد متزايد من الاتفاقيات مع دول جنوب المتوسط، مع تونس والمغرب والجزائر (أبريل ١٩٦٧) مع مصر وسوريا ولبنان (جانفي ١٩٧٧) .

كما أبرمت اتفاقية تعاون مع مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨٨، وكان من آثار هذه الاتفاقيات تعزيز التبادل التجاري بين دول EEC وبين كل هذه الدول، كما هدفت سياسة دول EEC منذ ذلك الوقت إلى الآن إلى التزود بالطاقة والدخول إلى السوق العربية وتقوم أغلب هذه الاتفاقيات على أساس منح الأفضلية للتجارة للدول الموقعة عليها، ولقد كانت الأسباب التي دفعت دول EEC إلى تطوير سياستها الاقتصادية تجاه الدول العربية وخاصة دول جنوب المتوسط سياسية في المقام الأول وأضاف الارتفاع الحاد لأسعار النفط بعدا جديدا إلى سياسة دول EEC تجاه هذه الدول.

كما كان هناك الحوار العربي الأوروبي EAD الذي بدأ في يونية ١٩٧٤ بعد الارتفاع المفاجئ لأسعار البترول في أواخر ١٩٧٣، بهدف إقامة علاقات ذات طابع خاص بين دول EEC والدول العربية، ونشأت قواعد العمل والتعاون المستقبلي لتحقيق المصالح المشتركة لكافة الأطراف.

هذا في مجال الاتفاقات الاقتصادية والاهتمامات الموجودة في كلا الجانبين، أما في الميدان العملي، فقد شهدت حركة التجارة الأوروبية العربية رواجا ملحوظا، ونموا مطردا منذ منتصف الـ ٧٠، إذ تصدر دول EEC للعالم العربي وسائل التجهيز والنقل ومواد مصنعة ومنتوجات غذائية ومواد كيميائية وغيرها[٩١]. وقد تطور حجم هذه الصادرات الأوروبية إلى المنطقة العربية كثيرا وخاصة مع فرنسا، إذ بعد عام ١٩٦٧ وبسبب الموقف الفرنسي الايجابي مع القضية العربية فتحت غالبية الدول العربية أبوابها أمام التجارة الفرنسية، وأصبحت فرنسا الممون الأول من حيث الحجم في العالم العربي.

أما عامة الدول الأوروبية، فإننا نجد أن صادراتها إلى الوطن العربي قد ارتفعت بين ١٩٧٠ و ١٩٧٦ بشكل ملموس (أكثر من ٣٨.٥%) وأغلب هذه الصادرات الأوروبية كانت مواد مصنعة ووسائل التجهيز والنقل، وتكييف التكنولوجيا[٩٢].

وبعد أزمة الطاقة وارتفاع أسعار النفط، وبالرغم من تكرار شكاوي الدول الأوروبية من الارتفاع، إلا أنها استفادت من زيادة ارتفاع مداخيل الدول العربية النفطية التي ازداد طلبها على السلع والمنتجات الأوروبية، وأصبحت الأسواق العربية تشكل المجال الحيوي للتجارة

الأوروبية، كما أصبحت البلدان العربية الشريك التجاري رقم ١ لدول EEC عام ١ĕ٧٥، وقد ازدادت قيمة هذه الأسواق العربية بزيادة قدرتها الشرائية نتيجة المداخيل المالية العربية، وفي ظل تطبع هذه الأسواق بالعادات السلوكية الاستهلاكية، فقد تحول الفائض المالي لهذه الأقطار النفطية من ٣ مليار دولار عام ١ĕ٧٣ إلى ٢ مليار دولار في ١ĕ٧٤، واتجهت دول EEC كما رأينا للتركيز على عملية إعادة تدوير العائدات المالية النفطية العربية والجدول التالي يوضح تجارة دول EEC مع العالم العربي (سنتي ١ĕ٧٣، ٧٤ ملايين الدولارات) (ĕ٣).

الدول الأوربية / العالم العربي	بريطانيا		فرنسا		هولندا		إيطاليا		ألمانيا الغربية	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
١ĕ٧٣	١١٧٦.٨	٢٤٥٥.٦	٢٣٠٧.١	٣٣٠٧.١	٤٣٦.٧	١٤١٥.٨	١١٨٢.٠	٣٠ĕ٥.١	١٤١٦.٦	٢ĕ٢٨.٢
١ĕ٧٤	١ĕ٧٣.٢	٦٦ĕ٥.٢	٣٧٥٨.٨	ĕ١٣٥.٢	٦١٥.١	٧٨٦.٤	٢٢٨٧.٨	٨٣٨٤.٠	٢٨١٣.٨	٦٧١٢.٦
النسبة المئوية لـ ١ĕ٧٣	٣.ĕ	٦.٤	٦.٤	ĕ.٣	١.٧	٧.٧	٥.٣	١١.١	٢.٠	٥.١
النسبة المئوية ١ĕ٧٤	٥.١	١٢.٣	٨.٢	١٧.٣	٢.٢	٢.٨	٧.٦	٢٠.٥	٣.١	ĕ.١

وبالرغم من تزايد العجز التجاري بين الجانبين العربي والأوروبي لغير صالح هذا الأخير في الفترة (١ĕ٧٣ – ١ĕ٧ĕ) إلا أن قدرة الجانب الأوروبي على تغطية هذا العجز بصادراته تزايدت بدرجة واضحة، ولقد كانت البلدان النفطية مصبا لنسبة كبيرة من هذه الصادرات فقد استوعبت الأقطار الخليجية إضافة إلى ليبيا نسبة ٥٤% من هذه الصادرات منذ ١ĕ٧ĕ، في حين كان نصيبها لا يتجاوز ٢ĕ,٥% سنة ١ĕ٧٢.

ففي نهاية الـ ٧٠ استوردت الأسواق العربية ١٤.٣% من مجموع صادرات دول EEC وأصبحت الدول الـ ٩ أنذاك هي الشريك الأهم للوطن العربي، بعد أن تضاعفت المبادلات التجارية بين الطرفين حوالي ٤ مرات في هذه الفترة(٤٤).

وفي سنة ١٩٨٩، بلغت نسبة السلع الصناعية لدول EEC، ٧٢% من اجمالي الواردات العربية من EEC والسلع الغذائية ١٢% كما ان الأسواق العربية استوعبت في هذه السنة (١٩٨١) نسبة ١٩.٢% من اجمالي صادرات المجموعة الأوروبية بعد أن كانت تمثل ٦.٦% منها فقط سنة ١٩٧٢.(٤٥)

ففي فترة الـ ٨٠ بقيت حصة الواردات العربية من دول EEC مستقرة نسبيا متجاوزة طوال هذه الفترة (١٩٨٠-١٩٩٠) نسبة ٤٠% من الواردات العربية(٤٦).

واحتفظت دول EEC بالمرتبة الأولى طوال نهاية الـ ٨٠ وبداية الـ ٩٠ كمورد للعالم العربي بالواردات من السلع الاستهلاكية والاستثمارية إذ شكلت الواردات العربية من دول EEC ٤٤% من إجمالي الواردات العربية، وتأتي أمريكا في المرتبة الثانية بـ ١١.٧% لنفس العام واليابان المرتبة الثالثة منذ عام ١٩٨٧ بـ ٩.٧%.

وفي سنة ١٩٩٠ ظلت دول EEC تمثل المورد الأول للوطن العربي وبلغت نسبة مساهماتها بـ ٤٣.٥% من مجموع الواردات العربية وهو ما يعادل قيمة ٤٥.٢% مليار دولار.

وتعتبر بلدان المغرب العربي الزبون الأول لفرنسا خاصة فرغم عدد سكانها المحدود، فهي تبقى من أهم الدول المستوردة للمصنوعات الفرنسية. وهكذا إذا قورنت مثلا بحجم التعامل مع الاتحاد السوفيتي وإيران من جهة وفرنسا من جهة أخرى، يتبين أنه في سنة ١٩٧٥ مثلا استوردت الجزائر أكثر من ٥٠% مما استورده الاتحاد السوفياتي و٢٠% مما اشترته ايران من فرنسا، والشيء نفسه بالنسبة للمغرب حيث تجاوزت وارداته ٣/٢ الواردات السوفيتية من فرنسا، وأكثر من ٧٠% من واردات ايران(٤٧).

وغني عن البيان أن فرنسا تعتبر المعامل التجاري الأول مع الجزائر وتعد أول ممون للجزائر تتراوح بين ٢٢ إلى ٢٥ % من مجموع الواردات الجزائرية، وتسعى فرنسا للمحافظة على هذه المرتبة وتدعيمها ضمن اطار تعاون وشراكة رغم المنافسة الأمريكية خاصة.

إن السوڽ الجƨائري هو سوڽ قريبة لفرنسا إضافة إلآ أن معظم الشركات الفرنسية كانت متواجدة فيها قبل الٳستقلال، وبعد الٳستقلال شكلت السوڽ الجƨائرية مصدر جذب واسÿ لهذه الشركات الفرنسية، وعملت فرنسا علآ محافظتها علآ طابÿ التعامل التفضيلي معها.

كما تركƨ اهتمام المسƌولين الفرنسيين علآ توسيÿ التعامل الٳقتصادي مÿ بلدان الخليج، وذلك من خلال البحث عن شروط ملائمة تسمƠ لٳحتكارات الفرنسية بالتسرب إلآ أسواڽ المنطقة التي ظلت حكرا علآ الشركات الأنجلو سكسونية خصوصا، نظرا لما تمتلكه المنطقة من ƭقل في العلاقات الٳقتصادية الدولية.

وتبلور هذا الٳهتمام في حجم المبادلات، حيث تضاعفت باطراد، فإذا أخذنا سنة ١ĕ٧٠ كنقطة انطلاقة نسجل أن هذا الٳرتفاÝ بلغ ٨٤١% بالنسبة للواردات و٥٦٠% بالنسبة للصادرات فقد انتقلت الصادرات الفرنسية من ١٠.١١ مليار دولار في سنة ١ĕ٧٣ إلآ ٣٢.١ مليار دولار في سنة ١ĕ٧٧، مثلت بذلك ĕ.٣ % من مجموÝ الصادرات الفرنسية(ĕ٨).

وأكثر تركيƨ لدول EEC في الخليج كان الٳهتمام مÿ السعودية التي توفر لهذه الدول الجانب الأكبر من احتياطاتها النفطية، حيث استوعبت هذه الدول وحدها عام ١ĕ٧ĕ، ٢٥% من الصادرات البريطانية

واردات دول EEC من العالم العربي (ČĚĒČ-ČĚĒĚ) بملايين الدولارات

السنة / الدولة	ČĚĒČ	ČĚĒč	ČĚĒĎ	ČĚĒď	ČĚĒĐ	ČĚĒđ	ČĚĒĒ	ČĚĒē	ČĚĒĚ
الجزائر	٦٧ĕ	٨٦٦	١٣٣٠	٢٥٢٤	٢٥٢٣	٢٤١٤	٢٣٨٤	٢ĕ٦٧	٣٨٣٢
البθرين	٢٤	٢٧	٤٥	ĕ٢	٧٧	٨١	٤١	١٢٥١٢٥	ĕ٦
مTر	٢٠٨	١١٨	٢٣٦	٣٣٧	٤٠٦	٧٥٧	٨٠٨	١٢٥٠	١ĕ٧٦
العراƅ	٨ĕ١	٧٦٣	١١٦٨	٣٠٥٢	٣٤٣٢	٣ĕ٢٧	٤٦٦٣	٥٧٧٦	٨٠ĕ٨
الأردن	١	٢	١	٥	١٠	١٣	١٣	٢٦	٣١
الكويت	١٦٦٤	١٨١٢	٢٠٤٧	٣٦ĕ٨	٣٠٠٦	٢٦٨٣	٣٠٨١	٣٦٥ĕ	٦٠٠٦
لبنان	ĕ٤	ĕĕ	١٧١	٢ĕ٥	٨٤	٥٣	٤١	٤٦	٦٦

ليبيا	٢٢٧٢	١٨ĕ٤	٢٤٤٠	٥٥٢١	٣٢٣٠	٤٤٨٧	٤٤١٢	٤١٧٠	٦٧٠٤
موريŭلUيا	ĕ٢	١٠٥	١١٣	١٤٦	١٥٨	١٤٦	١٤٨	١٠٨	١٦ĕ
المƸرf	٤٠٠	٤٨٨	٧١٢	١٠٣١	١٠٠٨	ĕ٤٦	ĕ٦٦	١٠ĕ٠	١٤١٧
عمان	٤٥٨	١٥ĕ	١٣٤	٤١٣	٤٦٥	٤٢٢	١٦٧	٢٥٤	٢٢٣
قŬار	٢٦٢	٣٢٢	٤٧٧	١٠٣١	ĕ٠٢	١٣٧٧	ĕ٥٤	ĕ٦١	١٢١٠
السعودية	٢١٦٢	٢ĕ٨٣	٤٥٦ĕ	١٢٧٣١	ĕ٠٢	١٣٢٨٥	١٤٦٠ĕ	١٢٦٤٠	١ĕ٢ĕ٥
الTومالů	١١	١٥	١٤	١٨	١٣	١ĕ	٢٠	١ĕ	٣٥
السودان	١٠٠	١٠٨	١٠٣	١٧٨	٢١٤	٢٤ĕ	٢٤٨	٢٧٢	٢٣٣
سوريا	١١٤	٨٧	١٣٧	٣٧٧	٥٧٦	٧٣١	٦ĕ٢	٦٥٠	٨٤٢
łوŭƧ	١٣ĕ	٢١٦	٢٣٦	٥٠٦	٤٤١	٤٦٠	٦٥١	٧٣٨	١٠ĕ٦
الأمارات	١١٥	٥١٨	ĕ٠٣	٢٦٢٣	٢ĕ٢٧	٣٢٨٣	٣٥٠ĕ	٣٢١٧	٤١٧١
اليمن Σ	١	٤	٤	٦	٣	١٠	٤	١٨	١٢
اليمن ł	٢٨	٨	٢٠	٢٥	ĕ	٠.٦	١٠	٢ĕ	٦٤
المجموƱ	ĕ٧٣٣	١٠٦٣٤	١٤ĕ١٠	٣٤٦٣٦	٣٧٤٢ĕ	٣٥٣٣ĕ	٣٧٤٢ĕ	٣٧٦١١	٥٥٥٨١

Source : IMF, Direction of Trade Statistics Annuals, Washington DC IMF

issue 1971-1981

Tادرات دوü EEC مU العالم العربĬ (ČĔĒċ - ČĔēċ) بملايين الدوŰرات

السنة / الدوü	ČĔĒċ	ČĔĒČ	ČĔĒč	ČĔĒĎ	ČĔĒď	ČĔĒĐ	ČĔĒđ	ČĔĒĒ	ČĔĒē	ČĔĔĒ	ČĔēċ
الجزائر	٨٥٦٧١	ĕ٤١	١١٥ĕ	١٦٣ĕ	٢٤٨٠	٣٥١٦	٣١٠٢	٤٢١٣	٤٦٨٤	٥٢٨٧	٦٦٠٠
البθرين	٧٧ĕ٨	١٤٨	١٢٦	١٥٧	١٣٦	٢٢٤	٣١٢	٣٣٧	٤٠٢	٤٤٧	٤٥٨
مTر	٣٣٠ĕ	٣٥٦	٣٦٦	٥٦٨	١٠٠٨	١٧٠٥	١٧٥٣	٢٠٠٠	٢٤١٧	٣٢٨٥	٤٤٣ĕ
العراƷ	١٦١ĕ٨	٢٥٤	٣١٨	٣٤٨	ĕ٥٦	٢٣٢٥	٢٢٤٣	٢٠٤٤	٢٤٨٦	٣٧٠٢	٥٣٤٦
الأردن	٦١٣٢	ĕ٢	١٠٧	١٣٦	١٦ĕ	٨٧٦	٤٧٦	٤٤٣	٥٢٢	٧٦٥	ĕĕ٥
الكويت	٢٣١٠ĕ	٣٢ĕ	٣٢٨	٣ĕ٥	٥٢٥	٧٤٢	١١٢٤	١٤٣٤	١٦٧ĕ	١٨٨٨	٢٠٨ĕ
لبنان	٢٨٦٧٥	٤٣٨	٥٤ĕ	٧١١	٥٦٥	٨٠٤	١٨٦	٧١٥	٨١١	١٢٠١	١٥١٧
ليبيا	٣١٠١	٥١٨	٨٥١	١٢٦٥	٢٠٣٣	٢٥٧٨	٢٥٠٣	٣٠٧٥	٣٤٦٣	٤٨١٤	٥ĕ٣٨
موريتانيا	٢٥ĕ٢	٢٨	٤٦	٦٢	٨٣	١٣٣	١٢٢	١٥٣	١٢١	١٤١	١٨٢
المƸرƒ	٣٧٥ĕ٨	٤٢٦	٤٥٦	٦٦٧	ĕ٤٢	١٢ĕ٧	١٤٧٣	١٧٦٠	١٧٠ĕ	٢٣٠٤	٢٠٦٤
عمان	١٢٣٤٣	١ĕ٣	١٨٣	١٤٧	٢١١	٣ĕ٨	٣٢٨	٤٣٧	٣ĕ٣	٥٢٤	٥٥١
قطر	٢٨٨	ĕ٥	ĕ٣	١٣٢	١٠ĕ	٢٣٦	٣٤٣	٤٣٨	٤٦٢	٥٧ĕ	٥٥ĕ
السعودية	٢٦ĕ٦	٣ĕ٦	٤ĕ٢	٦٧٤	١٥ĕ	١٨٤٤	٣٥٣٥	٥٣٨٧	٧٤٢٧	٨ĕĕ٤	١٠٣٨٣
الTومال	٢٠٧١	٣٠	٦٣	٦٣	٦٦	٧٦	٥٧	١٤٠	١٧٨	٢٣٠	٢ĕ٨
السودان	٨٥٦١	١٤١	١٧٢	٢٢١	٢٢٢	٣٧١	٤٦ĕ	٥٥٥	٧١٥	٥٧٢	٦٦٧
سوريا	ĕ١١٢	١٥٠	١ĕĕ	٢ĕ٦	٥٨٢	٧٥٦	١١٨ĕ	١٠٠٥	١٠٤٧	١٤ĕ٠	١٧ĕĕ
تونΣ	١٨٦٢٥	٢٣٠	٣٢٥	٤٤ĕ	٦٧٤	٣١٣	ĕ٤٨	١٢٤	١٤٥٣	١٧٠٤	٢١٦٥
الأمارات	٥٨ĕ	١٣٢	٢٠٠	٤٢ĕ	٤ĕ٠	ĕ٥٦	١٣٢٢	١٧٧٧	٢٠٦٦	٢٤٧٥	٢ĕ٠٠
اليمن Σ				٥٤	٥٣	٧٧	١٤٨	٢٢٦	٣٤٦	٤٢٦	٥٠٠
اليمن ŧ				٣ĕ	٤٢	٣٧	٧٦	١٢٤	١٦٤	١٤٤	٢٠٥
المجموƱ		/	/	٨٤٥٢	١٢٧ĕ٥	١ĕ٢٦٤	٢١٧٠ĕ	٢٧٣٤٧	٣٢٤٤٧	٤٠ĕ٧١	٤ĕ٦٥٠

المTدر: ŞŽ المTدر السابƷ.

الميزان التجارĂ للبلدان العربية مU دوü EEC (ČĔĒċ-ČĔēċ)[ĕĕ]

	ČĔēċ	ČĔēČ	ČĔēč	ČĔēĎ	ČĔēď	ČĔēĐ	ČĔēđ	ČĔēĒ	ČĔēē	ČĔēĔ	ČĔĔċ
الصادرات العربية نحو EEC	ĕ٨.١	٨٠.٥	٨٥.١	٤٤.٣	٣٥.٦	٤٠.٧	٢ĕ.٨	٣١.٢	٣١.٣٢	٣٦.٨٤	٤٠.٣٥
الواردات العربية من EEC	٤٨.ĕ	٥٦.٢	5ĕ.٥	٥٢.٧	٤٧.٥	٣٦.١٦	٣٤.٧	٣٦.٣٤	٣٨.٠٢	٤٢.٠	٤٥.٢
العجɿ والفائɂ	٤٠.٢+	٢٤.٣+	١.٤-	٨.٤-	- ١١.ĕ	٤.٥٤+	٤.ĕ-	٥.١٤	٦.٧-	٥.١٦-	٤.٨٥-

ثانيا: الصادرات الأمريكية إلى المنطقة العربية:

إن المنطقة العربة تمثل منطقة شديدة الجاذبية للسياسة الاقتصادية الأمريكية، حيث تتوفر الأسواق الملائمة لصادراتها، وتتزايد العروض أمام الاستثمارات الأمريكية، فضلا عن توفر قدر كبير من المواد الأولية وعلى رأسها البترول، لذا تتمحور المصالح الأمريكية في هذا المجال حول عدة أهداف رئيسية أولها تشجيع الصادرات الأمريكية وفتح أسواق جديدة لها في المنطقة في محاولة لتخفيف حدة العجز في ميزانها التجاري والثاني ضمانها الحصول على احتياجاتها الأساسية من المنطقة وخاصة البترول، مع ضمان استمرار تدفقه بأسعار وكميات ملائمة، والثالث هو جذب الاستثمارات الأمريكية للمنطقة، يضاف إلى ذلك أهمية اجتذاب جزء من الاستثمارات العربية إلى السوق الأمريكية نفسها.

إذن يمكن بلورة المصالح الجماعية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط عامة وفي المنطقة العربية خاصة في ثلاث مجالات أساسية هي البترول، التبادل التجاري، الاستثمارات . ومن خلال هذه المجالات يمكن تحديد الأهداف التي تتمحور حول السياسة الأمريكية الاقتصادية في المنطقة والتي ذكرت.

ومن هذه المجالات والأهداف الاقتصادية والأمريكية في المنطقة العريبية، يظهر لنا أن تشجيع الصادرات الأمريكية تمثل مجالا ذو أهمية كبيرة جدا لدى أمريكا، وكما هو معروف فقد اتبعت أمريكا منذ مدة سياسة الباب المفتوح الاقتصادية في المنطقة فكسوق جذابة للسلع

والخدمات الأمريكية، نجد أن الدول العربية أصبحت هدف المجهودات التسويقية للمصالح التجارية الأمريكية[١٠٠].

فإلى جانب البترول والاستراتيجية لأمريكا نجد أن الوطن العربي، يحتل مركزا مهما بالنسبة للصادرات الأمريكية من سلع وخدمات، فكما قال البعض كل مليار دولار من الصادرات الأمريكية إلى الخليج مثلا يخلق ٤٠ ألف وظيفة في الولايات المتحدة[١٠١].

لقد انتعشت العلاقات الاقتصادية العربية الأمريكية بعد ارتفاع أسعار البترول، حيث أصبحت السوق العربية في منتصف الـ ٧٠ خامس سوق بالنسبة للصادرات الأمريكية، لتتحول بالتدريج إلى أول سوق أمريكية عالمية في تجارة السلاح إلى دول المنطقة، وتمثل الدول النفطية العربية نسبة ٩٠% من حركة التجارة في أمريكا[١٠٢]. ففي أواخر الـ ٦٠ كانت أمريكا تبيع ما قيمته ١ مليار دولار من السلع سنويا إلى الدول العربية، وقد تضاعف هذا الرقم بصورة كبيرة بسبب الزيادات المفاجئة في عائدات البترول منذ ١٩٧٣، وظلت السعودية هي أكبر عملاء التجارة الأمريكية[١٠٣]، هذه الحالة ظلت في ازدياد بسبب استمرار ازدياد ازدهار هذه الدول العربية وبالتالي فإن الطلبات على السلع والخدمات الأمريكية تضاعفت هي الأخرى. وخاصة أن بعض الدول تطلب تجهيزات لمشاريع التنمية الطموحة لديها بالإضافة إلى الرغبة في بناء مقدرات عسكرية بشراء الأسلحة كما رأينا وبناء المنشآت القاعدية (Infrastructure) كل هذه خلقت سوقا معتبرة وشراء هذه الأشياء أدى إلى مكاسب وأرباح ساعدت ميزان المدفوعات الأمريكي وخلقت مناصب شغل في أمريكا ذاتها.

كذلك وكما رأينا آنفا فإن الفوائض المالية في الدول النفطية العربية لها أهمية كبيرة لأن هذه الفوائض ضاعفت إمكانية شراء السلع الأمريكية وحتى إمكانية الاستثمار في أمريكا نفسها[١٠٤].

إذن لقد تضاعفت حجم التجارة بين الولايات المتحدة والدول العربية خاصة النفطية منها بعد ارتفاع مداخيل هذه الدول، وارتفع بذلك حجم الاستيراد العربي من مجموع الصادرات الأمريكية إلى الخارج من ٢.٦% عام ١٩٧٣ إلى ٦.٦% عام ١٩٨٢ ثم ارتفع إلى ٨% عام ١٩٨٣ بقيمة ١.٨ مليار دولار عام ١٩٧٣ إلى ٩.٤ مليار دولار عام ١٩٨٢ إلى ١٦.١ مليار

دولار عام ١٩٨٣ أما مجموع الاستيراد الأمريكي من جميع الدول العربية بما في ذلك النفط فقد بلغ ٨.٧ مليار دولار أي أن الولايات المتحدة حققت فائضا في ميزانها التجاري مع الدول العربية بلغ ٧.٤ مليار دولار في عام ١٩٨٣.[١٠٥]

وفي سنة ١٩٧٩ وحدها حصلت أمريكا على ١٢.٥ مليار دولار ثمنا لصادراتها من البلدان العربية بدون حساب تجارة الأسلحة إلى هذه البلدان.

وفي بداية الـ ٩٠ سجل انقلاب الأوضاع لصالح أمريكا في ميدان التعاون الاقتصادي في المغرب العربي على حساب أوروبا وخاصة فرنسا وتعتبر الجزائر من أبرز المتعاملين الاقتصاديين للولايات المتحدة الأمريكية في المغرب العربي وتحتل التجارة الجزائرية المرتبة الثالثة كزبون وثاني كممول.

تتنوع الصادرات الأمريكية إلى المنطقة العربية فهي تصدر الآلات والمعدات ووسائل النقل بنسبة ٥٠% ثم المنتجات الغذائية بنسبة ٢١% والسلع المصنوعة الأخرى بنسبة ١٥% وتمثل المواد الأخرى (التبغ مواد البناء وغيرها ١٤%)[١٠٦].

التجارة الأمريكية مع الدول العربية (١٩٧٧-١٩٧٨) بملايين الدولارات[١٠٧]

السلعة / البلد	الTادرات						الواردات					
	Ēč	ĒĎ	Ēď	ĒĐ	Ēđ	ĒĒ	Ēč	ĒĎ	Ēď	ĒĐ	Ēđ	ĒĒ
الجزائر	١٠٤.٥	٢١٥.١	١.٠ĕ٠.٦	١.٣٥٨.٦	٢.٣٤٣.٧	٣.٠٦٤.٥	ĕ٧.٧	١٦٠.٥	٣١٥.١	٦٣١.٨	٤٨٧.٠	٥٢٦.٥
البθرين	٢.٠٠	١٦.٦	٦٠.٧	١٠٠.٤	٣٣.١	٧٤.٤	٢٦.٥	٤١.٤	٧ĕ.٧	ĕ٠.٢	٢٧ĕ.٥	٢٠٣.٣
مTر	١٦.ĕ	٢٥.ĕ	٦ĕ.٨	٢٧.٥	١١١.٠	١٧٠.٠	٧٦.١	٢٢٥.٤	٤٥٥.٢	٦٨٢.٧	٨١٠.٠	ĕ٨٢.٤
العرا5	ĕ.٥	١٥.ĕ	٠.ĕ	١ĕ.١	١٢٣.٢	٣٨١.٥	٢٣.٣	٥٥.ĕ	٢٨٤.٧	٣٠ĕ.٧	٣٨١.٨	٣٨١.ĕ
الأردن	٠.٣	٠.٣	٠.٢	٠.٨	١.٥	٣.٢	٦٥.٢	٧ĕ.٤	١٠٥.٢	١ĕ٥.٤	٢٣٤.٠	٣٠١.٨
الكويت	٤ĕ.٠	٦٤.ĕ	١٣.٤	١١١.٤	٤١.١	٢١٤.٥	١١١.٢	١١ĕ.٥	٢٠٨.٥	٣٦٦.١	٤٧١.٥	٥٤٧.٨
لبنان	٢٠.٦	٣٢.٧	٢ĕ.ĕ	٣٣.٣	٤.ĕ	٤٢.٥	١٣٠.٢	١٦١.٦	٢٨٦.ĕ	٤٠٢.٣	٤٨.٥	١٢٣.٨
ليبيا	١١٦.٢	٢١٥.٨	١.٤	١.٠٤٤.٦	٢.٤٠٦.٢	٣.٧ĕ٦.١	٨٥.١	١٠٣.٧	١٣ĕ.٤	٢٣١.٥	٢٧٦.٦	٣١٣.٧
المغرf	١١.٤	١٣.٧	١ĕ.٧	١٠.٢	١٨.٤	٢١.٠	٥٧.٨	١١٢.ĕ	١٨٤.٠	١ĕĕ.٥	٢ĕ٧.٠	٣٧١.٦
عمان	٢.٨	٢٤.٠	٢٠.٨	٥٢.٧	٢٥١.١	٤٢٤.٣	٦.٦	ĕ.١	٣٦.٥	٧٤.٧	٥٧.١	٥٦.ĕ
قطر	٥.٣	١٣.٣	٧ĕ.٦	٥٦.٥	١٣٢.٧	٢ĕ٢.٢	١٣.٥	١٨.٨	٣٣.٦	٥٠.٣	٧٨.٧	١١٣.١
السعودية	١ĕ٣.٦	٥١٤.٥	١.٦٧١.٢	٢.٦٢٣.٣	٥.٨٤٦.٨	٦.٣٥٨.٥	٣١٤.٢	٤٤١.ĕ	٨٣٥.٢	١.٥٠١.٨	٢.٧٧٤.١	٣.٥٧٥.٣
السودان	١٢.٢	٨.٨	٢٦.٨	٨.١	٢٤.٢	١ĕ.٠	١٨.٢	٣٨.٥	٦٤.٣	١٠٢.٦	١٠٥.٧	٨٧.١
سوريا	٢.ĕ	٥.٨	٢.١	٧.٠	١٠.٣	١٦.٢	١ĕ.٧	٢٠.٧	٣ĕ.٦	١٢٧.٨	٢٧٢.٢	١٣٣.٦
تونس	٨.٣	٣٢.٦	٢١.٤	٢٦.٠	٥ĕ.٢	١١.٢	٥٤.٦	٦٠.٢	٨٦.ĕ	ĕ٠.٨	٨٢.٤	١١١.٣
الأمارات	٢٦.ĕ	٦٧.٢	٣٦٦.٣	٦٨٢.٣	١.٥٣١.٧	١.٦٤٠.٨	٦ĕ.٢	١٢١.١	٢٢ĕ.٧	٣٧١.٥	٤٢٤.٨	٥١٥.١
اليمن Σ	٠.٢	٠.٢	٠.٦	٠.٢	٠.٣	٠.٦	٢.٢	ĕ.٦	١.٥	٨.٣	٢٥.٤	٦٤.٤
اليمن f	٢.٧٠	٣.٨	٥.٠	٠.٦	٠.٨	٢.٨	٠.ĕ	٢.٦	١٢.٣	٢.٨	٤.٤	٣٠.ĕ
المجموع	٦٠٣.٢	١.٢٧١.٠	٣.٤٨٠.٤	٦.١٦٢.٢	١٢.ĕ٤٠.٢	١٦.٥٣٣.٣	١.١٧٢.٣	١.٧٨٢.٨	٣.٣ĕ٨.٣	٥.٤٣ĕ.٨	٧.١٠ĕ.ĕ	١٢٠.١٦٣.٢
النسبة العالمية	١.١	١.٨	٣.٤	٦.٤	١٠.٧	١١.٣	٢.٤	٢.٥	٣.٤	٥.٠	٦.٢	٦.ĕ

التجارة الأمريكية مع البلدان العربية (ČĔēĎ-ČĔĒē) بملايين الدولارات[١٠٨]

السنة / البلد	الصادرات						الواردات					
	١ĕ٧٨	١ĕ٧ĕ	١ĕ٨٠	١ĕ٨١	١ĕ٨٢	١ĕ٨٣	١ĕ٧٨	١ĕ٧ĕ	١ĕ٨٠	١ĕ٨١	١ĕ٨٢	١ĕ٨٣
الجزائر	٣٧٤	٤٠٤	٥٤٢	٧١٧	ĕ٠ĕ	٥ĕ٤	٣٦٨ĕ	٥٤٦٥	٦٨٨١	٥٢٠٨	٢٧ĕ٢	٣٨١٥
البحرين	١٥٧	١٦٠	١٠٧	٢ĕ٦	٢٢٠	١٣٦	٣٢	١٢	١٧	٣٨	٣٢	٢٥
مصر	١.١٣٤	١.٤٣٣	١٨٧٥	٢١٥ĕ	٢٨٧٥	٢.٨١٣	١١٥	٣١٤	٥٧٢	٤١٢	٥٦ĕ	٣٢٥
العراق	٣١٧	٤٤٢	٧٢٥	ĕ١٤	٨٤٦	٥١٢	٢٧١	٧٢١	٤٨٢	١٦٧	٤٢	٦١
الأردن	٢٣٥	٣٣٤	٤٠٧	٧٢٧	٦٢	٤٣٦	١	٤	٣	٢	٧	٥
الكويت	٧٤٥	٧٦٤	٨٨٦	ĕ٧٦	ĕ٤١	٧٤١	٥٦	٢٠٨	٥٢١	ĕ١	٤٣	١٣ĕ
لبنان	١٤٢	٢٢٨	٣٠٣	٢ĕ٦	٢ĕ٤	٤٨٧	١٦	١٦	٣٤	١ĕ	٢٠	١٨
ليبيا	٤٢٥	٤٦٨	٥٠ĕ	٨١٣	٣٠١	١ĕ١	٤٣٦١	٦٣٤ĕ	٨ĕ٠٥	٥٤٧٦	٥٣٣	١
المغرب	٤٠٧	٢٧٢	٣٤٤	٤٢ĕ	٣ĕ٧	٤٤٠	٤ĕ	٤ĕ	٤١	٤١	٥١	٣٤
عمان	٦٥	٨٨	ĕ٥	١٨١	١٧٣	١٧٥	٢٨٦	٣٤٦	٣٦٣	٣٦ĕ	٣٥٢	٣٧٤
قطر	٧٧	١٣٨	١٢ĕ	١٥٧	١٥٣	١٠ĕ	٣٦٢	٢ĕ١	٢٥٠	١٢٠	١١٠	١١
السعودية	٤٣٧٠	٤٨٧٥	٥٧٦١	٧٣٢٧	ĕ٠٢٦	٧ĕ٠٣	٥٨٢٢	٨٨١ĕ	١٣٤٦ĕ	١٥٢٣٧	٧٨٦٠	٣٨٤٠
السودان	١٥٧	١٠٣	١٤٢	٢٠٨	٢٧٠	١٥٧	١٥	١٧	١ĕ	٦٣	١٧	٢٠
سوريا	١٤٣	٢٣٠	٢٣ĕ	١٤٣	١٣٨	١١٢	٣ĕ	١٧٣	٢٨	٦٨	١	٨
تونس	٨٣	١٧٦	١٧٣	٢٢٢	٢١٤	٢٦	٢٣	١٠١	٦٣	١٢	٦٢	٣٤
الأمارات	٤ĕ٣	٦٦٧	ĕĕ٨	١.٠٧٧	١.١٠١	٨٦٤	٢٢ĕ٧	٢٥٢٢	٣٦١	٢١٠٢	٢١٣ĕ	٥٤٢
اليمن. ج	٣١	٢١٤	٧٨	٤٤	٣٨	٤٠٨	/	٢	١	/	١	/
اليمن. ش	٢٦	١٤	٦	٦	٨	٧	٠٥	٤	١ĕ	١	١	١

الصادرات والواردات الأمريكية إلى بعض الدول العربية (ČĚēē-ČĚĚċ) بملايين الدولارات[١٠ĕ]

البلد / السنة	الصادرات ČĚēē	الصادرات ČĚēĚ	الصادرات ČĚĚċ	الواردات ČĚēē	الواردات ČĚēĚ	الواردات ČĚĚċ
الجزائر	١ĕĕ٣	١ĕ٨١	٢٨٤٨	٧٢٨	٧٥٨	ĕ٤٨
مصر	٢٤٢	٢٤٨	٤٢٥	٢٣٢٦	٦٢١٠	٢٢٤ĕ
العراق	١٥ĕĕ	٢٥٥٧	٣٢٤٧	١١٤٦	١١٧٤	٦٤٠
السعودية	٦٢٤٣	٧٨١٧	١٠٧٣٣	٣٧٧٥	٣٥٧٦	٤٠٣٥
الأمارات	٦١٦	٧٣٧	ĕ٥٢	٧٠٥	١٢٤٠	ĕĕ٨
الكويت	٥٠٧	١٠٤١	٦٢٥	٦ĕ١	٨٥٥	٤٠١

ثالثاً: مستقبل التنافس الأوروبي الأمريكي حول أسواق التصدير المحلية:

تمتاز المنطقة العربية باتساع أسواقها، وعدم قدرتها على تلبية حاجاتها الاقتصادية، مما دفع الدول الكبرى خاصة أمريكا وأوروبا التي تملك إمكانات اقتصادية ضخمة إلى الدخول إلى هذه الأسواق بغية الاستفادة من هذه الأسواق الواسعة وتصريف منتجاتها وسلعها وعقد الاتفاقات الاقتصادية مع دول المنطقة، هذا أدى إلى قيام تنافس كبير بين كل من أمريكا وأوروبا لكسب هذه الأسواق.

إذ بعد ما تجاوز اقتصاد دول أوروبا مرحلة إعادة البناء وتوسعت تجارة أوروبا في الأسواق العالمية، أصبحت تنافس تجارة أمريكا فتصادمت احتكارتهما ، وقد انعكس ذلك سياسيا وأصبحت مصالحهما الاقتصادية وغيرها تتناقض على أرض المنطقة العربية، بطريقة تجعل المتابعين لصراع المصالح يتوقعون ارتفاع وتائره. فالمنطقة العربية بمشرقها ومغربها بفضل موقعها الاستراتيجي ومواردها الوفيرة أصبحت تربة خصبة لهذا التنافس والتعارض بين أوروبا وأمريكا وأصبحت أسواقها ملاذا لتصريف منتجات وسلع الطرفين، وأصبحت المنطقة العربية تمثل النموذج الأقرب للتنافس من خلال اختراق الاقتصاديات العربية، وفي هذا الصدد أعلن الاقتصاديان الفلسطينيان بشارة ونعيم خضر ذات مرة بأن المصالح الأمريكية والأوروبية في

العالم العربي متناقضة، أي خطوة إلى الأمام من طرف أوروبا تعني خطوة إلى الوراء من طرف أمريكا سواء كان هذا في الميدان الاقتصادي أو السياسي[١١٠].

وإذا نظرنا إلى العلاقات الأوروبية الأمريكية، نجد أن صراع المصالح الاقتصادية بين الطرفين حول التجارة العالمية هو ما يميز هذه العلاقات أين يظهر الطرفان كمنافسين أكثر منهم كحلفاء هذا التنافس انعكس على علاقتهما التي أصبحت متأزمة أكثر[١١١].

ولقد تضاعف هذا التنافس بينهما في المنطقة العربية بعدما ضاعف الأوروبيون تغلغلهم في أسواق اعتبرت أنها أمريكية في المشرق العربي، والعكس في المغرب العربي أين يحاول الأمريكيون التغلغل في الأسواق الفرنسية المغربية خاصة التي ورثتها عن الحقبة الاستعمارية

ففي المشرق العربي نجد التعارض والتنافس بين أمريكا وأوروبا واضحا فأوروبا التي تعتمد على واردات النفط من المنطقة وعلى الصادرات لدفع أمنها، جعل أوروبا أكثر اعتمادا على أسواق هذه المنطقة من أميركا، وهي أكثر عجزا من أمريكا في تعاملها مع المنطقة ولهذا تريد أن تقوم هذا العجز بواسطة التصدير إلى دول المنطقة بمحاولة إبعاد أمريكا واليابـان مـن أسواقها ومع هذا ففي الفترة (١٩٨٠-١٩٨٣) حدث انخفاض نسب الواردات العربية من دول EEC وهذا الانخفاض في نصيب الجماعة الأوروبية من السوق العربية كان لصالح المنافسـة الأمريكية.

إن الاستراتيجية طويلة الأجل التي اختارها الطرفان الأوروبي والعربي لدعم علاقتهما الاقتصادية ظلت محل اعتراض من قبل أمريكا. فمنذ منتصف الـ ٦٠ ظلت أمريكا ضد أي نوع من المعاملات التجارية التفضيلية من جانب دول EEC خارج أوروبا أي مع مختلف مجموعات دول العالم الثالث، وحافظت أمريكا دائما على الاحتجاج على أية ترتيبات تجارية لأن هذه التفضيلات تتعارض مع المفاهيم الأمريكية حول كيفية تنظيم الاقتصاد العالمي استنادا إلى مبدأ حرية التبادل الدولي[١١٢]، وينبع هذا الموقف الأمريكي من التخوف من آثار هذه المعاملات التفضيلية على المركز التنافسي للصادرات الأمريكية .

وكما هو معروف فقد تميزت سياسة دول EEC ، منذ نشأتها بإقامة اتفاقات إقليمية مع مجموعات دولية، أو مع دول بإعطاء المجموعة أوضاعها تفضيلية في التعامل الاقتصادي والتبادل التجاري معها (اتفاقية لومي) مع ٥٧ ودولة من إفريقيا الكراييب والباسفيك.

كما عقدت دول EEC اتفاقيات أخرى مع دول من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والخليج (لبنان، تونس، المغرب، الجزائر، سوريا، مصر. ودول مجلس التعاون الخليجي)، مثل هذه الاتفاقات لها أثر سلبي على المصالح الأمريكية، عبر إضعافها للتصدير الأمريكي إلى هذه الدول مقابل ارتفاع صادرات دول EEC إليها، مما جعل السياسة الأمريكية تتسم دائما بالمحافظة على الاحتجاج على أية ترتيبات تجارية بين أوروبا والمنطقة العربية وكذلك بالضغط على دول EEC لتقديم تنازلات في هذا الإطار.

ونجد هذه المعارضة الأمريكية أكثر وضوحا وأكثر شدة للاتفاقات التفضيلية لدول EEC مع دول جنوب المتوسط، بل إن هذه المعارضة والتحفظات الأمريكية انعكست على مواقف الدول الأوروبية نفسها من أسس السياسة المتوسطية، فكان الانقسام بين إتجاه بريطانيا وألمانيا الغربية من ناحية والذي ظل يدافع على تبني أسس لا تتعارض والمصالح الأمريكية، وبين الاتجاه الفرنسي الذي تسانده إيطاليا والذي يدافع على سياسة متوسطية نشطة، تقود في الأجل الطويل إلى إنشاء منطقة تجارة حرة بين دول EEC وبين الدول المتوسطية، وأمام تردد باقي الشركاء في قبول موقف فرنسا، انتهى المجلس الأوروبي في يونيو ١٩٧٢ إلى صياغة مقترحات وسط بينهما.

كمـا أن ظهور التعاون العربي الأوروبي نظر إليه من طرف أمريكا على أنه تهديد عظيم طويـل المدى حربا أكثر من التحدي السوفيتي. ففي خطاب له في تاريخ ٢٣ أبريل ١٩٧٣ " عـام أوروبا " قال كيسنجر: " أن الاتجاه إلى إقامة علاقات تجارية متينة(قوية) بين دول EEC وعـدد من الدول الأخرى في أوروبا والمتوسط وأفريقيا يظهر على أنه على حساب أمريكا "[١١٣].

كما شكل مسعى دول EEC في بداية الألفية إلى توسيع منطقة التجارة الحرة مع بلدان حوض المتوسط بالنسبة لأمريكا انشغالا متزايدا لأن هذا المسعى يعني بالنسبة لأمريكا خسرانها لوزن تلك الدول جيوسياسيا واقتصاديا (خسارة أسواقها).

وفي إطار هذه الخسارة التي قد تلحق بأمريكا بادرت هذه الأخيرة إلى محاولة إنشاء سوق حرة من خلال ما اصطلح عليه بالسوق الشرق أوسطية. و في المغرب العربي يظهر التنافس الاقتصادي بين أمريكا وأوروبا وخاصة فرنسا أكثر وضوحا خاصة في السنوات الأخيرة، فقد كانت الهيمنة والنفوذ الاقتصادي والثقافي محدودا بالنسبة لأمريكا في هذه المنطقة من العالم العربي بالمقارنة مع فرنسا حيث أن الوجود الأمريكي انحصر أساسا في مجال المحروقات وبعض المشروبات (Coca Cola, Pepsi Cola) أما فرنسا فكانت ذات النشاط الكثيف هناك، ولهذا رفضت فرنسا دخول أمريكا ولم تقبل بهذا التواجد الأمريكي، لأنها كانت ترى فيها منافسا قويا من شأنه أن يهدد مصالحها (فرنسا)، بل ويهدد كيانها في منطقة تعتبرها فرنسا تقليديا لها (Sa Chasse Gardée)، وظلت تبدو الشركات والاحتكارات الفرنسية أكثر تأهيلا واحتكارا في المنطقة من أمريكا خاصة في مجال نقل التكنولوجيا وغيرها من الصادرات، وذلك اعتبارا للروابط التي نتجت خلال مرحلة الاستعمار والتي استمرت بعد الاستقلال مثل اللغة، النظام القيمي الاستهلاكي، وكذلك العنصر الجغرافي (القرب) بالإضافة إلى دور السلطات الفرنسية في تهيئة الجو الملائم لانتشار صادراتها. وقد بذلت فرنسا جهودا معتبرة من أجل الحفاظ على هذه المكانة الاحتكارية في المغرب العربي، إلا أن مصالح فرنسا تعرضت لعملية التحجيم نظرا للمنافسة التي تواجهها من طرف أمريكا، التي بدأت تدخل بقوة إلى المنطقة المغاربية، ولذلك نرى فرنسا تحاول أن تتقرب أكثر من المنطقة عن طريق خلق تعاون جديد أو تدعيم تعاون اقتصادي وثقافي كبير ومكثف.

إن تعامل البلدين مع المنطقة يختلف من حيث الطرح، فالروابط التاريخية التي تحكم فرنسا بالمنطقة تجعلها تتميز بالخصوصية والحساسية التي تبعدها عن الواقعية والتي تدفعها دفعا إلى رفض هيمنة خارجية، وظهور عامل التنافس بين فرنسا وأمريكا مما قد يؤدي إلى تأزم الأوضاع بين البلدين ويخلق توترا في العلاقات بينهما.

يظهر في منطقة المغرب العربي الاختلاف الواضح بين المصالح الفرنسية والمصالح الأمريكية، وبالتالي التنافس بينهما. فهذا الجزء من العالم تعتبره فرنسا حكرا لها، فهو يشكل بالنسبة لها ارثا للماضي، فضلا عن أن المنطقة تمثل بعدا اقتصاديا وسياسيا فهي كذلك بمثابة حقل مفضل لنشر الثقافة الفرنسية وجعل اللغة الفرنسية يكتسي بعدا عالميا ، كما أنها سوقا مفضلة ومصدرا للمواد الأولية.

ولكن بظهور الاستراتيجية الأمريكية الشاملة والتي تم التعبير عنها في إطار استراتيجية الدول المحورية والتي يمثل المغرب العربي عموما أحداها، تستطيع أمريكا من أجل تحقيقها وهي السيطرة على الموارد الطاقوية ومسائل الدفاع (خطر انتشار الأسلحة النووية وتوسيع (NATO)) ، وبالتالي فإن أمريكا تمثل تهديدا للمصالح الاستراتيجية الفرنسية وتعدي على ممتلكاتها.

في خضم هذه الظروف ظلت فرنسا وما زالت تحاول بلورة أدوار جديدة تحاول لعبها من خلال لعب أدوارا متعاظمة في المؤسسات الدولية والجهوية والعمل على الحفاظ على التواجد الفرنسي في المنطقة لاسيما الاقتصادي والثقافي. انطلاقا من هذا يسعى الاتحاد الأوروبي بقيادة فرنسا إلى المحافظة على دورها التاريخي في المنطقة بتبني سياسة متوسطية جديدة وربط الأمن الأوروبي بالأمن المتوسطي ويتمثل ذلك كما أشرنا في مسار برشلونة، ذلك أن شمولية الاقتصاد العالمي فرضت على دول الاتحاد الأوروبي العمل على إيجاد منطقة تكون بمثابة سوق لمنتجاته ومكانا مضمونا لموارد الطاقة، ومنافسة التكتلات الاقتصادية الكبرى على المستوى العالمي، فالعلاقات الدولية أصبحت تتميز بما يمكن تسمية بالحرب الاقتصادية الباردة أو بروز مفهوم الجيواقتصادية. « la Géoeconomie » ليخلف الجيوسياسية في تفسير العلاقات الدولية.

ومن جهتها نجد أمريكا فإن توجهها إلى المنطقة المغاربية أخذ طابع المشاريع الخاصة للتعاون الاقتصادي على غرار مشروع (Eizenstat) إيزنستات، الذي يحمل اسم كاتب الدولة الأمريكي للتجارة في عهد (Clington) والذي تريد من خلاله أمريكا إفشال مشروع الشراكة

الأورو متوسطية، وهذا المشروع الأول يرمي إلى تدعيم التعاون الاقتصادي بين الدول المغاربية وأمريكا عن طريق تشجيع التبادل التجاري والاستثمار الأمريكي في المنطقة.

هذا ويظهر أن هناك تنافسا حقيقيا قد ولد بين القوتين الأوروبية والأمريكية في المنطقة المغاربية مع جل الميادين والقطاعات الاقتصادية الحيوية فاهتمام الطرفين بالمنطقة وبقدراتها المتمثلة خاصة المحروقات، زاد من حدة التنافس بينهما فضلا عن أن المنطقة تمثل سوقا كبيرة تقدر بحوالي ٨٠ مليون نسمة مرشحة للارتفاع وتعتبر هذه السوق بوابة لأفريقيا.

هناك إذن تنافس اقتصادي بين فرنسا وأمريكا في المغرب العربي، خاصة الجزائر حيث أنه في بداية الـ٩٠ عادت أميركا بقوة إلى هذه المنطقة تريد إزاحة فرنسا من قلاعها.

وفعلا فقدت فرنسا مواقعها التقليدية في الدول المغاربية الثلاث وفي المقابل انتهزت أمريكا هذه الفرصة لتعيد ترتيب أوراقها وتثبت وجودها هناك.

إن جوهر التنافس بين فرنسا وأمريكا في المنطقة المغاربية إذن هو الأساس الاقتصادي، فرنسا تمثل مصالح المجموعة الأوروبية، وتريد العودة إلى مستعمراتها السابقة بصورة أو بأخرى، وتريد قطع الطريق على الدخول والتواجد الأمريكي، وأمريكا من جهتها تريد أن تجعل هذه الضفة الجنوبية للمتوسط منطقة لنفوذها ولحماية مصالحها الجيوستراتيجية، ولذا نرى هناك تنافسا حقيقيا يتجلى في استراتيجية الطرفين في المنطقة.

كما أن الجمود الذي طرأ على تطور العلاقات الاقتصادية الأوروبية مع الدول المغاربية، ضمن إطار الشراكة الأورومتوسطية، دفع أمريكا إلى استغلال هذا التعثر وإلى طرح مشروعها الخاص للشراكة مع دول المغرب العربي وشكل ذلك تحديا جديدا للسياسات الأوروبية في المنطقة وخاصة وأن المشروع صور على أنه خيار بديل ومنافس للشراكة الأورومتوسطية مع دول المنطقة، وتمكنت أمريكا من تحقيق مكاسب اقتصادية في المنطقة العربية، وشهد الحضور الاقتصادي الأمريكي في المغرب العربي تطورا كبيرا.

التجارة الأوروبية الأمريكية ۶ ĭ ال ۱ ر5 الأوسƯ (ČĔēċ-ČĔĒĒ) النسبة المئوية

Ăłē تجمالĭ تجارة ƜƜ العالمية (ČČď)

	الصادرات			الواردات		
مجموƱ دوƞ ال ۱ ر5 الأوسƯ ČĔĒĒ	ČĎ.Đ	Ĕ.ď	Čđ.č	Ĕ.Đ	Ĕ.č	ČČ.ď
١ĕ٧٨	١١.١	٧.٤	١١.ĕ	ĕ.٤	٨.٧	١٠.٥
١ĕ٧ĕ	١٢.٥	٨.٢	١٤.ĕ	٧.٠	٦.٨	٦.٥
١ĕ٨٠	١٢.ĕ	ĕ.ĕ	١٦.٨	٦.٤	٦.ĕ	١١.١
مجموƳ الدول العربية ١ĕ٧٧	١١.٤	٧.١	١٤.٤	٦.٨	٥.ĕ	ĕ.٨
١ĕ٧٨	ĕ.٢	٥.٣	١٠.٢	٦.٥	٥.٦	٨.ĕ
١ĕ٧ĕ	١١.٠	٦.٤	١٣.٧	٦.١	٥.٥	٥.ĕ
١ĕ٨٠	١٢.٧	٨.٥	١٦.١	٦.١	٥.٦	ĕ.ĕ
مجموƳ دول الƤلي⅃ ١ĕ٧٧	٦.٣	٣.١	٨.٨	٤.١	٢.٢	١.٦
١ĕ٧٨	٤.٧	٢.١	٧.٢	٤.١	٢.٢	١.٨
١ĕ٧ĕ	٥.٣	٢.٦	٧.٦	٣.٧	٢.٠	١.٣
١ĕ٨٠	٦.٥	٤.١	ĕ.٠	٣.٧	١.٨	٢.١

المبحث الثالث:
التنافس السياسي والثقافي الأوروبي الأمريكي في المنطقة العربية

هذا المبحث سوف يتناول مجالا آخر من مجالات التنافس بين كل من أمريكا وأوروبا في المنطقة العربية والذي يلعب دورا هو الآخر في التأثير على علاقات الطرفين، ويتمثل هذا المجال في التنافس السياسي الذي سوف نعالجه في المطلب الأول، والتنافس الثقافي والذي سيكون موضوع المطلب الثاني.

المطلب الأول: التنافس الأوروبي الأمريكي في الميدان السياسي:

من جهة أصبحت أمريكا قوة عالمية مهيمنة، ومن جهة أخرى أصبحت أوروبا هي الأخرى قوة اقتصادية لا يستهان بها، مما جعلهما يتنافسان على كسب نقاط نفوذ سياسية في العالم، وأصبحا يتصادمان في كثير من الأحيان خاصة عندما يتعلق الأمر بالمصالح والأدوار العالمية. وتمثل المنطقة العربية، نظرا لأهميتها الجيوستراتيجية والاقتصادية مكانا خصبا لهذا التنافس والصراع .

أولا: التواجد السياسي الأمريكي:

كتب أحد مراسلي جريدة NewYork Tribune عام ١٨٥٣ " أنه رغم اعتبار الولايات المتحدة قوة كبرى في المنطقة التي تسيطر عليها الامبراطورية العثمانية فإنه لا يمكن لها أن تستمر في قبول الدور المتواضع الذي أعطي لها في الماضي بعد أن بلغت مرتبة عالية من الحضارة والثروة "(١١٥).

وكما هو معروف وأشرنا إليه سابقا، فإنه حتى بداية الحرب العالمية الثانية لم تكن أمريكا تملك سياسة نشطة ومتبلورة تجاه المنطقة العربية، وإنما كانت قد سلمت بأولوية النفوذ البريطاني والفرنسي فيها، كما أنها ركزت اهتمامها حول الأنشطة التجارية والتبشيرية والثقافية، واستمر هذا القدر المحدود من الاهتمام الأمريكي بالمنطقة حتى بداية الـ ٣٠ التي شهدت تحولا

مهما بسبب تزايد الاهتمام بالتوسع في مجال النفط وتجارة السلاح، ورغم هذا الاهتمام السياسي بالمنطقة العربية، فقد ظلت مصالح أمريكا الاقتصادية هي الشغل الشاغل لها في هذه المرحلة.

خلال الـ ٢٠ و الـ ٣٠ سعت الحركة الصهيونية للتأثير على أمريكا للتدخل بفعالية لمصلحة اليهود في فلسطين ، وفي الـ ٤٠ بدأ الموقف الأمريكي يفصح أكثر عن تأييده للحركة الصهيونية، وعندما بدأت الحرب العالمية الثانية اعتبرت نقطة تحول عظيمة في الاهتمام الأمريكي بالمنطقة العربية، إذ أبرزت الحرب الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية لهذه المنطقة، ولعبت أمريكا دورا مهما في إدارة شؤونها في أثناء الحرب، وقد لعبت ثلاث عوامل دورا مهما في تطور هذا الاهتمام الأمريكي بالمنطقة.

١ ـ بروز أهمية المصالح الاقتصادية والاستراتيجية للمنطقة وخاصة تلك المرتبطة بالنفط.

٢ ـ تحول النشاط الصهيوني من بريطانيا إلى أمريكا.

٣ ـ بزوغ نجم أمريكا باعتبارها زعيمة العالم الغربي، بعد تراجع موقف فرنسا وبريطانيا، وتصاعد الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفيتي.

وهكذا في منتصف الـ ٤٠ ، بدأ نفوذ ودور أمريكا المباشر في المنطقة العربية وتعاظمت مصالحها هناك، وكان من شأن هذا الدور الأمريكي المتزايد إحداث أزمة ثقة بينها وبين حلفائها الأوروبية، خاصة فرنسا وبريطانيا وبروز خلافات بينهما، كانت حرب السويس ١٩٥٦ أحسن مثال لها[١١٦] .

في هذه الفترة زاد اهتمام أمريكا بقضية الدفاع على الشرق الأوسط وتأكيد نفوذها في المنطقة كجزء من الحرب الباردة بإبرام المعاهدات الثنائية مع بلدان المنطقة، وإقامة تحالفات عسكرية جماعية، وملء الفراغ الذي ترتب على انهيار السياسة البريطانية والفرنسية في المنطقة وانسحاب هذه القوة الاستعمارية التقليدية من هناك. وأصبح هدف أمريكا، هو كيفية ترتيب أوضاع المنطقة والقضاء على عدم الاستقرار والتوتر فيها والعمل على جعلها بمثابة جزء من الكتلة الغربية الجديدة، حتى يمكن تحقيق أكبر حماية للمصالح الأمريكية وتدعيم نفوذها السياسي، لأنه حسب أمريكا فإن هذا النفوذ يمثل نجاحات هامة Achievements من أجل تحقيق رغبتها في القيادة العالمية[117].

ثم تورطت أمريكا بعد ذلك في الصراع العربي الإسرائيلي، وبدأت تحاول أن تقوم بتسويات لهذا الصراع ما زالت إلى الآن.

لقد أقحمت المنطقة العربية في معترك الحرب الباردة بحيث أصبحت صراعات المنطقة متشابكة ومتداخلة بين الشرق والغرب، إذ من جهة كانت أمريكا تنظر إلى المنطقة في هذه الفترة على أنها منطقة من جهة يسهل على الشيوعية اختراقها، ومن جهة أخرى، تعد المنطقة على درجة كبيرة من الأهمية (الموارد والموقع) ولهذا فحدوث أي اضطراب فيها خاصة التوسع الشيوعي من شأنه أن يشكل تهديدا خطيرا لأمريكا وللغرب عامة، فالمنطقة توجد على حافة NATO، ومن أجل هذه الأسباب كلها وغيرها، فقد رأت أمريكا أنه من الضروري توسيع سياسة الاحتواء إلى هذه المنطقة.

وهكذا سيطرت على سياسة أمريكا في المنطقة العربية خلال من الفترة (الحرب الباردة) فكرة التحالف أو الأمن الإقليمي التي اتخذت عدة أشكال، مثل التصريح الثلاثي (مايو ١٩٥٠) و مشروع قيادة الشرق الأوسط المتحالفة، ثم تضمين الشرق الأوسط في إطار نظرية الرد الشامل، ثم حلف بغداد (الحلف المركزي)، ثم مشروع ايزنهاور ثم سياسة الرد المرن[١١٨].

ومع أوائل الـ ٧٠ طورت السياسة الأمريكية في المنطقة عديدا من الممارسات التي تبلورت في دعم القوى الإقليمية الصديقة ودعم الوجود الأمريكي الدائم في المنطقة، سواء في صورة قواعد أو تسهيلات، ثم تطوير إمكانية التدخل العسكري فيها كل هذا من أجل تأمين مصالحها وتحقيق أهدافها السياسية في المنطقة.

وهي الأهداف التي تنشدها على المستوى العالمي ككل والمتمثلة في نشر القيم السياسية والاقتصادية والأخلاقية الأمريكية (نموذج الحياة الأمريكية The American Model of Life) من أجل خلق وتكريس نظام اقتصادي سياسي ليبرالي عالمي وفقا للتصور الأمريكي[١١٩].

تهدف سياسة أمريكا في المنطقة العربية إلى محاولة السيطرة والهيمنة على المنطقة وبناء مراكز قوة إقليمية ومحلية من أجل توظيفها لخدمة استراتيجيتها الكونية سواء باستعمالهم

كأدوات محلية للضغط على خصومها المحليين أو العالميين أو كمصدر ممول للمواد الخام الاستراتيجية (خاصة النفط).

وهذه السياسة لها علاقة بسياستها الكونية لأن التوازن المحلي والإقليمي له دور في التوازن الاستراتيجي المركزي بين القوى العالمية الكبرى.

كما تهدف أمريكا سياسيا، العمل على استقرار وأمن الأنظمة الموالية لها في المنطقة من أجل استمرار المحافظة على مصالحها النفطية والتجارية هناك.

أما في المغرب العربي، ففي الماضي أيدت أمريكا ضمنيا حق أقطارها (الجزائر، تونس، المغرب) في الاستقلال السياسي، ولعبت دورا كبيرا في إرهاق النفوذ الفرنسي والأوروبي في المنطقة ، ثم بدأت السياسة الأمريكية بمنطقة المغرب العربي منذ نهاية الـ ٨٠ تكثف الاتصالات السياسية والاقتصادية بدولها، وذلك بعد أن ظلت المنطقة طويلا حكرا للسياسات والمصالح الأوروبية وخاصة الفرنسية التي استفادت من موروث الحقبة الاستعمارية في المنطقة وحرصت باستمرار على إبقاء نفوذها وهيمنتها عليها، وقد حاولت أمريكا قبل ذلك أي بعد استقلال دول المنطقة أن تخترقها سياسيا وحرصت على تفعيل دورها ونفوذها بها، ومع أنها لم تستطع إزاحة النفوذ الفرنسي إلا أن نفوذها السياسي كان قويا على الدوام وفرض باستمرار أن يؤخذ رأيها في السياسات المغاربية، ويضاف إلى ذلك حرصها على تنمية النشاط الثقافي في المنطقة من خلال عشرات المراكز الثقافية المنتشرة في مدن المغرب العربي المتعاظمة انتشارا وتأثيرا، وكذلك مزاحمة الرساميل والاستثمارات الفرنسية والمنافسة التجارية القوية على السوق المغاربية، كل هذه الأسباب تدعو للاعتقاد أن المغرب العربي لم يكن مجالا مقفلا على النفوذ الأمريكي في أية فترة من الفترات.

ثانيا: الثوابت السياسية الأوروبية:

بعيدا عن المصالح الاقتصادية المباشرة فإن أوروبا في سعيها لزيادة دورها على الصعيد العالمي وتحقيقها لمصالحها المتميزة عن مصالح القوى العظمى، وبسبب ما يتيحه لها من ممارسة النفوذ على نطاق واسع على الصعيد العالمي، بدأت تحاول أن تزيد عناصر قوتها. وبما

أنها لا تستطيع ذلك عسكريا (المظلة الأمريكية)، رأت أن البديل عن محاولة أوروبا منافسة القوى الكبرى على المستوى العالمي، هو تنشيط دورها السياسي الإقليمي، واتخاذ هذا الدور الإقليمي مدخلا لزيادة نفوذها ودورها في السياسة العالمية، ووجدت أوروبا أن الإقليم الطبيعي لها الذي تستطيع أن تمارس فيه دورها المتزايد يتحدد بحوض المتوسط ومنطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، وتأتي المنطقة العربية في مقدمة هذه المناطق بسبب القرب الجغرافي والعامل التاريخي والأهمية الاقتصادية الكبرى للمنطقة بالنسبة لأوروبا.

ومن هنا بدأ اهتمام الدول الأوروبية بهذه المنطقة كجزء من ممارسة النفوذ واكتساب المكانة على الساحة العالمية فدول الـEEC كقوى صاعدة ظلت تسعى إلى صياغة وبلورة سياسات إقليمية فاعلة، وفي المنطقة العربية ظلت هناك فرصا وتحديات هامة أمامها من أجل المشاركة في صياغة وتوجيه التحولات التي تطرأ على المنطقة، وبالذات فيما يخص الصراع العربي الإسرائيلي وإيجاد تسوية له بما يخدم مصالحها الحيوية، وبما يوفر لها فرصة هامة لممارسة النفوذ والحصول على المكاسب الاقتصادية المترتبة على ذلك، كما أن هذا الاهتمام الأوروبي بالمنطقة العربية نابع من أن هذه المنطقة تمثل مصدرا للتهديدات المحتملة للقارة الأوروبية(١٢٠).

كان هذا الاهتمام بسبب تطور عملية النجاح الأوروبي ومن ثم بروز المجموعة الأوروبية كقوة اقتصادية، يمكن أن تلعب دورا هاما في السياسات العالمية، لأن الغاية الكبرى والنهائية لتجربة المجموعة الأوروبية ذات طبيعة سياسية محورها تحقيق الوحدة الأوروبية وتدعيم الدور المستقل لها، والسياسة الخارجية للجماعة تعد أداة هامة لتحقيق هذه الغاية باستعادة دورها القيادي السياسي عن طريق السعي إلى اكتساب كل مجالات لأنشطتها ومبادلاتها الخارجية كسبيل لتدعيم موقفها في عملية المنافسة الحادة مع القوى العالمية الأخرى.

كل هذا جعل أوروبا تركز في سياستها الخارجية على إعطاء اهتمام أكبر للمنطقة العربية، خاصة، والعالم الثالث عامة وإعطاء أهمية كذلك لعلاقاتها مع هذه المناطق، هذه العلاقات تساعدها على تدعيم وتقوية مواقفها تجاه العملاقين، لأنه من دون ذلك (أي تعاون مميز

مع هذه المناطق) ما كان بمقدور أوروبا أن تسعى لتدعيم استقلالها في مواجهة أمريكا. ومن هنا كذلك كان اعتراض هذه الأخيرة دائما على مثل هذا التعاون.

بعد أن غابت أوروبا سياسيا عن المنطقة العربية وبعد تراجع نفوذها أمام القوتين الأعظم، بحيث لم يعد يتناسب ذلك النفوذ مع تاريخ علاقاتها الممتدة والمتنوعة مع المنطقة العربية عادت تحاول أن تلعب دورا أساسيا في المنطقة مرة أخرى.

وهكذا ترجمت القوة الاقتصادية الأوروبية والروابط التقليدية التاريخية والثقافية، والجوار الجغرافي، إلى نوع من النفوذ السياسي في المنطقة العربية، واتسمت علاقة أوروبا بهذه المنطقة بدرجة عالية من التسيس بسبب هذه الاعتبارات وبالتفاعل الكثيف كذلك.

كما أنه يجب أن لا يغيب عن بالنا، أن بعض القوى الأوروبية تعد القوى الاستعمارية التقليدية التي لها ماضي عربي طويل غني بالأحداث والتطورات، واستقلال الدول العربية لم يحد من هذه العلاقات المتجذرة، بل بالعكس إن نفوذ هذه الدول الأوروبية بقي كبيرا ولم يتأثر كثيرا بفقدانها مستعمراتها.

تسعى الدول الأوروبية إلى تعزيز العلاقات مع دول المنطقة العربية، ضمن إطار اتفاقات اقتصادية تساهم في زيادة الدور الاقتصادي الأوروبي في هذه الدول، ويؤدي هذا إلى تعزيز دورها السياسي بما يتناسب مع حجمها الاقتصادي ,

لقد كان الحوار العربي الأوروبي (EAD) طريقا جديدا لتنظيم العلاقات الأوروبية مع المنطقة العربية وكشكل جديد للاتصال الدبلوماسي والسياسي. فعلى إثر طفرة البترول التي حدثت عام ١٩٧٣، وما تبعها من تقوية لأواصر العلاقات الاقتصادية، بدأ EAD وبدأ معه ازدياد نشاط أوروبا السياسي في المنطقة العربية. ولقد كان لهذا الحوار دور مهم في تفعيل السياسات الأوروبية في المنطقة، حيث تمكنت من خلاله الدول الأوروبية من إعادة نشر أنشطتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بطريقة مكنت دول EEC من إعادة صياغة نفوذها السياسي الإقليمي والدولي.

كما تسعى الجماعة الأوروبية إلى تعزيز دورها السياسي في المنطقة العربية من خلال الصراع العربي الإسرائيلي وبشكل خاص من خلال تفعيل دورها في إيجاد تسوية له أو ما

يسمى بعملية السلام، وتهدف الجماعة الأوروبية من وراء ذلك إلى تعزيز دورها السياسي في المنطقة من أجل تحقيق التوازن بين القوى الدولية، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال التطور التدريجي للمواقف الأوروبية تجاه الصراع العربي الأوروبي من أجل إيجاد مكانة لها في النظام الدولي، لقد تجلى ذلك عن طريق طرح العديد من المبادرات الأوروبية، تصاحبها تحركات دبلوماسية عديدة، ظلت أوروبا من خلالها تبحث عن دور سياسي لها في حل الصراع العربي الإسرائيلي.

ولكن معضلة السياسة الأوروبية في المنطقة العربية، هي التفاوت بين حجم المصالح الأوروبية هناك، وبين القدرات والإمكانات الأوروبية فيها، ويتجلى مأزق هذه السياسة هناك بالنظر إلى الدور الأوروبي المحدود في تسوية الصراع العربي الإسرائيلي باعتباره المسألة المحورية في السياسات المتعلقة بالمنطقة، إذ تفتقد أوروبا القدرة على المشاركة في توجيه محاولات تسوية هذا الصراع بما يتناسب والمصلحة الأوروبية في تحقيق استقرار يضمن لها مصالحها. فبرغم تبني أوروبا لمبادئ أكثر قربا لسياسة أغلب الأطراف العربية، فإن السياسة الأوروبية، وقفت عند حدود إعلان المبادئ دون الخطة العملية المحددة .

فأوروبا بسبب موقعها ضمن ميزان القوى على المستوى العالمي (قوة ثانوية)، تواجه صعوبات في محاولة ممارسة سياسة مستقلة في المنطقة العربية، كما أن الارتباطات الرئيسية لأطراف الصراع في المنطقة تشكل هي الأخرى عقبة إضافية رئيسية أمام السياسة الأوروبية، فليس لأوروبا قوة التأثير على هذه الأطراف.

ومع كل هذا، فمنذ تأسيسها سنة ١٩٥٧، فقد كان للمجموعة الأوروبية EEC سياسة مع منطقة المتوسط ودولها بتبني سياسة متوسطية والتي أخذت مع منتصف الـ ٧٠ اسم السياسة المتوسطية الشاملة Global Mediteranean Policy، وحتى سنة ١٩٧٢ كانت معظم علاقات دول الأوروبية EEC بدول المتوسط ذات بعد اقتصادي وتجاري واضح، ولكن حين بدأ البرلمان الأوروبي يناقش فكرة صياغة سياسة متوسطية شاملة لم تعد خافية الأهداف السياسية بعيدة المدى، والتي تتلخص في السعي نحو تمكين النفوذ السياسي للجماعة الأوروبية في المنطقة، وكانت فرنسا أكثر الدول الأوروبية تأييدا لهذا الاتجاه السياسي المتصاعد، وقد

اصطدمت هذه السياسة المتوسطية بمعارضة أمريكا، فقد هاجمت كما رأينا العوائق الاقتصادية للتفضيلات التجارية التي اعتزمت الجماعة الأوروبية تقديمها في إطار هذه السياسة.

ومع موجة التغيرات التي شهدها العالم في نهاية ٨٠ رأت دول EEC، أن الظروف أصبحت ملائمة لتطوير السياسة المتوسطية الجديدة، والتي حاولت الجماعة الأوروبية بمقتضاها دفع دول جنوب المتوسط لإدخال إصلاحات اقتصادية وسياسية في إطار علاقة شراكة يتجاوز الاتحاد الأوروبي فيها دوره السابق، كمصدر للمعونات، ليلعب دور المحفز على الإصلاح والتغيير.

لقد شكل التحول في السياسات الأوروبية تجاه المنطقة المتوسطية والذي ظهر بشكل واضح في مؤتمر برشلونة ١٩٩٥(الشراكة الأورومتوسطية) بداية عودة التدخل والنفوذ الأوروبي من جديد في المنطقة. ويرتكز مشروع الشراكة هذا على سياسة التعاون الاقتصادي والأمني والسياسي و يرمي إلى تحقيق أهداف السياسات الأوروبية في المنطقة، والهدف من هذا التدخل هو الحد من الآثار السلبية التي تنعكس على الداخل الأوروبي نتيجة عدم الاستقرار في المنطقة العربية. كما كان الهدف من خلال مشروع برشلونة هو تحقيق أبعاد السياسات الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي (السياسية والاقتصادية والأمنية) تجاه المنطقة الجنوبية، وذلك من أجل إعادة تفعيل دور هذه السياسة على الصعيدين الإقليمي والدولي، فالعلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية التي تضمنتها وثيقة برشلونة مكنت دول الاتحاد من إيجاد موقع قدم في منطقة هامة جدا بالنسبة لها.

ونحن نتناول النشاط السياسي الأوروبي في المنطقة العربية، لا يفوتنا أن نخص جزءا من هذا الموضوع للسياسة الفرنسية لما لها من مكانة هامة في هذا الإطار. فقد أعطت فرنسا عناية فائقة لمسألة استرجاع نفوذها في المنطقة العربية، ودعم تطلعاتها الاستقلالية بمناهضة ومعاكسة القوة الأمريكية ونفوذها وتدخلاتها في هذه المنطقة (كما في غيرها من مناطق العالم). فقد حافظت فرنسا على العلاقات التي ظلت تربطها بالدول الناطقة بالفرنسية وبشكل خاص بلدان المغرب العربي إضافة إلى لبنان وسوريا وإلى حد ما مصر، وذلك من أجل الإبقاء على نفوذها

في هذه الدول، من خلال العمل على إرساء قواعد التعاون في سبيل المحافظة على الأمن والاستقرار بعيدا عن الهيمنة الأمريكية.

وعندما نلقي نظرة على السياسة الخارجية الفرنسية، فإننا نجد أن أول شيء هو سعيها الدائم إلى فرض وجودها على الساحة الدولية وتحقيق استقلالية سياستها وتحركاتها عن أي ضغط أو تأثير، وهذه الفكرة تتجسد فيما قاله De Gaulle في كتابه "ذكريات الأمل" " إنه من الضروري أن تكون أفعالنا وأقوالنا مستقلة عن الآخرين".

لقد كانت سياسة De Gaulle منذ الـ ٦٠ في المنطقة العربية، هي إضعاف نفوذ العملاقين، بعزل الصراع العربي الإسرائيلي عن الحرب الباردة، وتدعيم مكانة فرنسا ومصالحها الاقتصادية. .

وكان ضد تعاظم الوجود السوفياتي والأمريكي في المتوسط[١٢١] وعندما تصدى للطابع الحاد الذي اتخذته حرب ١٩٦٧، كان يأمل وقف الضغوط الخارجية في المتوسط، والإسهام شيئا فشيئا عن طريق جهود رصينة ودؤوبة في حمل أوروبا على توحيد وجهات نظرها، والتصرف بشكل متماسك في هذه المنطقة من العالم حيث أوروبا جزء مشارك فيها. وبسبب سياستها الإيجابية تجاه القضية العربية منذ حرب ١٩٦٧، فقد كسبت فرنسا مكانة هامة في العالم العربي رغم أنها لم تحقق نفوذا سياسيا موازيا نسبيا نظرا لعدم امتلاكها الإمكانيات اللازمة لذلك[١٢٢].

ثالثا: مسار التنافس السياسي الأوروبي الأمريكي في المنطقة العربية:

يتضح من النشاطات السياسية لكل من أوروبا وأمريكا أن هناك تنافس سياسي واضح بينهما في المنطقة العربية، لبناء نفوذ هناك لكل طرف من أجل خدمة أهدافه السياسية والاقتصادية وغيرها ومحاولة إقامة علاقات متينة مع دول هذه المنطقة بغية التأثير في سياستها.

ففي الماضي ساهمت أمريكا مساهمة فعالة في إخراجه فرنسا وبريطانيا من المشرق العربي، وخاصة عقب تورطهما في حرب السويس ١٩٥٦، وأصبح لها (لأمريكا) منذ ذلك الحين النفوذ الواسع في المنطقة العربية مع نفوذ قليل لدول الجماعة الأوروبية إلى الآن.

وقد سعت السياسات الأوروبية من خلال مؤتمر برشلونة لقيادة دورها السياسي بالإضافة إلى إعادة إحياء الوجود الأوروبي الاقتصادي والسياسي في المنطقة العربية، بعدما سعت أمريكا إلى إقصاء أوروبا عن أي دور فعال لها هناك. وقد شكل المشروع المتوسطي محاولة أوروبية لمنافسة مشروع الشرق أوسطية الذي تسعى أمريكا لتسويقه في المنطقة والذي يؤدي إلى سيادة النفوذ الأمريكي فيها.

إن التنافس السياسي الحاد بين أوروبا وأمريكا قد ظهر في منطقة المغرب العربي التي تعتبر تقليديا منطقة نفوذ أوروبية، وخاصة فرنسا، حيث ترتكز سياسة دول EEC هناك على أبعاد استراتيجية واقتصادية وسياسية وثقافية، وهناك مخاوف في هذه الدول من المنافسة الأمريكية لها على النفوذ وعلى المصالح في هذه المنطقة من العالم العربي.

ففي إطار السياسة الأمريكية الأوروبية على النفوذ في منطقة المغرب العربي وضعت أمريكا كل الدول المغاربية على مدار أولوياتها، وأفسحت لها المجال للحضور والمشاركة في خططها القائمة. هذا الاهتمام الأمريكي بالمنطقة المغاربية قد أزعج كثيرا الأوروبيين الذين يعتبرون أن هذه المنطقة لا تزال مجالا حيويا لهم .

تاريخيا لم تمثل منطقة المغرب العربي عامل جذب بالنسبة لأمريكا التي ربما نظرت إلى هذه المنطقة لفترة طويلة على أنها الفضاء الخلفي لأوروبا المتوسطية، ولا يجوز منافستها فيها، خاصة وأن فرنسا وإيطاليا وإسبانيا حلفاء طبيعيون لأمريكا، ولكن ظهرت بعد ذلك بعض التطورات التي تسببت في إزعاج الأوروبيين الذين عبروا عن قلقهم من محاولات أمريكا مد نفوذها داخل منطقة المغرب العربي.

هناك مخاوف الدول الأوروبية من المنافسة الأمريكية لها على النفوذ والمصالح في هذه المنطقة، ولكن أوروبا ظلت أكثر قدرة على ضبط الأوضاع هناك بحكم علاقة القرب الجغرافي والعلاقات التاريخية، ورغم هذا فإن أوروبا مهددة بفقدان نفوذها في هذه المنطقة بسبب عدم انتهاجها لسياسة موحدة حيال دول المغرب العربي.

أما فيما يخص التنافس الأمريكي الفرنسي في المنطقة المغاربية، ففي الماضي، لم تنازع أمريكا فرنسا نفوذها التقليدي هناك، كما حرصت على إخراجها من المشرق العربي، وإن ظلت

(أمريكا) تعترف لها (فرنسا) بالعلاقة الخاصة بلبنان، ضمن الحدود التي لا تؤثر كثيرا في السياسة الأمريكية تجاه لبنان واتجاه علاقة لبنان بالصراع العربي الإسرائيلي. وفي المقابل فإن أمريكا أطلقت يد فرنسا في منطقة المغرب العربي بوصفها منطقة نفوذ خاصة لفرنسا، وإن كانت قد احتفظت لها بمواقع نفوذها فيها، وسبب اعتراف أمريكا لفرنسا بحقها في بسط نفوذها على هذه المنطقة طيلة فترة الحرب الباردة هي:

١ ـ أن هذا النفوذ لم يأت عفوا، بل يضرب بجذوره في التاريخ الاستعماري الفرنسي، ومن أقوى علاقاته سيطرة اللغة الفرنسية في التعليم والإدارة والحياة العامة، ورصيد المصالح الفرنسية الضخم في المنطقة وكذلك ثقافة النخب المغاربية الحاكمة وولائها السياسي.

٢ ـ كانت أمريكا مدفوعة إلى الحرص على احترام قسمة العمل الإمبريالية، وحصص توزيع النفوذ بين القوى المنتصرة في الحرب العالمية الثانية

٣ ـ كانت أمريكا مجبرة على ضمان استمرار التماسك في جبهتها الرأسمالية العالمية ضد الخطر الشيوعي الزاحف. مما فرض تقديم تنازلات للحلفاء لتأمين التزامهم بخيار الانتظام في الحلف ضد ذلك الخطر .

ولكن مع حرصها على احترام النفوذ الفرنسي في المغرب العربي، فقد كانت هناك أسباب دفعت أمريكا إلى إعطاء أهمية للمنطقة المغاربية في إستراتيجيتها الكونية في هذه الفترة وهي:

١ ـ الاختراق السوفيتي لإفريقيا في الـ ٦٠ والـ ٧٠ والذي سجل نجاحا كبيرا، ورغبتها في ايقاف هذا الزحف الذي يهدد مصالحها في افريقيا وفي مناطق أخرى قريبة منها.

٢ ـ القلق من الدور السياسي الفعال لبومدين في الجزائر في افريقيا وفي دول العالم الثالث بضخ فكرة عدم الانحياز والتحرر.

٣ ـ دور ليبيا التخريبي في المحيط الإقليمي العربي والإفريقي (رعاية فصائل الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية واليسار العربي والدولي).

٤ ـ صلة المغرب العربي بالصراع العربي الإسرائيلي، وتشجيع المغرب على بناء الجسور من أجل تسوية الصراع.

هذه هي مجمل الأسباب التي جعلت أمريكا تهتم بالمنطقة المغاربية خلال الحرب الباردة (أي في مرحلة الاحترام الأمريكي للنفوذ الفرنسي هناك)، غير أن زوال الحرب الباردة، وضع حدا لذلك الاحترام، ودفع أمريكا إلى مرحلة هجوم معاكس لاحراز موقع هيمنة أكبر.

وهكذا بدأت تزاحم النفوذ الفرنسي وتنافسه، كما بدأت الدول المغاربية حريصة على تمتين علاقاتها مع أمريكا.

إن أزمة لوكربي وفرض الحصار على ليبيا أهم استعراض رسمي للقوة في المنطقة المغاربية، كما أن الأزمة الجزائرية في بداية الـ ٩٠ فتحت الأبواب للتغلغل الأمريكي في المنطقة، بالإضافة إلى قضية الصحراء الغربية والوضع الاقتصادي الصعب لبعض البلدان المغاربية.

هذا الاختراق الأمريكي رفع وتيرة التنافس الفرنسي الأمريكي في المنطقة. وبسبب شعور فرنسا بمخاطر هذا الاختراق لأمريكا لمنطقة نفوذها، جهزت له ردودا سياسية واقتصادية وثقافية بتطوير العلاقات الاقتصادية بالمغرب العربي إلى المستوى الذي أثمر اتفاقات شراكة بين المغرب العربي وبين الاتحاد الأوروبي. وكذلك السعي إلى فك الارتباط السياسي بين أمريكا والدول المغاربية وإخراجها من نظام الشرق الأوسط الأمريكي وإدماجها في الشبكة الأوروبية عبر النظام المتوسطي.

وفعلا استطاعت فرنسا أن تقاوم هذا الاختراق الأمريكي وكان موقعها قويا بسبب ثلاث عوامل لا يستطيع الاختراق الأمريكي اسقاط تأثيراتها وفعالياتها وهي:

١ - المصالح الفرنسية القوية في المنطقة المغاربية الممتدة إلى الماضي.

٢ - النخب السياسية والاقتصادية المحلية هي نخب فرانكوفونية ذات ولاء قوي لفرنسا.

٣ - لفرنسا قاعدة ارتكاز قوية في المنطقة وهي التبعية الثقافية واللغوية، فمازالت اللغة الفرنسية مهيمنة على التعليم والإدارة والبحث العلمي وسائر مرافق الإنتاج وحتى الحياة العامة هناك.

هذا فيما يخص التنافس الأمريكي الأوروبي وخاصة الفرنسي في منطقة المغرب العربي، وإذا عدنا إلى المنطقة العربية كلها، فإننا نجد أنه رغم نجاح مسار الوحدة الأوروبية

التي تحاول إظهار أنها تتكلم بصورة واحدة وتسير وفق خط متجانس، إلا أن الواقع شيء آخر، فهناك اختلاف وعراقيل في إيجاد استراتيجية ونظرة موحدة، خاصة فيما يخص التنافس السياسي الأمريكي الأوروبي، إذ نجد هناك تفاوت ضمن الأسرة الأوروبية نفسها في الدرجة لأتباع سياسة شاملة وكاملة في هذا المجال. فنجد فرنسا هي أكثر الدول مطالبة لتشديد المواقف في وجه النفوذ الأمريكي، إذ كانت دائما تطالب الدول الأوروبية بتبني سياسة تخرجهم من دائرة النفوذ الأمريكي.

ومن جهة أخرى، ورغم هذه التنافسات، فإننا نجد أن السياسة الأوروبية والأمريكية في المنطقة العربية متقاربة فهي تهدف إلى تجسيد قيم وتقاليد الليبرالية الغربية الديمقراطية وحقوق الإنسان على النمط الغربي التي أصبحت من أهم القضايا في العلاقات الدولية.

وهناك تعاون حقيقي بين الطرفين منذ الـ 90 من خلال تدخلهما المشترك في حرب الخليج II للحفاظ على ومصالحهما هناك.

ففي البداية وعندما بدأت حرب الخليج II حاولت أوروبا اتخاذ موقف مغاير لأمريكا، وكان الموقف الفرنسي كالعادة هو الأكثر بروزا، إلا أن إصرار أمريكا على إخراج العراق من الكويت بالقوة أجبر حتى فرنسا على التراجع عن كل المواقف التي أعلنتها قبل اندلاع الحرب، وظلت الدول الأوروبية تؤيد المواقف الأمريكية من العراق بعد انتهاء الحرب وحتى بعد الغزو الأمريكي الأخير للعراق رغم أن فرنسا حاولت بمعاونة روسيا مناوأة السياسة الأمريكية.

المطلب الثاني: التنافس الأوروبي الأمريكي في الميدان الثقافي:

إذا كان الصراع والتنافس بين الأمم في الماضي يدور أساسا حول السيطرة على رقعة جغرافية معينة، وتحقيق منافع مادية، فإن محور الصراع والتنافس أصبح اليوم على من يسيطر على عقول الناس وطريقة تفكيرهم، وذلك من خلال فرض نموذج ثقافي الذي يكون في الغالب في تناقض مع تقاليد الناس وخلفياتهم، ويكون هذا ليس بالقوة المادية، ولكن بوسائل أخرى عرفت تطورا هاما في العالم.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الدفاع عن المصالح الوطنية لا يتحقق فقط عن طريق القوة العسكرية ولا الاقتصادية، بل وكذلك بالتمسك بترقية الثقافة واللغة والدفاع عن خصوصية الشخصية الوطنية.

وفي هذا النطاق فإن المنطقة العربية تشكل إحدى أهم المحطات للصراع والتنافس الذي يدور بين النماذج الثقافية الكبرى، ونخص بالذكر أمريكا وأوروبا وخاصة فرنسا دائما، حيث مظاهر تنافسها في هذه المنطقة لا تقتصر على المستوى الاقتصادي والسياسي فحسب، ولكنه على المستوى الثقافي كذلك، فكلاهما يبحث ويعمل لأن يكون نموذجه هو المسيطر على المنطقة.

فإذا كان العامل الاقتصادي والسياسي يشكل حجر الأساس في الصراع والتنافس بين أمريكا وأوروبا في المنطقة العربية التي أصبحت من بين أهم المسارح لهذا التنافس كما رأينا، لكن هناك وجه آخر للتنافس بينهما هناك ولا يظهر بنفس الوضوح مثل المصالح الاقتصادية والسياسية، ولكنه لا يقل أهمية أن لم يكن أخطارها.

وهذا الوجه هو التنافس الثقافي، فالأهداف الثقافية أصبحت من أهم التحديات التي تواجهها المنطقة العربية اليوم من أجل لعب الأدوار الأولى على الساحة الدولية، ولهذا نجد أن كلا من أوروبا وأمريكا بسبب وزن كل منهما في المحيط الدولي، يصبو لأن تكون نماذجه الثقافية هي المسيطرة وخاصة التصادم بين الفرنكوفونية بزعامة فرنسا، والأنجلوسكسونية (الأمركة). فكلا النموذجين يعمل على نشر وتوزيع ثقافته على نطاق واسع، ويكون هذا عن طريق استخدام الوسائل الضخمة التي برزت في العالم، أي وسائل الاعلام والاتصال، الانتاج الفكري... وغيرها

أولاً: العلاقات الثقافية الأوروبية:

إن تاريخ اهتمام أوروبا بالمنطقة العربية وخاصة بمنطقة حوض المتوسط قديم، انطلاقاً من موضوعات ثقافية حضارية بحتة لأن هذا الحوض كان مهداً لحضارات كبرى مختلفة فينيقية يونانية رومانية إسلامية، تفاعلت فيما بينها، وظهرت أطروحة المتوسط كفضاء جغرافي وتاريخي وحضاري واقتصادي.

وهكذا، أصبح البعد الثقافي والحضاري للعلاقات الأوروبية العربية أهم وأشمل من البعدين الاقتصادي والسياسي، فلقد استمر تطور هذه العلاقات عبر التاريخ وأصبحت المدن الأوروبية الكبرى تعج بطلاب العلم من مختلف الدول العربية، كما تم تأسيس المعاهد والجامعات والمراكز الثقافية في عدد من العواصم العربية مثل بيروت والقاهرة وبغداد وغيرها.

وتمت هذه العلاقات بين ضفتي المتوسط في ظل محاولات الغزو الثقافي الأوروبي على المنطقة العربية، وخاصة مصر، حدث هذا مع محمد علي أولاً، ثم تحت الإدارة الاستعمارية البريطانية ثانيا عندما سعت هذه الأخيرة تحويل التعليم إلى أداة للتبعية من خلال تكوينها للكتبة وأنصاف المتعلمين، ومحاولة إخضاع الفكر العربي للفكر الغربي الأوروبي.

وفي مقابل هذه المحاولات الأوروبية، كانت طلائع البعثات التعليمية المصرية إلى أوروبا، وبالذات إلى فرنسا، فكانوا مبشرين بتقليد النموذج الليبرالي الأوروبي، وهناك من دعا بشكل واضح وصريح إلى تبني النموذج الأوروبي للشعوب العربية كشرط أساسي لإحداث نهضتها مثل سلامة موسى. بل تكونت أجيال من المثقفين ورجال العلم العربي ممن تم إعدادهم في الجامعات الأوروبية، وأصبحوا يقومون بدور في التقارب الثقافي مع أوروبا، واللغات الأوروبية يجري تدريسها بشكل واسع في المدارس والجامعات العربية.

كما أن الصحافة العربية تستمد القسم الأكبر من أخبارها من برقيات الوكالات الأوروبية والأمريكية.

والأكثر من ذلك أن الـ ٥٠ والـ ٦٠، شهدت تعبيرات ثقافية غنية في الكثير من الدول العربية، حيث دعت نخب من العرب إلى الانتماء المتوسطي، وكانت هذه النخب الكبرى ترى

أن ثمة جذور تاريخية مشتركة لحضارة متوسطية، ودعت إلى نوع من التأصيل الثقافي للشخصية المتوسطية، ومنهم طه حسين، وحسين مؤنس وموسى سلامة، وغيرهم كثير[١٢٣].

فطه حسين مثلاً، يرى أنه تتوافر حول المتوسط، ثقافة مشتركة تربط الشعوب التي تعيش في هذه المنطقة، ولهذه الثقافة رموزها المادية والمعنوية التي أدت إلى خلق حياة عقلية وثقافية مشتركة.

بالإضافة إلى هذا حدثت تأثيرات ثقافية من أوروبا على العالم العربي، خلال العهد الاستعماري، فكان هناك تدخل ثقافي إلى جانب التدخل الاقتصادي والتجاري والسياسي والعسكري وإن كانت آثار هذا التدخل قد اختلفت من بلد عربي إلى آخر، فهناك التأثير الثقافي البريطاني في المشرق العربي، خاصة على مستوى النخبة وكذلك تأثير النظام التربوي، كما أنه في المغرب العربي لا أحد يجادل في التأثير الثقافي الفرنسي في كثير من المستويات[١٢٤].

استمر الاهتمام الأوروبي بالمجال الثقافي في المنطقة العربية حتى أنه في إطار الحوار العربي الأوروبي تم تشكيل لجنة لمتابعة جوانب التعاون المختلفة (الاقتصادي الاجتماعي والفني والثقافي). وكذلك بين الدول العربية والدول الأوروبية ومنها التوصل إلى اتفاقيات بشأن التبادل العلمي وتطوير البحوث المشتركة وبرامج تبادل الطلبة[١٢٥].

ويهدف الأوروبيون من وراء كل هذا إلى أن يتبنى العالم العربي، قيم الثقافة الأوروبية في الديمقراطية، وحقوق الإنسان والتعددية السياسية وسيادة القانون، وتبني نظام السوق الاقتصادي والمجتمع المدني، وغيرها من القيم الغربية الأوروبية.

هذا فيما يخص النشاط الثقافي الأوروبي عامة، ولكن النشاط الفرنسي في هذا الإطار، متميز جداً، ففرنسا أكثر من غيرها متمسكة بالدفاع عن ثقافتها ولغتها في كل المناطق التي كانت منتشرة فيها ومنها المنطقة العربية، والعمل على تطويرها في إطار اتفاقيات الصداقة والتعاون الثقافي والعلمي والفني(جامعات ومؤسسات) كما تعمل على نشر مبادئ والحريات الفردية والديمقراطية، وحقوق الإنسان واللائكية عبر فكرة الفرنكوفونية التي تعتبر أساس السياسة الثقافية الخارجية الفرنسية بهدف بعث و تطوير الثقافة واللغة الفرنسيتين وما يربط بهما

من قيم ومبادئ وهذا عبر تشجيع استعمال اللغة الفرنسية وخلق مؤسسات وطنية لمتابعة هذا المشروع.

وفي المنطقة العربية، فإن الاهتمام الفرنسي بسياستها الثقافية كبير وهام جدا، وفي هذا الإطار يقول « Paul Balta » " أن الأسطول الفرنسي الذي قاد الحملة على مصر، كان معه مطابع للطباعة، ومن الجهة الأخرى من المتوسط كان يأتي رجال إلى أوروبا باحثين عن الوسائل التعليمية الحديثة، وعن الصورة المثالية لعصر الأنوار وعن مبادئ الثورة الفرنسية، وقبل أن ترسل فرنسا الآلات وأصحاب المصالح الذين تدفقوا على الشواطئ الجنوبية للمتوسط أرسلت أفكارا اكتسبتها بشكل دائم طاقة ودية هائلة يحملها عدد كبير من الفرنسيين، وذلك بالرغم من تبدلات العلاقات السياسية، أن البلدان العربية خاصة بلدان المغرب العربي، تشغل مكانا هاما في مجال التعاون الثقافي والعلمي والتقني[١٢٦].

تاريخيا كان دور فرنسا في المنطقة العربية هو الحماية المسيحية اللاتينية حاملة للثقافة، وأن بصمات الثقافة الفرنسية جعلت المنطقة تقاس بالحقيقة أن الطبقات العليا في مصر والدول الأخرى بالمشرق تبنت اللغة الفرنسية كلغة ثانية، وهناك عدة مدارس بالإضافة إلى جامعة القديس جوزيف ببيروت بالإضافة إلى عدد كبير من المعاهد كلها كرست النفوذ الثقافي الفرنسي.

وأصبح النفوذ الفرنسي ومازال يمثل تقليدا مصريا ولبنانيا. وأدت إعادة العلاقات الفرنسية مع العالم العربي في منتصف الـ ٦٠ إلى تعدد المراكز الثقافية أو المؤسسات المدرسية الفرنسية في البلدان العربية، وبذلت فرنسا في هذا الصدد جهدا كبيرا.

في سنة ١٩٧٠ وصل العدد إلى أكثر من ٣٠ مركزا ثقافيا، بالإضافة إلى عدد كبير من الثانويات والمعاهد الفرنسية، تقدم لها الإعانات كليا أو جزئيا، كما بذلت الجهود الكبيرة لزيادة انتشار اللغة الفرنسية وتحسين كيفية تعليمها، كالدورات التدريبية، وإدخال وسائل الإيضاح، وخاصة السمعية البصرية الأكثر عصرية، وإصدار كتب مدرسية فرنسية تتناسب مع احتياجات البلدان المعنية. وقد اشرف على هذا العمل الادارة العامة للعلاقات الثقافية والعلمية والتقنية وساعدها عدد من الهياكل الفرنسية وخاصة في مجال تعليم الفرنسية للمدرسين الأجانب.

ومما لا شك فيه أن الإطار الثقافي، قد مثل إحدى تجليات النفوذ الذي مارسه الاستعمار الفرنسي على المنطقة العربية، حيث ترك بصمات واضحة على البنية الثقافية لهذه الدول، وترك آثارا عميقة في نسيجها الاجتماعي فقد نجد في فرض اللغة الفرنسية كرمز للمعاصرة ووسيلة للتأهيل المهني والعلمي والانفتاح على العالم الخارجي، كما أن هذه اللغة الفرنسية، كأداة ساهمت في قولبة جملة من السلوكات وأنتجت نخبا وكرمز عملت على ترسيخ هيمنة اللغة الفرنسية في التعليم وفي جميع المرافق(١٢٧).

إن الاختراق الثقافي الفرنسي، لم يعد مقتصرا على الأشكال التقليدية والمباشرة، بل أن الثورة التكنولوجية الحديثة، خصوصا في مجال الاتصالات جعلت النظام السمعي البصري من أخطر الأسلحة لممارسة النفوذ الثقافي. وغني عن البيان أن ظهور هذه الوسائل لا تحتاج إلى استدلال أو تفسير، فهي تمس شرائح واسعة من السكان في العالم العربي وتروج من خلال إنتاجها نظاما قيما ومجتمعيا فرنسيا.

إضافة إلى هذه الأساليب المتطورة، فمازال الحضور الفرنسي موجودا كلاسيكيا من خلال المساعدة من أجل التأطير والتعليم وكذلك البعثات والمراكز الثقافية.

هذا فيما يخص النشاط الثقافي الفرنسي في المنطقة العربية بصفة عامة، ولكن هناك خصوصية لها بالنسبة للمغرب العربي هذه الخصوصية جعلت فرنسا ترتبط بهذه المنطقة وتتفاعل معها بصورة مختلفة، ليس المصالح الاقتصادية فقط، ولكن الروابط التاريخية والقرب الجغرافي، وبحكم أن المنطقة كانت خاضعة للسيطرة الفرنسية، فاللغة الفرنسية هناك تحتفظ بمكانة مهمة، إذ معظم الجرائد والبرامج التلفزيونية والحصص الإذاعية بهذه اللغة، وتدرس إلى جانب اللغة العربية كلغة ثانية، وأصبحت هذه المنطقة أكبر مستعملة للغة الفرنسية.

بالإضافة إلى دور الفرنسيين في نشر لغتهم والدعوة أليها في المغرب العربي، نجد هناك دور النخبة الفرنكوفونية في الدفاع عنها والتعلق بها والتعاطف معها قديما وحديثا، تدافع عنها بقوة وحماس كبيرين، بل وتقف أحيانا كثيرة موقف الخصم للعربية، والعداوة أحيانا أخرى، وهذه النخبة عملت الإدارة الفرنسية على تكوينها من أجل تسخيرها لخدمة أهدافها الخفية والمعلنة، وأقلها ربط الفكر والثقافة بفرنسا وحضارتها.

ومن جهة أخرى وبالإضافة إلى الوجود الفرنسي في المدارس والمؤسسات التعليمية المغاربية على اختلاف أنواعها، تحتضن الجامعات الفرنسية آلاف الطلبة المغربيين، ففي سنة ١٩٧٠ بلغ عددهم ٤٠٠ طالب أي بمعدل ٩٠% من مجموع الطلبة الأجانب المسجلين رسميا في المؤسسات الفرنسية، ووصل عددهم في بداية الـ ٨٠ أكثر من ٣٢ ألف أي ٣٠% من الطلبة الأجانب.

يرجع اهتمام فرنسا بنشر لغتنا كما قال أحد الساسة الفرنسية (الوزير جاي دي برقلي) إلى: " أنه ينبغي القول بصراحة أن الفرنكوفونية أما أن تكون في النهاية سياسية أو لا تكون. أنه واضح أن تجمعات الغد ستكون تجمعات لغوية، وسوف لن يبقى على قيد الحياة بعد قرن من الزمن سوى أربعة أو خمسة حضارات فوق الأرض"، كل هذه الجهود الفرنسية، ترمي إلى ربط أشد الارتباط النخب الأفريقية وغيرها بعلوم وتقنيات الاقتصاد الفرنسي وذلك للحفاظ على المصالح المميزة الموجودة[١٢٨].

ثانيا: التأثيرات الخارجية الأمريكية:

هناك في أمريكا تركيز على الناحية الثقافية في السياسة الخارجية، فهناك التشديد دائما على مفاهيم "العالم الحر" والتراث الحضاري الغربي والقيم الديمقراطية وغيرها,

وهناك مفهوم الهيمنة الأيديولوجية Ideological Hegemony في أمريكا التي تعني حسب (قرامشي) تغلغل نظام كامل للمعتقدات والقيم والاتجاهات والممارسات الاجتماعية والعلاقات في مجتمع ما "[١٢٩].

ويطرح أنصار التيار الليبرالي في أمريكا أن القيم الثقافية المسيطرة هناك هي الليبرالية والتعددية والدفاع عن الحرية التي تعتبر القيمة العليا في الثقافة الأمريكية، ومن هنا بروز العالم الحر في مواجهة العالم الشيوعي في السياسة الخارجية الأمريكية وفي الإعلام، ويترتب على ذلك تبعا لهذا الرأي، أن رسالة أمريكا مازالت مستمرة و أنها تهدف إلى ضمان الحرية واستمرار التنوع في العالم.

كما أن مفهوم الهيمنة والسيطرة على العالم الذي ينطلق من الشعور بالتميز والتفوق، تعتبر من المفاهيم الأساسية في الثقافة الأمريكية.

فمنذ البداية شهدت التجربة الأمريكية تيارا قويا، يدعو إلى استخدام القوة مع العالم الخارجي، وذلك في الثقافة السياسية الأمريكية مفهوم المصير الواضح (Manifest Destiny) الذي يتضمن أن على الأمريكيين ليس أن يقوموا بتعمير هذه القارة الجديدة "غير المأهولة" فقط، ولكن عليهم نشر هذه الحيوية في المناطق المجاورة بل وفي العالم " نقل الرسالة الأمريكية.

وفي القرن ٢٠، تطور هذا المفهوم إلى مفهوم قيادة العالم، ومن هنا بدأ الاهتمام بالسياسة الثقافية والتي كان الهدف منها بصفة عامة تكوين رجال ليصيروا قادة في بلدانهم، لديهم معرفة مباشرة بالطريقة التي يتبعها الأمريكيون في تناول المسائل، والتي يفكرون بها، كذلك بعث مفاهيم أمريكا في الحرية والمبادئ الإنسانية كمسالة القيم الحضارية الديمقراطية الأمريكية، كذلك خلق جو ثقافي لدى شعوب الدول الأخرى يساعد على فهم الرسالة الحضارية الأمريكية التي تحاول أن تقدمها كنموذج للعالم يمكن الاقتداء به من خلال نشر القيم والأفكار وأنماط السلوك والتقاليد الأمريكية (سياسة الأمركة)

وعامة يمكن القول أن الهدف النهائي من النشاطات الثقافية الأمريكية بالخارج هو خلق ركيزة اجتماعية سياسية متشبعة بالأفكار والقيم الأمريكية، حتى تتولى مهمة التأثير والتوجيه الفكري والثقافي، وخلق رأي عام مؤيد لأمريكا وأعوانها في الأوساط السياسية والشعبية، وتعبئتها ضد الأفكار المعادية لأمريكا[١٣٠].

بل أن أمريكا تعمل على تجنيد الشعوب في الخارج وراء أهدافها العالمية وذلك بعملية تسميم ثقافي وسياسي وحضاري لهذه الشعوب بدءا من الاغتيال الحضاري والتراثي والفكري كمقدمة لاستئصال عناصر القوة والمقاومة في ثقافة تلك الشعوب، واستبدالها بقيم دخيلة عن المجتمع ، ترويج الاستسلام والاغتراب السياسي والفكري، وتقبل الأمر الواقع، واللجوء إلى الحلول المستعملة الجاهزة والمستوردة من أمريكا طبعا[١٣١].

أما الوسائل المستعملة لتحقيق ذلك فهي تستعمل المناهج التعليمية والتنشئة السياسية للنخب المثقفة، كذلك تصدير الكتب والمجلات والأفلام، وتبادل الأساتذة والمعلمين والطلاب

بالإضافة إلى التعاون في عدة ميادين.كذلك إنشاء المكتبات والمراكز الثقافية واستعمال وسائل الإعلام والاتصال المتطورة.

هذا بصفة عامة، أما إذا رجعنا إلى السياسة الثقافية الأمريكية في المنطقة العربية، فإننا نجد أن الوجود الثقافي الأمريكي في هذه المنطقة سابق على وجودها السياسي والاقتصادي، منذ أواخر القرن ١٨، ولم يكن نفوذها الاقتصادي والسياسي الذي تتميز به أمريكا حاليا في المنطقة العربية إلا جزءا لتلك الجهود الثقافية في مجال التعليم والتثقيف بحيث خلقت قطاعات متوسطة في أوساط المثقفين العرب، يقتدون بالنموذج الأمريكي في أسلوب الحياة والدعوة لتطبيق هذا النموذج.

هذه الفعاليات الثقافية الأمريكية كانت امتدادا لأنشطة سبقت الحرب العالمية الثانية، وخلالها في المنطقة العربية، فقد تأسست البعثة الأمريكية للإغاثة في الشرق الأدنى (Near East-Relif Commission) واشتركت فيها الإرساليات الأمريكية والمؤسسات العلمانية وهناك ثلاث وسائل وظفتها أمريكا في سياستها الثقافية في المنطقة العربية لتكوين النخب العربية ونشر الثقافة الأمريكية وهي: التبشير، الجامعة، والكتاب.

فالمبشرون الأمريكيون هم الفاتحون الأوائل (Pioneer) للمنطقة العربية والذين مهدوا الأرضية للاجتياح الأمريكي فيما بعد . وقد ركزت الإرساليات الأمريكية نشاطها بالمشرق العربي بالأساس، وتوسعت أنشطتها التعليمية بعد الحرب العالمية الأولى وتحولت الكلية السورية البروتستانية إلى جامعة بيروت الأمريكية عام ١٩٢٠، كما ظهرت جامعة مماثلة لها في القاهرة ١٩١٩ وتوسعت مدارس الإرساليات في لبنان وسوريا والعراق[132].

فمع تأسيس الجامعة الأمريكية بالقاهرة عام ١٩١٩ بدأ الحضور الثقافي الأمريكي، ومنذ هذا التاريخ وهي (الجامعة) تلعب دور المبشر للنموذج الأمريكي، وخلق الركائز الاجتماعية والسياسية لدعم علاقات التبعية بين أبناء الطبقات المتميزة، لأن منهاج التعليم بها معدة ومكيفة وفقا لهذه الغاية، لإعداد نخب مهيئة للقيام بالأدوار التي تريدها أمريكا.

كما تلعب هذه الجامعة دورا في مد الجسور الثقافية والسياسية بين أمريكا والعرب، من أجل تدعيم علاقات التبعية في مختلف المجالات.

أما الجامعة الأمريكية ببيروت، فقد استطاعت أن تخرج مجموعة من النخب الذين تقلدوا مناصب عليا في بلدانهم العربية وكان لهم دورا بارزا في إقامة علاقات مع أمريكا.

يتضح من خلال ما ذكرناه، أن أهداف النشاط الثقافي الأمريكي في المنطقة العربية هو تهيئة أشخاص يلعبون أدوارا هامة في الترويج للقيم والمبادئ الأمريكية من أجل تمرير وتبرير سياستها في المنطقة.

يقول :"سمير بطرس" :"إن للهيمنة الأمريكية في العالم العربي طبيعة سيطرة حضارية" أما هدف هذه الامبريالية في منطقتنا (العربية) فليس إلا الإنسان العربي وهويته وثقافته، وتحطيم إرادة القتال لديه من أجل استرجاع حقوقه"(١٣٣)، هنا هدف آخر، وهو خلق أشخاص لهم ميولات أمريكية، يحبون كل ما يأتي من هناك، مادي أو معنوي ولهذا قيل إذا أردت أن تخلق مستهلكا جيدا ومضمونا للسلع الأمريكية، فعليك أن تخلق أولا شخصا غربي الفكر والثقافة.

هدف أمريكا الثقافي أيضا، هو خلق ركيزة اجتماعية موالية لها، بالإضافة إلى التحكم في اتجاهات الثقافة العربية من أجل تكوين وبلورة الثقافة واتجاه محلي ينسجم مع طبيعة النخبة المرتبطة مصلحيا بأمريكا.

هدف أمريكا هو ترويض الشخصية العربية وتشويهها بل استئصال عناصرها الإيجابية التي يمكن أن تقاوم الانسلاخ والتبعية والذوبان في أمريكا، وأن تصبح هذه الشخصية أكثر ميولا للتعامل مع أمريكا من خلال التحكم في اتجاهات تفكيرها.

هدف أمريكا هو خلق جيل عربي جديد، يعتنق القيم وفلسفة الحياة الأمريكية أي جيل متأمرك، يدافع عن أمريكا نفسها، جيل يبشر ويدعو لحضارة اللذة والاستهلاك، خلق جيل عربي يتنكر لماضيه الحضاري ويتشكك في هويته وتاريخه، بل ويعمل على طمس معالمها واستبدالها بفلسفة البنج والاستهلاك(١٣٤). وتكوين نخبة تدعو إلى الأخذ بنمط الحياة الأمريكية كمفتاح للتقدم والحضارة،كل ذلك من أجل المحافظة على مصالحها وعلى هيمنتها على المنطقة العربية.

فعلا لقد حققت أمريكا نتائج باهرة في سياستها الثقافية في المنطقة العربية، فقد انجذبت النخب الحاكمة العربية بشكل متزايد نحو القيم السياسية والاستهلاكية الأمريكية واعتبارها النموذج الأمثل للدولة والمجتمع.

كما أنه نتيجة لأن العالم العربي ولأسباب عديدة ومنها التخلف وغياب وسائل ناجعة لحماية ثقافته تشكل كيان سهل الاختراق، وأصبحت الأجيال الجديدة تتجه نحو استقطاب أنماط الحياة الأمريكية، إذ من خلال الغزو الثقافي والإعلامي الأمريكي القوي تعرف الكثيرون على نمط الحياة الأمريكية وانبهروا بها، وبذلك استطاعت أمريكا أن تصل إلى تغريب الإنسان العربي في بيئته وحضارته، يعيش هذا الاغتراب في وسطه العربي وهو يحاول أن يطبق نمط الحياة الأمريكية في وسط عادات وتقاليد معينة لا تتماشى وهذا التفتح بل التفسخ. وبذلك أصبحت المنطقة العربية كما قيل تعيش ثلاث أزمات: أزمة هوية وأزمة شرعية وأزمة تفاوت.

لقد أصبح النموذج الأمريكي هو الأكثر انبهارا حيث ينجذب إليه الناس في العالم العربي أصبحت هناك هيمنة ثقافية أمريكية من مظاهرها استهلاك الكوكا كولا، وانتشار الوجبات السريعة (Fast Food) وانتشار اللغة الإنجليزية المتأمركة ...إلخ. وأدوات ذلك المعلوماتية، والأفلام والمسلسلات التي تنتشر بسرعة، إذ تعتمد الهيمنة الثقافة الأمريكية على التكنولوجيا الجديدة في عالم المعلوماتية والاتصال.

وبعد انتصار أمريكا إيديولوجيا واقتصاديا على المعسكر الشيوعي وبعد الانتصار في حرب الخليج الثانية، تعززت الليبرالية السياسية والاقتصادية الأمريكية كنموذج وحيد للتقدم والحضارة وظهرت أفكار Fransis Fukuyama وكأنها برنامج عمل ثقافي حضاري لأمريكا. فالليبرالية هي نقطة النهاية في تطور البشرية الأيديولوجية ومن ثم انتشارها في العالم كله، باعتباره الشكل النهائي للحكومة البشرية.

طرح فوكوياما أفكاره سنة ١٩٨٩ وجاءت أزمة وحرب الخليج الثانية وخاضت أمريكا حربا سهلة أكدت فيها انتصارها السابق على المعسكر الشيوعي وتعززت مكانة أمريكا كزعيمة مؤقتة لما عرف بالنظام الدولي الجديد، كما تعززت مكانة الليبرالية حتى أصبحت على حد تعبير باحث غربي «Mark Blanter» "لا تتمتع فقط بالتفوق من حيث الشرعية والجاذبية الإيديولوجية، بل أيضا بالتفوق العسكري والاقتصادي، وأصبح من الصعب أن نلمح في الأفق أي قوة غير ديمقراطية قادرة على التحدي سواء على الصعيد الأيديولوجي أو الاقتصادي أو العسكري[١٣٥].

إن حرب الخليج دفعت بعض الأطراف العربية والإسلامية إلى اعتبار أن ما حدث هو امتداد للحروب الصليبية والحملات الاستعمارية القديمة التي لا ترمي فقط إلى السيطرة على النفط، وإعادة تقسيم المنطقة، بل تدمير الثقافة الإسلامية والهوية العربية.

وفوكوياما نفسه أشار إلى ذلك عندما رأى أن الإسلام منافس ضعيف إلى أنه يبقى المنافس الوحيد الذي يطرح نموذجا للدولة والمجتمع.,

في هذه المرحلة بعد انهيار الكتلة الشرقية وحرب الخليج الثانية حدث انتصار تاريخي على كافة المستويات لليبرالية الأمريكية ودعوة للعولمة (الأمركة) باستغلال التقدم المذهل في تكنولوجيا الاتصال والإعلام، وهي دعوة إلى هيمنة المركز الواحد وفرض أولوية الاقتصاد أو السوق العالمية الحرة، وإهمال خصوصيات المجتمعات والقوميات والثقافات، أي طبع المجتمع الوطني بالطابع الخارجي الذي هو طابع مجتمع دولة الهيمنة المركزية الواحدة (أمريكا).

وفي هذا الإطار ترى أمريكا نفسها مركز الحضارة وهي الطرف الوحيد الذي يحق له الهيمنة على العالم والسيطرة على كل البشر.

والحملة الأمريكية على العالم العربي والإسلامي (ليبيا، العراق، أفغانستان..إلخ) تتذرع بها أمريكا بما هو سياسي لتحقيق أهداف ثقافية حضارية، تتعلق بشعور أمريكا بالانتصار وضرورة فرض هيمنتها الثقافية - الحضارية والسياسية والاقتصادية وهو ما يتطلب مواجهة وحصار الإسلام والعرب و المسلمين، لأنهم المرشحون الوحيدين في عالم الجنوب لمقاومتها ومنافستها حضاريا وثقافيا.

إن حالـة الانتصار التي تعيشها أمريكـا، لا تكتمـل على مستوى التاريخ والمستقبل، إلا بوجود عدو مـن هـنا جاء اختيار العـرب المسلمـين، لاسيما وأن لهم حضورا في الخبرة التاريخية والوعي الغـربي، وفي التصور العقدي عند الحركة المسيحية الأصولية باتجاهاتها الصهيونية[١٣٦].

ثالثا: مسار التنافس الثقافي بين أمريكا وأوروبا:

إذا كانت الأهداف والسياسات الاقتصادية والسياسية هي الأهداف والسياسات الرئيسية للتنافس بين أمريكا وأوروبا في المنطقة العربية. إلا أن هناك أيضا أهداف وسياسات ثقافية لكلا الطرفين كما رأينا وهي الأخرى تشكل كذلك مظاهر للتنافس والصراع الأوروبي (وخاصة الفرنسي والأمريكي) في المنطقة العربية، وهذه الأهداف والسياسات، رغم أنها لا تظهر بوضوح مثل الأهداف والسياسات الاقتصادية والسياسية إلا أنها لا تقل أهمية عنها كلها.

إن أهمية الأهداف الثقافية إذن كبير جدا، ولهذا فهي محل تنافس بين الطرفين الأمريكي والأوروبي في المنطقة العربية، والصراع والتنافس الثقافي هذا يدور أساسا بين الفرنسيين الذين يسعون إلى تعزيز نفوذهم ومرتكزاتهم الثقافية وخاصة في المغرب العربي، والأمريكيين الذين يهدفون إلى إنهاء سيطرة منافستهم والهيمنة الكلية.

هذا التنافس يظهر خاصة بين الفرنكوفونية والأنجلوسكسونية المتأمركة، خاصة وأن المنطقة العربية تشكل محورا هاما لهذا التنافس والصراع بحكم أنها من أكثر المناطق استقبالا للإنتاج الثقافي الخارجي. ولهذا سعى ومازال كلا الطرفين إلى وضع استراتيجية قادرة على بسط نموذجها في المنطقة ورغم أن التنافس يبدو أنه غير متكافئ، وذلك أن فرنسا ترى نفسها أن لها تراثا، ولها تاريخ حافلا بالأمجاد بخلاف أمريكا التي تفتقد للتاريخ، عدم التكافؤ هذا راجع إلى أن أمريكا تسيطر على أهم قنوات نقل الأخبار والاتصال، كما تملك إنتاج ثقافي يغمر العالم، فإن فرنسا وجدت نفسها في هذا التنافس أمام مشكلة صعبة وهي أن لديها تأخرا كبيرا في حجم الوسائل المستعملة مقارنة مع أمريكا التي تسيطر على معظم وسائل الإنتاج وسبل توزيعه، وكذلك المعلومات وهي لا تتردد في تقوية مكانتها في هذا المجال[١٣٧].

لكن فرنسا من جهة أخرى لها علاقات تاريخية عتيدة مع الكثير من الدول العربية تسمح لها بأن تحقق المزيد من النجاحات في هذا المجال.

ففي المشرق العربي، نجد أن فرنسا حملت هموم لبنان، هذه الدولة التي تشكل الامتداد الثقافي الفرنسي والقلب النابض للوجود الفرنسي في منطقة كل ما فيها يخضع للحضارة الأنجلوسكسونية.

ورغم الجهود الكثيرة التي بذلتها فرنسا من اجل التواجد الثقافي في المشرق العربي، إلا أن إشعاعها هناك يبقى ضعيفا نسبيا، ويرجع ذلك إلى عمق تمركز التقاليد والثقافة الأنجلوسكسونية رغم ماضي فرنسا في بعض البلدان "لبنان، وسوريا ومصر" إلا أنه يظهر أنها لم تطبع ببصمتها هذه المنطقة بفعل التراث الثقافي الأنجلوسكسوني والخاصة الأمريكي منه والذي ترافق بحضور اقتصادي واجتماعي وسياسي مكثف.

إن نشر اللغة الفرنسية يمثل بالنسبة لفرنسا، دورا حيويا في نشر الثقافة الفرنسية، ونشر هذه اللغة يمثل بالنسبة لفرنسا الركيزة الأساسية في التعاون الثقافي بينها وبين البلدان العربية في المشرق، وهذا لمواجهة اللغة الانجليزية والثقافة الأمريكية التي تتسلسل في كل مكان فارضة نفسها في كثير من التفاعلات المختلفة.

أما في المغرب العربي، فإن التنافس بين أوروبا ممثلة في فرنسا وأمريكا، فيظهر أكثر وضوحا، حيث تسعى أمريكا إلى تعزيز حضورها الثقافي في هذه المنطقة، لمنافسة الحضور الثقافي الأوروبي ومنافسة اللغات الأوروبية خصوصا الفرنسية والايطالية الاسبانية.

هناك تنافس ثقافي شديد بين أوروبا وأمريكا في منطقة المغرب العربي وذلك بسبب ازدياد النفوذ الثقافي الأمريكي من خلال عولمة (أو أمركة)المجتمعات المغاربية، وهذا له آثار سلبية على النفوذ الأوروبي في هذه المجتمعات، لذا تسعى بعض الدول الأوروبية جاهدة للحد من هذا النفوذ الأمريكي.

في هذه المنطقة نجد فرنسا تزخر بروابط متينة وقديمة في المجال الثقافي، ولكنها أصبحت تواجه منافسة عنيدة من قبل أمريكا التي ألقت بكل ثقلها في هذا التنافس والصراع من أجل زعزعة الاحتكار الفرنسي، ولهذا نجد فرنسا تبذل مجهودات جبارة لتدعيم نفوذها وتواجدها الثقافي من خلال سياسة زرع وتثبيت النموذج الثقافي الفرنسي الذي كان في السابق مسيطرا بصفة واضحة لكن اصبح يواجه منافسة شديدة من قبل التيار الانجلوسكسوني بزعامة أمريكا.

إن التنافس الثقافي في هذه المنطقة من العالم العربي يكمن في أن فرنسا تريد الاحتفاظ بمكانتها الثقافية التي رسمتها وحددتها في ظل عالم يعيش حركة عولمة ثقافية شاسعة تقودها

أمريكا، تهدف إلى نشر النمط المعيشي الأمريكي ليس على حساب الفرانكوفونية فحسب، بل وعلى حساب الثقافات الأخرى.

هذا عن المنافسة الثقافية بين أمريكا وأوروبا وخاصة فرنسا في منطقة المغرب العربي، بسبب الغزو الثقافي الأمريكي، هذا الغزو امتد حتى إلى أوروبا نفسها، وهناك مقاومة شديدة لوقفه، إذ تسعى أمريكا منذ مدة إلى فرض سطوتها الثقافية في أوروبا، لكن أطرافا كثيرة هناك تعلن رفضها للمنتجات الثقافية القادمة من أمريكا، وتعتبرها منافية في أخلاقها ومبادئها للثقافة الكلاسيكية في أوروبا.

فأثناء مشروع مارشال مثلا، أعلن بعض الفرنسيين رفضهم للمنتج الثقافي الأمريكي، ورفعوا شعار (أمبريالية الكوكا كولا) وفي الـ ٦٠ شاع مفهوم الأمبريالية الثقافية الأمريكية. هذا قديما، أما حديثا، فقد اتسعت دوائر الرفض للأمركة أو العولمة على الطريقة الأمريكية في كل أنحاء أوروبا، فانتشرت موجات النقد للنموذج الأمريكي في كل مكان، وكتب المتظاهرون على حوائط المدن الأوروبية الكبرى (Go Home Yankee)[138]. كما ظهرت طروحات نظرية عديدة تطالب أوروبا بأن تعتمد على أنفسها في تقديم خيار أوروبي، يضاهي العقيدة الليبرالية الأنجلوسكسونية المتطرفة لمواجهة الأمركة بآثارها وسلبياتها المدمرة. كما كان للاضطرابات العمالية الواسعة التي شهدتها بعض الدول الأوروبية مثل ألمانيا وبلجيكا وإيطاليا معنى واحد هو لا للأمركة. ومن الأشياء ذات الدلالة أن أحد أقطاب اليمين الفرنسي (جاك توبون) وزير العدل الأسبق، وضع كتابا في أوائل الـ ٨٠ بعنوان " فرنسا المستعمرة " وأضاف إلى العنوان الرئيسي عنوانا فرعيا هو " هل الأمركة قدر فرنسا " ويؤكد فيه أن الخطر الحقيقي هو الامبريالية الثقافية الأمريكية. أما وزير الثقافة « Jacque Lang » فقد دعا في مؤتمر منظمة UNESCO في Mexico city إلى حرب صليبية ضد الاستعمار الأمريكي المالي والثقافي[١٣٩]. وظل الخوف من " أمركة العالم" يشغل الأوروبيين خصوصا بعد أن تبين أن الحياة الغربية أصبحت أمريكية أكثر منها أوروبية. وبالنسبة لـ Jean Guehenvo [١٤٠] تمثل العولمة الانتصار الدائم لأمريكا، فما آلية العولمة في الواقع إلا أمركة العالم(Americanisation) [١٤١] أي امتداد الحلم الأمريكي على مستوى المعمورة .

أما «Pierre Hassner» فقد لاحظ في مقال يتعرض فيه لمختلف أنواع الكتابات الأمريكية التي تسود النقاش، و لاحظ أنه وإن كانت أمريكا تواجه صعوبات في تغيير العالم وفق أمانيها، إلا أنها تبقى دون منازع المفسر الوحيد، تبدو هذه السيطرة الفكرية الأمريكية في كلمة أخيرة للهيمنة العسكرية والاقتصادية والتقنية والإعلامية والثقافية الاجتماعية في آن واحد، فالبانتاغون و Wall Street، Microsoft هوليوود، Mac Donald هي الوجوه المختلفة للنجاح الأمريكي المطلق، إلى درجة أن وزير الخارجية الفرنسي السابق «Herbert Vedrine» اخترع كلمة جديدة، لم تعد كلمة «Superpuissance» تكفي لوصف أمريكا فقد أصبحت اليوم «Hyperpuissance» أي أنها ليست دولة متميزة فحسب بل هي دولة مفرطة في القوة.

إن الاعتراف الفرنسي هذا، يجعلها نوعا ما ترضخ أمام الواقع في عصر العولمة، أمركة العالم، ولسوف تفقد نفوذها الفرنكوفوني مثلما فقدت مواقعها التقليدية.

مراجع الفصل الرابع و هوامشه:

١) د.محمد نصر مهنا، **قضايا سياسية معاصرة**، المكتب الجامعي الحديث ١٩٩٧، الإسكندرية، ص ١١٣.

٢) أعمال المؤتمر الاستراتيجي العربي الأول، مرجع سابق، ص ٢٠٣.

٣) عبد الفتاح الرشدان، مرجع سابق، ص ٤٧.

٤) د.سعيد اللاوندي، **أمريكا-أوروبا: سايكس بيكو جديد في الشرق الأوسط، ملامح دولية لولادة دولة جديدة**، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ٢٠٠٦، ص ١٢٨.

٥) نصر مهنا، مرجع سابق، ص ١١٥.

٦) Eduard A. Kolodziej, **Europe: The Partial Partner**, International Security", Winter 1980/81, p227.
Eduard A.Kolodziej , **France & the Arms Trade**, International Affairs", Vol 56, N° 1, January 1980, p55.

٧) Kolodziej, **France & the Arms Trade**, Op. cit, p62.

٨) SIPRI. **The Arms Trade with the 3d world**, Paul Elek Ltd. London 1991.

٩) J.I.Coffey & G.Bonvicini, Op.cit, p272 & Kolodziej Europe, Op. cit, p227.

١٠) Sam Younger, **Europe's Middle East Conundrum**, Defense Year, Book, 1988, p155.

١١) Simon Bronley, **American Hegemony & World Oil**, Policy Press Cambridge, 1991, p179.

١٢) Anthony H.Cordsman. **The Gulf & the West Strategic Relations & Military Realities,** Westview Press, Mansell Publishing, Ltd, London 1988, pp 56, 68.

١٣) Frank Barnaby, **Arms Control after the Gulf War**, Conflict Studies, 240 April 1991, p05.

١٤) Andrew J.Pièrre (ed) **Arms Transfer & Americain Foreign Policy,** New York University Press N.Y 1979, pp 202, 203..

١٥) عبد الفتاθ الرشدانÜ مرجۇ سابۑÜ f ٤٧.

١٦) Medjden Mohammed, Op.cit, p34.

١٧) أحمد عبد الرحيم مصطفÏÜ مرجۇ سابۑÜ f ٢١٥.

١٨) أحمد منصورÜ **الم͠وP اليٙودă ۼÏ الإدارة الأمريكية**Ü دار القلمÜ دمشۑÜ الدراسة الشاميةÜ بيروت ١ĕĕ٧Ü f f ٤٤Ü ٤٥.

١ĕ) بول فيندليÜ **الخداƱ**Ü .ترجمة محمود يوسف زايدÜ شركة المطبوعات للتوزيۇ والنشرÜ بيروت ط٢Ü ١ĕĕ٢Ü f ٢ĕ.

٢٠) Medjden Mohammed, Op. cit, p36.

٢١) مجموعة من الباحثينÜ **السياسة الأمريكية والعرƒ**Ü مرجۇ سابۑ f ١٤٦.

٢٢) المرجۇ نفسٙÜ f ١٤٧.

٢٣) المرجۇ نفسٙÜ f ١٥٣

٢٤) المرجۇ نفسٙÜ f ١٥٤.

٢٥) المرجۇ نفسٙÜ f ١٥٤

٢٦) علÏ الدين هلالÛ **أمريكا والوθدة العربية**Ü مرجۇ سابۑÜ f ١٨ĕ.

٢٧) نصيري عاروري: **ثورات السياسة الأمريكية**Ü مرجۇ سابۑÜ f ١٦.

٢٨) حلقة دراسية لمجموعة من المفكرينÜ **θرƒ الخليƛ الثانية: الأسباƛ والأثار**Ü سلسلة الدراسات السياسية والأستراتيجية (٤) مركز دراسات العالم الأسلاميÜ ط١Ü ١ĕĕ٢Ü f ١٣٨.

٢ĕ) دان تشرجيÜ **أمريكا والسلام من الرƂ الأوسƯ**Ü ترجمة محمد مصطفÏ غنيمÜ دار الشروۑÜ لبنانÜ ط١Ü ١ĕĕ٣Ü f ٢٠٥.

٣٠) Thomas A.Bryson, **US Middle East Policy & the National Interests**, Middle East International, N°40,October 1974, p61.

٣١) مطر وهلالÜ **النظام الإقليمÏ العربÏ**Ü مرجۇ سابۑÜ f ٤٧.

٣٢) محمد شلبي، مرجع سابق، ص ٩٨.

٣٣) H.Shaked & I.Rabinovick, Op.cit, p75

٣٤) بوقنطار الحسان، مرجع سابق، ص ١٩٦.

٣٥) بن سلطان عمار، مرجع سابق، ص ٨٣.

٣٦) Claudia Wright, **Regean Arms Policy, the Arab & Israel**, Third World Quarterly, London, July 1984, Vol 6, N°3, p649.

37) A.M Garfrinkle, **Western Europe's**, Op. cit, p75.

٣٨) محمد شلبي، مرجع سابق، ص ٩٦.

٣٩) عمار بن سلطان، مرجع سابق، ص ١٧٠.

٤٠) محمد شلبي، مرجع سابق، ص ١٠٢.

٤١) **Le Rôle de la France au Proche Orient**, le Monde du 12/11/1970.

٤٢) Couve de Merville (Maurice)/ **Une Politique Etrangère**,ed Orlau, Paris 1978, p412.

٤٣) Dorothy Prichels, **The Decline of Gaulist Foreign Policy**, International Affairs/vol 51, 1975, p105.

٤٤) SIPRI, **The Arms Trade with the 3^{d} World**, Paul Eleck, Ltd, London 1971.

٤٥) Samy Cohen, Op. cit, p88.

٤٦) Charles Saint Prot, **La France et le Renouveau Arabe de Charles de Gaulle a Valery Giscard d'Estaing**, Copernic 1980, pp 61, 62

٤٧) Le monde, 16 Octobre 1970

٤٨) Andrew.J.Pierre (ed) Op.cit, p33

٤٩) محمد شلبي، مرجع سابق، ص 155.

٥٠) نبيل الأصفهاني، **الدبلوماسية الفرنسية والمواجهة العربية الإسرائيلية**، السياسة الدولية، العدد ٣٠ أكتوبر ١٩٧٢، ص ٩٢.

٥١) Charles Saint Prot, Op.cit, p143

٥٢) بوقنطار الحسان، مرجع سابق، ص ٥٦.

(٥٣ أنظر هذه الصفقات في:

Steven L.Spiede (ed) **The Middle East & the Western Alliance** Op.cit, pp 133, 134.

(٥٤ Martin J.Hillenbrand , **The Future of European US Relations**, NATO Review,N°3, June 1978, p63.

(٥٥ محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرا، مرجع سابق، ص ١٨٢.

(٥٦ J.I.Coffey & G.Bonvicini, Op.cit, p160

(٥٧ Dorothy Pridkles, Op.cit, p225.

(٥٨ James Brown, **The NATO Challenge in the Middle East**, RUSSI & Brassey's Defense Yearbook 1987, p259.

(٥٩ Walter Laqueur, **The Idea of Europe Runs out of gaz**,. the Atlantic Community Quarterly"/ vol 12 sping 1974, p74.

(٦٠ J.I.Coffey & G.Bonvicini, Op.cit, p 158

(٦١ Laurence Grey: **France's Middle East Initiative**, Middle East International, N°48, June 1975, p16.

(٦٢ بوقنطار الحسان، مرجع سابق، ص ١٧٥.

(٦٣ James Brown, **The NATO Challenge**, Op.cit, p258.

مأخوذ من: World Military Expenditures & Arms Transfers 1985 ACDA, Washington 1985, pp 131, 134.

(٦٤ J.I.Coffey & G.Bonvicini, Op.cit, p161.

(٦٥ John C.Campbell, **Oil Power in the Middle East**. Foreign Affairs, Vol 56, October 1977, p104.

(٦٦ James Brown, Op.cit, p71

(٦٧ H.Shaked & I.Rabinovich, Op.cit, pp 62, 63.

(٦٨ عمار بن سلطان، مرجع سابق، ص ٧١.

(69 محمد الرميحي، **النفط والعلاقات العربية، وجهة نظر عربية**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، أبريل ١٩٨٢، ص ٤٣.

(70 أحمد عبد الرحيم مصطفى، مرجع سابق، ص ٤٥.

(71 H.Shaked & I.Rabinovich, Op.cit, p65.

(72 M.Boutiba, Huit Grandes Companies Américaines Activent en Algérie, El Wattan, 03/01/1958.

(73 América & Algéria: A Growing Commercial Partnership, The Cooporate Council on Africa 16602 street N.Y Swite 301, Washington 2000, Website: www.Africa CNC 20000.org.

(74 بريماكوف، مرجع سابق، ص ٢٧.

(75 محمد شديد، **العرب والسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط**، المجلة العربية للعلوم السياسية الصادر عن الجمعية العربية للعلوم السياسية، العراق، ١٧، السنة ١٩٨٦، ص ٦٣.

(76 محمد شلبي، مرجع سابق، ص ١٠٣.

(77 George Lenczouski,**The Middle East in World Affairs**, Cornell University Press Ltd, London 1980, p772.

(78 Samy Cohen, Op.cit, p166.

(79 David Calleo, **The European Coalition in a Fragmenting World**, Foreign Affairs, Vol 54 ,octover 1975, p 106.

(80 بوقنطار الحسان، مرجع سابق، ص ١٣٣.

(81 المرجع نفسه، ص ١٣٤.

(82 Steven Spregel (ed), **The Middle East &.** Op.cit, p 133.

(83 Lucile Brovest, **La 2ème Guerre en Algérie**, le Quiproquo Franco-Algérien, Flammarion, Paris 1996, pp 38.

(84 Ibid, p 39.

(85 أحمد عبد الرحيم مصطفى، مرجع سابق، ص ١١ وما بعدها.

(86 J.C.Campbell, **Defense of the Middle East**, Op.cit, p350 & Laurence- Freedman (ed) **The Troubled Alliance: Atlantic Relations in the 1980**, National Altitude of Economic & Social Research (NIESA), 1983, p33.

(87 محمد شلبي، مرجع سابق، ص ٣٦.

(88 Steven L.Spiegel (ed) **the Middle East**, Op.cit, p 95.

(89 Loukas Taonkalis, Op.cit, p430.

(90 مصطفى كمال، وفؤاد نهرا، مرجع سابق، ص ٧٣.

(91 بشارة خضر، مرجع سابق، ص ١٧٥.

(92 بوقنطار الحسان، مرجع سابق، ص ١٣٧.

(93 The Middle East Economic Digest 27 December 1974 & 26 december- 1975.

(94 أحمد صدقي الدجاني، **منظمة التحرير الفلسطينية والحوار العربي الأوروبي: دراسة في الجانب السياسي من الحوار ووثائقه**، مركز الأبحاث - منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، أكتوبر ١٩٧٥، ص ٧٩.

(95 إبراهيم عبد الحميد عوض، مرجع سابق، ص ٤٢.

(96 بشارة خضر، مرجع سابق، ص ١٩٧.

(97 بوقنطار، مرجع سابق، ١٠٦.

(98 المرجع نفسه، ص ١٢٠.

(99 بشارة خضر، مرجع سابق، ص ٢٠١.

(100 Medjden Mohammed, Op.cit, p 16

(101 نصيف حتي، **الأوز الخمس**، مرجع سابق، ص ص ٥٠، ٥١.

(102 عمار بن سلطان، مرجع سابق، ص ٤٦١.

(103 ويليام كوانت، مرجع سابق، ص ٢٣.

(104 Madjden Mohammed, Op.cit, p 17.

(105 محمد شديد، مرجع سابق، ص ٦٠ وعلى الدين هلال، **أمريكا والوحدة العربية**، مرجع سابق، ص ٥٠.

(106 عمار بن سلطان، مرجع سابق، ص ٧٦.

(107 H.Shaked & I.Rabinovick, Op.cit, p231.

(108 محمد شديد، مرجع سابق، ص ٦٠.

(109 مأخوذة من المجذوب طه وآخرون، **الولايات المتحدة والشرق الأوسط**، مجلة أوراق

شرق أوسطية، الصادر عن المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، يونيو ١٩٩٢، ص ٣٩.

(110 Alan R.Taylor, **The Euro-Arab Dialogue: Quest for an International Partnership**, the Middle East Journal Vol 16. 1978 n° 4, p 2

(111 انظر ذلك في: Nasser H.Arruri. Middle East Crucible, Op.cit, p36.

(112 Offensive USA Contre la Politique Méditerranéenne de la Communauté, Revue du Marché Commun, N°61, Janvier1973, pp03,15.

(113 Nasser.H.Arruri, Op.cit, p248.

(114 Judith Prera & Robert Manuning, **A Shattered Alliance**, The Middle East magazine, March 1982, N°89, p52.

(115 علاء الدين هلال، **أمريكا والوحدة العربية**، مرجع سابق، ص ٣٦.

(116 المرجع نفسه، ص ٤٦ وما بعدها.

(117 Medjden Mohammed.Op.cit, p33.

(118 مجموعة من الباحثين، **السياسة الأمريكية والعرب**، مرجع سابق، ص ص ٢٤٧، ٢٤٨.

(119 عمار بن سلطان، مرجع سابق، ص ٤٩.

(120 عماد جاد، مرجع سابق، ص ٥١.

(121 بول بالطا، **سياسة فرنسا في البلاد العربية**، مرجع سابق، ص ١١٦.

(122 Samy Cohenn, Op.cit, p 162.

(123 عمار بن سلطان، مرجع سابق، ص ٣٥٥.

(124 عبد الفتاح الراشدان، مرجع سابق، ص ٤٨.

(125 حسنين توفيق ابراهيم، مرجع سابق، ص ١٥٠.

(126 عبد الفتاح الراشدان، مرجع سابق، ص ٣٨.

(127 بول بالطا، مرجع سابق، ص ١١ وما بعدها.

(128 Varin Jacques, **La Francophonie Politique** , in Section de Politique Extérieure du Comité Centrale du P.C fin l'Imprinalisme Française

Aujourd'hui (ed), Sociales, Paris 1985, p168.

(129 عـلاΪ الدين هلالÜ **ƺمريكا والوθدة العربية**Ü مرجƴ سابƾÜ ƒ ٢٣.

(130 بن سلطان عمارÜ مرجƴ سابƾÜ ƒ ƒ ٥٧ وما بعدها.

(131 المرجƴ نفسƌÜ ƒ ٣٥٤.

(132 مجموعة من الباحثينÜ **السياسة الأمريكية والعرƒ**Ü مرجƴ سابƾÜ ƒ ٢٧.

(133 المرجƴ نفسƌÜ ƒ ١٥.

(134 بن سلطان عمارÜ مرجƴ سابƾÜ ƒ ١٠٨.

(135 محمد شومانÜ **العرƒ والƺرƒ: مقاربة ƺƿƿية ƺƿ ƬوƮ الأزمة الليبية الƺربية**Ü سلسلة بحوƛ الثقافة والحضارة (١) مركز دراسات العالم الإسلاميÜ ط١Ü ربيƴ ١٩٩٢Ü ƒ ١١ وما بعدها.

(136 المرجƴ نفسƌÜ ƒ ٤٣ وما بعدها

(137 Valladao (Alfredo) **Le 21ème siècle Sera Américain**, Découverte 1993, Paris, p 116.

(138 سعيد اللاونديÜ **ƺمريكا وƺوروبا**Ü مرجƴ سابƾÜ ƒ ١٥٦.

(139 المرجƴ نفسƌÜ ƒ ١٥٦.

(140 Président du Conseil d'Administration de l'Institut des Hautes Etudes de Défense Nationale (IHEDN).

(141 Jean Marie Genhenvo, **Américanisation du Monde ou Mondialisation de l'Amérique**, Politique Etrangère N°1, Printemps 1991, p08.

الفصل الخامس:

قضايا متعلقة بالمنطقة العربية، والعلاقات الأطلسية

Issues Related to the Arab Region, & the Atlantic Relations

هذا الفصل يتناول بعض القضايا الهامة ذات الصلة بالمنطقة العربية وبالعلاقات الأطلسية في نفس الوقت، ولها كلها تأثيرات على هذه العلاقات. فهناك الصراع العربي الإسرائيلي وتأثيراته، والذي سوف يكون موضوع المبحث الأول. وهناك بترول المنطقة العربية وماله من تأثير على العلاقات الأطلسية وهو موضوع المبحث الثاني، وهناك أخيرا موضوع توسيع التدخل الأطلسي خارج حدود منطقة الحلف (المنطقة العربية) وهو موضوع المبحث الثالث.

المبحث الأول:
الصراع العربي الإسرائيلي والعلاقات الأطلسية
Arab-Israeli Conflict & the Atlantic Relations

بعد تعرضنا في الفصل الثالث – المبحث الثالث – لسياسات ومواقف الطرفين الأوروبي والأمريكي حول الصراع العربي الإسرائيلي (f .٢٠إ) وكيف يختلفان حوله، وحول القضية الفلسطينية وحول إيجاد تسوية كذلك، نتناول هنا، مواقف كل طرف من سياسات وسلوكات الطرف الآخر، وردود الأفعال المضادة حول هذا الصراع وبالتالي كيف أثر ذلك على العلاقات الأطلسية .

المطلب الأول: مواقف أمريكا من السياسات الأوروبية:

في هذا المطلب نتعرض لمواقف أمريكا من الحوار العربي الأوروبي، ومواقفها من التحركات والمبادرات الأوروبية حول الصراع العربي الإسرائيلي.

أولا: أمريكا والحوار العربي الأوروبي:

نتناول هذا الحوار مع الصراع العربي الإسرائيلي (f ٢٧إ) نظرا لأنه جاء عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣، وكذلك لربط الطرف العربي لهذا الحوار بالقضايا السياسية، وخاصة قضية (f ٢٧ا) والمسألة الفلسطينية، إذ أنه قبل بداية الحوار كانت هناك مسلمة أساسية، ولو غير معلنة عند الطرفين العربي والأوروبي وهي أن الحوار يدور حول دبلوماسية المقايضة، مقايضة الموقف، السياسي الأوروبي تجاه (f ٢٧إ) بعلاقات اقتصادية مميزة لأوروبا في المنطقة العربية.

- لقد برزت فكر الحوار العربي الأوروبي Euro-Arab Dialogue (EAD) في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣، بفعل عوامل كذلك جغرافية وتاريخية وإستراتيجية وسياسية

واقتصادية وƯقافيةŮ وكانت بداية فكرة هذا الحوارŮ في(Copenhagen) في١٥ ديسمبر ١ĕ٧٣Ů أين تواجد ٤ وƨراĆ عربŮ نيابة عن ٢٠ دولة عضو في جامعة الدول العربية (ǛŮ دŮ ٢).

إذن فبداية الحوارŮ عن الجانب الأوربي اقترنت بقضية (ƒ Ů٢Ůإ) Ůوارتبطت ارتباط وƯيقا بالمضمون السياسي لهذا الصراٲ مƹ أن النƶمة التي سادت في اǕعلام الأوربيŮ ركƨت علƑ الجانب اǃقتصادي في الحوارŮ وأبرƨت اعتماد الدول الـ ĕ علƑ النفط العربي إلƑ حد كبيرŮ وحاجة الصناعة الأوربية إلƑ اǃستمارات العربية من الƯروات النفطيةŮ وإلƑ الأسواƼ العربية التي ƨادت قدرتها علƑ الشراĆ بفعل تلǁ الƯرواتŮ إǙ أن السياسة الأوربيةŮ كانت واعية أن الجانب اǃقتصادي Ǚ يمكن أن يتحقƼ بشكل مناسبŮ ما لم يوضƶ في إطار سياسي مناسب Ůكما وعت أيضا أن هذا الجانب اǃقتصادي شديد اǃرتباط بعامل الأمنŮ لأن ظروف اǃستقرار في إحدƐ المنطقتين أو كليهما سوف يضعف أي علاقة اقتصادية بينهما .

كما اقترنت بداية الحوار عند الجانب العربي بقضية (ƒ Ů٢Ůإ) وارتبطت ارتباطا وƯيقا بالمضمون السياسي لهذا الصراٲ Ů دون التقليل من أهمية البعد اǃقتصادي فيǈ طبعا .

لقد كان النفط واستƤدامǈ كسلاƟ سياسي عام ١ĕ٧٣Ů هو المصدر الأساسي الذي انبƯƼ عنǈ EADŮ الذي كان الهدف العربي منǈ دفƹ المجموعة الأوربية ǃتƤاذ مواقف متقدمة ومناصرة للحƼ العربيŮ لمواجهة المواقف الأمريكية(١).

لقد أدركت دول EEC مدƐ اعتمادها علƑ النفط العربي للحفاظ علƑ معدǃت نموهاŮ فرأت أن أحسن وسيلة لتفادي Ƥطر النقƒ في الطاقة تكمن في فتƟ حوار مƹ العرب لصياƹة علاقات جديدة ومميƨة بين الطرفين.

وهكذا انطلƼ (EAD) في جويلية ١ĕ٧٤Ů بعد سلسلة من اǃتصالات بين الطرفين الأوربيŮ والعربي في عدد من العواصم العربية والأوربيةŮ وكان الهدف العام للحوار Ůهو استقلالية أوربا إƨاĆ أمريكاŮ أو تƤفيف حدة التبعية لهاŮ عن طريƼ إيجاد حل لأƨمة الطاقة وتمويل اقتصادياتها بالمال العربي وإيجاد أسواƼ لسلعها في المنطقة العربيةŮ مما يجعل منها قوة اقتصادية وكتلة سياسية قوية كما أن نجاƟ الحوار بالنسبة للعرب Ůيدعم اǃستقلالية العربية عن أمريكا ويحد نفوذها في المنطقة.

ورغم هنا الهدف العام، فإن أولويات الطرفين العربي والأوربي كانت مختلفة عندما انطلق (EAD)، فقد كانت أولوية العرب تمكن في ضمان ودعم الجماعة الأوربية لهم في أي تسييس للحوار (t ÜYÜI) واستخدام الجماعة الأوربية كأداة للضغط على أمريكا وإسرائيل، بينما كانت البلدان الأوربية، تريد من الحوار أن يضمن لها تموينا منتظما من النفط وبأسعار معقولة (الأولوية للأبعاد الاقتصادية). حتى أن الحوار تعثر طوال أو أخر الـ ٧٠ وبداية الـ ٨٠ نتيجة لعدم التوافق بين المنطلق الاقتصادي البحت الذي إلتزم به التحرك الأوربي من جهة وبين المطلب السياسي الذي وضعه الجانب العربي، وكانت المطالب العربية بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية السمة البارزة التي ميزت اجتماعات الحوار(٢).

هذا عن بدء الحوار وأسبابه وأولويات طرفيه، أما فيما يخص الموقف الأمريكي منه، فمن حيث المبدأ كانت أمريكا تريد من أوربا أن تركز على الحوار بين الشرق والغرب عوضا عن الحوار بين الشمال والجنوب كما أن أمريكا كانت تنظر إلى المنطقة العربية في إطار إستراتيجيتها الشاملة أو الكونية، بينما أوربا بوصفها قوة إقليمية تنظر إلى المنطقة من منطلق مصالحها الاقتصادية، ولهذا أثارت فكرة (EAD) معارضة أمريكا، ففي ١٢ ديسمبر ١٩٧٣ عشية اجتماع (Copenhagen) اقترح كيسنجر مشروعين لوضع حد لتطبيق سياسة أوربية مستقلة، ولصرف الأوربيين عن الحوار، فمن جهة طلبت أمريكا الاشتراك في مناقشات الدول الـ ٩ المشاكل الكبرى قبل اتخاذات قرار يخص مصالحهما، ومن جهة أخرى، اقترحت على البلدان الكبرى المستهلكة للنفط إنشاء مجموعة عمل بتنظيم التعاون فيما بينهما في مجال النفط .

لقد قاد كيسنجر هذه المعارضة الأمريكية، ودعا من أجل ذلك إلى إنشاء الوكالة الدولية للطاقة (IEA)، وقدم مشروع ميثاق أطلسي جديد. وقال كيسنجر لوزراء خارجية الدول الـ ٩ " أنتم مخطئون حين تقبلون الجلوس مع ٢٠ دولة عربية، ومخطئون حين تقبلون الجلوس مع منظمة التحرير الفلسطينية (PLO)، وحين جاءه الرد الأوربـي، إن هذه مسألة تخصنا، وسنتدبر أمرنا فيها، أكد طلبه منهم ألا يتضمن الحوار حديثا في موضوع الطاقة أو بحث المسائل السياسية.

إذن وقفت أمريكا موقفا معاديا للحوار، واعتبرته خروجا أوربيا على قيادتها هي للعالم الغربي. واتخذت هذا الموقف المعادي منذ البداية حين برزت فكرة الحوار برد فعل سريع على المبادرة الأوربية، فأعلنت أمريكا يوم ١١ جانفي ١٩٧٤ رفضها وعدم موافقتها على هذه المبادرة[٣]، لأن الحوار يقوم بين مؤسسات حكومية، ومن شأن ذلك أن يسيء الاقتصادي بما يخدم التحرر السياسي والاقتصادي للطرفين. وقد أصرت أمريكا على عدم إجراء هذا الحوار وإن جرى فإنها طالبت باستبعاد عامل النفط منه، وأن يؤخذ رأيها في كل ما يتعلق بالقضايا الخاصة التي تهم أمريكا وحلفاءها، قال كيسنجر " إن الولايات المتحدة ليس لها اعتراض مهما كان لسياسة أوربية إستقلالية، ولكنها لديها اعتراض عندما تتخذ الاستقلالية شكلا معاديا للولايات المتحدة، لديها اعتراض عندما تقوم أزمة يمكن التعامل معها بالتعاون، نجد الأوروبيين عن قصد يتبنون مواقف منافسة[٤].

كان كيسنجر مصمما على نسف الحوار، وفي هذا الصدد يقول وزير الخارجية الفرنسية أنذاك (Michel Jobert) " قال لي بأنه سيعارض هذه المبادرة، سيعمل على إفشالها "[٥]، ولما لم ينجح بإيقاف التقارب الأوربي العربي طلب كيسنجر حق النظر في الحوار، بل حق المشاركة في إدارته، بل إن الرئيس (Nixon) تكلم بصراحة في خطاب في شيكاغو في ١٩٧٤/٥/١٥، أدان EAD بوصفه " مؤامرة أوربية ضد مصالح الولايات المتحدة[٦]. وأوضحت أمريكا للأوربيين بأنها لا تستريح إلى حوار لا تشترك فيه ولا تستشار في أموره مسبقا، وأكد كيسنجر أكثر من مرة أن أي تعاون مع البلدان العربية المنتجة للنفط، لا بد أن يكون من خلال اشتراك أمريكا، كما أكد أكثر من مرة أن التفاوض بين المنتجين والمستهلكين لا بد أن يسبقه حوار بين المستهلكين أنفسهم لكي يتم أسس التعاون بينهم[٧].

كما أشارت أمريكا إلى أن من الخطأ قيام أوربا بتقديم تنازلات للدول المنتجة للنفط، وأن حماية المصالح الغربية تمكن في التحالف الأمريكي الأوربي وفي اتخاذ موقف مشترك. وقام كيسنجر أكثر من مرة بالتدخل الدبلوماسي للحيلولة دون الوصول إلى اتفاق بين أوربا والبلدان العربية المنتجة للنفط. كما أضطر أحيانا إلى إرسال مبعوثين دبلوماسيين إلى أوربا والبلدان العربية لوقف اتفاقية تعقد بين الطرفين، ولا تكون أمريكا طرفا فيها وعلى سبيل

المثال، ففي عشية اجتماع أبو ظبي الـ EAD في نوفمبر ١٩٧٥ أرسل كيسنجر مبعوثا خاصا هو (Gerald Parsky) مساعد وزير الخزانة، لإقناع البلدان العربية المنتجة للنفط، بحذف موضوعي الإمداد بالنفط، والأمن من جدول أعمال الحوار أو نتيجة الجهود الأمريكية تم استبعاد موضوع الطاقة من الحوار.

لقد طرحت أمريكا فكرة مؤداها أنها تتبع سياسة نشطة في المنطقة لتحقيق التسوية، وأن EAD من شأنه أن يدعم إجماعا عربيا، لا يتناسب مع المصالح الأمريكية. فأمريكا لا تريد لـه أي لـ (EAD) ، يكتسب أبعادا سياسية يفقدها هي شيئا من مبادراتها في الشرق الأوسط، لذلك فمن الضروري القيام بالتشاور المسبق على جميع المستويات بين أمريكا وأوربا.

وفي مجال عرض أهم معالم التطور التاريخي الـ (EAD)، يمكن القول أن قضيتي النفط و (٢٤٢) كانت، لقضيتين الرئيستين الذين تبلور بخصوصها الخلاف بين وجهتي النظر الأوربية والأمريكية، وأن أوربا اتجهت تدريجيا لقبول وجهة النظر الأمريكية في الموضوع. كانت أمريكا ترى ضرورة قيام الدول الأوربية بتركيز جهودها على إعلان مؤتمر الدول المستهلكة والمنتجة فقط، وفقا لما جاء في قرار أصدر مؤتمر الطاقة الذي عقد بواشنطن في ١١ فبراير ١٩٧٤، وأن تؤجل الدول الأوربية فكرة الحوار مع البلدان العربية، ولكن الدول الأوربية لم تتخل عن الحوار، ووقتها أعلن نيكسون تحذيرا للدول الأوربية من اتخاذها لموقف مواجهة لأمريكا. وقد أدى كل هذا إلى تكثيف المواجهة بين الحلفاء على جانب الأطلسي إذا أعلن نيكسون أنه لا يمكن للأوربيين أن يتوقعوا تعاون أمريكا معهم في مجال الأمن بما يعني الأمن في مواجهة الاتحاد السوفيتي، إذا ما سلكوا طريق المواجهة واتخذوا مواقف سلبية في المسألة السياسية والأمنية.

وأخيرا استقر الرأي داخل المجموعة الأوربية على ضرورة التشاور مع أمريكا بصدد مجريات الحوار، فأصبح الحوار يجري تحت أعين أمريكا والتشاور والتنسيق معها فكان هناك حواران أوربي وأمريكي يسير في الوقت نفسه مع الحوار العربي الأوربي .

ولكن لماذا هذا الرفض الأمريكي للحوار العربي الأوربي ؟

أن تحليل موقف أمريكا من هذا الحوار لا يجب أن يدخل في اعتباره العلاقات الأوربية-الأمريكية، ودور أمريكا داخل NATO، إذا أن أمريكا منذ الحظر النفطي سعت إلى تدعيم مواقفها القيادية في المعسكر الغربي ليس في المجال العسكري الاستراتيجي فقط بل وفي مجالات الاقتصاد والمال والطاقة كذلك(٨). ذلك أن السياسة الأمريكية لا تعارض الحوار من حيث هو ولكن تعارض فيه من حيث كونه أداة للمساعدة في التخلص من الزعامة الأمريكية على أوربا، أي أنه لو جرى هذا الحوار في إطار هذه الزعامة أو تحت إشراف القيادة الأطلسية لكان مقبولا.

ومن أسباب الاعتراض أيضا، اقتناع أمريكا بأن أوربا لا تستطيع إجراء حوار ايجابي مع العرب لأنها منقسمة على نفسها، وليست لديها قدرة تكنولوجية على مساعدتهم (للعرب)، في حاجتهم الماسة إلى التنمية كما لا تستطيع استيعاب أموال البترول الطائلة التي تحتاجه الدول العربية إلى توظيفها.

أما في المجال الاقتصادي والمالي والطاقة كذلك ومن أجل تدعيم مواقفها القيادية، فقد بادرت أمريكا بالدعوة إلى إنشاء الوكالة الدولية للطاقة لتكون بمثابة المقابل لمنظمة OPEC، ولم يكن ذلك منسجما تماما مع السياسات الاقتصادية الأوربية التي كانت تعتمد على عديد من الاتفاقات الثنائية مع الدول المصدرة للنفط، كما أن الدول الأوروبية رأت في إنشاء هذه الوكالة، فرصة جديدة لسيطرة أمريكا على أوربا وحرمانها من مجال جديد للعمل باستقلال عنها، أما أمريكا فإنها كانت ترى أن الحوار إذا سار بطريقة جيدة، فإنه يصب في التيار الأوربي المستقل، وهذا ما تخشاه هي حيث عملت المستحيل من أجل أن تجعل أوربا تابعة أو إبقائها كذلك. فالاستقلالية الأوربية بالنسبة لأمريكا، تعني تقوية أوربا اقتصاديا وسياسيا، وعدم استخدامها في مواجهة الاتحاد السوفيتي، وتمكن هذه الاستقلالية في منافسة اقتصاديات أمريكا وإخراجها من الأسواق الدولية. ولا شك أن الحوار العربي الأوربي، يأخذ بالمعاملات التفضيلية لكليهما، وهذا يحرم أمريكا من سوق واسعة لسلعها المصنعة، ولجلب ما تحتاجه من مواد أولية وخاصة البترول الذي صار تقريبا يمثل نصف وارداتها منه عالميا، وإلى المال العربي الذي يدعم ميزان مدفوعاتها.

وبينما لم يكن لدى الدول الأوربية ما يمنعها من الحوار مع العرب أكدت أمريكا أن المفاوضات تكون مع البلدان العربية المصدرة للنفط فقط، وفي الموضوعات المتعلقة بذلك كالأسعار والتسويق.

هذا من جهة العلاقات الأمريكية الأوربية، ونفس الشيء يمكن قوله عن علاقة أمريكا بالوطن العربي فالمنطقة العربية تعتبر في نظر أمريكا نظاما فرعيا تابعا لها، بالإضافة إلى الثروات العربية التي تجذبها أمريكا من جراء تعاملها مع المنطقة. لقد استهدف الحوار ايجاد حل لأزمة الشرق الأوسط. وهذا يعني ضرب الوجود الأمريكي ودوره في المنطقة ودبلوماسيته تجاه أطراف النزاع، كما يعني حل مشكلة الشرق الأوسط، انقطاع العرب عن شراء السلاح، علما بأن أكبر سوق للسلاح هي أمريكا ومن تم حسر موجة التسليح التي تدعمها أمريكا كثيرا.

كما يستهدف الحوار من وجهة النظر العربية على الأقل، اعتراف أوربا بمنظمة التحرير، ومساندة العرب في قضيتهم، وهذا ما يؤدي حسب أمريكا إلى الإضرار بإسرائيل التي تمثل قلعة وخطا أماميا لها في المنطقة.

وإلى جانب علاقة أمريكا بطرفي الحوار، هناك علاقتها بالاتحاد السوفيتي من خلال علاقة هذا الأخير بأطراف الحوار ونتائجه. فإذا كان الحوار يستهدف جعل أوربا مستقلة وبعيدة عن تأثير القوى الكبرى وبالتحديد أمريكا، وأيضا هذا هو هدف المجموعة العربية، فسوف يترتب على ذلك تراجع الوجود الأمريكي، في المنطقتين ومن تم تقليل حدة الاستقطاب، وهذا ما يؤدي في النهاية إلى توطيد العلاقات الأوربية السوفيتية، وهو ما تخشى أمريكا تحققه ونفس الشيء قد يكون للوطن العربي الذي ينتهج سياسة مستقلة. لذلك لم تبق أمريكا مرتابة من الحوار فقط، بل قاومته بشدة وعملت على إحباطه أو على الأقل إفراغه من محتواه، وقد تم لها ذلك، حينما أخرجت عامل النفط من الحوار، وإعلان أوربا عدم اتباع السياسة بالاقتصاد، وعدم اشتراك الوفد الفلسطيني في مفاوضات الحوار كوفد مستقل وكعضو مثل باقي الأعضاء.

وبالجملة يمكن القول أنه لا يمكن للسياسة الأمريكية في المنطقة العربية أن تنظر إلى EAD نظرة التشجيع والطمأنينة للاعتبارات التالية :

١ ـ هذا الحوار يعني إلغاء الدور الذي تقوم به أمريكا في المنطقة وإبدالها بطرف آخر حتى ولو كان يعمل في فلكها ، مما يؤدي إلى تقليص النفوذ الأمريكي .

٢ ـ لو قدر للحوار النجاح سياسيا من منطلق المصالح العربية ، فهذا يعني عزلة إسرائيل وإضعافها في مواجهة العرب ، وهو ما يخالف الأهداف الأمريكية الثابتة التي تريد أن تجعل من إسرائيل أداة في فرض نفوذها هناك .

٣ ـ من حيث التعامل الاقتصادي كانت لأمريكا رغبة في الاستمرار كوسيط بين المنتج العربي والمستهلك الأوربي، وكذلك بسبب ازدياد حاجة أمريكا إلى البترول العربي ورغبتها في الاستئثار به دون الدول الأوربية. ولكن الحوار لابد أن يؤدي إلى نوع من الترابط في المصالح ، وهذا يعني إفساح المجال لرأسمال ولقوة اقتصادية غير أمريكية ، مما يؤدي كما قيل أن كل خطوة إلى الأمام اقتصاديا في التكامل العربي بالأوربي تعني خطوة إلى الخلف في التعاون العربي الأمريكي .

٤ ـ أن الشركات الدولية الكبرى وخاصة النفطية منها وهي جميعها أمريكية ، لا يمكن أن تنظر إلى التعاون الجماعي بين الاقتصاد الأوربي والعربي نظرة ارتياح .

فالحوار يؤدي إلى بعض التنازلات من أوربا التي من شأنها التأثير السلبي على هذه الشركات التي تجني أرباحا طائلة. كما أن الحوار يؤدي إلى فتح الطريق أمام العائدات البترولية الضخمة للاستثمار في الدول الأوربية، مما يساعدها على تخفيف العجز في موازين مدفوعاتها. ولعل التنافس الأوربي الأمريكي ممثلا في زيارات المسؤولين الاقتصاديين والتجاريين يعكس هذه الحقيقة بوضوح .

٥ ـ إن الحوار أولا وأخيرا يدعم من الاستقلال الأوربي دون الزعامة الأمريكية.

٦ ـ كذلك فهذا الموقف الأمريكي المعارض للحوار ، ينطلق من الاستراتيجية الأمريكية في المتوسط ، والتي لها عدة مظاهر عسكرية استراتيجية ومالية واقتصادية، وهذا أيضا منسجم مع السياسة الأمريكية التي تهدف إلى تأجيج نار الخوف في أوروبا لاشعارها بشكل أفضل بثقل قبضة أمريكا وإفشال جهود التقارب بين أوربا وبلدان OPEC.

- إن هذا الموقف الأمريكي المعارض للحوار العربي الأوروبي، كانت له تأثيرات على مجرياته، فظهر هذا الموقف المعارض على أعضاء الحوار، خاصة الطرف الأوروبي، إذا نجح في التأثير عليهم، عندما تم استبعاد وتحييد مناقشة النفط في جلسات الحوار، بالرغم من أنه كان الدافع وراء إنشائه (الحوار)، وذلك لأن النفط سلعة استراتيجية تهم أمريكا، ولا تسمح بمناقشة قضاياه بعيدا عنها، وكذلك لتفويت الفرصة على الدول العربية لاستغلال قوتها النفطية للضغط عليها (أمريكا) أو على حلفائها الأوروبيين الذين سوف يضغطون عليها أيضا لتخفيف تأييدها لإسرائيل، وهذا ما لا تريده أمريكا. وكذلك لمنع العرب من استخدام النفط كورقة تساهم في دعم موقفهم في المفاوضات.

كذلك بسبب الضغط الأمريكي تم استبعاد المسائل السياسية وبوجه خاص موضوع القضية الفلسطينية من الحوار، وكان ذلك استجابة أوروبية صريحة للضغوط الأمريكية. فمثلا نتيجة للضغط الأمريكي، ورغم أن الطرف الأوروبي قبل كارها التصور العربي، فإنه بقي متشددا فيما يتعلق بتمثيل الفلسطينيين، ولم يتم حسم الأمر إلا من خلال حل توفيقي يقوم على أساس أن يتم هذا الحوار بين وفد يمثل الجامعة العربية، ووفد يمثل الجماعة الأوروبية[ë].

لقد تأثر الحوار، وتأثر مساره بقدرة أمريكا على تحجيم الاندفاع الأوروبي الاستقلالي تجاه قضايا (f Y l)، وتأثر بالضغوط الأمريكية الرافضة لاتباع أوروبا سياسة استقلالية في المنطقة كلها. وأثبتت تجربة الحوار هذا أن الأوروبيين، لم يتمكنوا من تبني قرارات خاصة بالقضية الفلسطينية أو النفط، بشكل لا ينسجم مع رغبة أمريكا، ويتفق مع رغبة العرب.

لقد لعبت أمريكا دورا كبيرا في تجميد الموقف الأوروبي أو جعله يتراجع عن بيانه الذي بدأ به الحوار، فقد قال وزير الخارجية البلجيكي (ليوتنديمانس) في جولة له في بعض بلدان الخليج في مايو ١٩٨٢ (وكان يومها رئيسا للمجلس الوزاري للجماعة الأوروبية) "...إن الدول الأوروبية تسعى لإيجاد موقف ورؤية موحدة في المسائل السياسية، وأنه ليس بالضرورة أن يكون هذا الموقف مخالفا ومضادا للموقف الأمريكي". بل إنه في الاجتماع الثاني للجنة العامة للـ (EAD) (أثينا، ديسمبر ١٩٨٣) ظهر أن الجانب الأوروبي، تجنب تأكيد بعض المواقف السابقة بحجة الحاجة إلى نظرة جديدة، وإلى إعادة تقويم يتلاءم مع الظروف الراهنة والمستجدة. فرفض

ذكر الدولة الفلسطينية، وربط مبدأ الانسحاب بالأمن، واعتباراته ورفض الاعتراف بمنظمة التحرير كممثل وحيد للشعب الفلسطيني، مكتفيا بالإشارة إلى ضرورة مشاركة المنظمة في جهود مفاوضات السلام، وأكد الجانب الأوربي على أن يكون الحل عن طريق المفاوضات فقط، وعلى ضرورة حماية إسرائيل والاعتراف بها.

وقد أصدر مجلس الجامعة العربية قرارا بشأن EAD في ٣١ مارس ١٩٨٤، سجل فيه التغيير في الموقف الأوربي الجديد. ولم يخرج الموقف الأوربي عن هذا السياق سواء في دورته السادسة للجنة الثلاثية الخاصة بالحوار في تونس (نوفمبر ١٩٨٤) أو في بيان وزراء خارجية الدول الـ ١٠ بشأن الشرق الأوسط في لوكسمبورغ (ابريل ١٩٨٥).

إذن يتضح أن السلوك الأوربي أثناء الحوار تأثر إلى حد بعيد بالموقف الأمريكي المعارض أو على الأقل المتحفظ من الحوار، واستجاب إلى ضغوط في أحيان كثيرة إلى حد كبير. وهذا ما حمل البعض في الوطن العربي، أن يقطع بأن أوربا الغربية الواقعة تحت المظلة النووية الأمريكية لا تملك إرادة سياسية مستقلة عن أمريكا، وهي من ثم لا تقدر على حوار تكون فيه معبرة عن ذاتها وعن مصالحها[١٠].

إن هذا الضغط الأمريكي، ظهرت آثاره حتى بين الأطراف الأوربية نفسها خلال اجتماعات مجلس وزراء المجموعة، وبخاصة في المواقف البريطانية والهولندية التي التزمت دوما بالدفاع عن وجهة النظر الأمريكية القائلة بضرورة الالتزام لمبدأ المشاورات المسبقة بين أطراف الكتلة الغربية، بكل ما يتصل بموضوعات ذات أهمية كبرى (ضرورة موافاة الحوار مع أمريكا بالحوار مع العرب[١١]) وكانت نقاشات حادة داخل المجموعة الأوربية حول مسألة المشاورات هذه مع أمريكا ومن الجهة المقابلة المواقف الفرنسية " الخط الاستقلالي " التي كانت ترى أنه لن يتم الاتصال بأمريكا إلا بعد أن يقطع الحوار شوطا إيجابيا ، وبالطبع فقد تم تخطي هذه العرقلة لصالح النظرة الأطلسية على حساب الخط الاستقلالي الفرنسي.

لاشك أن هذه المواقف والضغوطات كانت لها تأثيرات على العلاقات الأطلسية بسبب تصاعد حدة الخلافات الأوربية الأمريكية. فالجهود الفرنسية لتطوير EAD، وضعت أغلبية الحلفاء في NATO في موقف غير مريح، وخلقت صعوبات أخرى في التحالف، ظهر هذا في

رد فعل أمريكا للحوار، لأنها تعتبر أوربا تلعب دورا تابعا لأمريكا. ولهذا فقد صرح كيسنجر لوزير الخارجية الألماني (Walter Sheel) رئيس مجلس وزراء EEC آنذاك بأن أمريكا سوف لن تقبل هذا الإجراء الذي على المدى الطويل سوف يكون له تأثير كبير على علاقاتنا.

ثانيا : المواقف الأمريكية من التحركات والمبادرات الأوربية في المنطقة العربية:

يشير مفهوم المبادرة الأوربية إلى الأفكار والرؤى والمبادئ الأوربية الجماعية بشأن تسوية (الصراع)، ومن الملاحظ أن حديث المبادرة الأوربية هذه تصاعد مع بروز EAD منذ منتصف الـ ٧٠ .

ولكن قبل هذا، كانت الأولوية التي تحظى بها جهود الدولتين العظميين وخاصة أمريكا في الصراع هي أحد أهم المثبطات لاتخاذ أوربا دور المبادرة القادرة على الفعل ولذلك اكتفت الدول الأوربية بين ١٩٦٧ و ١٩٧٣ بإعلان الحياد ثم سارت خطواتها إلى الأمام باتخاذ مواقف محددة من قضية الصراع العربي الإسرائيلي والمسألة الفلسطينية، وخصوصا عقب حرب أكتوبر وأثناء EAD ، وأصبحت هذه البيانات الأوربية لا تخلوا من فقرة تمس قضية فلسطين، تحت بند " الموقف في الشرق الأوسط . وفي كل المواقف التي أعلنت عنها المجموعة لوحظ أنها تراقب كلا من الموقف الإسرائيلي ومصالحها في الدول العربية، وطبيعة المرحلة التي يمر بها التعاون السياسي الأوربي (EPC) بين دول المجموعة ذاتها، هذا فضلا عن مراقبتها لمواقف الولايات المتحدة[١٢].

صدر عن المجموعة الأوربية بعض المواقف الإيجابية من القضية الفلسطينية، والحل العادل والشامل لـ (الصراع)، فأثارت هذه المواقف انتقادات حادة من الجانب الإسرائيلي وتحفظات لا تخلو من اللوم والامتعاض بل والتهديد من الجانب الأمريكي، وهذا رغم أن دور أوربا في تسوية (الصراع) ظل دون القيام بمبادرة مستقلة عن التحرك الأمريكي، بل ظل ضمن إطار بذل المساعي وجهود لاستكشاف وجهات نظر أطراف الصراع المباشرين، والقوى العربية الأخرى الفاعلة والمؤثرة في مجرى (الصراع) دون أن يتعدى من دور الاستكشاف إلى دور التنسيق والتحرك بسياسة محددة تمثل مقومات التنفيذ .

لقد بدأ هذا التحرك الأوربي في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ انطلاقا من ارتباط أمن أوربا بالمعنى الواسع للكلمة بأمن المنطقة العربية ولم يكن قبل ذلك أمام أوربا مجال أوسع للحركة إبان فترة الانفراج بين القوتين الأعظم، ولكن هذا المجال اتسع مع حدوث أزمة الانفراج، فازداد التحرك وحاولت دول الجماعة الأوربية (EEC)، أن تمارس شيئا من حرية الحركة بعيدا عن الارتباط الكلي بالسياسة الأمريكية، وتعبيرا عن دور أوربا في التسوية بدأ يتحدد بوضوح على ضوء مصالح أوربا في المنطقة العربية .

- إن مجموع المبادرات الأوربية حول(ص ع إ) أثارت ردود أفعال معارضة ومعادية من طرف أمريكا، واتسعت الهوة بين أمريكا وأوربا مع اختلاف هذه البيانات وخاصة مع بيان البندقية (١٩٨٠)، لأن أمريكا تعتبر المنطقة العربية إحدى أهم مناطق اهتمامها ونفوذها في العالم الثالث، لعوامل جيواستراتيجية واقتصادية، وبعض عوامل الأمن، ولهذا فإنها (أمريكا) ظلت تسعى دائما لإخراج أي نفوذ منافس لها في المنطقة (إخراج بريطانيا وفرنسا بعد الحرب العالمية الثانية وبعد السويس ١٩٥٦ والعمل مع إخراج السوفيت منذ مطلع الـ ٧٠ ، لذلك فإن محاولة أوربا العودة إلى المنطقة، و محاولتها التأثير على عملية التسوية، هو أمر غير مقبول أمريكيا ،وخاصة إذا كان ذلك متجاوزا للسياسة الأمريكية ومنافسا لها. وقد ردت أمريكا بعنف على محاولة أوربا تغيير سياستها في المنطقة في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣، كما أن أزمة الطاقة أحدثت أزمة في العلاقات الأوربية الأمريكية،أثارتها أمريكا حول اتصال الأوربيين المنفرد بالعرب في إطار EAD كما رأينا في النقطة السابقة.

إن أمريكا حاولت إقناع الأوربيين بأن فعاليتهم في ال(ص ع إ) سيكون بالتعاون معها، وأن دبلوماسية المجموعة الأوربية يمكن أن تقدم خدمة أحسن لقضية السلام عن طريق التعاون مع المبادرات الأمريكية، كما كانت أمريكا تريد من أوربا أن تساعدها في جهودها لبناء حاجز عسكري ضد التوسع السوفيتي، وليس التدخل في عملية السلام(١٣). نجد أنه بينما شجعت أمريكا، أوربا لتعويض الاتحاد السوفيتي كمزود للأسلحة لمصر فإنها لم تقبل منهم أن يلعبوا دورا نشيطا في عملية التسوية للصراع ،لأن أمريكا تعتبر الدور الأول مفيدا لمصالحها، بينما الثاني مضر.

وهكذا نجد أنه رغم أن مساحة الاتفاق بين المجموعة الأوربية وأمريكا حول الأهداف الجزئية ووسائل تحقيق السلام كبيرة إلا أن هناك خلافات تتعلق بجوهر الصراع نفسه، فإن أمريكا تفرق (أو تفصل) بقوة بين استقلال ووحدة أوربا، فإن أوربا ذات الصوت الواحد يمكن أن تكون شريكا فعالا و لكن بشرط ألا تتحرك باستقلال عن أمريكا، ومن ثم فهي (أمريكا) لم تشجع إرساء سياسة خارجية أوربية إلا إذا كانت تسير في ركاب سياستها، ومن هنا كان تأكيدها وتصميمها الدائم منذ ١٩٧٣ على احتكار جهود صنع السلام في المنطقة ومن ثم رفضها وتحفظها على أي مبادرات أوربية مستقلة للمشاركة في هذه الجهود، ولهذا كان يواجه التحرك المستقل في الخطاب الأوربي نحو (م.ت.ف) برفض حاسم وضغوط من جانب أمريكا التي كانت تدعي أن النهج الأوربي المستقل من شأنه أن يؤدي إلى عرقلة جهودها في إيجاد حل سلمي للـ (م.ت.ف). وقد ازدادت هذه الضغوطات على المجموعة الأوربية عند صدور إعلان البندقية في جوان ١٩٨٠[14]، وظلت أمريكا حريصة دائما على ألا تقوم أي سياسة أوربية في الشرق الأوسط، خارج إطار التوجه الأمريكي، والقيادة الأمريكية لأن هذا التوجه يضعف تجاه العرب إذا ظهر أن هناك محورين وتوجهين غربيين، إلى جانب ذلك، فإن وضع كهذا يظهر إنشقاقا في الحلف الغربي في مواجهة الاتجاه السوفيتي[15].

- بدأت ردود الأفعال الأمريكية المعارضة للتحركات والمبادرات الأوربية منذ البداية، فعندما ظهر التعاون السياسي الأوربي (EPC) في قمة لاهاي في ديسمبر ١٩٦٩، كانت أمريكا غير مرتاحة للعودة الأوروبية إلى قضايا الشرق الأوسط كمنطقة موقوفة عليها (طبعا مع الاتحاد السوفيتي) بعد حرب السويس.

ويمكن إرجاع جذور الموقف الأوربي تجاه م.ت.ف إلى سنة ١٩٧١، بصدور بيان باريس في ١٣ مارس ١٩٧١ والذي يعتبر بمثابة الخطوة الأولى للموقف الجماعي الأوربي تجاه هذا الصراع إلا أن هذا البيان بقي سرا بسبب معارضة أمريكا له، حيث أعلنت أمريكا أن التقرير لا يأخذ في الاعتبار مبادرة (Rogers)[16]، فلم يكن منتظرا من أمريكا في هذه الفترة التي بدأت فيها بوادر أزمة العلاقات الأطلسية، والتي تجسدت مع أزمة الدولار (في أوت ١٩٧١)، أن تترك الكيان الجماعي الأوربي يعبر من خلال التعاون السياسي الوليد عن موقف

مستقل، قد يتعارض مع مواقف أمريكا، ويثير بعضا من المشاكل. ولقد كان البيان يميز بالفعل الجماعة التي أكدت تأييد الحل الشامل، عن أمريكا التي كانت تدير في هذه الفترة مبادرة التسوية الجزئية، كما كان البيان يبرز من ناحية أخرى اختلاف مضمون الموقف الأوربي، عن الوقف الأمريكي، وخاصة حول المفاوضات بين أطراف الصراع، وحول الانسحاب من الأراضي المحتلة، وحول وضع القدس .

كما شكل بيان الجماعة الأوربية الصادر في (Copenhagen) في ٦ نوفمبر ١٩٧٣، وما تلاه من حوار عربي أوربي، إزعاجا واستفزازا للسياسة الأمريكية التي رأت فيه ما يعد تحديا لدور أمريكا في الشرق الأوسط، ورؤيتها أيضا لطبيعة الصراع ومتطلبات تسويته . كما نظرت أمريكا لهذا البيان على أنه يمثل خروجا على الإطار العام للانضواء الأوربي تحت المظلة الأمريكية، كما رأت فيه كذلك على حد تعبير كيسنجر تنازلات سياسية من المجموعة الأوربية للبلدان العربية تفوق ما ورد في القرار ٢٤٢.

كما أبدت أمريكا معارضتها صراحة لقيام أية علاقة خاصة بين الأوربيين والعرب في إطار EAD كما رأينا، وأنه يجب على أوربا أن تتفق مع أمريكا أولا حول الخطوط التي تحدد علاقاتها مع العرب.

لذلك بدأت أمريكا ممارسة ضغوط هائلة على المجموعة الأوربية، وأكدت بوضوح، على أن النهج الأوربي الاستقلالي يعرقل الجهود الأمريكية الساعية إلى التوصل لتسوية سياسة لـ f IÙYÙ.

في هذه الفترة (غداة حرب أكتوبر) كانت أمريكا قد قررت البدء بتحرك سياسي لإيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي، واعتبرت أن الظروف الموضوعية قد نضجت لذلك، فإسرائيل تعيش في عزلة سياسية والدول العربية أعادت اعتبارها بعد الانتصار المحدود، وأصبحت تدرك أن لا مجال لحل سياسي إلا عبر أمريكا التي بإمكانها الضغط على إسرائيل ولذلك كانت أمريكا مهتمة بالحصول على كل تأييد في تحركها الجديد وخاصة من حلفائها الأوربيين، لا أن يقوموا بمبادرات قد تكون معاكسة لها(١٧).

وفي سنة ١٩٧٧، وعندما حاولت المجموعة الأوربية إصدار بيان جديد حول الشرق الأوسط، سارعت أمريكا لوأد المحاولة، مؤكدة أن مثل هذه المحاولات من شأنها التأثير السلبي على الجهود التي يبذلها وزير الخارجية الأمريكي في ذلك الوقت (Cyrus Vance) وتم إرجاء نشر إعلان (بيان) المجلس الأوربي الذي أعد منذ جانفي ١٩٧٧ حتى يوليو (بلندن) ، استجابة لضغط أمريكا التي طالبت أوربا بأن تصمت في وقت كان (CyrusVance) يستعد لجولته الأولى في المنطقة في فبراير ١٩٧٧ .

سنة ١٩٧٩ شهدت بؤرا كثيرا للتوتر، شكلت خطرا على الاستقرار الإقليمي وبالتالي على المصالح الأوربية مباشرة (سقوط الشاه في إيران ، النتائج السلبية للسياسة الأمريكية عبر نهج كامب ديفد وغيرها)، هذه الأحداث أعادت تحريك التوجه الأوربي في وقت وصلت فيه السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط إلى طريق مسدود، ومهد لعودة الروح إلى التحرك الأوربي، لقاء المستشار النمساوي Craixi مع ياسر عرفات، بالإضافة إلى عدة لقاءات أخرى بين المسؤولين من الجانبين الأوربي والفلسطيني[١٨]، كلها كانت إرهاصات لمبادرة أوربية، شاع الإعلان الكثيف عن قدومها بسبب الطريق المسدود الذي وصلت إليه مفاوضات الحكم الذاتي الفلسطيني بعد إبرام اتفاقيات كامب ديفد. وعندما كانت دول المجموعة الأوربية تستعد لاتخاذ قرارات أخرى حول المشكلة الفلسطينية، عند انعقاد مؤتمر القمة في البندقية حاول (Jean François Poncet) وزير الخارجية الفرنسي إقناع المسؤولين الأمريكيين خلال زيارته لواشنطن بتاريخ ٢٩ ماي ١٩٨٠، بعدم عرقلة أو معارضة هذه المبادرة، فصرح قائلا، " أوربا قد نمت إلى مستوى الشريك فهي اقتصاديا وعلميا وصناعيا مساوية للولايات المتحدة وتريد وتتمنى أن تعامل كذلك، أنا اعتقد أن هذه واحدة من مشاكلنا كيف تنظم علاقاتها بين متساويين كيف تتطور المشاورات بطريقة محبذة للطرفين". إلا أن التحرك الأمريكي جاء من منطلق محاولة احتواء المبادرة الأوربية حتى لا تنال من الإطار الذي وضعته كامب ديفد والتي اعتبرها (J.Carter) من أعظم منجزات عهده. واتهمت أمريكا حلفاءها الأوربيين بأنهم قاموا بهذا التحرك الدبلوماسي دون التشاور المسبق معها، ضاربين عرض الحائط التزاماتهم إزاء الحليفة الكبرى. وفي هذا الجو المشحون الذي تمر به العلاقات الأوربية الأمريكية عارضت أمريكا

هذه المبادرة مما أنذر بحدوث انشقاق في تلك العلاقات، أما الأوربيون فقد اتهموا الطرف الأمريكي بأنه لم يبذل كل جهوده لإنجاح مفاوضات الحكم الذاتي التي فشلت حيث وصلت إلى مأزق بعد التاريخ المحدد لإنتهائها في ماي ١٩٨٠. إضافة إلى أن سنة الإنتخابات الأمريكية سوف تحد من قدرة الضغط الأمريكي على إسرائيل، وبالتالي فإنه في حالة فشل أمريكا في إحراز نتائج سريعة فإنه يقع على عاتق المجموعة الأوربية العمل على الحد من المشاعر المعادية للغرب في العالم العربي بهدف ضمان الإمدادات النفطية منه[١٩]. ولقد لخص مسؤول ألماني رسمي الموقف الأوربي أنه بدون دعامة أمريكية كافية، فإن الحلفاء يشعرون بأنهم أحرارا في البحث عن مصالحهم الخاصة، كما صرح وزير الخارجية البريطاني آنذاك (١٨ ماي ١٩٨٠) قائلا: أننا لا يمكننا السماح لقيام وضع خطر جدا في الشرق الأوسط، في الوقت الذي انشغلت فيه أمريكا في اختيار رئيس جديد لها[٢٠].

إن رد فعل أمريكا الرسمي على إمكانية ظهور المبادرة الأوربية بشأن الشرق الأوسط عوضا عن كامب ديفد، يمكن أن تؤثر على السياسة الخارجية لأمريكا، وقد أنذر كارتر في المقابلة التي أجراها مع التلفزيون الأمريكي في ماي ١٩٨٠ بشكل علني وواضح الحلفاء الأوربيين بعدم التدخل في عملية التسوية الشرق أوسطية، وانتقل إلى التهديد المباشر "إذا تدخل الحلفاء فإننا لن نسمح بدخول أية نشاطات أو أعمال من جانبهم إلى هيئة الأمم المتحدة ينال من الشكل الحالي للقرار ٢٤٢ وتابع كارتر " نحن نملك ذلك حق الفيتو، إذا ما أصرت أوربا على التقدم إلى مجلس الأمن بمشروع قرار لتعديل القرار ٢٤٢، وأنا دون تردد استخدم هذا الحق إذا كان لابد من ذلك من أجل الحفاظ على كامب ديفد"[٢١].

كما أن وزير الخارجية الأمريكي الجديد (Edmund Muskie) وخلال لقاء وزراء خارجية NATO ببروكسل منتصف ماي ١٩٨٠، حذر الأوربيين من قيامهم بمبادرة منفردة. ولكن الأوربيين تجاهلوا هذا التحذير، وفي٣١ ماي١٩٨٠ حذر Muskie مرة أخرى الأوربيين عن التدخل في كامب ديفد، وأن أمريكا ستستعمل حق الفيتو لأي مبادرة للأمم المتحدة مقدمة من طـرف الجماعة الأوربية حول المشكل الفلسطيني، لأن هذا قد يؤثر في العملية السياسية الأمريكية[٢٢]. وعشية مؤتمر البندقية للمجموعة الأوربية في جوان ١٩٨٠ تحركت أمريكا لتقطع

الطريق أمام إمكانية قيام أي مبادرة أوروبية فقد حذر كارتر من التعرض لمسيرة كامب ديفد كما طالب حلفاءه الأوروبيين بأن لا يتورطوا في التسوية السلمية في الوقت الحاضر(٢٣). فيما قام وزير الخارجية (E. Muskie) باتصالات مع معظم وزراء خارجية دول المجموعة الأوروبية مظهرا معارضة أمريكا لأي مبادرة أوروبية تمس عملية كامب ديفيد التي تعتبر محور السياسة الأمريكية في المنطقة. وعلى الرغم من فشل كامب ديفد في إقامة سلام في الشرق الأوسط في الشكل (الحلول المنفردة) وفي المضمون (عدم تناوله لب المشكلة) فإن أمريكا اعتبرته محور سياستها في المنطقة وازدادت أهميته كركيزة أساسية في إستراتيجية المواجهة مع الاتحاد السوفييتي في المنطقة بعد سقوط نظام الشاه في إيران. من هذا المنطلق كانت حساسية أمريكا تجاه أي محاولة أوروبية لتقديم تصورات أو مبادرات جديدة إذ اعتبرت أن التصور الأوربي لا يمكن أن يشمل أو يستوعب في خلفيته ووفق مصالحها الإقليمية أبعاد المواجهة مع الاتحاد السوفيتي ومتطلباتها وأنه في التحليل الأخير متأثر ومحكوم بالعلاقات الاقتصادية مع العرب(٢٤).

ورغم كل هذه التحذيرات والتهديدات الأمريكية جاء التحرك الأوربي بإعلان البندقية في (١٣ جوان ١٩٨٠) الذي يعترف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين وبتقرير المصير وبدور منظمة التحرير في أي سياسة تسوية سليمة أو مفاوضات ولكن هذا لم تقبله أمريكا فجاء ردها سريعا وحاسما على لسان الرئيس كارتر نفسه مؤكدا مهما يكن موقف الحلفاء الأوربيين فإن أمريكا لن تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ولن تتفاوض معها قبل اعترافها بإسرائيل(٢٥).

وهكذا اتضح مدى الخلاف بين الرؤيتين الأوربية والأمريكية حول اشتراك وتمثيل الفلسطينيين في مفاوضات التسوية ومدى فشل الأوربيين في إقناع أمريكا بوجهة نظرهم التي كانت تخدم وتحقق عدة أهداف للاستراتيجية الغربية في المنطقة ومن أهمها الحيلولة دون تحول العرب نحو الاتحاد السوفيتي إذ أفشلت الجهود الأمريكية في حل المشكلة الفلسطينية لا وتدعيم الاتجاهات المعتدلة في مواقف منظمة التحرير الفلسطينية على نحو يمهد لإطار مناسب للتفاوض مع إسرائيل.

أما الحجة التي استندت إليها أمريكا في رفضتها للمبادرة فهي أن دول EEC لا تستطيع أن تؤدي دورا أساسيا في حل الصراع لأن طبيعة هذا الصراع تستدعي وسيطا قادرا على تقريب وجهات النظر بين العرب وإسرائيل، وأمريكا هي الدولة الوحيدة القادرة على القيام بهذا الدور، فأوربا لا تستطيع منافسة أمريكا فيما تقدمه من مساعدات مالية وعسكرية للأطراف المتنازعة لتعويضها عن التنازلات السياسية[٢٦].

إذن أدان الأمريكيون إعلان البندقية بشدة، واعتبروا أن الأوربيين يتجاوزون حدود تعهداتهم، ويفرطون في إعلانات أحادية الجانب.

ومما ضاعف من مرارة الاتهام الأمريكي، أن هذه المبادرة جاءت في وقت تصاعدت فيه الأزمة التي تعاني منها العلاقات الأطلسية وفي الوقت الذي تعاظم خطر التدخل السوفيتي في المنطقة بعد غزوه لأفغانستان. وكانت هذه العلاقات تمر أصلا بحالة من القلق والتوتر بسبب عدم التطابق التام بين وجهات النظر الأمريكية والأوربية حول أزمتي إيران وأفغانستان .

تتالت التهديدات والتأديبات المهينة من أمريكا نحو الجماعة الأوربية بعد ذلك، منها قول كيسنجر أثناء زيارته لمصر في ١٩٨١/١/١٢ "على أوربا أن تسكت عن الشرق الأوسط" وكذلك تعليق Alexander Haig في١٩٨١/١١/٨ على تصريحات (L. Carrington) في السعودية بأنها "صادرة عن شخص غير مسؤول"[٢٧]. ثم ظلت الإدارة الأمريكية تعمل على منع أي مبادرة دبلوماسية أوربية جديدة، خشية أن يضر ذلك بالإمكانية الضعيفة لنجاح مسار كامب ديفد. .

وهكذا لعبت أمريكا دورا كبيرا في تحييد وتحجيم الموقف الأوربي، وجعله يتراجع عن بياناته السابقة، فقد قال وزير الخارجية البلجيكي (ليوتنديمانز) في جولة له في بعض البلدان الخليجية (مايو ١٩٨٢) وكان يومها رئيسا للمجلس الوزاري للـ EEC" إن الدول الأوربية تسعى لإيجاد موقف ورؤية موحدة من المشاكل السياسية وأنه ليس بالضرورة أن يكون هذا الموقف مخالفا ومضادا للموقف الأمريكي[٢٨].

المطلب الثاني: مواقف أوربا من السياسات الأمريكية اتجاه الصراع العربي الأمريكي:

في هذا المطلب سوف نتعرض لمواقف وردود أفعال الطرف الأوروبي تجاه السياسات والسلوكات الأمريكية إزاء الصراع العربي الإسرائيلي وبالتالي تأثير ذلك على العلاقات الأطلسية ، فأولا سوف نتناول المواقف وردود الأفعال الأوروبية نحو السلوك الأمريكي أثناء بعض محطات هذا الصراع(خاصة أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣) طبعا ورد الفعل الأمريكي المضاد وثانيا سنتناول المواقف الأوروبية، وردود أفعالها من مشاريع التسوية الأمريكية للصراع العربي الإسرائيلي

أولا : المواقف الأوروبية اتجاه السلوك الأمريكي:

سوف نتناول هنا، السلوك الأمريكي أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣، وردود الأفعال الأوروبية، وما أحدثه ذلك من تأثيرات على العلاقات الأطلسية وذلك نظرا لأن الخلافات بل الاتهامات المتبادلة بين الطرفين ظهرت بوضوح خلال هذه الحرب.

تقليديا، لقد أدى الصراع العربي – الإسرائيلي إلى بروز خلافات في وجهات النظر الأوروبية الأمريكية حول معظم المسائل التكتيكية والاستراتيجية، ولكن في حرب أكتوبر ١٩٧٣ تضاعفت هذه الخلافات. فقد كان ضروريا من وجهة النظر الأمريكية أن يساند NATO بمجموعة إسرائيل أثناء هذه الحرب، لأنها كانت تدافع ليس عن نفسها فقط وإنما عن الحلف بأكمله من الخطر السوفيتي القاتل الذي يهدد أوربا والحلفاء. لكن بالنسبة للأوروبيين فقد أيقظتهم هذه الحرب على بعض الحقائق التي تحكم المجتمع الدولي، ومنها أن أوربا ستكون الضحية الأولى لمواجهة بين العملاقين، وأن الحرب العربية الإسرائيلية ستكون على حساب مصالح أوربا الغربية مع العالم العربي، وأن أمريكا قد استخدمت الحلف كأداة سياسة في يدها، فقد قامت منذ بداية الحرب بشحن كميات هائلة من السلاح والذخيرة إلى إسرائيل من بعض قواعدها في أوربا، كما قامت أمريكا بتاريخ ١٩٧٣/١٠/٢٤ بوضع قواتها العسكرية النووية وغير النووية وفي جميع أنحاء العالم في حالة تأهب قصوى ، بدون استشارة أو حتى إخطار حلفائها في

NATO. وقد أغضب ذلك الإجراء الحكومات الأوروبية، وأقلقها لأنه يعني أن أوروبا معرضة للفناء بسبب مشكلة تقوم بين العملاقين. وقد أثارت مسألة مرور السلاح الأمريكي إلى إسرائيل انطلاقا من القواعد الأمريكية في أوروبا الغربية، ووضع القوات الأمريكية في حالة تأهب دون إخطار الدول الأوروبية، خلافا حادا بين الأوروبيين وأمريكا، فوقع تصدع في العلاقات الأطلسية[٢٩]، وقد نتج عن ذلك تبادل جملة من الانتقادات العنيفة بين الطرفين الأوروبي والأمريكي بسبب ما أسمته أمريكا بالموقف المتخاذل لشركائها في هذه الأزمة. وكان من أهم آثار الحرب أنها عمقت الخلاف بين أمريكا وأوروبا، وألقت الضوء على اتجاهين متناقضين بالنسبة لهذه الحرب من جانب أمريكا وحلفائها، فأثناء الحرب عاملت أمريكا حلفاءها كما لو أنها كانت صاحب السيطرة عليهم، وعاملتهم بطريقة تقرير مصائرهم والتصرف في مصالحهم، بدلا من التعبير عنها، فبدون استشارتهم، بل وبدون إخطارهم، دفعت أمريكا بالعالم إلى موقف خطر، كان لو انفجر سيؤدي بأوروبا بأكملها إلى هاوية الحرب النووية. كذلك تأييدها لسياسات إسرائيل التوسعية أو رغبتها في استخدام NATO في دعمها، دفعت أمريكا إلى تفجير أزمة الطاقة في العالم الرأسمالي.

وكان الرد الأوروبي باستنكار موقف أمريكا حادا أو عنيفا. وهكذا ضخمت هذه الحرب وأبرزت التناقضات الكبيرة بين أمريكا وحلفائها، إذ برزت ظاهرة الاستقلالية الأوروبية أكثر وضوحا مع هذه الحرب، فمنذ البداية تتخذ دول الـEEC موقفا هو أقرب إلى الرفض في مواجهة أمريكا[٣٠]. وقد عبر الصحفي الإنجليزي المعروف (Robert Stevens) في مقال له بتاريخ ١٩٧٣/١١/٥ عن التوترات بين أوروبا وأمريكا، استخلص فيه أن العلاقات بين أمريكا وأوروبا الغربية لم تكن أبدا أسوأ مما هي عليه الآن منذ حرب السويس قبل ١٧ عام مضت[٣١].

لقد ترك رد الفعل الأوربي للسلوك الأمريكي في الحرب تأثيرا كبيرا على العلاقات الأطلسية، فقد تضايق الأوروبيون من سلوك أمريكا المدعم بقوة لإسرائيل والنتيجة كانت رفضهم للتعاون مع أمريكا أثناء تزويد إسرائيل بالسلاح عن طريق الجسر الجوي.

وبسبب هذا التصرف الأوربي غضب المسؤولون الأمريكيون الذين لم يتوقعوا أن يعارض حلفاؤهم الأوربيون مواقف أمريكا وأن يظهروا عدم المساندة والدعم في مثل هذه الظروف العصبية وبهذه الطريقة(٣٢).

وهكذا نرى أن حرب أكتوبر كان لها انعكاس سلبي هام على العلاقات الأطلسية، فقد أصيب المسؤولون في كلا الطرفين بخيبة أمل تجاه بعض تصرفات وسلوكات ومواقف كل طرف، واستاؤوا من التصرفات الأخرى .

لقد دفعت الفوضى التي مست NATO أثناء حرب أكتوبر وبعدها عام أوربا (The Year of Europe) الذي اقترحه كسينجر في هذه السنة (١٩٧٣) لم تتحول إلى سنة أوربا كما أراد كسينجر بسبب أزمة الشرق الأوسط، التي أدت إلى توتر العلاقات الأطلسية وانشقاقها بسبب السلوك الأمريكي ورد الفعل الأوربي(٣٣). قد أعلنت أمريكا على لسان نيكسون وكسينجر أكثر من مرة أن عام ١٩٧٣ هو عام أوربا لتدعيم التحالف الغربي ولم يكن هناك من يناقش ضرورة إعادة النظر في العلاقات الأطلسية، إلا أن قيام حرب أكتوبر والسلوك الأمريكي فيها غير الأمور فجأة وأدت تطورات الحرب إلى تأثير سلبي للغاية على الحوار الأوربي الأمريكي فجاء هذا التصدع في هذه العلاقات يوحي على حد تعبير صحيفة Washington Star News بضرورة إعادة تقييم لطبيعة العلاقات الأطلسية التي تربط أمريكا بغرب أوربا(34). وهكذا وصلت العلاقات الأطلسية إلى مستوى متدني (Low Level)، هذا ما دفع أوربا أن تصدر وثيقة تحدد الهوية الأوربية التي تظهر الاختلاف المتزايد بين المصالح الأمريكية والأوربية .

من خلال ما سبق يتبين لنا أن هناك أربع أمور أدت إلى توتر العلاقات الأطلسية بسبب حرب أكتوبر وهي :

١ ـ أن أمريكا حاولت تسيير الوضعية في المنطقة من القمة بدون مشاركة حلفائها.

٢ ـ محاولات أمريكا الضغط على حلفائها في NATO أن يقدموا لها الدعم اللوجيستيكي لمجهوداتها لتزويد إسرائيل بالسلاح خلال الحرب .

٣ ـ في ٢٥ اكتوبر (في المرحلة الأخيرة من الحرب)، وضعت أمريكا بقرار منفرد قواتها في حالة استنفار من أجل ردع وترهيب أي تدخل سوفيتي محتمل في [illegible] إ.

٤ ـ في نهاية الحرب انتقم العرب ضد أعضاء NATO باستعمال سلاح النفط.

هذه التطورات وغيرها أحدثت انعكاسات سلبية على العلاقات الأطلسية، وبهذا أصبح الشرق الأوسط ذا أولوية عليا لـ NATO وذا تهديد مستمر للتضامن الأطلسي[٣٥]، وازداد التأزم بين أمريكا وحلفائها الأوربيين نتيجة لحرب أكتوبر وقامت أزمة داخل NATO ازدادت حدتها بسبب أزمة الطاقة .

ومن ضمن هذه الأسباب الأربع سوف نركز الآن على سببين وهما (تزويد إسرائيل بالسلاح أثناء الحرب، واستنفار القوات الأمريكية).

ففيما يخص النقطة الأولى فقد تزايد الاستياء في أوربا الغربية تجاه التأييد الذي قدمته أمريكا لإسرائيل ، فقد أدركت الأكثرية في أوربا بأن أمريكا تتحمل في النهاية مسؤولية قدرة إسرائيل على تنفيذ نهجها المتطرف.

ففي أول أيام المعارك، اندفعت أمريكا بكل ثقلها إلى دعم العسكرية الإسرائيلية بآخر ما توصلت إليه التقنية الأمريكية من أسلحة الحرب وأدواتها والتي بلغت قيمتها حوالي ٤ ملايير دولار بحسب الأرقام المعلنة[٣٦]. وفي مواجهة التصرف الأمريكي الذي تميز بهذا الدعم الكثيف لإسرائيل وبتجاهل مطلق للحلفاء الأوربيين، وقد عبر عن هذا الشعور وزير الخارجية الفرنسي آنذاك Michel Jobert الذي لاحظ أن أمريكا تصرفت مع حلفائها الأوربيين وكأنهم لا أشخاص Non - Personne فقد أذلوا من طرف أمريكا[٣٧]. وبسبب هذا التجاهل الأمريكي، رفضت معظم هذه الدول (فرنسا، بريطانيا، ألمانيا، إيطاليا، إسبانيا واليونان) السماح لأمريكا باستخدام قواعدها الجوية من أجل نقل الأسلحة والذخيرة إلى إسرائيل ومنح الطائرات الأمريكية تسهيلات في أراضيها ولم تستطع أمريكا عمليا استخدام أراضي أي حليف أوربي باستثناء البرتغال، وأصبحت القوات الأمريكية في أراضي هذه الدول محاصرة الأمر الذي لم تكن أمريكا تتوقعه أبدا[٣٨]، وقد أثار هذا انتقادا حادا لا مثيل له من قبل أوربا لأمريكا لأنهم لم يخطروا بنيتها بإقامة الجسر الجوي، هذا بالرغم من أن أمريكا قد بينت أنها لم يتوفر لها الوقت اللازم لإحاطة حلفائها بما نوت القيام به، أما حجة الأوربيين في عدم تقديم هذه التسهيلات ، هو أن اتفاقياتها العسكرية مع أمريكا، تستهدف الدفاع عن أوربا أولا وقبل كل شيء، فلم يكن ثمة سبب حقيقي يدعوهم

لمساندة السياسة الأمريكية التي تستعملهم كأدوات لأهدافها، ورأوا أن الشرق الأوسط لم يكن يعني أبدا أنه يدخل ضمن حدود (NATO) وسوف نتناول هذا الموضوع في البحث الثالث من هذا الفصل. ولكن أمريكا كانت لها رؤية أخرى بأن مصالح NATO ككل كانت مهددة[٣٩].

ونتيجة لهذا الموقف الأوروبي، وجهت أمريكا لوما عنيفا لحلفائها الذين تقاعسوا عن الاشتراك في تقديم التسهيلات للجسر الجوي الأمريكي، فقد كان رد الفعل الأوربي هذا غير متوقع من جانب أمريكا التي اعتادت دائما الحصول على تأييد حلفائها وتضامنهم أو على الأقل الحصول على تفهمهم لمواقفها، ولكن واشنطن فوجئت هذه المرة بأن الدول الأعضاء في NATO جميعا (ما عدا البرتغال) قد أذلتها بهذا الرفض فقد صرح وزير الدفاع الأمريكي (James Schlebenger) لحكومة ألمانيا أن بلاده لن ترضى بأن يغلق الألمان موانئهم أمام الإمدادات الأمريكية لإسرائيل. كما عكست بعض الصحف الأمريكية المؤيدة لإسرائيل إحساسا بخيبة الأمل والاستياء من موقف الدول الأوربية فقد ورد في افتتاحية (Washington Star News) يوم ١٩٧٣/١١/١ أنه عندما انفجرت الأزمة ظهر أن معظم الحلفاء الأوربيين هم أصدقاء لأمريكا في أوقات الرخاء فقط وأنه باستثناء البرتغال وهولندا فإن حلفاء أمريكا في أوربا الغربية قد فضلوا أنفسهم عن جهود أمريكا لتأييد إسرائيل ونشطوا لإعاقة تلك الجهود[٤٠].

واشتكى كسينجر لمجموعة برلمانية من دول EEC أن الأوربيين تحركوا وكأن التحالف غير موجود "The Europeans acted as though the alliance didn't exist"[٤١].

كما أرسلت أمريكا مذكرة رسمية للأوربيين، تقول أن الحكومة الأمريكية تعتقد أن الغرب بوقوفه الضعيف والغير موحد في مواجهة الدعم السوفييتي العسكري ضد إسرائيل يمكن أن يكون لذلك انعكاسات خطيرة[٤٢]، كما أوضح كسينجر غضبه صراحة فقد أعلن في الصحافة أنه قال: "أنا لا اكترث بما يحدث لـ NATO أنا جد مشمئز" Idon't care ... Im so disgusted

وفي كتابه "The Road to Ramadan" روى هيكل أنه كان حاضرا عندما قال كسينجر لمجموعة في القاهرة "أنا لا اكترث بما يحدث لأوربا الغربية فليذهبوا للجحيم إنهم

يركعون إلينا عندما يعتقدون أنهم يحتاجوننا، ولكن عندما يظنون أنهم يستطيعون أن يتحركوا بدوننا فإنهم يتصرفون كليا بدون عقلانية"

I don't care what happens to west europeans. They can all go to hell as far as I am concerned, they are on their knees to us, when trey think they can do without us, they behave completely irrationally.

وأكثر من هذا فقد كانت تبريرات أمريكا من إقامة هذا الجسر الجوي، أنها فعلت هذا لقناعتها أن حلفاءها كانوا في خطر، فقد شعرت أمريكا بأنها إذا لم تنقذ إسرائيل من الهجوم العربي المدعوم من طرف الاتحاد السوفيتي، فإن مكانة NATO كلها ستتأثر، وأن انتصار العرب بالأسلحة السوفيتية سيغير كليا ميزان القوة في الشرق الأوسط لصالح الاتحاد السوفياتي أي أن أمريكا نظرت إلى أزمة الشرق الأوسط من زاوية كونية في تأثيراتها. ولكن بالنسبة لأغلبية الحلفاء الأوربيين فإن الوضعية هي غير ذلك، وبالتالي كان الأمر يحتاج لرد فعل بطريقة مختلفة، فقد اعتبر الأوربيون أن الأزمة اكثر من أنها شأن محلي وتساءلوا فيما إذا كان اعتبار منطقة الشرق الأوسط جزء من منطقة NATO. كما أنهم رأوا أنه يجب أن لا يكونوا تحت رحمة أمريكا، وأخيرا وبسبب اعتمادهم على البترول العربي وصداقتهم مع الدول العربية، فإنهم شعروا بأنهم يجب أن لا يذهبوا بعيدا كما فعلت أمريكا(٤٣).

أما فيما يخص النقطة الثانية وهي قيام أمريكا باستنفار قواتها حول العالم (إعلان التعبئة العامة) والتي حدثت يوم ١٩٧٣/١٠/٢٥، وكان هذا بعد أن عرض Brezhnev يوم ١٠/٢٤ على كسينجر أن ترسل الدولتان الأعظم قواتها لتنفيذ وقف إطلاق النار وإلا فإن الاتحاد السوفيتي سيدرس مسألة تدخله المنفرد، وكان رد أمريكا أن أمرت باستنفار عام لإمكانياتها العسكرية .

وكان كسينجر قد أكد لمجلس الأمن القومي أن ثمة دليل قاطع على قرب تدخل الروس عسكريا في الشرق الأوسط(٤٤). ووصف كسينجر في مؤتمر صحفي " التأهب الأمريكي بأنه مجرد إجراء وقائي، ثم أضاف بكلمات موجهة للاتحاد السوفياتي " لا شيء في المسائل المتعلقة بمراعاة وقف إطلاق النار من شأنه أن يبرر القيام بعمل منفرد.

ومما أثار مخاوف أمريكا ودفعها إلى اتخاذ مثل هذا الإجراء الوقائي أن الروس الذين كانوا أثناء حروب الشرق الأوسط السابقة في وضع عسكري أضعف قد حسنوا موقفهم ليس فقط على المستوى الاستراتيجي العالمي بل أيضا على مستوى الشرق الأوسط في الوقت الذي ساء فيه موقف أمريكا نتيجة حرب فيتنام واهتزاز مركز الرئاسة الأمريكية نتيجة فضيحة Watergate واتباع واشنطن خطة تقضي بتجنب الاصطدام مع السوفيات.

وبعد يوم واحد من الاستنفار عقد الرئيس (Nixon) مؤتمرا صحفيا ناقش فيه الموضوع فقال "حصلنا على معلومات أفضت بنا إلى الاعتقاد في أن الاتحاد السوفياتي يخطط لإرسال قوة جوهرية إلى الشرق الأوسط، وهذا التأهب هو تأهب احتراسي، والغرض منه هو التوضيح للاتحاد السوفيتي أننا لا نستطيع قبول أي تحرك منفرد لنقل قوات عسكرية إلى الشرق الأوسط

انتابت معظم عواصم أوربا الغربية حالة من الذعر، نتيجة لهذا التصرف الأمريكي، خاصة وأن حليفتهم الكبرى لم تخطرهم مسبقا بما نوت القيام به، الأمر الذي أدى إلى تصدع التحالف الغربي .

ومما زاد من استياء دول أوروبا الغربية من أمريكا أنها بإعلانها حالة الطوارئ هذه قد عرضت أوربا لأخطار مواجهة شاملة مع الاتحاد السوفياتي دون إخطارهم، الذين برغم اتفاقهم العام مع أمريكا في استراتيجياتها العالمية إزاء السوفيت، فقد كانوا يرون أن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط تمس مصادر طاقتهم وميزان مدفوعاتهم، وتنال من صميم أمنهم وتماسكهم، وتعرضهم لمشاكل لابد وأن تزداد حدة مع ازدياد موجة التضخم .

وأهم ما أغضب الأوربيين هو عدم قيام أمريكا بمشاورتهم مسبقا حول قرارا لاستنفار هذا، فحتى بريطانيا حليفة أمريكا التقليدية وصاحبة العلاقات الخاصة معها، لم تعلم إلا بعد ساعة من بداية الاستنفار، رغم أنه شمل ٣ قواعد عسكرية أمريكية في بريطانيا نفسها وكذلك الغواصة Polaris في اسكتلندا ورغم هذا أخبرت أو أعلنت مثل بقية الحلفاء، يعني أن بريطانيا ووجهت بأمر واقع بدل تشاور مسبق كما أن قيادة شمال الأطلسي لم تعلم هي الأخرى إلا في الصباح الموالي أي بعد أن كانت الأنباء عن الاستنفار قد انتشرت بواسطة التلفزيونات[٤٤].

أما كيسنجر فقد ألح (insisted) أو برر بأن الحلفاء لم يعلموا مسبقا لضمان أن الأخبار والمعلومات حول الاستنفار لا تتسرب للاتحاد السوفيتي قبل تنفيذها وبالتالي يضعف ذلك تأثير الاستنفار. لقد اخترنا هذا الوقف قبل كل شيء لأننا كنا نعلم أننا للحصول على دعم الحلفاء لا بد لنا أن نعطي لهم ضمانات حول محدودية القرار المتخذ لقد فضلنا أن هذه لن تصل موسكو عبر حلفائنا[45]. كما أنه بالنسبة لأمريكا فإن سلوكها بعدم التشاور كان مبررا على اعتبار أنه لم يكن هناك متسع من الوقت متروك للمشاورات أمام الانتشار المحتمل للقوات السوفياتية في الشرق الأوسط فقد شعرت أمريكا أنها يجب أن تستجيب (react) بتلقائية أو عفوية ولم يكن الأمر هيمنة مزدوجة للعملاقين كما يرى البعض في أوروبا بل قرار سريع كان يجب أن يتخذ.

إذن لقد تفجرت أزمة بين الحلفاء الأوربيين وأمريكا بعد عملية الاستنفار الأمريكي دون أن تعلم بذلك القيادات الأوروبية مع ما يعنيه ذلك الاستنفار من احتمالات الحرب النووية على أراضيها ولم تعلم إلا من الصحافة اليومية.

وكان هناك رد فعل أوربي ضد هذا السلوك الأمريكي لعل أعنفها كان في صحف لندن وباريس فقد تساءلت صحيفة (Daily Mirror) البريطانية عما إذا كانت حالة الطوارئ القصوى التي أعلنت حقيقة أم أنها ضخمت عمدا أنها مجرد وسيلة لتحويل الأنظار عن الفضائح التي تدور حول Nixon. أما الصحافة الفرنسية فقد كانت أشد مرارة في نقدها ، فقد تحدثت عن صدمتها للتصرف الأمريكي وتصدرت صفحاتها الأولى عناوين كبيرة مثل قعقعة الأسلحة النووية والتأهب الزائف والإجراءات المسرحية الخطيرة[46].

اشتدت الخلافات بين أوربا وأمريكا بسبب هذا الاستنفار وبسبب عدم التشاور المسبق للسلوك الأمريكي الذي زاد من شدة التوتر على المستوى الدولي، وأدى إلى خطر تصعيده في علاقات أمريكا والاتحاد السوفيتي، الأمر الذي أثار معارضة شديدة من جانب حلفاء أمريكا وكتبت الصحافة الأوروبية أن الساسة الأمريكيين يتحكمون بحلفائهم سائرين بالأمر رغما عن إرادتهم إلى حافة الهاوية[47].

لقد انتقدت الدول الأوربية هذا السلوك الأمريكي ورأت فيه تسرعا ليس ثمة ما يبرره كما رأت فيه دليلا جيدا على التعسف الأمريكي في ظروف الأزمات الدولية، فقد أعلن Sir

Douglas Home أنه "لم تكن هناك أي قرينة (Evidence) بأن الاتحاد السوفيتي كان فعلا في طريقة لنشر قواته في الشرق الأوسط" [٤٨].

إذن لقد اغضب هذا الاجراء الأمريكي الحكومات الأوروبية، إلى جانب القلق الذي أثارته لدى المواطنين الأوربيين، فبالنسبة للأوربيين معنى وضع القوات الأمريكية في أوربا في حالة تأهب، أن أوربا ذاتها معرضة للفناء بسبب أي مشكلة تقوم بين العملاقين ولا تخص أوربا ذاتها، وهكذا فإن الشعوب الأوربية عادت فجأة إلى الماضي لتعيش ساعات قلقة للغاية في خوف من حرب نووية تكون هي ضحيتها الأولى.

ولقد نتج عن كل ذلك تبادل جملة من الانتقادات العنيفة بين الطرفين الأوربي والأمريكي بسبب ما أسمته أمريكا بالموقف المتخاذل لحلفائها في هذه الأزمة (الجسر الجوي والاستنفار)، فقد أدى موقف الأعضاء الأوروبيين في NATO من مسألة مرور السلاح الأمريكي إلى إسرائيل إلى نشوب خلاف حاد بينهم وبين أمريكيا وزاد موضوع وضع القوات الأمريكية في حالة تأهب دون إخطارهم من خطورة الخلاف.

هذا الخلاف كانت له آثار بالغة على المفاوضات التي كانت قائمة منذ فترة داخل NATO بالنسبة لاقتسام الأعباء المالية لقوات الحلف، فأصبحت الدول الأوربية أكثر ميلا لرفض تحمل أعباء مالية لنظام دفاعي تستخدمه أمريكا لأغراضها هي بل وتهدد أمن أوروبا بخطر مواجهة نووية دون أن تكون لأوربا كلمة فيها[٤٩].

لقد أحدث الاستنفار تصدعا في العلاقات الأطلسية، وعندما بدأت أمريكا في مفاوضات مع موسكو أثناء الحرب لوضع حد لها وتجنب المواجهة، شعر الحلفاء الأوربيون بالمرارة بأن أمريكا أعطت أهمية للعلاقات مع موسكو أكثر من العلاقات الأطلسية وأنهم لم يتشاوروا من طرف حليفهم كما فعلت مع الاتحاد السوفيتي، وقد عبر أحد أعضاء البرلمان الألماني عن هذا القلق بقوله مخاطبا الأمريكيين: إذا كان لرئيسهم -أي نيكسن- خط ساخن مع الكرملين، أنا لا أرى لماذا لا يكون على الأقل هناك خط بارد مع بون[٥٠]. وبالمقابل وفي ٢٦ أكتوبر وكرد فعل على الاستنفار الأمريكي تبنى الحلفاء الأوروبيون الاقتراح الفرنسي وأعلنوا العمل على مسودة إعلان الأطلسي التي أعدت لمواجهة عام أوربا[٥١].

أما إذا نظرنا إلى سبب هذه الخلافات والاتهامات المتبادلة حول السلوك أثناء حرب أكتوبر، فإننا نجدها ترجع إلى اختلاف التصور والرؤية للأزمة، ففيما يخص أمريكا، فقد تحركت على أساس الميزان الاستراتيجي الكوني، بينما تحركت أوربا على أساس التزود بالنفط الهام بالنسبة لاقتصادياتها وبالتالي هذا عكس الخلافات الهيكلية العميقة بين أمريكا كدولة عظمى وحلفائها الأوربيين. (كقوة ثانوية). اختلاف آخر بالنسبة للحلفاء الأوربيين فإن التهديد لا يأتي من الاتحاد السوفيتي ولكن التصرفات غير الحكيمة من طرف أمريكا التي تقوم بها انفراديا وبدون مشاورة حلفائها أو حتى إشعارهم مسبقا تضع أراضيهم في مواجهة بين العملاقين في وقت ليس هناك تهديد سوفياتي(٥٢).

إذن كانت هناك خلافات واختلافات بين أوربا وأمريكا ولكن حرب أكتوبر زادت هذه الخلافات تفاقما وشدة، بل أن كل وسائل الإعلام في أوربا كانت مملوءة بالتقارير بأن أمريكا هندست حرب أكتوبر لأهدافها الخاصة وخاصة لتقوية صناعتها وتقوية الدولار في مواجهة الدول الغربية الأخرى. فقد أعلن Michel Jobert أنه من الغرابة حقا أن تلك الحرب التي كانت هزيمة استراتيجية لإسرائيل أصبحت انتصارا سياسيا واستراتيجيا واقتصاديا لأمريكا حليفة إسرائيل الأولى(٥٣).

كما كان هناك تخوف وقلق في أوربا إما من تفاهم أمريكي سوفياتي على حسابهم، أو من خطر المواجهة، من العملاقين، فعندما برر كسينجر فشله في مشاورة الحلفاء خلال أزمة الشرق الأوسط بأن البعض الذين استشيروا وكانوا أقل تضامنا رد عليه Jobert من تقصد الروس(٥٤).

لقد انعكست ملابسات ومخلفات حرب الاكتوبر بشكل واضح على العلاقات الأطلسية حيث أنها أظهرت الخلافات الموجودة بين أمريكا وحلفائها وعلى رأسهم فرنسا التي تخوفت كثيرا من السلوك الأمريكي خلال الحرب وبالتالي ازدادت اقتناعا بحتمية بلورة قوة أوربية مستقلة في مواجهة الهيمنة الأمريكية. كانت هناك اتهامات متبادلة من الجانب الأمريكي والأوربي، يتهم فيها كل طرف الآخر بعدم التعاون والتضامن فكثير من الحلفاء الأوربيين انتقدوا سياسة أمريكا

العامة تجاه الشرق الأوسط ورأوا أنها تمثل مظهرا للاستبداد الأمريكي. أما أميركا فإنها اتهمت حلفائها بعدم الاكتراث وعدم المسؤولية.

وبعد نهاية الحرب كانت كل الانتقادات تأتي من أمريكا فقد صرح الناطق الرسمي لكتابة الدولة Robert Mecloseley بأنه صدم بمجموعة من أعضاء NATO الذين ذهبوا إلى حد فصل أنفسهم علانية عن واشنطن[٥٤]. أما الرئيس نيكسون فقد أعلن بأنه إما أنكم تجلسون مع أمريكا وتتناقشون التعاون والتضامن حول الجبهات والمسائل السياسية والاقتصادية و كذلك الأمنية وأن تعزموا على الذهاب معا وإما أن نذهب وحدنا. أما كيسنجر نفسه الذي اعتبر الأوربيين أنهم اتبعوا سياسات أنانية Ego-Policies[٥٥]، بل لقد ذهب بعض الرسميين الأمريكيين إلى حد تهديد بعض الحلفاء مثل ألمانيا وتركيا واليونان بعقوبات بسبب سلوكهم أثناء الحرب، ففي رسالة من Nixon للمستشار الألماني Willy Brandt في ٣٠ أكتوبر١٩٧٣ طرحت أمريكا بطريقة عامة أساس معارضتها لموقف الحلفاء إن التحالف لا يمكن أن يعمل بوجهين Double standard أين علاقات أمريكا مع الاتحاد السوفياتي مفصولة عن السياسات التي يمارسها حلفاؤنا تجاه الاتحاد السوفياتي فبابتعادهم عن أمريكا في الشرق الأوسط فإن حلفاءنا يظنون بأنهم يحمون مصالحهم الاقتصادية الآنية، ولكن فقط بتكاليف باهضة على المدى البعيد[٥٦]. وقال كسينجر لوفد برلماني أوربي في زيارة لواشنطن أن أمريكا فشلت في فهم لماذا تصرف الحلفاء لمدة أسبوعين كأن التحالف غير موجود[٥٧].

أما الأوربيون فقد شعروا بأنهم وجدوا أنفسهم على هامش الأحداث ذات الأهمية العظمى لهم، بل إن وزير الخارجية الفرنسي Michel Jobert في الدفاع عن الموقف الأوربي قال في خطاب له اتهم واشنطن بأنها ذهبت بعيدا في علاقتها مع موسكو وأراد من أمريكا أن تعطي أهمية واعتبارا أكثر لحلفائها الأوربيين عوضا عن ذلك. وأمام الجمعية الفرنسية وفي خطاب غاضب ومنفعل أتهم Jobert بأن هناك تفاهم مشترك فعلي أمريكي- سوفياتي على حساب أوربا Condominum[٥٨]. كما أعلن أن فشل أمريكا في مشاورة حلفائها كان عكس مبادئ تضامن التحالف وبالتالي يكون لها انعكاسات سلبية على NATO، وانتهى إلى أن الحل هو وحدة أوربية قادرة على تبيان وحماية المصالح الأوربية في الشرق الأوسط[٥٩].

كما كان هناك غضب شديد من طرف فرنسا وبريطانيا حول الطريقة التي أبعدوا بها من المفاوضات بين أمريكا والاتحاد السوفياتي حول وقف إطلاق النار أثناء (Excluded) الحرب، ومن ضمن الاتهامات الأوروبية لأمريكا، أن أمريكا بتدعيمها ومساعدتها لإسرائيل التي لم تستجب للقرار الأممي ٢٤٢ رافضة مناقشة تسوية سلمية وإعادة الأراضي المحتلة، هو الذي أدى إلى اندلاع حرب أكتوبر، وأرادت أمريكا أن تدفعهم أثناءها إلى دعم إسرائيل بإقامة الجسر الجوي من أراضيهم ، هذا السلوك الذي أدى إلى المقاطعة البترولية العربية والتي أضرت مصالحهم بسبب سلوك يرونه غير عادل.

كما اتهم الأوروبيون أمريكا بأنها استخدمت الاستنفار لتحويل (١ ٧ ٤) إلى مواجهة شرق غرب، ثم استخدمت التوتر كذريعة لأن تطلب من أوروبا الخضوع لسياساتها الخاصة من أجل تحقيق مصالحها، كل ذلك باسم وحدة التحالف (Alliance Unity) في حين أنهم يعتبرون كل هذا ما هو إلا سوء استعمال للتحالف .

ثانيا: المواقف الأوروبية من مشاريع التسوية الأمريكية للصراع العربي الإسرائيلي:

كما رأينا سابقا هناك اختلافات بين أمريكا والمجموعة الأوروبية وحول حلول التسوية لذلك وقد تركزت هذه الاختلافات بصفة خاصة حول مكانة القضية الفلسطينية داخل العملية السلمية وبسبب هذه الاختلافات نجد أن للمجموعة الأوروبية مواقف وردود أفعال، بل وانتقادات حول مشاريع التسوية التي قدمتها أمريكا أو رعتها وشاركت فيها

هذه المواقف كانت لها انعكاسات سلبية على علاقات الطرفين بالتأكيد. وفيما يلي استعراض لهذه المواقف خلال محطات مشاريع التسوية الأمريكية. تنبع هذه المواقف الأوروبية المنتقدة للمشاريع الأمريكية من اختلاف طرفي الأطلسي، كما رأينا سابقا، فنجد مثلا أمريكا تضع في المقام الأول كأولوية مصالحها الاستراتيجية كقوة عظمى في مواجهة الاتحاد السوفيتي، بالإضافة إلى أمن ورفاه إسرائيل والوصول إلى النفط وأمن الدول والنظم الصديقة في المنطقة وأخيرا عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، وهي أولوية ظهرت مؤخرا في حين يركز الأوربيون على الاستقرار الإقليمي، وهو مفهوم مركزي في التفكير الأوربي، ورغم أن الأوربيين يقرون

بمصالح أمريكا ونفوذها في المنطقة فإنهم يشعرون بأن السياسات والمبادرات والتحركات الأمريكية إزاء المنطقة تعاني من العجز بل وتطرح العديد من المخاطر ويمكن تلخيص الموقف الأوربي أورد الفعل في:

١ ـ لا تهتم السياسة الأمريكية إزاء الشرق الأوسط كثيرا بالروابط والديناميات الإقليمية بل عادة ما تهمل المصالح المشروعة للاعبين الإقليميين، فهم يرون أن الرؤية الأمريكية تتسم بضيق الأفق وهذا غير مفيد

٢ ـ تعمل السياسة الأمريكية على نبذ بعض اللاعبين المحددين في الشرق الأوسط أو تضفي عليهم الطابع الشيطاني ومن ثم فهي تقسم المنطقة إلى أعداء وأصدقاء

٣ ـ يـؤدي نقـص المعرفة الإقليمية بين صناع السياسة الأمريكية إزاء الشرق الأوسط، وتركيزهـم علـى إسرائيل، إلى إثارة مخاوف الأوربيين بشأن إمكانية قبول الإدارة بحل (ص ع ا) غير عادل أو شامل، ومثل هذه التسوية لا يمكن أن تستمر من المنظور الأوربي.

٤ ـ فيما يتعلق بعملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، تهتم أمريكا بالعملية ذاتها أكثر من اهتمامها بما ينجم عنها. إذ يرى الأوربيون أن على راعي السلام أن يقود الأطراف إلى هدف محدد وليس مجرد الحفاظ على استمرار العملية (أهداف المفاوضات كما يراها الأوربيون أن تؤدي إلى قيام دولة فلسطينية وإدانة بناء المستوطنات الإسرائيلية باعتبارها غير قانونية).

٥ ـ تفترض السياسة الأمريكية أن هناك فضاء بلاعب خارجي واحد فقط هو أمريكا نفسها يمكنه القيام بدور سياسي في عملية السلام بالشرق الأوسط، فيتشكك الأوربيون في هذه الفرضية ويتساءلون إذا ما صح ذلك لماذا لم يكن ممكنا أن تصبح عملية السلام في وضع أفضل.

هذا بصفة عامة الموقف الأوربي أما إذا حاولنا تقويم مسار ونتائج التسوية الأمريكية، فنجد أن الموقف الأوربي ينبع من اختلاف النظرة الأوربية والأمريكية لهذا المسار أي حول العلاقة بين التسوية الجزئية والشاملة، وحول توسيع نطاق المفاوضات ليشمل اشتراك منظمة التحرير، وحول دور الأطراف الخارجية ليشمل أوربا والاتحاد السوفيتي، وحول مدى فعالية ممارسة ضغط أمريكي على إسرائيل. ففي حين كانت أمريكا ترى أن السلام المصري الإسرائيلي مثلا أفضل من لا شيء، وأن المعاهدة المصرية الإسرائيلية يمكن أن تقود بعد ذلك

إلى تسوية شاملة، فإن الأوربيين وخاصة فرنسا، كانوا أكثر تشككا في أن تكون التسوية الجزئية خطوة حقيقية نحو التسوية الشاملة. وفي حين لم تكن أمريكا ترى في القضية الفلسطينية، إلا مجرد واحدة من عدة قضايا تثيرها أزمة الشرق الأوسط، فإن الأوربيين نظروا بجدية أكثر إلى عواقب وخطورة ترك هذه القضية بلا تسوية، بل دعوا إلى اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضة وهو الأمر الذي ظلت ترفضه أمريكا، إلا إذا اعترفت المنظمة بالقرار ٢٤٢ أي بحق إسرائيل في البقاء. كذلك انتقد الأوربيون أمريكا لعدم ممارستها ضغط كافي على إسرائيل لتجميد المستوطنات ولتقييد سلوكها ولقبول مبدأ الانسحاب من الأراضي المحتلة، وأخيرا بقبول حكم ذاتي حقيقي للفلسطينيين.

في بداية ال٧٠ وبمجيء المشروع الأمريكي لإيجاد تسوية للـ (ع ٢ إ) مشروع روجرز، نرى أنه في الوقت الذي أعلنت فرنسا[٦٠] قبولها للمخطط الأمريكي هذا، ودعت إلى ضرورة بذل مزيد من الجهود في نطاق مشاورات الأربعة الكبار من جهة، والدول الأطراف المعنية من جهة أخرى، وحذرت فرنسا الدولتين الأعظم من القيام بمبادرات معزولة، لأن قرار السلام الحقيقي حسبها لا يتأتى باقتسام النفوذ في المنطقة ولكن بواسطة عمل متناسق تكلفة الجماعة الدولية.

وبعد ١٩٧٣ تبنت أمريكا دبلوماسية الخطوة خطوة على يد كسينجر الهادفة إلى إقرار تسوية على مراحل، أعلنت فرنسا ومعها أوربا عدم موافقتها على هذه السياسة التي تؤدي إلى سلام جزئي ومنفرد بين إسرائيل ومصر، لأن أوربا تعترف بالتسوية الشاملة التي تؤدي إلى الاعتراف بحق الفلسطينيين في وطن[٦١].

لقـد تحفظـت أوربا على هذه الدبلوماسية وأكدت أن تأييدها لها إنما يتوقف على مدى كونها خطـوة حقيقيـة نحو التسوية الشاملة، فمثلا في مقابلة مع وكالة الإعلام للشرق الأوسط في ١٩٧٥/١/٢٣ أكد الرئيس D'Estaing على أن "سلام دائم لا يمكن أن يتحقق إلا إذا أخذنا بعين الاعتبار الحقوق والوقائع والتي تعني أن الأراضي التي أخذت بالعدوان يجب أن ترجع إلى أصحابها، وكذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار حق الشعب الفلسطيني بأن يكون له وطن، وكذلك وجود حدود معترف بها لجميع دول المنطقة"[٦٢]. وهذه التصريحات الفرنسية وغيرها ترجمت

في الواقع مثلا بفتح مكتب للاستعلامات والاتصال لمنظمة التحرير في باريس في ٧٥/١٠/٣. وكان وزير الخارجية الفرنسي (M Sauvgnargues) قد التقى برئيس منظمة التحرير (عرفات) في باريس يوم ٢١ / ١٠ ١٩٧٤.

ومنذ ١٩٧٦ ظلت الاتصالات بين ممثلي منظمة التحرير والحكومة الفرنسية حول الشرق الأوسط ظلت تخصص جزءا للمسألة الفلسطينية، وإلى الدور الذي تلعبه منظمة التحرير وكذلك فعلت بعض الدول الأوربية الأخرى .

ظلت السياسة الأوربية منذ سنة ١٩٧٣ تدعو إلى مفاوضات السلام تشترك فيها كل الأطراف المعنية بها فيها ممثلوا الشعب الفلسطيني وإذا بها تجد أن مبادرة السادات بقيامه بزيارة القدس في نوفمبر ١٩٧٧ قد أدت إلى مفاوضات ثنائية بمشاركة أو برعاية أمريكا وحدها، ورأت دول الجماعة الأوربية أن أطراف الصراع الأخرى العربية قد وقفت على بعد ترفض المنهج المصري من التسوية، وأوربا حريصة على علاقاتها معها سياسيا واقتصاديا.

لقد رحبت الدول الأوربية الـ ٩ بزيـارة السـادات في إجتماع التعاون السياسي الأوربي (E.P.C) في ١٩٧٧/١١/١٢ من حيث المبدأ واعتبرتها جهدا يبذل لإقرار السلام ولكنها تحفظت في نفس الوقت إزاء احتمالات نجاحها مذكرة أن التسوية السياسية لـ (l Y f) لا تتم إلا بمشاركة جميع الأطراف ووفقا لقرارات الأمم المتحدة، وأشار الاجتماع المذكور في نفس الوقت إلى إعلان لندن (١٩٧٧) الذي ورد فيه أن تحقيق السلام العادل والدائم لا يمكن أن يتم إلا في اطار ترتيبات شاملة تعطى الشعب الفلسطيني حقه في موطن خاص به، وطالب باستئناف مؤتمر جنيف في أقرب وقت ممكن. ومنذ تلك الزيارة ظل هناك اختلاف بين أمريكا وحلفائها الأوربيين حول التسوية، عندما يتعلق الأمر بالسؤال هل سلام منفرد بين إسرائيل ومصر سيكون أحسن من لا شيء تجيب أمريكا نعم، وبين الأوربيين نجد فرنسا تقول أن الجواب يكون لا[63].

هذه الزيارة أدت إلى مفاوضات ثنائية بين مصر وإسرائيل برعاية أمريكا وحدها كانت نتيجتها اتفاقية كامب ديفد. كانت المجموعة الأوربية ترقب في إطار التعاون السياسي مسار المفاوضات الجارية فقد تابعت باهتمام بالغ تطورات محادثات القمة الثلاثية في كامب ديفد وقد

أثارت السرية الشديدة التي أحاطت بهذه المحادثات مناخا من القلق والترقب في اجتماعات وزراء الخارجية الجماعية في ١٩٧٨/٩/١٤. وبعد عقد اتفاقية كامب ديفد في ١٩٧٨/٩/١٧ كان موقف الأوربيين منها واضحا تماما فقد قوبل هذا الاتفاق في العواصم الأوربية دون أي حماس، وبعد القيام بواجب المجاملة للجهود الدبلوماسية الأمريكية والتشييد بالانجازات المشتركة في المؤتمر وبنتائجه، والاعراب عن أمل الدول الأوربية ال٩ من أن نتائج كامب ديفد سوف تشكل خطوة هامة أخرى في سبيل تسوية شاملة وعادلة ولكن اعتبر هؤلاء الأوربيين أن هذا الاتفاق لم يحل ولم يتمكن من حل مشاكل التسوية الأساسية .

إذن وإن باركت الدول الأوربية مؤتمر كامب ديفد ونتائجه ، إلا أنها نلاحظ أن التسوية السلمية الشاملة والعادلة لم تتحقق من خلال ما توصل إليه، بل أن الأوربيين كانوا متخوفين من رد فعل الدول العربية. وقد حدد الموقف الأوربي بوضوح شروط بلوغ مثل هذه التسوية، وهي الشروط التي سبق أن شرحها في بياناته الرسمية، مؤكدا على مشاركة جميع الأطراف المعنية في المفاوضات وفي إكمالها، وعلى الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك ضرورة إقامة وطن قومي له (خطاب جنيشر في الأمم المتحدة باسم المجموعة يوم ١٩٧٨/٩/٢٦).

وواضح من الموقف الأوربي هذا أنه يرى نقص واضح في اتفاقية كامب ديفد التي لم تنص على انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة في الضفة الغربية والقطاع والجولان، ولم تكفل حق تقرير المصير لشعب فلسطين ولم تنتج عن مشاركة جميع الأطراف.

بعد توقيع اتفاقية كامب ديفد، أصدرت الدول ال٩ بيانا (بيان بروكسل) حول هذه المعاهدة في اليوم التالي لتوقيعها، وأوضح البيان أن الدول ال٩ تعتبر أن المعاهدة تشكل تطبيقا صحيحا لمبادئ تلك التسوية للعلاقات المصرية الاسرائيلية في حين أنه لا يزال هناك طريق صعب ينبغي اجتيازه قبل أن يتم تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ بجميع أوجهه وعلى جميع الجبهات وأعادت الدول ال٩ إلى الذاكرة اسس التسوية الشاملة التي تضمنها بيانها في ٢٦ /١٩٧٧/٩ وهو الارتكاز على قرار٢٤٢ ، ٣٣٨ ، وان تترجم إلى واقع حق الشعب الفلسطيني بالحصول على وطن، وسجلت إرادة الدولتين الموقعين ، النظر إلى المعاهدة كخطوة أولى في اتجاه تسوية شاملة وليس سلام منفرد، وعبرت عن أملها في أن تتخذ هذه الارادة شكلا عمليا

سريعا في اتفاق شامل تشترك فيه جميع الأطراف المعنية بما في ذلك ممثلو الشعب الفلسطيني، وتستطيع الأسرة الدولية أن تصادق عليه. لقد كان هذا الموقف الأوربي المتوازن محصلة للتوفيق بين ردود أفعال مختلف الدول الأوربية، فألمانيا الغربية رحبت بنتائج كامب ديفد، لكن Schmidt طالب بأن تبذل دول الجماعة الأوربية جهودها لتقبل الأطراف التي لم تشترك في المفاوضات السابقة الاشتراك في مفاوضات مقبلة. أما بريطانيا فقد عبر بيان لوزارة الخارجية عن الارتياح لنجاح قمة كامب ديفد باعتبارها اتفاقا بين الجانبين حول الخطوط العريضة للسلام في المستقبل حول سيناء والضفة الغربية[٦٤].

وهكذا نرى أن كلا من ألمانيا الغربية وبريطانيا يرحبون في دعم صريح وواضح للمفاوضات، أما دول المتوسط الأوربية فرنسا وإيطاليا الساعية قبل كل شيء إلى عدم مجابهة الفلسطينيين وغالبية الدول العربية المعارضة لعملية كامب ديفد، ففرنسا لم تخف تحفظها على الاتفاقيات التي وصفتها بالتعقيد وأنه لا يمكن الحكم عليها نهائيا إلا من خلال تطبيقها، أي أن فرنسا أثارت الشكوك حول نتائج الاتفاقيات بالنسبة لمستقبل السلام في المنطقة إلا إذا فتحت الطريق نحو تسوية شاملة. فكانت أكثر الدول الأوربية تحفظا على نتائج كامب ديفد[٦٥].

لم توافق فرنسا على اتفاقية كامب ديفد، وظلت تعتقد أن طريق السلام يكون من خلال اتفاق بين إسرائيل ومنظمة التحرير، والشيء الوحيد الذي يحقق ذلك هو من خلال الضغط الكافي على إسرائيل لجعلها تقبل مثل هذا الاتفاق، وهذا الاعتقاد الفرنسي هو الذي تجلى في دفع المجموعة الأوربية خلال لقاء البندقية (١٣ جوان ١٩٨٠) إلى تبني قرار يؤكد على تقرير المصير للشعب الفلسطيني، ومن خلال ذلك يؤدي إلى ضمان أن منظمة التحرير الفلسطينية ستشارك في المفاوضات، وكذلك إعطاء المجموعة الأوربية أكثر دور فعال في البحث في مفاوضات تسوية. بل أن البعض من الأوربيين ذهب إلى أن اتفاقية كامب ديفد تعتبر خطأ لأنها ستؤدي إلى خسارة بعض الدول العربية المعتدلة، ولهذا فإن الوصول إلى تسوية شاملة للصراع وخاصة حل المشكلة الفلسطينية، يعتبر ضرورة من أجل كسب هذه الدول المعتدلة وكذلك الجماهير الإسلامية لصالح الغرب بصفة عامة[٦٦].

كما لم تستقبل المجموعة الأوربية بالترحاب توقيع اتفاق الصلح بين مصر و إسرائيل في ١٩٧٩/٣/٢٦ فقد تم رد فعل المجموعة الأوربية تجاه معاهدة السلام المصرية بالإسرائيلية بمثل ما اتسمت ردود فعلها تجاه كامب ديفد أي التردد ثم الإعلان عن مواقف وسط.

ففي إعلان باريس لـ١٩٧٩/٣/٢٦ إثر توقيع المعاهدة، اعتبرت الدول الـ٩ أن على اتفاق السلام أن يشكل تطبيقا صحيحا للقرار (٢٤٢) لكنها استعجلت في تمنيها أن يؤدي هذا الاتفاق إلى تسوية شاملة تشارك فيها جميع الأطراف المعنية بما فيها ممثلو الشعب الفلسطيني[٦٧]. ولقد أوضحت فرنسا بصفة خاصة أنها لا ترى في هذه المعاهدة أي تقدم حقيقي نحو السلام الشامل الدائم. اعتبر الأوربيون معاهدة السلام التي رعتها أمريكا، أنها أدت إلى سلام جزئي ومنفرد بين مصر وإسرائيل، ولكنها لم تعمل على التقدم نحو تسوية أكثر شمولية من خلال اتفاقية متعددة الأطراف نتيجة مفاوضات بين كل الأطراف المعنية بما فيهم الفلسطينيين. فالطريق حسبهم ما زال طويلا لتحقيق السلام، بل أن البعض منهم رأى أن هذه المعاهدة قد تعيق تحسن العلاقات مع الدول العربية الأخرى مما يخلق توترا في المنطقة[٦٨]، فاتفاقية السلام قد تخمد بؤرة أساسية لتفجر النزاع إلا أن بؤرا أخرى تبقى مشتعلة، بل وستزيد اشتعالا فيبقى احتمال التفجر وانتشاره قائما، وما ستتبعه من تهديد أمن أوربا. ولقد لخص وزير الخارجية الألماني جينشر في ديسمبر١٩٧٩ هذا التحفظ الأوربي حيث قال "إن السلام في الشرق الأوسط ما زال غير مؤمن، وعلى الرغم من التطورات الأخيرة التي أوجدت حقائق جديدة، وأنها ولدت مشاكل جديدة أيضا، فاتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل قد أيقظت بعد ٣٠ عاما من العناء غير المذال أملا في بداية سلام شامل إلا أنها أعطت الفرصة لقيام منازعات جديدة تظهر لنا بأن طريقا صعبا ما زال موجودا، مع ضرورة التغلب على عوائق جديدة"[٦٩]. بل أنه لكثير من الأوربيين فإن اتفاقية واشنطن تؤدي إلى زيادة التوتر في الشرق الأوسط، لأنها لا تحل المشكل الأساسي. وبعض من الأوربيين رأوا أن الاتفاق يؤدي إلى مخاوف لديهم لأنه ليس هناك مكان للاتحاد السوفياتي وبالتالي هناك خطر على الوفاق وعلى كل الخطط التي أدت إلى اتفاقية SALT II، كما ليس هناك إدخال للفلسطينيين، والاتفاقية لم تحدد أن على إسرائيل الانسحاب من الأراضي المحتلة ما عدا شبه جزيرة سيناء فقط.

ويمكن اعتبار أن بيان المجموعة حول الشرق الأوسط والذي ظهر في مؤتمر المجلس الأوربي في البندقية ١٩٨٠ كان كرد فعل مباشر على عمليتي كامب ديفد التي راعتها أمريكا Sponsored by America. فقد جاء إعلان البندقية بعد انتهاء المدة التي حددتها اتفاقيات كامب ديفد للفراغ من المفاوضات التي تبنتها حول الحكم الذاتي في الضفة والقطاع وكان مقررا أن تنتهي في مايو ١٩٨٠ وقد انتهت دون التوصل إلى اتفاق بين الأطراف الثلاثة بشأن الحكم الذاتي وهكذا كان التحرك الأوربي بعد إعطاء فرصة للتحرك الأمريكي وقد أعلنت كما رأينا في مطلب سابق أمريكا استياءها من إعلان البندقية التي اعتبرتها جاءت عوضا عن كامب ديفد والجهود الأمريكية. وأثناء توضيح الموقف السلبي لواشنطن من الظهور المحتمل لمبادرة أوربية بشأن الشرق الأوسط أشارت صحيفة Le Monde أن هذه المبادرة أظهرت بشكل نهائي أن اتفاقية كامب ديفد لا تستحق الاهتمام.

جاءت ردود الفعل الأوربي خصوصا بعد تعثر محادثات الحكم الذاتي في شكل مبادرات فردية منها:

١ ـ أبرز وزير الدولة البريطاني (Doglass Hurd) في تصريح له أمام جمعية الشرق الأوسط في نهاية جانفي ١٩٨٠ أهمية التوصل إلى تسوية شاملة للـ [illegible] ٢ إلخ و ضرورة اشتراك منظمة التحرير في عملية السلام

٢ ـ اعترفت ايرلندا بمنظمة التحرير كممثل للشعب الفلسطيني ودعت إلى إنشاء دولة مستقلة فلسطينية جاء ذلك في بيان إيرلاندي بحريني مشترك صدر عقب زيارة رئيس وزراء ايرلندا للبحرين فبراير ١٩٨٠.

٣ ـ قام الرئيس الفرنسي D'Estaing بجولة إلى بعض الدول العربية النفطية (مارس ١٩٨٠) أعلن فيها اعتراف فرنسا بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وأن المشكل الفلسطيني ليس فقط مشكل لاجئين كما أعلن القرار ٢٤٣ ولكن مشكل شعب يجب أن يتمتع بحقه في تقرير المصير في إطار سلام عادل ودائم(٧٠).

اتهم الأوربيون أمريكا بأنها لم تبذل كل جهودها لإنجاح مفاوضات الحكم الذاتي فعندما زار اللورد (Carrington) وزير الخارجية البريطاني السعودية في نوفمبر ١٩٨١ فإنه انتقد

(كامب ديفد) لفشلها في التعامل مع تقرير المصير للفلسطينيين وهذا أغضب أمريكا. وفي فبراير ١٩٨٢ أعلن (Claude Cheyson) وزير الخارجية الفرنسي، بأن كامب ديفد لم يعد ملائما لإحلال السلام في الشرق الأوسط لأنها لم يمهد لتسوية شاملة نهائية لأن الجانب الأهم في التسوية هي مصير الشعب الفلسطيني، لا نرى أن كامب قد اهتم بها ولا يمكننا تصور مفاوضات تؤدي إلى تسوية بدون وجود منظمة التحرير والدول العربية الأخرى المعنية مباشرة، ولهذا اعتبرت كامب ديفيد دائما غير كاف من جانبها(٧١).

من كل هذا نرى أن أوربا حرصت على تمييز نفسها عن اتفاقيات كامب ديفيد وغيره من المشاريع الأمريكية، وهو تمييز ضروري حتى لا تفتقد أوربا مصداقيتها لدى الأطراف العربية المعارضة لهذه الاتفاقيات وكذلك نظرا للنصيب المحدود من النجاح لهذه العملية. ورغم اشتراك كل من فرنسا وإيطاليا وهولندا وبريطانيا مع أمريكا في القوة المتعددة الجنسية لحفظ السلام في سيناء فإن بيان الدول الأوربية بمناسبة هذا الاشتراك أكد التمايز الأوربي عن كامب ديفد وعن السياسة الأمريكية في المنطقة، فقد ذكر البيان من ضمن ما ذكر أن هذه المشاركة جاءت نتيجة لقرار أوربي جماعي وأن هذه المشاركة لا تقيد حرية حركة الدول الأوربية في اتخاذ أي موقف مناسب تجاه أي محاولات أخرى للتسوية، كما ذكر التمسك بالمواقف السابقة من الأزمة في المنطقة وذلك بتأكيد الخلاف الأوربي مع اتفاقيات كامب ديفيد.

وفي سنة ١٩٨٢ وبعد مبادرة Reagan التي هدفت إلى إعادة الضفة الغربية إلى السيادة العربية والتمهيد لخلق نوع من الكيان الفلسطيني المرتبط بالأردن، لم ترفضها فرنسا وأوربا صراحة مع مقررات قمة فاس، ولكنها اعتبرتها مجرد منطلقات سياسية لأنها (مبادرة ريغن ومقررات فاس) لا تعكس تحركا في مواقف الجانبين، ومن ثم تؤكدان رغبتهما في إجراء مباحثات سياسية، ولكن ظلت أوربا خاصة فرنسا ترى أنهما غير كافيتان إذ لا تشير مبادرة ريغن إلى حق تقرير المصير وإلى منظمة التحرير.

يمكن ملاحظة أنه بسبب هذه الانتقادات وردود الأفعال للتحركات والمبادرات الأمريكية من طرف المجموعة الأوربية كانت هذه الأخيرة تحاول أن تقوم بدور سياسي في عملية السلام (القيام بمبادرات وتحركات في جانبها). هذه المبادرات والتحركات الأوربية ظلت تجد رد فعل

أمريكي كما رأينا سابقا بدعوǎ أن الأوروبيين غير قادرين علآ القيام بدور سياسي نظرا لافتقارهم إلآ وسائل فعالةÜ بل أن كثيرا ما اتهمهم الأمركيون بعدم التواƧن بمعني أنهم شديدوا المناصرة للعرب مما يتعذر معѠ قيامهم بدور مفيد في العملية.

أما أمريكا فإنها ظلت تطلب من الأوروبيين تفسير أسباب انتقادها (ردود أفعالها للسياسيات الأمريكية تجاه ا ٢ ٤) بدلا من قبول شكل من أشكال المشاركة في حمل العبƇ الذي يتيƠ للمجموعة الأوروبية السعي لتحقيق مصالحها الاقتصادية في المنطقة مع ترك القيادة السياسية في يد أمريكاÜ ويتساƇل الأمريكيون ألم تقم أمريكا قبل كل شيƇ بالدفاٸ عن المصالƠ الغربية الكلية في الشرق الأوسط وPاصة التدفق الحر للنفطÞ ألم تكن أمريكا هي القوة الوحيدة القادرة علآ التوسط في عملية السلام بين العرب واسرائيلÞ...إلƣ .

المبحث الثاني
البترول العربي والعلاقات الأطلسية
(The Arab Oil and the Atlantic Relations)

في هذا المبحث سوف نتناول تأثير البترول العربي على العلاقات الأطلسية ففي المطلب الأول سوف نركز على أهمية البترول بالنسبة للغرب عامة واعتمادهم عليه بنسب كبيرة جدًا، وفي المطلب الثاني، سنتعرض لتأثير البترول العربي على العلاقات الأطلسية من خلال عدة سلوكات متعارضة بين الجانبين الأمريكي والأوروبي فيما يخص هذه السلعة الهامة.

المطلب الأول: أهمية البترول العربي للغرب (مصلحة واحتياج):

إذا كانت كل حقبة زمنية تحمل اسم المادة الأساسية التي برزت، فيها فإن عصرنا الحاضر سوف يعرف بـ"عصر النفط"، ذلك أن النفط أصبح الوقود الأساسي وعلى الأرجح المادة الأولية الأهم والأكثر ضرورة التي عرفتها حضارة التصنيع المعاصر، ويمثل النفط اليوم العنصر الأوحد والأوسع انتشارًا في مجال التجارة الدولية كما يعدّ دعامة الصناعة وقوام النقل، وأهم مسبب للحروب والنزاعات، ولعل النفط أصبح اليوم العامل الأساسي في تحديد التوازن العسكري والسياسي والاقتصادي في العالم، لذلك يعتبر التنقيب عنه، وانتاجه وتوزيعه وتحديد أسعاره بمثابة مشاكل اقتصادية وسياسية واستراتيجية.

إن أهمية النفط وضرورة وجوده أصبحت أمورا بديهية لا غنى عنها، وذلك باعتباره شريان الاقتصاد، ومصدر الحياة الصناعية، وأهميته جعلت منه طاقة لا بديل لها. وقد أثبتت بعض الحقائق أن النفط سوف يظل يحتل المرتبة الأولى ضمن مصادر الطاقة في العالم، فجميع البدائل الطاقوية الأخرى لا تزال غالية جدًا، و سيستغرق إنتاجها بسعر اقتصادي وقتا طويلا، ومن ثم سيظل النفط يساهم بحوالي ٧٢% من إجمالي الطاقة المستهلكة في العالم[٧٢].

فالنفط عنصر أساسي لتوليد الطاقة، فلا يمكن الاستغناء عنه في هذا المجال إذ بدونه تصبح مختلف الآلات والمصانع والمنتجات من طائرات وسيارات وآلات الحرب هياكل هامدة.

كذلك النفط هو مصدر طاقة رخيص ونظيف في الإستخدامات المنزلية لأغراض التدفئة وتوليد الكهرباء، وفي المصانع أيضًا. كما يمتاز النفط كمادة أولية من بين المواد الأخرى بكثرة وتنوع منتجاته ومشتقاته التي تغطي عمليا حاجيات الإنسان مثل مواد البناء والألبسة والمفروشات والأدوية و الأسمدة الزراعية والمواد الغذائية ومواد الطباعة. كما أصبح النفط بإمكانه أن يحل بديلا لعدة مواد أولية أخرى من حديد وفحم وخشب وصوف وقطن وجلد ومتفجرات وورق وزجاج وأسمدة. ولهذا أصبح النفط ودرجة استهلاكه، أحد المؤشرات التي يستخدمها الإقتصاديون في تصنيفهم للدول من حيث درجة تقدمها وتخلفها، فكلما زاد استهلاكها للطاقة كانت في قائمة الدول المتقدمة والعكس صحيح، كما ترجع أهمية النفط بالإضافة إلى الخصائص والمزايا التي يتمتع بها من حيث الطاقة الناتجة عنه وسهولة ضخه في أنابيب وكثرة مشتقاته التي دخلت في مجال الإستخدام في مختاف الميادين، إلى المكاسب الضخمة التي يحققها المتاجرون فيه، بالإضافة إلى انخفاض تكاليف إنتاجه مقارنة مع غيره من العناصر الطاقوية الأخرى.

إن الأهمية الكبيرة للنفط ليس فقط كونه سلعة، وإنما تتعدى ذلك لتصبح له أهمية أخرى وهي الأهمية الإستراتيجية السياسية من وجهة نظر الدول الرأسمالية المستهلكة له وفي مقدمتها أمريكا وأوروبا، فالنفط هو الأداة الأساسية في تسيير عجلة اقتصاد هذه الدول، ومصدرًا للأرباح ومصدرًا للسيطرة أيضا، فالذي يتحكم في استخراجه وتكريره وتسويقه، يتحكم في مستهلكيه وحتى مصدريه. وبما أن النفط هو شريان الحياة الاقتصادية وعصب الصناعة في الغرب الرأسمالي، فإن فرض حظر نفطي مثلا أو تخفيض إنتاجه أو الزيادة في أسعاره (أزمة طاقة) قد يؤدي ذلك إلى تغيير الحياة الغربية، ويضعف من أمن هذه الدول. فالإستقرار الاقتصادي والسياسي والأمني والإستراتيجي للعالم الغربي، يقوم أساسًا على ضمان ووفرة النفط، فقد أصبح النفط مسألة أمنية (Secruity Issue)، ففي أمريكا وأوربا أصبح الأمن والطاقة مرتبطان، إذ أن الوصول والتزود بالنفط أصبح بالنسبة لهذه الدول، جزء من السياسة الأمنية، لأن الأمن يتطلب استمرار حياة الرفاهية التي تعتمد على المصادر المستوردة، وكذلك استمرار الإمكانية والقدرة العسكرية[٧٣]. فمثلا من ضمن كل المسائل غير العسكرية نجد أن مسألة الطاقة (Energy Issue) هي الأكثر اهتماما لدى (NATO) ولا توجد أي مسألة أخرى أكثر أهمية وأكثر

انشقاقية منها. فأزمة الطاقة تعني بالنسبة لهذه الدول، تدهور معدلات النمو وارتفاع معدلات التضخم وعجز موازين المدفوعات، وقد يعرض هذا اقتصادياتهم للإنهيار.

لقد شهدت فترة الـ ٦٠ و ٧٠، زيادة في الطلب على النفط الذي يحتاجه العالم المتقدم لصناعته المتوسعة بإطراد، ونتيجة الأرباح الهائلة التي تجنيها الشركات النفطية.

وبسبب هذا الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية التي يلعبها النفط في الحياة الاقتصادية والسياسية والعسكرية للدول الصناعية الغربية فإن سياسة هذه الدول تجاه الدول المنتجة له تحددها تلك العلاقة المتداخلة بين النفط والأمن الاقتصادي والسياسي والعسكري في الدول الأولى.

هذا من ناحية أهمية البترول عامة، وللدول الصناعية الغربية خاصة. أما فيما يخص اعتماد هذه الدول على البترول فإننا نجد أن هذه الدول التي لا تمثل شعوبها إلا ١٥% من إجمالي سكان العالم، ولكنها تستهلك ٧٥% من إجمالي استهلاك الطاقة في العالم. إذ بلغ مثلا حصة دول منظمة التعاون والتنمية (OECD) ما يقارب ٧١% من جهة استهلاك العالم من النفط، وفي الوقت نفسه فإن هذه الدول لا تنتج سوى أقل من نصف احتياجاتها، وتظهر الصورة أوضح إذا ما أخذنا أمريكا على حده، فسكان أمريكا لا يتجاوزون ٥% من إجمالي سكان العالم، ولكنهم يستهلكون ما يقارب بـ ٣/١ الإستهلاك العالمي من النفط.

وقد تزايد اعتماد هذه الدول باطراد على النفط، فمثلا في ١٩٦٠ مثّل النفط ٣/١ من طلبات أوربا الغربية من الطاقة، وفي سنة ١٩٨٠ ارتفعت هذه النسبة إلى ٦٠%. أما أمريكا فخلال الـ ٦٠ استوردت حوالي ٢٠% من البترول المستهلك، وبنهاية الـ ٧٠ استوردت حوالي ٤٢%[٧٤]. وفي سنة ١٩٨٣، نجد أن أعضاء (NATO) ، استوردوا ٦٠% من إجمالي بترولهم المستهلك، نسبة ٣/٢ من مصادر غير أطلسية، ويظهر الخليج أهمها أين يوجد ٥٥% من الإحتياطي العالمي[٧٥].

إضافة إلى الأهمية السابقة للنفط عامة للدول الصناعية الغربية والتي تنطبق عل النفط العربي أو أكثر، نجد أن هذا النفط العربي، فضلا عن أنه يتوافر بكثرة فهو يمتاز بميزتين إضافيتين: الأولى موقعه الجغرافي الملائم بالنسبة لجميع الأسواق الكبيرة، التي تضمن تدفقا منتظما منه، مقارنة بالصعوبات الكبيرة التي تواجهها مثلا أمريكا لاستخراج النفط من الآلاسكا، والثانية كلفة التنقيب والاستخراج التي هي عموما قليلة الارتفاع نظرًا لسهولة استخراجه واليد

العاملة الرخيصة مقارنة بالمناطق الأخرى. فمثلا عندما يكلف البرميل الواحد في أمريكا دولارًا واحدًا وعشر سنت، نجده يكلف ٣ سنت في الشرق الأوسط.

هذا يعطي مردودًا كبيرًا في أرباح الشركات الغربية العاملة من حقول النفط العربي. فالنفط العربي ليس مصدرًا للطاقة فقط بالنسبة لهذه الدول الغربية، لكنه يعتبر مصدرًا أيضا لأرباح شركاتها ومصدر لإيرادات ضخمة للميزانية العامة لهذه الدول، وهو المصدر الأول لأموال ضخمة في أسواقها المالية، ومصدر لتنمية صادرات السلع والخدمات والتكنولوجيا في المنطقة العربية، والتي تلعب هي الأخرى دورًا بالنسبة للميزانية العامة، كما رأينا في فصل سابق، وقد أظهرت حرب أكتوبر ١٩٧٣ وأزمة الطاقة التي نتجت عنها، مدى اعتماد الدول الصناعية الغربية، مجملا على النفط العربي، حيث أدى الحرمان من تلك المادة والثروة الناتجة عنها إلى الإضرار الاقتصادي الخطير بها سواء في شكل تضخم، أم في شكل كساد وبطالة وركود اقتصادي، مما ترتب عليه آثار سياسية واجتماعية خطيرة بل إن هذه الأزمة قد أضافت بعدًا آخر للأمن السياسي، وتحد جديد لهم كذلك تمثل في الأمن الاقتصادي الذي كان كتهديد من غير الدول التي تهدد أمنها العسكري(٧٦).

هذا في المجال المدني، أما في المجال العسكري، فإن آلة الحرب التي يملكها (NATO)، تعتمد بصورة أساسية على الإيرادات النفطية القادمة من المنطقة العربية وانقطاع النفط عن الغرب، خلال مواجهة سوفياتية-أمريكية شاملة تضع الأمن الأوروبي والغربي عامة في موقع بالغ الحرج.

أهمية النفط العربي في السياسة الغربية :

منذ مطلع القرن ٢٠ وعندما ظهرت بوادر النفط في شمال العراق، ثم شواطئ الخليج العربي، بدأت عملية تدويل المنطقة العربية تأخذ أبعادًا جديدة، فأضيف إلى هذه المنطقة سبب استراتيجي جديد للإستقطاب والتدخل في الصراع والإستعمار من الدول الكبرى بحثا عن النفط.

واستمرت التنافسات والأحلاف والإتفاقات النفطية المعلنة والسرية وظل النفط يشكل عاملا أساسيا إن لم يكن الأول في تحديد سياسات وعلاقات الدول الصناعية، واقتسام النفوذ في المنطقة العربية، كما شهدت هذه المنطقة تنافسا دوليا بهدف السيطرة على آبار النفط الموجود فيها.

لكل هذا نجد أن أهمية النفط العربي قد زادت لدى هذه الدول الغربية مما جعله يحتل مكانة هامة في استراتيجيتها، إذ ازداد استهلاكها منه كما ازدادت الإكتشافات البترولية في المنطقة العربية مما جعلها تتميز بجاذبية كبرى لهذه الدول، فكانت أطماعها المتزايدة في السيطرة على المنطقة، ويزداد هذا الإهتمام بالنفط لكونه يمثل المصدر الرئيس الذي يغطي معظم احتياجاتها الإستهلاكية (يغطي نفط الشرق الأوسط ٧٠% من احتياجات أوروبا الغربية و ٨٥% من احتياجات اليابان، وتستورد أمريكا حوالي ٥٠% من وارداتها النفطية من المنطقة العربية وذلك عام ١٩٧٧). وفي سنة ١٩٧٩ استوردت أوروبا ٥٩% من استهلاكها أي ما يعادل ٣/٢ وارداتها من النفط العربي، واليابان ٧٩% أما أمريكا فإن نفط الخليج يغطـي ٢٥% من وارداتـها و١٢% من استهلاكها. وفي سنة ١٩٩٠، بلغت نسبة البترول المستورد من طرف أمريكا ٥٠% وأوربا الغربية ٧٠% واليابان ٩٠%، من هذه النسب نجد ٢٥% لأمريكا و ٤١% لأوربا و٦٨% لليابان، قادمة من الشرق الأوسط[٧٧].

لكل هذه الأهمية للبترول العربي بالنسبة للغرب عامة، نجد أن المنطقة العربية خاصة والشرق الأوسط عامة، كانت واقعة باستمرار في بؤرة اهتمامات الاستراتيجية الغربية، بل يمكن القول أن تأمين موارد الغرب من بترول المنطقة ظل الهدف الاستراتيجي الأول في كل أشكال التخطيط السياسي الغربي للمنطقة في مواجهة تحديات القوة السوفيتية.

من الخصائص المميزة لبترول المنطقة العربية، كما أشرنا قبل قليل التكلفة المنخفضة لإستخراجه، مما يسهم مباشرة وبقوة في مضاعفة الأرباح التي تحصل عليها شركات البترول الغربية، فقد أصبحت الصناعة البترولية هي أقوى فروع الإقتصاد الرأسمالي الغربي وأكثرها ربحا، ويكفي لتصوير هذا الوضع أنه في عام ١٩٧١ بلغ حجم التداول التجاري لدخول شركات البترول الغربية من الشرق الأوسط، حوالي ٦٣.٥ مليار دولار أي أكثر من القيمة الإجمالية لصادرات جميع بلدان العالم الثالثة في ذلك الوقت، فإذا أضفنا إلى ذلك السهولة النسبية في نقل هذا البترول من مواطن إنتاجه إلى أسواق إستهلاكه الرئيسية في أوربا الغربية واليابان، مقترنا بذلك القدرة على تأمين الوصول إليها بدرجة محدودة من المخاطر، لاستطعنا أن ندرك على الفور الأهمية الاستراتيجية الخاصة بالنسبة للدول الغربية التي ينفرد بها بترول المنطقة العربية عن غيره من مناطق انتاج البترول في العالم[٧٨]. ففي خطاب للرئيس كارترا تحت عنوان

"صيانة أمننا القومي" (Preserving our National Security) بجامعة (Wake Forest) في ١٦ مارس ١٩٧٨ أعلن :" إن الصحة الإقتصادية والرفاهية للولايات المتحدة وأوربا الغربية واليابان، تعتمد على استمرار تدفق البترول من منطقة الخليج[٧٩] كما دفعت هذه الأهمية المتزايدة لنفط المنطقة العربية بالنسبة للعالم العربي، المعلق الاقتصادي الأمريكي (Robert Samolson) إلى القول: " لقد كانت المهمة عقب الحرب العالمية الثانية وقف المد الشيوعي والآن تتمثل المهمة في ضمان الوصول إلى مصادر الطاقة التي يتوقف عليها بقاء العالم الصناعي".

هذا فيما يخص العالم الغربي (أمريكا وأوربا) بصفة عامة، أما إذا أخذنا كل طرف على حده، فإننا نجد أن أمريكا تعد المستهلك الأول للطاقة في العالم وتليها أوربا، وكلاهما يعتمد على النفط المستورد الذي تضيفه أمريكا إلى إنتاجها المحلي الكبير، فحتى أواخر ٦٠ كانت أمريكا تسد حاجتها فقط من انتاجها المحلي أساسا بنسبة ٨٠% وتستورد نسبة الـ ٢٠% الباقية، ولكن هذه النسب تغيرت كثيرًا مع مطلع الـ ٧٠ إذ زادت حاجة أمريكا إلى نفط الشرق الأوسط والمنطقة العربية تحديدًا، بعد أن فقدت أمريكا ميزة الدولة ذات الإكتفاء الذاتي أو شبه الذاتي، وتحولها إلى دولة مستوردة للنفط وبكميات متزايدة.

وهكذا في عام ١٩٧٢ ازدادت الواردات الأمريكية من النفط خلال الشهور الـ٦ الأولى بـ ٩٨.٧% وفي عام ١٩٧٨، ازدادت الحاجة إلى نسبة أكبر من عام ١٩٧٢، نتيجة خفض الإنتاج المحلي، بينما ازداد معدل الإستهلاك. وفي بداية عام ١٩٧٦ ارتفعت نسبة الواردات إلى ٣٣% تصاعدت في ديسمبر ١٩٧٦ لتصل ٤٠% من المستهلك محليا، وفي عام ١٩٧٧ وصل ٤٢%. وفي إطار هذه الحقائق والمعطيات، احتل نفط المنطقة العربية وخاصة الخليج مكانا رئيسيا ومتصاعدًا داخل الواردات النفطية الأمريكية، ففي سنة ١٩٧٧، اسهم نفط المنطقة العربية بحوالي ٨٣% من إجمالي الواردات الأمريكية في ذاك العام.

ورغم أن أمريكا، توجد في وضع أحسن من الأوروبيين لأن اعتمادها على النفط المستوردة أقل بكثير، إذ تنتج ٣/٢ محليا، وهناك إمكانية للاكتشاف في مناطق أخرى تابعة لها، بالإضافة إلى إمكانية تطوير مصادر بديلة للطاقة، رغم هذا فإن النفط المستورد من المنطقة العربية، يمثل أهمية استراتيجية لأمريكا، فبالإضافة إلى أنه الأداة لإدارة عجلة الإنتاج، فهو

مصدراً لأرباح شركاتها البترولية، وعائدات النفط لدى الدول العربية المنتجة له هي التي تسمح بترويج السلع الأمريكية في أسواق هذه الدول، وما ينجم عنها من فوائد اقتصادية في الميزان التجاري الأمريكي.

هناك علاقة متداخلة بين النفط والمؤسسات الاقتصادية والعسكرية، والتي تضع الأمن القومي الأمريكي، ليس فقط بالمعنى العسكري فقط، بل أيضا بمعنى الرفاهية الاقتصادية (الأمن الاقتصادي)، في وضعية خطيرة، في حالة توقف الإمدادات النفطية أو في حالة دخول أمريكا في حرب محدودة طويلة المدى.

لقد كان النفط العربي أحد الأسباب الرئيسية في زيادة الإهتمام الأمريكي بالمنطقة العربية، وخاصة لما اكتشفت الشركات البترولية أن المنطقة تملك أكثر من ٦٠% من احتياطي النفط العالمي في الوقت الذي بدأ فيه الإحتياطي الأمريكي في تضاؤل مستمر.

وفيما يلي جدول يوضح اعتماد أمريكا النفطي على البلدان العربية (بين ١٩٧٣ و١٩٨٠)[٨٠].

السنة / الدول	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	ČĚĒđ	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	ČĚēċ
الجزائر	١٣٦	١٩٠	٢٨٢	٤٣٢	٥٥٩	٦٤٩	٦٣٦	٤٧٣
السعودية	٤٨٦	٤٦١	٧١٥	١٢٣٠	١٣٨٠	١١٤٤	١٣٥٦	١٢٥٧
ليبيا	١٦٤	٠٤	٢٣٢	٤٥٣	٧٢٣	٦٥٤	٦٥٨	٥٥٢
الإمارات	٧١	٧٤	١١٧	٢٥٤	٣٣٥	٣٨٥	٢٨١	١٧٩
بلدان عربية أخرى	٥٨	٢٣	٣٧	٥٥	١٨٨	١٣١	١٢٥	٧٠
مج البلدان العربية	٩١٥	٧٥٢	١٣٨٣	٢٤٢٤	٣١٨٥	٢٩٦٣	٣٠٥٦	٢٥٤١
إنتاج أمريكا	٩.٢٠٨	٨.٧٧٤	٨.٣٧٥	٨.١٣٢	٨.٢٤٥	٨.٧٠٧	٨.٥٥٢	٨.٥٩٧
وارداتها الإجمالية	٣.٢٤٤	٣.٤٧٧	٤.١٠٥	٥.٢٨٧	٦.٠٩٤	٦.١٩٥	٤.٤٥٢	٥.١٧٧
نسبة الواردات العربية	٢٨.٢	٢١.٦	٣٣.٧	٤٥.٨	٤٨.٣	٤٧.٩	٤٧.٤	٤٩.١

وفي ١٢ جوان ١٩٧٨ قدم (Harold Sounders) مساعد وزير الخارجية الأمريكي، تقريرًا للكونغرس حول السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط يقول فيه:"إن الشرق الأوسط يبرز في حساباتنا الخاصة بالطاقة، وفي وضع ميزان مدفوعاتنا على حد سواء، وكذلك جهودنا للحفاظ

على استقرار الدولار، وفي وجوه أخرى، ما كان يمكن تصورها قبل عشرة أعوام. مواردنا من النفط الخام من الشرق الأوسط، شكلت نسبة ٢٢% من مجمل استهلاكنا من النفط، وحوالي نصف وارداتنا عام ١٩٧٧. كذلك الزيادة السريعة في الفائض القابل للإستثمار الذي تملكه الحكومات العربية الآن ١٤٠ ألف مليون دولار تقريبا، قد أضاف بعدًا جديدًا لمصالحنا في المنطقة"(٨١).

وفيما يلي جدول يوضح إستهلاك وإستيراد أمريكا للبترول الخام والمنتجات المصفاة (Refined Products) ١٩٧٠- ١٩٧٧ (ملايين البراميل في اليوم، والنسبة المئوية)(٨٢).

	١٩٧٠	**١٩٧١**	**ČĚĒč**	**١٩٧٣**	**١٩٧٤**	**١٩٧٥**	**١٩٧٦**	**١٩٧٧**
الإستهلاك الإجمالي	١٤.٦	١٥.١	١٦.٢	١٧.٤	١٦.٦	١٦.٣	١٤.٤	١٩.١
الإستيراد الإجمالي	٣.٤	٣.٩	٤.٧	٦.٣	٦.١	٦.٠	٧.٣	٨.٩
الإستيراد من OAPEC	٠.٣	٠.٤	٠.٥	١.٤	١.٣	١.٨	٢.٨	٣.٨
النسبة المئوية المستهلكة، المستوردة من OAPEC	٢	٣	٥	٨	٨	١١	١٦	٢٠
النسبة المئوية للإستيراد من OAPEC	٩	١٠	١٧	٢٢	٢١	٣٠	٣٨	٤٣

واردات أمريكا من البترول الخام من OAPEC (١٩٧٣-١٩٧٧) (٨٣).

السنة / البلدان	**سبتمبر ١٩٧٣**	**%**	**١٩٧٤**	**%**	**١٩٧٥**	**%**	**١٩٧٦**	**%**	**ماي ١٩٧٦**	**%**
الجزائر	١٢٤	٣.٦	١٨٠	٥.٢	٢.٦٤	٦.٤	٤٠٨	٧.٧	٣٨١	٥.٦
مصر	/	/	٩	٠.٣	٥	٠.١	١٧	٠.٣	٨٢	١.٢
العراق	١٧	٠.٥	/	/	٢	/	٢٦	٠.٥	١٦٨	٢.٥
الكويت	٤٤	١.٣	٥	٠.١	٤	٠.١	١	/	٥١	٠.٨
ليبيا	N١٥٣	٤.٤	٤	٠.١	٢٢٣	٥.٤	٤٤٤	٨.٤	٧٤٩	١١.٠
قطر	٤١	١.٢	١٧	٠.٥	١٨	٠.٤	٢٤	٠.٥	٩٤	١.٤

السعودية	٥٩٩	١٧.٣	٤٣٨	١٢.٦	٧٠١	١٧.١	١.٢٢٢	٢٣.١	١.٧١٦	٢٥.٢
الإمارات	٨٨	٢.٥	٦٩	٢.٠	١١٧	٢.٣	٢٥٥	٤.٨	٢٣٧	٣.٥
إجمالي	١.٠٦٦	٢٠.٧	٧٢٢	٢٠.٨	١.٣٣٤	٣٢.٥	٢.٣٩٧	٤٥.٣	٣.٤٧٨	٥١.٠
OAPEC	٣.٤٧١	١٠٠.٠	٣.٤٧٧	١٠٠.٠	٤.١٠٥	١٠٠.٠	٥.٢٨٧	١٠٠.٠	٦.٨٢١	١٠٠.٠
إجمالي الواردات										

واردات أمريكا من البترول الخام والمنتجات المصفاة من OAPEC (١٩٧٥-١٩٧٦) [٨٤].

	١٩٧٥	%	١٩٧٦	%
الجزائر	290	4.8	437	6.0
العراق	10	0.2	38	0.5
الكويت	30	0.5	09	0.1
ليبيا	330	5.5	532	7.3
السعودية	850	14.1	1.371	18.8
الإمارات	170	2.8	319	4.4
الآخرون	90	1.5	90	1.2
مجموع OAPEC	6.030	100.0	7.295	100.0

هذا فيما يخص أمريكا، أما بالنسبة لأوروبا الغربية، فإن النفط بالنسبة لها يمثل جوهر الحضارة في القرن ٢٠، وهو العصب الحيوي في ازدهارها الصناعي، وهذه الدول لا تنتج منه إلا كمية ضئيلة جدًا بالنسبة لاحتياجاتها، وتعتمد كليا على المصادر الخارجية وفي مقدمتها المنطقة العربية، وبسبب قرب المنطقة منها فإنها تحصل على النفط بتكاليف متواضعة، وهي تعتمد على النفط العربي بنسبة حوالي ٧٠% من حاجاتها، وبسبب هذا النفط أصبحت الدول

العربية الشريك التجاري الأول للمجموعة الأوروبية عام ١٩٧٥، بالإضافة إلى الأموال العربية المودعة في البنوك الأوروبية(٨٥).

يرى (Paul Balta) أن البترول، يشكل القسم الأكبر من واردات أوروبا من العالم العربي، وهذه المادة تعتبر حجر الزاوية في تطور المجتمعات الصناعية الأوروبية، في سنة ١٩٥٦ وهي السنة التي أمم فيها عبد الناصر قناة السويس، كانت بلدان أوروبا الـ٦ تستهلك من كل ١٠ أطنان من الطاقة (معادل الفحم) طنين فقط من البترول، غير أن الأمور تغيرت بشدة خلال وقت قصير. إن ملايين الوسائط أخذت تتحرك مدنية وعسكرية من كل الأنواع: أرضية وزراعية وبحرية وجوية، ملايين المساكن والأبنية الخاصة والعامة جهزت مباشرة أيضا بمادة الفيول أو غيرت شبكات التدفئة الموجودة، ليحل المازوت محل الفحم، وآلاف المصانع، وعشرات المراكز الحرارية استخدمت مصدر الطاقة الجديد، وبالمقابل تطورت المصانع البتروكيماوية بطريقة تدعو للتأمل. هذه التي تشكل في أوروبا قرابة ٤٥% من الإنتاج الصناعي، وهذه الصناعة التي استخدمت مشتقات البترول، انتجت المنتجات الكيماوية المركبة، وغزت بواسطتها مصانع المواد البلاستيكية والألياف المركبة، وهذه الصناعة التي دخلت عالمنا فجأة أحدثت انقلابا في حياة الإنسان المعاصر اليومية، والنتيجة أن استهلاك بلدان المجموعة الأوروبية الـ ٦ الإجمالي من الطاقة ازداد أكثر من ٣ مرات في مدى جيل واحد(٨٦).

إن نمو مصادر الطاقة في التموين الفرنسي بين عامي (١٩٧٠-١٩٨٠) يختصرها من حيث النسبة الجدول التالي(٨٧):

مصادر الطاقة	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠
فحم	٢٦	١٤	٠٨
بترول	٥٩	٦٨	٧٠
غاز	٠٦	١٠	١٢
كهرباء	٠٨	٠٦	٠٤
كهرباء ذرية	٠١	٠٢	٠٦
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠

إن الإزدهار الأوروبي يعتمد بشدة على بترول المنطقة العربية، وهناك أمل ضعيف في أن تقل درجة هذا الإعتماد في المستقبل أو ينتهي في البدائل المطروحة من فحم وغاز وطاقة نووية، لا يمكن أن تعوض عن احتياجات أوروبا من البترول، وذلك لأن هذه البدائل مازالت ضعيفة ويصعب الحصول عليها، كما أنها لا تزال في طور التجربة.

في سنة ١٩٧٣ مثّل البترول المستورد ٦٠% من الطاقة المتاحة من طرف المجموعة الأوروبية (٤٢% من الدول العربية) بريطانيا ٢٧% (٢٠% عربي) ألمانيا الغربية ٥٩% (٣٨% عربي)، فرنسا ٧٧% (٥٣% عربي)، إيطاليا ٨٤% (٦٠% عربي).

الجدول التالي يوضح واردات أوروبا الغربية من البترول الخام والمنتجات المصفاة من OAPEC (١٩٧٥-١٩٧٦) [٨٨].

	١٩٧٥			١٩٧٦		
	مجموع المستورد	مجموع المستورد من OAPEC	%	مجموع المستورد	مجموع المستورد من OAPEC	%
بريطانيا	١.٨٣٠	٩٩٠	٥٤.١	٢.٠٥٢	٩٦٥	٤٧.٠
فرنسا	٢.١٩٠	١.٥٥٠	٧٠.٨	٢.٥٩٨	١.٨٠٥	٦٩.٠٥
ألمانيا الغربية	١.٩٧٠	١.١٧٠	٥٩.٨	٢.٨٠٩	١.٢٧٦	٤٥.٤
إيطاليا	١.٩٩٠	١.٤٢٠	٧١٤	٢.٢٦٨	١.١٩٦	٥٢.٧
هولندا	١.٢٠٠	٥٨٠	٤٨.٣	١.٤٣٥	٦٩١	٤٨.٢
المجموع	١٢.٠٥٠	٧.٥٢٠	٦٢.٣	١٣.٥٢٨	٨.٢٩٢	٦١.٣

وفي سنة ١٩٧٨ استوردت أوروبا الغربية من المشرق العربي ومن إيران ٨٣% من حاجاتها النفطية وكان ما اعتمدت عليه من احتياجاتا من البترول العربي ٦٠%.

وبسبب حالة عدم الإستقرار التي أوجدتها الثورة الإيرانية سنة ١٩٧٩ في منطقة الشرق الأوسط، ومع تصاعد القلق لدى الحكومات الأوروبية حول كيفية ضمان الحصول على

احتياجاتها النفطية، فقد تضاعف اعتماد هذه الدول الأوروبية على النفط العربي. وفي سنة ١٩٨٥ بلغت واردات البترول الخام للدول الأوروبية آلاف البراميل يوميا (فرنسا ١٤٧٦ برميل يوميا/ب/م، ألمانيا ١٢٨٤ ب/م، إيطاليا ١٥٠٧ ب/م) [٨٩].

ولكل هذا نجد أن موضوع النفط شكل اهتمامًا كبيرًا في سياسات الدول الأوروبية، فالعلاقة التي قامت بين الطرفين العربي والأوروبي ارتكزت على المصالح المشتركة خاصة بعد الأزمة النفطية لعام ١٩٧٣، فعلى الرغم من طبيعة العلاقات الأوروبية العربية، إلا أن اعتبار النفط سلعة استراتيجية وسياسة التبادل الدولي، أدى إلى تمحور الإهتمام الأوروبي في المنطقة العربية، وبسبب الإعتماد الأوروبي الكبير على النفط العربي، ظل الإهتمام الأوروبي بالمنطقة العربية يشكل عاملاً استراتيجيًا في العلاقات الخارجية لدول المجموعة الأوروبية، وتشير التوقعات إلى ازدياد الإعتماد الأوروبي على النفط العربي، حيث تستند هذه التوقعات إلى ضخامة حجم الإحتياطي العربي، وإنخفاض كلفة إنتاجه، وإنخفاض الإنتاج في أوروبا وفي المناطق الأخرى من العالم.

انطلاقا مما تقدم، ونظرا للأهمية الإستراتيجية التي يشكلها النفط في السياسات الدولية، فإن الإهتمام الأوروبي بهذه السلعة يدخل ضمن استراتيجية دول المجموعة الأوروبية الهادفة إلى إعادة تفعيل دورها السياسي والإقتصادي في المنطقة العربية، كما أنه يهدف إلى الحصول على استثمارات إقتصادية من العائدات النفطية التي تشكل دول المجموعة الأوروبية، مصدرها الأكبر، كذلك تعتبر من أكبر الدول المستوردة للنفط العربي.

إن المصالح الإستراتيجية إذن لدول المجموعة الأوروبية في المنطقة العربية، تكمن في استمرار التدفق الحر للنفط، وهنا تشترك المصالح الأوروبية مع المصالح الأمريكية في المنطقة، أيا كانت الإختلافات بينها في شأن إعتمادها على النفط العربي، فالإعتماد الأوروبي يزداد يوما بعد يوم في ظل تطور الصناعات الأوروبية ونمو حجم اقتصادها، وهذا يجعلها تحافظ على هذه السلعة الإستراتيجية من المخاطر التي قد تهدد تدفقها.

أما بالنسبة لفرنسا أقوى الدول الأوروبية، فإنه في سنة ١٩٧٠ كانت تجلب وارداتها النفطية مناصفة من دول المغرب والمشرق العربي، إلا أنه بعد الإجراءات التي أقدمت عليها الجزائر (التأميم ١٩٧١) فقد اتجهت فرنسا نحو الخليج وعلى الأخص السعودية والإمارات

وقطر والعراق، ولم يعد المغرب العربي (ليبيا والجزائر) يزود فرنسا إلا بـ ٦.١% من احتياجاتها، في حين تدعمت كفة البلدان الخليجية لتستوعب أكثر من ¾ إحتياجات فرنسا، وأصبحت السعودية بمثابة أهم مزود لها، حيث باعتها سنة ١٩٧٩، ٤٢.٥ مليون طن، متبوعة بالعراق بـ ١٧.٥ مليون طن، ثم الإمارات، في حين أن الجزائر لم تزودها إلا بـ ٤.٥ مليون طن. وفي سنة ١٩٨١ وصل إعتماد فرنسا على البترول العربي نسبة ٧٠% وهذا يرجع إلى إفتقار فرنسا إلى الثروات الطبيعية. أما في سنة ١٩٨٢ فقد استوردت ما نسبته ٦٧% من النفط الخام من البلدان العربية، وقد ارتفعت الفاتورة النفطية في السنة نفسها إلى ١٧٨ فرنك فرنسي، أي ما يعادل ضعف العجز المسجل للميزان التجاري (٩٠ مليون فرنك)[٩٠].

المطلب الثاني: تأثير البترول العربي على العلاقات الأطلسية.

في هذا المطلب سوف نتناول تأثيرات البترول العربي على العلاقات الأطلسية، من خلال استعراض أزمات الطاقة والصدمات البترولية التي مر بها العالم، وكيف كانت تأثيراتها على كل من أمريكا وأوروبا، وكيف كانت ردود أفعالها تجاهها، وتأثير كل ذلك على علاقاتهما.

لقد اصطلح في أدبيات العلاقات الدولية على تسمية ما حدث نتيجة لحرب أكتوبر ١٩٧٣ واستعمال العرب نفطهم كسلاح في المعركة، وما أدى إليه من خفض الإنتاج وإرتفاع الأسعار بأزمة الطاقة الأولى (The First Energey Crisis) فماذا حدث؟

في إجتماع بالكويت يوم ١٧ أكتوبر ١٩٧٣ لممثلي البلدان العربية المنتجة للنفط (OAPEC) تم إقرار الزيادة الأولى في أسعار النفط التي بلغت ٧٠%، كما أنهم في الوقت نفسه قرروا خفض الإنتاج بنسبة ٥% شهريا، مادامت المجموعة الدولية، لا تجبر إسرائيل على الإنسحاب من الأراضي التي احتلتها سنة ١٩٦٧. كما فرضت زيادات جديدة في أسعار النفط حتى بلغت ٤ أمثال ما كانت عليه (٤٠٠%)، هذا بالإضافة إلى فرض خطر على تصدير البترول لأمريكا وبعض الدول الأوروبية الغربية. وهكذا نجد أن أزمة الطاقة هذه لها ثلاث أبعاد: الحظر النفطي- نقص التزويد (Shortage Supply) وارتفاع الأسعار الكبير[٩١].

وجاءت هذه الأزمة، كصدمة للدول الصناعية الغربية التي لم تكن تظن أنه في يوم ما، سوف تواجه أزمة طاقة كبيرة. ولكنه في خلال وقت قصير، أصبح هذا الأمر حقيقة (سلاح

النفط) ونجحت الدول العربية المنتجة للنفط (OAPEC) في التأثير السلبي على حياة الرفاهية لكل الدول الكبرى، كما أحدثت شرخا في التحالف الغربي.

وكانت الأحداث التي تلت ذات أهمية بالغة، فقد ساد الإضطراب في علاقات الدول المصدرة والدول المستوردة للنفط، وتجاوز هذا الإضطراب مجال العلاقات التجارية ليؤثر في نطاق العلاقات الإقتصادية وخاصة العلاقات المالية...الخ. فقد ارتفعت أسعار البترول ارتفاعًا كبيرًا بعد أن ظلت راكدة لفترة طويلة قبل ذلك، وقد أدى هذا الإرتفاع إلى شعور المستهلكين بزيادة قيمة فاتورة إستهلاك الطاقة، لأن تضاعف أسعار النفط أدت إلى تضاعف تكاليف استيراده. كما ساهمت هذه الأزمة في خلق هزات وإختلالات في المعطيات التي تحكمت في سير الميكانيزمات الإقتصادية الدولية، وبالتالي كانت بمثابة منطلق لخطاب جديد، استهدف إعادة بناء النظام الإقتصادي الدولي على أسس جديدة. كما كان للأزمة، نتيجة للزيادات المتلاحقة في أسعار النفط، تعاظم في أزمة التضخم العالمية على نحو أصبحت تهدد مستقبل معدلات النمو في الدول الغربية المتقدمة(٩٢).

بإختصار لقد أصابت أزمة الطاقة هذا النظام الدولي الذي لم يكن مستعدًا لها، لقد صدمت مختلف الدول، وكذلك نظام التحالف الغربي (Western System Alliance)، وكذلك العلاقات بين مختلف الدول، وبين الدول المتقدمة نفسها.

ففيما يخص الدول الأوروبية، نجد أن الأزمة ترتب عنها وقوع صدمة داخل هذه الدول لكونها (أي الأزمة) أدت إلى تأثيرات تضخمية على الإقتصاد الأوروبي، زاد في الأزمة الإقتصادية التي كانت تواجهها هذه الدول، كما أن الآثار السلبية لهذه الأزمة أدت إلى أزمات سياسية وإجتماعية في دول المجموعة الأوروبية. والسبب في هذا التأثير الكبير على أوروبا، ذلك لأن هـذه الأخيرة، تستورد الأغلبية الساحقة من حاجاتها النفطية (٧٠% من المنطقة العربية) أو ما مقـداره ٢٠ مليون برميل يوميا، ولهذا فقد شعر الأوروبيون أكثر من غيرهم بتهديد إقتصادهـم، فقـد عانت المجموعة الأوروبية بالفعل من عواقب إقتصادية متنوعة وأمضى الأوروبيون شتـاءًا قاسيا رغم أنه تفاوتت واختلفت الإقتصاديات الأوروبية القومية من حيث درجة إصابتها بهـذه العواقب، فقد واجهت كل من بريطانيا وفرنسا ضغوطا سياسية

وإقتصادية داخلية وخارجيـة مختلفة، أثرت على تشخيص كل منها وعلى رؤيتهما لكيفية علاج عواقب الازمة.

وكان الإقتصاد الفرنسي أكثر تأثيرًا بهذه الأزمة بالمقارنة بالإقتصاد البريطاني والألماني (من حيث درجة الإعتماد على النفط، درجة الإستقرار الإقتصادي، ودرجة التضخم، والمشاكل النقدية والمالية التي ترتبت على إرتفاع أسعار النفط)، ففي عام ١٩٧٣، كانت الوضعية الإقتصادية ظاهريا سليمة في فرنسا، فوتيرة نموها كانت سريعة (١٠% في خريف ١٩٧٢ إلى ربيع ١٩٧٣) بفضل الإستهلاك الداخلي والطلب الخارجي، وبذلك احتلت فرنسا المرتبة الثالثة ضمن الدول المصدرة بعد أمريكا وألمانيا، مستفيدة كجميع الإقتصاديات الرأسمالية من سياسة طاقوية تعطي الأولوية للنفط الذي كان يجلب بأسعار رخيصة، إلا أنه تحت ضغط الصدمة النفطية ظهرت عوارض الضعف على الإقتصاد الفرنسي، حيث سجل ميزان المدفوعات عجزًا قدر بـ ٣٠ مليار فرنك، راجع بالدرجة الأولى إلى تحمل الدولة لـ ٣٥ مليار فرنك إضافية لشراء المواد النفطية.

أما أمريكا، فكانت أقل تأثرًا بأزمة الطاقة من أوروبا الغربية ولم تتأثر كثيرا بالصدمة مثل أوروبا، لأنها أقل إعتمادًا على النفط المستورد، كما أنها لم تكن تعتمد كثيرًا على مصدر واحد للطاقة أو على دولة واحدة، وهي فوق هذا تملك إحتياطات بترولية كبيرة، وبدائل طاقوية كذلك، في الوقت الذي كانت فيه أكبر الشركات التي تتولى استخراج هذا النفط هي شركات أمريكية تستفيد من رفع الأسعار(٩٣). كما أن تحكم أمريكا في مصادر الطاقة، لم يكن يعني مجرد تحكمها في أزمة الطاقة بل تحكمها في مصادر دول أوروبا الغربية، ومن ثم كان عليها أن تواجه إستخدام العرب لسلاح النفط، بأن تستخدمه هي ذاتها لتأكيد مركزها باعتبارها الدولة العظمى الوحيدة المتحكمة في مصادر العالم الغربي، وكان على أمريكا أن تستوعب سلاح النفط لصالحها، وتحوله إلى سلاح أمريكي ضد أطراف دولية متعددة، ضد أوروبا واليابان، بحيث يمكنها ردع أي محاولة من جانب أية دولة تسعى إلى إنتهاج سياسة مستقلة لا تقبلها هي خاصة وأن أوروبا واليابان كانتا تنافسان أمريكا في المجال الإقتصادي.

ففي حين أصيب إقتصاد أوروبا بضربة قاسية، حققت الشركات الأمريكية أرباحا خيالية، وكانت نتيجة ذلك تحسن موقف الدولار، وميزان المدفوعات الأمريكي، وبذلك صدرت أمريكا

التضخم الذي كانت تعاني منه إلى أوروبا الغربية واليابان، بإرغامهما على شراء النفط بأسعار متضخمة، ودفع مشتريات منه بالدولار، وبذلك أدى سلاح النفط إلى تعزيز دور أمريكا، وإلى زعزعة القوى الدولية الأخرى (خاصة أوروبا). لقد خرجت أمريكا منتصرة بإستخدام العرب لسلاح النفط، إذ استغلت الوضع لتقليص التحدي الأوروبي لسيطرتها، وأحكام قبضتها على حلفائها الأوروبيين الذين تضرروا من الأزمة النفطية كثيرًا.

ونتيجة لكل هذه التأثيرات، فقد كانت هناك ردود أفعال مختلفة في كل من أوربا وأمريكا تجاه هذه الأزمة، والسبب في ذلك إختلاف المصالح الطاقوية وإختلاف الإعتماد على النفط العربي، وإختلاف التأثر بالأزمة أيضا.

إن الحظر العربي باغت الغرب، الذي لم يكن يتوقع توصل العرب إلى مثل هذا الإتفاق، ومن ثم فإنه لم يكن في الوضع الذي يسمح له بتنفيذ تدابير وقائية أو إنتقائية فعالة ضد الدول العربية المنتجة للنفط، فضلا عن صعوبة الإتفاق فيما بين الدول الغربية حول طبيعة تلك التدابير المضادة، فاتسم تحرك الدول الغربية بالإزدواجية، من جهة كانت تسعى وتنادي بالتكتل في مواجهة الأزمة، ولكن في الوقت نفسه كان كل منها يحبذ التقرب إلى دولة عربية أو أخرى، فكان موقفها خليطًا من التطلع إلى الجماعية والثنائية معا، وهذا الوضع خلق مزيدًا من التفاوت في مواقف الدول الغربية من الأزمة البترولية، وأثار ذلك مزيدًا من التشكك والإرتياب في تحرك أمريكا(٩٤)، وقد ظهر الخلاف فيما بعد في مؤتمرات الطاقة، حيث اختلف الإتجاه الأمريكي بصورة أساسية عن الإتجاه الفرنسي، وأدى إلى الإنقسام في موقف جبهة الدول الغربية المستهلكة للنفط، فقد سارعت الدول الأوروبية فور إتخاذ العرب قرار الحظر، بفرض تخفيض على إنتاج البترول إلى الإقتراب من دول OAPEC للحصول على إتفاقيات ثنائية لضمان الحصول على إمداد مستمر، في الوقت الذي نادت فيه أمريكا بعقد مؤتمر الدول الصناعية المستهلكة للبترول لبحث توحيد موقفها والتشاور من أجل حلول طويلة الأجل لحل الأزمة.

ففيما يخص الدول الأوروبية، فإنها رأت في خضم هذا المعترك الحيوي الهائل، وهذه المستجدات الطارئة التي أثرت في إقتصادياتها، أن تتخذ الموقف المناسب والمجدي لوقف سيل الإنهيار الذي ألمّ بإقتصادها، وكان عليها أن تختار أحد موقفين:

موقف المجابهة أو موقف المفاوضة، واختارت في البداية مجموعة من الدول الأوروبية، موقف المجابهة مؤازرة لأمريكا التي سعت إلى تشكيل كتلة الدول المستهلكة تحت الوكالة الدولية للطاقة (International Energy Agency, IEA) ورفضت هذا الموقف فرنسا، ودول أخرى، والتي بدأت بدورها سياسة نشيطة بعقد إتفاقيات ثنائية مع البلدان العربية (سياسة Sauve que peut) (إنقاذ ما يمكن إنقاذه)، هذه الإتفاقيات تمكنها من تأمين حاجاتها من النفط، مقابل حصول الدول العربية على التكنولوجيا الأوروبية والسلاح. فمثلا بعد أزمة الطاقة وافقت السعودية لأول مرة على صفقة نفطية ضخمة مع فرنسا قدرتها الصحافة العالمية بـ ٨٠٠ مليون طن(٩٥)، كذلك جاء الحوار العربي- الأوروبي (EAD) إستجابة لمطالب فرضتها أزمة الطاقة. أما أمريكا فقد تبنت موقفا معاديا لـ (EAD)، وفي ١١ جانفي ١٩٧٤ أعلنت أنها لا تستطيع قبول سياسة أوروبية، واقترحت الدعوة لمؤتمر الطاقة في واشنطن، أين ستواجه الدول المستهلكة الدول المنتجة، وكان الهدف هو تحويل الأوروبيين عن فكرة إقامة حوار مع الدول العربية حول الطاقة، التي كانت العامل الحاسم لتطوير فكرة الحوار، عندما تأثرت أوروبا الغربية كثيرًا بأزمة الطاقة.

نرى أن أزمة الطاقة قد أثرت في المجموعة الأوروبية، بأن تبنت المطالب العربية في ص.ع.إ وطالبت إسرائيل بالإسراع في الإنسحاب من الأراضي المحتلة، وقد أظهرت أمريكا معارضة شديدة لهذه السياسة التي رأت أن ما ينقص هو التعاون بين الدول المستهلكة لمواجهة هذا التحدي بطريقة موحدة، فحسب أمريكا، فإن الأزمة لا يمكن حلها بطرق إنفرادية، إذ كانت ضد التعاملات الثنائية بما فيها الدخول في ترتيبات خاصة مع الدول المنتجة للبترول(٩٦).

وتحت هذه النظرة، دعت أمريكا إلى لقاء للدول الكبرى المستهلكة للنفط والذي إلتأم أخيرًا في الدعوة إلى مؤتمر واشنطن في فبراير ١٩٧٤، والذي أظهرت فرنسا ترددها في تدعيمه، وفي رفض كثير من النتائج المتمخضة عنه(٩٧).

انعقد المؤتمر في واشنطن من ١١ إلى ١٣ فبراير ١٩٧٤، وبينما أرسلت كل الدول الأوروبية وزراء المالية للمشاركة فيه فضل (Pompidou) إرسال (Michel Jobert) وزير الخارجية، ووافقت أثناءه الدول الأوروبية بإستثناء فرنسا على إنشاء لجنة تنسيقية دائمة، تمخضت عنها إنشاء الوكالة الدولية للطاقة (IEA) في نوفمبر ١٩٧٤، هذا ما دفع (Michel

Jobert) إلى إتهام الدول الأوروبية بالخيانة. وكان هدف أمريكا من إنشاء هذه الوكالة (IEA) هو تجميع المستهلكين من الدول الرأسمالية المتقدمة، بغرض إفشال سلاح البترول العربي، وإحتواء الدول الأوروبية، ومنع إقامة حوار سياسي وإقتصادي تعاوني مع الدول العربية وبالخصوص النفطية منها، وهذا كله لضمان الهيمنة الأمريكية على أوروبا، وقد استجابت الدول الأوروبية بإستثناء فرنسا التي رفضت الدخول والمشاركة في هذه الوكالة، ورأت أن الحل الذي يضمن مصالحها واستقلالها يكمن في الإتفاقيات الثنائية مع الدول العربية النفطية، وهو ما أعلن عنه بصراحة رئيس الوزراء الفرنسي (Pierre Mesmer) في ٧ جانفي ١٩٧٤، عندما قال: "إن أحوال العالم، الذي دخل مرحلة إقتصادية جديدة، نتيجة لحرب أكتوبر، لن تعود إلى ما كانت عليه من قبل، وإن الوسيلة الوحيدة لإعادة الإستقرار إلى الأسواق هي عقد إتفاقية مباشرة مع الدول المنتجة"[٩٨]، كما صرح (M.Jobert) في ١١ فبراير ١٩٧٤ بأن الوكالة (IEA) هي محاولة لفرض نظام عالمي جديد للطاقة[٩٩].

وهكذا نرى أنه حدث نوع من عدم التوافق في المصالح بين أمريكا وأوروبا الغربية، بخصوص أزمة الطاقة، وخاصة بعد لقاء القمة الأوروبي في أواخر ١٩٧٤، عندما طرأ على موقف الدول الأوروبية شيء من التغير لصالح الكفة الفرنسية، وبعيدا عن الإنحياز المطلق للجانب الأمريكي:

١- فقد فشل اللقاء الخماسي الذي انعقد في واشنطن في سبتمبر ١٩٧٤ بين أمريكا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية واليابان لوضع إستراتيجية موحدة من جانب الدول المستهلكة.

٢- كما أن دول المجموعة الأوروبية الـ ٨ فوضت (D'Estaing) في الإعراب لـ (Ford) عن رأيها إزاء ضرورة قيام تعاون بين الدول المنتجة والمستهلكة، وأثر هذا التعاون وأهميته على الوضع الدولي، وقد اعتبر هذا التفويض إنتصارًا لفرنسا في مواجهة المقترحات الأمريكية.

٣- وإزاء التهديدات العنيفة من جانب أمريكا حول إحتمال إستخدام القوة للإستيلاء على منابع النفط، كان الموقف الأوروبي هو الإستنكار الشديد والمعارضة، وأن هذا التصرف سيكون كارثة بالنسبة لإسرائيل والعرب وأوروبا على حد سواء، على حد تعبير وزير خارجية فرنسا.

وهذه المعارضة ليست نابعة بالضرورة من منطلقات أخلاقية أو إنسانية ترفض التهديد في العلاقات الدولية، ولكنها مبنية على أساس تضرر دول أوروبا الغربية من الآثار الهدامة،

التي قد تترتب على مثل هذا التدخل بالنسبة لإقتصادها، إذا نجحت الدول المنتجة بدورها في تنفيذ تهديدها بنسف منشآت البترول في حالة تنفيذ التهديد الأمريكي. كما أوضحت ألمانيا الغربية أهمية تفادي وقوع نوع من الحرب الإقتصادية بين الدول المستهلكة والمنتجة.

٤- كما قوبلت المقترحات الأخيرة من جانب كيسنجر بالرفض من طرف الدول الأعضاء في (IEA) فقد وصفت المقترحات بأنها تتضمن مجابهة مع الدول المنتجة، بالإضافة إلى إنفراد واشنطن بوضعها دون إتاحة الفرصة أمام الأعضاء قبل عرضها في إجتماعات ٥ فبراير ١٩٧٥، فضلا عن اتهامها بالأنانية الأمريكية والحرص على المصالح الخاصة، وتنصرف هذه المقترحات إلى:

أ- تحديد سعر أساسي للبترول يكون أقل من ١١دولار وأعلى من ٣، بحدود ٨ دولارات، والعمل على عدم إنخفاضه عن هذا المستوى.

ب- تنمية مصادر الطاقة الأخرى، مثل إسالة الفحم، والطاقة النووية، مما يدعم الإتجاه إلى تخفيض الأسعار إلى جانب صيانة المصادر المتاحة فعلا.

وبعد مشاورات عنيفة مع فرنسا، قبلت أمريكا اقتراح الأولي (فرنسا) بعقد مؤتمر للتعاون الإقتصادي الدولي، ببحث كل مشاكل العلاقات بين الدول النامية والصناعية، وليس مشكل الطاقة فقط، المؤتمر الذي عقد في باريس في أبريل ١٩٧٥، ولكنه انتهى دون تحقيق تقدم حقيقي وذلك لأن أمريكا استقبلت هذا الإقتراح والمؤتمر ببرودة وتشكك، لأنها ظلت تعمل على تنظيم جبهة مشتركة للدول المستهلكة[١٠٠].

وعلى مستوى آخر، أدى تلاقي الموقف الفرنسي مع إرادة دول العالم، إلى رصد المسألة النفطية، ضمن إطار أوسع وأشمل، إلى عقد دورة إستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة، خصصتها لبحث مشكلة المواد الأولية، نتج عنها صدور الإعلان العالمي لحقوق وواجبات الدول الإقتصادية[١٠١].

لقد جاءت أزمة الطاقة لـ ١٩٧٣-١٩٧٤، والحلف الأطلسي كان قد واجه الكثير من المشاكل والمنافسات بين أعضائه إقتصاديا (السياسة التجارية- السياسة المالية) وكذا سياسيا، حيث كان الحلف منشقا حول الكثير من مسائل السياسة الخارجية، من العلاقات شرق/غرب إلى فيتنام، إلى مطالبة أوروبا بدور لها في الشؤون العالمية، وبالإستقلالية...إلخ. وكان كيسنجر قد

أعلن ستة (٠٦) أشهر قبل أزمة الطاقة (أفريل ١٩٧٣) أن سنة ١٩٧٣ هي سنة أوروبا والدعوة إلى ميثاق أطلسي جديد، بالدعوة إلى إقتراب جديد للعلاقات الأطلسية، من أجل إنهاء الخصومات والمنافسات الغربية، وتعويضها بإلتزام طرفي الأطلسي بإيجاد حلول مشتركة، داعيا إلى أن المشاكل الأطلسية يجب أن تعالج بتفاهم، ومشيرًا إلى أن المسائل السياسية والعسكرية والإقتصادية للعلاقات الأطلسية هي مترابطة واقعيًا أو فعلاً، وليس بالإختيار[١٠٥].

ولقد تأثر الحوار حول "عام أوروبا" الذي بدأ في ربيع ١٩٧٣، بسبب الخلافات بين الحلفاء خلال حرب أكتوبر، وأزمة الطاقة، التي عرَضت عام أوروبا للنسف، وزادت في متاعب العلاقات الأطلسية[١٠٣]. فقد أدت هذه الأزمة إلى التأثير على العلاقات الأطلسية، وساهمت في إحداث توترات جديدة في هذه العلاقات، بسبب العلاقات المختلفة بين كل من أوروبا والعالم العربي وأمريكا وهذا العالم من جهة، وبسبب إختلاف إعتماد كل منها على البترول العربي[١٠٧]، وغير ذلك.

لقد أظهرت هذه الأزمة وعمقت الإنقسام والإنشقاق بين أوروبا وأمريكا، أكثر من تأثير أزمة السويس ١٩٥٦، فقد أثارت إختلافات حول طبيعة التحالف الأطلسي إذ بينت الإختلافات الهيكلية التي تحكم هذه العلاقات، واحدة قوة عظمى عسكرية (أمريكا) والأخرى مجموعة من الدول تحاول أن تتحد (أوروبا)، مما خلق نوعا من الصعوبات في علاقات الطرفين.

كذلك بينت أزمة الطاقة الإختلافات بين الطرفين حول كيفية إدارة العلاقات بينهما، وهذا الإختلافات كانت أسبابًا للصعوبات المحاطة بالمفاوضات حول التعاون في مجال الطاقة بينهما، كما كانت حول مختلف المواقف الوطنية حول السياسة النفطية. فقد أدت الأزمة إلى قيام سياسات غربية غير منسجمة (EAD-إتفاقيات ثنائية مقايضة السلاح والتكنولوجيا ومساعدات أخرى مقابل ضمان التزود بالنفط بأي ثمن، فيما يخص السياسات الأوربية) مع سياسات أمريكية تختلف تماما عن ذلك (محاولة إنشاء جبهة مواجهة بين المستهلكين والمنتجين)، حتى أن خلال المفاوضات لإنشاء (IEA) مارست أمريكا الضغط على بعض حلفائها الأروبيين المترددين في اعتماد المواجهة، بالربط بين تأييد الموقف الأمريكي في هذا الشأن، وإعادة النظر في الإلتزامات الإستراتيجية الأمريكية في أوربا[١٠٥].

هذه السياسات المختلفة وسعت الهوة بين أوربا وأمريكا حول شؤون الإقتصاد الدولي، وأضعفت بالتالي الإجماع السياسي بين دول (NATO) حول أسس النظام السياسي والإقتصادي الدولي الذي تدهور كثيرًا. لقد تعرض التضامن والإنسجام (Cohesion) الأطلسي للخطر، بسبب أزمة الطاقة، وطغى على الحلفاء جو إنقاذ ما يمكن إنقاذه (Sauve que peut). لقد اختبر هذا التضامن، وهدد النظام الاقتصادي الحر الذي ضمن الإزدهار أثناء الحرب الباردة، بالكساد، وتقلصت العلاقات التجارية. كما أن الترتيبات التفضيلية والإنفرادية في الطاقة التي اتبعها كل واحد من الحلفاء، ضربت الوحدة السياسية للتحالف، وكانت على حساب انسجامه وبينت هشاشته(١٠٦). أكثر من ذلك فقد أدت أزمة الطاقة التي تأثرت بها الدول الأوروبية أكثر، إلى إعادة هذه الدول نظرها ولو نظريا في علاقاتها بأمريكا، إذ شعرت أكثر باختلاف مصالحها عن مصالح أمريكا، فبسبب الأزمة بدأ الأوروبيون يشعرون بأنهم دولاً ذات سيادة أولا، ثم دولا أوربية ثانيا، ثم دول حلفاء (NATO) ثالثا. لقد فجرت أزمة الطاقة إنشقاقًا جديدًا بين الدول الأعضاء في (NATO) بحيث أضحى السؤال المطروح، هو ما إذا كان في وسع الشركاء الغربيين التعاون لتأمين الحد الأدنى من احتياجات الجميع؟ أم أن كل دولة ستشق طريقها بنفسها في منافسة حادة على إمدادات البترول المحدودة المتبقية في سوق النفط؟

لقد كان هناك انعدام (Lack) في التعاون بين أمريكا وأوربا أثناء الأزمة مما أدى إلى نوع من التدهور في التضامن والتجانس الغربي(١٠٧)، وبسبب هذه المحدودية في التعاون، كانت هناك صعوبات ومشاكل بين الطرفين، وكما عبر البعض، فقد أوجدت أزمة الطاقة تقاربا أوربيا أمريكيا في المعاناة، ولكنها أبرزت التناقض بينهما في المعالجة، وجذبت الأنظار في علاقات الحلفاء الناجمة عن تبلور الموقف الأوربي الموحد إزاء الموقف الأمريكي في العديد من القضايا الدولية، فلم يعد التوافق ناجم عن التسليم المطلق لإرادة زعيمة المعسكر الغربي التي سيطرت خلال فترة الحرب الباردة.

لقد فشلت أوربا وأمريكا أن تسلكا سلوكا تعاونيا تضامنيا وفعالا أثناء أزمة الطاقة، ولهذا قرر الأوربيون بعد الأزمة إتخاذ مواقف على حساب سياسة غربية مشتركة بالقيام بمفاوضات ثنائية مع الدول المنتجة، تمثلت في قيام (EAD)، بالإضافة إلى التعاطف مع القضية الفلسطينية، وقد أدت بيانات الدول الأوربية في هذه الفترة إلى تصدع لأي سياسات أطلسية مشتركة في

المنطقة، ووجدت أمريكا نفسها ليس فقط في مواجهة للإتحاد السوفييتي بل في مواجهة لحلفائها الأوربيين كذلك(١٠٨).

ولقد عمقت أزمة الطاقة الخلافات الهيكلية التي تفرق أمريكا كقوة عظمى عن أوربا كقوة متوسطة، وضاعفت الأزمة الداخلية للتحالف. وبالتالي وجدت كل من أمريكا وأوربا نفسيهما في حالة سياسية صعبة، انقسام حاد ظهر حول سياسة الشرق الأوسط، بل لقد كانت هناك اقتراحات بأن الوقت قد حان لإبتعاد أوربا في علاقاتها الأطلسية مع أمريكا و الإتجاه بالعلاقات نحو جنوب المتوسط ونحو القوى البترولية الصاعدة في الخليج، ففي قمة الأزمة، دفع الوزير الأول الليبي إلى إقامة قوة اقتصادية عربية أوربية وقال للحاضرين في مأدبة عشاء ديبلوماسي في باريس أن يقبلوا بالحقيقة أنه إذا كانت مصالح أوربا قد تماشت (Concided) مع مصالح أمريكا في الـ ٤٠ و الـ ٥٠ فإن الأمر لم يعد كذلك في الـ ٦٠ و الـ ٧٠.

أما من جهة أمريكا، فقد كانت مواقفها تجاه الإتفاقيات الثنائية هو الرفض لكل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا الغربية (واليابان)، ورأت أن كل هذه الإتفاقات الثنائية تهدد أن تتدخل (Interfere) مع مبادرات السلام الأمريكية، وتؤثر عليها سلبيا.

كما أن التوتر الأطلسي بلغ حدا كبيرا بعد نهاية مؤتمر واشنطن للطاقة في فبراير١٩٧٤، عندما أعلنت دول (EEC) مخططا لتطوير التعاون بين الدول المتقدمة والدول العربية في الميادين الإقتصادية والتقنية والثقافية، ورغم أن هذا المخطط لم يشمل البترول، إلا أن الإدارة الأمريكية اعتبرته معاكسا لروح إعلان مؤتمر واشنطن الذي أعلن الحاجة إلى زيادة التعاون الدولي الكامل في الميادين المتعلقة بمشكل الطاقة، وطبعا أدى ذلك إلى توتر في العلاقات الأطلسية، واتسع الإنشقاق داخل الحلف، وزاد هذا الخلاف والإنشقاق والتوتر عندما حاول وزير الخارجية الفرنسي M. Jobert توسيعه باستعمال المجموعة الأوربية كمنبر والذي أدى إلى (EAD) وخاصة بسبب موقف فرنسا المعارض للحوار الأوربي الأمريكي، مما أثر على العلاقات الأطلسية أكثر.

ومن جهة أخرى، فقد أدت أزمة الطاقة إلى قيام أزمة ثقة متبادلة بين الجانبين الأوربي والأمريكي، وأصبح موضوع إعادة النظر في العلاقات بينهما أمرًا مطلوبًا. كما كانت هناك أزمة ثقة حول مدى الإعتماد الأوربي على الدفاع الأمريكي. فقد أظهرت الأزمة للأوروبيين

ثمن الإعتماد على قوة أخرى (أمريكا) خاصة إذا أصبحت تلك القوة لا تستطيع حمايتهم، فقد بينت الأزمة من الناحية السياسية محدودية مقدرة أمريكا واستعدادها لضمان المصالح الحيوية لحلفائها الأوربيين في منطقة لأمريكا اليد الطولي، وكانت هناك اتهامات متبادلة مضادة بين الحلفاء حول السلوكات المتبعة أثناء الأزمة، فقد شكك البعض في أوربا من دور أمريكا نفسها في الأزمة (إرتفاع الأسعار) (١٠٩)، وذهب آخرون إلى أن الحظر النفطي كان انتقاما لسياسة أمريكا المدعمة لإسرائيل.

كما أن تهديد أمريكا باستعمال القوة للتدخل لكسر الخطر البترولي وإعادة الأسعار إلى ما كانت عليه، لم يعجب أوربا التي كانت ضد فكرة استعمال القوة، مما أدى إلى زيادة التوتر والخلافات داخل الحلف.

لقد ربطت أمريكا بين العلاقات الأوربية الأمريكية وبين مشكلة الطاقة العالمية على نحو أبرز مدى رغبتها في استعادة زمام المبادرة على هذه المشكلة، وفي الإنفراد بقيادة التحالف، ولهذا رفضت أن تقوم أوربا بأي دور في المنطقة حتى لا تحقق مكاسب منفردة، وفعلا كان من آثار الأزمة الطاقوية إحداث انقلاب شامل في الأوضاع الدولية، أتاح لأمريكا فرصة جديدة للعمل على استرداد ما فقدته من سيطرة، وعلى إعادة الدول الأوربية إلى الحظيرة الأمريكية، لأن رفع سعر البترول إلى درجة أثرت تأثيرًا كبيرًا على مسيرة الإنتاج في هذه الدول، وهذا بدوره قلل من القدرة الأوربية على التحرر من الوصاية الأمريكية، وتفسير ذلك:

١- الدول الأوربية في حاجة إلى البترول العربي، والدولة الوحيدة التي تستطيع أن تقدم لها حاجاتها منه هي أمريكا، إما مباشرة أو عن طريق الضغط على الدول المنتجة، بل إن إنشاء (IEA) التي انضمت إليها جميع الدول الصناعية ماعدا فرنسا، يؤدي إلى تدعيم النفوذ الأمريكي.

٢- الدول الأوربية ستكون في حاجة إلى كثير من المعونة العسكرية، كلما اضطربت أوضاعها الإقتصادية، وساد فيها إضطراب اجتماعي نتيجة لرفع سعر البترول.

٣- رفع سعر البترول لأوروبا أدى إلى ارتفاع تكاليف منتجاتها الصناعية المنافسة للمنتجات الأمريكية، كما أن ارتفاع الأسعار أدى إلى زيادة دخل الشركات الأمريكية المسيطرة على البترول العالمي، وبالتالي خف الضغط على الدولار.

عبرت أمريكا عن عدم رضاها للتطورات السياسية في أوربا وبصفة خاصة لإتجاه كما قال كيسنجر، بعض الأوربيين للإعتقاد بأن هويتهم يجب أن تقاس بتباعدهم عن أمريكا، ورأى أن أوربا ما تزال تعتمد على الزعامة الأمريكية، أما نيكسون فقد ذكر الأوربيين مرة أخرى بأنهم لا يمكنهم الذهاب نحو طريق الإستقلالية في الميادين الإقتصادية والسياسية، وينتظرون الإعتماد على أمريكا في الميادين الأمنية،...، وأكد أن الإعتبارات الأمنية والإقتصادية هي مترابطة ولا يمكن للطاقة أن تفصلهم، وأزمة الطاقة جاءت لتبين للأوربيين أنهم لا يستطيعون التحرك بدون الزعامة الأمريكية في شؤون التحالف، وأن مثل هذه الزعامة لا يمكن أن تكون مقبولة في ميدان الأمن ومرفوضة في الميدان الإقتصادي(١١٠).

بما أن أزمة الطاقة لسنة ١٩٧٣-١٩٧٤ سميت الأزمة الأولى، فما هي الأزمة الثانية؟
إن أحداث إيران (إندلاع الثورة الإسلامية) في فبراير ١٩٧٩ وكذلك أحداث أفغانستان (الغزو السوفييتي) في ديسمبر ١٩٧٩، بالإضافة إلى الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) كل هذه الأحداث قد ضاعفت من عدم الإستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وبدت منابع البترول الخليجي والعربي مهددة، كما التجأت بعض الدول العضوة في (OPEC) إلى تجاوز الشركات البترولية الكبرى التي تضمن من خلال قنواتها التوزيعية نوعا من الإستقرار على الأسواق، والإتجاه إلى التعامل بين الحكومات من خلال عقود بترولية تضمن الإمدادات المتفق عليها، ولكن بأسعار أكثر ارتفاعا من أسعار (OPEC) الرسمية، وكانت النتيجة هو تصاعد التسابق بين الدول الصناعية من أجل الحصول على أفضل الصفات البترولية، وفي الوقت نفسه ظهر في الأفق نوع من الإبتزاز البترولي كفيل بأن يكرر محنة الدول الصناعية الغربية كما حدث ذلك في وقت المقاطعة البترولية في أكتوبر ١٩٧٣.

كما أن ما أدت إليه الثورة الإيرانية، من تأزم في العلاقات بين إيران وأمريكا، وضع علامة إستفهام كبرى حول مورد بترولي رئيسي بالنسبة لأروبا الغربية، كذلك تصاعد الشعور بالقلق حول ما يمكن أن تؤدي إليه حالة عدم الإستقرار في منطقة الشرق الأوسط بعد التدخل السوفييتي في أفغانستان من انعكاسات على الأنظمة العربية المحافظة في المنطقة مثل السعودية ودول الخليج التي أصبحت تعد المنبع الوحيد للبترول بالنسبة لأوروبا الغربية. ترتب على كل هذه الأحداث كلها، تهديد لإمدادات النفط والإرتفاع الكبير في أسعاره، وتزايد اعتماد الدول

الغربية وخاصة الأوربية على النفط العربي بعد هذه الأحداث وتزايدت تبعيتها لهذا النفط بسبب حاجاتها المتزايدة والملحة من الطاقة، وزاد أزمة النظام الإقتصادي العالمي، أدت هذه كل إلى ما يسمى بأزمة الطاقة الثانية (The Second Energy Crisis) التي شكلت هي الأخرى تهديدًا خطيرًا للعالم الرأسمالي خلال الـ ٨٠، فكانت صدمة أخرى، وخاصة لأوروبا، نظرًا لأنها أكثر تعرضا للإضطرابات التي يعرفها النظام الإقتصادي العالمي، سيما وأن العجز المالي زاد الأوضاع الإقتصادية تدهورًا، وعمق مشاكل التضخم والبطالة، بل وهدد استقرارها السياسي والإقتصادي وأمنها الإستراتيجي.

إن هذه الأحداث، وخاصة الثورة الإيرانية، عصفت باستقرار إمدادات البترول وسعره، وهزت الثقة في أمريكا، واتضحت حتمية استمرار الصلات الطبيعية بين دول أوربا الغربية والدول العربية المنتجة للبترول. كما عصفت بالإستقرار السياسي للغرب وهددت إمكانياته الإقتصادية والمالية، إذ لم يكن مستعدا لمواجهة احتمال انهيار نظام الشاه، وكان للسياسة الأمريكية القصيرة النظر نصيب جوهري من المسؤولية. ورغم أن كثيرًا من الدول المنتجة الأخرى، استطاعت تعويض نقص إنتاج إيران ورغم أن الدول المستوردة استطاعت زيادة مخزونها منه، إلا أن الذعر انتابها من احتمال عجز في الكميات التي ستحتاجها في المستقبل، مما دفعها وشركاتها إلى التكالب على الحصول على إمدادات إضافية، وزيادة مخزونها بأي ثمن، ونتج عن ذلك حمى شراء مذعورة، وارتفاع مطرد في سعر البترول بطريقة غير منضبطة (إرتفاع جنوني) إذ إرتفع بـ ٦٥% من ١٢.٧٠ دولار للبرميل في ديسمبر ١٩٧٨ إلى معدل ٢١ دولار/ في جويلية ١٩٧٩[١١١].

هذه الأزمة سببت ارتفاع معدل التضخم في الدول الأوربية (٢١% في إيطاليا، ١٦% في بريطانيا، ١٣.٥% في فرنسا، ٥.٥% في ألمانيا الغربية). كما أن ارتفاع أسعار النفط الجنوني أحدث اهتزازًا للموازين التجارية لأروبا، كما زادت معدلات البطالة، ففـي سنـة ١٩٨٠ بلغـت مستويـات الخطر: (أكثر من ٢.١ مليـون في بريطانيا وأكثر من ١.٦ في فرنسا، وحوالي ١ ملـيون في ألمانيـا الغربية) هذه الأخيـرة شهدت لأول مرة في صيف ١٩٨٠ عجزًا في ميزان مدفوعاتها[١١٢]، وعند حـدوث الأزمـة لم تستطع الدول المستهلكة أن تحقق مخططات تعاونية مثلما اتفق عليه في ١٩٧٤ وكانت هناك جهود لخلق برنامج طاقة غربي (Western Energy Program) ولكن هذا خلق بعض الإنشقاقات في العلاقات الأطلسية[١١٣].

ورغـم أن هذه الأزمة الثانية للنفط، تطورت بطريقة أبطأ من الأولى (١٩٧٣-١٩٧٤)، إلا أن انعكاساتهـا كانت أكبر، وكان التعاون في الميدان الدولي للطاقة صعبًا، فكان للأزمة تأثير على التضامن الغربي هذه المرة كذلك، مما أدى إلى توتر وصعوبات في العلاقات الأطلسية[١١٤]. هذا التوتر والإنشقاق كان حول التزود بالنفط وتأثير الأمن الطاقوي، فمن ضمن مصادر الإنشقاق هو الإختلافات الوطنية للتزود بالبترول بأي ثمن بعد حدوث الأزمة. ولهذا اتهم وزير المالية الأمريكي Solomon بشدة الدول الأوربية في محاولاتها القيام بصفقات فردية (Private) مع (OPEC) لضمان تزودهم بالنفط.

KJlKl KΘالمب
العالم العربي ومسألة المنطقة الخارجية
(التعاون الأمني خارج منطقة الحلف)
The Arab world and the out of area issue
(Security Cooperation out of NATO Area)

يتناول هذا المبحث مسألة من المسائل الهامة التي لازمت الحلف الأطلسي منذ نشأته، وهي المسألة التي وقع حولها جدل وخلاف كبير بين الحلفاء، ألا وهي مسألة تدخل الحلفاء في المناطق التي لا تشملها معاهدة الحلف، ولكن تطورات الأحداث اضطرت أمريكا إلى التدخل وإلى دفع حلفائها الأوربيين على مساعدتها في هذا الأمر. سوف نتناول هذه المسألة ومعالجتها في المنطقة العربية، وما أحدثه ذلك من تأثير كبير على العلاقات الأطلسية.

يجدر بنا أن نتعرف على هذه المسألة وكيف ظهرت في مناطق متعددة من العالم بصفة عامة، ثم نتناولها في المنطقة العربية بصفة خاصة.

المطلب الأول: الأمن الأطلسي ومسألة المنطقة الخارجية أو (المفهوم العام للمسألة):

إن الحلف الأطلسي يتقاسم عدة عناصر مشتركة، تاريخ، ثقافة، إرث، قيم ومصالح أمنية وسياسية واقتصادية. وخلال تاريخه الطويل، فإن (NATO) كمنظمة دفاعية ظل الحجر الأساسي للأمن الغربي، وفي هذا المجال فقد حقق نجاحًا كبيرًا لردع الإتحاد السوفييتي في غرب أوربا خاصة، وحافظ على السلام هناك، كما قوّى التعاون السياسي بين الدول الغربية، ليس فقط في المجال الأمني، ولكن أيضا في المجال السياسي و الإقتصادي و العلمي كذلك.

عندما أنشئ الحلف سنة ١٩٤٩ كمنظمة للأمن الجماعي الغربي، كان كرد فعل على عدم استعداد الإتحاد السوفييتي لخفض قواته وإمكاناته العسكرية، وكذلك توازيا مع ظهور أنظمة شيوعية في مناطق الإتحاد السوفييتي في أوربا. وكان هدف استراتيجية الحلف هو ردع التحرك السوفييتي إلى ألمانيا الغربية وإلى أوربا. فكان التهديد المستعجل هو التوسع السوفييتي في وسط

أوربا، فأنشئ (NATO) لمواجهة ذلك واحتوائه. ولهذا حددت المادة السادسة (٦) من معاهدة الحلف، الأمن الجماعي وتخطيط الحرب إلى الأراضي الوطنية للدول الأعضاء، وإلى ذلك الجزء من المحيط الأطلسي شمال مدار السرطان. وبانضمام تركيا واليونان تم تعديل هذه المادة لتشمل البحر المتوسط وأراضي الدولتين الجديدتين.

وهكذا نرى أن منطقة الإعتداء ومجال تدخلات(NATO) حددت بأوربا وأمريكا الشمالية والبحر المتوسط، ومنطقة شمال الأطلسي، حتى مدار السرطان[١١٥] جنوبا، أما التدخلات والعمليات والنشاطات خارج أو وراء هذه المنطقة فقد سميت بمنطقة خارج المعاهدة.

The Nato treaty confines the oprations of Nato, to a specific area, essentially North America, Europe, and the North Atlantic as far as south of the tropic. Activities outside this zone are refered to as «Out of Area»[١١٦].

ولكن وقعت أحداث وتطورات بعد ذلك خارج منطقة معاهدة الحلف والتي هددت مصالح الحلفاء وأمنهم، وخاصة أزمات الشرق الأوسط (صفقة السلاح التشيكي لمصر ١٩٥٥، الحروب العربية الإسرائيلية ١٩٥٦-١٩٦٧-١٩٧٣...الخ الحظر البترولي العربي- الأزمة اللبنانية ١٩٥٨-١٩٧٥-١٩٨٢، الثورة الجزائرية ١٩٦٢ –ليبيا وإيران- أفغانستان...وغيرها)، كلها أدت إلى زيادة حدة عدم الإستقرار والتوتر في المنطقة، بالتوازي مع تعرض المصالح الغربية الجماعية ولكثير من الأعضاء للخطر والتهديد. كل هذه الأحداث ضاعفت من اهتمام NATO بقدرة الإتحاد السوفييتي على استغلال هذه الأزمات لزيادة نفوذه وتهديد المصالح الغربية.

ولكن لماذا حددت منطقة الحلف فقط بهذه المناطق؟

من ضمن الأسباب هو أنه عند توقيع معاهدة (NATO)/ في ٤ أبريل ١٩٤٩) كانت بعض القوى الأوربية مازالت تملك مستعمرات ومصالح استعمارية خارج أوربا ولكن أمريكا صممت على أن تكون التزامات المعاهدة محدودة جغرافيا[١١٧] كما أن أمريكا كانت معادية للإستعمار آنذاك، فلم ترد (أمريكا) أن تدخل في مشاكل الإستعمار الأوربي، فهي بطلة

الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان. وأيضا كان إهتمامها آنذاك منصبا حول مواجهة القوة الصاعدة وتهديد الإتحاد السوفييتي في أوربا.

وهكذا عندما ظهر موضوع "خارج المنطقة (The out of Ara Issue) (OAI) أثناء المناقشات حول ميثاق (NATO)، والذي طرح من قبل القوى الأوربية الإستعمارية (بريطانيا، فرنسا، هولندا وبلجيكا) من أجل حماية مستعمراتها رفضت أمريكا الفكرة.

إذن منذ نشأته (سنة ١٩٤٩) فقد حقق (NATO) نجاحًا وفعالية كبيرين، فقد منع التوسع السوفييتي على أراضي أعضائه وخاصة على المسرح الأوربي. ولكن معظم الأزمات الهامة التي كان لها تأثيرات على مصالح الحلفاء قد حدثت خارج أوربا فكان لابد من الإهتمام بهذا الأمر، والعبارة أو المصطلح الذي استعمل ليشمل هذا البعد في سياسة التحالف هو كما قلنا "مسألة خارج المنطقة OAI والذي يعني أو يشير إلى تلك التطورات والأحداث الواقعة خارج منطقة المعاهدة الرسمية للحلف، وأكثر دقة خارج أوربا، والتي للحلفاء مصالح قائمة سواء فردية أو جماعية. وهذه التهديدات ناتجة عن:

١- الأزمات الداخلية للدول أو أزمات بين الدول أو أزمات إقليمية.

٢- نشاطات الإتحاد السوفييتي في العالم الثالث.

٣- تفشي الإرهاب ضد مواطني أمريكا وأوربا، ضد ممتلكاتهم وضد مصالحهم (الهجومات الإرهابية...الخ) (١١٨).

لقد لعبت الأزمات خارج منطقة الحلف دورًا هامًا في تاريخه (NATO) فهناك جزء هام من تاريخ التحالف قد سجل بواسطة أحداث خارج المنطقة فهناك عدة أزمات وأحداث، أدت إلى أن واحدًا أو أكثر من أعضاء الحلف، اعتبروا أن مصالحهم الهامة كانت مهددة في هذه المناطق، وكان لهذا الأمر تأثير هام على العلاقات الأطلسية فكيف تعامل (NATO) خلال تاريخه مع هذه الأزمات؟

لقد نشأ جدل حاد داخل (NATO) حول ما هو الدعم الذي يمكن أو ينتظر أن يقدمه الأعضاء لبعضهم البعض في هذه المناطق. وزاد هذا الجدل حدة خلال الـ ٨٠، وظلت تدخلات أمريكا وبعض الدول الأوربية الحليفة، في أزمات خارج منطقة الحلف، تمثل مصادر للتوتر والقلق بين الحلفاء (مثلا أزمة السويس، كوريا، الفيتنام، الجزائر، إفريقيا البرتغالية، من بين

التدخلات الأخرى). ولكن أزمات الشرق الأوسط في بداية الـ ٨٠ (الثورة الإيرانية، التدخل السوفييتي في أفغانستان، الحرب العراقية الإيرانية...وغيرها) كانت لها تأثيرات خطيرة على أمن الحلفاء ومصالحهم، وخلقت تعارضا وتضاربا بين أمريكا وحلفائها الأوربيين الذين قاوموا فكرة التدخل الأمريكي. كما ظهر مشكل عدم وجود المشاورات في مسائل (OAI) وذلك لأن معاهدة (NATO)، لم تتضمن بندا واضحًا حول هذا الموضوع (المشاورات).

وهكذا نجد أنه منذ البداية، لم يكن هناك مشكل بالنسبة لمبدأ الأمن الجماعي داخل منطقة الحلف، ولكن المشكل هو خارج هذه المنطقة، بسبب غياب إطار مؤسساتي (رسمي) واضح لذلك فقد ترك أمر رد الفعل السياسي والعسكري للتهديدات وحماية المصالح هكذا بدون توضيح، وهو ما أدى إلى اختلافات كثيرة بين الحلفاء ولم يكن هناك إجماع حول القيام بأعمال مشتركة خارج المنطقة لحماية هذه المصالح[١١٩].

وإذا رجعنا إلى تاريخ هذه المسألة (OAI)، فإننا نجد أنه منذ نشأة (NATO) فإن الأعضاء الذين كانت لهم مصالح مهددة خارج أوربا، حاولوا أن يربطوا اهتماماتهم الخاصة مع اهتمامات (NATO)، فرنسا في الهند الصينية والجزائر، بريطانيا في السويس، وأمريكا في الفيتنام والشرق الأوسط، كلهم هدفوا إلى دعم الحلفاء لقضاياهم ومصالحهم في بعض المناطق. وفي نفس الوقت ظل الأعضاء خاصة الأساسيين منهم حذرين على صيانة استقلالهم، وقاوموا أن يجروا أو يربطوا بالتزامات شركائهم. وعامة ظل الحلفاء مهتمين بالتعاون إذا كان ذلك يدعم سياساتهم الوطنية ومصالحهم، ولكن لا يفضلون ذلك إذا كان ذلك يقيّد سياساتهم الوطنية أي استقلاليتهم. هذا ما وضع عقبة أمام المجهودات لترسيم التزامات الحلفاء خارج منطقة المعاهدة.

وهكذا فأول التحديات العسكرية التي أثرت على مصالح الحلفاء وعلى التضامن الأطلسي، لم تأت من المسرح الأوربي، ولكن من خارجه (الهند الصينية، السويس في الـ ٥٠).

لقد بدأ مشكل (OAI) مع محاولة الحلفاء الأوربيين حماية امبراطورياتهم الإستعمارية الآيلة للزوال (المنهارة) وظهرت توترات بين الحلفاء حول معالجة ومواجهة أزمات خارج المنطقة. ففرنسا خلال هذه المرحلة ظلت مع فكرة التعاون في إطار الحلف خارج المنطقة ولكن من غير أن يؤثر ذلك على استقلاليتها.

وكانت أزمة السويس ١٩٥٦ أول مواجهة كبيرة والتي أثرت على علاقات الحلف فكل من بريطانيا وفرنسا، رأتا أن التدخل في السويس هو لصالح الغرب عامة ولكن أمريكا لم تكن مهتمة بتوسيع مجال (NATO) للشرق الأوسط، فنظرت الحليفتان (بريطانيا وفرنسا) إلى أمريكا أثناء الأزمة إلى أنها لم تكن حليف يعتمد عليه[١٢٠].

ومنذ الأزمة الكورية، وما بعدها، بدأ الإهتمام بالفكرة بإتجاه معاكس إذ أصبحت أمريكا هي التي تحبذ العمليات الجماعية خارج حدود إتفاقية (NATO) بينما رأت أوربا أن ذلك شيء مقلق، إذ بينت أحداث كوريا بوضوح إلى أي مدى تعتبر مصالح الحلفاء مهددة خارج أوربا، كما بينت التشقق بين الحلفاء حول الكيفية المثلى لحماية وتطوير هذه المصالح.

وفي هذه الفترة (الـ ٥٠) بدأ بروز مبدأ الإحتواء الأمريكي لمواجهة الإتحاد السوفييتي في أي منطقة في العالم، واعتبر الحلفاء الأوربيون أن هذا المبدأ هو هدفهم الأساسي داخل أوربا، ولكن لم يكن كذلك خارجها. وقد وقعت بين أعضاء (NATO) عدة رؤى متنافسة تعكس الروابط التاريخية والإلتزامات القائمة والأهداف المستقبلية.

لقد زادت التجربة الكورية من اهتمام الحلفاء بطبيعة المشاورات الملائمة ومداها لمواجهة الأزمات خارج منطقة المعاهدة فيما يخص العمل الموحد، وكانت هناك إتهامات أوربية بأن أمريكا قد قادت الحرب الكورية بدون أدنى مراعاة لآراء حلفائها، البعض أيضا إعتقد أن أمريكا عن قصد تجنبت إقامة أي آلية تشاورية، التي يمكن أن تجعل أمريكا تحت المراقبة حول عملياتها العسكرية[١٢١].

كما أثبتت الحرب الكورية أن تعاون الحلفاء خارج أوربا يكون أكثر فعالية عندما يكون هناك هدف واضح محدد، وهناك إحتمال النجاح أما عندما يكون الهدف غامض (Vague) وواسع لا ينتهي، فإن التعاون يكون أكثر صعوبة، ويؤدي إلى إنشقاق بين الحلفاء، ويؤثر في تضامن الحلف[١٢٢].

- ظهر التوتر بين الحلفاء كذلك حول الهند الصينية، وعكست المشكل الذي خلق بقاء الممتلكات الإستعمارية للحلفاء الأوربيين، وفي حالة فرنسا فإنها لم تكن متحمسة أن تعرض سياستها الإستعمارية لتصرف الحلفاء، وتأثيرهم، كذلك فضلت أمريكا قدر الإمكان، تجنب توريط نفسها في الترتيبات الإستعمارية الأوربية. وخرجت فرنسا بدرس أساسي من الهند الصينية، وهو أنه

لا يمكن بالضرورة الإعتماد على الحلفاء، وأنها لا يمكن أن تعرض نفسها مرة أخرى لمثل هذا الإعتماد لحماية مصالحها، كما كانت هذه التجربة دافعالفرنسا لكسب وتطوير قدراتها النووية المستقلة(١٢٢). فقد تركت هذه التجربة إحساسًا بالمرارة لدى فرنسا إتجاه فشل الحلفاء في دعمها في آخر مجهودها في ديان بيان فو.

إذن نجد أن معظم التحديات العسكرية التي أثرت على مصالح الحلفاء خلال الـ ٥٠ حدثت خارج المسرح الأوربي، وخلال هذه الفترة فإن عدم الإتفاق حول تسيير ومعالجة الأزمات خارج المنطقة أثرت على تضامن التحالف، كما رأينا في ديان بيان فو والسويس.

أما في الـ ٦٠ ، فقد ظهرت توترات إضافية بين الحلفاء حول معالجة أو مواجهة أزمات خارج المنطقة، وذلك عندما زادت قوة أمريكا، وأصبحت أكثر ثقة بنفسها وقدراتها وتولت جزءًا أكبر من المسؤولية في مناطق كانت سابقًا تحت إشراف ومراقبة الأوربيين وهيمنتهم.

وتصرف أمريكا في أزمة الصورايخ الكوبية، وفي حرب الفيتنام يعكس القوة الواسعة والنفوذ والتأثير الذي بلغته أمريكا كقوة عظمى.

ورغم أن أمريكا حثت شركائها للحفاظ على مواقعهم العالمية والمشاركة في التدخلات خارج المنطقة، فإن اهتمام الأوربيين وتركيزهم تحول تجاه المركز الأوربي ونحو أمن حدودهم الخاصة.

وخلال مرحلة كندي وجونسون، حدثت إنشقاقات بين أمريكا وحلفائها الأوربيين بسبب رؤى مختلفة ومتعارضة حول دور أوروبا العالمي ومسؤولياتها.

ولم تكن أزمة الصواريخ الكوبية هي الأزمة الوحيدة لمسألة خارج المنطقة (OAI) خلال الـ ٦٠، بل كان هناك في الفيتنام غياب أساسي للمساعدة من طرف الحلفاء لأمريكا التي أرادت الإعتماد على مساعدتهم لسياساتها في داخل وخارج منطقة (NATO) خلال هذه الفترة. فقد أزعجت تحركات السوفيات في نهاية الـ ٦٠ خارج أوربا وأمريكا، فكان دورها الآن أن تدعو إلى التعاون والتضامن داخل (NATO) لمواجهة هذه التحركات، فكان مبدأ نيكسون(Nixon Doctrine) في ١٩٦٩ ، الذي كان يهدف إلى معارضة النشاط السوفياتي في العالم، وكان عبارة عن محاولة لتبني سياسات أمنية كونية أمريكية، بسبب تغيرات في الأوضاع الدولية، والتي زادت حدة باندلاع حرب أكتوبر ١٩٧٣، وما نجم عنها من أزمات، ثم كانت

أحداث نهاية الـ ٧٠ (١٩٧٩) والتغيرات التي حصلت في بعض الدول (أفغانستان، جنوب اليمن، أثيوبيا، زائد سقوط الشاة في إيران، وتراجع نفوذ أمريكا هناك).

كل هذه الأحداث أعطت الإتحاد السوفييتي قوة أكثر نسبيا في المنطقة وفرصا سياسية أكبر من ذي قبل، كما تدعم هذا الموقع وتعزز بالتعاظم العالمي للقوات السوفييتية الإستراتيجية، والتقليدية. وفي مقابل هذا الوضع كان على أمريكا، كما في الماضي، أن تجتهد من أجل وضع النفوذ السوفييتي في إطار محدود، حتى لا يهدد المصالح الحيوية الأمريكية والغربية، مثل الوصول إلى نفط الشرق الأوسط، أي مواجهة التهديد السوفييتي بوسائل عسكرية، مما تطلب اقتراح في أمريكا مضاعفة التواجد العسكري لأمريكا ولحفائها في المنطقة لردع الإتحاد السوفييتي، فكان إنشاء قوة التدخل السريع في المنطقة(١٢٣).

لقد مثل تدخل الإتحاد السوفييتي في أفغانستان الإنطلاق في السياسة التوسعية السوفييتة. فلأول مرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تتحرك وتتدخل القوات السوفييتية خارج أو وراء حدود الإمبراطورية السوفيتية، هذا التدخل مثل تهديدًا خطيرًا للأمن الغربي خارج منطقة (NATO) التقليدية، ولقد ظل الحلفاء الأوربيون غير راغبين في توسيع (NATO) بينما أمريكا أحست بأنه يجب مواجهة الخطر السوفييتي(١٢٤).

لقد حملت أحداث أفغانستان وسقوط الشاة في إيران تحديات لمصالح (NATO) وتهديدات لأمنه، مما أدى إلى عدم الإستقرار في منطقة الشرق الأوسط والخليج، إذ هددت هذه الأزمات والأحداث مصالح الغرب النفطية وأصبح الإتحاد السوفياتي قريبا من حقول النفط. يضاف إلى ذلك عدم الإستقرار الإقليمي بسبب الحرب العراقية الإيرانية والتهديدات بغلق مضيق هرمز. كل هذه الأحداث معا دفعت بالتحالف أن يعطي أهمية أكبر للمنطقة، وأن يفكر في أي نوع من الرد يجب على الحلفاء القيام به من أجل حماية مصالحهم. إذ كانت نية أمريكا بعد هذه الأحداث التحرك عسكريا لحماية منابع النفط وحماية خطوط إمداداته في الخليج ولكن الحلفاء الأوربيين كانوا قلقين من أن يؤثر التدخل الأمريكي في منطقة الخليج على منطقة (NATO) نفسها (أي أوربا).

يتضح من هذا، أنه خلال الـ ٨٠ وما بعدها، حاولت أمريكا إعطاء دور كبير وجماعي لـ NATO في مسائل (OAI) ضد التهديد السوفييتي، ولكن في كثير من الحالات ظهر الحلفاء

الأوربيون غير مهتمين بالتحرك الجماعي. فالكثير منهم يحمل تصورًا مختلفا عن أمريكا تجاه التهديد السوفييتي، وحتى عندما يكون هناك تهديد فعلي، فإن التصور الأوربي، ينظر إليه على أنه تهديد إقليمي، وليس عالمي، ولذا فإنها (أوربا) قاومت باستمرار التدخل خارج منطقة الحلف.

أما في الـ ٩٠، وبعد انهيار الإتحاد السوفييتي واختفاء حلف وارسو، فلم يعد هناك تهديد سوفييتي للأمن والمصالح الغربية كما في السابق، ولكن ظهرت تهديدات أخرى خارج المنطقة مثل الأزمات العرقية، وحروب الحدود، وانتشار أسلحة الدمار الشامل والإرهاب الدولي كلها أصبحت تهدد المصالح والأمن الغربيين، وكلها تطلب الإهتمام بمواجهتما هي الأخرى.

ولكن لماذا هذا الإهتمام خاصة الأمريكي بموضوع (OAI) في الـ ٨٠؟

إن أسباب (OAI)، الغزو السوفييتي لأفغانستان في ديسمبر ١٩٧٩ والأزمات الغير مسوية. في الشرق الأوسط (Insolved Crises)، كذلك استمرار اهتمام الغرب بتأمين النفط، وأخيرا صعود الإرهاب المدعم من طرف بعض الدول.

ففي الماضي فإن تأثيرات هذه الأزمات كانت محدودة، ولكن في الـ ٨٠ أصبح ينظر إلى الإتحاد السوفييتـي على أن لـه دور عالمي، كما أن عدم الإستقرار السياسي والاقتصادي خارج أوربا، أصبـح ينظر إليه على أنه له بعدًا عالميًا، فهو حسب أمريكا يسمح للتوسع والتغلغل السوفييتـي وتوسيع مصالحه على حساب مصالح الغرب عامة. ورغم أن التهديد الحقيقي والكبير للحلف الغربي، ظل في منطقة (NATO) أي في أوربا، فإن الإختراقات والتهديدات التي حدثت خارج هذه المنطقة من قبل الإتحاد السوفياتي، قد زادت من الإهتمام بخطورة هذه التهديدات[١٢٥].

- من خلال استعراض تاريخ وموضوع (OAI) وبعد أن انعكست الصورة وأصبحت أمريكا هي التي تبحث توسع الحلف خارج منطقته، يتضح لنا أن أمريكا ظلت تعلن أنها تتحمل المسؤولية الأساسية في تحديد وحماية المصالح الغربية في العالم، وتبعا لهذا يرى الإستراتيجيون العسكريون الأمريكيون، أن مصداقية الردع النووي لأمريكا يتعرض لإختبار بطريقة غير مباشرة كلما تعرضت المصالح الغربية خارج أوربا للتهديد، أما الأعضاء الأوربيون فإنهم دائمًا كانوا قلقين عندما يجدون أنفسهم إما متورطين بدون إرادتهم في التزامات أمريكا العسكرية حول العالم، وإما متروكين من طرف حاميهم، وبصفة عامة، فإن نقطة الخلاف الإستراتيجية تتمثل

في مطالبة أمريكا شركاءها الأوربيين بمشاركة جادة في عمليات (NATO) بينما تنفرد هي باتخاذ القرار وتخطيط وإدارة استراتيجية عمليات الحلف خارج إطار (NATO) . لذلك يطالب الأوربيون تصحيح عملية إتخاذ القرارات السياسية والإستراتيجية في قيادة (NATO)، مع الوضع في الإعتبار بوجود بدائل أخرى غير عسكرية لتحقيق الأمن وحماية المصالح الغربية تعفي الحلف من التدخل في كل منطقة توتر في أرجاء المعمورة إذ تطلب الأمر ذلك.

لقد وقع جدال حول تسيير وتوزيع المسؤوليات حول تحسين آليات التشاور والتنسيق حول موضوع (OAI)، إذ ظلت هذه المسألة (التشاور) تمثل مشكلاً كبيرًا بين الحلفاء، فكانت أمريكا تميل دائما لإعلام حلفائها للحصول على تأييدهم، بدلا من مشاركتهم إلا في الحالات التي تتطلب مشاركة جماعية للحصول على الدعم العسكري وتحمل الأعباء. وفي خضم هذا الجدل في الـ ٨٠ كانت قضية الإتحاد السوفياتي ونواياه وإمكاناته هي التي أدت إلى إنشقاق داخل الحلف حول هذا الأمر، حول ما هي طبيعة التهديد السوفييتي، ما هو مدى دوره في حالات عدم الإستقرار الأمني، وما هو الرد المناسب لذلك؟، في هذا المجال نجد الأوروبيين يعتبرون أن اللجوء إلى الرد العسكري على حساب الدبلوماسي سيكون مضرًا ومكلفًا، ويؤدي إلى زيادة السباق نحو التسلح، مما يؤدي إلى خسارة التعاون مع المعسكر الشرقي وخسارة النتائج الإيجابية وثمار الإنفراج (Detente)، ويرون أن دور الإتحاد السوفياتي في حالات عدم الإستقرار الإقليمية ثانوي[١٢٦]، ولكن أمريكا ظلت ترى عكس ذلك، وهو أن الدور السوفياتي هو الأهم، وهو الذي يشجع هذه الإختلالات الإقليمية، كما ترى أنه رغم أن الأداة العسكرية غير كافية لمواجهة السوفيات، ولكن يجب أن تكون الأداة الأولى، وأن لا تكون نتائج الإنفراج مبررًا لعدم الرد القوي على تهديدات المصالح من طرف الإتحاد السوفياتي، فقضايا الأمن بالنسبة لأمريكا وخاصة أين يتدخل الإتحاد السوفياتي، لا يمكن النظر إليها من الناحية الجغرافية فقط.

ولهذا فأمريكا ظلت تنتظر من حلفائها الأوروبيين أن يقدموا مساعدات وتدعيمات أكثر في هذا المجال.

هناك إذن إختلافات وخلافات حول طبيعة التهديد لأمن (NATO) القادم من خارج المنطقة، وحول السياسة المتبعة والإجراءات المتخذة من طرف الحلفاء كرد فعل لهذه الأحداث خارج المنطقة، أي كيفية التعامل مع تهديدات الأمن الإقليمية. ولقد ظلت أمريكا وبسبب إهتمامها

بالأحداث خارج المنطقة، تلح وتحث على مشاركة حلفائها الأوروبيين وتدفعهم لمساعدتها أكثر، لتعويض النقص الموجود في القوات الأمريكية، حتى لا تضطر لسحب بعض من قواتها من أوروبا ونشرها في هذه المناطق الخارجية، ولكن الأوروبيين ظلوا مترددين في ربط سياساتهم الإقليمية بالقوة العظمى، فهم ظلوا يركزون دائما على أنه في أي وضعية تهديد، يجب إعطاء الوقت للخيارات الدبلوماسية، أو تقديم المساعدات الإقتصادية وحتى السياسية، والتقليل من التواجد والتدخل العسكري قدر الإمكان، في حين أن أمريكا كانت تتمسك في غالب الأحيان بالفعل العسكري (Military Action).

هناك كذلك خلافات حول المصالح الوطنية، وحول الأولويات، وكذلك حول تفسير السلوك المعادي، مما أدى إلى صعوبة في الإتفاق حول موضوع (OAI).

نجد أن أمريكا ترى أنها متحملة أكثر عبء الدفاع وتأمين المصالح الغربية في العالم، في مواجهة نشاطات الإتحاد السوفياتي خارج أوروبا، وفي مكافحة الإرهاب، وفي حماية إمدادات النفط للغرب. ولهذا تدفع حلفاءها الأوروبيين من أجل المشاركة الواسعة والفعالة في هذا الأمر لأن حسبها (أمريكا) أن منطقة أمن (NATO) يجب أن تتوسع وراء منطقة الحلف المحددة، وبالتالي فهي تتوقع منهم أن يشاركوها في الدفاع المشترك على هذه المنطقة الأمنية. بينما الأوروبيون يرون أن (NATO) لا يمكن أن تكون أداة لتوسيع الدفاع الأمني خارج منطقة الحلف، ولا يرون التهديد الإقليمي بنفس النظرة، إنهم لا يريدون أن تستعملهم أمريكا في أعمال تهدد مصالحهم الخاصة.

ورغم أن الدول الأوروبية الحليفة، تعترف بأن الأزمات والأحداث خارج حدود (NATO) يمكن أن تهدد مصالح الحلف، إلا أن التحركات المتخذة لمواجهتها قد اتخذت بإستقلالية بواسطة الدول الأعضاء منفردة وليس في إطار (NATO) ككل.

ولكن لماذا هذا الجدل والإختلاف بين الطرفين الأمريكي والأوروبي حول (OAI)؟

لقد ظل الحلف الأطلسي منذ نشأته منقسما حول الرد على التهديدات لأمنه القادمة من خارج منطقة الحلف، وإن كان هناك رد فكيف يتم؟ إذ لم تكن هذه الإختلافات بسبب أن المصالح في هذه المناطق الخارجية غير مهمة للحلفاء، فالوصول إلى منابع النفط وحرية التجارة، ونقل السلع كلها أمور أساسية للنمو والإزدهار، الذي يمكن أن يتأثر بسبب توترات إقتصادية،

إجتماعية أو سياسية خارج أوروبا، كما أن حروبا صغيرة خارج أوروبا كذلك يمكن أن تكبر وتدخل الغرب فيها، الأمر ليس أن الحلفاء غير مبالين أو مهتمين بالتهديدات لهذه المصالح.

إن هذا الإختلاف والإنشقاق حول الموضوع هو بسبب إختلاف المصالح الوطنية وإختلاف إدراك التهديدات، وكذلك بسبب عدم المساواة في المقدرة والإمكانيات الإقتصادية والعسكرية. لقد اختبر الأوروبيون تراجع موقعهم العالمي بمرارة بعد الحرب العالمية II، وبالتالي أحسوا بأنهم قد اكتسبوا بعض الدروس الصعبة حول محدودية قوتهم، ولكن أمريكا ظلت دائما تشجعهم على المشاركة في الدفاع عن المصالح الغربية خارج أوروبا. إن الدول الأوروبية تعرف حدود إمكانياتها الضعيفة، فلا تستطيع المشاركة والتدخل، وحتى وإن كانت لديها الرغبة في ذلك، وحتى بعض الدول الأوروبية مثل ألمانيا التي تملك القدرة العسكرية للمشاركة ببعض النشاطات خارج المنطقة، فإنها مقيدة بقيود دستورية، أن قواتها تستعمل فقط داخل أوروبا.

فالإختلاف إذن نابع من الإختلاف في القوة والإمكانيات العسكرية، ومن وسائل التحرك لكل طرف، الأوروبيون ظلوا منشغلين بالتهديد لأراضيهم الخاصة، ولأنهم واعين بتوازن القوى لغير صالحهم، فلم يكونوا مستعدين لدعم المحاولات الأمريكية لمواجهة التدخلات السوفياتية خارج منطقة (NATO)، مما خلق صعوبة داخل الحلف(١٢٧).

الخلاف نابع من اعتبار أمريكا فقط قوة كونية لها مصالح كبيرة خارج إطار الحلف، وتملك الإمكانيات اللازمة للمحافظة عليها وحمايتها، في حين، ظل الأوروبيون يعتبرون أنفسهم قوة إقليمية (Regional Power) فقط بإمكانيات محدودة.

وكذلك الإختلاف حول الموضوع، راجع إلى الرأي العام الداخلي لكل دولة الذي يتحرك دائما ضد استعمال دولهم للقوة في الخارج، وهو أقوى في أوروبا عنه في أمريكا.

هناك أيضا، مسألة إدراك المصالح خارج المنطقة والذي يختلف بين الطرفين، ففي كثير من الأحيان لم يكن إدراك الأوروبيين والأمريكيين للتهديد والخطر نفسه، وبالتالي تختلف الطريقة المتبعة لمواجهة ذلك(١٢٨).

الأوروبيون يرون أن التهديد لمصالحهم وأمنهم خارج أوروبا ليس بالضرورة سببه الإتحاد السوفياتي، وليس بالضرورة هو تهديد عسكري في طبيعته، ومن ثم يمكن التعامل معه بفاعلية أكثر عن طريق الدبلوماسية والوسائل الإقتصادية. أما أمريكا فترى المشاكل خارج

أوروبا من زاوية العلاقات شرق/غرب، أي في إطار المواجهة بين العملاقين، فهي تنظر إلى الأحداث المحلية والإقليمية خارج أوروبا من منظور كوني، وتضع التركيز على الدور السوفياتي فيها[١٢٩].

إن السلوك السوفياتي ونشاطاته في بداية الـ ٨٠ أدى إلى إختلافات بين أوروبا وأمريكا، فكان الأوروبيون أقل حماسة من أمريكا حول بناء القوة العسكرية لمواجهة الإتحاد السوفياتي خارج أوروبا، لأنه بالنسبة لهم، التركيز على الجانب العسكري يؤدي إلى مشاكل كثيرة ويقوض الإنفراج (Détente)، فهم يرون بخلاف أمريكا أن هذا الأخير (Détente) يمكن تقسيمه (Divisible)، والتركيز على الجانب العسكري يعني جلب التوتر إلى أوروبا نفسها، وهذا غير مقبول لدى الأوروبيين، لأن الإنفراج قد جلب منافع وفوائد واضحة لأوروبا، كما أن هناك تخوف من أن يمتد التدخل خارج المنطقة إلى المواجهة شرق/غرب في أوروبا. بخلاف التصور الأمريكي الذي يرى أن الإنفراج لا يقسم (Indivisible) وبالتالي، فالتوتر هو كذلك غير مقسم[١٣٠].

وبسبب محافظتهم على الإنفراج مع موسكو، رفض الأوروبيون الإنضمام لأمريكا في سياستها ضد الإتحاد السوفيتي بعد غزوه لإفغانستان (١٩٧٩) وضد أحداث بولندا (١٩٨١).

كان الأوروبيون دائما مترددين للتدخل في الأزمات الإقليمية خارج أوروبا، خوفا من أن يؤدي ذلك إلى أسوأ، فهم يفضلون الإطار الأممي للتحرك تجاه كل هذه الأزمات، فمثلا هناك قبول في أوروبا للمشاركة في قوات حفظ السلام تحت رعاية الأمم المتحدة،. وذلك لأنهم يرون أن (NATO) منظمة جهوية، وأنها ليست الوسيلة للتعامل مع قضايا (OAI)، لأنها وضعت لحماية أمن دول أعضائه داخل أراضيهم، فلا يمكن أن تتوسع إلى مناطق أخرى، بل إنهم يرون أنه بتوريط (NATO) في قضايا (OAI) فإن هذا يعني أن الحلف لم يعد أكثر من كونه أداة في يد أمريكا لتنفيذ سياستها الخارجية.

يعتقد الأوروبيون كذلك، أن الأمن يمكن أن يتدعم والمصالح يمكن أن تحفظ بالإجراءات السياسية والإقتصادية عوضا عن القوة العسكرية أو التواجد المستمر في مناطق التوتر، فالمبادرات الديبلوماسية يمكن أن تحل المشاكل الإقليمية كذلك المخططات الإقتصادية التنموية.

كما أن من ضمن أسباب الجدل والإختلاف، هو عدم وجود آليات مؤسساتية يمكن. من خلالها للطرفين الأمريكي والأوروبي التشاور وتنسيق السياسات فيما يخص المسائل التي تقع خارج الإختصاص الجغرافي والعسكري لـ (NATO)[١٣٣].

ورغم هذه الخلافات والجدل، فقد كان هناك نداءات لحل مشاكل خارج المنطقة، بترسيم تعاون الحلفاء خارج منطقة المعاهدة بتوسيع منطقة (NATO)، أو إنشاء منبر جديد للتشاور وتنسيق السياسات، وفي الحقيقة فإن (NATO) قد تحاشى بحكمة التعاون الرسمي خارج أوروبا، خشية تحميل إستقلالية أعضائه أعباء إضافية بسبب المشاركة، وبالمقابل اعتمد الحلفاء على الآليات غير الرسمية بتناول كل قضية على حدة (حالة بحالة) (Ad-hoc)، وذلك بسبب عدم وجود سياسة رسمية للمشاورات والتنسيق أو تضامن الجهود حول مثل هذه الأمور. وكان المبدأ المنظم، أن الأعضاء الذين لهم مصلحة، إرادة ومقدرة للقيام بالعمل خارج أوروبا للدفاع عن المصالح الغربية يجب أن يفعلوا ذلك، وإن أمكن التعاون مع بعضهم البعض. و في أغلب الأحيان هذا النوع من التعاون قد حدث على مستوى ثنائي خارج إطار (NATO). إن طبيعة هذا التنظيم الغير ملزم أعطى للحلف المرونة اللازمة لمعالجة عدة أنواع واسعة من التحديات العالمية لمصالح أعضائه[١٣٢].

مما سبق، نستطيع أن نقول أن التحديات الأمنية والتهديدات في المنطقة الخارجية، ظلت تمثل مشكلة كبيرة في علاقات الحلفاء وكان لها انعكاسات على علاقاتهم، فعدم الإتفاق حول الرد المناسب لمثل هذه التهديدات أثر على تماسك وتلاحم وتضامن التحالف ذاته، وخلق أزمة حادة داخل الحلف[١٣٣]، وهذا ما دفع (Thomas Marony) ممثل بريطانيا العسكري السابق في (NATO) أن يقول:" إن مشكلة (OAI) يمكن أن تشكل خطرا، إذا استحال الوصول إلى إتفاق مشترك حول أهمية وخطورة التهديد الذي تفرضه الأحداث والأزمات الإقليمية وحول العالم، فإن تضامن (NATO) سيكون في خطر باستمرار"[١٣٤].

أما السناتور الأمريكي (Mr Jack Brooks) فقد أعلن أن الأحداث في أفغانستان وإيران وغيرها في منطقة الخليج، عوض أن توحد الحلفاء، بالعكس فإنها وضعتهم في موضع صعب[١٣٥].

أكثر من ذلك ظهرت أصوات في أمريكا تنادي بسحب كل القوات الأمريكية من أوروبا، بسبب رفض الأوروبيين تدعيم أمريكا في الأجزاء الأخرى من العالم، وبنبرة غاضبة قال أحد المسؤولين الأمريكيين مخاطبا الأوروبيين:"نحن نقوم بحمايتكم فأين أنتم عندما نحتاجكم"(١٣٦).

وهكذا ظلت مسألة إرسال قوات خارج منطقة الحلف مصدرًا مستمرًا للإنشقاق داخل (NATO)، فلم يكن هناك إجماع حول العمل الواجب القيام به لمواجهة التهديدات، فبسبب رد الفعل الهادئ نسبيا تجاه الغزو السوفياتي لأفغانستان وأزمة الرهائن في إيران، زادت الأزمة حدة بين الحلفاء داخل (NATO)، واتهمت أمريكا حلفاءها بأنهم تجاهلوا مسؤولياتهم، كما أن ردود الأفعال المتناقضة بين الحلفاء حول تقدم الإتحاد السوفياتي في مناطق أخرى خارج أوروبا أدى إلى قيام أزمة ثقة داخل (NATO)، التي هددت وجود الحلف كحلف.

ولكنه رغم هذه الخلافات وما أدت إليه من أزمات في العلاقات الأطلسية، فإن الأعضاء، استطاعوا أن يذللوا تلك الخلافات بتحسين أدوات التشاور فيما بينهم حول عدة قضايا من ضمنها قضايا OAI، ورغم التوترات التي يمكن أن تنشأ، الحلف، فقد بقي واحدًا واستمر في تلبية المصالح الأمنية الحيوية لأعضائه في داخل أوروبا وخارجها.

إن مسألة ما سمي بـ (Out of Area Issue) أصبحت بصفة خاصة مرتبطة بالشرق الأوسط، أو المنطقة العربية وهذا ما سنتناوله بالتفصيل في المطلب التالي:

المطلب الثاني: المعالجة الأطلسية لمسألة المنطقة الخارجية في المنطقة العربية وتأثيرها على العلاقات الأطلسية :

ترى الغرب بصفة عامة وأمريكا بصفة خاصة أن هناك [illegible] أسباب لمسألة المنطقة الخارجية (OAI) والتي تهدد المصالح والأمن الغربيين خارج منطقة الحلف وهي:

١-عدم الاستقرار السياسي المحلي بسبب صراعات داخلية أو بين دول محلية أو صراعات اقليمية .

٢- النشاط السوفيتي في هذه المناطق .

٣- الأعمال الإرهابية ضد مواطن الدول الغربية (أوربا وأمريكا) وضد ممتلكاتهم ومصالحهم ، وخاصة بعد أن أصبحت هذه الأعمال الإرهابية مدعمة من طرف بعض الدول والحكومات العربية المعادية للغرب ، كما تدعي أمريكا .

وقد ظلت النظرة الأمريكية تربط بين السببين الأول والثاني بربطها كل الأزمات الإقليمية بالسلوك السوفيتي .

ثانياً: الأزمات الإقليمية:

إن التدخل العسكري لـ NATO في أزمات خارج منطقة الحلف ، كما رأينا كانت مصدر قلق وتوتر بين الحلفاء (التدخلات في السويس، كوريا وفيتنام، الجزائر .. إلخ)، ولكن الأزمات التي حصلت في الشرق الأوسط عامة في الـ ٧٠ و الـ ٨٠ هي أهم، لما كان لها من إنعكاسات على أمن الحلفاء، ولما كان فيها من خلافات وبالتالي من تأثير على علاقاتهم الخاصة.

لقد اتسمت محاولات كل من أمريكا وأوروبا للتعامل مع أزمات الشرق الأوسط بالتنافس، إن لم يكن بالعداوة أحيانا. فبعد الحرب العالمية الثانية، كافحت كل من فرنسا وبريطانيا للحفاظ على نفوذهما الاستعماري في المنطقة، مثل السويس ١٩٥٦، أين تعرضوا للخذلان من طرف حليفهم الرئيسي أمريكا. فلم تؤد أزمة السويس، إلى مواجهة مفتوحة مع أمريكا فقط بل عجلت بضياع نفوذهما في المنطقة. كذلك الأمر أثناء أزمة ١٩٧٣ (انعكاس الوضع)، فإن أمريكا وحلفاءها تصادموا حول الحرب، وحول أزمة الطاقة وكيفية التعامل معهما. ولم تجد أمريكا المساعدة الضرورية من طرف حلفائها الأوربيين (عدم السماح باستعمال أراضيهم للعبور أثناء الحرب[١٣٩]، كانت هناك مواجهات داخل أطلسية حول أزمة السويس وحول حرب أكتوبر ومخلفاتها.

ورغم أن الشرق الأوسط، يقع خارج منطقة NATO إذ لم يكن ضمن معاهدة الحلف، فإن أهميته الاستراتيجية والاقتصادية للغرب، وخاصة وجود الاحتياطات البترولية في منطقة الخليج بوجه، جعلت الأمن الإقليمي في هذه المنظمة محل اهتمام مشترك للحلفاء الغربيين،

ونتيجة لذلك حاولوا باستمرار تنسيق سياستهم تجاه المنطقة فحدث نوع من التطور لسياسة NATO هناك ، بعضها كان ذو صبغة تعاونية أحيانا ، وبعضها لم يكن في كثير من الأحيان .

ولكن أمريكا ظلت باستمرار تطالب حلفاءها الأوربيين بتحمل عبء الدفاع عن هذه المنطقة (خاصة الخليج) ، وتدفعهم للمشاركة العسكرية معها هناك ، حتى أنها اقترحت إنشاء قوة الضرب السريع لـ NATO (A NATO Quick Strike Force) التي تتألف من السفن الحربية والأفراد الأمريكيين والأوربيين ، لمراقبة منطقة الخليج والمحيط الهندي ، ولكن الأوربيين ردوا بمحاولة إعاقة المشروع ، فقد ظلوا غير راضين حتى بمناقشته لأنهم كانوا شاعرين بعدم فائدة التدخل العسكري في الخليج ، بل إنهم ظلوا غير راغبين بمناقشة موضوع OAI نفسه.

هناك اتفاق عام بين أمريكا وحلفائها الأوربيين حول الحاجة لحماية المصالح الحيوية للغرب في الشرق الأوسط والخليج وهناك اعتراف بينهم أن ضمان الوصول إلى النفط ، حماية أمن اسرائيل ، ووضع حد للتوسع السوفيتي هناك ، هي ثلاث عناصر أساسية للاستقرار في المنطقة. إلا أن هناك اختلافات حول الوسائل المتخذة لتحقيق هذه الأهداف خاصة بالتدخل ، لأن هذا يمكن أن يكون له انعكاسات على الدفاع في أوربا نفسها. فقد ظل الأوربيون مترددين بل ومعارضين لفكرة إرسال قوات إلى المنطقة. ولم يكن هناك إجماع بين الحلفاء حول توسيع منطقة الحلف لتشمل الشرق الأوسط ، فوظيفة NATO وطبيعته ، هو أنه منظمة دفاعية تجاه الاتحاد السوفيتي في منطقة الحلف ، ولم يجهز لاحتواء الاتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط والتعامل مع تعقيدات الأزمات الإقليمية هناك .

- إن تاريخ التدخل المشترك للحلفاء في الشرق الأوسط فيها كثير من المشاكل ومنذ بداية الـ ٨٠ ، أصبح NATO وأعضاؤه مواجهين بتيار جديد لمشاكل (OAI) متعلقة بالمنطقة.

- هذا من جهة ومن جهة أخرى وكما أشرنا سابقا نجد أن معظم أعضاء NATO الأوربيين لا يملكون إمكانيات التدخل بطريقة فعالة في الشرق الأوسط ، فقواتهم ووحداتهم ليست مدربة ولا مجهزة لمثل هذه العمليات والتدخل هناك ، فهم مربوطون بالدفاع عن أوربا ، فإمكانيات فرنسا وإيطاليا محدودة في البحر المتوسط ، كما أن ألمانيا الغربية مقيدة ودستوريا بعدم إرسال قوات خارج منطقة الحلف كما أشرنا سابقا.

ولهذا ظل هؤلاء الحلفاء يقاومون (resist) أي توسع لمنطقة المعاهدة (Teaty Area)، فالأعضاء الأقل قوة لا يريدون التورط في نشاطات خارج أوربا يعجزون عنها ، وبعض القوى الأكبر مثل فرنسا ، يفضلون المحافظة على حرية حركتهم (Maintain their freedon of action). والاختلاف الأكثر أهمية بين الرؤيتين الأوربية والأمريكية حول مسائل المنطقة الخارجية (OAI) ، هو نظرة أمريكا إليها من منظور كوني وتظهر أكثر تركيزا حول الدور السوفيتي فيها ، بينما الأوربين لا يرون كذلك.

إذن هناك اختلاف بين الطرفين في الإمكانيات العسكرية وكذلك المسؤولية العالمية، وهذه الأمور لها تأثير على مواقف الطرفين فاختلاف المصالح والرؤي والإمكانيات والسياسات بين أعضاء (NATO) جعلت من الصعب الوصول إلى قرار متفق عليه حول كيفية استعمال القوة في الشرق الأوسط، وحول كيفية معادلة نتائج التكاليف، والأخطار (Costs & Risks). بالنسبة لأمريكا، فإن منطقة الشرق الأوسط، تعتبر منطقة ذات أهمية قصوى لـ (NATO)، فهناك مصالح هامة جدا بالمنطقة (الوصول إلى مصادر الطاقة، بناء مواقع استراتيجية ..إلخ)، وترى أن هذه المصالح الغربية لا يمكن أن تحمي إلا باتباع سياسة مشتركة للتحالف تجاه المشاكل التي تواجهها هذه المصالح، وخاصة اتخاذ إجراءات لمواجهة القوة العسكرية السوفيتية هناك[١٣٨].

يتضح من هذا أن موقف أوربا من سياسة أمريكا القيام بمغامرات عسكرية في الشرق الأوسط أو الخليج واضح. ورغم أن أمريكا ظلت تحاول الضغط باستمرار على حلفائها بهدف إخضاعهم إلى مشاريعها التدخلية، لكن حاجتهم إلى النفط العربي وخوفهم من حظره، وكون الشرق الأوسط ليس في مجال عمل NATO وغيرها من الأسباب ، جعلهم يترددون ويرفضون مساندة أي نشاط أمريكي عسكري في تلك المنطقة .

تاريخ OAI في الشرق الأوسط[١٤٠]:

بدأت المشكلة حول OAI في الشرق الأوسط والاختلاف حولها منذ أزمة السويس (١٩٥٦). فبينما كانت بريطانيا وفرنسا تركزان على الإطاحة بناصر كعدو أساسي للمصالح الغربية، كانت أمريكا تركز على سياسة احتواء الاتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط. كانت هذه

أولى الخلافات الرئيسي حول تحدي (OAI) خلال الـ ٥٠ في المنطقة العربية واستمرت بعد ذلك. فقد حمل (Dallas) رسالة شخصية من (Eisenhower) إلى (Eden) رئيس وزراء بريطانيا، تؤكد أن أمريكا سوف لن تقبل اتجاه بريطانيا نحو التدخل العسكري في السويس، قبل القيام بمجهودات ديبلوماسية للحل السلمي، وأعلن أن أمريكا سوف لن تساعد أي عمل عسكري بريطاني.

وهكذا كانت أزمة السويس أولى المشاكل خارج أوربا التي واجهت NATO فقد اختار وتعمد البريطانيون والفرنسيون عدم إعلام أمريكا حول خططهم للتدخل العسكري عبر القنوات الرسمية لـNATO، مما خلق توترا داخل الحلف .

إن تجربة السويس جعلت فرنسا أكثر كرها لأي تضامن وتعاون بين الحلفاء خارج أوربا . وقد حمّل الفرنسيون أمريكا الفشل في السويس، فإنهم بالتالي اتجهوا نحو التملص من أي عضوية أي تحالف تسيطر عليه أمريكا وخاصة فيما يخص تطورات خارج منطقة NATO. كما أن السويس دفعت فرنسا للتساؤل عن مدى مصداقية الالتزام الأمريكي لأوربا وضمانه المظلة النووية الأمريكية. فأشار (Pineau) " أن الضحية الأساسي في قضية السويس كان الحلف الأطلسي .. إذا كان حلفاؤنا أهملونا (Abandoned us) في أحلك الظروف، فإنهم قادرون على فعل ذلك مرة أخرى، إذا وجدت أوربا نفسها أمام تهديد[141]".

وباختصار، فلقد كان لتطورات أزمة السويس انعكاس على انسجام التحالف وتماسكه.

ثم جاءت الأزمات الأخرى (حرب أكتوبر أزمات الطاقة، انهيار نظام الشاه في ايران الغزو السوفيتي أفغانستان الحرب العراقية الإيرانية .. وغيرها) هذه الأحداث وازدواجها مع استعادة أمريكا لعافيتها من إرث حرب الفيتنام الذي قيدها، كلها حملت قضايا خارج المنطقة (OAI) في المنطقة العربية إلى الواجهة مرة أخرى، ولكن باتجاه عكسي هذه المرة .

فأثناء حرب أكتوبر نجد أن تعامل أمريكا مع مسألة (OAI) ورد فعـل الأوربيين تجاهها أدى إلى توترات داخل NATO، كما وصفه أحد الملاحظين (السويس باتجاه عكسي) (Suez in Reverse). المشكل الأول نشأ بسبب استعمال القواعد الأوربية لتزويد إسرائيل بالسلاح، إذ اعتبرت أمريكا أن هذا التزويد هام جدا بالنسبة للمصالح الحيوية لكل أعضاء

NATO، فكان من الضروري أن يساند NATO بمجموعه إسرائيل لأنها كانت تدافع ليس عن نفسها، وإنما عن NATO بكامله من الخطر السوفيتي القاتل الذي يهدد كل الحلفاء. أما الأوربيون فقد شعروا أن أمريكا قد استخدمت الحلف كأداة سياسية في يدها.

وهكذا فقد أثارت مسألتين، مرور السلاح الأمريكي إلى إسرائيل، ووضع القوات الأمريكية في حالة تأهب قصوى دون إخطار الحلفاء الأوربيين، أثارت خلافا حادا بين جانبي الأطلسي، (وقد عالجنا سابقا هذا الموضوع بإسهاب).

وخلال بقية عشرية الـ ٧٠ لم يوضع أي شيء لتطوير استراتيجية مشتركة للحلف في المنطقة، واستمرت أمريكا في الاعتماد بقوة على نظام الشاه لحماية المصالح الغربية هناك، حتى سقوطه في ١٩٧٩. ولكن في بداية الـ ٨٠، وضعت منطقة الخليج أكبر تحدي للأمن الغربي والأمريكي خاصة، من أي منطقة أخرى في العالم، وأصبحت هذه المنطقة أكبر ضاغط على الاهتمام الأمني للغرب خارج أوربا. فقد مس تماسك التحالف الغربي في التعامل مع مشاكل المنطقة (الرد الجماعي لتهديدات الاتحاد السوفيتي هناك، ماهي طبيعة هذا التهديد، وما هو الرد الملائم لها)[١٤٢].

لقد كان هناك فشل داخل التحالف في الاتفاق حول رد فعل مشترك تجاه أزمة إيران وأفغانستان (٧٩–٨٠)، مما خلق أزمة داخل NATO نفسه، إذ لم يكن هناك وحدة في مواجهة هذه الأزمات والأحداث بل والتحديات، كان هناك اختلاف في التفسير لطبيعة التهديد السوفيتي في الشرق الأوسط. فبالنسبة لأمريكا، إن هذا التهديد هو عسكري في خصوصيته وبصفة كبيرة، ولهذا يجب أن يواجه بواسطة إجراءات عسكرية ردعية بتواجد قوات أمريكية وغربية في المنطقة[١٤٣]. فالتوسع العسكري السوفيتي في المنطقة حسب الطرف الأمريكي، يخلق تهديدا لمصالح الحلف، والتواجد العسكري السوفيتي يؤدي إلى خطر الهيمنة المحتملة للاتحاد السوفيتي للنفط، وبالتالي يخلق تهديدا كبيرا للمصالح الاقتصادية الغربية الحيوية[١٤٤].

وهذا الهيمنة لنفط الشرق الأوسط، سوف تهدد الاستقلال الاقتصادي والسياسي للغرب عامة (المصالح الأمنية)، فهناك علاقة بين الشرق الأوسط وأمن الحلف. كما ترى أمريكا أن سبب زيادة قوة الاتحاد السوفيتي في المنطقة هو ضعف الغرب، وليس قوته في حد ذاتها. ولهذا

دعت إلى توسيع الخيار العسكري كوسيلة لردع الاتحاد السوفيتي الذي تعتبره أمريكا أنه السبب الرئيسي في عدم الاستقرار الاقليمي، بخلاف الرأي الأوربي الذي ظل يركز على فوائد ومزايا الانفراج مع الاتحاد السوفيتي، ولا يريدون التضحية بهذه الفوائد، لأن الانفراج حسبهم (الأوربيين) يمكن تقسيمه (Détente Indivisible)، كما يرون أن أسباب عدم الاستقرار الاقليمي محلية في الأساس، معظمها مشاكل أسبابها سياسية، اجتماعية واقتصادية، وأما الدور السوفيتي فهو ثانوي، مثير فقط لها، ولهذا يركز الأوربيون على أهمية استمرار الحوار مع الاتحاد السوفيتي والتركيز على الجوانب الدبلوماسية والاقتصادية لمعالجة مثل هذه الأوضاع، لا الاعتماد على القوة العسكرية، بل إن أوربا ظلت دائما ضد فكرة أن كل أزمة محلية توضع في إطار التنافس والصراع شرق / غرب[١٤٥] . فهم يميلون إلى الاهتمام بالعناصر الاقليمية كعوامل مثيرة لعدم الاستقرار المحلي (استمرار الصراع العربي الاسرائيلي، أخطار الراديكالية العربية، تأثيرات الفشل في إيجاد حل للمشكل الفلسطيني[١٤٦]..إلخ).

ومع أنه لم يكن هناك اختلاف حول الأهمية الحيوية للمنطقة (خاصة الخليج) وحول التهديد السوفيتي المحتمل إلا أن الاختلاف الحقيقي ظل حول السياسية المتبعة للتعامل مع هذه التهديدات.

أن رؤية كل من أمريكا وأوربا، حول الكيفية المثلى لمواجهة التهديد السوفيتي ظلت مختلفة، لأن هناك رؤية مختلفة بينهما حول السلوك السوفيتي نفسه، ورغم المجهودات الكبيرة لأمريكا فإن الأوربيين يرون أن السياسة السوفيتية، يمكن تلطيفها وتلبيتها بواسطة الأشكال التقليدية للاتصال الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وهم أقل حماسا من أمريكا حول استعمال القوة العسكرية لمواجهة التحدي السوفيتي .

أمريكا تعتبر أن الانفراج غير مجزأ (Indivisible)، وهذا يعني أن انتقال التوتر إلى أوربا وارد، ولكن الأوربيين يرون غير ذلك، وخاصة نتيجة استفادتهم من الانفراج، ولهذا لا داعي لتوسيع منطقة NATO لتشمل الشرق الأوسط.

كثير من الدول الأوربية، تتخوف من أن تؤدي إلى حرب غير مرغوب فيها بين العملاقين بسبب تواجههما وجها لوجه في هذه المنطقة الإقليمية، ويرون أن المسرح الأوربي والشمال الأطلسي (منطقة الحلف) ستكون غير معزولة عن الأحداث في الشرق الأوسط.

بينما تنظر أمريكا إلى الشرق الأوسط في إطار المنافسة الكونية مع الاتحاد السوفيتي، والتي تعني أن كسب قوة أو نفوذ من قبل أي طرف هي لعبة صفرية، و ترى أن الأحداث في منطقة الشرق الأوسط تؤدي إلى تغييرات في توازن النفوذ (The Balance of Influence)، بين الغرب والاتحاد السوفيتي، وأن التهديد للمصالح الغربية في هذه المنطقة، يكون بسبب التغير في ميزان القوة العالمية لصالح الاتحاد السوفيتي[147].

هذا من الناحية النظرية، أما عمليا ومع نهاية الـ ٧٠ حدثت تغيرات وأزمات في الشرق الأوسط، مما أعطى المسألة (OAI) أهمية أكبر، بسبب تزامن عدة أحداث: انتصار الثورة الإسلامية في إيران والغزو السوفيتي لأفغانستان التي أوصلت الجيش السوفيتي إلى ٦٠٠ كلم من الخليج، بالإضافة إلى الحرب العراقية الإيرانية والتي أدت إلى تهديد توريدات النفط (التهديد بغلق مضيق هرمز).

بعد سقوط نظام الشاه، حدث تغير عميق في حجم النفوذ الأمريكي ونوعيته في الخليج، حيث كانت إيران القوة الرئيسية التي تعتمد عليها أمريكا لدعم نفوذها ومصالحها في المنطقة، وقاعدة أساسية لحصار الاتحاد السوفيتي والتجسس عليه، كما كان نظام الشاه قوة مهمة في يد أمريكا داخل OPEC، فضلا عن ذلك اهتزت ثقة دول المنطقة الصديقة لأمريكا في مدى قدرة هذه الأخيرة على حماية أنظمتها ، مما رتب تحفظات عديدة على العلاقة معها.

والحدث الخطير الذي أتى بعد ذلك (سبتمبر ٨٠) هو اندلاع الحرب العراقية الإيرانية كل هذه الأحداث ، زادت من إمكانية الاتحاد السوفيتي قطع إمدادات البترول من المنطقة.

في ضوء هذه المتغيرات، اكتسبت الاستراتيجية الأمريكية في الخليج ملامح جديدة، واتخذت سياسات تقوية الوجود العسكري هناك وتدعيم القوة الأمريكية والحصول على القواعد والتسهيلات، وتطوير إمكانات التدخل المباشر.

اكتسبت فكرة التدخل العسكري المباشر أبعادا مهمة جديدة في إطار ما عرف باسم "مبدأ كارتر" هذا المبدأ الذي بدأ بالاعتراف بطبيعة المصالح الحيوية في المنطقة والتهديد المزدوج لهذه المصالح قادم من عدم الاستقرار الاقليمي والضغوط السوفيتية، بالاضافة إلى عدم وجود قوة غربية بالمقابل لمواجهة التهديد السوفيتي. هذا التشريح أدى إلى التأكيد على بناء القوة العسكرية في المنطقة كما يركز هذا المبدأ (كارتر) على العودة إلى استعمال القوة العسكرية الأمريكية. وتطبيقا لذلك عمدت أمريكا إلى انشاء قوة للتدخل السريع (RDF) مجهزة بأحدث التجهيزات العسكرية المعقدة وموضوعة في حالة تأهب للتدخل كلما كانت مصالح أمريكا مهددة، وفي الاطار نفسه سعت أمريكا إلى البحث عن قواعد عسكرية للقوات الأمريكية في بعض المناطق الاستراتيجية (الصومال، عمان .. إلخ)، وفي حالة عدم توافر هذه القواعد، الاكتفاء ببعض التسهيلات مقابل دعم عسكري للدول التي تقبل التعامل معها ، مثل المناورات المشتركة مع مصر ودول أخرى والمعروفة بالنجم الساطع (Bright Star).

إن إنشاء قوات التدخل السريع (RDF) أحدث صعوبة للحلف، إذ أن بعض القوات الأمريكية التي تمثله ، يجب أن تسحب من أوربا، فكثير من RDF كانت متواجدة في أوروبا ففي حالة المواجهة مع الاتحاد السوفيتي سوف تسحب هذه القوات من أوروبا. كما أن هذا التهديد السوفيتي الجديد، رأته أمريكا أنه استمرار للتهديد القديم، والذي لأوروبا رهان فيه، ولهذا لابد من المشاركة في أمن المنطقة، وكذلك زيادة مجهودات الدفاع الأوروبي حتى تستطيع أمريكا أن توجه اهتماماتها العسكرية أكثر نحو الخليج. ولكن في أوروبا فإن طبيعة هذا التهديد، نظر إليها بطريقة مختلفة فعدم الاستقرار في المنطقة ناتج من عناصر محلية لدول المنطقة، وليس من الاتحاد السوفيتي كما تركز أمريكا دائما.

كما كان هناك تشكك أوروبي في جدوى استعمال القوة الدفاعية عن المصالح الغربية في الخليج، فقد أدى فشل مهمة نجدة (Rescue) الرهائن في طهران نهاية أبريل ١٩٨٠ على زيادة الانشقاق في الحلف، فالأوروبيون وافقوا على العقوبات والضغوطات الديبلوماسية والاقتصادية على إيران كبديل للعمل العسكري، كما أن فشل هذه المهمة أكد اليقين لدى الأوروبيين بان

أمريكا لم تعد فقط شريكا لا يعتمد عليه، بل غير قادر، فقد سقطت مصداقية أمريكا لديهم. كما أنهم شعروا بالغبن (Deceived) حيث أنه لم يتم مشاورتهم قبل بدء العملية[١٤٨].

هذه الأحداث الثلاث في المنطقة خلقت ثلاث مستويات للتهديد هناك:

١ ـ تهديد دولي بنمو النفوذ السوفيتي الذي تواكب مع تراجع القوة الأمريكية وحتى المصداقية الأمريكية.

٢ ـ تهديد إقليمي، المواجهة بين المنافستين التقليديتين إيران والعراق.

٣ ـ تهديد محلي، المنافسة المرتبطة بالمشاكل الاجتماعية والثقافية والدينية والاقتصادية التي تؤدي إلى أوضاع غير مستقرة (أهم مثل السعودية) هذه الأوضاع غير المستقرة (Instabilites) يمكن أن يستفيد منها الاتحاد السوفيتي في التحرك جنوبا في المنطقة.

وقد كان لهذه الأحداث تأثيرات على العلاقات الأطلسية في عدة مجالات، فبالنسبة للثورة الإيرانية كان التأثير السلبي على هذه العلاقات واضحا، إذ بسبب هذه الثورة، قامت الدول المستوردة للنفط باندفاع جنوبي للحصول على النفط، مما أحدث خللا في الأسواق أدى إلى نقص مصطنع للنفط، وإلى ارتفاع أسعاره (أزمة الطاقة الثانية)، وهذا النقص مثل خطرا على الغرب، مما دفع أمريكا إلى طلب حلفائها على وضع عقوبات على إيران للضغط عليها لتحرير الرهائن، ولكنهم اعتبروا العقوبات ستكون غير فعالة، وكانوا متخوفين من أن تفاقم الأزمة الإيرانية أو استعمال القوة من طرف أمريكا يمكن أن يدفع إيران اتجاه الاتحاد السوفيتي الذي سيستفيد أكثر، فهو قد يظهر أنه الحامي لإيران، كما أنهم أرادوا حماية تزويدهم بالنفط، ولكن أمريكا عاكست هذا الطرح بإشارتها إلى أن الفشل في اتخاذ مواقف مشتركة من إيران سوف يدفعها أن تكون أكثر راديكالية، كما أن أمريكا كانت متخوفة من انهيار الأنظمة الصديقة في الخليج بفعل الثورة الإيرانية، كنظام السعودية وعمان وغيرهما، وقيام أنظمة معادية للغرب ولمصالحة في المنطقة (أو ما سمي بتصدير الثورة الإيرانية)، وسوف يؤثر مثل هذا الحدث (انهيار الأنظمة الموالية للغرب) على مصداقية أميركا خاصة.

أما بالنسبة لغزو أفغانستان فقد نظر إليه على أنه يمثل خطوة اقتراب الاتحاد السوفيتي من الخليج، ويخدم إستراتيجيته الواسعة، ففي عرضه للاتحاد في ٢٣ جانفي ١٩٨٠ وصف

كارتر الحالة في جنوب غرب آسيا بـ"المنطقة المهددة الآن بالقوات السوفيتية في أفغانستان هي ذات أهمية استراتيجية كبيرة، بأنها تحتوي على أكبر من ٣/٢ من النفط المستورد ومجهود الاتحاد السوفيتي للسيطرة على أفغانستان قد حمل القوات العسكرية السوفيتية إلى ٣٠٠٠ ميل من المحيط الهندي، وقريب من مضيق هرمز، المجرى المائي الذي من خلاله يمر معظم بترول العالم، يحاول الاتحاد السوفيتي الآن أن يثبت موقع استراتيجي، وهذا بالتالي يضع تهديدا عظيما لحركة التجارة الحرة لبترول الشرق الأوسط[١٤٩]. ويعد هذا الغزو السوفيتي الذي مثل تهديدا أساسيا للخليج ولبتروله كمصلحة حيوية للغرب عامة، كما مثل شبحا لزيادة النفوذ السوفيتي في المنطقة، هذا أدى بأمريكا إلى إعلانها وضع عقوبات (Sanctions) لمعاقبة تصرف السوفيات، إلا أن الأوربيين كانوا رافضين لاتباع قيادة أميركا، وفضلوا صيانة الانفراج في أوروبا الذي حقق مكاسب كثيرة في أوروبا لم ينسها الأوروبيون (التجارة والعامل النفسي بإصباحه جوا مريحا مقارنة مع مراحل الأزمات في الـ٥٠ والـ٦٠)، فحسب الأوروبيين لا يجب التخلي عن الانفراج بسبب أزمة في دولة ظلت لمدة طويلة تحت مجال نفوذ الروس ومرت مباشرة تحت النفوذ السوفيتي الآن، وبالتالي أوروبا لا تنظم للهجوم الأمريكي المضاد، تندد بالغزو، ولكن تعمل على بقاء الأزمة محلية بدون أن تدفع أوروبا ثمنا لها.

لقد أدى هذا الغزو إلى سلسلة من الأزمات والنزاعات في العلاقات الأطلسية بسبب عدم الاتفاق بين أمريكا وأوروبا الذي يرجع إلى الاختلاف تصورهما ورؤيتهما للاتحاد السوفيتي والسياسة المتبعة تجاهه كذلك (الانفراج لا يتجزأ) الاختلاف حول طبيعة التهديد السوفيتي والاختلاف حول استعمال NATO خارج أوروبا[١٥٠].

وصل الاختلاف حول التحدي السوفيتي مرحلة التوتر، بعد ذلك فقد رفض الحلفاء، إتباع أمريكا في فرض عقوبات على الاتحاد السوفيتي، بل إن كثيرا من الدول الأوروبية أصرت على استمرار العلاقات التجارية العادية مع الاتحاد السوفيتي، مما أدى بواشنطن إلى اتهام حلفائها بأنهم يستغلون التوتر بين أمريكا والاتحاد السوفيتي للحصول على امتيازات لفرص تجارية مع السوفيت، وظهر أن المصالح الاقتصادية الخاصة كانت لها الأولوية على الاهتمامات الأمنية. هذا الطرح أكده الاختلاف حول أنبوب الغاز لسيبيريا مما دعى أمريكا إلى التهديد بسحب

قواتها من أوروبا وإنهاء الضمانة النووية الأمريكية لأوروبا الغربية (وقد تناولنا هذا الجدل في موضوع سابق).

إن الأحداث في إيران وأفغانستان ضاعفت من الخلافات بين أمريكا وحلفائها الأوروبيين، وخاصة في الطريقة التي ينظر كل منهما للانفراج. فقد اختلف الطرفان حول الإجراءات الواجب اتخاذها واتباعها لمواجهة توسع الاتحاد السوفيتي في المنطقة، إذ يرى الأوروبيون أن الجواب الأفضل هو محاولة إزالة مصادر عدم الاستقرار في المنطقة التي تهيئ وتوفر الفرص للتدخلات الخارجية.

نتيجة عدم الاستقرار في منطقة الخليج بسبب هذه المستجدات الثلاث، ظهرت اختلافات المصالح الأمنية والاقتصادية في المنطقة المهددة، مما أدى إلى اختلافات بل تناقضات واتهامات بين جانبي الأطلسي، وأظهرت أمريكا تمعظا وقلقا من تقاعس الأوروبيين لمساعدتها في مواجهة هذه الأزمات، وكان هناك تذمر من جانبها تجاه المواقف اللامسؤولة لحلفائها وفشلهم في فهم خطورة الوضع الدولي، فقد أغضب رد الفعل الأوروبي أمريكا تجاه قضية الرهائن في إيران إذ كانت تنتظر من حلفائها عقوبات أكبر وأسرع، كما كانت (أمريكا) قلقة بعد أزمة أفغانستان من ترددهم في فرض عقوبات صارمة ضد الاتحاد السوفيتي كذلك. أما من جانب أوروبا فكان هناك تذمر مشابه تجاه السياسة الأمريكية غير الواعية بعدم وجود قيادة بسبب أزمتي إيران وأفغانستان[١٥١].

وهكذا وجد NATO نفسه في الـ ٨٠ في موقف صعب، فمن جهة هناك زيادة في عدم التوازن للقوى، مما سمح للاتحاد السوفيتي أن يرفع ضغوطات جديدة، ومن جهة أخرى ليس هناك إستراتيجية مشتركة متفق عليها للأمن والدفاع عن الغرب، بالإضافة إلى عدم التوافق حول ما إذا كان يمكن الحفاظ على مستوى من التعامل مع السوفيت، أم لا. حاولت أمريكا في هذه الفترة دفع حلفائها إلى القيام بدعم نشط في شكل عقوبات اقتصادية وغيرها، وكذلك على المستوى العسكري، ولكن الأوروبيين ظلوا أكثر تشككا بسبب خطورة مواجهة الاتحاد السوفيتي، هذه المواجهة التي يمكن أن تنتقل إلى أوروبا، مما يهدد استقرارها ويهددها بالكامل[١٥٢].

أما أسباب الخلافات وعدم التضامن والتعاون والتناسق داخل NATO حول قضايا OAI فبالإضافة إلى الأسباب التي ذكرت في المبحث السابق.

هناك اختلاف الأساسي يكمن في رؤية الطرفين الأمريكي والأوروبي للتهديد في الشرق الأوسط، فأمريكا تركز على أن الاتحاد السوفيتي هو العنصر الأول بين كثير من العناصر، بينما الأوروبيين يرون أن معظم الأزمات والتهديدات في المنطقة ناتجة من عناصر محلية، فهم ينظرون إلى التهديد من منظور إقليمي وليس بسبب الاتحاد السوفيتي، كما أن طبيعة هذه التهديدات ليست عسكرية يمكن التعامل معها بأكبر فعالية بالوسائل غير العسكرية (الدبلوماسية والاقتصادية.. إلخ)[153]، وبالتالي فإنهم يختلفون مع أمريكا حول الربط بين القضايا في الشرق الأوسط، ولهذا ففي معظم الحالات لا يمكن للقوة العسكرية أن تكون مجدية، فمثلا يقولون أنه لا يمكن للقوة العسكرية أن تضمن تزود الغرب بالبترول، ولكنهم يدفعون بالمقابل إلى البحث عن إجراءات سياسية لحل الصراع العربي الإسرائيلي. وحول هذا المثال الأخير، لم يكن هناك اتفـاق تام بين أمريكا وأوروبا حول أولويات قضايا المنطقة العربية خاصة في ظل الثورة الإيرانيـة والحـرب العراقيـة – الإيرانية، نظرا لاختلاف الطرفين في إدراك العلاقة بين هذه المشاكـل وبيـن الصراع العربي الإسرائيلي (ص ع إ)، فقد عمدت أمريكا خاصة في عهد (Reagan) إلى الفصل بين تسوية (ص ع إ) وبين أمن الخليج، وأعطت الأولوية لمواجهة التهديد السوفيتي في المنطقة، أما الأوروبيون فكانوا يربطون بين تسوية هذا الصراع وبين أمن الخليج، بسبب ماله (الصراع) من وضع محوري ومركزي في المنطقة، فهم (الأوروبيين) يرون أن التهديد الأساسي للمنطقة هو تهديد سياسي وليس عسكري، وعلى واشنطن أن تهتم بهذا البعد وليس بالتخطيط العسكري فقط، ومن ثم عليها إعطاء اهتمام أكبر لتسوية ص ع إ، غير أن أمريكا تجعل هذا الصراع جزءا من الصراع بين الشرق والغرب، وهو ما لا تتفق فيه معها أوروبا تماما بالرغم من اعترافها بالأطماع السوفيتية في المنطقة.

في إطار الكلام عن الخلافات حول فكرة التدخل في الشرق الأوسط، نشير إلى الاختلاف المصالح بين الحلفاء، فبريطانيا هي الدولة الوحيدة التي تقبل أن تضع قواتها تحت القيادة الأمريكية، نظرا إلى علاقتهما الخاصة من جهة، ونظرا لأن الأمل يداعبها باسترجاع بعض

نفوذها القديم في المنطقة التي كانت تشكل جزءا من إمبراطورياتها من جهة ثانية. أما فرنسا فإنها ترفض وضع قواتها تحت تصرف إمرة أمريكية لأنها تريد أن تحتفظ بسياسة مستقلة متميزة تصون لها مصالحها الخاصة في المنطقة العربية، كما أن فرنسا لا تريد أن تتم أية عملية عسكرية إلا بموجب قرار من مجلس الأمن، أي في إطار الأمم المتحدة، بل إنها (أي فرنسا) ظلت ترفض مجرد الكلام عن قضايا OAI داخل إطار NATO، وكان الشعار الذي رفعته " خارج المنطقة خارج الموضوع (Hors zone, hors sujet) (Out of area, off the subjet)[154].

ورغم الاختلافات الواضحة داخل NATO حول المسألة الأمنية الخارجية خارج المنطقة في الشرق الأوسط فإن الحلفاء تعاونوا فيما بينهم في بعض الحالات التي تعتبر استثناء عن القاعدة[155]. وفي مقدمتها حالات حفظ السلام الدولية (القوة المتعددة الجنسيات) في لبنان (MNF) و(MFO) ومشاركة كل من بريطانيا وفرنسا بسفنها كاسحات الألغام في الخليج والبحر الأحمر لتنقيته من الألغام (Mine Hunting)، وكذلك في خليج السويس أثناء الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٤)، وكذلك تدخلها في حماية سفن نقل البترول أثناء هذه الحرب (١٩٨٧ – ١٩٨٨) ورغم هذا التعاون، فلم يكن هناك دليل واضح على أن NATO قد طور عمل موحد وسياسة تنسيقية تجاه OAI.

ففيما يخص المثال الأول للاتفاق، هو مشاركة فرنسا وبريطانيا مع أمريكا في القوات المتعددة الجنسيات (The Multinational Forces) MNF (١٩٨٢ – ١٩٨٣) في لبنان، التي أرسلت بعد الغزو الإسرائيلي للبنان، وبعد مجازر صبرا وشاتيلا ضد اللاجئين الفلسطينيين، وكان الهدف هو السماح للحكومة اللبنانية إعادة إقامة سلطتها وإعادة بناء قوتها العسكرية[156].

أما المثال الثاني ففي سنة ١٩٨٤، ردت كل من إيطاليا وفرنسا وهولندا وبريطانيا مع أمريكا على طلب دول ساحل البحر الأحمر لتنظيف خليج السويس والبحر الأحمر من الألغام باستعمال كاسحات الألغام (Mine Sweepings) لتأمين طرق المواصلات البحرية وذلك بعد أن تعرضت ١٧ سفينة تجارية وحاملات نفط للتفجيرات قيل أنها بسبب ألغام. ومن خلال التطورات وفي نهاية صيف ١٩٨٨، فإن هذه الكاسحات لكل من أمريكا وأوروبا، لعبت دورا

أساسيا في إزالة الألغام في المنطقة[157]. ولكن عمليات الإزالة هذه جرت بصفة انفرادية واستجابة للدعوة المصرية السعودية للمساعدة.

أما المثال الثالث، فهو رغم الاختلافات بين أعضاء NATO فقد اتفقوا في إطار غير رسمي على تقديم مساعدات للدفاع الغربي خارج منطقة NATO (في الخليج)، فقد أقدمت ست (٠٦) دول أعضاء (بلجيكا، فرنسا، بريطانيا، هولندا، إيطاليا وأمريكا) على إرسال سفن للخليج لحماية حرية الملاحة "Shipping" وحماية الوصول إلى النفط (Protection of Access to Oil) وتأمين صادراته عبر مضيق هرمز، ومنع توسع الحرب العراقية الإيرانية، كان ذلك في سنتي (١٩٨٧–٨٨) بينما حركت ألمانيا بعض سفنها الحربية في البحر المتوسط في نفس الإطار[١٥٨].

كان هذا بسبب تصاعد الحرب الإيرانية– العراقية، وتضاعف الهجمات على طرق السفن التجارية الغربية والبترولية منها خاصة في الخليج، فقد استمرت العراق في الهجوم على السفن داخل منطقة الحرب التي أعلنتها ، وذلك على البواخر المتجهة للموانئ الإيرانية للتزود بالنفط، وردت إيران بانتقام ضد السفن غير الحربية في المياه الدولية، وخاصة السفن الكويتية بسبب مساعدة الكويت للعراق لوجيستيكيا وماليا[١٥٩]. وبعد حادثة الهجوم العراقي على السفينة الأمريكية (Stark) في ١٧ ماي ١٩٨٧، أعلنت أمريكا دعوة حلفائها لدعمها لتوسيع مجهوداتهم لحماية الوصول والدخول الغربي إلى نفط الخليج، فقد ترجى (Weinberger) وزير الدفاع الأمريكي المشاركة الفردية للحلفاء، وخلال لقاءه في نهاية ماي ١٩٨٧، ورغم أنه استعجل حلفاءه في NATO للمساعدة إلا أنه توقف عن المطالبة بالرد الجماعي، وحاولت فرنسا أن تكون المساعدة خارج قنوات NATO كليا، وفي نهاية المؤتمر أكد السكرتير العام لـ NATO (Lord Carrington) أن الدعوة للمساعدة يجب أن تكون خارج الإطار الرسمي لـ NATO[١٦٠].

من خلال كل ما تناولنا في هذا الموضوع يظهر أنه ليس هناك أي شيء، أكثر تفريقا في NATO من موضوع (OAI)، إذ بسبب الاختلافات والخلافات والتعارضات حوله، كلها كان لها تأثير سلبي على انسجام الحلف، وأدى ذلك بالتالي إلى بروز توترات ثقيلة على

العلاقات الأطلسية، ويظهر الخليج من أهم المناطق التي ظهرت فيها انشقاقات الحلف فيما يخص قضية (OAI).

ورغم ذلك ففي حرب الخليج II (١٩٩٠)، كانت استجابة NATO للأزمة بقوة، وكان تضامنه واضحا، فبخلاف الأزمات خارج المنطقة السابقة، فإن التضامن والتعاون الأطلسي كان غير مسبوق، هذه المرة ليس دبلوماسيا فقط، بل وعسكريا، إذ شارك الأوروبيون بوسائل عسكرية كبيرة أرسلت إلى الخليج.

ثم مع التطورات ظهر مفهوم استراتيجي جديد لـNATO أقر بتاريخ ٢٤ أبريل ١٩٩٩ في قمة واشنطن، يقضي بتغيير دور NATO من حلف دفاعي إلى جهاز عسكري له صلاحيات التدخل العسكري في النزاعات الإقليمية داخل حدوده وخارجها، فالمفهوم الاستراتيجي الجديد[١٦١] للحلف، يوسع مهامه، ويكلفه للمرة الأولى بإدارة الأزمات على مجال الأراضي الأوروبية وخارجها، وهذا يعني تحول الحلف من الدور السابق الذي كان يركز فقط على الدفاع الجماعي، إلى جهاز يضمن الأمن الأوروبي والديمقراطية داخل الحلف وخارج حدوده، مما يعني امتداد مهمة الحلف إلى ما وراء حدود أوروبا، والمخاطر التي تعتبر مهددة لأمن NATO في المنطقة العربية، وتتعلق بحدوث تهديدات لمصادر البترول، الأمر الذي قد يؤدي إلى إعاقة تدفق النفط من هذه المنطقة إلى الغرب، إضافة على تهديدات أمن الممرات المائية الاستراتيجية في المنطقة.

ثانيا: التهديدات الإرهابية:

في بداية الـ ٨٠ أصبح الإرهاب السياسي، عنصر تهديد أساسي للغرب عامة، لمصالحه ولأمنه، ظهر هذا الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط أو خارجها، وغالبا حدث في قلب الدول الأوروبية وضد المصالح الأمريكية ورعاياها خاصة.

ومن هذا المنطلق ومنذ هذه الفترة (بداية الـ ٨٠)، بدأ التهديد بل التحرك الأمريكي للمنطقة العربية في خضم ما عرف باسم مشكلة " الإرهاب الدولي" (International Terrorism)، وذهبت أمريكا أبعد من ذلك، وأصبحت تعتبر أن أي معارضة لهيمنتها على المنطقة العربية حدث خطير يلزمها أو يلزم حلفاءها (وخاصة إسرائيل) بالتدخل العسكري تحت

شعار مكافحة الإرهاب، أو الحفاظ على القانون الدولي، وفي هذا الإطار تم الاجتياح الإسرائيلي للبنان صيف ١٩٨٢، والتدخل العسكري الأمريكي كذلك في لبنان ١٩٨٣، والغارة الجوية الأمريكية على ليبيا ١٩٨٦ والغارة الجوية الإسرائيلية على تونس، والتواجد العسكري الأمريكي في منطقة الخليج، وأخيرا غزوها لأفغانستان والعراق بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١.

لقد كانت المنطقة العربية إحدى الميادين الرئيسية لازدهار الموجة الهائلة من العمليات التي وصفت بالإرهاب الدولي، والتي شهدها عقدي الـ ٧٠ والـ ٨٠، وقد كان أهم ما يميز تلك الثورة "الإرهابية" سمتان: التزايد الكمي غير المسبوق للعمليات التي تغطي كافة قارات العالم تقريبا، وكذلك التغير النوعي في تلك العلميات وخاصة من زاوية اتسامها بالطابع "الدولي".

ومع أنه لا توجد أية دراسة أو إحصائية علمية تثبت الصورة المزيفة التي حرصت وسائل الإعلام الأمريكية والغربية على إلصاقها بالعرب والمسلمين، وكونهم المصدر الأول للإرهاب المعاصر، إلا أنه يظـل من الحقيقي أن المنطقة العربية شأنها شأن كافة مناطق العالم الأخرى، لم تكن بعيدة عن مجمـل التطورات العالمية التي ساعدت على ازدهار الإرهاب، كشكل للعنف منذ أواخر الـ ٦٠. بل لقد وجد من الظروف الخاصة بتلك المنطقة ما جعلها أكثر عرضة لانتشار الإرهاب، فالوجود الصهيوني بطابعه العنصري الاستيطاني كان أبرز الظروف التي أفرزت العنف السياسي في المنطقة، كذلك كان للنفط وللثورة النفطية تأثيرها المتعدد على انتشار ذلك الشكل للعنف.

ولأن أمريكا كانت أكثر البلدان تعرضا لضربات العنف الذي وصف بالإرهاب، فقد بدأت تتبلور لديها ملامح استراتيجية ضد الإرهاب أو بتعبير أدق إرهاب مضاد، فلم يكن منتظرا أن يتكبد الأمريكيون بسهولة الهزائم التي منوا بها على يد قوى التمرد والثورة في العالم الثالث، والتي لم يكن احتجاز رهائن السفارة الأمريكية في طهران، ومقتل مئات الجنود الأمريكيين في غمار الحرب الأهلية اللبنانية سوى أمثلة من حالات عديدة على مستوى العالم ككل.

في هذا الإطار كانت محاربة الإرهاب هي الشعار الذي رفعته أمريكا لتمارس في ظله كثيرا من أعمال العنف ضد أكثر من طرف في المنطقة العربية في منتصف الـ ٨٠، وأبرزها اعتراض الطائرات الحربية الأمريكية للطائرة المصرية المدنية التي كانت تقل مختطفي الباخرة

الإيطالية (Achille Lauro) في أكتوبر ١٩٨٥، وقيام الطائرات الأمريكية بغاراتها الجوية على ليبيا في أبريل ١٩٨٦ [١٦٢] .

وعندما وصل (Reagan) إلى الحكم (١٩٨١) استهل الرئاسة بالتركيز على أولوية الإرهاب الدولي، واعتبار مسألة حقوق الإنسان التي رفعها سلفه كارتر في مرتبة ثانوية، كما ادعى أن منظمة التحرير الفلسطينية هي منظمة إرهابية، ضمن اعتبار أي معارضة لهيمنة أمريكا على المنطقة العربية، هو عمل إرهابي يجب مكافحته، وفي هذا الإطار أعلن وزير الخارجية (George Shultz): " إننا لا يجب أن نتبنى استراتيجية إيجابية دفاعية ضد الإرهاب فحسب، وإنما يجب أن نقوم بعمل عسكري شجاع ومباشر عند الضرورة ضد مراكز الإرهاب، كالحملة الإسرائيلية في لبنان سنة ١٩٨٢ [١٦٣] .

ورأت أمريكا أن الدول الراعية للإرهاب الدولي (State Sponsored International Terrorism) لا يواجهوا فقط بالوسائل الدبلوماسية، ولكن بالوسائل والأعمال العسكرية، وحاولت في هذا الإطار أن تدفع حلفاءها الأوروبيين إلى التعاون والتضامن، ومساعدتها ضد مكافحة الإرهاب في المنطقة الخارجية (OAI) (في لبنان وليبيا... إلخ)، والخاصة بعدما توسعت النشاطات الإرهابية في أوروبا الغربية نفسها، ولكن هؤلاء الحلفاء ظلوا غير متحمسين لتوسيع منطقة NATO، كما رأينا آنفا، فحسب اللورد كارينغتون، فإن عدم وجود منبر (Forum) لتنسيق سياسات NATO خارج منطقة المعاهدة الرسمية هو سبب الخلافات الأمريكية الأوروبية، والتي أدت إلى فجوة بين رؤية الطرفين حول مدى خطورة الإرهاب، وكذلك حول الوسائل الواجب وضعها لمكافحته[١٦٤].

وفي خضم الصراع مع ليبيا، ومنذ توليه الرئاسة في ١٩٨١ بدأ (Reagan) حملة لعزلها دوليا، والعمل على إسقاط نظام القذافي، حيث نظرت أمريكا إلى ليبيا على أنها الراعية والمدعمة للإرهاب، وعملت الحكومة الأمريكية على حث حلفائها الأوروبيين منذ هجومات المطار (فيينا وروما) في ديسمبر ١٩٨٥، أن تضع عقوبات سياسية واقتصادية ضد ليبيا، كما حاولت في حملة لجمع دعمهم بعد التصادم بينها و بين ليبيا في خليج سرت في مارس ١٩٨٦، وظلت تدفع الأوروبيين للاستجابة لضرب ليبيا[١٦٥].

لقد ظهر هنا الخلاف بين أمريكا وحلفائها الأوروبيين (سياسيا وعسكريا) حول تهديد الإرهاب الدولي، فلم يكن هؤلاء الحلفاء مستعدين لوضع عقوبات اقتصادية أو التفكير في العمل العسكري، بل إنهم دافعوا عن فكرة "الدبلوماسية الهادئة " Quiet Diplomacy لحل المشكل الأساسي في الشرق الأوسط من أجل حرمان الإرهاب من دوافعه السياسية[166].

إن المبادرات الأمريكية لمكافحة الإرهاب، ينظر إليها من زاوية أخرى في أوروبا، فهناك اختلافات كثيرة حول السبب الرئيسي لكثير من الأعمال الإرهابية الدولية، وبالتالي حول الوسائل لمواجهتها.

وبما أن النشاط الإرهابي الدولي، ارتبط بالصراع العربي الإسرائيلي وبالقضية الفلسطينية أساسا، فإن الأوروبيين رأوا أن التعامل مع الإرهاب والقضاء عليه يكون بإيجاد حل لهذا الصراع وللمشكل الفلسطيني.

فالأوروبيون يرجعون الأعمال الإرهابية لفشل حل هذا الصراع وليس بسبب مواقف ضد الغرب في ذاته، وينطلقون من أنه لا يجب التعامل مع الأعراض (Synptoms) بل يجب أن تعالج الأسباب كذلك، وحسب هذا الرأي فإن الأعمال الإرهابية والإسلام الأصولي هي نتيجة للسياسات الغربية المعادية للعالم العربي والإسلامي، ولهذا يرون أن الطريقة المثلى لتفادي هذه الأعمال ضد الغرب ومنع توسع الأصولية وكذلك توسع الاتحاد السوفيتي هو بمواجهة ما يرونه الأصل في استياء العرب ضد الغرب، وأن الراديكالية والأصولية في المنطقة ما وجدت الأرض الخصبة لو لم يكن هناك المشكل الفلسطيني[167].

ومع هذا فقد مارست أمريكا عدة ضغوط على حلفائها لحثهم ودفعهم للانضمام إليها من أجل القيام بأعمال حاسمة ضد الإرهاب، ولكن هذه الضغوط لم تكن ناجحة، وظل هناك عدم اتفاق أساسي بين الحلفاء وأمريكا رغم كل المجهودات الأمريكية. بل إن الدبلوماسية الأوروبية خاصة الفرنسية، ساهمت في التفريق بين الإرهاب والمقاومة، وحق الشعوب في تقرير مصيرها ورفضت المبدأ الأمريكي – الإسرائيلي القاضي باعتبار أعمال المقاومة والانتفاضة من الأعمال الإرهابية.

وترجع هذه الخلافات الأوروبية مع أمريكا حول الإرهاب وحول معالجته في المنطقة العربية، إلى الارتباط القوي لأمريكا مع إسرائيل بخلاف الدول الأوروبية التي لها علاقات

ومصالح أكبر في الدول العربية (والمتهمة، منها بالإرهاب خاصة مثل ليبيا)، وبالتالي فالدول الأوروبية غير متحمسة لوضع عقوبات على هذه الدول التي يمكن أن تؤثر سلبا على هذه العلاقات والمصالح الكبيرة، بالإضافة إلى تشكك الأوروبيين من فعالية الوسيلة العسكرية، والتي لا تؤثر سلبا على العلاقات في العالم العربي فقط، بل وعلى الانفراج الدولي، كما أن استعمالها يمكن أن يؤدي إلى المواجهة مع الاتحاد السوفيتي. وأكثر من ذلك، أعلنت فرنسا أن التعاون ضد الإرهاب الدولي سوف لن يتحول إلى تحالف سياسي عبر أطلسي جديد. Cooperation on terrorism will not turn into a new transatlantic political alliance

بدأت الأعمال الإرهابية ضد الغرب عامة وأمريكا خاصة بتفجيرات أكتوبر ١٩٨٣ ضد المقرات الأمريكية والفرنسية للقوات متعددة الجنسيات (MNF) في بيروت أين قتل حوالي ٢٥٠ مارينز أمريكي وحوالي ٦٠ جندي فرنسي من طرف من اعتبرتهم أمريكا مجموعات إرهابية لبنانية، هذه التفجيرات أدت إلى الانسحاب الأمريكي من لبنان في فبراير ١٩٨٤.[١٧٠]

ثم كان هناك المشكل الأمريكي الليبي[١٧١]، والتي كانت نتيجته الغارة والضربة الجوية الأمريكية على ليبيا كانتقام لبعض النشاطات الإرهابية، والتي اعتبرتها (أي الغارة) أمريكا، درسا للقذافي تجعله يفكر مرتين قبل قيادة ودعم أكثر للإرهابيين. وخلال سنة ١٩٨٥، ظلت واشنطن تركز على هذا النشاط الإرهابي الليبي وتحرك على تعبئة مساندة الدول الأوروبية لها، ومن هنا كانت مهمتي نائبي وزير الخارجية (John Whitehead) و (Richard Murphy) لدى العواصم الأوروبية لإقناعها بتأييد قرار واشنطن بمعاقبة ليبيا، ردا على عمليتي الهجوم على مطاري فيينا وروما (١٩٨٥)، وكرد واستجابة للضغط الأمريكي، قامت كل من فرنسا وألمانيا بطرد عدة دبلوماسيين ليبيين، ولكن ظل الحلفاء يقاومون مطالب أمريكا بغلق مكاتب الشعب (People's Bureaux) أو وضع عقوبات اقتصادية قاسية ضد ليبيا، وأكدوا أن طلبات واشنطن مبالغ فيها وفيها نفاق (Hypocritical)، بما أن الشركات الأمريكية ظلت لها عدة نشاطات في ليبيا، كما أعلن وزراء الخارجية الأوروبية موقفهم الدائم من أن العقوبات والضربات لا تؤدي وظيفتها (Don't work)، فهناك إحساس في أوروبا، من أن ضرب القذافي أو قتله ستجعل منه بطلا لشعبه وللعرب أكثر مما هو عليه الآن، وأعلن الوزير الأول الإيطالي، أن مشاكل المتوسط لا يمكن حلها بالغارات العسكرية. كما أن (H. Kohl) أعلن أن " نصيحتي

ستكون دائما تجنب مثل هذه الأعمال الانتقامية العسكرية، إلا أن تعرف ماذا أنت بادئ وكيف ستخرج منه في النهاية(١٧٢).

وفي ٥ أفريل ١٩٨٦ تعرض الملهى الليلي الذي يرتاده الجنود الأمريكان (La Belle) في غرب برلين لتفجيرات أدت إلى هدمه ومقتل ضابط أمريكا وإمرأة تركية وجرح ٢٣٠ آخرين، بينهم حوالي ٥٠ عسكريا أمريكيا، وحسب المصدر الرسمي الأمريكي فإن الدليل (evidence) بين أن العمل الإرهابي هذا قد خطط له ونفذ تحت الأوامر المباشرة للنظام الليبي، ولهذا وفي ليلة ١٤ أبريل ١٩٨٦، قامت الطائرات المقنبلة الأمريكية F 111 المتواجدة بقاعدة ببريطانيا، وكذلك الطائرات المتواجدة على الأسطول الأمريكي في المتوسط (حوالي ٣٠ طائرة مقنبلة US Fighter bombers وطائرات هجوم مدعمة بحوالي ٧٠ طائرة أخرى و١٧ سفينة، وحوالي ١٥٠٠٠ بحارا وطيارا)، قامت كلها بتنفيذ عدة ضربات جوية على خمس (٠٥) مناطق وأهداف في طرابلس وبن غازي، مدمرين مسكن القذافي، وثكنات عسكرية وتسهيلات الاتصالات، وبعض المناطق المدنية.

وقد سبق هذه الغارة حدثين: الاجتماع الخاص لوزراء الخارجية الأوروبي في لاهاي (صباح ١٤ أفريل)، والجولة الأوروبية لرئيس الوفد الأمريكي في الأمم المتحدة الجنرال (Veron Walters) كمبعوث للرئيس (Reagan)، وكان هدف زيارة (Walters) الخمس عواصم أوروبية خلال ثلاث أيام (مدريد، لندن، بون، باريس وروما) هو لتقديم موقف أمريكا من دعم القذافي للإرهاب الدولي، ولدفع الأوروبيين لوضع عقوبات قاسية ضد ليبيا، وكانت محادثات الجنرال (Walters) عشية الغارة الأمريكية، ولم تكن للتشاور، ولكنها كانت طريقة لإعلام الأوروبيين بالقرار المتخذ سلفا، ففي الوقت الذي كان المبعوث الأمريكي في لندن وباريس كان قد سمح باستعمال القواعد البريطانية، بينما الطيران فوق الأجواء الفرنسية قد رفض، وعندما كان في روما يوم ١٤ أبريل مساءا في لقاء مع الوزير الأول الإيطالي (Craxi) فإن الأوامر بالهجوم قد أعطيت وكانت العمليات قائمة. وبسبب كل هذا فإن الحلفاء الأوروبيين، ابتعدوا عن أمريكا بعد الغارة.

أما الحدث الثاني فكان لقاء وزراء الخارجية للمجموعة الأوروبية في لاهاي (صباح ١٤ أفريل ١٩٨٦)، فقد اتهموا ليبيا، ولكنه لم يدع إلى مبادرة العمل العسكري الأمريكي، بل دعوا

إلى إيجاد حل سياسي بين أمريكا وليبيا، من أجل تجنب تصعيد عسكري وتوتر في البحر المتوسط. هذا الموقف أغضب أمريكا واعتبرته متخاذلا من حلفائها.

أما فرنسا فلم تعتبر ليبيا هي الوحيدة المدعمة للإرهاب الدولي، وأرادت أن تحتفظ بسياستها الاستقلالية، وكذلك الحفاظ على روابطها مع العالم العربي، بالإضافة إلى الضغط الداخلي، وكذلك تفضيلها للدبلوماسية الهادئة، ثم كذلك محاولتها الحفاظ على أرواح رعاياها في العالم العربي وخاصة الرهائن الـ ٨ الفرنسيين في لبنان آنذاك. وهكذا رفضت فرنسا المطالب الأمريكية بالسماح للطائرات الأمريكية المقنبلة العبور فوق أجوائها أو حتى الهبوط في كورسيكا بعد الغارة. كما أن إسبانيا فعلت نفس الشيء، ما دفع الطائرات الأمريكية أن تقطع دورة طويلة في اتجاهها إلى ليبيا (٥ آلاف كلم). أما ألمانيا الغربية فإن المستشار (Helmut Kohl) قد أعلن رفضه لاستعمال القوة لحل الخلافات الدولية، وفي نفس الوقت اتهم القذافي بأنه كان له دور وراء تفجير الملهى الليلي غرب برلين.

الموقف الأوروبي بعد العدوان على ليبيا:

حدث تجاهل أمريكي لرأي دول الجماعة الأوروبية، الأمر الذي أبرز بوضوح حدة الخلافات بين أمريكا وحلفائها، خاصة فيما يتعلق بالمصالح، فالدول الأوروبية لم تكتف فقط بالإعراب عن قلقها حيال تصاعد العمليات العسكرية وإنما أدانت في إطار البرلمان الأوروبي الغارة الأمريكية، وصفتها بأنها انتهاك سافر للقانون الدولي، وتصعيد خطير للعنف في حوض المتوسط، وتهديد للسلم والأمن الدوليين، واتهم معظم الأوروبيين أمريكا بأنها لم تستمع لهم.

بيد أن رد الفعل الأوروبي على مستوى الدول، تباين ما بين موقف الدول الجنوبية المطلة على المتوسط والشمالية أو الوسطية، مما يؤكد عنصر المصلحة الذاتية في تسيير السياسة الخارجية لدول أوروبا، ففي حين نددت الدول الجنوبية بعملية خليج سيرت والعدوان على ليبيا، حرصا منها على أمن المتوسط الذي هو جزء من أمنها القومي، حرصت الدول الشمالية على إبداء رأيها بجرأة أكبر خاصة بريطانيا وألمانيا الغربية.

وهكذا فرغم الموقف الأوروبي الموحد الذي ظهر في بيان صدر عن اجتماع وزراء الخارجية للمجموعة في لاهاي، والذي تضمن التحفظ على ضربة عسكرية ضد ليبيا بجانب تعيينه لإجراءات دبلوماسية مشددة ضد ليبيا، رغم ذلك فقد أدت المواقف الفعلية لعدد من الدول

الأوروبية، والتي لم تكن متجانسة بقدر عدم تجانس مصالح ومواقف كل منها على خريطة المتوسط، إلى تجاهل واشنطن لرأي الدول الأوروبية، خاصة وأنها انقسمت بين دول جنوبية لها مصالح حيوية في منطقة المتوسط، وأخرى شمالية بعيدة نسبيا عن دائرة التوتر مع ليبيا. فدول جنوبية أو بحر متوسطية مثل اليونان وإيطاليا وإسبانيا، أعلنت تحفظا شديدا قبل العدوان كما بادرت بعد تنفيذه بالإدانة التي تراوحت بين الصداقة والإشارة الحتمية للأخطار التي قد تمسها من جراء العمليات العسكرية في المتوسط، وكانت صادقة في مخاوفها التي تأكدت بإطلاق الصواريخ الليبية على جزيرة لامبدوسا (Lampedusa) الإيطالية.

أما بالنسبة لبريطانيا، فكانت استثناء، حيث لم يقتصر موقفها على مجرد السماح لطائرات F111 الأمريكية بالانطلاق من قواعدها لضرب ليبيا، بل امتد قبل العدوان، ليشترك مع أمريكا في تهيئة الأجواء الأوروبية والضغط عليها للمشاركة بصورة جماعية في العدوان.

أما إيطاليا فمثلها مثل الدولة المتوسطية الأخرى لم تسمح بمرور الطائرات القادمة من بريطانيا المرور عبر أراضيها تحسبا لرد فعل ليبي عنيف قد يهدد أمن المتوسط الذي هو جزء من أمنها، ورأي (Craxi) أن الأعمال العسكرية عوض أن تضعف الإرهاب الدولي، فإنها قد تؤدي إلى خطورة إثارة انفجار التعصب والتطرف والنشاطات الإجرامية والانتحارية.

The Military actions, far from weakening international terrorism, run the risk of provoking further explosion of fanatism extremism, criminal & suicidal actions [١٧٣].

كما تأسف (Craxi) أن الموقف الذي تبنته الحكومات الأوروبية قد تجوهل من طرف أمريكا. وهكذا اتخذت الحكومة الإيطالية موقف انتقادي ضد العمل الأمريكي، وأحزاب اليسار لم تساند الحكومة فقط، بل نظمت مظاهرات في كل أنحاء إيطاليا وفي هذه المظاهرات كان (Reagan) وليس القذافي هو الذي اعتبر ووصف بالنذل والوضيع (Rascal)[174].

اتهم الأوروبيون أمريكا بأنها لم تقم بمشاورتهم بما فيه الكفاية فيما يخص القيام بالغارة، بل إن هولندا التي كانت ترأس المجموعة ذهبت إلى القول أن العملية هي صفعة في وجه أوروبا. The American action is a slap in the face for Europe.[175].

بل أكثر من ذلك لقد أحدثت الغارة الأمريكية على ليبيا، موجة من الغضب الشديد ضد أمريكا في أنحاء أوروبا، مما هدد بخلق أزمة ثقة عميقة في الحلف الأطلسي، ووضعت هذه الغارة الرؤيا الأوروبية والأمريكية حول كيف يجب أن يشتغل NATO ، وخرجت المجموعة الأوروبية من هذه التجربة بإحساس أنها قد ووجهت بأمر واقع (Fait Accompli) مما جعلها لا هي قادرة على تغييره ولا على القبول به.

إذن ظهرت اختلافات وخلافات عبر أطلسية بوضوح حول كيفية التعامل والرد على مشاكل الإرهاب الدولي، فكانت الغارة الجوية الأمريكية على ليبيا انتقاما على أنشطتها الإرهابية ضد المواطنين والمصالح الأمريكية في أوروبا، التي بينت هذه الخلافات، فقد أدينت الغارة بشدة من قبل عدة حكومات أوروبية، وكان ينظر إلى ليبيا على أنها هدف مناسب لأمريكا وليس كمصدر أساسي للإرهاب الدولي، وأن الانتقام العسكري سيؤزم الوضع أكثر[١٧٦]. كما رأى الأوروبيون أن أمريكا بالغت في التهديد الليبي، وتصرفت بحدة أكثر من اللازم تجاهه، وأن هذه الحدة ربما ستؤدي إلى تهديد أكبر مما يفعله القذافي الآن، بجعل هذا الأخير يتجه نحو الاتحاد السوفيتي مما يغير ميزان القوى في المتوسط، كما يرون أن هذه الضربات يمكن أن تزيد في الأعمال الإرهابية، وتخلق تعاطفا مع ليبيا، وربما تدفع الآخرين للانضمام لصفوف الإرهابيين، كذلك من الصعب ضرب مواقع الإرهابيين في مناطق مأهولة بالسكان، وكذلك فإن حتى ضربة محدودة تتطلب قوات كبيرة جدا (فمثلا الغارة على ليبيا تطلبت استعمال أكثر طائرات وسفن حربية مما استعملته بريطانيا أثناء كل حملة الفولكنلاد).

ولكن رغم هذا ففي بيان قمة طوكيو للدول الصناعية (مايو ١٩٨٦) أدان البيان الإرهاب بقوة، وأشار لأول مرة صراحة إلى مسؤولية ليبيا عنه، وحتى مساندة الموقف العسكري الأمريكي بالعقوبات الديبلوماسية والسياسية التي فرضتها الجماعة الأوروبية على ليبيا في يونيو ١٩٨٦، والتي حاولت أمريكا دفع أوروبا إلى توسيعها لتتضمن عقوبات اقتصادية جديدة مثل حظر استيراد النفط الليبي، وهو الأمر الذي رفضه الأوروبيون.

وبصفة عامة فإن المواقف الأوروبية تجاه الأزمة الأمريكية الليبية، قد ارتبطت بعدة اعتبارات متعلقة بالجانب الجيوبوليتيكي، فالموقع الجغرافي لعب دورا كبيرا في تحديد مواقف

هذه الدول، وهكذا وجدنا الدول المتوسطية منها أكثر تحفظا حول العدوان من دول الشمال والوسط، وأن بريطانيا ما تزال تفضل التحالف عبر الأطلسي عن التحالف عبر المانش.

كذلك هذه المواقف متعلقة بالمحافظة على المصالح الاقتصادية، فالجانب المصلحي كان له دور كبير في هذا الاختلاف، ففي سنة ١٩٨٥ صدرت المجموعة الأوروبية ليبيا موادا غذائية بقيمة ٤٦٠ مليون إيكو (٢٥٠ مليون دولار)، في حين أن تجارة أمريكا مع ليبيا كانت غير ذات أهمية، واستوردت دول EEC حوالي ١٠,٥ مليون إيكو لليبيا، كما كانت ليبيا هي الممون الأساسي للبترول فإيطاليا وألمانيا الغربية، يضاف إلى ذلك أن الاثنين (إيطاليا وألمانيا) لهما مواطنين كثيرين يعملون في ليبيا، وهناك خطورة أن يصبحوا رهائن محتملين لدى ليبيا[١٧٧].

غير أن هناك عوامل أخرى، أثرت في المواقف الأوروبية فيما يخص الإرهاب الدولي بصفة عامة، وهو النظر إليه واعتباره مسألة تندرج تحت مسألة (OAI)، هو ربط الإرهاب العربي مع المشاكل السياسية في الشرق الأوسط، والمقاربات المختلفة Different Approaches الأمريكية والأوروبية لحلها (هذه المشاكل)، وهناك شعور قوي لدى أوروبا حول فائدة وملاءمة الأداة العسكرية في مواجهة الإرهاب.

لقد كان هناك دعم محدود جدا لحكومات أوروبا الغربية لمواجهة الأعمال الإرهابية، باستثناء الحكومة البريطانية فإن كل الحكومات الأوروبية وشعوبها أدانوا بشدة استعمال القوة، وبعض الرسميين تأسفوا لنقص أو عدم وجود المشاورات من طرف أمريكا لهم، وكان لسلوك الأوروبيين عدة أسباب: العامل الجيوبوليتيكي، المصالح الاقتصادية الرغبة في الحفاظ على الاستقلالية عن السياسة الأمريكية، الكره والنفور من استعمال القوة والاهتمام بعواقبها.

أما أمريكا قد أظهرت امتعاضها وغضبها من تحفظ حلفائها من دعمها في تطوير قوات تدخلية في منطقتي المتوسط والخليج ضد الأعمال الإرهابية، بل إن إدارة (Reagan) انتقدت جهود بعض الدول الأوروبية لقيادة تعاونها مع دول عربية خاصة تراها واشنطن تهدد مصالحها ومصالح الغرب عامة، مثلا تعاون كل من اليونان وإيطاليا مع ليبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية، قد أغضبت كثيرا أمريكا.

ففي حادثة (Achille Lauro (AL)) ظهرت خلافات أساسية بين أمريكا وإيطاليا تخص كيفية التعامل مع "الإرهاب" فعندما قررت أمريكا إجبار الطائرة المدنية المصرية

المقلة لمختطفي (AL) بين مصر وتونس وإجبارها على النزول في القاعدة الجوية بصقلية (Signonella)، فإن هذا العمل اتخذ بدون موافقة إيطاليا، مما أدى إلى نشوب أزمة ديبلوماسية في العلاقات الأمريكية الإيطالية لأول مرة منذ 1945 [178]

شعر الأمريكيون بعمق أنهم قد تركوا لوحدهم من طرف حلفائهم الطبيعيين الذين ما زالوا يعتمدون في أمنهم على وجود الجنود والقوات الأمريكية على أراضيهم، ولهذا وبسبب نقص الدعم الذي حصلت عليه أمريكا من طرف حلفائها، ظهرت أصوات في أمريكا تقترح على واشنطن أن تبدأ بالتفكير في سحب قواتها من أوروبا (اقتراح Mansfield). كل هذا خلق أزمة ثقة في العلاقات الأطلسية، فمثال الحالة الليبية، ظهر الدليل أن هناك مشاكل في هذه العلاقات، فإدراك الخطر والتهديد المشترك غير متفق عليه بين طرفي الأطلنطي، وليس هناك إجماع حول الأسباب والنتائج، وظلت مسألة كيفية مواجهة الإرهاب الدولي مصدرا آخر للاختلاف، إذ بعد الغارة على ليبيا كانت هناك أزمة علاقات أطلسية عميقة، فقد عمقت الشعور بعدم الثقة في التحالف الغربي، وظلت مسألة مواجهة الإرهاب الدولي مصدرا آخر للاختلاف حول (OAI) بين جانبي الأطلنطي.

استمرت الحملة الأمريكية على ما يسمى بالإرهاب الدولي مع حلول الألفية (٢٠٠٠)، ورغم سائر مظاهر استعراض التضامن والاستعداد الأوروبي للتعاون مع أمريكا، والتنويه بما سبق تعديله من مهام الحلف الأطلسي لتشمل مكافحة الإرهاب الدولي بعد سقوط العدو الشيوعي في الشرق، إلا أن الدول الأوروبية توجه انتقادات بصورة منتظمة إلى أمريكا وتنتقدها باتباع نهج مبسط تجاه السياسة الخارجية من حيث ربط كل شيء بالجوانب الاستراتيجية على الإرهاب، وجر الحلفاء الأوروبيين إلى مغامرات انتقامية عسكرية لا يمكن أن يترتب عليها على المدى البعيد إلا مزيد من العداء الذي قد تتعرض له أوروبا أولا لعواقبه الوخيمة. وحدث هذا بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ والحملة الأمريكية على أفغانستان ثم العراق وما لاقته الدول الأوروبية من أعمال إرهابية هنا وهناك.

صحيح أن المواقف والتعليقات الأوروبية لا تتخلى عن مشاركة أمريكا في إعطاء تصور واحد للإرهاب وتحميل العرب المسلمين مسؤوليته، لكنهم يختلفون في أدوات معالجته. فالأوروبيون يفضلون الترغيب على الترهيب والجزرة على العصا، أما الأمريكيون فيفضلون

الترهيب على الترغيب والعصا على الجزرة. الأوروبيون يرون أن ذلك سيولد مزيدا من الإرهاب، كما أن مزيدا من التحركات العسكرية الأمريكية بتوجيه ضربات انتقامية خاصة في العالم العربي والإسلامي، من العسير جدا التنبؤ بما سيكون عليه شكل التطورات في المنطقة بكاملها وهو ما يهدد الوجود الأمريكي والوجود الغربي عموما داخل حدودها.

- أخيرا أن هناك خلاف وتعارض كبير بين الطرفين الأوروبي و الأمريكي في التعامل مع ما يسمى بمحور الشر، فالتعارض بين التصورين الأوروبي والأمريكي يظهر من خلال مفردات الخطاب السياسي الأمريكي المتميز بقراءة دينية أساسها الصراع بين " الخير والشر "، الأول تجسده أمريكا، والثاني خصوصا من لا يخضع لإراداتها، صراع الخير والشر فكرة متأصلة في المجتمع الأمريكي ذي التقاليد الأصولية البروتستنتية، وصار خطابا دوليا مع (Reagan) لما وصف الاتحاد السوفيتي " بإمبراطورية الشر"، وفي جانفي ٢٠٠٢ وصف الرئيس بوش كلا من العراق وكوريا الشمالية وإيران بمحور الشر، فكان أن أثار موجة استياء دولية خاصة في أوروبا، فقد اعتبر وزير الخارجية الفرنسي " Herbert Verdine " حينذاك محور الشر تبسيطا، وسار (كريس باتن) المفوض الأوروبي في نفس الاتجاه وأن بمفردات مختلفة، مما استفز واشنطن حيث اعتبر (Colen Powel) كلام فيدرين تجاوزا، وخلال هذا التراشق بين ضفتي الأطلسي، اعتبر وزير خارجية ألمانيا يوشكا فيتشر أن أمريكا تعامل حلفاءها كما لو كانوا سائرين في ملكها. وخير من عبر عن فتنة محور الشر بين الحلفاء المعلن في الشؤون الدولية في (New york times) هو Thomas Freedman لما كتب " أن الرئيس بوش يعتقد أن إيران والعراق وكوريا الشمالية هي محور الشر، والأوروبيون يعتقدون أن Donald Ramsfield و Dick Chennay وCondelisa Rice هم محور الشر[١٧٥].

مراجع الفصل الخامس و هوامشه:

١) Karl Kaiser, **Europe & America: A Critical Phase,** Foreign Policy, July 1974, p 429.

٢) جلنار النمس، **السوق الأوروبية**، مرجع سابق، ص ١١٠. و Stephen J.Artney, Op.cit, p 437. و Hervey Sicherman, **Politics of Dependence: Western Europe & the Arab-Israel Conflict**, ORBIS 23, Winter 1980, p05.

٣) نادية محمود، مرجع سابق، ص ٩٨.

٤) William Cromuvell, Op.cit, p29

٥) بشارة خضر، مرجع سابق، ص ص ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠.

٦) المرجع نفسه، ص ١٢٩.

٧) المرجع نفسه، ص ١٣٠.

٨) المرجع نفسه، ص ١٣٠.

٩) Charles Saint Prot, Op.cit, p 156.

١٠) علاء الدين هلال، **أمريكا والوحدة العربية**، مرجع سابق، ص ٢٢٦.

١١) أحمد صدقي الدجاني، مرجع سابق، ص ٦٧.

١٢) حامد ربيع، **الحوار العربي الأوروبي**، مرجع سابق، ص ١١٨.

١٣) محمد خالد الأزهري، مرجع سابق، ص ٨٠.

١٤) Richard H.Ullman, Op.cit, p 620

١٥) عبد الفتاح الرشدان، مرجع سابق، ص ٣٥.

١٦) ناصف حتي، **الشرق الأوسط والعلاقات**، مرجع سابق، ص ص ١١٠، ١١١.

١٧) علاء الدين هلال، **أمريكا والوحدة العربية**، مرجع سابق، ص ٢٢٨، ٢٣٠.

١٨) ناصف حتي، **الشرق الأوسط والعلاقات**، مرجع سابق، ص ١١١. و William Cromwell, Op.cit, pp 24, 25.

١٩) - ناصف حتي، **الشرق الأوسط والعلاقات**، مرجع سابق، ص ص ١٧، ١٨.

٢٠) A.M.Garfrinkle, **Western Europe's**, Op.cit, p 31.

٢١) جلنمار النمس، **السوق الأوروبية**، مرجع سابق، ص ص ١١٥، ١١٦.

٢٢) Dominique Moisi, **L'Europe et le Conflit Israelo-Arabe**, Politique Etrangère » N°4,4ème Année Décembre 1980, p33 et
Hevey Shicherman. **Politicy of Dependence**, Op.cit, p 33

٢٣) Edward Martim, **Europe looks for a Role**, Middle East International, 23 May 1980, p 07.

٢٤) نادية محمود، مرجع سابق، ص ١٢٣.

٢٥) John Palmen, **Caution is the Watchward**, Middle East International, 5 June 1981, p 09

٢٦) عبد الفتاح الرشدان، مرجع سابق، ص ٣٥، ٢٠٩.

٢٧) علاء الدين هلال، **أمريكا والوحدة العربية**، مرجع سابق، ص ٢٣٤.

٢٨) انظر حول هذه النقطة:

Elmo R.Zumwalt, **The Lesson for NATO of Recent Military Experience**, The Atlantic Community Quarterly, Winter 1974-75, p449. &

Thomas A.Bryson, Op.cit, p 8.

٢٩) حامد ربيع، **الحوار العربي الأوروبي**، مرجع سابق، ص ٨٥.

٣٠) ابراهيم عبد المنعم كروان، مرجع سابق، ص ٨٨.

٣١) Raymond L.Garthoff : **Detente & Confrontation : American Soviet Relations from Nixon to Reagan**, Washington DC Brookings Institute 1985, p403.

32) Simon Bromley. **American Hegemony**, Op.cit, p218.

٣٣) ابراهيم عبد المنعم كروان، مرجع سابق، ص ٨٨.

٣٤) Douglas Stuart, William Tow, **The Limits of Alliance : NATO Out of Area Problems Since 1949**, the Johns Hopkins University press, Batlimore & London 1990, p 227.

٣٥) صبرة مقلد، **العلاقات الأوروبية الأمريكية**، مرجع سابق، ص ١٦٩.

٣٦) انظر هذا المجال:

أحمد عبد الرحيم مصطفى، مرجع سابق، ص ٦٠ و:

James O.Goldsborough, **France, the European Crisis & the Alliance**, Foreign affairs, April 1974, p438.

٣٧) Mohamed Abu Bakr.**NATO & the 4th Arab**, Op.cit, p 46.

٣٨) Nasser H. Arruri. **The Middle East Crucible**, Op cit.

٣٩) عبد القادر فهمي، مرجع سابق، ص ٨٨ و:

Raymond L.Garthoff, Op.cit, p 237.

٤٠) IBID, p 237.

٤١) D.Stwart & W.Tow, Op.cit, p403

٤٢) Abou Bakr Mohamed, Op.cit, pp 59, 60.

٤٣) ويليام كوانت، مرجع سابق، ص ٢٨٤.

٤٤) Elizabeth D.Sherwood, Op.cit, p 141.

٤٥) Abu Bakr Mohamed, Op.cit,p 61.

٤٦) انظر مقالات من الصحف: ابراهيم كروان، مرجع سابق، ص ٢٧.

٤٧) بريماكوف، مرجع سابق، ص ٢٣١.

٤٨) Abu Bakr Mohamed, Op.cit, p 46

٤٩) - أنظر كل هذا في Ibid pp 60-61.

٥٠) R.L Garthoff, Op.cit, p 402.

٥١) D. Stuart and W.Tow, Op.cit, p 404

٥٢) James Goldsborough, Op.cit, p 500.

٥٣) Ibid, p 548.

٥٤) Abu Bakr Mohamed, Op. cit, p 64.

٥٥) R.L . Garthoff, Op. cit, p 403.

٥٦) Walter Laqueur, **Confrontation, the Middle East War and World Politics**, Hildwood House, London, 1974, p 181.

٥٧) Mark Thee, **Detente & Security in the Aftermath of the Fourth Middle East War**, Bulletin of Peace Proposals». Vol 5, 1974, p92.

٥٨) D.Stuart and W.Tow, Op. cit, p 226.

(٥ĕ Alstair Buchan, **Europe, America from Alliance to Coalition**,The Atlantic Papers, 4/1973.

(٦٠ أPننا فرنسا كطرف أوروبي لأن السياسة الPارجية الأوربية لم تتبلور بعد في هذا الوقت.

(٦١ Charles Saint Prot, Op.cit, p 168

(٦٢ Steven Spiegel (ed) **The Middle East**, Op.cit, p 14

(٦٣ نادية محمودÜ مرجÿ سابǩÜ f ١١٠.

(٦٤ المرجÿ نفسǅÜ f ١١١.

(٦٥ بشارة Pضرٍ مرجÿ سابǩÜ f ١٠٢.

(٦٦ Steven Spigel (ed) **The Middle East**. Op.cit, p 203.

(٦٧ بشارة Pضرٍ مرجÿ سابǩÜ f ١٠٣

(٦٨ A.M.Garfinkle, **Western Europe's**, Op.cit, p 25.

(٦ĕ جلنار النمΣÜ مرجÿ سابǩÜ f f ١١٣-١١٤.

(٧٠ Cheysson, **Speeaking to Both Sides With One Voice**, The Middle East, February 1982, p 16.

(٧١ مجموعة من الباحثينÜ **السياسة الأمريكية والعرf** Ü مرجÿ سابǩÜ f ٢٤٤.

(٧٢ Derek Lee Boart (ed), **Europeen Security: Prospects for 1980**, Lexington Books DC Heath & Company, Lexington, 1979, pp63-64.

(٧٣ Karl Kaiser, **Political, Economy** .Op.cit, p 421.

(٧٤ Abdulaziz Al Sowayegh, **Arab Petro-Politics**, p 01.

(٧٥ Mac Benutmek, **Nato's Out of Area Problem**, Adelphi Papers, Autumn, 1986, pp 36.

(٧٦ Wichard Wayke, **Intra-Alliance Relations a crisis in Us- West European Relation**, Nato Review,.N° 5/October 1981, p16.

(٧٧ David Painter,**International Oil & National Security**, Deadalus, Vol 120 n°4 Fall 1991, p 237.

(٧٨ صبرة مقلدÜ **ƗTارǓ الأوnj العالمية** Ü مرجÿ سابǩÜ f ٤٠.

(٧ě H.Shahed et I.Rabinovich, Op.cit, p 87.

(٨٠ جدول مPdوذ منÜ بن سلطان عمارÜ مرجy سابkÜ f ٦٦.

(٨١ المرجع نفسه ص ١٠٠.

(٨٢ H.Shahed et I.Robinovick, Op.cit, pp 228.

(٨٣ Ibid, p 229

(٨٤ Ibid, p230

(٨٥ شلبي محمد، مرجع سابق، ص ١٩، ٢٠.

(٨٦ - بول بالطا، مرجع سابق ص 60.

(٨٧ بول بالطا، مرجع سابق ص ٦١ وما بعدها.

(٨٨ H.Shaked et I Robinovick, Op.cit, p 234.

(٨ě James Brown, **The Nato Challenge**, Op.cit, p 257.

(ě٠ ميشيل لولار، **التعاون المالي بين العرب وأوربا، في مواجهة الإحتكار الأمريكي للعلاقات**، المستقبل العربي عدد ١٦، جوان ١٩٩٠، ص ٨٥.

(ě١ Henri Simonet, **Energy and the Future of Europe**. Foreign Affairs/April 1975, p 450 ».

و نبية الإصفهاني، **المبادرة الأوربية من ستراسبورغ إلى البندقية**،السياسة الدولية، عدد ٦١ يوليو ١٩٨٠، ص ٢٠٦ .

(ě٢ Wilfrid.L.Kohl, **The USA, Western Europe and the Energy Problem**, Journal of International Affairs, Vol 30, 1976, p 81.

وعبد الرحيم مصطفى، مرجع سابق، ص ٢٥٢.

(ě٣ - نبية الٲصفهانيÜ**الtاعلات البtرولية من الtارة الٲوربية**Üالسياسة الدوليةÜعدد ٤١ يوليو ٧٥ě١Ü f f ٧٤Ü٧٣.

(ě٤ Robert.J. Lieber, **Europe and America in the world Energy Crisis**, International affairs, October 1979, p 533.

(ĕ٥ محمد شلبيٓ مرجٸ سابۆٓ f ١٦٠ وما بعدها.

(ĕ٦ Richard H.Ullman. Op.cit, pp 14, 15

(ĕ٧ أنظر الموقف الفرنسي في : Elizabeth D.Shewood, op.cit, pp 143 et Abu bakr Mohamed, op.cit, p 38.

(ĕ٨ نادية محمودٓ مرجٸ سابۆٓ f ٢٢٥.

(ĕĕ علاٳ الدين هلالٓ **ۿمريكا والوθدة العربية**ٓ مرجٸ سابۆٓ f ٢٢٦.

(١٠٠ Charles Saint Prot. Op.cit, p 150.

(١٠١) بوقنطار الحسانٓ مرجٸ سابۆٓ f ٦١.

(١٠٢ David Allen & Michael Smith, **Europe, the USA and the Middle East**, Op.cit, p 126.

(١٠٣ Steven Spiegel (ed), **The Middle East and the Western Alliance**, Op. cit, p 83.

(١٠٤ Ibid, pp 104 and 128.

(١٠٥) ناصيف حتي: "**الٳرڽ الأوسٮ ٳ ٳ العلاقات**ٓ مرجٸ سابۆ f ١٢.

(١٠٦ Henry Kissinger, **For the Record: Selected Statements 1977-1980**, Werden Field & Nicolson et Micheal Josef, Ltd London 1981, p 302.

(١٠٧ Karl Kaiser, **The Energy Problem and Alliance System: Europe**, Adephi Papers»N° 115. 1975, p 41.

(١٠٨ William G.Hyland, **The Atlantic crisis**, Daedalus, Winter, 1981, p43.

(١٠ĕ Henri Simonet, Op.cit, p 162.

(١١٠ Henry Nam, **The US Foreign Policy in the Energy Crisis**, The Atlantic community Quarterly, Vol 13,Winter, 1974-1975, 434.

(١١١) أنظر ذلك في :

Robert J.Lieber **Europe and America**, Op.cit, p 531. وهالة سعوديٓ **السياسة الأمريكية اتجاه الٮراڽ العربٳ الإسرائيلٳ**ٓالمستقبل العربيٓ عدد ٥٧ٓ نوفمبر ١ĕ٨٣ٓ f f ٢٣٤ٓ ٢٣٥.

(١١٢ André Fontaine, **Transatlantic Doubts & Dreams**, Foreign affairs vol 59, 1981, pp 82, 83.

(١١٣ Robert R.Bouwie, **The Atlantic alliance**, daedalus, vol 110, N° 1, writer 1981, p 67.

(١١٤ Robert J.Lieber, **Europe & America**, Op.cit, pp 522, 523.

(١١٥ Elizabeth.Sherwood, Op.cit, p 184.

(١١٦ Dan Smith, **Pressure: How america runs NATO**,Bloomsbury publishing Ltd, London 1983, p 233.

(١١٧ ورغم المعارضة الأمريكية إلا أن الجزائر قد وضعت كذلك داخل المادة ٦ وذلك لأن فرنسا أشارت إلا أنها تمثل جزء لا يتجزأ من أراضيها.

انظر: Mac Bentmek, **NATO's out of area problem**, Op.cit, p 16.

(١١٨ Ibid, p 25.

(١١٩ انظر هذا الأمر في: J.I.Coffey & G.Bonvicini, Op.cit, pp 01, 02.

Otto Pick (ed), **The Cold War Legacy in Europe**, Printer publichers, و London, St Martins, press NY 1992, p 16.

(١٢٠ Eduard A.Kalodziej, **Europe: The partial partner**, International Security, Winter 1980/ 81, pp 116, 118.

(١٢١ Elizabeth Sherwood, Op.cit, p 38 & AE.

(١٢٢ Ibid, p 40.

(123 John C.Campbell, **Oil & Turmoil, Western Choices in the Middle East,** The Atlantic Community Quarterly, Vol 17, Fall 1979, p224.

(124 Ellot A.Cohen, **The Long Term Crisis of the Alliance**, Foreign Affairs, Vol 61, Winter 1982/ 83, p 330.

(125 Mac Bentmek**, NATO Out of - Area Problem**, Op.cit, p 63.

(126 Shahran Chubin, **US Security in the Persain Gulf in the 1980's**, Deadalus,Fall 1980, p 50.

(127 Roy H.Ginsberg, Op.cit, p 131

(128 J.I.Coffey & G.Bonvicini, Op-cit, p 10.

(129 انظر هذين الرأيين في: - Frederick H.Hartman & Robert - L.Wendzel, **Defending America's Security**, Pergamon Brassey's International Defence Publichers Inc 1988, pp 170, 163.

(130 Laurence Freedman (ed), **The troubled Alliance Atlantic Relation in the 1980's,** Op.cit, p 02.

(131 Roy H.Guisberg, Op.cit, p 131.

(132 انظر هذا التنظيم في: Elizabeth D.Sherwood, Op.cit, p 04

(133 Ibid, p 08.

(134 Thomas Peter Glakas, **Instability in the Gulf Region, a New Challenge for Western Security**, NATO Review, Vol 29, N°1, February 1981, p 21.

(135 Stanley Hoffman, **Cries & Whimpers: thoughts on West-European-American Relations in the 1980's,**Deadalus,Vol N°03, Summer 1984, p 135.

(136 Mac Bentmek, **NATO's Out of Area Problem**, Op.cit, p 14 & Harrey Sicherman, **Europe's Role in the Middle East: Illusions & Realities**, ORBIS, Winter 1989, p 803.

(137 Shahran Chubin, **US Security Interests**, Op.cit, p 37.

(138 Elizabeth D.Sherwood, Op.cit, p 68 etc.

(139 IBID, p 91.

(140 Shahran Chubin, Op.cit, p 31.

(141 John C.Campbell, **Oil & Turmoil**, Op.cit, p 300.

(142 Elmo.R.Zumwalt, Op.cit, p 454.

(143 Shahran Chubin, Op.cit, p 32.

(144 J.I.Coffey & G.Bonvicini, Op.cit, pp 149, 150.

145) IBID, pp 270, 277.

146) Steven.L.Spiegel (ed), **The Middle East**, Op.cit, p12.

147) James Brown, Op.cit, p 253.

148) - انظر رد فعل أوروبا حول عملية إنقاذ الرهائن في:
Steven.L.Spiegel (ed), **The Middle East**, Op.cit, p 13.

149) Elizabeth D.Sherwood, Op.cit, p 148

150) Phil Williams, **Europe, America & the Soviet Threat**, The world Today, 38, 1982, p 372.

151) William G.Hyland, Op.cit, p 41.

152) James Brown, Op.cit, p 404.

153) J.I.Coffey & G.Bonvicini, Op.cit, p 203.

154) Elizabeth D.Sherwood, Op.cit, p 167.

155) William T.Tow , **NATO's out of Region Challenges & Extended Containment**, ORBIS, Winter 1985, p 834.

156) J.I.Coffey & G.Bonvicini, Op.cit, p 287.

157) انظر عملها هذا في: Ibid, p 283.

158) Ibid, p 284.

159) James R.Golden & Other (ed), **NATO at Forty, Change, Continuity & Prospects**, Westview Press, Boulder, San Francisco, London 1989.

160) انظر ذلك Mac Bentmek, **NATO's Out of Area Problem**, Op.cit p 161, 162.

161) انظر هذا المفهوم الجديد لـ NATO في سعيد اللاوندي، **الشرق الأوسط الكبير**، مرجع سابق، ص ٢٨٦.

162) J. I. Coffey, Op.cit, p 260.

١٦٣) د.عبد اللطيف محمود، **تطور العلاقات العربية الأمريكية من استراتيجية الاحتواء إلى استراتيجية الإحلال**، الوحدة، العدد ٩٣، مايو ١٩٩٢، تصدر عن المجلس القومي للثقافة العربية، المغرب، ص ٩٢.

١٦٤) James Brown, Op.cit, p 256.

١٦٥) Anastasia Paradalis, **European Political Cooperation & the USA**, Journal of Commun Market Studies, Vol 25, N°4, June 1987, p282.

166) J.I.Coffey & G.Bonvicini, Op.cit, p 211.

167) IBID, p 290.

168) Sam Younger, Op.cit, p 166.

169) انظر تفجيرات بيروت في: James Younger, Op.cit, p 159

et : Mac Bentmek, **NATO's Out of Area**, Op.cit, p 36

170) - انظر المشكل الأمريكي الليبي: J.I.Coffey & G.Bonvicini, Op.cit, p15.
et: Stephen Gill (ed), **Atlantic Relations Beyond the Reagan Era,** .Hervester Weatsheaf, St Martin's press, NY 1989, p101.

171) The Times 21 April 1986.

172) انظر حول التجارة: J.I.Coffey & G.Bonvicini, Op.cit, p289.

173) انظر تصريحات (Craxi) Ibid, p 212.

174) Ibid, p 212.

175) The Times 16 April 1986.

176) Sam Younger, Op.cit, p 166.

177) Ibid, p 288.

178) - انظر حيثيات المشكلة الأمريكية الإيطالية في:
James R.Golden**, NATO at Forty**, Op.cit, p 89.

179) Http. islamonline.net.arabic politics 2003/ 07 article 49h tmt.

الفصل السادس :
مجالات تأثير المنطقة العربية
على العلاقات الأطلسية و حدودها

Extents & Limits of the Influence of the Arab Region on the Atlantic Relations

هذا الفصل يبين أنه رغم أن هناك تأثير للمنطقة العربية كنظام إقليمي على العلاقات الأطلسية من خلال ما استعرض في الفصول السابقة إلا أن هذا التأثير محدود، لأن هناك قيود وضوابط بعضها نابع من الجانب الأطلسي نفسه والبعض الآخر من جانب النظام الإقليمي العربي ذاته.

المبحث الأول: الضوابط و القيود الأطلسية
Atlantic Limits

هذه القيود نابعة من الجانب الأطلسي نفسه، تجعل تأثير المنطقة العربية كنظام إقليمي محدوداً، بعض هذه الضوابط و القيود ناتجة عن المجموعة الأوروبية كطرف أطلسي (وضعها وتأثيرها المحدود في النظام الدولي كقوة متوسطة ومن الدرجة الثانية، وكذلك محدودية نجاعة سياستها الخارجية كمجموعة) والضوابط الأخرى ناتجة من التأثير الأمريكي على استقلالية المجموعة الأوروبية، بالإضافة إلى التوافق بين الجانبين في عدة مجالات، نظراً لعدة اعتبارات منها الانتماء إلى نظام اجتماعي واحد و منها مواجهة العدو الخارجي (أو النظرة الحضارية).

المطلب الأول: وضع و دور أوربا المحدود في النظام الدولي:

عامة هناك علاقة بين وضع الدولة أو مجموعة من الدول في النظام الدولي و بين سلوكها الدولي، إذ يؤثر هذا الوضع على هذا السلوك. و الدول الأوربية سواء نظرنا إليها ككيان جماعي يحاول أن يبلور إرادة سياسية مشتركة تجاه القضايا الدولية، أم نظرنا إلى بعض الدول الأوربية الكبرى منفردة مثل فرنسا وبريطانيا وألمانيا، فإن وضعها الثانوي في النظام الدولي يثير مشكلة محدودية دورها في هذا النظام[1]. وإن مدى قدرة الجماعة على القيام بدور مستقل وفعال في السياسات العالمية بصفة عامة وفي المنطقة العربية بصفة خاصة، إنما يرتبط بتأثير وزن ووضع الجماعة في النظام الدولي[2]، ففي ظل القطبية الثنائية في النظام الدولي، كانت هناك حدود على حرية حركة الأطراف الثانوية في التحالف، وهكذا فوضع أوربا في بنية النظام الدولي فرض على حرية حركتها قيوداً، وخاصة عندما اصطدمت هذه الحركة بإرادة أمريكا زعيمتها.

لقد سمح النظام الدولي، بتطوير المواقف المشتركة لدول EEC في الساحة الدولية، ولكن حالت بنية هذا النظام دون تطوير أكثر بجدية، فقد اضطرت دول EEC في كثير من الأحيان أن تنزل عند رغبة أمريكا قبل أن تعلن عن تطور موقفها[3].

إن تصور دول EEC لدورها، فهو يعكس بنية النظام الدولي، ويعبر عن مكانتها فيه، فهي وإن كانت في المركز من النظام الدولي، إلا أنها ثانوية بالقياس إلى كل من القوتين العظيمتين، والدور الذي يمكن أن تلعبه هو دور مساعد يحتاج إلى موافقة الإرادات المعنية، فالاستقطاب الشديد لا يترك إلا هامشًا لحركة محدودة للأطراف الثانوية في التحالف[٤].

فمثلاً التغيرات التي شهدها النظام الدولي، والمتمثلة في اتجاه العملاقين نحو وفاق جديد بعد منتصف الـ ٨٠، دشنته لقاءات القمة المتكررة، و محادثات واتفاقية الحد من التسلح بالأسلحة المتوسطة وقصيرة المدى (ديسمبر ١٩٨٧)، و كذلك التوصل إلى بعض التسويات والتفاهم بشأن بعض المشكلات الإقليمية...الخ، فمثل هذه التطورات في النظام الدولي، ضيقت مجال حرية حركة المجموعة الأوربية وشكلت قيودًا على مجال هذه الحرية.

إن أوربا ظلت تعتبر من القوى الثانوية في النظام الدولي، فهي لم تكن بالقوى العظمى مثل الاتحاد السوفييتي وأمريكا، وهي ليست بالدول الضعيفة أيضًا كمعظم دول العالم الثالث، بل هي في الوسط، وبهذا فإن دورها وتأثيرها في الأحداث الدولية، ظل هامشيًا (محدودًا) وغير فعال، وهذا مرتبط ارتباطًا كبيرًا بنفوذها وتأثيرها في الساحة الدولية.

إن القوى الثانوية و المتوسطة هي إقليمية، و هيمنتها لا يمكن أن تكون إلا جزئية، لأنها تعتمد على القوى الأعظم، فأوربا بدون الحماية الأمريكية لا تستطيع مقاومة التهديد السوفيتي[5].

إن دول EEC وإن كان لها وزن عملاق من الناحية الاقتصادية إلا أنها ظلت في مجال التأثير العالمي دون الوزن الذي يتناسب وقوتها الاقتصادية، فهي دون المستوى في المجال العسكري و الاستراتيجي، وأنه وإن كانت المجموعة تحاول انتهاج بعض المواقف المستقلة في السياسة الدولية (كموقفها من أزمة الطاقة الدولية مثلاً وغيرها)، إلا أنها لم تنفصل عن ارتباطها باستراتيجية أمريكا الدولية، كما لا تزال طرفًا مع أمريكا في تحالف الأطلنطي، حتى وإن كانت فرنسا قد ضاعفت من ثقلها كقوة نووية، إلا أن إمكانياتها في التأثير السياسي الدولي ظل محدودًا نسبيًا.

ويرجع بطرس غالي، سبب عدم قدرة أوربا الغربية أن تصبح قوة عسكرية واستراتيجية رغم قوتها الاقتصادية و التكنولوجية إلى عدة أسباب منها[٦]:

١) ليس لأوربا الغربية عمق إستراتيجي بسبب ضيق رقعتها الإقليمية بخلاف الوضع بالنسبة لأمريكا والاتحاد السوفييتي والصين.

٢) على الرغم من إمكان قيام وحدة أوربا، فإن المنافسة ستظل قوية بين كل من فرنسا وألمانيا، مما يجعل تكتلها عسكريًا أمرًا غير سهل، ففرنسا ما زالت متمسكة بقوتها النووية الخاصة، وألمانيا الغربية كانت لا زالت تخشى من أن تكون لنفسها قوة ذرية خوفا من إثارة الاتحاد السوفييتي، أما إنجلترا فمازالت تؤثر الحماية العسكرية الأمريكية على الإسهام في إقامة قوة عسكرية ذاتية لأوربا.

٣) إن أمريكا مترددة في مساعدة أوربا الغربية على أن تكون لها قوة عسكرية ذاتية، أما الاتحاد السوفييتي فظل يعارض أشد المعارضة مجرد الشروع في إقامة تلك القوة.

هناك سياسة طموحة للـ EEC " الاستقلالية " ولكن هل تملك أوربا وسائل هذه السياسة الطموحة ؟ يظهر لنا أن قدراتها الداخلية محدودة، ويزداد الأمر صعوبة فيما يخص المرغمات الخارجية التي تواجهها. فإذا كانت أوربا الجماعية، تعتمد في أدائها لدورها العالمي على القوة الاقتصادية والتكنولوجية والتجارية، نظرًا لعدم وجود قوة عسكرية موحدة فإن فعالية استخدام هذه الأداة لمساندة أهداف سياسية عليا، إنما تقع عليها قيودًا نابعة من العواقب المحتملة لهذا الاستخدام على الجماعة ككل وعلى المصالح الاقتصادية لأعضائها. فهل تستطيع الـ EEC أن تتحمل تكلفة سياسة خارجية تسعى إلى تأكيد النفوذ السياسي ؟

لقد قال فريدريك الأكبر، قبل أكثر من ٢٠٠٠ سنة " إن سياسة بدون قوة عسكرية، مثل جوقة بدون آلات موسيقية ". وإذا نظرنا إلى الدول الأوربية، فليس لها نشاط عسكري أوربي خارج أوربا، وهذا يدل على محدودية القدرة الأوربية أيضًا فرديًا أو جماعيًا بدون دعم القوة العظمى، وحتى استعمال بريطانيا للقوة في الفولكلاند (سنة ١٩٨٢) لم يكن إلا بمساعدة أمريكا. كذلك هناك محدودية في القدرة الجماعية، ورغم أن الجماعة الأوربية كان يمكنها استعمال السلاح الاقتصادي، ولكن ليس هناك اقتراح للقيام بنشاط عسكري مشترك، وحتى الإجماع حول النشاط الاقتصادي، كان يصعب تحقيقه بسبب تضارب المصالح الوطنية. وحتى استعمال فرنسا للوسائل العسكرية خارج أوربا، فقد كان عبارة عن التعامل مع مشاكل مخلفات الامبراطورية الاستعمارية ليس لتدعيم الوحدة الأوربية.

هناك أيضًا الضعف السياسي، فأوربا كمجموعة ترغب في توحيد مواقفها إزاء القضايا والأحداث الدولية المتلاحقة، والخروج إلى العالم بموقف موحد يعبر عن أوربا ككيان مستقل بذاته، وكتلة دولية لها وزنها وثقلها، ولكن فشلت في تحقيق ذلك، ويمكن إرجاع محددات هذا الفشل إلى:

تباين المصالح وتعارضها في كثير من الأحيان بين دول الجماعة. وهذا ما يفسر تباين السياسات الأوربية إزاء مختلف الأحداث الدولية. فتباين المصالح الوطنية الأوربية قد أثر بشكل واضح في بلورة موقف أوربي موحد تجاه القضايا الدولية، إذ لا تزال العلاقات ما بين الدول الأوربية الرئيسية، علاقات تعززها المصالح المشتركة، ولكن تفرقها وتضعفها المصالح الذاتية في نطاق ما يتراوح بين التنافس والصراع اقتصاديًا وسياسيًا وأمنيًا، على مستوى المجموعة الأوربية. وقد أثبتت التطورات الدولية عجز أوربا ككل بسبب ضحالة وزنها السياسي في النظام العالمي، أن تلعب دورًا مستقلاً و مؤثرًا في التطورات الدولية.

لقد تحول الاتحاد الأوربي، إلى لاعب رئيسي في الاقتصاد الدولي، إلا أن هذا التحول لم يتواكب مع تحوله إلى لاعب على نفس القدر من الأهمية في السياسة العالمية، ففي المجال السياسي لم يزد دور الاتحاد الأوربي عن كونه إطار يمكن للاعبين الأساسيين في المجال الدولي، و في المجال الأوربي استخدامه لتحقيق مصالحهم و لتسوية التنافسات بينهم.

كذلك ما أعاق أوربا أن تلعب دورًا أساسيا في النظام الدولي هو الخلافات المستحكمة بين أعضائها، وبسبب هذه الخلافات لم تكن هناك للمجموعة الأوربية سياسة خارجية قوية تحاول التعاطي مع جميع القضايا الدولية والإقليمية التي لها تأثير على مصالحها ومصالح دولها.

نعم هناك تشاور و تنسيق من أجل سياسة خارجية موحدة إلا أن ذلك أصبح هدفا في حد ذاته، حتى يتضح للعالم أن هناك " وحدة "، لأن السياسة الناجمة تكون قاصرة وغير فعالة، لأنها لا تقدم إلا الحد الأدنى المشترك من المواقف الوطنية المختلفة من ناحية، ولا تقدم إلا حلولاً وسطًا تفتقد القوة الذاتية من ناحية أخرى[7]. إن هذا العملاق الاقتصادي والمادي في أوربا، والذي تشكل على مدى أكثر من نصف قرن بجهد ومثابرة، لم يحصل بعد على المكانة التي يحلم بها، طالما افتقد القواعد اللازمة لوضع سياسة خارجية وأمنية موحدة، كفيلة بمنحه القدرة

على التحرك السياسي بفعالية وبصوت واحد وقوي على الساحة الدولية (وسوف نفصل في هذه النقطة في المطلب القادم).

ما يعرقل المجموعة الأوروبية أيضا أن تلعب دورا هاما على المسرح الدولي هو طبيعة العلاقات الأوربية الأمريكية، و في هذا الصدد يرى (Paul Balta) أن من ضمن الأسباب التي تمنع أوربا من اتباع سياسة واستراتيجية مستقلة، هو تخوف تشعر به عدة بلدان أوربية من أن يحدث توتر متزايد في الروابط التي عقدت مع أمريكا إبان الحرب الباردة، والأهداف التي حددت لحلف شمال الأطلسي في ذلك الوقت، والدور المسيطر الذي تلعبه أمريكا. والخشية من لجوء أمريكا إلى الانتقام بقطع العلاقات الاقتصادية والاستراتيجية[8]. هناك تجاذب مستمر بين " الأطلسية " و"الأوربية " ناتج من التخوف من عقدة " الفنلندة " في حالة حصول اختلاف مع أمريكا، الأمر الذي يجعل أوربا أقرب دائما إلى أمريكا، ووجود هذا الاتجاه الأطلسي عند دول الجماعة، زاد أهمية العامل الاستراتيجي، أي الموقف الأمريكي في تحديد مواقف الجماعة.

هذه بصفة عامة مجمل المؤثرات التي تحد من أن تلعب المجموعة الأوربية دورا مميزا على المسرح الدولي بصفة عامة. أما في المنطقة العربية فإننا نجد أن هذه المجموعة كذلك وبسبب المؤثرات التي أشرنا إليها وغيرها لم تلعب كذلك الدور الذي كان يجب أن تلعبه، إذ بتقويم أولي للسلوك الأوربي إزاء القضايا العربية، يظهر بوضوح مدى الصعوبات التي تواجهها أوربا، و مدى اضطرارها إلى الاكتفاء في كثير من الأحيان بأدوار ثانوية التي لا تتوافق مع الخطاب المهيمن على سياستها الخارجية، وهو البحث عن مكانة لها في النظام الدولي. فالطريق الذي اتبعته أوربا في التعامل مع المنطقة العربية، وخاصة مع الصراع العربي- الاسرائيلي ([illegible]) لم يثبت أي فعالية، والدليل على ذلك أنه برغم الفروق بين السياسة الأوربية والسياسة الأمريكية في هذا الموضوع، فإن السياسة الأوربية عمليا تتراجع إلى مستوى تقديم الضمانات وتوفير الغطاء للسياسة الأمريكية، أي أن أوربا في النهاية تكون مضطرة لإلحاق سياستها بالسياسة الأمريكية في المنطقة العربية، طالما لم تتوفر لها القدرات التي تمكنها من ممارسة سياسة مستقلة فعلا وليس مجرد الإعلان، وهذا ما أكده **بريماكوف** عندما قال: " فمنذ انتهاء الحرب العالمية II والسياسة الأوربية في الشرق الأوسط، تتخذ بشكل متزايد طابع العامل الثانوي غير القادر على القيام بتأثير طويل وواسع على تطور النزاع العربي الاسرائيلي"[9].

نعم لم تنجح أوربا الجماعية في القيام بدور ملموس و فعال في تسوية (ص ع إ)، لعدم قدرتها و لعدم رغبتها في ذلك.

إن حدود السياسة الأوربية في الشرق الأوسط، يثبت أن دور القوى الثانوية محدود، وبخاصة في المناطق ذات الأهمية الحيوية الاستراتيجية بالنسبة للقوتين الأعظم، ولا يكون أمامها (القوى الثانوية) إلا أن تتحرك سياسيًا، تحت راية القوة العظمى الحليفة أو أن تقوم بدور مستقل، و لكن في حدود ما تسمح به هذه القوى، أي أنه ليس بمقدور القوى الثانوية أن تخطط وتنفذ باستقلال كامل " مشروعات كبرى" لإعادة صياغة علاقاتها بمناطق العالم الثالث حتى ولو ارتبطت مصالحها العليا بهذه المشروعات.

إن خبرة الدور الأوربي الجماعي في المنطقة العربية، تؤكد وتبرز القيود والضغوط على الدور المستقل للقوى الثانوية والتي تنبع من متغيرات عالمية، فقد ظلت الجماعة الأوربية تتأرجح بين الأطلسية والأوربية، ومن ثم وقع دورها في نطاق توزيع الأدوار بين أعضاء المعسكر الغربي.

كما ظلت أوربا في المنطقة العربية في الاستمرار في مرحلة تحريك المواقف التي استهلكت و إعلان المبادئ و الجولات الاستطلاعية التي استنفذت، و تحركها كهذا في مجمله غير مؤثر في مجرى الأحداث، و لا يمكن أن يشكل قاعدة لأي تعاون إقليمي مثمر، وهو يؤدي في النهاية إلى تقليص تدريجي حتى الزوال لدور المجموعة الأوربية في الشرق الأوسط ويفقدها مصداقية في تقديم السياسة الخارجية كمجموعة دولية.

إن جميع الجهود التي قامت بها أوربا في الشرق الأوسط وفي (ص ع إ) خاصة، لا ترقى إلى مصاف السياسة المستقلة، و الأوربيون على وعي تام بحدودهم. إن مواجهة أوربا للتبعية المزدوجة (للبترول و لأمريكا) شكل عبئا ضخما، عانت منه أوربا بدرجة كبيرة، جعلتها لا تفكر في القيام بدور تفتقر إلى التنظيم والرغبة في القيام به[١٠].

ورغم أنه منذ مدة وأصوات المسؤولين العرب، تنادي مطالبة بتدخل أوربي في الـ (ص ع إ)، يوازي الدور الأمريكي، ولكن اتضح أن رد فعل أوربا على هذه المطالب، بقي مترددا لوقت طويل ومقتصرا على إصدار بيانات وتصريحات عامة ومتكررة، وبقيت هذه النداءات الفاترة دون فاعلية كما كان مرجوا. هذه الإعلانات هي ليست عمل حكومة واحدة، بل

عدة حكومات، وبالتالي فإن نتائج هذا العمل هي مستوى عال من التعقيد، كما تميزت موضوعات الإعلانات هذه بعدم الوضوح، وغياب الأهمية العملية، كما أنها لم تحصل على متابعة لها ولا تعهد فعلي على الأرض، وأهم تطور في نشاط الأوربيين، كان قيام بعض الرسميين منهم بزيارات للمنطقة، كما كانت المساعدة الاقتصادية الأوربية لأطراف النزاع محدودة جدا، و ليس هناك قوة أوربية قادرة على التدخل أو التأثير على الأطراف.

إن المبادرات الأوربية لم تكن فعالة، لأن الأوربيين لم يلزموا أنفسهم لا على المستوى العسكري ولا الاقتصادي، الذي يتطلب مساعدات ضخمة في أشكال متعددة لمختلف الأطراف، وإمكانية حتى تقديم زيادة مساعدات إذا قبلوا النصيحة الأوربية.

وهناك الضعف السياسي، فقد حاولت دول EEC تنسيق سياستها الخارجية إلا أن مهمتها هذه بدت صعبة، وكانت المبادرات الأوربية تجاه (ص ع إ) عاجزة تماما عن التأثير في مجريات الأمور، أما بسبب اعتراض إسرائيل المبدئي على إدخال أوربا كطرف فاعل في هذا الصراع، وإما بسبب عدم وحدة مواقف الدول الأوربية تجاه الصراع ذاته، وأخيرا بسبب عدم ارتياح أمريكا نفسها لفكرة مشاركة أوربية لها في صنع سياسة الحرب عامة تجاه منطقة الشرق الأوسط، أو ربما حتى في أماكن أخرى.

من خلال ما استعرضناه حول الضعف الأوربي في التأثير في قضايا المنطقة العربيـة وخاصة (ص ع إ)، يتضح أن أوربا برزت كقوة محدودة القدرات عسكريا حتى تحمي مصالحهـا الاقتصادية، وسياسيا حتى تشترك بفعالية في إيجاد تسوية للصراع العربي-الإسرائيلي (ص ع إ). لقد علق (Moratinos) المبعوث الأوربي الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط قائلا: " إننا إذا تم بالفعل الوصول إلى صيغة ملائمة للسلام بالشرق الأوسط، فإن أمريكا سيكون عليها بالقطع التدخل، وفي الواقع فإن تدخل أمريكا لازم في كل الأحوال لحل الأزمة الصعبة، لأنها هي الطرف الوحيد الذي بإمكاننا الوصول إلى حل لمثل هذه المشكلات، أما بالنسبة للاتحاد الأوربي، فنحن نعلم جيدا حدودنا "(11).

إذن هناك عدد من العوامل، تشكل ضوابط على قيام دور أوربي مؤثر في المنطقة العربية، أهمها وجود قدرات محدودة في المجالات السياسية والعسكرية، مقارنة مع قدرات القوتين الأعظم، وغياب أي امكانات وراء الموقف الأوربي الجماعي، يفقده كل مصداقية.

فإذا كانت أوربا لا تستطيع فعلا أن تلعب إلا دورا محدودا في المنطقة العربية وفي (٤ ع إ)، فذلك راجع في الواقع أنها لا تمثل قوة عسكرية عظمى، و لكن بالأحرى هي قوة مدنية(١٢) (Civilian Power) .

فالأمر هنا يتعلق أساسا بمدى توافر الوسائل لدى أوربا التي تعطي لدبلوماسيتها إمكانات التأثير، فمثلاً لو افترضنا أن أوربا أو أي دولة منها مثلا فرنسا أرادت التدخل فعليا خلال العمليات الحربية بين العرب وإسرائيل، فإنها سوف تعجز عن تحقيق ذلك، نظرا لعدم امتلاكها الوسائل التي تؤهلها لهذا الدور.

كان طبيعيا أن ينعكس هذا القصور العسكري على المستوى الدبلوماسي فقد عجزت الدبلوماسية الأوربية عن فرض وجهة نظرها، وتبين كيف أن أمريكا أجهضت هذا الأمر واستأثرت بحل المشكلة عن طريق وسائلها الخاصة ومبادراتها المنفردة.

كما أن العلاقة مع أمريكا، تمثل أحد الأسباب الأساسية لمحدودية دور الجماعة الأوربية في قضايا المنطقة العربية، فبسبب فشل كافة المحاولات التي تمت لإبراز شخصية أوربية مستقلة فالمواجهة الأوربية - الأمريكية، أثناء حرب ١٩٧٣ انتهت برجوع أوربا إلى أحضان الوصي الأمريكي، وعبر تعاملها مع المنطقة حرصت أوربا على عدم إجهاض المشاريع الأمريكية واكتفت بدور مكمل، إن لم تنتظر في بعض الأحيان الضوء الأخضر من أمريكا.

لقد وجدت أوربا نفسها في مأزق، فمصالحها الاقتصادية تجعلها تميل إلى العرب بينما تردعها مصالحها الأمنية و الضغوط الأمريكية عن القيام بأية خطوة تجاههم، وقد ترجم ذلك سياسيا في قرارات المجموعة الأوربية التي تشمل دائما تلك الثنائية في الحفاظ على أمن إسرائيل والاعتراف بحدودها الآمنة والاعتراف في الوقت نفسه بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني(١٣)، وبهذا برز السعي الأوربي من أجل إقامة توازن دقيق بين علاقاتها مع العرب وعلاقاتها مع أمريكا، بحيث لا تسمح السياسة الأوربية تجاه العرب بإلحاق الضرر بالتزاماتها كعضو في NATO و لهذا ظل الموقف الأوربي دائما ضعيفا، و لا يكاد يخرج عن إطار الموقف الأمريكي نفسه و الشواهد على ذلك كثيرة منها:

ما أوضحه رئيس دائرة الشرق الأوسط عن وزارة خارجية ألمانيا الغربية السفير (هاينز ميندكر)، نحن نعي حدودنا كأوربيين، و نقدر صعوبة الحل بعد ٣٠ عاما من الصراع،

وتعتقد ألمانيا، أن الحل يجب أن يأتي من دول المنطقة نفسها، وأن دور أوربا ينحصر في مساعدة الأطراف لتنمية الثقة المتبادلة وتهيئة الأجواء وأطر الحوار التي تساعد على إجراء المفاوضات فكلمة .مبادرة أكبر من الجهود القائمة والاتفاقيات الفعلية لأوربا، .إن أمريكا وحدها تملك الامكانات والنفوذ للمبادرات في الشرق الأوسط لأنها تملك أوراق الحل أكثر من الأوربيين، إن الجهود الأوربية يجب أن تكون مكملة للجهود الأمريكية، وليست متعارضة معها(١٤). وفي حديث لوزير الخارجية البريطاني (لورد كارينغتون) لصحيفة (Monday Morning) ورد فيه قوله:" إن نجاح المبادرة الأوربية مرهون بموقف أمريكا و إسرائيل "، وأضاف وزير الدولة للشؤون الخارجية (Doglass Hurd) "أن أوربا تعمل وفق سياستها الخاصة و هذه السياسة ليست ضد السياسة الأمريكية ". والواقع أن أمريكا، كانت حريصة دائما ولا تزال على أن لا تقوم أي سياسة أوربية خارج إطار التوجه الأمريكي لأن مثل تلك السياسة لن تستوعب أبعاد المواجهة مع الاتحاد السوفيتي من ناحية، وستكون محكومة بالعلاقات الاقتصادية مع العرب، و لذا لا يمكن أن نتوقع ممارسة الجماعة الأوربية أي ضغط على أمريكا لتضغط بدورها على إسرائيل.

وإسرائيل تدرك ذلك وتتصرف على أساسه، فقد صرح المدير العام لوزارة الخارجية لإسرائيل (David Camshi) في مارس ١٩٨١ " إننا نرفض تدخل أوربا في أزمة الشرق الأوسط رفضا باتا، ويمكن للأوربيين أن يصرخوا من الصباح حتى المساء بضرورة انسحابنا، وإذا لم ننسحب فماذا يمكن أن يفعل صراخهم"(١٥).

إن الارتباطات الرئيسية لأطراف الصراع في المنطقة تشكل هي الأخرى عقبة إضافية ورئيسية أمام السياسة الأوربية، فالعنصر الأهم الذي مكن أمريكا من أن تكون أكثر الأطراف من خارج المنطقة، قدرة على فرض خطتها للتسوية، هو واقع ارتباط كل من المصالح الاسرائيلية، والعربية بدرجة كبيرة بأمريكا، والذي مكنها من ممارسة نفوذها على أطراف الصراع بما يناسب حجم ذلك الارتباط، وبينما تملك أوربا مع الطرف العربي مصالح متزايدة و متشابكة تسمح لها بالتأثير على سياساته بدرجة لا بأس بها، فإن الأهمية المحدودة نسبيا للعلاقات الأوربية-الاسرائيلية تفقد أوربا القدرة على التأثير في سياسات إسرائيل.

وبسبب شعورها بعجزها عن لعب دور سياسي أساسي ومؤثر نتيجة للاعتبارات السابقة، فقد اتجهت أوربا إلى بديل آخر، و هو سياسة الإعلانات (Declatory Policy) [١٦] وحاولت أن تحافظ على سياسة متوازنة تستند في أغلب الأحيان إلى الاكتفاء بتسجيل مواقف لا تلزمها كثيرا، فمثلا بالرغم من أن إعلان البندقية قد نص على ضرورة تحرك أوربا بفعالية للمساهمة في إيجاد تسوية لـ ص ع إ، و بصرف النظر عن الجولات الاستكشافية التي قام بها مسؤولون عن المجموعة إلى دول المنطقة، فإن ذلك لم يثمر أي تصور أوربي لحل ص ع إ، بل اكتفت المجموعة الأوربية تارة بالتمسك بمبادئها التقليدية والتي لا تتناقض كثيرا مع التوجه الأمريكي، وتارة بالتراجع حتى عن مبادئ البندقية، والتشكيك الذاتي في قدرة أوربا على المساهمة الفعلية في إيجاد تسوية لهذا الصراع، وبالتالي عبرت أوربا عن عجز في التأثير على مجرى الأحداث وعن تباعد بين الخطاب والممارسة، والاكتفاء بالبحث عن توازن صعب بين مرغمات مختلفة.

إذن بالنظر إلى الدور الأوربي إزاء القضايا العربية تظهر مصاعب الدبلوماسية الأوربية في إفراز سلوك فعال و قادر على تمكين أوربا من القيام بأدوار أساسية وحاسمة، لقد اضطرت في كثير من الأحيان إلى الاكتفاء بأدوار ثانوية أو الاتجاه في أحيان أخرى إلى البحث عن نقاط التوازن التي تسمح لها بالحفاظ على بعض مصالحها، ولا شك أن هذه الممارسة هي تعبير عن المجال المناسب للسياسة الأوربية، تعكس تفاعل القدرات الذاتية وتحديات الواقع الخارجي.

لقد أعطى (ص ع إ) الدليل على نسبية التأثير الأوربي، وظهرت أوربا كقوة متوسطة لا تملك الإمكانات اللازمة لفرض وجودها.

إن معضلة السياسة الأوربية في الشرق الأوسط هي التفاوت أو الفجوة بين حجم المصالح والأهداف الأوربية في المنطقة من جهة، وبين القدرات والإمكانات الأوربية فيها من جهة أخرى، و يتجلى مأزق السياسة الأوربية بالنظر إلى الدور الأوربي في تسوية (ص ع إ)، إذ تفقد أوربا القدرة على المشاركة في توجيه محاولات التسوية بما يتناسب و مصلحتها في تحقيق استقرار يضمن لها مصالحها، فقد تجمدت السياسة الأوربية منذ إعلان البندقية و أصبحت مجرد إعلانات للمبادئ دون خطة عملية محددة.

فأوربا بسبب موقعها ضمن ميزان القوى على المستوى العالمي، تواجه صعوبات في محاولة ممارسة سياسة مستقلة في المنطقة العربية.

وكذلك بسبب طبيعة الصراع المعقد لا تتيح إمكانية التأثير فيه إلا للقوى التي تتمكن من التأثير الفعلي بأدوات مادية خاصة العسكرية، فالجماعة الأوربية لم تستطع أن تستخدم الأدوات العسكرية و حتى الاقتصادية كأداة ضغط (عقاب أو ثواب) على أطراف الصراع، و من ثم فإن وزنها في التأثير على الأحداث لا يقارن بوزن نظائرها لدى القوتين الأعظم، أي أن الموارد الأوربية المحدودة لا تستطيع تقديم المساندة العسكرية والمالية لمبادرتها والتأثير لتطبيق سياستها.

إن الفجوة القائمة بين النشاط الأوربي الفعلي بالنسبة للمنطقة العربية، وقدرتها على التأثير في سياسات المنطقة، كانت مثار استياء الكثير من الأوربيين أنفسهم، فأوربا حاولت منذ ١٩٧٠ أن تلعب دورًا فعالاً في المنطقة خاصة في [illegible]، إلا أن محاولاتها لم تكن فعالة، بل لم تمارس أي دور فعال لحل الصراع، وبقي الأوربيون كقوة مساعدة فقط ولا يقومون إلا بمجرد بعض التصريحات لعدم امتلاكهم لا القدرة ولا التأثير الحاسم، وقد عبر اللورد كارينجتون عن هذا الدور البسيط (Modest) لأوربا في جويلية ١٩٨١ بقوله "إنه من الخطأ الاعتقاد أن أوربا يمكن أن تحل المشكل، وهناك أفكار مبالغ فيها حول ماذا يمكن أن نفعل، لا أحد يستطيع حل المشكل إلا شعوب المنطقة، واعتقد أن عليهم أن يحلوا المشكل بمساعدة الأمريكان، نحن نستطيع أن نستعمل مساعينا الحميدة (Our Good Offices) لاقتراح الطرق والوسائل، ولكن هذا فقط"(١٧).

وهكذا يتضح لنا أن الدور الأوربي في المنطقة العربية ليس مؤثرًا، فطبيعة الصراع وطبيعة القوى المتحكمة فيه، ووضع أوربا في النظام الدولي كقوة من الدرجة الثانية، وخاصة في هذه المنطقة التي تحتل أهمية كبرى لدى القوى العظمى من ناحية، وأيضًا طبيعة الارتباطات الدولية لأطراف الصراع، كل هذا يجعل الدور الأوربي محدودًا و ثانويًا، لا تستطيع التأثير على سلوك أطراف الصراع.

وبحكم الحدود المفروضة على الدور الأوربي في المنطقة العربية، فإنه بقي يقتصر على مرحلة البحث عن تسوية سلمية التي تكون نتيجة لتوازنات القوى القائمة فعلا، وتعبيرًا عن

الخريطة السياسية و خريطة القوى التي تم رسمها في المرحلة السابقة، و يقتصر دور أوربا على المشاركة في تقديم الضمانات المطلوبة لتأمين و الحفاظ على التسوية التي تم التوصل إليها، وبالتالي فإن الدور الأوربي يقتصر على حماية تسوية هي نتاج لوضع لم تسهم في صناعته.

واستمر هذا الدور الثانوي لأوربا في بداية الـ ١٩٩٠، فقد أثبتت وقائع حرب الخليج أن أوربا شاركت فيها مشاركة التابع وليس المقرر، والملاحظ أن الجماعة الأوربية لم تتمكن من تحريك المبادرة التي أرادت القيام بها إنطلاقًا من بيان البندقية (١٩٨٠) أو القيام بمبادرات جديدة، واكتفت ببيانات تعبر عن ردود أفعال أوربا اتجاه الأحداث والتطورات الجديدة في المنطقة العربية بصفة عامة والقضية الفلسطينية بصفة خاصة. وعندما أصبحت فكرة المؤتمر الدولي للسلام قابلة للتنفيذ بعد حرب الخليج II، كان الدور الأوربي هامشيا، لا تأثير له على مجريات الأحداث. وهكذا انعقد مؤتمر مدريد (٣٠ اكتوبر ١٩٩١) كاشفًا عن تراجع الدور السياسي للمجموعة الأوربية في ترتيب وإدارة شئون المنطقة، فشاركت فيه كمجرد مراقب فقط، وكانت غائبة عن المشاركة في رعاية المفاوضات الثنائية المباشرة، كما كانت غائبة في اتفاق أوسلو الأول وانحصر الوجود الأوربي في المشاركة الاحتفالية لتوقيع هذا الاتفاق في حديقة البيت الأبيض بواشنطن في ١٩٩٣/٠٩/١٣، وفي احتفال بتوقيع المعاهدة الأردنية-الاسرائيلية في ١٩٩٤/١٠/١٤.

ثم بعد ذلك كان الدور الأوربي فقط هو تقديم المساعدات الاقتصادية والفنية للأطراف المعنية مباشرة من أجل تثبيت الاتفاقات التي تم التوصل إليها وتعزيز فرص نجاحها.

وبمرور الوقت بدا واضحا أن دور أوربا سيظل محصورا في المجال الاقتصادي، بمعنى أن غاية ما يمكن أن تقوم به أوربا في عملية التسوية لا يعدو، إلا إضافة إلى الحضور الشرفي لحفلات توقيع الاتفاقات، هو ضخ المساعدات الاقتصادية لأطراف العملية بأشكال مختلفة، وانحصار الدور الأوربي في هذه المجالات يأتي منسجما مع الرؤية الأمريكية-الاسرائيلية، بينما يتصادم مع الرؤية العربية التي ترغب إجمالا في رؤية دور أوربي فاعل ونشط انطلاقا من ضخامة المصالح الأوربية في المنطقة العربية، وارتباط الأمن الأوربي بأمن المنطقة كذلك.

المطلب الثاني: محدودية نجاعة السياسة الجماعية الأوربية

تسعى دول الجماعة الأوربية (EEC) في توحيد مواقفها إزاء القضايا والأحداث الدولية المتلاحقة والخروج إلى العالم بموقف موحد و بسياسة خارجية تعبر عن أوربا ككيان مستقل بذاته، وككتلة دولية لها وزنها وثقلها، ولكن المجموعة الأوربية فشلت في تحقيق ذلك، ولم تستطع أن تحول إنجازاتها الاقتصادية إلى قوة سياسية تتبلور في شكل سياسة خارجية مشتركة، بل أصبحت هذه السياسة الخارجية الموحدة تتسم بضعف الهياكل المؤسسية وغياب الرؤى المستقبلية عالمية النطاق، أو تلك التي تغطي المناطق القريبة من أوربا، الأمر الذي جعل السياسة الأوربية ليست فقط غير قادرة على التعامل الفعال مع المآزق والمشكلات الحادة، وإنما أيضا غير مستعدة ولا راغبة في ذلك، لأن مؤسسات صنع السياسة الخارجية الأوربية، وطبيعة التوازنات التي تحكم عمل هذه المؤسسات يحولان دون تطوير قدرة أوربية على التعامل مع المآزق والمواقف الحادة، ويؤدي هذا بالنسبة للسياسة إلى أن تصبح ميالة لتقليل طموحاتها عوضا عن بذل المزيد من الجهد من أجل تحقيق الأهداف نفسها أيضا.

ويمكن عامة إرجاع محددات هذا الفشل في بلورة سياسة خارجية أوربية موحدة إلى:

- تباين المصالح و تعارضها في كثير من الأحيان بين دول الجماعة ولعل هذا ما يفسر لنا تباين واختلاف السياسات الوطنية الأوربية إزاء الأحداث الدولية عامة وقضايا المنطقة العربية خاصة، فهناك عقبات تتعلق بتعارض مصالح الدول الأوربية فيما بينها، فمن المعروف أن أوربا لم تصل بعد إلى بناء نفسها كقوة سياسية موحدة، و إنما ظلت السياسات الوطنية لدول EEC تشكل قاعدة الموقف الأوربي العام و لهذا يظهر الاختلاف بين مواقف الدول الأوربية في كثير من القضايا الدولية.

- أيضا فإن السياسة الخارجية الأوربية تتسم بأنها تنمو وفقا لمنهج رد فعل، والتكيف التدريجي من ناحية، و نتيجة للضغوط و الرؤى المتباينة للدول الأعضاء، من ناحية أخرى، أي أن السياسة الخارجية الأوربية لا تتطور وفقا لمخططات كبرى مسبقة وإنما نتيجة لتفاعل المتغيرات الظرفية من ناحية، والتفاعلات والتناقضات الأوربية من ناحية أخرى.

يضاف إلى هذا هناك فروقا كبيرة بين الدول الأعضاء في المستوى الاقتصادي ومستوى النمو، و مستوى الدخل الفردي، زيادة على التناقض في بعض السياسات الداخلية للمجموعة .

هذه الفروقات تؤدي إلى تفاقم الخلافات بين الدول الأعضاء، و إغلاق الباب أمام مزيد من التنسيق والتعاون في إطار الجماعة.

وهذا الأمر يظهر أنه عادي، فالسياسة الخارجية لكل منظمة دولية وإقليمية هي نتاج الحد الأدنى من الإجماع عند الدول الأعضاء، وينطبق هذا على EEC، كما أن تغيير المواقف تجاه أي قضية وتطويره تجري ببطء و يمر عبر قنوات المداولات والمشاورات بين الدول التي لها اعتباراتها ومصالحها المختلفة والمتمايزة، فسياسة الحد الأدنى من الإجماع، والتي تصنع في إطار الدبلوماسية البرلمانية، لا يمكن أن تتسم بالمرونة، والوضوح والسرعة في التحرك والتعاطي مع المتغيرات كما تستطيع ذلك سياسة دولة كبرى لها استمراريتها، و تملك استراتيجية واحدة وأهداف واضحة(١٨).

ولهذا فغالبا ما تواجه دول EEC صعوبات للوصول إلى إتفاق، إذ ليس هناك كيان موحد يسمى أوربا كما قال البعض، بل ما يوجد هو مجموعة دول منفردة تتنوع بشدة، ليس في عاداتها و ثقافتها فقط، و لكن أيضا في ظروفها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وهذا ما دعا (D.Ramsfield) وزير الدفاع الأمريكي السابق، أن يعبر ساخرا عمن يتحدثون عن تعاظم قوة الاتحاد الأوربي قائلا: " إن أوربا لا تمثل كيانا موحدا، وإنما مجرد مساحة جغرافية تضم دولا صغيرة، و متوسطة الحجم، عجزت خلال عقود من الزمن عن الاتفاق على الاتحادفي إطار دولة واحدة، وكيان واحد " وتوقع (D.Ramsfield) مزيدا من المشاكل في العلاقات الأوربية-الأمريكية بسبب ما وصفه الخلافات داخل الاتحاد الأوربي، وقال أنه ليس من السهل التعامل مع هذا النوع من اللاكيان الذي ليس بدولة بل مجموعة من الدول تعمل معا.

ورغم أن دول EEC قد سارت خطوات هامة في الاندماج الاقتصادي، ولكن هناك تقدم أقل في مجال التعاون السياسي، كما أشار إلى ذلك وزير الخارجية البلجيكي السابق (Henri Simonet) " إن المجموعة الأوربية لا تملك في الحقيقة بعد شخصية سياسية تخصها، إنها تتكون فقط، بداية التعبير عن إرادة سياسية مشتركة لمجموعة من الدول(19)" كما أن (Henry Kissinger) كان قد قال ذات يوم: " في كل مرة نسمع فيها حديثا عن أوربا، أتساءل مع من أتكلم، في إشارة إلى أن أوربا أكثر من ظاهرة صوتية ترددها بعض حناجر قادة أوربا المتحمسين لتحقيق حلم أوربا العظمى، و لكنها في الواقع العملي لا وجود لها "(٢٠).

هنـاك اختلاف رؤى يعيق تسيير التضامن الأوربي، وتجعل أوربا تتكلم بصوت واحد (Speaking With One Voice) حتى أن مسألة ما هي المصلحة الأوربية، تثبت أن هناك صعوبـة للوصـول إليهـا. وأشار بريجنسكي مستشار الأمن الأمريكي السابق في كتابه رقعة الشطرنـج، أن غياب سياسة خارجية أوربية موحدة يرجع إلى اختلاف الأولويات السياسية لدول أوربا"(٢١).

ومـن أجل تفادي هذا النقص، وتقريب وجهات النظر حول بعض القضايا الدوليـة وتبني سياسة خارجيـة موحـدة، فقـد أحدثـت أجهـزة التعاون السياسي الأوربي (European Political Cooperation) (EPC) مع بداية الـ ٧٠، إلا أنها لم تؤد إلى بلورة سياسة خارجية أوربية موحدة، تناسب قدراتها الاقتصادية. يهدف التعاون السياسي الأوربي (EPC) إلى تنسيق السياسات الخارجية للدول الأعضاء في المجموعة الأوربية، ومع ذلك فإن بعض المشكلات الدولية مستبعدة تماما من هذا الإطار، كالمشكلات بين الأعضاء، وكل ما يتعلق بالأمن وهو أمر أساسي في أي سياسة خارجية، حيث لا يمر كل ما يتعلق بـ NATO بآلية (EPC) وغيرها من الأمور الهامة في العلاقات الدولية. وهو ما يثبت أننا لسنا أمام سياسة خارجية موحدة، وإنما بصدد تنسيق سياسات خارجية المفروض فيها استقلالها واتباعها للمصالح الوطنية لكل بلد(٢٢).

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، ورغم أن (EPC) قد حققت عدة إنجازات، إلا أنه بسبب أن كل القرارات يجب أن توضع بالإجماع، فإن العملية كانت صعبة في الأمور الاقتصادية ولكن مستحيلة في السياسية(٢٣). لقد ثبت أن (EPC) لم تكن فعالة بسبب بعض القيود (Limitations) الموروثة من طبيعتها كترتيب بين حكومية (Intergovernmental) وبين فوق قومية (Transnational) فعملية الوصول إلى سياسة مشتركة هي بالتالي عمل معقد زيادة على أنه عند الاتفاق على موقف مشترك فإن ذلك يعبّر عن مصالح و نفوذ الأعضاء. كما أنه بما أن (EPC) ليست معاهدة ملزمة فقراراتها لا تعتبر ملزمة قانونا، ففي تعريفها (EPC) هي سياسة تعاونية أو تنسيق، و ليس سياسة مشتركة، كما أن الأدوات التقليدية للسياسة الخارجية بقيت في أيدي الدول الأعضاء، كما بقى حق صنع القرار في مشاكل السياسة الخارجية من خصوصية الدول الأعضاء(٢٤). كما أن عامل الوقت يعتبر عائق آخر لـ (EPC)، فهي كأداة

للتعاون بين دول ذات سيادة تعاني من هذا العامل، و خاصة في أوقات الأزمات، ففي كثير من الأحيان لا يمكن لدول EEC اتخاذ سياسة مشتركة أو رأي على بعض المشاكل الدولية، لأنها ليس لها وقت لصياغة سياسة أو رأي، فالإجماع يتطلب وقت.

كذلك بسبب استقلالية كل دولة، فإن كثيرا من مواقف EPC تعلن نتيجة للمصالح الجغرافية والاستراتيجية لكل دولة، وهذه المصالح المختلفة تضعف قدرة أوربا لتعاون أكثر فعالية في مجال السياسة الخارجية، ففعالية التعاون السياسي، يعتمد على الحكومات الوطنية، في حين وكما يرى (Walace) إن التعاون في السياسة الخارجية يجب أن يقوم خارج إطار المصالح الوطنية(٢٥).

ومع الحدود التي تواجه (EPC) فإنها كهيئة استشارية لا تملك أي محرك مؤسساتي أو ضغط لتجعل أي سياسة مشتركة يتفق عليها تطبق بالفعل، بل ينظر إلى EPC على أنها وسيلة لتحسين الاتصالات وتسريع تدفق المعلومات وتجنب سوء التفاهمات، وإذا كان ممكن تكرار مواقف مشتركة.

هناك حدود لهذا التعاون السياسي، حول أهدافه ومبادئه وهيكله التنظيمي، وعلاقته بأجهزة الجماعة الأوربية، وتتلخص أهدافها في هدفين: العمل عن طريق تبادل المعلومات والمشاورات المنتظمة مع تحقيق تفاهم متبادل أفضل حول المشاكل الكبرى للسياسات الدولية، تدعيم التضامن بين الدول الأعضاء، و ذلك عن طريق التنسيق بين وجهات النظر والاتجاهات، وعن طريق اتخاذ تحركات مشتركة إن أمكن ذلك، ويتضح من مبادئ هذا التعاون أنه مجرد تعاون إرادي بين الحكومات لا يستند إلى أي إلزام قانوني، حيث تستطيع الدول نظريا الانسحاب منه، و لكن يهدف عن طريق الاتفاق العام إلى بلورة مواقف مشتركة.

ولقد أنشئ للتعاون هياكل خاصة به تعكس طبيعته كمجال للتعاون بين الحكومات، وهي اجتماع وزراء الخارجية ٤ مرات في السنة على الأقل، اللجنة السياسية التي تتكون من مديري الشؤون السياسية في وزارات الخارجية، وهي الجهاز الأساسي للتنسيق وللتحضير للاجتماعات الوزارية، مجموعات العمل التي تضم الخبراء في الموضوعات المحددة، المراسلون الأوربيون الذين يسهلون الاتصال بين وزارات الخارجية الأوربية، كذلك تعد مؤتمرات القمة الدورية من أبرز صور التعبير عن التعاون السياسي.

وعلى هذا النحو يمكن القول أن التعاون السياسي، أنشئ خارج معاهدة روما، وهو ليس إلا تعبيرا عن إرادة الدول الأعضاء لسد أوجه النقص في المعاهدة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية المشتركة وهو ليس إلا رفضا متعمدا من جانبها لاستخدام الإطار المؤسسي للجماعة، لدعم التعاون السياسي الخارجي. إن التعاون السياسي، ليس إلا محاولة للتنسيق بين السياسات الخارجية للدول الأعضاء، و ليس صياغة لسياسة خارجية موحدة تحمي السياسات الخارجية القومية التي تسعى كل منها لتحقيق و دعم المصالح القومية، و لعل أهم ما يؤكد هذه الحقيقة هو أن نشاط التعاون السياسي لم يمتد إلى كل المشاكل الدولية الهامة أو إلى كل أقاليم العالم كما أشرنا قبل قليل.

إنما هناك مجالين هامين فقط هما اللذان احتلا اهتماما خاصا ودائما على صعيد التعاون السياسي الأوربي (EPC) وهما الشرق الأوسط، والأمن الأوربي، وكان هذان الموضوعان أول موضوعين دُرسا في أول إجتماع لوزراء الخارجية في إطار التعاون السياسي في نوفمبر ١٩٧٠. إذن رغم احداث هذا الجهاز، فإن السياسة الخارجية الموحدة ما زالت بعيدة المنال لأن هناك عدة معوقات.

فمما يعيق المجموعة الأوربية الوصول إلى سياسة خارجية موحدة هناك الانقسامات الموجودة بين الأعضاء، فالمجموعة الأوربية لم تصل إلى المستوى الذي يؤهلها إلى اتخاذ سياسة خارجية بالمعنى المحدد للسياسة الخارجية للدول القومية، فما زالت السيادة القومية لدول المجموعة، تحدد معظم المواقف السياسية لهذه الدول رغم أن صيغة المجموعات تنطوي ضمنيا على أن الدول الأعضاء قد وضعت قدرا من سيادتها في سلة مشتركة محكومة بعمل الجماعة، فلم تتقدم أوربا كثيرا في مجال السياسة الخارجية الموحدة، و حتى مع الاتحاد الأوربي، ظل التناقض قائما بين ما هو وطني و ما هو فوق وطني. ولقد عبر (Chris Baten) المفوض الأوربي للشؤون الأوربية بقوله: " إن أوربا لا تزال تعيش "أزمة شرعية " بسبب أن كل دولة من دول الاتحاد الأوربي الـ ١٥، لا تزال تغلب سياستها الوطنية على السياسة الاتحادية، بل إن ثمة اقتناعا لدى كثيرين مؤداه أن أي مبادرات للاتحاد الأوربي هي بشكل ما انتقاص من السيادة الوطنية أو على الأقل انتهاك للامتيازات الوطنية[٢٦]. ورغم استحداث منصب الممثل الأعلى للسياستين الخارجية والأمنية للاتحاد الأوربي، لكن من يتابع تحركات هذا الممثل

وتصريحاته مثلا (J.Solana) الآن يلاحظ أنه لا يستطيع أن ينطق في أمر من الأمور باسم أوربا، لأنه يعلم أن الإرادات الوطنية قد تتعارض مع الإرادة الاتحادية.

لقد أصبحت الاختلافات الأوربية أكثر تعقيدا، وأن بروز سياسة خارجية وأمنية مشتركة وإنشاء منصب الممثل الأعلى لتلك السياسة، لم يؤد إلى اختفاء الديبلوماسيين الوطنيين وخاصة ديبلوماسيي الدول الكبرى.

إن الاختلاف في المصالح القومية، قلصت من قدرة الجماعة على تبني سياسة خارجية موحدة، وأصبح هناك تباين في سياسات الأعضاء، هذا التباين هو انعكاس لعملية صنع القرار الخارجي داخل المجموعة، حيث كل دولة تسعى لتحقيق مصالحها من السياسات الخارجية التي تصدر عن المجموعة، وبالتالي مثلا نرى أن بريطانيا ترى أن على أوربا أن تلعب دورا مساندا للدور الأمريكي في المنطقة العربية، وليس منافسا له، في حين تعتقد فرنسا وباقي الدول الأوربية، أنه بإمكان هذه الدول أن تلعب دورا فاعلا وإيجابيا و مستقلا في المنطقة[٢٧].

هناك معوق آخر لتوحيد السياسة الخارجية الأوربية هو التراوح ما بين الأطلسية والأوربية، فبالإضافة إلى المصالح والأهداف المختلفة لدول EEC، هناك أيضا ارتباطات مختلفة لها وخاصة التوجهات الأطلسية في مواجهة التوجهات الأوربية (Atlantic Orientations Versus Européen Orientations)[٢٨]. فالمعوقات إذن ليست مؤسساتية فقط، بل إن هذا الجانب ليس إلا كاشفا للمعاناة التي تتخبط فيها أوربا بين الاستقلال و التبعية لأمريكا بصفة عامة، ففي كثير من الأحيان ظلت العلاقات السياسية الخارجية، تراوح مكانها، نتيجة عدم القدرة على بلورة الخطوط العريضة للسياسة الخارجية الأوربية، بحيث تبقى مواقف الجماعة بين الاتجاه الأطلسي أو التقييد الكامل لأمريكا في موضوع معين، أو الاختلاف مع أمريكا واتخاذ موقف أوربي متميز عنها دون أن يؤدي ذلك إلى الوقوف ضد أمريكا في حالة ما إذا قامت هذه الأخيرة بتنفيذ مبادرة أو سياسة معينة في القضية محل الاختلاف.

ظلت الجماعة الأوربية تتأرجح بين الأطلسية والأوربية مع ميل أكثر نحو الاتجاه الأول، إذ ليس هناك دفاع أوربي مستقل، مما خلق تبعية سياسية وأمنية لأمريكا، هذه التبعية المزدوجة تقف عائقا أمام الهدف الذي تسعى الدول الأوربية لتحقيقه من خلال استراتيجيتها التكاملية، أي وهو لعب دور أكبر على الساحة الدولية بعيدا عن الهيمنة الأمريكية ومستقلا عنها، وللوصول

إلى هذا المسعى فإنه على الدول الأوروبية أن تصل إلى اتفاق حول السياسة الخارجية موحدة ودفاعية مشتركة مستقلة عن أمريكا، ولكن هذا الهدف ما زال بعيد المنال(٢٨).

كانت هذه هي العراقيل التي تحد من تبني سياسة خارجية أوروبية موحدة بصفة عامة. أما إذا تناولنا ذلك في المنطقة العربية، فإننا من خلال استعراض تطور سياسة دول EEC هاته وفي المنطقة العربية خاصة، ظهر لنا عدة القيود التي تقف على السياسة الخارجية الجماعية، وهي متنوعة منها ما أشرنا إليها (عدم وجود قوة عسكرية وسياسية بالإضافة إلى صعوبة التنسيق بين عمليات صنع القرارات الوطنية المختلفة والأهداف والمصالح في شكل موقف جماعي فعلي قادر على مواجهة قضايا المنطقة العربية) ومن ثم تعاملت دول الجماعة مع هذه المنطقة من منطلق السياسات الوطنية.

إن السياسات الوطنية الأوروبية تجاه (ص ع إ) تتباين تباينًا كبيرا و لكل منها ديناميكيات حركة ومحددات خاصة بها، وتلقى هذه السياسات بتأثيراتها المتباينة على تحديد المواقف الأوروبية العامة وفقًا لوزن كل دولة عضو أو وفقا للاعتبارات المحددة، كحركة الجماعة باعتبارها حركة تكامل و اندماج اقتصادي في الأساس، أخذًا في الاعتبار الصعوبات الكبيرة التي ظلت تواجه دول EEC في بلورة موقف موحد في مجال السياسة الخارجية.

إن تباين المصالح الوطنية الأوروبية، متأثر بشكل واضح في بلورة موقف أوربي موحد تجاه القضايا العربية كما تجاه القضايا الدولية.

إن سبب صعوبة وجود سياسة موحدة للمجموعة الأوروبية خاصة بالنسبة للصراع العربي الإسرائيلي، هو أن التقاليد و المصالح الخاصة بدول المتوسط الأوروبية في علاقاتها مع العالم العربي، تختلف عن دول الشمال و الوسط(٢٩).

لقد كانت الاختلافات بين السياسات الأوروبية في المنطقة العربية فضلاً عن الضغوط الأمريكية، وراء عدم فعالية السياسة الأوروبية هناك، فقد انقسمت السياسات الأوروبية حول الصراع العربي- الإسرائيلي (ص ع إ) وكان اتخاذ ولو أدنى موقف مشترك، يفترض التنسيق بين السياسات الجماعية، وكان الأمر مفقودا حتى إقرار وتطبيق التعاون السياسي (EPC) سنة ١٩٧٠، وحتى ذلك الإطار (EPC) كان من الصعب اتخاذ موقف جماعي موحد حقيقي والإعلان عنه إلا تحت ضغوط خارجية قوية، و لعل إبقاء بيان مايو ١٩٧١ سريا، في وقت لم

تنفجر فيه أزمة النفط ثم الإعلان عن أول موقف جماعي تحت بيان نوفمبر ١٩٧٣ في ظل أزمة النفط تعبير مجسد أولي عن أن صوت المصلحة يمكن أن يعلو على صوت ضغوط الاختلافات بين السياسات الأوربية القومية. و لم يكن إطار التعاون السياسي جديرا بأن يصهر هذه الاختلافات بقدر ما كان مجالا للتعبير عن الرغبة تحت ضغوط معينة في الإعلان عن اتفاق ولو على الحد الأدنى المشترك بين المواقف القومية المختلفة، وبرغم الاتفاق على جدوى وضرورة اتخاذ موقف جماعي تجاه (٢٤٢)، بل والإعلان عنه لكن ظلت الاختلافات قائمة بينها حول خصائص ذلك الموقف ودرجة تأييده للمواقف العربية[٣٠].

وإذا كان التعاون والتنسيق للسياسات الأوربية، تجاه المنطقة العربية، قد أخذ يبرز بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، إلا أنه كان أكبر على صعيد العلاقات الاقتصادية، منه على صعيد العلاقات السياسية، حيث لم ينجح التعاون السياسي في التنسيق الفعال بين السياسات القومية لتنصهر في موقف واحد قادر على أن يترجم نفسه في حركة فعلية. لقد أصبح التشاور والتنسيق هدفان في حد ذاتهما، حتى يتضح للعالم "الوحدة". كما هو الحال بالنسبة للتعاون السياسي، فإن السياسة الناتجة ستكون قاصرة وغير فعالة لأنها لا تقدم إلا الحد الأدنى المشترك بين المواقف القومية المختلفة، أولا تقدم إلا حلولا وسط تفتقد القوة الذاتية، وذلك نظرا للهوة الكبيرة التي ظلت تفصل التعاون السياسي عن مرحلة القدرة على صياغة سياسة خارجية مشتركة تمتلك الأدوات اللازمة لتنفيذها، ولهذا اقتصر الأوربيون على مجرد رد الفعل و ليس المبادرة الحقيقية. ومع هذا فقد لعبت المنطقة العربية دورا هاما جدا في تطوير (EPC) حتى وإن كانت الجهود التي وضعتها الدول الأعضاء لتنسيق آرائها و مواقفها لم تكن دائما ناجحة.

من المعوقات التي لم تساعد المجموعة الأوربية على بلورة سياسة خارجية موحدة تجاه المنطقة العربية كذلك الانقسامات بين الدول الأعضاء فمثلا اختلفت الدول الأوربية حول الحوار العربي الأوربي (EAD) والذي ظهر (الخلاف) في مناسبات عديدة، خاصة حول مشاركة منظمة التحرير في الحوار كما قال (Allain Taylor) " من أن المجموعة الأوربية إذا كانت تشير غالبا إلى نقص الترابط بين العرب، فإنها في أحيان كثيرة كانت أكثر انقساما حول مشاكل اقتصادية وسياسية من الدول العربية[31].

كما كشفت الأزمة النفطية عن مظاهر التنافس داخليا للمجموعة الأوروبية، وغياب سياسة موحدة إزاء القضايا التي تواجهها، لقد تبين فيما يتعلق بمواجهة مشكلة الطاقة كيف أن سياستها في هذا المجال اعتمدت على فلسفات وأسس متعارضة، ففي الوقت الذي أنشأت فرنسا وبريطانيا شركات وطنية لجلب النفط، فإن باقي الدول ظلت خاضعة للكارتل النفطي. واتضح من السلوك الأوروبي خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣، مدى القيود التي تفرض على السياسة الخارجية للجماعة، فبالإضافة إلى عدم وجود قوة عسكرية وسياسية هناك صعوبة التنسيق بين عمليات صنع القرارات القومية المختلفة وبين الأهداف والمصالح في شكل موقف جماعي فعلي قادر على مواجهة حالات التأزم الخطيرة، و من ثم تعاملت دول المجموعة مع الأزمة من منطلق السياسات القومية.

وحتى مع الاتحاد الأوروبي، فإن هذا الأخير يعجز عن وضع تعريف واضح لمصالحه في المنطقة العربية، وفي صياغة سياسة خارجية واضحة، نظرا لوجود الكثير من الانقسامات الداخلية في هياكله التنظيمية. وفي الواقع فإن عملية السلام العربية الإسرائيلية، قد أصبحت في ذيل قائمة الاهتمام للكثير من الدول الأوروبية، وعلى الرغم من كافة الجهود المبذولة فما زال الاتحاد الأوروبي، مفتقدا لقواعد مقننة التي يمكن أن تؤدي إلى سياسة خارجية فعالة، فقدرة الاتحاد على القيام بدور سياسي بناء في عملية السلام يثير كثيرا من النقاش الهام، فأوروبا ليست طرفا موحدا، فعلى الرغم من أن دولها تعمل عن تنسيق سياساتها تجاه العملية، فإنها لا تتحدث بصوت واحد.

ولعل من أبرز أولويات اتخاذ مبادرة أوروبية موحدة، أن توجد سياسة أوروبية موحدة، ورغم سعي المجموعة إلى هذا الهدف إلا أن الاختلاف الأوزان النسبية لدول المجموعة، وتباين المصالح الوطنية والارتباطات الدولية لهذه الدول تنعكس سلبيا على وحدة المدركات ومن ثم المواقف تجاه القضايا الدولية ومنها ٢ إ والقضية الفلسطينية.

ويقف الانسجام السياسي أو الاقتصادي في داخل المجموعة الأوروبية من جهة، وحداثة التعاون السياسي الأوروبي من جهة أخرى، عقبة أمام المبادرة الأوروبية. وهكذا فالدبلوماسية الأوروبية في المنطقة العربية هي نتاج إجماع هش (Fragile Consensus) من طرف الدول الأعضاء، فهذا الدبلوماسية في المنطقة، كما في غيرها، هي مسألة الدول الفردية، وليست

أوربا كمجموعة، ففي كثير من الأحيان نجد أن معظم الدول الأوربية الأساسية يستعملون المجموعة كأداة لتطوير وتوسيع سياساتهم الخاصة[٣٢].

إن رئاسة المجلس الأوربي، والتي تتناوبها الدول الأعضاء كل ٦ أشهر، تواجه مشاكل عديدة، تحد هي الأخرى من فعاليتها كقناة أو كأداة لتطبيق المبادرات الأوربية، فمثلاً نجد أن تعاقب وزراء خارجية لوكسمبورغ، ثم هولندا، ثم بريطانيا، ثم الدانمارك على رئاسة الجماعة منذ صدور بيان البندقية (١٩٨٠) وحتى الغزو الإسرائيلي للبنان (١٩٨٢) قد ساهم في جمود المبادرة الأوربية، لأن هذه الدول هي الأكثر تأييداً لكامب ديفيد، و الأكثر تحفظاً على اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في عملية السلام، والأكثر رغبة في عدم إثارة المشاكل مع أمريكا.

هناك أيضاً اختلاف نمط قوة كل دولة داخل المجموعة أدى إلى اختلاف في توجهها المستقل والمنفرد نحو المنطقة، ففرنسا القوية ذات المطامع العالمية المستقلة، وبريطانيا ذات المطامع العالمية أيضاً ولكن المرتبطة بأمريكا، وألمانيا القوية ذات المطامع الإقليمية والاقتصادية أساساً، كل هذه الاختلافات أثرت على المنهج الجماعي الأوربي[٣٣].

وفي الـ ٩٠، نجد أن خلاف أوربا الذي ازداد بروزاً مع الأحادية الأمريكية، لم يساهم في دفع البلدان الأعضاء على إظهار تماسك أكبر في التعبير عن سياستهم الخارجية في المنطقة العربية وفي غيرها، فهناك صعوبة لديهم للتحدث بصوت واحد والتصرف بشكل متضامن على الساحة الدولية، وبالتالي فما تزال السياسة الأوربية في المنطقة رهينة الديبلوماسية الوطنية، وصعوبة التضامن حول مواقف مشتركة يتم إقرارها، والأوربيون يدركون أن الطريق ما يزال طويلاً، أمام توحيد السياسات الأوربية تجاه المناطق الهامة لمصالحهم وعلى رأسها المنطقة العربية وما يزالون يرون أن بناء دور صلب في المنطقة مازال بعيداً .

وبسبب عدم وجود سياسة خارجية موحدة بالنسبة لـ [illegible] ع إ، فإن سياسات دول المجموعة تتفاوت في مواقفها تجاهه، وتجاه العملية السلمية، ولم تصل سياسات المجموعة إلى مرحلة القدرة على إيجاد تسوية لهذا الصراع بمعزل عن أمريكا، وهذا ما يظهر ضعف الدور السياسي الأوربي في المنطقة وذلك بسبب عدم وجود سياسة خارجية أوربية موحدة.

وفي المرحلة الحالية، ما زالت السياسة الخارجية الأوربية الموحدة خاضعة للتجاذبات الداخلية، الأمر الذي أفقد دور الاتحاد الأوربي الفاعلية السياسية في معالجة بعض القضايا

الإقليمية والدولية، فالدول الرئيسية ما زالت تتحفظ على قيام الاتحاد بانتهاج سياسة خارجية موحدة بسبب تباين أولوياتها السياسية، فاتجاه بريطانيا الأطلسي، واتجاه فرنسا المتوسطي، واتجاه ألماني الشرقي نماذج تعكس هذه الحقيقة، و التفاعل بينها يؤدي بالاتحاد إلى تبني الاتجاهات الثلاث.

كما أن المنظور السياسي الأوربي تجاه المنطقة العربية يخضع هو الآخر لحالة من التجاذب بين القوى المؤثرة داخل الاتحاد التي يدفعها الاهتمام بهذه المنطقة وتلك التي لا تحبذ ذلك، فاختلاف الدول الأوربية حول أهمية المنطقة العربية يتعلق بمدى أهمية هذه المنطقة بالنسبة إلى المصالح الأوربية، وبماهية المنظور الذي يميل الأوربيون إلى ترجيحه في التعامل معها، فالدول الأوربية المتوسطية تصر لتوسيع نطاق واهتمامات الدور السياسي والاقتصادي في المنطقة، بينما لا تظهر الدول الأخرى الحماس نفسه، لذا فإن دور الدافع للفعل الذي تلعبه الدول الأوربية المتوسطية يواجه بدور الكابح الذي تلعبه الدول الأخرى، وهذا ما يؤدي إلى محدودية تأثير سياسات الدول الأوربية في المنطقة العربية.

كما يشكل الخلاف الفرنسي البريطاني، حول مدى استقلالية السياسة الأوربية عن السياسة الأمريكية، أحد أبرز العقبات التي تواجه توحيد السياسة الخارجية لأوربا في القضايا المتعلقة بالمنطقة العربية، ففرنسا المدعومة من إيطاليا وإسبانيا تسعى لأن تلعب أوربا دورًا رئيسيًا في بناء علاقات أوربية عربية تأسس على الحوار المتبادل، وفق رؤية مستقبلية تستهدف جعل منطقة جنوب وشرق المتوسط ضمن دائرة الاستقطاب الأوربي، في حين تقود بريطانيا اتجاه يميل في الغالب إلى المزاوجة بين الأهداف الأمريكية والأوربية في المنطقة العربية ضمن اعتبارات المصالح المشتركة، وما تمليه الاستراتيجية الأطلسية.

نخلص من كل ما تقدم إلى أن توحيد السياسة الخارجية للدول الأوربية على الصعيد الإقليمي والدولي، تشكل أبرز التحديات التي يواجهها الاتحاد الأوربي على صعيد علاقاته الخارجية، وخاصة وأن طريقة صنع سياسة أوربية تظل أكثر تعددية لأن هذا يأتي كمحصلة مواقف ومصالح متعددة، وبالتالي فهناك سؤال أساسي هو هل يملك الاتحاد الأوربي سياسة خارجية وأمنية مشتركة تجاه المنطقة العربية، وذلك لأنه لا يتحدث دائما حول المسائل المتعلقة بهذه المنطقة بصوت ولغة واحدة، كما أن عدم توحيد سياسات دول الاتحاد في إطار سياسة

خارجية موحدة، يشكل أكبر عقبة في طريق تبوئه المركز الدولي المنافس لأمريكا على الصعيد العالمي.

إن توحيد السياسات الخارجية الأوربية خدمة للمصالح المشتركة للدول الأعضاء في المنطقة العربية يعتبر من الأمور الضرورية التي تمكن الاتحاد من لعب دور أساسي في رسم الخريطة المستقبلية لهذه المنطقة، وإلا فإنه سيبقى يلعب دورا تابعا للدور الأمريكي، وهذا ما لا ترضى به بعض الدول الأعضاء كفرنسا التي تسعى جاهدة لاستقلال السياسة الأوربية عن السياسة الأمريكية وبخاصة في المنطقة العربية.

المطلب الثالث: التأثير الأمريكي على السياسة الإستقلالية الأوربية:

تتأثر الجماعة الأوربية في تحديد سلوكيتها الخارجية بموقف أمريكا، وقدرتها علي الضغط والتأثير علي الجماعة في قضية معينة وفي زمن معين، وتعتبر أمريكا، كما عبر البعض " الطرف الأكثر وجودا في الجماعة الأوربية "، وفي المنطقة العربية، نجد أن أهم سمات السياسة الأوربية هنا هي التأثير الكبير الذي تمارسه أمريكا على المجموعة بسبب خصوصية العلاقات بين الطرفين. فطبيعة هذه العلاقات تعتبر صعوبات ومحددات تقف وراء توحيد السياسة الخارجية الأوربية،فأوربا تستطيع أن تمضي شوطا محددا في معارضتها للسياسة الأمريكية، ولكن هناك حدا من الصعب عليها تجاوزه دون أن تتأثر مصالحها سلبا، بسبب أن أمريكا فرضت زعامتها على المعسكر الغربي ككل،إذ منذ الحرب العالمية II، أصبحت العلاقات بين دول المجموعة الأوربية وأمريكا تعتبر من محدودات السياسة الخارجية الأوربية، بسبب المساعدات الاقتصادية والأمنية الأمريكية، فهناك تأثير على استقلالية قرارات هذه الدول الأوربية وعلى مواقفها الدولية فقد أصبح الأوربيون كما عبر البعض، رهائن للضغط والتأثير الأمريكي[٣٤]، بل ذهب آخرون إلي أن أوربا لم تستطع أن تفلت من السيطرة الأمريكية و أنها في النهاية ليس إلا ولاية صغيرة، شأنها في ذلك شأن باقي الولايات الأمريكية، لا تستطيع أن تذهب بعيدا، إلا بعد موافقة الحكومة الأمريكية المركزية في واشنطن[٣٥].

إن أمريكا ترفض فكرة الاستقلالية الأوربية، بل إنها تعتبرها مستحيلة الحصول، لأن أوربا ما زالت تحت قبضتها وهيمنتها بل وتبعيتها لها، هذه الهيمنة ناجمة من حاجة أوربا إلى الحماية الأمريكية الأمنية، فأمن أوربا خاضع لأمريكا، ولم تستطع دول أوربا الخروج كاملا عن السيطرة الأمريكية من الناحية العسكرية وكذلك السياسية، وذلك لحاجتها لمواجهة الخطر الشيوعي والتهديد السوفييتي، بالإضافة إلى أسباب أمنية أخرى، وظلت هكذا أوربا أسيرة في مواقفها للموقف الأمريكي، و لم تستطع إثبات استقلاليتها. كما أن هذه الهيمنة ناجمة أيضا، من هيمنة الشركات الاحتكارية الأمريكية على الاقتصاد الأوربي، بالإضافة إلى اختفاء الشخصيات الأوربية المستقلة مثل (De Gaulle)، التي من شأنها أن تتصلب إزاء النفوذ والهيمنة الأمريكية.

إن أمريكا تفصل بين استقلال ووحدة أوربا، فإن أوربا ذات الصوت الواحد يمكن أن تكون شريكا فعالا، ولكن بشرط أن لا تتحرك باستقلال عن أمريكا، و من ثم لم تشجع أمريكا إرساء سياسة خارجية أوربية، إلا إذا كانت تسير في ركاب سياستها هي.

هناك إذن تبعية سياسة و أمنية أوروبية لأمريكا، و يعود هذا إلي افتقار الدول الأوربية إلى سياسة خارجية موحدة، وإلي دفاع مشترك، مما يجعلها تلجأ إلي أمريكا لصياغة حلول مشتركة للمشاكل الأمنية والسياسة المطروحة، فأوربا لا تستطيع صياغة سياسة خارجية مستقلة، بل كانت دائما تابعة للسياسة الأمريكية وخاصة لما تقرره أمريكا سواء كان ذلك في إطار NATO أو خارجه، فقد فرضت أمريكا هيمنتها، وسيطرتها وأصبحت هي صاحبة القرار الأولى حتى فيما تعلق بمصير القارة الأوربية نفسها.

إن هذه التبعية السياسية الأمنية، تقف عائقا أمام الهدف الذي تسعي الدول الأوربية لتحقيقه من خلال إستراتجيتها التكاملية، ألا وهي لعب دور أكبر على الساحة الدولية، بعيدا عن الهيمنة الأمريكية ومستقلا عنها، وللوصول إلى هذا الهدف، فإنه لابد أن تصل أوربا إلي اتفاق حول سياسة خارجية موحدة، ودفاعية مشتركة مستقلة عن أمريكا، ولكي تتمكن أوربا من لعب دور أكثر فعالية على المستوي العالمي لا بد أن تتخلص من هيمنة أمريكا، ونفوذها على أوربا، وذلك لن يتأتى إلا بالاستقلالية السياسية والأمنية. إن اعتماد أوربا العسكري على أمريكا،

واستمرار الحماية الأمريكية، يعتبر أكبر معوق على حرية حركة السياسة الأوربية، وفي هذا المجال يقول (Alfred Grosser) في كتابة (Community of Malaise , vis à vis the USA).

إن احتياجات أوربا الأمنية، كما هو مدرك من طرف صناع قرارها (أوربا) يتطلب استمرار التحالف العسكري مع أمريكا ، فالأوربيون لا يمكن أن يكونوا بدون دفاع استراتيجي وفهم من أن هذا سيؤدي إلي السيطرة الشيوعية، إن الاتجاه نحو الاستقلالية جيد، ولكن الاعتماد العسكري على أمريكا هو شئ أساسي[36].

إن الدول الأوربية ضعيفة نسبيا، ومهددة أكثر، وهي لا تستطيع حماية استقلالها السياسي، وسلامة أراضيها بدون أمريكا، فهي تحتاج إلى الضمانة النووية الأمريكية، وإلى تواجد القوات التقليدية الأمريكية على أراضيها من أجل ردع العدوان السوفييتي العسكري، والضغوط السياسية السوفييتية التي تعتمد على القوة الضخمة للاتحاد السوفييتي[37]، وبالتالي بسبب هذا الاعتماد على أمريكا في الدفاع لضمان الأمن الأوربي يجعل الأوربيين حساسين لأي اختلاف مع أمريكا[38].

ومما يساعد أمريكا على ممارسة ضغوط وتأثير أكبر على المجموعة الأوربية، وجود تيار أطلسي بقيادة بريطانيا، يحاول دائما أن يبقي الموقف الأوربي مساويا أو مماثلا للموقف الأمريكي.

إن ارتباط بريطانيا بالاستراتجية الأمريكية وإصرارها على التضامن الأطلسي أديا إلى تحييد الجهود الرامية إلى انتقاد أمريكا أو الابتعاد عنها[39].

مما سبق يتضح أن هناك تأثير على السياسة الاستقلالية لأوربا في مواجهة القضايا العالمية. أما في المنطقة العربية فإننا نجد أن قدرة أوربا على بلورة سياسة مستقلة عن أمريكا هناك تبدو مسألة صعبة إن لم تكن مستحيلة، ونجد أن علاقات المجموعة الأوربية متأثرة بالسياسات الأمريكية في المنطقة وبالعلاقات الأوربية الأمريكية نفسها[40]. فنادرا ما قامت أوربا بإتباع أية سياسات في المنطقة العربية دون اعتبار لمصالح أمريكا، وقد اتضح ذلك جليا، عندما قبلت أوربا أثناء الحوار العربي الأوربي (Euro-Arab Dialogue) طلب أمريكا بعدم إدراج قضايا النفط ضمن المناقشات، بالإضافة إلى ذلك فإن أمريكا، تعتمد على أوربا في إصلاح أي خلل يمكن أن يحدث في العلاقات الأمريكية العربية، وبالتالي فتحرك الجماعة في المنطقة

العربية محكوم بالنظرة الأمريكية، و هناك ضغط أمريكا على أوربا لمنعها من الانجذاب إلى الموقف العربي ، لأن هناك قيود أمنية على السلوك الأوربي. أمريكا تريد أن تحتفظ بنصيب الأسد في إدارة عملية تسوية (٤٢١) ولهذا استمرت في انتقاد ما أسمته " بالتنازلات السياسية " التي قدمتها أوربا للبلدان العربية، واستمرت كذلك في معارضة أي نوع من المعاملات التجارية التفضيلية بين أوربا ودول المتوسط والاقليم العربي خاصة، والتي يمكن أن تشكل تميزا حقيقيا ضد التجارة الأمريكية، وغيرها من الانتقادات.

ومن خلال استعراضنا للعلاقات الأوربية – الأمريكية في المنطقة العربية، يظهر لنا مدى تأثر السياسة الأوربية هناك بالموقف الأمريكي حيث أن هذه السياسة تأتي ضمن حدود رسمتها أمريكا، فعجز أوربا عن لعب دور في المنطقة، وبلورة سياسة أوربية مستقلة تماما عن السياسة الأمريكية، هناك يرجع إلى تعاظم النفوذ الأمريكي في أوربا، ولقدرة أمريكا في التأثير على أطراف (٤٢١). ومما يلاحظ أنه بالرغم من أن لكل من أمريكا وأوربا، مصالح مستقلة وأحيانا متناقضة في المنطقة العربية من الناحية السياسية والاقتصادية إلا أن أمريكا لا تسمح للدول الأوربية بانتهاج سياسة مستقلة بحجة حماية مصالحهم المشتركة.

لم تستطع أوربا التقدم بمبادرة عملية اتجاه (٤٢١)، بل اكتفت بإعلان مبادئ وتصريحات، وبقيت دائما وراء خط أحمر أمريكي، عندما تكون أمريكا تنشط دبلوماسيا في المنطقـة، وحتى ما يسمي بالمبادرات الأوربية المستقلة، فقد ظلت أمريكا تتحفظ عليها وترفضها[٤١]، بل عندما ننظر إلي جملة التصريحات والبيانات التي أصدرتها المجموعة الأوربية تجاه الوضع في المنطقة العربية، نجد أنها جميعها مبنية بصورة متوازنة مع منهج التسوية الذي تضعه أمريكا.

تكشف خبرة السياسة الأوربية تجاه المنطقة العربية في عقدي الـ ٧٠ والـ ٨٠ (فترة الدراسة) عن أن التوجه الأوروبي العام كان يعمل تحت مظلة السياسة الأمريكية، وأن ما حدث من تطور في هذا الموقف والابتعاد عن الاطار العام للسياسة الأميركية، والاقدام على عمل مبادرة، إنما جاء وليد الصدمة النفطية، أي أن النهج الاستقلالي الذي أقدمت عليه دول المجموعة والتطور الايجابي الذي طرأ على مواقفها من الصراع وجهود التسوية، إنما جاءت كلها تحت وطأة ضغط الحظر النفطي، والخوف من وقوع صدام نووي بين القوتين الأعظم تمس أوربا، أي

أن التحرك الأوروبي الفاعل في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣، والقدر الملموس من الاستقلالية في التحرك إنما جاء نتيجة الإحساس بالتهديد، وعندما تراجع الإحساس بالخطر عادت المجموعة الأوروبية لاتباع سياسات ضمن السياق العام للسياسة الأمريكية. وعلى الرغم من كثافة مصالح دول أوروبا في المنطقة، وحالة الارتباط الفعلي بين أمن دول المجموعة الأوروبية والأمن في المنطقة العربية إلا أن دول المجموعة سلمت بعد انتهاء آثار الصدمة النفطية بأن ترتيب شؤون المنطقة وإدارتها هو شأن أمريكي بحت، ومن ثم قبلت بمقولة أن معظم أوراق إدارة شؤون المنطقة توجد بيد أمريكا، وقد ساعد على تدعيم هذه الرؤية أن دول EEC وعلى مدار عقد الـ ٨٠ ومعظم سنوات الـ ٩٠، كانت تفتقد رؤية مشتركة واضحة اتجاه قضايا السياسة الخارجية والأمن. فهي (أوروبا) واصلت تطوير تجربة العمل المشترك والتعاون الإقليمي في الميادين الاقتصادية والاجتماعية أو ما يسمى بـ (Low Politics) ولم تتعامل بشكل جدي مع كل القضايا التي تدخل في حيز(High Politics) والتي تقع في قلبها، التعاون في مجالي السياسة الخارجية والأمن.

ومن جهة أخرى وعلى النقيض من ذلك نجد أن حرب أكتوبر ١٩٧٣ كانت عنيفة في آثارها على استقلالية أوروبا، بحيث قضت على كل أمل رفع من قبل حول قدرة أوروبا على مواجهة الضغوط الأمريكية أثناء الدعوة إلى الميثاق الأطلسي الجديد ، فلقد عاد من جديد الحوار الأمريكي –الأوروبي ولكن على نحو أبرز خلاله تفوق أمريكا في فرض مطالبها التي سبق وفشلت بصددها قبل ذلك بأشهر، وذلك أنها (أمريكا) نجحت في استغلال الروابط بين الأبعاد العسكرية والاقتصادية للعلاقات الأطلسية، إذ لم تتورع أمريكا عن التهديد بالتخلي عن بلدان المجموعة في مواجهة الخطر السوفييتي في حال إصرارها على السير في النهج الاستقلالي تجاه ([illegible]) ، بل واتهمت المجموعة بأنها تقدم تنازلات كثيرة للدول العربية، الأمر الذي يدفع الأخيرة إلى التشدد، ومن ثم عرقلة جهود التسوية الأمريكية. و قد تبلور النجاح الأمريكي في تحجيم النهج الاستقلالي للجماعة الأوروبية اتجاه ([illegible])، في اجتماع دول الجماعة بمدينة "جيـمسن " بألمانيا الغربية في أفريل ١٩٧٤، فقد صدر عن الاجتماع بيانا ينص على ضرورة اشتراك أمريكا بشكل ما في المشاورات السياسية للمجموعة.

وكمثال على التأثير الأمريكي، الحوار العربي – الأوربي (EAD) حين لم تنظر أمريكا إلى تطوره بعين الرضا، واعتبرته بمثابة خروج عن الانضباط المطلوب في إطار NATO، فقد ضغطت على المجموعة لإبقاء النفط خارج الحوار، ونجحت فيما بعد في منع الأوربيين من إقامة سياسة نفطية مستقلة عن أمريكا. ويشهد تاريخ (EAD) على الضغوط الأمريكية المتواصلة والمتكررة لتغيير الحوار السياسي أو لإبقائه على مستوى منخفض لمنع الأوربيين من الذهاب بعيدا في علاقاتهم العربية، وبقيت أمريكا هي الطرف غير الرسمي في الحوار. وظلت تحاول دائما وضع خطوط حمراء على الانفتاح الأوربي على العرب، بلعب الورقة الاستراتيجية أي انضباط الحلف الغربي، من أجل التأثير في موقف الجماعة في المنطقة العربية.

لقد ظلت أمريكا عاملاً أساسيا في تحديد مسار السياسات الأوربية تجاه المنطقة العربية، وفي كثير من الأحيان كان لأمريكا أقصى درجات التأثير، فمثلاً سنة ١٩٧٧ عندما حاولت المجموعة الأوربية، إصدار بيان جديد حول الشرق الأوسط، سارعت واشنطن لوأد المحاولة مؤكدة أن مثل هذه المحاولات من شأنها التأثير السلبي على الجهود التي كان يبذلها وزير الخارجية (Cyrus Vance)، مما أدى إلى تحول بيان المجموعة إلى دعوة أطراف الصراع إلى التجاوب مع الجهود الدبلوماسية الأمريكية. و في ١٨ أفريل ١٩٨٠ صرح ياسر عرفات قائلاً: " إن أوربا لم تقدم حتى الآن أي مشروع عملي لتحقيق السلام، بسبب الضغط الأمريكي عليها ".

وقبل اجتماع البندقية، هددت أمريكا باستخدام الفيتو إذا تقدمت أوربا إلى مجلس الأمن بمشروع لتعديل القرار ٢٤٢ ليتمكن من استيعاب الحقائق الجديدة في المنطقة و خاصة المتعلقة منها بالقضية الفلسطينية، وكحل وسط فقد قبلت أوربا تأجيل التقدم بأي مبادرة جديدة في المنطقة حتى تبذل كل المحاولات لإنجاح اتفاقيات كامب ديفد، وهي المحاولات التي وصلت لنهايتها بتجميد مباحثات الحكم الذاتي الفلسطيني وبإتمام الانسحاب الإسرائيلي الأخير من سيناء. وعندما جاء بيان البندقية (١٣ جوان ١٩٨٠) بالرغم من المعارضة الأمريكية لصدوره، عقب توقف محادثات الحكم الذاتي، ومع ذلك فإن هذا البيان الذي توّج تطور مواقف الدول الأوربية من ٧٤ إ طوال ٣ سنوات جاء على نحو لا يثير حساسية أمريكا.

ولتبيان الضغط الأمريكي نجد أنه بعد مبادرة البندقية قام وزير خارجية لوكسمبورغ، بزيارة للشرق الأوسط (يوليو- أوت ١٩٨٠) بهدف تحديد الشكل الذي يمكن أن تتخذه مبادرة أوروبية في هذه المنطقة، و كرر أن المبادرة ليست منافسة للسياسة الأمريكية، ثم تبعه وزير خارجية هولندا (فان وركلاو) في ديسمبر ١٩٨٠ الذي صرح أيضا بضرورة إجراء المشاورات مع الأمريكيين لمعرفة ما إذا كان ممكنا التحرك معهم في انسجام، ويقول عن المبادرة " ليس هناك مبادرة، فهذا يعني ليس هناك مقترحات محددة وواضحة للسلام، وما قمت به أنا و قبلي (Thorn) هو البحث عن عناصر معينة تسمح بتحقيق السلام، فكامب ديفد أمر واقع، ولا نستطيع إلا أن نأخذه بعين الاعتبار".

وبعد أن تردد أن الجماعة الأوروبية، قد أعدت وثيقة مكملة لبيان البندقية لعرضها على قمة ديسمبر (١٩٨٠) إلا أن فوز (Reagan) حكم ببقائها سرية واستجاب الأوروبيون إلى طلب أمريكا بأن لا يضغطوا بمبادرات مفاجئة في وقت تستعد فيه الادارة الأمريكية الجديدة، لصياغة سياستها، و لم تكن هذه الادارة تريد مجرد إرجاء المبادرة الأوروبية ولكن إلغاءها تماما، وهذا ما حدث بالفعل.

وقد تتالت التهديدات والتأديبات من أمريكا (وإسرائيل) نحو المجموعة الأوروبية بعد ذلك، منها قول كيسنجر أثناء زيارته لمصر في ١٦ جانفي ١٩٨١ " على أوروبا أن تسكت عن الشرق الأوسط" و تعليق (A.Haig) في ٨ نوفمبر ١٩٨١ على تصريحات (Carrington) في السعودية بأنها صادرة عن شخص غير مسؤول، فأتت مفعولها، إذ نجد التصريحات الأوروبية خليطا من الدعاوى الواسعة للمبادئ، والنفي أنها مبادرة فعلا أولا (تصريح وزير خارجية لوكسمبورغ) في مارس ١٩٨١، بأنها أفكار للتقارب، وحديث لوزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية لوزير المواصلات الاسرائيلي في ٢٧ نوفمبر ١٩٨١ " إنه ليس هناك أية شروط مربوطة بعرض الدول الأوروبية الأربع للانضمام إلى قوة سيناء[42]".

وفي نهاية المطاف جاء قبول اشتراك فرنسا وبريطانيا وإيطاليا وهولندا في القوة المتعددة الجنسيات في سيناء دون تأكيد مبادرة البندقية، هذه القوة تشكلت خارج الأمم المتحدة، وبجهود أمريكية لمراقبة تطبيق معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية في سيناء، هذه المشاركة حسمت كل تساؤل باق حول مصير المبادرة الأوروبية المستقلة.

نخلص مما تقدم إلى أن التأثير الأمريكي على السلوك الأوربي في المنطقة العربية، أدى إلى وجود حد أدنى من الاتفاق الأوربي أقل بكثير مما كان مطلوبا، كما أدى هذا التأثير إلى انقسام الدول الأوربية في مواقفها، بعضها ما زال منظما إلى خط السياسة الخارجية الأمريكية، والبعض يريد سياسة خارجية أوربية ذاتية ولكن متناسقة مع السياسة الأمريكية، وإن كانت فرنسا تحاول اتباع سياسة خارجية أوربية مستقلة.

كما نخلص إلى أن دول EEC في سعيها لقيادة دورها في المنطقة العربية لم تستطع أن تعزل نفسها عن السياسة الأمريكية هناك، بل ظهر سلوكها متأثرا بالموقف الأمريكي، حيث أن هذا السلوك بقي ضمن حدود مارستها عوامل متعددة منها، هذا التحرك الأمريكي، الذي يرفض أن يتجاوز الدور الأوربي إطار المواقف العامة والتصريحات، بحيث أن أي محاولة تطوير سياسة مستقلة تماما عن السياسة الأمريكية، يواجه بمعارضة شديدة تفقدها أي فعالية.

كما نخلص إلى أنه منذ بداية الـ ٧٠ إلى الآن، فإن الأمريكيين يستمرون في التحكم في خطوط اللعبة وتسيير مسلسل التسوية في الشرق الأوسط، ومن الأكيد أن دور أوربا يمر عبر واشنطن، وهذه الحقيقة لا يتردد بعض المسؤولين الأوربيين عن الاعتراف بها ولو بنوع من المرارة كما فعل ذلك (كلود شيسون) عندما قال " لا يمكن لنا أن نفعل الشيء الكثير، لا نحن و لا المجموعة الأوربية، و من هنا المسؤولية الكبرى على الولايات المتحدة[٤٣].

استخلاصا نقرر أن هناك ضعف هام في الاستقلال الأوربي عن الحليف الأمريكي وأصبح دور المجموعة الأوربية يقتصر على تأييد الموقف الأمريكي -فأوربا كما قال البعض- لا تعدو أن تكون تابعة لأمريكا. وفي هذا الإطار دخلت أوربا حرب الخليج II (١٩٩٠) مع أمريكا، دون أن تجني من وراء ذلك مصالح مثل ما تحصلت عليها أمريكا، فهي بهذا تطبق كما قال البعض " لعبة الحامي والزبون، أينما تحرك الحامي تحرك معه الزبون"[٤٤].

والغريب في الأمر أن انتهاء الحرب الباردة مع انهيار الاتحاد السوفييتي وحلف وارسو، لم يؤد إلى ابتعاد المجموعة الأوربية عن أمريكا، بل عكس ذلك أطلق عنان التعاون الأطلسي المؤدي إلى إعلان الأطلسي (Transatlantic Declaration) في نوفمبر ١٩٩٠، والذي يدعو الطرفين الأوربي والأمريكي إلى التعاون والتشاور في القضايا الدولية الأساسية[45].

المطلب الرابع: الواقع الأوربي - الأمريكي:

في العادة الأصدقاء الحقيقيون يعرفون فترات قوة وتعاون وفترات فتور وقطيعة في مرحلة ما، لكن الأكيد هو أنهم لا يفترقون أبدا، وذلك هو حال أمريكا و أوربا، وفي هذا المجال يقول (André Siegfield) عن العلاقات الأمريكية-الفرنسية إنها تمر بمثل هذه المراحل، وإنها رغم ذلك تبقى علاقات مميزة وخاصة، ففي حين العلاقات بين بريطانيا وأمريكا هي علاقات أمنية و عائلية، فإنها مع فرنسا علاقات مليئة بالمشاعر، وهذه المشاعر تتعلق بمنظور كلا البلدين حول مسائل هي السيادة الوطنية والمصلحة، وباعتبار أن البلدين من أهم القوى المؤثرة في منظمة الأمم المتحدة وفي سائر المنظمات الدولية، وباعتبارهما قائدا العالم الحر فإن التعاون يكون حتميا، رغم وجود تنافس بين الديمقراطية الأمريكية والحضارة الفرنسية.(46) وهذا الكلام عن فرنسا ينطبق إلى حد بعيد عن أوربا، والعلاقات الأوربية الأمريكية.

إذن رغم كل ما قيل عن الاختلافات الأوربية-الأمريكية فقد استمرت أوربا الغربية في استراتيجية التنسيق مع أمريكا، ورغم أن التناقضات بينهما، فقد نمت، إلا أن علاقاتهما ظلت عند حد التغيير الكمي لا الكيفي، و ذلك لعدة أسباب:

١- إن أوربا وأمريكا لديهما علاقات قائمة على فكرة الاعتماد المتبادل.

٢- وجود قيم متماثلة بين الطرفين والتي استمرت وسوف تستمر لتكون العامل الرئيسي في علاقاتهما، فهما من أقدم الليبراليات في العالم، ومبادئ الاقتصاد الحر والديمقراطية مرسخة في هاتين المنطقتين أكثر من أي منطقة أخرى في العالم.

٣- أوربا تعتبر الحليف السياسي والاقتصادي والاستراتيجي الأول لأمريكا، إذ أنها تشعر أنها لا تتجه إلى أية جهة إلا إلى أمريكا لحماية ثقافتها وقيمها، بل وأمنها،بل إنهما يحتاجان لبعضهما لحماية هذه الأمور (أمن مشترك).

ومن هنا يمكن القول أن أوربا وأمريكا في سعيهما لتحقيق مصالحهما يقفان صفًا واحدا وجبهة واحدة، فالاختلاف بينهما ليس جذريا، بل إن ثمة اتفاقًا جوهريا عميقًا بين الطرفين، ورغم ذلك التناقض الذي حصل بين أمريكا وفرنسا بسبب الديغولية، إلا أن هذه الأخيرة لم تنف انتماءها للغرب، بل على العكس جاهرت بتشبثها بقيم هذه المنظومة، ورغم انتقادها سلوك أمريكا، فإنها لم تتردد في اللحظات الحاسمة إلى الانحياز لأمريكا بوصفها مدافعة عن الغرب

(الدليل استمرار بقائها في NATO)، فالحماية الأوروبية هي في النهاية جزء من النظام الغربي، بل إن البعض ذهب أبعد من ذلك إلى اعتبار أن أوروبا تقع ضمن دائرة، استقطاب أمريكا، وهي تمثل نظاما فرعيا أمريكيا. ومن الجهة الأخرى، فإن أمريكا بدون أوروبا ستنزوي في القارة الأمريكية، وتتخلى عن استراتجيتها المعاصرة. كما تمثل أوروبا سوقا واسعة للاقتصاد الأمريكي، وأن الشركات المتعددة الجنسيات الفاعلة في أوروبا، وكذلك شبكة البنوك المنتشرة في أوروبا هي أمريكية، وبالتالي تمثل أوروبا ساعدا للاقتصاد الرأسمالي، وأي ضرر سلبي يلحق باقتصاد أوروبا فإنه سيؤثر كذلك سلبا على الاقتصاد الأمريكي.

إذن بالرغم من وجود قضايا خلافية بين أوروبا وأمريكا، إلا أن طبيعة السياسات الأوروبية والأمريكية، تعتمد المصالح، وعندما تتلاقى هذه المصالح، تنشط الاتصالات بقوة، ويدرك الجانبان أن من مصلحتيهما العليا رعاية العلاقات بينهما، فأمريكا لا تستطيع تحقيق بعض أهدافها من دون الأوروبيين رغم قوتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية، وفي المقابل يعترف الأوروبيون بأنهم ليسوا قادرين على حل النزاعات وأزمات في أنحاء العالم على انفراد دون التعاون مع الجانب الأمريكي، فالجميع أكثر عزما على التمسك بهذه العلاقات، وهو ما يفسر سر استمرار واستقرار التحالف الأطلسي، فالأوروبيون والأمريكيون، رغم الخلافات، والاختلافات التي تظهر بينهم في معالجة مستجدات القضايا الدولية، يتم تجاوزها طوعا أو كرها من خلال آليات يتم استخدامها بين الطرفين، فالقيم والمصالح الأساسية لم تنحرف عن مسارها، كما أن الديمقراطيات الأوروبية لا تزال حليفة مع أمريكا أكثر من غيرها.

إن الطرف الأوروبي والأمريكي يحرصان على تحقيق الانسجام في علاقاتهما على أسس إستراتيجية، تعترف بالتنافس في تحقيق المصالح الوطنية و مناطق النفوذ لكل طرف، ولا تسمح مطلقا بالطلاق بينهما مهما بلغ الخلاف في الموقف ووجهات النظر ومهما تعارضت المصالح.

ولهذا نجد الطرفين يلتقيان حول أبرز القضايا الإقليمية والدولية، واشتركا في إظهار مواقف حازمة ومتشددة تجاه العديد من هذه القضايا، وتبرز بصفة خاصة في هذا الصدد كفاءة التنسيق السياسي والعسكري بين الطرفين المتحالفين، وكمثال على ذلك التعاون الأوروبي-الأمريكي والتنسيق بينهما أثناء أزمة وحرب الخليج II (١٩٩٠)، شن الحرب على العراق لأن لهما مصالح في هذه المنطقة.

ويرجع هذا التعاون والتنسيق، والعلاقات المتينة بين جانبي الأطلسي إلى أن الطرفين يشكلان كتلة واحدة هي الكتلة الغربية التي توحدها العناصر الحضارية و الأيديولوجية والثقافية (نفس المرجعية)، فهما مرتبطان بروابط تاريخية وثقافية وفلسفية وكذلك بمصالح استراتيجية واقتصادية ارتباطًا وثيقًا.

فعلاً إن كلا الطرفين يشتركان في التعهد بحماية حقوق الأفراد، وسيادة القانون، ويملكون ميراثًا مشتركًا وثيقًا ويتقاسمون نفس القيم (الحرية المدنية – الديمقراطية، وهناك التشابهات السياسية بينهما (أنظمة الحكم عندهما متشابهة) وأخيرًا هناك انتماءً مشتركًا للجانبين في جماعة الأطلنطي التي هي أساس نظام الدفاع المشترك الغربي[٤٧]. وفي هذا الإطار قال (Jean François Poncet) وزير الخارجية الفرنسي السابق في محاضرة في مدرسة القانون والدبلوماسية جامعة (Mass, Medford) عن العلاقات الفرنسية – الأمريكية: " إن فرنسا وأمريكا ولدا من ثورتين أختين أنهما يتحركان بنفس المبادئ، يحملان نفس القيم[٤٨].

وفوق هذا، وباعتبارهم كلهم دول ديمقراطية مصنعة، ومتقدمة، فإن لهم مصالح مشتركة،و يحملون رؤية واحدة حول نوع العالم الذي يسمح لهم بتحقيق هذه المصالح، إنهم يتقاسمون الاعتقاد في سيادة قيم الحكم الذاتي (Self Government) من خلال المؤسسة النيابية، واحترام الحريات المدنية الأساسية، و حقوق الأفراد، كما يحملون قيم حرية التجارة الدولية، فهم يشتركون في الحفاظ على النظام العالمي مفتوحًا للتجارة.

ولقد ورثت أمريكا هذه القيم من أوربا، وساهمت بقوة في بقائها وفي حماية أوربا نفسها ضد قوى معادية، فأمريكا كما يقول بعض الأوربيين، أيادي بيضاء على أوربا، لأنها هي التي ساعدتهما على التحرر من الكابوس النازي والشيوعي.

هذه الموروثات التي يشتركون فيها، أعلنوها في المادة ١ من معاهدة NATO (عزمهم لحماية الحرية، الأثر المشترك، وحضارة شعوبهم القائمة على مبادئ الديمقراطية والحرية الفردية وسيادة القانون)[٤٩].

وفي هذا الإطار صرح (Collen Powel) وزير الخارجية الأمريكي السابق قائلاً: "إن NATO هــام للغرب، ليس لأنه يربط قوات عسكرية وبحرية برلمانات وشعوب فقط، ولكن لأنه كذلك يربــط القيم والمبادئ التي تشكل الأساس لهذه الأشياء: الديمقراطية، الأسواق

الحرة، حقوق الإنسان، وسيادة القانون..إن NATO يربط عائلة الأمم المتحدة باستعمال هذه القيم الهامة "[50].

وفي المنطقة العربية، فإننا نجد أن كلا من أمريكا وأوربا يتبعون أهدافا مشتركة من خلال اقترابات مختلفة (They are pursuing common goals, through different approaches).

ولأن أظهرت المجموعة الأوروبية، كلاميا دعم و فهم لبعض القضايا العربية، إلا أن الواقع غير ذلك، فما زالت مواقفهم عامة مماثلة لمواقف أمريكا، سلبية تجاه مجمل القضايا العربية، هدفهم الوحيد تحقيق مصالحهم (وصول النفط إليهم، وفتح الأسواق العربية عليهم)، ومن ثم ربط المنطقة العربية سياسيا واقتصاديا وعسكريا بالعالم الغربي.

وإذا كان الصراع العربي الإسرائيلي (ص ع إ) قد برز كأكثر قضايا المنطقة العربية تأثيرا على ظهور الانقسامات في التحالف الغربي خلال الـ ٧٠، فهو لم يظل كذلك منذ الـ ٨٠ فمع اشتراك القوات الأوربية والقوات المتعددة الجنسيات في سيناء، وفي لبنان، ومع تعرض القوات الفرنسية والأمريكية على قدم المساواة لهجوم شديد في بيروت، ومع مساندة أمريكا وفرنسا ولو بأساليب مختلفة للعراق في حربه ضد إيران، ومع تزايد ربط الأوربيين الاعتراف بضرورة إشراك منظمة التحرير في المفاوضات وبين دعوتها للتخلي عن الكفاح المسلح، ومع انتهاج الحديث سنة ١٩٨١ عن المبادرة الأوربية كبديل للدبلوماسية الأمريكية، ومع مساندة أمريكا في حرب الخليج II و في غزوها للعراق حاليا، مع هذا كله، وغيره، يتضح، تدريجيا، كيف أن المنطقة العربية لم تعد مصدر توتر خطير في العلاقات الأطلسية، فلقد تراجع الخلاف بين الطرفين، فلكليهما مصلحة في إيجاد تسوية لـ (ص ع إ) لأنها تمثل مدخلا أساسيا للحماية وتأمين المصالح للطرفين، ولهذا لا ينكر الأوربيون الدور الأمريكي القوي في هذه التسوية، ولا يشككون فيه، وما نراه من اختلافات بين أمريكا وأوربا، حول الطريق الأمثل للتسوية هي اختلافات قائمة على التكتيك واستراتيجية التفاوض أكثر منها على الأساسيات، ففي جانبي الأطلنطي هناك اتفاق على ضرورة العمل من أجل إيجاد تسوية سياسية[٥١].

لقد تراجع الخلاف بينهما في المنطقة العربية، فبالرغم من بعض الاختلافات فإن نقاط الالتقاء بين التحركين الأمريكي والأوربي كثيرة، ومنذ صدور بيان البندقية، أصبح الموقف

الأوربي قريبًا من الموقف الأمريكي فبالإضافة إلى أن أوربا اقتنعت بأن دورها لا يتجاوز مرحلة الاستكشاف والمساعدة في حل الأزمة، وترك باب المبادرة العملية لأمريكا، فإن المواقف الرسمية الأوربية تجاه القضية الفلسطينية، والتي كانت تختلف عن المواقف الرسمية الأمريكية لا جرى تنقيحها شيئا فشيئًا إلى حد تبدو وكأنها تردد نفس الكلمات الأمريكية، ففي جولة لوزير الخارجية البلجيكية (ليوتنديمايز) في بعض دول الخليج في ماي ١٩٨٢، وكان آنذاك رئيس المجلس الوزاري للـEEC قال: " إن الدول الأوربية تسعى لإيجاد موقف ورؤيا موحدة في المسائل السياسية، وإنه ليس بالضرورة أن يكون هذا الموقف مخالفًا أو مضادًا للموقف الأمريكي".

لا نجد اختلافًا حول بقية عناصر التسوية السلمية كما يطرحه التصوران الأوربي والأمريكي، فكلاهما مقتنع بأنه تتم عن طريق المفاوضات مما يتطلب قبول القرارين ٢٤٢، ٣٣٨ والاعتراف بحق كل دول المنطقة في الوجود ضمن حدود آمنة ومعترف بها، وأن على الدول العربية الاعتراف بإسرائيل(٥٢).

إذن ليس هناك اختلافًا بين الطرفين، أو كما عبر بعض العرب " عند النظر إلى جملة التصريحات والبيانات التي أصدرتها أوربا، يلاحظ أنها جميعها مبنية بصورة متواترة على منهج التسوية الذي وضعته أمريكا. تم تبديل الأحجار على رقعة الشطرنج لوقت غير محدود، وهذا لا يعني أن اللعبة ومسارها سوف تتغير، فوراء الحركات المختلفة تختفي الأفكار والمبادئ، والجهات نفسها التي كانت دومًا تحدد مسار اللعبة، صحيح إن هذه الأحجار تحمل أسماء مختلفة مثل سولانا أو مورانيتوس أو باتن، وأحيانًا فيشر، ولكن هؤلاء يقفون مثل أسلافهم مقابل الجهة الفلسطينية وانتفاضتها، ويحمون وجود أعداء الفلسطينيين، ومواقفهم، ولذلك لا ينبغي تأمل شيء من الدبلوماسية الأوربية، يختلف عن السياسة الأمريكية الشرق أوسطية.

كان هناك تميز واختلاف الدور الأوربي عن الدور الأمريكي مطلوبًا في بعض الأحيان من وجهة نظر أمريكا، إما لممارسة ضغوط على أطراف معينة لا ترغب أمريكا في ممارسة ضغوط مباشرة عليها، وإما لإعداد بديل غربي يحول دون دفع جميع الأطراف العربية في اتجاه الاتحاد السوفييتي في حالة فشل السياسة الأمريكية أو النهج الأمريكي في التسوية. وفي هذا السياق يمكن فهم تشجيع أمريكا سرًا بعض الأطراف الأوربية لفتح جسور الحوار مع منظمة

التحرير، والحديث عن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره..الخ، وربط ذلك بشروط معينة، وبمطالب تتعلق بالاعتدال ونبذ الإرهاب...الخ، كما يمكن أن يكون التحرك الأوربي مطلوبا في حد ذاته، حينما تتوقف قوة دفع المبادرات الأمريكية أو تفشل، وذلك بإعطاء الانطباع أن الأمور لم تصل إلى طريق مسدود بعد.

إن الدور الأوربي اقترب أحيانًا وابتعد أخرى عن الدور الأمريكي، لكنهما ظلا مرتبطين على الصعيد الاستراتيجي.

إن الاختلاف بين أمريكا وأوربا في المنطقة العربية هو من قبيل دبلوماسية توزيع الأدوار، هذه الدبلوماسية ظهرت في عدة مناسبات، حيث تقدم أوربا على مواقف لا تستطيع أمريكا الإقدام عليها (مثلاً فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية)، كذلك ظهرت في مبيعات السلاح الفرنسية والبريطانية لبعض الدول العربية التي كان من الصعب على أمريكا أن تقدم عليها في فترة من الفترات، مصر مثلاً حيث كانت هذه الأسلحة بديلاً للسلاح السوفييتي مما ساعد على احتواء نفوذ الاتحاد السوفييتي في المنطقة[٥٣]، ومثال آخر، المسلك الأوربي وخاصة الفرنسي المتحفظ على منهج السلام المصري، كان يحقق نوعًا من توزيع الأدوار بين أمريكا وأوربا، ففي حين كانت تتوطد علاقات أمريكا بمصر كان على فرنسا أن تحافظ على الاتصال بالأنظمة العربية المعتدلة والرافضة لمنهج السلام المصري، وهي في معظمها حكومات نفطية[٥٤].

مثال ثالث حول توزيع الأدوار، هو مبيعات السلاح عندما أصبحت فرنسا الزبون الأول للعراق أثناء حربها ضد إيران وهذه المبيعات (المساعدات) الفرنسية تعد جزء من تقسيم العمل بين أمريكا وفرنسا في إطار الرؤية الغربية للحرب العراقية الإيرانية، فقد أقامت هذه المبيعات علاقات متينة بين فرنسا والعراق، هذه العلاقات التي استحسنت من قبل أمريكا التي رأت فيها أنها ضمانة أن العراق سوف لا يتجه للمعسكر الشرقي وللاتحاد السوفييتي بالتحديد: وكان هذا الدور الفرنسي هو تعبيد الطريق لاستبدال النفوذ السوفييتي في العراق بالنفوذ الأمريكي، واستطاعت كل من فرنسا وأمريكا قطع الطريق على النفوذ السوفييتي في المنطقة العربية[٥٥].

وفي الصراع العربي الإسرائيلي نجد أن كلا من أمريكا وأوربا يقومان بتقسيم الأدوار، حيث تلعب أمريكا دور الوسيط الخارجي الوحيد بين أطراف الصراع، بينما تقوم أوربا بتوفير أكبر قدر من المساعدات المالية اللازمة، وهكذا نجد أن الدور الأوربي مكمل للدور الأمريكي.

ويمكن فهم الاهتمام والدور الأوربي في هذا الإطار (توزيع الأدوار مع أمريكا) فعندما يتطلب الأمر دبلوماسية أحادية الجانب أو رفيعة المستوى أو عندما يتطلب قوة تبقى أمريكا أكثر كفاءة من أوربا، فمثلا لم يكن بمقدور رئيس الاتحاد الأوربي، أو الرئيس الفرنسي، أو الترويكا الأوربية عقد مؤتمر مدريد، ولكن الأوربيين يمتلكون إرادة وصبرا أكبر، وهما ضروريان لبناء الهياكل الإقليمية، ولتسيير مسارات ثانوية والدبلوماسية بين الشعوب، ونظم الخبرات لبناء الثقة على المدى المتوسط، ويصعب تصور أن وزارة الخارجية الأمريكية كان يمكنها أن تحاول خلق هيكل لحوار متعدد المستويات والأطراف على نمط إطار برشلونة والحفاظ عليه، ويحظى بقبول كافة الأطراف في المنطقة، ناهيك عن تحقيق النجاح فيه.

إن مجرد طرح مبادرة من جانب أوربا، أو مجرد الإعلان عن تحركات أوربية في المنطقة العربية، لا تفهم إلا في إطار البديل المؤقت لملء الفراغ بزعامة أمريكا في المنطقة، إذ تنحصر تحركات الأوربيين في وجود العملاق الأمريكي، في الاتصال بدول المنطقة لضمان المصلحة والتنسيق بين مصالح الغرب عموما، ومن هنا برزت معادلة مفادها، أنه كلما حصل توتر عربي أمريكي، نشطت الدبلوماسية الأوربية لملء الفراغ، ولمحاولة إبقاء قناة اتصال مفتوحة عربية غربية. ومن هنا يظهر أن التحركات الأوربية ليست منافسا لأمريكا، بل استكمالا لما تقوم به، أي هناك تنسيق أوربي- أمريكي، و يؤكد هذا ما صرح به اللورد كارينغتون رئيس EEC لمجلة الحوادث اللبنانية في أكتوبر ١٩٨١ من أن الدور الأوربي يأتي تكملة لما تقوم به أمريكا و ليس خارج جهودها.

وأخيرا ظهر هذا النوع من توزيع الأدوار وتقسيم العمل بين أمريكا وأوربا أثناء حرب الخليج II، ولكل هذا أصبح تعبير، الدور المكمل الأوربي أو المساعد للدور الأمريكي من أكثر التعابير ترددا و شيوعا في أحاديث المسؤولين العرب والأوربيين على السواء.

ولكن لماذا هذا الدور المكمل الأوربي؟

يقال إن الأوربيين في كثير من الأحيان هم مجهزون احسن من أمريكا لفهم طبيعة المجتمعات العربية، وثقل الثقافة والدين في هذه المجتمعات، لأنها (أوربا) كانت القوة المستعمرة، ولها روابط تاريخية واقتصادية وثقافية مع الدول الهامة هناك، ولهذا تنظر الجماعة الأوربية إلى دورها دائما كمثقف لأمريكا في شؤون المنطقة العربية، نظرا للتخوف الأوربي الدائم من النظرة

الأمريكية التبسيطية إلى القضايا العربية، وتركيزها أكثر من اللازم على الخطر الشيوعي"، وظلت الجماعة الأوروبية تعتبر دورها بناءًا في إحداث تقارب غربي-عربي و في امتصاص أي إمكانية صدام محتمل.

كذلك مهما قيل عن الدور الأمريكي في عملية التسوية، وقدرته على إيجاد الحلول المناسبة لها، إلا أنه يبقى عاجزا عن الإحاطة بكل جوانب الصراع، ويبقى بحاجة ماسة إلى المهارة الأوروبية التي لديها الخبرة الطويلة في معالجة قضايا المنطقة العربية.

إن سبب هذا التعاون والتنسيق، بل تقاسم الأدوار بين أمريكا وأوروبا في المنطقة العربية، هو بالإضافة إلى انتماء الطرفين إلى نفس النظام وحملهما لنفس القيم، فإننا نجد مصالحهما المشتركة في هذه المنطقة، فليس هناك مكان آخر في العالم فيه مصالح مشتركة هامة اقتصادية، استراتيجية وسياسية للطرفين الأمريكي والأوروبي مثل المنطقة العربية خاصة والشرق الأوسطية عامة. فالطرفان يتناسيان مشاكلهما واختلافاتهما، عندما يتعلق الأمر بمصالحهما، وهذا ما يبرر مساندة أوروبا لأمريكا وتعاونها معها في حرب الخليج II، حيث كان هناك تعاون وتنسيق أمريكي-أوروبي اتسم بالشراكة التامة سياسيا وعسكريا أثناء الحرب، وهذا التحالف الأوروبي-الأمريكي في هذه الحرب، جاء بعد تنامي مشاعر الاستقلال، إلا أن هناك أصوات تصرح أن هذا التحالف إنما كانت تترجمه حقيقة تبعية الدول الأوروبية للسياسية الأمريكية، حيث كانت الرابح الأول والأخير من الحرب، ولم تستفد الدول الأوروبية شيئا من انسياقها وراء السياسة الأمريكية. وفي كلتا النظرتين، فقد أظهرت حرب الخليج II أن ليس لأوروبا وجهة نظر تختلف عن أمريكا فيما يتعلق بالمنطقة العربية.

هناك عامل آخر لتوحيد الطرفين الأوروبي و الأمريكي في المنطقة العربية و هو العامل الإسرائيلي، فالتحالف الغربي مرتبط بإسرائيل عن طريق التنظيم عبر الوطني للحركة الصهيونية العالمية، الذي يجعل إسرائيل موجودة في تركيب مجتمعات أوروبا الغربية، وعن طريق صلتها الفريدة بأمريكا زعيمة هذا التحالف، والتي توشك أن تشكل معها تكوينًا سياسيا واحدا، والتي جعلت من إسرائيل و بشكل متزايد ممثلة للتحالف، وعنصرا فاعلاً في استراتيجيته الكونية في مواجهة الاتحاد السوفييتي.

من كل ما تقدم يظهر لنا أنه رغم الصعوبات التي واجهتها العلاقات الأوربية الأمريكية عامة بسبب عدم التوازن في الحجم، في القوة، في الثروة، في التاريخ، في التقاليد، وفي الموقع الجغرافي والتي أدت إلى انتهاج رؤى مختلفة (Different Perspectives) من جانب طرفي الأطلنطي، ولكن رغم كل هذا، فإن التحالف قد بقي واستمر لأكثر من ٦٠ عاماً، لأن هناك عناصر تجميع في هذه العلاقات، وبالتالي بقيت الرابطة الأطلسية بصفة خاصة أولوية عليا للطرفين، وما زال الطرفان يريان أن مصالحهما متشابكة ومترابطة بقوة، كما يريان أن هناك أخطار تهددهما معاً، مما يتطلب منهما مجهودات مشتركة ومنسقة من أجل مواجهتها، وفي مثل هذه الظروف والأخطار فإن التواصل القوي على المستويات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية وغيرها أصبح أكثر من ضروري[٥٦].

يفرح العرب ويطربون كثيراً عندما يسمعون أخباراً عن وجود خلافات بين ضفتي الأطلنطي، ويظنون أن العلاقات الأطلسية تسير في طريق اللارجوع، ولكن هناك قصر نظر عند العرب وضمور الذاكرة، وفقدان القدرة على التمييز وعدم ربط الأحداث بالبيئة السياسية والدولية التي تسير فيها، ولهذا يغفلون عن أنه من المستحيل تصادم أوربا و أمريكا، فهما متفقتان على أن لا يحدث مثل هذا الأمر، مع احتفاظ كل طرف بحق الاختلاف و الخلاف، كما يغفل العرب أن هناك اتفاقا بين الطرفين، إن المنطقة العربية تمثل اليوم صورة الدولة العثمانية (الرجل المريض) وبالتالي فمن المنطقي أن يطمعا معا في فرض السيطرة على المنطقة. وكما عبر البعض أنه لا خلاف بين أمريكا وأوربا حول السيطرة على المنطقة العربية، إلا في بعض التفاصيل، فأمريكا لا ترى مانعاً من استخدام القوة الغليظة باعتبارها قوة عظمى، بينما أوربا تستخدم القوة الناعمة ولكن المستهدف واحد هو المنطقة العربية[٥٧].

إننا في النتيجة النهائية أمام غرب واحد، وهو كل لا يتجزأ على الأقل فيما يتعلق بالمنطقة العربية، إن كلا من أمريكا و أوربا ينظران إلى المنطقة من منظور حضاري، وهذا ما سنتناوله في المطلب القادم.

المبحث الخامس: الإثارة الحضارية الغربية للمنطقة العربية:

من الأمور التي تجعل أوربا و أمريكا يتفقان حول المنطقة العربية و ينسيان خلافاتهما و اختلافاتهما هناك هي نظرتهما إلى هذه المنطقة وإلى شعوبها، إلى تاريخها وقيمها وانتمائها أي إلى حضارتها.

إن العالم العربي، وإن كان يصنف من طرف الغرب عامة في دائرة العالم الثالث، إلا أنه يبقى مميزا عن هذا العالم، حيث ينتمي إلى عالم أكبر هو العالم الإسلامي، والذي يمثل في نظر الغرب تجمعا إسلاميا يخاف الغرب من وحدته، بالإضافة إلى موقعه الاستراتيجي وإلى ثرواته وأسواقه، لقد ظلت علاقة هذين العالمين الغربي والإسلامي، قائمة على العداوة، والتنافر الشديد، بل بالمواجهات التي بدأت مع ظهور الإسلام وتأسيس الحضارة الإسلامية، مرورا بالحروب الصليبية، والحملات الاستعمارية، وصولا إلى اللحظة الحديثة من المواجهة و الهجمات الغربية، وقد أدت هذه العلاقات التنافرية المواجهية إلى تكوين صورة كريهة مقيتة للعرب و المسلمين في الوعي الغربي، وإلى عداء شديد للعرب ومشروعهم الحضاري.

لقد تميزت الهجمات الغربية هذه بالعنف، وكان التركيز على العالم الإسلامي لأنه كان الاستثناء الذي واجه السيطرة الغربية الصليبية والاستعمارية على الشرق حتى القرن ١٩ بتحد لم تجد له مثيلا على الأصعدة السياسية والفكرية ولزمن قصيرا الاقتصادية أيضا. وقد استمر الغرب وما يزال ينظر إلى أن فرض هيمنته على شعوب الشرق يصطدم بوجود أمة عربية وإسلامية، انطلاقا من أن حضارة هذه الأمة تقع من الناحية الجيوبوليتيكية في نقطة التوسط بين الحضارة الغربية والحضارة الشرقية.

كما أن هناك تخوف في الغرب من الصحوة التي حدثت في العالم الإسلامي، والتي تتعلق بالهوية الحضارية، والافتتان بالجذور التاريخية، وتجاوز عقدة النقص التي خلفها المستعمر، هذا ما جعل الغرب يترقب بنوع من الحذر التحولات في العالم الإسلامي، يبرر ذلك مغامراته العسكرية ضد هذا العالم، فالغرب يتابع الحركة السياسية والثقافية و العلمية في المنطقة، العربية بقدر كبير من الاهتمام خاصة بعد الثورة الإيرانية، حيث بدأ بعض المراقبين الغربيين يحذرون من أن الإسلام قد يصبح قوة جيو سياسية متطرفة، وأنه مع التزايد السكاني والإمكانات المادية الهائلة المتاحة سوف يشكل المسلمون مخاطر كبيرة، ويرى هذا الرأي بأن

الإسلام والغرب متضادان، وأن نظرة الإسلام للعالم وتقسيمه إلى دار السلام ودارا للحرب، حيث يجب أن تتغلب الأولى على الثانية، وأن المسلمين يوحدون صفوفهم للقيام بثورة ضد الغرب[٥٨].

كما أن اتهام المسلمين بالإرهاب الدولي، أضاف مخاوف متصاعدة في الغرب من هذا التهديد، إذ ما زالت الفكرة رائجة في أذهان الغرب منذ القديم عقدة المسيحية في مواجهة الإسلام.

كما أن هناك تخوف في الغرب من الإسلام بعدده، فثمة أكثر من مليار مسلم في العالم، منهم أكثر من ٧ ملايين في أوربا، هذا الرقم غالبا ما تم التلويح به كفزاعة تغذي كل الأوهام مثل أسلمة أوربا، غزو البرابرة...الخ.

والواقع أن لعداوة الغرب المتميزة للعرب عن كل شعوب الأرض عدة أسباب:

١) الموقع الإستراتيجي الحاسم والخطير الذي يحتله الوطن العربي على مقربة من أوربا وبالتالي هناك تخوف أوربي مما يمكن أن يشكله العرب في حالة نجاحهم في تجاوز خلافاتهم وتكوين اتحاد يجمع شملهم، من تهديد خطير لأمنهم واستقرارهم، وهذا هو الذي يفسر إجماعهم على العداء لفكرة الاتحاد العربي ولكل ما يمكن أن يذكر بها أو يشير إليها وحرصهم على تأكيد تمايز العرب بعضهم عن بعض، ودعم كل ما يمكن أن يثير الخلافات القومية الثقافية والدينية والطائفية منذ الحقبة الاستعمارية إلى اليوم.

إن هناك إرادة واعية ومنظمة لمحو صفة العروبة نفسها عن هذه المنطقة وتقسيمها بين مناطق جغرافية كالشرق الأوسط والشرق الأدنى وشمال إفريقيا وذلك بهدف القضاء على هويتها، وتدمير فكرة أو أمل الاتحاد لديها. إن أوربا تشعر أن تكتل المجموع العربي وتقدمه مشكلة تتعلق بالأمن العميق لها وقد عبر أحدهم عن ذلك أفضل تعبير عندما قال: " إذ دخلت العراق اليوم عصر الصواريخ الإستراتيجية، وأسلحة الدمار الشامل فما الذي يمنع الجزائر غدا من أن تنصب صواريخها تجاه فرنسا، وهي على بعد ألف كلم فقط عنها، لكن هذا لا يمنع بالطبع أن الصواريخ الإستراتيجية الفرنسية والإيطالية والإسبانية موجهة جميعا اليوم نحو أهداف عربية.

٢) والسبب الثاني هو النفط، وهو ثروة استراتيجية كبيرة واستثنائية يعتقد الغرب أن من حقه الحصول عليها بالثمن الذي يريد والكمية التي يريد ويكون ذلك بإضعاف العرب وحرمانهم من الاستقرار والاتحاد.

٣) والسبب الثالث هو إسرائيل وبقاؤها و الحفاظ على أمنها، فإسرائيل بالنسبة للغرب ليس مجرد جناح هام في تنفيذ استراتيجيته في المنطقة، وحارس أمين لسياسته ومصالحه فقط، ولكنها امتداد للحضارة الغربية .

٤) والسبب الرابع هو الحسابات التاريخية والحضارية المعلقة منذ القدم، و التي لم تنجح حقبة الاستعمار والانتقام الذي تميزت به من تصفيتها من وعي الغرب، بل زادتها تعقيدا. والعنصر الأكثر حساسية في هذا الحساب هو الإسلام الذي يشكل اليوم في العالم أجمع أكبر قوة مقاومة للهيمنة السياسية الثقافية الغربية، والذي كان ولا يزال المرتكز الأول والأعمق لتقدم العرب الحضاري وتماسكهم الذاتي، وتوحيد منطقتهم روحيا وثقافيا، وتحويلهم إلى تكتل حضاري واسع، وإلى فاعل تاريخي قادر في الحوض المتوسط والعالم، ولذلك فإن الجانب الذي يتركز فيه العداء للعرب كأعنف ما يكون هو الهجوم على الإسلام بوصفه رديف العرب التاريخي ومرتكز هويتهم جميعا، ومحاولة تشويه صورته، وتنمية الخجل منه، ودعم كل من يتنكر له من أهله أو يدعوا إلى ذلك.

فلا يمكن للغرب أن يقبل العربي أو العرب إلا إذا آمن أو آمنوا أولا بأنهم ليسوا أمة ولا كتلة وجماعة، ولكن أقواما وطوائف وأقليات متناحرة ومتميزة ومتناقضة، وسلموا ثانيا بحق الغرب في السيطرة على نفطهم كدليل على مشاركتهم في السلام والأمن العالميين. واعترفوا ثالثا بإسرائيل كثمرة طبيعية لخطئهم وكرههم لليهود وواجبهم كتعويض عن ذلك التسليم لها بفلسطين وبالتفوق الدائم في الشرق الأوسط، وأعلنوا رابعا عن تخليصهم من الإسلام ورفضهم له باعتباره دينا متخلفا وهمجيا و داعيا إلى العنف والإرهاب والعدوان أي تنكروا لذاتهم وفقدوا كرامتهم[٥ë].

هذه هي مشاكل الخلاف والصراع العميقة بين الغرب والعرب، وهي خلافات كبيرة تشكل موضوع مواجهة استراتيجية شاملة وتاريخية، ومن هنا كان التحالف في حرب الخليج II وتفاهم غربي واسع على توحيد موقف الغرب.

إن انهيار النظام العالمي الثنائي أحدث فراغا استراتيجيا حقيقيا، خاف الغرب والتكتل الصناعي أن تبادر قوة العالم الثالث إلى ملئه، وفي مقدمتها الأقطار العربية الإسلامية، فقام هذا الغرب أثناء حرب الخليج بعملية محسومة لإحباط الدولة الصاعدة، وتثبيت النظام العالمي للسيطرة الغربية، تأتي هذه الهجمة لأن الإسلام يحمل آلية توحيد للمنطقة تجاه الغرب، ومن ثم

خروجها من ربقة التبعية، وفقدان مصالحه فيها، الأمر الذي يستوجب سياسة خاصة تستهدف إحباط أي محاولة لهذه الوحدة في المنطقة.

وبالرجوع إلى وقائع التاريخ الحديث للمنطقة العربية، يتضح أن هناك هدفا ثابتًا في استراتيجية الغرب تجاه هذه المنطقة، ويتمثل في الحيلولة دون ظهور قوة إقليمية في هذه المنطقة، تكفل تكتلها على أساس عربي أو إسلامي، وقد ظهرت تحالفات عدة من أجل إسقاط أي مشروع يهدف إلى تحقيق هذا التكتل ابتداءً من محمد علي، حتى حرب الخليج II، ويعد زرع إسرائيل في قلب المنطقة العربية، المشروع الذي بدأ بمباركة بريطانيا ثم ظل ينمو ويترعرع برعاية أمريكا، هو ضمن الوسائل الهادفة إلى تحقيق هذا الهدف فقد فرض وجود إسرائيل على المنطقة العربية خوض سلسلة من الحروب الكثيرة، في سنوات ٤٨، ٥٦، ٦٧، ٧٣، ٨٢، ٢٠٠٦...الخ و مما لا شك فيه أن هذه الحروب استنزفت طاقات المنطقة.

وهكذا كان من ضمن الأهداف، الأولى والحاسمة لحرب الخليج II وما بعدها هو منع نشوء هذه القوة التي تؤدي إلى هذه النتيجة، قوة ذات استقلالية في قرارها السياسي، تشجع على تكوين ديناميكية تجميع أو توحيد إقليمية، تقلب المعادلة الجيوسياسية في المنطقة العربية وفي العالم، و هذا هو الذي يفسر حصول التفاهم الغربي الشامل بعد ذلك التفاهم الغربي الذي حصل في القرن الماضي ضد محمد علي والذي جاء في ظروف مماثلة تماما حول العراق، والتحريم على الأقطار العربية والإسلامية جميعًا السيطرة على التقنية النووية، وهو الذي يفسر أيضًا شمول هذا التفاهم للقضاء على القدرة الاقتصادية والتقنية للعراق، وعدم الاكتفاء بتدمير قدرته العسكرية، وهو الأمر نفسه الذي حصل لمصر محمد علي أيضًا وهو ما يحصل مع إيران هذه الأيام.

وإذا كانت أمريكا قد أظهرت اهتماما أكبر بتدمير القدرة العسكرية والسيطرة على الخليج، وتلقين العالم، وخاصة الإسلامي حول قيمة التقنية المتفوقة، وضرورة إحترام القوة التي تملكها، فإن أوربا كانت ولا تزال حساسة أكثر لقضية إجهاض مشروع الأمة العربية أي التقدم العربي في اتجاه تكوين قوة إقتصادية وعسكرية مندمجة واستراتيجية.

لقد استبدل الخطر الشيوعي الذي زال بالخطر الإسلامي، وخاصة وأن دروس الماضي قد أكدت في الذهنية الغربية، أن هذه المنطقة الثقافية الحضارية كانت ولا زالت مؤهلة لتصبح

بديلاً حضارياً لحضارة الغرب. وبسبب كون الإسلام هو المنافس والبديل الحضاري القوي للحضارة الغربية التي بدأت تغيب شمسها، كانت هناك نظرة عدائية للإسلام وأهله وأرضه.

ولهذا فإن للغرب عامة (أوربا وأمريكا) جملة أهداف أبرزها المزيد من التجزئة والتفتيت للعالم العربي والإسلامي، بل ربما أبعد من ذلك هو القضاء على هذا العالم، أو كما عبر البعض: ما هو قائم بيننا وبين الغرب المعتدي هو حرب، والحرب لا تنتهي بالنصر أو الهزيمة ومعركة وإنما تنتهي بتخلي أحد طرفي الصراع عن مشروعه لصالح المشروع الآخر وهذا هو هدف الغرب.

والصراع العربي الإسرائيلي (ع - إ) ذو طبيعة فريدة ومعقدة للغاية، ومن الإنصاف أن نصفه بأنه صراع حضاري، بين حضارتين مختلفتين، الحضارة الغربية مجسدة في الغرب عامة، والحضارة العربية الإسلامية التي تجمع العرب والمسلمين كأمة واحدة. فالغربيون هم الذين أوجدوا إسرائيل في قلب الوطن العربي والعالم الإسلامي، ويهمهم بقاؤها لأن صراع العرب مع أداة الغرب إسرائيل هو في حد ذاته صراع حضاري بين الغرب والتجمع الإسلامي الذي يجب أن لا تقوم له قائمة، فقد ظل هذا الصراع بين الحضارتين وجد الكيان الصليبي كمشروع أوربي للتوسع على حساب المنطقة العربية، وفي ظل محاولة الوطن العربي للتخلص من السيطرة الغربية وجد المشروع الصهيوني لإعاقة هذا النمو، أي أن الحركتين الصليبية والصهيونية، يدخلان في إطار الصراع الحضاري بين الحضارتين الغربية والإسلامية[٦٠]. فقد ظلت إسرائيل تعتبر مركزاً متقدماً للغرب في قلب الوطن العربي ودورها الأساسي للغرب، هو قمع يقظة الآمال السياسية للعرب ومنعهم من التحكم في مقدراتهم وثرواتهم، وتوحدت جهود الغرب الصليبي في المعركة التي نشهد أحد فصولها الآن مع اليهود.

لقد أثبتت حرب الخليج II وما بعدها الهجمة الصليبية على الوطن العربي فعلى المستوى العسكري، بينت بوضوح اعتزام أمريكا والغرب كله على عدم السماح لطرف عربي إسلامي بالبروز كقوة إقليمية، وعدم السماح بالوصول إلى توازن القوة الصهيونية، وعلى المستوى السياسي والاستراتيجي، بينت هذه الحرب عدم سماح الغرب بأن يدخل العرب القرن ٢١ باعتبارهم أمة واحدة بالمعنى السياسي. وباختصار فإن جوهر المعركة التي طالما ظلت بصورة

صراعات سياسية واقتصادية وأخرى نووية أو استعمارية، قد ظهرت في الخليج مكشوفة مفضوحة، لماذا التعاطف مع إسرائيل ؟ لأن الصراع حضاري بالأساس و الدليل على ذلك:

١) خاضت أمريكا حرب الخليج بمفردها دون أن توكل المهمة لحليفتها إسرائيل وبالتالي فإن هذه الحليفة أصبحت عبئا عليها.

٢) إن التحالف الذي قام كان يفترض أن يراعى فيه الجانب العربي الذي قام بأدوار مهمة في تحالفه مع أمريكا، وهذا يعني تغليب الطرف العربي ولو مؤقتا .

٣) الحكومة الإسرائيلية آنذاك بقيادة شامير كانت أكثر تطرفا واستهتارا بأمريكا، مما كان يستلزم مزيدا من الضغط الأمريكي عليها بدلا من المساندة.

٤) الأحداث أثبتت أن مصالح أمريكا في المنطقة توجد في الجانب العربي وأن الأنظمة العربية مستعدة للتعاون مع أمريكا.

٥) بزوال الخطر السوفييتي زالت الحجة أن إسرائيل قاعدة متقدمة في وجه هذا الخطر، فلماذا مزيدا من الدعم المالي لإسرائيل ؟

بالرغم من كل هذه الأدلة، فإننا نرى أن التعاطف الغربي يزداد مع إسرائيل. كل هذا يبين لنا أن جوهر الصراع هو حضاري.

أثبتت حرب الخليج II أن هناك صراع بين مشروعين عربي- إسلامي يسعى إلى التطور والتقدم والوحدة وتحرير الأرض وامتلاك القوة والخروج من التبعية، وآخر غربي استعماري–أمريكي صهيوني يريد استيلاب الأرض العربية وثروتها وتمزيق وحدتها، وترسيخ تبعيتها، الغرب لا يسمح بصعود قطب في منطقة نفطية يعتمد هو على مواردها اعتمادا أساسيا، ولا يأمن لأية جهة غيره أن تبسط سيطرتها عليها.

في بداية الـ ٩٠ بدأ اتجاه يزداد انتشارا في الغرب وتغذيه الصهيونية العالمية، يؤكد على اعتبار الإسلام هو العدو الذي حل محل الشيوعية، ومعلوم أن الدعاية السياسية عاشت في الغرب وخاصة في أمريكا على فكرة خطر خارجي يهدد الحضارة الغربية ونمط الحياة الأمريكية، وقد كانت الشيوعية هي الخطر الأحمر والشيطان الأكبر، وبمجرد ما انتهى هذا الخطر حتى بدأ البحث عن من يملأ الفراغ، وبدأ التركيز على الإسلام، العدو الأخضر الذي يهدد الغرب، وبدأت أمريكا تنظر إلى بعض الدول الإسلامية واعتبرتهم متشددين مثل إيران والسودان، حسب رأي في

لبنان وغيرهم و هكذا أعداء لمصالح الغرب في المنطقة العربية، فإيران مثلاً ينظر إليها على أنها تمثل خطراً لا يمكن التحكم فيه، فهي ترغب في تصدير الرعب، كسب السلاح النووي، كسر مسار السلام في الشرق الأوسط، وأمريكا تعتبر إيران كأكبر تهديد لها وتتهمها باعتبارها المساند للإرهاب في العالم، والعمل على اختلال توازن الدول الصديقة.

بالإضافة إلى القوى والحركات الأساسية في المنطقة التي تتهمها أمريكا بأنها تستهدف الغرب ومصالحه في المنطقة وهي ترغب في إبعادهم عن الشرق الأوسط (كحزب الله في لبنان)

وفي هذا الإطار كتب (Samuel Huntington) في مجلة (Foreign Affairs) مشيراً إلى تجانس الغرب، وإلى كونه أحد أقطاب العالم المستقبلية التي ستواجه بقية العالم (The West Versus the Rest)، وهكذا بعد فراغ الغرب من تركيع الكتلة الشيوعية حشد قواه لمعارك فاصلة مع الحضارة الإسلامية، وهو يتقوى في ذلك بإسرائيل وكراهية الغرب للإسلام.

قال وزير خارجية إيطاليا (جيوفاني ميكاليس) لصحيفة (Washington Post) "إننا نعرف الخطر الحقيقي الذي يتهددنا في المستقبل إنه الإسلام الزاحف. إننا لا نرى الحرب في الخليج سوى جبهة واحدة قد تجعل جبهات أخرى تلتهب، وإنه من غير المستبعد أن يتحرك الأصوليون في شمال إفريقيا مثلاً فتشتعل أوروبا، ولعلكم لا تعرفون هذا في أمريكا أن هذا على مرمى مدفعية من الشاطئ الآخر للمتوسط". إذن زاد هذا العداء للإسلام الذي أصبح بديلاً للعداء للشيوعية، والمقصود بالإسلام هنا الإسلام كحضارة.

ولكن لماذا هذا العداء للإسلام و المسلمين ؟

هنا الرؤية الغربية المتميزة للعالم و التي تقوم على مركزية الحضارة الغربية، ونفي واستبعاد الحضارات الأخرى، والنظر إليها باستعلاء عنصري بغيض، وتقديم العروبة والإسلام كخصم أو عدو بديل للشيوعية.

وهنا صورة ورؤية سيئة في الوعي الغربي للعرب والمسلمين والتي يلعب الإعلام الصهيوني دوراً بارزاً في تأكيدها، ومن أمثلة ذلك : التعميم الغربي لصفة " الإرهاب والعنف" كصفة أصيلة في العرب والمسلمين عامة، وهذا بسبب نظرة الغربي لحضارات الآخرين كحضارات متدنية في مقابل حضارته الراقية. كما تقوم الرؤية الغربية على ممارسة القوة والقهر تجاه الآخرين، ولهذا يفترض وجود عدو يوجه له هذا العنف، وإذا لم يوجد واقعياً اخترعه "

العقل الجماعي الغربي " من خلال هذا الخلق الأسطوري لتلك الصورة المشوهة لذلك الآخر " الشيطاني ". وإنه لمن تأجج طاقة العنف الأصيلة في الرؤية الغربية للوجود، ولمن تأجج هذه الترسانة الرهيبة من السلاح التي تجني من ورائها الشركات العملاقة أموالا طائلة.

هناك نظرة غربية عدوانية إلى الشرق المسلم، ما زالت الفتوحات الإسلامية تعتبر بمثابة عدوان غير مبرر، ومع الحروب الصليبية تحولت الخصومة بين الشرق والغرب إلى تناقض بين الإسلام والمسيحية. هذه النظرة الغربية للشرق المتمرد أصبحت كالوسواس تتسلط على الشعور الداخلي الجماعي في الغرب، فمكان صورة الشرق الثابت الجامد، حلت محلها صورة شرق الغليان والفوران والثورة والانتفاض، وباختصار شرق الاستيقاظ، مما خلق رعبا في الغرب، وزادت أمور أخرى هذا الرعب: تظاهر لمسلمين أصوليين في شوارع القاهرة، افتتاح مسجد جديد في مدينة أوربية، طالبات الكليات يضعن الحجاب الإسلامي، وهكذا عادت من جديد ترسانة الكليشهات القديمة والأحكام المسبقة القديمة.

فالعوامل الثقافية الحضارية إذن لها دور في الحملة الغربية على العرب والمسلمين.

صورة العرب والمسلمين في الوعي الغربي:

تتفق الدراسات العربية والغربية التي اهتمت بصورة العرب والمسلمين في الوعي الغربي على وجود صورة نمطية (Streotype) سلبية راسخة في الوعي الغربي وغالبا ما يجري التعامل مع القضايا العربية والإسلامية تبعا لمكونات هذه الصورة، والتي تعني كما يقول (Walter Lipman) معرفة الأشياء أولا، ثم رؤيتها، فنرى في الخضم ما سبق لحضارتنا أن عرفته لنا[61].

وتزيد المواريث التاريخية التي نجد جذورها في الصراع الديني والحروب الصليبية والصراع الاستعماري إضافة إلى عمليات التنشئة الاجتماعية ووسائل الإعلام الغربي، والمنظمات الصهيونية من أدوار مهمة في تكوين ونشر هذه الصورة. ففي أمريكا يحتل العربي المسلم مكانة بارزة في الإعلام، غير أنها تحمل قيما سلبية، فهو مخرب، يقاوم إسرائيل والغرب في الشرق الأوسط، أو يقدم كعقبة أمكن تجاوزها بخلق إسرائيل، والتي تعتبر امتدادا حضاريا للغرب، ويرتبط العربي في هذه الوسائل بالفسق والغدر والخديعة المتعطشة للدم، ويظهر منحلا، ثائرا، خائنا، إرهابيا، خاطف طائرات،و إجمالا صورته سلبية. وجاءت الثروة النفطية لتغذي هذا

الشعور بأن العرب يشكلون تهديدا لأمريكا، ومع أزمة الطاقة وارتفاع أسعار النفط سعى الإعلام الغربي إلى تحميل العرب والمسلمين مسؤولية ما حدث. وبصفة عامة فإن رأي الجمهور الأمريكي عن شعوب الشرق الأوسط سواء كانوا عربا أم إيرانيين أم فلسطينيين أم مصريين أم غيرهم يظل في الأساس رأيا يأخذ بالقوالب الذهنية الثابتة وينظر إليهم بصورة سلبية جدا وتشويهية، ولا تختلف مكونات الصورة الذهنية للعرب والمسلمين والإسلام كثيرا في أمريكا عن مثيلاتها في أوربا.

لقد تبلورت الرؤية الغربية للعالم بوصفها الحضارة الوحيدة التي يجب أن تتبع كل الحضارات الأخرى طريقها وتهتدي بها. أما العرب، فلا يزالون يشكلون تحديا من نوع ما لقيم ومصالح الغرب، وبالتالي يجب إدماجهم في إطار الحضارة الغربية، وهذه الرؤية للعالم هي التي تقر الاتجاه العدائي في الحضارة الغربية للعرب والمسلمين، فالإسلام والمسلمون في الوعي الغربي هو عدو حاضر في الخبرة التاريخية الغربية منذ الحروب الصليبية وما زال حاضرا في الوعي الغربي المعاصر، ولهذا تم اختيار العرب والمسلمين والعروبة والإسلام كأعداء، و تم وصفهم بالإرهاب. ولكل هذا وغيره يركز الغرب حملته على الدول العربية والإسلامية وتتشابه الاتهامات الموجهة لهذه الدول، حول الإرهاب وامتلاك أسلحة نووية، والدمار الشامل، وانتهاك حقوق الإنسان...الخ.

وهكذا لا يكاد العالم الإسلامي يفرغ من مواجهة حتى تأتي أخرى، وذلك بغية إشغاله وتبديد طاقاته وإمكانياته المتاحة للتنمية والعلم والوحدة وإلزامه دائما دور المتهم الذي يدافع عن نفسه، وحرمانه من المبادرة أو حتى الهجوم للحصول على حقه.

وهكذا نجد الوطن العربي والعالم الإسلامي، يتعرضان إلى غزوين، ثقافي غربي صهيوني هدفه الاستيلاب الفكري والثقافي والحضاري، وذلك لأن الشخصية العربية الإسلامية ذات هوية واحدة، مقوماتها الثقافية والحضارية جعلت لها جذور ضاربة في التاريخ، والغزو الثقافي الذي تعتبر أمريكا من أهم أقطابه، هدفه تدعيم المقومات الثقافية والحضارية للشخصية العربية الإسلامية. والغزو الثاني هو غزو عسكري مادي واسع النطاق هدفه القضاء على مقومات الأمة المادية والعلمية والمعنوية. وفي هذا الصدد يقدم (S.Huntington) عدة إقتراحات تستهدف توحيد أوربا وأمريكا منها: " فرملة أي تطوير للقوة العسكرية في الأمم الإسلامية

والـ دول ذات الثقافة الصينية، وهو ما يحتم حظر بيع أسلحة وتقنيات عالية للدول الإسلامية ووقف أي تعاون مع الصين، وعرقلة التعاون الإستراتيجي الصيني- الباكستاني والصيني الإيراني..."[62]، كما أطلق (Huntington) صرخة يحذر فيها من انكماش الحضارة الغربية، إذا ما ظلت أوربا والغرب في حالة انقسام، مطالبا الأوربيين بإقامة اتحاد مقدس في وجه الحضارات الأخرى[63].

وهكذا يتضح لنا أن الصراع بين الشرق الإسلامي والغرب الصليبي كان وما يزال بسبب العوامل الثقافية الحضارية، وفي هذا الصدد يرى محمد شومان في كتاب الحملة على الجماهيرية الليبية[64]، أن هذه الحملة جاءت في إطار المواجهة الحضارية الثقافية بين العرب و المسلمين من جهة والغرب المسيحي الاستعماري من جهة أخرى، كما يرى أن الحملة الغربية على ليبيا، تدخل في السياق التاريخي والمعاصر لصراع الغرب الثقافي- الحضاري ضد العروبة والإسلام، ولا تقتصر على ليبيا بل تستهدف العروبة والإسلام ، كنموذج حياة ، وقيم وسلوكات مغايرة لليبرالية الغربية.

كما أن فكرة الشرق أوسطية، ترتبط بموقف الغرب العدائي من العرب وسعيه إلى الهيمنة التامة على المنطقة العربية ، وتذويب هويتها. وفي هذا يقول سمير أمين " إن الشرق أوسطية هي عودة المشروع الأمريكي- الأوربي القديم حول عقد ميثاق عسكري إقليمي، ودعوة العرب إليه، وهو ما يسمى بالتحالف من أجل التقدم، من خلال إقامة شبكة من التحالفات الغربية يسيطر عليها الغرب[٦٥].

وهناك من يرى أن هذه الترتيبات الإقليمية في المنطقة تمتد إلى نطاق واسع، يهدف إلى هيمنة الغرب على العالم العربي وفرض قيمه وحضارته بوصفها القيم الإنسانية الوحيدة والحضارة الإنسانية الوحيدة[٦٦].

وأخيرا كانت الحرب على العراق نقطة مفصلية مهمة في تاريخ العلاقات الأطلسية، فقد تبين للغرب، أن أحدهم لا يمكن أن يستغني عن الآخر، وأن صفحة الخلافات التي فجرتها هذه الحرب، يجب أن تطوى للأبد، إنطلاقا من قيم ومصالح مشتركة تظلل الجميع.

كما يمكن إضافة سبب آخر أدى إلى التوافق الغربي في المنطقة العربية سيادة على انتمائهم لنظام واحد، وصراعهم الحضاري مع المنطقة، هو الخطر الشيوعي والتوسع السوفييتي

خلال فترة الدراسة، فأحكام الحرب الباردة، وفي مقدمتها صعود الخطر الشيوعي العالمي، فرض على السياسة الأمريكية مثلاً أن تأخذ الأمر في الحسبان، ومن ذلك الاعتراف لحلفائها الأوربيين بحق حيازة مناطق نفوذ في العالم العربي خاصة وفي العالم الثالث عامة، مثل الاعتراف بنفوذ فرنسا في منطقة المغرب العربي الخاضعة تقليديا لنفوذ هذه الأخيرة.

فالاختراق والتوسع السوفييتي للعالم العربي وإفريقيا في الـ ٦٠ و الـ ٧٠ سجل نجاحات كبيرة، فضلاً عن تنامي الحركات الثورية ومعاداتها للمصالح الأمريكية هناك، فكان لا بد من وقف الزحف السوفييتي الذي هدد مصالحها ومصالح حلفائها في عدة مناطق، وبالتالي فهذا الخطر من الشيوعية ومن التوسع السوفييتي صنع وحدة داخل المعسكر الغربي، وجعلهم يتوافقون إلى حد كبير ، إنما بسبب الآثار السيئة للحرب الباردة التي أدت إلى التهديد السوفييتي تحقق الانسجام داخل الكتلة الأطلسية، فقد تطلبت المسؤولية من أمريكا من يعينها ويشاركها في تحمل أعبائها في مواجهة هذا الخطر، وخير شريك لها هو بالطبع أوربا الغربية التي تتوزع معها مشاكل و تكاليف الدفاع عن أوربا الغربية نفسها، وعن المصالح الغربية في المنطقة العربية، هذا بالإضافة إلى شعور أوربا بحاجتها إلى المظلة الأمريكية لتأمين سلامتها من هذا الخطر، وهكذا كان من مصلحة أمريكا أن لا تضعف حليفتها وشريكتها لكن يتعاونا في مواجهة الخطر المشترك.

ومع تجدد الحرب الباردة في الـ ٨٠، تراجعت الاختلافات بين الطرفين الأمريكي والأوربي، بسبب القيود التي فرضتها هذه الحرب خاصة على إمكانيات حركة أوربا كطرف ثالث مستقل في المنطقة العربية، ففي ظل تزايد الوجود العسكري السوفييتي في المنطقة، وتكثف أنشطة الحرب الباردة في مختلف أرجاء العالم ، فإن الجماعة الأوربية كانت أكثر ميلاً لكن تتبنى بشكل متزايد الموقف الأمريكي في المنطقة العربية.

المبحث الثاني:
الحواجز و القيود العربية
Arab Limits

هناك قيود وضوابط نابعة من جانب النظام الإقليمي العربي تجعل هي الأخرى، تأثير المنطقة العربية كنظام إقليمي على العلاقات الأطلسية محدودا، متمثلة في ضعف دور وتأثير النظام الإقليمي العربي بسبب تعدد الدول العربية واختلاف سياساتها الخارجية بالإضافة إلى اختلالات النظام العربي نفسه وتفاقم النزاعات العربية هذا من جهة، كما أن هذه الحدود نابعة من تبعية النظام الإقليمي العربي للنظام العالمي عامة وللنظام الغربي خاصة من جهة أخرى.

المطلب الأول: ضعف دور و تأثير النظام الإقليمي العربي:

إن هذا الضعف كما أشرنا قبل قليل، نابع من تعدد الدول العربية، واختلاف سياساتها الخارجية، وكذلك اختلالات النظام العربي، وتفاقم النزاعات العربية- العربية، فهناك حالة من التفتت والتمزق يعيشها النظام العربي، وجاءت أزمة الخليج II لتكشف عنها بشكل واضح من جهة ولتسرع بها من جهة أخرى، ومن مظاهر هذا التفتت، الضعف الذي أصاب إمكانات النظام العربي، و تبعثره و اندثار هويته.

أولا: تعدد الدول العربية و اختلاف سياساتها:

إن العرب ليسوا دولة واحدة، وبالتالي تتعدد أهدافهم ومصالحهم، وتنفرد كل دولة برسم علاقاتها الخارجية، علاوة على أن هناك ارتباطات بين غالبية هذه الدول العربية والغرب خاصة أمريكا، ومن ثم فإن هذه الدول تخضع في الغالب لضغوط هذا الغرب، مما جعل تأثيرهم محدودا.

إن الدول العربية تتعدد وتختلف نظمها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وكذلك ارتباطاتها الدولية، فهناك حكومات عربية مختلفة الاتجاه والنظام السياسي والنظرة الاجتماعية،

وتتبع سياسات خارجية وأمنية مختلفة، فهناك قوى وجماعات ومصالح وطبقات ارتبطت بهذا الاتجاه أو ذاك.

هناك أيضا مفهوم وطني للأمن، يرتبط بواقع التجزئة إلي أقطار عربية مستقلة ذات كيانات متميزة، وما يتعلق بذلك من حدود وارتباطات دولية وسياسية خارجية[٦٧]، وهذا يرجع إلي طبيعة الأنظمة السياسية العربية التي تتميز بالاختلاف في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية وغيرها، كما تتميز بالتبعية للقوي الخارجية الكبرى، كل هذا أثر على حركة التعاون العربي من أجل مواجهة التحديات والتهديدات التي تواجهه، بل أصبحت النزاعات العربية- العربية هي السمة البارزة في السياسة العربية، وهذا أدى إلي الفشل في مجال العمل العربي المشترك، وانتهت مختلف التجارب لصيغ التعاون إلي الإخفاق، بل وحلت محلها سياسات عدائية و أحيانا قطيعة سياسية.

سبب هذا الفشل والإخفاق، لأن هناك علاقة بين التعاون والتنسيق العربي، وبين اختلاف النظم العربية في توجهاتها، إن العمل العربي المشترك ما زال يعاني، لعدم وجود مرونة في التوفيق بين هذا العمل، و بين المصلحة الخاصة لكل دولة، وعدم توجيه الجهود الغير المبعثرة لمواجهة التحديات الخارجية، ولكثرة عناصر الاحتكاك والتنافر، وعدم القدرة على احتوائها عند حصولها، فلا يستقيم العمل العربي المشترك مع اختلاف التوجهات السياسية لكل دولة عربية، إن أهم تحدي لهذا العمل العربي المشترك هو داخلي، هو ذلك التقسيم الحاصل بين الأقطار العربية، وجاذبية فكرة الاستقلال الوطني[٦٨]، فالتوجه القطري، يؤدي إلي تشتيت القدرة القومية العربية، هذا التشتت كان بدوره سببا لغياب مفهوم موحد للأمن العربي، مما عزز التهديدات وخاصة الإسرائيلية للوجود العربي، ولمصالح العرب الحيوية (الأمن العربي).

كما أن التحدي الآخر هو المزيد من التبعية السياسية والاقتصادية وغيرها التي شهدها العالم العربي، هذه التبعية إما سياسية، مثلتها سياسات عدد من النظم العربية التي اقتربت حثيثا من إحدي الدولتين العظيمتين، أو ما يسمي بالاستقطاب الدولي للأقطار العربية، والذي مثلت فيه أمريكا دوراً بارزاً من أجل ضمان مصالحها في المنطقة العربية، وإما اقتصادية، دشنتها اندماج الاقتصاديات النفطية العربية خاصة في السوق الرأسمالية[٦٩]، كما شهد النظام العربي مزيدا من

التبعثر بين سياسات أعضائه بسبب غياب واضح للدولة النموذج أو مركز الحركة العربية القومية.

وإذا نظرنا إلي خطوات التكامل في العالم العربي، فإننا نجد أنها ما زالت خطوات متواضعة وذلك من حيث الفعلية والتنفيذ والتنسيق. فالتجزئة هي التحدي الرئيسي الذي يواجه العالم العربي، وينتج عنها اضمحلال في المركز الدولي، وتدهور الأوضاع السياسية ككل، مما انعكس على صراع الدول الكبرى في المنطقة ودخول الدول العربية المنقادة للدول الكبرى في ميدان الصراع و التبعية.

لقد أصبح الواقع العربي القطري، من حقائق الحياة السياسية العربية، بما صاحبه من مصالح سياسية واقتصادية ارتبطت بالأنظمة القائمة، بشكل لم يعد ممكنا معه الوحدة الشاملة، وظلت السياسات الغالبة لأطراف النظام العربي في مواجهة التهديدات والتحديات، سياسات قطرية مشتتة، ترتبط بمصالح آنية ضيقة، مما أدي إلى اتساع الهوة بين المواقف الجماعية التي تعبر عنها بدبلوماسية لفظية، لا تعكس وضعا جماعيا فعليا كما تدعي، وبالتالي لا توجد هناك سياسة خارجية عربية واحدة، لأن توجهات الحكومات العربية، تختلف باختلاف نظم الحكم السائدة، وباختلاف النظرة الكلية لكل نظام إلى العالم الخارجي. ومن عجائب الأمور، أننا نجد أنه في الوقت الذي تشكل جميع الحكومات، رغم اختلافها واختلاف نظرتها الكلية، تشكل هدفًا واحدًا لسياسة أمريكية واحدة في المنطقة العربية، وفي الوقت الذي تعامل أمريكا جميع البلدان العربية معاملة متساوية في إطار ما يسمى بالقضية العربية، والقضايا الملحقة بها، نجد أن هذه الدول تختلف في الرد على هذه السياسة، بسياسات متباينة ومتعددة، وهذا ما دفع البعض إلى التساؤل، عما إذا كانت هناك أصلاً سياسة خارجية عربية موحدة، موجودة في الحقيقة والواقع، في ظل ما نشاهده من نزاعات داخلية وخلافات إيديولوجية تسود الوضع العربي، وبالتالي نجد الدول العربية، تنتهج أطر متباينة لسياستها الخارجية، فالهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية تختلف من دولة إلى أخرى، وهذا ما يفسر إلى حد بعيد الخلاف في مواضع كثيرة ذات الأولويات السياسية بين الدول العربية[٧٠].

وهناك أمثلة كثيرة لهذا الغياب لسياسة عربية موحدة، فقد كان من بين الصعوبات أمام البعد السياسي للحوار العربي الأوربي (EAD) صعوبة تنسيق السياسات في الجانب العربي،

فقد كانت هناك كثير من التناقضات بين البلدان العربية والتي وجدت طريقها إلى داخل الحوار والساحة الأوروبية، ونلاحظ أن انهيار الخط البياني للتضامن العربي عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣، تبعه باطراد انهيار الخط البياني للموقف الأوروبي من الحوار والمبادرة تجاه قضية فلسطين، ولعل أبرز الخلافات التي أعقبها تجميد الحوار ذاته، ما حدث بعد عقد اتفاقيات كامب ديفيد (١٩٧٨) والصلح المصري الإسرائيلي (١٩٧٩) أضف إلى ذلك ميل بعض البلدان العربية لعقد صفقات ثنائية، مما ألحق ضررا بالغا لوحدة الموقف العربي حول قضية فلسطين، وبعبارات أخرى، كان التضامن العربي من عوامل تسليط الأضواء على قضية فلسطين ومنظمة التحرير، فلما انفرط العقد العربي، وسيطرت الجهود الأمريكية على مسار التسوية، تراجع الموقف الأوروبي، بل و أعلن البعض عن عدم ضرورة وجود مبادرة أوروبية.

إن مشكل تنسيق السياسات العربية في الحوار العربي الأوروبي، كان صعبا فالدول العربية، متفرقة في مجال الاتجاه السياسي والاقتصادي، فأشكال الحكومات تمتد من الملكيات إلى الأنظمة الاشتراكية، وبالتالي فالسياسات الخارجية المتخذة هي غالبا ما تكون في حالة تنازع حاد مع بعضها البعض، كذلك بعض الدول العربية غنية مصدرة للنفط، بينما الأخرى فقيرة نسبيا، وبعضها متقدمة في مجال التحديث والمهارة التكنولوجية، وبعضها ما زال تقليدي في المراحل الأولى للتحول.

لكل هذا و غيره، هناك مواقف مختلفة تجاه السياسة الخارجية بين الدول العربية، بل هناك تفسخ في النظام العربي، كان من ضمن أسبابه تخلي مصر عن دورها والتراجع النسبي لمركزية القضية الفلسطينية وهرولة البعض إلى التبعية للغرب، إن الصف العربي غير موحد تجاه القضايا الأساسية التي تهمه، وهذا الوضع الإقليمي العربي شكل مثلا تحديا في وجه الدور السياسي في عملية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي (٤ ٢ إ) كون البلدان العربية ليست متفقة جميعا تجاه التسوية، فهناك عدد من التباينات نين الحكومات العربية حول هذا الموضوع، فبعض الدول العربية تدعم الدور الأمريكي في التسوية، وبعضها ترى أهمية كبرى للدور الأوروبي.

لقد ظهرت خلافات عميقة في مواقف الدول العربية في مجال السياسة الخارجية، و تجاه القضايا الدولية بسبب انشغال العرب في حروب جانبية (الحرب العراقية-الإيرانية، الحرب

الأهلية اللبنانية-النزاع العراقي الكويتي، الجزائري المغربي) وظهور تباين في مواقف الدول العربية تجاه أطراف هذه النزاعات، وإغفال العدو المشترك إسرائيل.

إن تفكك الدول العربية قد أثر على قدرتها السياسية والاقتصادية والتفاوضية للدفاع عن مصالحها، و دعم حجة مطالبها.

ولكن ما هو دور جامعة الدول العربية (ج د ع) ؟

في الحقيقة إن تناقضات السياسة الخارجية للدول العربية، عكست نفسها على الجامعة (ج.د.ع) ذاتها، فبدلا من أن تحاول أن تخفف من آثار هذا التناقض فإنها ساعدت على تأكيده، فهي (ج.د.ع) لا تعدو أن تكون انعكاسا أو مرآة للواقع العربي، وبالتالي لم تستطع تنسيق السياسات العربية.

إن الجامعة (ج.د.ع)فريدة في التنظيم، فهي منظمة إقليمية تضم دولا متجاورة جغرافيا، وبحكم قيامها تحترم سيادة كل دولها، هي منظمة من الدول، وهذا ما يفسر ربما طول عمرها الملحوظ بالمقارنة مع جميع المشاريع التوحيدية التي فشلت وكذلك يفسر عجزها في تفعيل النظام العربي وفي حل النزاعات[٧١].

وقد عبر بطرس غالي سنة ١٩٧٢ أحسن تعبير عن ذلك (عجز الجامعة) فقال: " لا يستطيع الخيال أن يركض بأسرع من الحصان الذي يمتطيه. إن الجامعة تمتطي الدول العربية، فلا ميثاقها ولا نمط اشتغالها ولا بناها، يمكنها من اعتماد سياسة وأهداف خاصة، وهي تبقى مرهونة بإرادة الدول التي تكونها"[٧٢].

وعندما غزت العراق الكويت في ٠٢ أوت ١٩٩٠، فقد تردت العلاقات العربية العربية، ووصلت إلى أسوأ حالاتها فقد أحدث هذا الغزو انقساما في الصف العربي إلى كتلتين، الأولى تقف مع الكويت، والأخرى مع العراق، ولم تكن الجامعة (ج.د.ع) قادرة على القيام بدور فعال أمام هذه التطورات، لأنها لم تكن قادرة على التنسيق بين السياسات والحلول والمشروعات العربية، ونتيجة لضعف سلطاتها وصلاحياتها التي يقيدها بها الميثاق.

لقد وصف رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (أمنون شاحاك) حالة العالم العربي عام ١٩٧٨ بقوله: " عندما ننظر إلى العالم العربي في أواسط الـ ٨٠، نرى أنه يتميز بنوع من الضعف الجماعي المستمر الذي يتسم بعدد من السمات:

١- تفسخ بارز في أجندة وقطاعات مختلفة إزاء موضوع النزاع العربي- الإسرائيلي وانقسام بين دول راديكالية ودول براغماتية، تفسخ بين أنظمة ذات طابع مختلف موالية للغرب، وموالية للسوفييت، كان هناك تطوران عمقا التفسخ في هذه السنوات الأخيرة، توجه مصر نحو معاهدة سلام منفردة مع إسرائيل، والحرب الإيرانية العراقية.

٢- غياب دولة قائدة في العالم العربي، ليس ثمة دولة مؤهلة لقيادة الجزء الأساسي من العالم العربي، إن مصر و سوريا شبه معزولتين، و بينما تتجه مصر نحو الخروج من العزلة، فإن سوريا ما تزال غارقة فيها، أما العراق والسعودية، فليستا مؤهلتين لأداء دور الدولة القائدة في العالم العربي.

٣- استمرار تبلور الدولة الوطنية (القطرية) على حساب استمرار هبوط قوة الاتجاه للوحدة العربية

إن التفسخ في العالم العربي، ينعكس أيضًا على تصور الصراع ضد إسرائيل، و على هذه الأرضية، فإن معظم العالم العربي يقبل اليوم إنه ليس بالإمكان اليوم قهر إسرائيل ، أو على الأقل التوصل إلى إعادتها إلى الحجم الطبيعي[٧٣].

ثانيًا: اختلالات النظام العربي و تفاقم النزاعات العربية- العربية:

إن ضعف تأثير النظام الإقليمي العربي نابع من كونه يتكون من بلدان مختلفة منقسمة على نفسها، و غير قادرة على أن تمارس ضغوطًا ذات قيمة لتحقيق الأهداف العربية، ورغم الإمكانيات الضخمة التي يتوافر عليها هذا النظام لتحقيق قوته واتحاده، فإنه لم ينجح في تحقيق أي من الأهداف التي سطرها، بل بالعكس من ذلك، ما فتئ يتدهور ويزداد انحطاطًا، والتحديات التي واجهها لم تؤد إلى رص صفوفه ولكنها زادت من انحلال الجسم العربي، وتجزئته التي تتجلى في هيمنة الدولة القطرية وانقسام النظام العربي، واستمرار الصراعات والنزاعات العربية – العربية التي لها تأثير على مسيرة هذا النظام ذاته.

لم يخل النظام العربي منذ نشأته وخلال مراحل تطوره من عقبات أثقلت خطاه نحو بناء ذاته أو تقوية مقوماته، الهوة بين النداء الجماهيري ومشاريع القيادات السياسية المنادية بتوحيد الوطن العربي، فضلاً عن الاختلاف السياسي بينهما، زيادة على خضوع معظم أطراف النظام

العربي لإرادات أجنبية (الاستقطاب الدولي)، الذي يعتبر أهم عامل يهدد النظام العربي، والذي مثلت فيه أمريكا دوراً بارزاً من أجل ضمان مصالحها في المنطقة العربية. وقد استمرت هذه العقبات مع مراحل النظام العربي اللاحقة بسبب غياب الديمقراطية على مستوى الأنظمة فاتسعت الهوة بين الجماهير وقادة النظم السياسية، فضلاً عن استمرار الأطراف المناهضة للنظام العربي سواء على الصعيد الدولي (الغرب عامة) والصهيونية العالمية وعلى الصعيد الإقليمي (إسرائيل)، في توجهاتها ومخططاتها الرامية للحيلولة دون قيام نظام إقليمي عربي قوي، و في مساعيها لطرح نظام بديل عنه ومناقض له (النظام الشرق أوسطي)

هذا من جهة ومن جهة أخرى نجد أن خصوصية النظام الإقليمي العربي، لم تمكنه من أن يكسب بنية قوية وهيكلاً صلباً، يستطيع في أية لحظة بناء الإجماع الموضوعي الإجرائي تجاه قضاياه الجوهرية، سواء بشكل علاقات مع أطراف خارج النظام أو بين أطراف عربية.

لقد وقع شلل للنظام العربي، وعجز عن الاستجابة الجماعية في الدفاع عن أعضائه في حالة تعرضهم للعدوان الخارجي بالإضافة على غياب مشروع سياسي عربي حول المستقبل، وغياب التصور عن التوجهات التنموية المطلوبة على المدى الطويل. كما تعرض النظام العربي لسقوط الإجماع الذي وإن كانت مظاهره قد بدأت تدب في جسم النظام منذ الـ ٧٠، إلا أنه تجلى بوضوح في مؤتمر بغداد ١٩٧٨، حيث غاب الإجمـاع الكامـل تجـاه الموقف المصري وتوقيعه معاهدة سلام منفردة مع إسرائيل مشكلاً بذلك خروجـاً غير مسبـوق على الأسس القيمية والعقائدية للنظام العربي وصراعه المصيري مع إسرائيل. كما كان الإجماع غائباً عن الموقف العربي، تجاه الحرب العراقية-الإيرانية (١٩٨٠-٨٨) فلم يتبلور موقف عربي موحد لصالح العراق. كما يتجلى ذلك في حرب الخليج II أيضاً، إذا لم يشهد النظام العربي إجماعاً حول الموقف الواجب اتخاذه بصددها، فبعض الأطراف العربية وقفت إلى جانب الحلفاء ضد العراق وأخرى إلى جانبه[٧٤].

هناك خصوصية أخرى ينفرد بها النظام الإقليمي العربي، هي جدلية الصراع والوحدة، بسبب احتوائه على عناصر الخلاف والصراع من جهة وموجبات الوحدة في نفس الوقت.

خلال الـ ٧٠ و بعد الوقفة الرائعة في حرب أكتوبر، بدأت عملية تدمير للنظام العربي، بتدشين عهد جديد، ارتبط بالسلام الأمريكي وقد أسهمت الحلول الجزئية المتعلقة بهذا الارتباط

في تدعيم النفوذ الأمريكي في المنطقة، وتهيئة العرب نفسيا لقبول الصلح مع إسرائيل التي يمثل وجودها عقبة هامة أمام تكامل النظام العربي وفاعليته، فهي توجد جغرافيا في قلب النظام العربي، تفصل وحداته المشرقية عن مصر ووحداته المغربية، وهي تمارس تأثيرها السلبي ذلك على النظام العربي ليس فقط من خلال وجودها المادي كحقيقة استعمارية، وإنما أيضا من خلال شذوذها الكيفي عن الوسط المحيط بها.

إن الخلاف بين الدول أعضاء النظام العربي، حول الاستراتيجيات أو السياسات الواجب اتباعها في مواجهة التهديد الإسرائيلي، كانت دائما مصدرا هاما للتأثيرات السلبية على النظام العربي. فقد كان الخلاف بين مصر من ناحية، وبقية الدول العربية من ناحية أخرى حول استراتيجية التعامل مع إسرائيل، أخطر مظاهر التفكك في النظام العربي على الإطلاق منذ أن بدأت بوادره مع اتفاقيات فك الاشتباك (خاصة الثاني) إلى أن جاءت حادثة زيارة القدس التي أثرت بأشكال مباشرة وغير مباشرة على النظام العربي، بسبب ما لحق بها (الزيارة) من معارضات وتطورات، فقد أكدت هذه الزيارة أن عقيدة النظام العربي، تتعرض لانتكاسة خطيرة، فالقرار في حد ذاته بغض النظر عن الأهداف، التي أعلن الرئيس المصري أنه يسعى لتحقيقها من ورائه، لم يكن من الممكن اتخاذه إلا في ظل انحسار للتيار القومي، ومن جهة أخرى لم يكن رد الفعل العربي بالحدة المتوقعة أو المناسبة مع خطورة القرار.

كما أدى القرار ومضاعفاته إلى اختلال جذري في الإمكانات العربية، فالانعزال المصري كان معناه فجوة شديدة في الإمكانات العسكرية والسياسية الكلية، لأن القرار ارتبط بالالتزام بإنهاء حالة الحرب مع إسرائيل، ولأن الحكومات العربية ظهرت منقسمة فيما بينها حول القرار، ولأنها دخلت مع مجموعات دولية أخرى في صراعات حول عضوية مصر في المؤسسة الدولية.

ثم كانت اتفاقيات كامب ديفد التي أوجدت تحد جديد للنظام العربي، فبالرغم من الإدانة العربية الشاملة لها والتي أدت إلى عزل مصر وإقصائها من جامعة الدول العربية، ونقل مقرها من القاهرة إلى تونس وقطع العلاقات معها، وتعطيل دورها في النظام العربي ومحيطه، ولكن الأمر لم يقف عند حد الاختلاف بين مصر والدول العربية الأخرى، فقط، بل إن تلك الأخيرة

انقسمت بين دول مجموعة الصمود والتصدي (التي سرعان ما ظهر بينها اختلافات ملموسة)، وبين البلدان العربية الأخرى، فضلا عن وقوف عمان و السودان مع مصر (حتى ١٩٨٥)

لقد شعر النظام العربي في عمقه أنه فقد بمصر عموده الفقري، وأنه لن يستطيع مهما ارتفع صراخ بعض أطرافه أن يغير شيئا في واقع الصراع مع إسرائيل، وأصاب التشتت أجهزة العمل العربي المشترك بعد توقيع اتفاقيات كامب ديفد، وفقدان النظام العربي لمركز ثقله مصر(٧٥). وتسبب الانعزال المصري في نشأة وتقوية أنماط معينة في السياسة العربية تمثلت في محاولة كل من العراق وسوريا للاضطلاع بمهام الدور القيادي في النظام العربي، وثار هنا التنافس ليس على العلاقات بين القطرين، ولكن على علاقات كلٍ منهما بإيران و منطقة الخليج. كما شكل عزل مصر مقدمة لتفكك النظام الإقليمي العربي، فغياب هذا القطب الإقليمي المسيطر حتى حينه أصبحنا نشاهد تشتتا للنظام العربي.

ثم جاءت الحرب الإيرانية-العراقية (عام ١٩٨٠) لتؤثر بعنف على النظام العربي، وبالذات في ضوء الموقف الليبي والسوري بشأن تأييد إيران، وتوقيع سوريا معاهدة مع إيران عام ١٩٨٢ لمدة ١٠ سنوات، وهكذا فبعد اندلاع هذه الحرب، انقسم العرب، مما أدى إلى تعرض النظام العربي لانقسام جديد بعد ما كان قد أصابه بطرد مصر

كما كان هناك الاتفاق الذي اشتركت فيه ليبيا و اليمن الجنوبي مع أثيوبيا كذلك، وهكذا واعتبارا من مطلع الـ ٨٠ صارت سفينة العرب تتخبط خبط عشواء بلا قائد ولا قيادة، وقد أصبح النظام العربي متعدد الأقطاب يسير على غير هدى، وتعرضت شرعية النظام العربي لأنواع من الأزمات لم يواجه مثلها من قبل، وأسهم تزامن الصراع العربي- الإسرائيلي والحرب العراقية الإيرانية في تكوين ما يُسمى بـ " الأثر المضاعف" في تفتيت النظام العربي، فضلاً عن تحطيم قدراته وإمكاناته كذلك تصاعدت الانقسامات العربية و زادت في ظل عواقب الغزو الإسرائيلي للبنان (١٩٨٢) واستمرار الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-٨٨) فقد ظهر عجز النظام العربي عن الرد على التحدي الإسرائيلي بعد غزوه للبنان وحصار الفلسطينيين وإجلائهم وسط صمت لكل العرب، وأكثر ما فعله هو البحث عن إنقاذ ماء الوجه من خلال المحافظة على الحد الأدنى من التضامن و الاتصال مع القوى الكبرى وأساسها أمريكا لاقناعها بنيته الحسنة في إمكانية الاعتراف بإسرائيل.

لقد أوضحت سنوات الـ ٨٠، مدى ما وصل إليه حال التماسك العربي وعجز النظام العربي، الذي يفترض فيه أن يكون جسماً واحداً فيما يتعلق بالأهداف العربية الهامة.

والنقطة البارزة في هذه المرحلة، هي الدور المتزايد للدول الهامشية في التأثير على النظام العربي، والأخطر من ذلك هو سلوك بعض أعضاء النظام نفسه، واستعداد حكوماتهم للتحالف مع أطراف غير عربية ضد طرف عربي، وهذا يشير إلى تطور خطير العواقب في النظام العربي، وهو إعطاء الأهمية للاعتبارات السياسية العملية وظروفها الوقتية و مقتضياتها القطرية على الاعتبار القومي.

كما شهد النظام العربي الكثير من التناقضات، فهناك التناقضات بين الأغنياء والفقراء والتوزيع غير المتكافئ للثروة والقوة، وما يترتب عليه من أزمة التنسيق، وهناك التناقض بين الدعوة القومية وبين كل من منطق القطرية ومنطقة الإسلام السياسي، وهناك التناقض بين سعي النظام إلى ضمان الاستقلال القومي، وخطط القوى الكبرى والدول الهامشية إلى اختراقه واستقطاب بعض أعضائه، وهناك أولاً وأخيراً الصراع العربي- الإسرائيلي، وغيرها من التناقضات.

وهكذا وقبل حرب الخليج II اتسم واقع النظام الإقليمي العربي بعدة خصائص [٧٦]:

فعلى مستوى الدول المكونة له، وصلت الدولة إلى مرحلة الأزمة على جميع الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية، حيث برزت مجموعات من المشكلات التي باتت تواجهه الأنظمة السياسية العربية بدرجات متفاوتة، منها ازدياد حدة العنف السياسي في الحياة السياسية العامة وعدم قدرة الأنظمة على استيعاب القوى الجديدة في المجتمعات العربية الأمر الذي أدى إلى ازدياد استخدام أدوات القهر والعنف في مواجهة المعارضة السياسية، وظهور اتجاه نحو التعددية السياسية في العديد من الأنظمة.

وعلى المستوى الاقتصادي تمثل في انخفاض المحاولات التنموية العربية بعجز البلدان العربية عن إنتاجه احتياجاتها الغذائية، وبالتالي ازدياد اعتمادها على الخارج، وازدياد معدلات البطالة في معظمها، وازدياد حجم المديونية التي زادت من حدة التبعية الاقتصادية للخارج.

وعلى المستوى الاجتماعي، عانت العديد من البلدان العربية من المشكلات الطائفية كذلك بعض الخلافات الثنائية، مثل استمرار الخلاف السوري اللبناني، وبقاء مشكلات الحدود

السياسية بين بعض البلدان العربية، والافتقار إلى الآليات الفعالة لحل وتسوية الصراعات العربية- العربية.

وهكذا واجه النظام العربي أزمة عدم إمكانية التوصل إلى اتفاق بين أعضائه حول السياسات التي يجب اتباعها.

كل هذا أدى إلى ظهور بعض الآراء من جانب المثقفين العرب، حول انهيار النظام العربي عقب أزمة الخليج II، بل ذهب البعض إلى القول بأن من يحكم العلاقات العربية – العربية هو اللانظام.

حقيقة لقد ترك دخول القوات العراقية للكويت في ٢ أوت ١٩٩٠ آثارا سلبية على النظام العربي، حيث انقسمت الدول العربية مرة أخرى فيما بينها، بصورة غير مسبوقة، كما أن هذه الظروف هيأت فرصة ذهبية لأمريكا لدخول المنطقة والتدخل في شئونها بصورة سافرة، فقد أشار أحد الكتاب إلى أن " غزو العراق للكويت كان بسبب أن القواعد التي تربط الدول العربية في ظل النظام الإقليمي العربي، قد انكسرت، وأصبحت آليات القوة السياسية الداخلية في الدول هي التي تحدد السياسات الإقليمية، أي أن السياسات الأنانية للأنظمة التي تريد تدعيم القوة الشخصية هي التي تتحكم في أمن الدول والأمن الجماعي الإقليمي" [٧٧].

وليس من المبالغة في شيء القول أن ما حدث في منطقة الخليج قد شكل أخطر التحديات التي تعرض لها الوطن العربي، وذلك أنه بعد الغزو العراقي سرعان ما اتخذت الأزمة أبعادا جديدة معقدة بفعل استنجاد أطراف عربية بقوى أجنبية دخيلة على النظام العربي، ومشهورة بمناوأتها لمصالحه وقضاياه، بشكل أفرز مواقف متباينة داخل النظام العربي، تأرجحت بين مناهضة للعراق ومساندة لوجود القوات الأمريكية والغربية، ومناهضة لانتشار القوات الأجنبية، وداعية إلى حصر المشكلة في الإطار العربي.

إن هذا الانشقاق الذي أصاب الجسم العربي، قد كشف من جديد وبالملموس عجز الآليات العربية عن إقرار نظام أمن عربي قادر على مواجهة الأزمات التي يتعرض لها.

وكان من نتائج بداية الأزمة (الخليج) تصدع مجلس التعاون العربي بفعل الاختلافات العميقة لأعضائه في تقييم الغزو العراقي وخاصة مصر التي اتسم موقفها بمناهضة واسعة للغزو، بل وشاركت بأكبر قوة عربية إلى جانب من سمي بـ " قوى التحالف"، وهكذا انتهى هذا

التكتل الاقتصادي العربي الذي كان يمثل الثقل البشري للعرب، وانحل عصب الكيان العربي نتيجة تنافر كل من مصر والعراق، ثم قامت أمريكا المنتصرة في الحرب، بدعم هذا الانفصال وهذا التنافر بأن عقدت اتفاقيات واسعة النطاق، مع حكومات دول الخليج تنص على زيادة التعاون في مجال الأمن بين أمريكا وهذه الدول لتدعيم دفاعها، وتوسيع الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة بشكل دائم.

وبذلك نجحت أمريكا بفضل تهاون العرب في وحدتهم، وفي انفصال كيانهم، في فصل الدول الغنية استراتيجيا عن الوطن الأم، أما التكتل العربي المغربي، فإن المصلحة الاقتصادية والتجارية مع الجنوب الأوربي جعلته ميالا لزيادة الارتباط به، على حساب التكتل القومي للوطن العربي.

لقد أوضحت الأزمة وحرب الخليج II، عدم قدرة العرب على حل صراعاتهم في الإطار العربي، وكشفت عن العجز العربي عن توفير وضمان الأمن في منطقتهم، الأمر الذي أعاد من جديد الأفكار الخاصة بضرورة ملء الفراغ الاستراتيجي على المستوى الدولي، بل وخلقت حالة من الشلل بين الأنظمة العربية، بعد الانقسام الكبير في مواقف الدول العربية تجاه الأزمة، كما أوضحت هشاشة التنظيمات الإقليمية العربية الناشئة ومدى الضعف الذي يعاني منه الإطار المؤسسي للنظام العربي جامعة الدول العربية ([illegible]) وفتحت حرب الخليج الباب واسعا للتدخل الخارجي في المنطقة العربية مباشرة، و تعرض النظام العربي للتمزق الشديد، وإلى وجود جدار من عدم الثقة.

حقيقة لقد تعرض النظام العربي في تاريخه إلى شروخ وتشققات وكانت كامب ديفد أول هذه الشروخ، حيث أصبحت مصر في مكان وبقية الأمة العربية في مكان آخر، وكان الاعتقاد أن هذه ظاهرة عارضة، انتهت بالمصالحة العربية- المصرية، إلي أن جاءت أزمة الخليج بشرخ أشد عمقا، ووقعت إنشقاقات داخل الكيان العربي.

فبعد انتهاء هذه الحرب وانتصار التحالف الدولي بزعامة أمريكا، على القوات العراقية، والتدمير المنهجـي لقـدرات العـراق العسكرية والاقتصادية، تبع ذلك تمزق جديد للصف العربي، فقد نشر الأستـاذ الجامعي الإنجليـزي (Bernard Lewis) مقالا مطولا في مجلة

(Foreign Affairs) قال ما مفاده أن حلم الوحدة العربية قد تحطم، و أن الدول العربية أصبحت كيانات قطرية لا رابطة قومية تربطها(٧٨).

فعلاً لقد حصل قبول يكاد يكون رسمي عام بفشل النظام الإقليمي العربي، وبتوقع انهياره انهيارا كاملا، إذ توقف أو كاد يتوقف عن العمل العربي المشترك في مجالات عدة، لا تنسيق عربي لا اجتماعات للقمة، إضافة إلى سيادة هائلة في إجراءات التفوق في مواجهة الأقطار العربية الأخرى، ثم أخيرا ظهور الرغبة الصريحة حينًا والخجولة حينًا آخر لبناء علاقات قوية مع دول الجوار (تركيا وإيران وإسرائيل) حتى لو تم هذا البناء على حساب العلاقات العربية.

ولا يخفى أن جزءًا لا بأس به من هذه الرغبة ليس عربي المنبع، بل هو نتيجة ضغوطات وإيحاءات وإغراءات من خارج المنطقة.

نعم لقد تصدع النظام العربي بعد حرب الخليج II و تفاقمت النزاعات العربية العربية، وظهرت فكرة الشرق أوسطية، كأحد المشروعات المطروحة لإعادة ترتيب الأوضاع في المنطقة العربية، كترتيبات بديلة، تدعو إليها أمريكا للسيطرة والهيمنة على المنطقة وهذه المشاريع المطروحة لا تتجاهل تماما الطابع القومي الذي يميز العلاقات بين مختلف البلدان العربية المنضوية تحت جامعة الدول العربية (ج.د.ع) التي تسعى على أساس العمل العربي المشترك إلى النهوض بمستوى شعوبها إقتصاديا واجتماعيا و ثقافيا، كوحدة مجتمعة ذات تراث حضاري واحد، وبدلا من الأخذ بالاعتبار الطابع القومي، اعتمدت هذه المشاريع المطروحة المعيار الجغرافي، وركزت بالتالي على تفكيك النظام العربي، وإعادة تركيبه في مجموعات جغرافية، فعزلت المشرق عن المغرب العربيين، وأدمجت في المشرق العربي كيانات سياسية غير عربية وأبعدت عنه العراق والسودان، كما عزلت بلدان الخليج العربية عن البلدان العربية الباقية.

والهدف من هذا هو القضاء على النظام العربي القائم في ظل (ج.د.ع)، وخلق أنظمة بديلة على أساس جغرافي، فينتهي بذلك المشروع النهضاوي العربي، ويجهض مشروع السوق العربية المشتركة، بعد أن تنضوي البلدان العربية، وتذوب الهوية العربية في نهاية المطاف، فالمغرب العربي ينضم إلى الفضاء المتوسطي ويدخل في علاقات تعاونية دونية مع الاتحاد الأوربي، والمشرق العربي الذي يضم كلا من مصر وسوريا ولبنان والأردن وفلسطين وتركيا

و اسرائيل في إطار منظمة للتبادل التجاري الحر، يخضع للهيمنة الاسرائيلية، بينما تبقى بلدان مجلس التعاون الخليجي في تجمع خاص بها إلى أن تلتحق مستقبلاً بمنطقة للتبادل التجاري الحر.

هذا على المستوى العملي والتخطيطي لنتائج حرب الخليج على النظام الاقليمي العربي، أما على المستوى الفكري والنظري، فكان من أهم ما نتج عن هذه الحرب التي كشفت الستار عن واقع النظام العربي، أن اندفع بعض المحللين من عرب وأجانب إلى الاسراع بالتبشير بنهاية هذا النظام، بل هناك من يقول أن ما كنا نسميه مجازاً وربما من باب التمني نظاماً، لم يكن في الواقع كذلك، بل كان ستاراً تختفي خلفه الأنظمة العربية بين فترة وأخرى كل منها لأغراضها الخاصة.

كما تساءل البعض وتشكك في وجود النظام العربي ذاته، وأكثر من ذلك وبسبب هذا الضعف في النظام العربي ذهب البعض إلى رفض فكرة وجود نظام إقليمي عربي بالمعنى المتعارف عليه لمفهوم النظام الاقليمي، وذلك في ضوء نقدهم لطبيعة الدولة العربية، فمعظم الأقطار العربية في نظرهم، ليست دولاً بالمعنى الاجتماعي والسياسي الذي يميز الدولة في الغرب، فهي أقرب ما تكون إلى السلطان أو الهيئات الحاكمة منها إلى الدول، وهي في الغالب دول الأمراء والرؤساء والمشايخ والقبائل والطوائف، وكذلك في ضوء رصدهم لحالة الفوضى والتشتت والتبعثر بين الكيانات العربية هذه وعدم الانضباط في العلاقات والتفاعلات السياسية بينها.هذا إلى جانب غياب آليات لتحديد التوجهات وضبط التفاعلات وحل الصراعات بين الوحدات المكونة للنظام.

هذا الطرح يدفعنا إلى النظر إلى تلك الصراعات و النزاعات التي تمزق النظام العربي، فالخلافات و الصراعات العربية على مستوى هذا النظام ليست في حاجة إلى دليل فهي اتجاه عام في السياسة العربية، طالما استغلت وما زالت تستغلها قوى خارجية كثيرة محاولة تعميقها لتحقيق مصالحها، حتى أصبحت التهديدات التي تراها أنظمة عربية معينة من سياسات أنظمة عربية أخرى، أقوى وأشد من التهديدات الناتجة عن سياسات القوى الخارجية تجاه المنطقة.

إن التمزق والخلافات والصراعات السائدة داخل النظام العربي تعتبر أكبر تهديد يؤثر في كيان هذا النظام وفعاليته حيث امتدت الصراعات والنزاعات العربية لتشمل كل المجالات

تقريباً سياسية إقتصادية، عسكرية، و أسوأ من ذلك أن هذه الصراعات والخلافات والنزاعات العربية تدور أيضاً في وقت يواجه فيه النظام العربي عدواً شرساً يهدد أساس وجوده.

ولا شك أن الخلافات والنزاعات بين الدول العربية تعتبر من أكبر المؤثرات على النظام العربي، حيث لم تتمكن الدول العربية من الاتفاق على الحد الأدنى من الأهداف والغايات العربية وترجع أسباب هذه الخلافات إلى:

١- اختلاف سياسات الأنظمة الحكومية وأيديولوجياتها، كذلك الاختلاف في وجهات النظر في أسلوب حل المشاكل العربية ومواجهة التحديات التي تواجهها، وسعي بعض الدول لتحقيق الزعامة الجهوية أو الاقليمية على حساب الدول الأخرى.

٢- مشاكل الحدود التي أوجدها الاستعمار عند تخطيط حدود المنطقة (قطر- السعودية، مصر-السودان، الجزائر- المغرب، المغرب- الصحراء) وقد أدت هذه الخلافات والنزاعات إلى غياب الإرادة العربية الواحدة، وغياب التنسيق بين الإرادات العربية المتعددة.

كل هذا الذي واجهه و يواجهه النظام العربي يدفعنا إلى التساؤل عن ما هو دور جامعة الدول العربية كإطار لهذا النظام؟

إن جامعة الدول العربية (ج.د.ع) لا تعتبر مركزاً للتفاعلات الاجتماعية في الوطن العربي، وإنما هي مجرد مركز للتنسيق بين السياسات العربية الرسمية، غير أن هذه السياسات كانت دوماً معرضة لتقلبات وهزات، نتيجة تراجع الحركة الاجتماعية داخل كل قطر عربي، بسبب غياب المؤسسات القادرة على ضبط إيقاع الحركة الاجتماعية، وتحديد مسارها، دون عقبات، وفي ظل هذا الإطار ارتبط النظام العربي بشبكة معقدة من أنماط التفاعلات الرسمية وغير الرسمية، ولم تكن (ج.د.ع) سوى أحد خطوط هذه الشبكة، ولم تمثل أبداً دور المركز المنظم لها، فقد كانت إمكانات الجامعة (ج.د.ع) محدودة للغاية في بلورة عمل عربي مشترك وفعال للمحافظة على استقلال الدول العربية في ظل الواقع العربي المليء بالتناقضات، فقد استطاعت الدول الغربية أن تحافظ على مصالحها في الوطن العربي من خلال حكومات عربية ارتبطت مصالحها بمصالح الغرب.

هناك اختلاف جوهري بين المبادئ التي تحكم النظام العربي وبين الأجهزة والمؤسسات الممثلة لهذا النظام، ثم بين إدارة التطبيق والالتزام بهذه المبادئ والمواثيق والمؤسسات، وتمر

الجامعة (١٩٤٥) بأزمة حادة تعود إلى الانقسامات الداخلية، وهناك ضعفها على وضع قراراتها موضع التنفيذ، بالإضافة إلى عجز الموارد المالية لها مما يضعف قراراتها على العمل، كما أن هذا الضعف للجامعة راجع لقصور ميثاقها الذي يتميز بالنقائص التالية:

١- ليس في الميثاق ما يشير إلى وجود الأمة العربية كحقيقة سياسية، كما لا يوجد ما يدل على حدود الوطن العربي بوضوح.

٢- إغفال الميثاق الوحدة العربية كهدف من أهداف الجامعة أو من أهداف الأمة العربية.

٣- قام الميثاق على مبدأ" السيادة المطلقة" و "الاستقلال المطلق" للدول الأعضاء، وبالتالي فقراراتها لا تلزم إلا من يقبل بها.

٤- لا يوجد في الميثاق ما يعطي الجامعة كمنظمة، أية امتيازات في الدول الأعضاء تمكنها من القيام بعملها وتحقيق أهدافها كمنظمة إقليمية

٥- القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية أو الأمن القومي، أو التعاون الاقتصادي والثقافي، يصعب اتخاذ قرارات بشأنها ملزمة للدول الأعضاء.

وبسبب هذا القصور صارت الجامعة كلما واجهت مشكلة طغت عليها، فتلجأ إلى تكوين منظمة متخصصة لها، مما أدى إلى تداخل الاختصاصات في هذه المنظمات، ولم تتمكن الجامعة من إنشاء جهاز للتنسيق بين هذه المنظمات وتكامل جهودها. و يعود عجز الجامعة هذا كذلك إلى ميثاقها الذي لم يوفر الأجهزة والصلاحيات اللازمة للنظر في العلاقات العربية، وتصور الحلول لها، مثل إنشاء محكمة عدل عربية، ولجان لتقصي الحقائق، والتوصل إلى تسويات، وتمكين الأجهزة من اتخاذ القرارات السريعة التي تتطلبها المواقف، قبل استفحال النزاعات.

في الأخير نستطيع أن نقول إن اختلالات النظام العربي أدت إلى تقليص فاعليته في بلورة الأهداف القومية، كما أدت إلى تهميش دوره كمتغير فاعل في العلاقات والتفاعلات الإقليمية والدولية، مما أدى في النهاية إلى عجزه الواضح عن التعبير عن ذاته وفرض إرادته.

المطلب الثاني: تبعية النظام الإقليمي العربي:

إن المنطقة العربية، وبحكم ما تحتويه من إمكانيات بشرية وموارد اقتصادية، وعناصر مادية متجانسة، ومستندة إلى تاريخ حضاري، وبحكم تنامي الشعور القومي المعبر عن وحدة الانتماء ووحدة التاريخ، ووحدة الجغرافيا، كل ذلك شكل عاملاً مقلقًا للقوى الخارجية وخاصة الغربية وفي مقدمتها أمريكا، وذلك أن قيام نظام إقليمي عربي بمؤسساته القومية السياسية والاقتصادية والثقافية والحضارية، سيخلق وحدة حقيقية، يمكن تقويض أية مساعي إقليمية كانت أو دولية تحاول النيل من الوجود العربي والذات القومية، لذلك عملت أطراف دولية، وإقليمية باستمرار على كبح أي احتمال أو خطوة حقيقية نحو قيام نظام إقليمي عربي قوي، وقد أخذت مساعي هذه الأطراف أشكالاً متعددة منها محاولات ربط أمن المنطقة العربية، أو اقتصادياتها بأطراف دولية أو إقليمية، أو من خلال المعاهدات الثنائية بين أطراف عربية وقوى أجنبية، كما أن هناك أطراف إقليمية أخرى لم تخف مواقفها العدائية للنظام الاقليمي العربي، إدراكًا منها لما يمكن أن يترتب على تنشيطه وتفعيله من إمكانات وحدوية ترتقي بالأمة إلى مصاف القوى الفاعلة والمؤثرة، إذا ما حشدت إمكاناتها و طاقاتها ووحدت سياساتها.

ورغم اختلاف وتنوع المحاولات المناهضة للمشروع العربي إلا أن النظام الشرق أوسطي يعد المشروع الأكثر خطورة على الإطلاق.

إن خصوصية المنطقة العربية، هي قابليتها للتدخل الخارجي، وفي هذا المجال يقول (Karl Brown) " ليس من منطقة في العالم دخلت في لعبة الأمم كالشرق الأوسط... إن الشرق الأوسط هو أكثر النظم اختراقًا، والنظام المخترق هو ذلك النظام الذي يتدخل فيه الخارج بصورة تكبله دون أن يقوى على امتصاصه واستيعابه تمامًا، فيصبح أسير الخارج دون أن يصبح جزءًا منه"[79].

حقيقة فإنه منذ ولد النظام العربي إلى اليوم، وهو يعد واحدًا من النظم التابعة (Subordinate Systems) للنظام الدولي، وهو نظام مخترق دائمًا، أي عرضة للتدخلات الخارجية للقوى الأجنبية و قد قدمت حرب الخليج II البرهان على ذلك بل وأصبح لهذه القوى دور في تشكيل منظومة العلاقات العربية نفسها، وبالتالي فإن للنظام الدولي تأثير كبير على

النظام الإقليمي العربي الذي يعتبر من أكثر النظم الإقليمية عرضة للتأثير والتحولات الحاصلة في مجال النظام الدولي.

لقد شهدت فترة الـ ٧٠ مزيدًا من تغلغل النظام العالمي في تفاعلات النظام الإقليمي العربي عسكريًا وسياسيًا واقتصاديًا، ومزيدا من تبعية أعضائه لقوى خارجية لتحقيق أهدافها، ومن الأمور الجديرة بالإشارة والتحذير في هذا الصدد، ازدياد التبعية الغذائية للخارج، أو ما يسمى بالانكشاف الغذائي(٨٠). ومن الجهة الأخرى الاعتماد على تصدير سلعة واحدة، حتى أصبحت الأقطاب الدولية خارج النظام الإقليمي العربي هي أكثر تقريرًا لما يجري داخل النظام العربي، بل أصبحت تقرر مصير هذا النظام أكثر من النظام ذاته، فقد ظل مثلاً العالم العربي مرتبطًا بأوربا وبالدول الاستعمارية ارتباطًا أقوى مما هو بين الدول العربية. فعامل الاختراق، أو ما يسمى بالتبعية (تأثير البيئة العالمية) كان له تأثير على النظام الإقليمي العربي، فقد حصلت تغيرات هامة في النظام العربي، بعضها كان تحولات أكثر منها تغيرات في بيئته، أي في النظام الدولي، وفي سياسات دول الجوار، فقد دخل النظام الدولي منذ أواسط الـ ٨٠، مرحلة تحول من نظام القطبية الثنائية، حيث اتضح حجم الانحسار السوفييتي، ثم عند انفراط الكتلة الاشتراكية، وأخيرًا مع انهيار الدولة المركزية-الاتحاد السوفييتي، كذلك شهدت الـ ٨٠ منذ بداياتها بروز تعددية في الأقطاب الاقتصادية، و ضاقت الفجوات التي كانت تفصل أمريكا عن الجماعة الأوربية. أما دول الجوار فقد شهدت سياساتها وإمكاناتها تغييرات أساسية خصوصًا بالنسبة إلى علاقاتها بالنظام العربي، كان اتفاق الصلح بين مصر وإسرائيل أحد أهم هذه التغييرات، كذلك كانت الثورة الإسلامية في إيران تغييرًا أساسيًا.

إن طبيعة العلاقة التي يتميز بها أطراف النظام الإقليمي العربي، والتفاعلات الدائرة في إطار هذا النظام، تقوم أو تختفي تحتها عديد من الأزمات الكامنة في أحشاء الأقطار العربية، وبنية علاقاتها مع بعض، وكان أغلب هذه الأزمات دافعا لتفجير الحروب والصراعات على الحدود بين أطراف النظام العربي، الأمر الذي سهل اختراق هذا النظام اختراقًا كاملاً من قبل قوى ودوائر أجنبية خارجة بما يجعله تابعا لها، زيادة على هذا فإن النظام العربي، وبما يدور في إطاره من تفاعلات رسمية لم يكن يعبر عن نظام إقليمي خالص، تدور التفاعلات الرئيسية فيه بين أطرافه، بل تدور أساسا بين أطراف رئيسية عربية وأخرى أجنبية غربية وعلى رأسها

أمريكا، كما أن الفاعلين الأساسيين في أغلب القضايا والأزمات والصراعات هم من خارج النظام الإقليمي العربي من أطراف غير عربية، و كانت أغلب التسويات تتم بمبادرات أمريكية أو أطراف أجنبية أخرى، وهو ما تم بعد حرب الخليج II التي كشفت عن ضعف وهشاشة النظام العربي تجاه المتغيرات الدولية.

لقد ظهر الاختلاف في الخيارات الإستراتيجية في بداية الـ ٧٠ بين الدول العربية، ففي الوقت الذي أكد فيه بعضها الأخذ بخيار التوازن من خلال إقامة علاقات قوية مع الاتحاد السوفيتي لمقاومة الضغوط الأمريكية، نجد بعضها الآخر قد تبني خيار الاتباع لأمريكا وللغرب عامة.

وحدث نوع من الاستقطاب الدولي، باستقطاب الدول العظمى للدول العربية، وخلق نظام التبعية، مما أدي إلى اختلاف إيديولوجيات الدول العربية. وفي منتصف الـ ٧٠ زاد النفوذ الذي تمتعت به أمريكا بشكل متزايد، وأصبح الجزء الأكبر والأهم من أطراف النظام العربي أشد ارتباطا وأعمق تبعية لأمريكا وللمعسكر الغربي أكثر من أي وقت مضى، وفي المقابل فإن بعض أطراف النظام العربي تعمقت علاقاتها بالاتحاد السوفييتي بشكل يفوق أيضا الفترات السابقة.

في ظل ذلك الوضع لم يكن بإمكان الأقطار العربية أطراف النظام العربي سوى أن تلهث للاحتماء بهذه القوة أو تلك سواء على الصعيد الدولي أو الإقليمي تاركة النظام العربي تتنازعه مناطق حماية جديدة ويعاني من وضعية التابع العاجز عن الفعل أو المبادرة.

ولكن يبدو أنه منذ نهاية الـ ٧٠، أصبحت تحكم الوطن العربي إستراتيجية اللحاق وإتباع الغرب، أمنيا وسياسيا واقتصاديا، ووجود هذه الإستراتيجية وسيطرتها خلال فترة الـ ٨٠، وزاد اعتماد الوطن العربي على الغرب تكنولوجيا وتجاريا، وأصبح جزءا هاما في شبكة الغرب المعقدة للشركات متعددة الجنسيات في الوقت الذي تراجعت فيه علاقاته مع دول المعسكر الاشتراكي.

الانجراف إلى الإستراتيجية الأمريكية:

بعد القصور السوفيتي في مجاراة أمريكا في دعمها لحلفائها عسكريا واقتصاديا بداية منتصف الـ ٧٠، عمدت العديد من الدول العربية إلى التخلي عن خيار التوازن الذي أخذت به في الماضي، وانخرطت رأسا في الإستراتيجية الأمريكية من خلال اعتناق خيار الاتباع، ونتيجة

لذلك صار الوطن العربي، مع منتصف الـ ٨٠ ملحقا بالكامل بالاستراتيجية الأمريكية، حتى أن بعض الملاحظين أكدوا أنه لا توجد منطقة في العالم الثالث، تعادل في تبعيتها الوطن العربي لأمريكا والغرب.

وقد كانت دول النفط هي المحرك الأساسي في تدعيم إقامة علاقات التبعية و الاندماج مع المراكز الرأسمالية العالمية في هذه الفترة (الـ ٧٠) وتمثلت هذه التبعية عمليا في شكل ضغوطا وتأثيرات سياسية واقتصادية وثقافية على السياسات العربية عامة، والدول النفطية خاصة، مما أدى إلى تدعيم نزعة "الاعتدال" في مواقف الأنظمة العربية تجاه المصالح الأمريكية ومن ضمنها إسرائيل.

واستمرت الأوضاع على حالها بعد ذلك بمزيد من التبعية للخارج وخاصة لأمريكا بسبب قوتها ومكانتها في المنطقة، ونتيجة لاختراقها الأمني والسياسي والاقتصادي لعدد كبير من دول المنطقة، الأمر الذي أثر في سلوكيات هذه الدول الخارجية بدرجة كبيرة، وحد من هامش المناورة عندها فيما لو أرادت ذلك.

وبعد غزو العراق للكويت، وإظهار عجز النظام العربي في إدارة الأزمة، فقد تحولت إلى أزمة إقليمية دولية كبرى، وذلك عندما طلبت الدول الخليجية التدخل الأجنبي لمواجهة هذا التهديد، وهو ما أتاح لأمريكا أن يكون لها وضع مميز في المنطقة العربية، فبعد أن كانت تلح من قبل على الحصول على قواعد عسكرية في بعض الدول العربية، أصبحت، وبسبب حرب الخليج، مدعوة الآن للقيام بالحماية العلنية في المنطقة، الأمر الذي أكسبها دورا مؤثرا وحيدا على جميع الأحداث السياسية والاقتصادية والعسكرية في المنطقة.

وهكذا ففي الوقت الذي كان بعض الخطاب في العالم العربي، يتكلم عن نظام إقليمي قوي، تترجمه جامعة الدول العربية، و مؤسسات العمل العربي المشترك، وعن إجراءات حماية الأمن القومي العربي بجميع مكوناته، وعن صحوة الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، إذا بنا أمام خطاب من نوع آخر أفرزته حرب الخليج II، وتبنته الدبلوماسية الغربية عامة والأمريكية خاصة، يتحدث عن عهد ما بعد حرب الخليج، وعن أمن إقليمي في منطقة الشرق الأوسط تحت الرعاية الأمريكية، ومن أجل تحقيق هذه الغاية لابد من تحجيم أي دور تقوم به جامعة الدول العربية (ج د ع)، ومؤسسات العمل العربي المشترك، وإفشال الاتحادات

العربية التي كان الهدف منها هو تحقيق تكامل عربي من خلال العمل على دمجها مستقبلا في إطار سوق عربية موحدة.

لقد وجدت الدول الغربية عموما، وأمريكا خصوصا أن الظروف السياسية للمنطقة العربية بعد حرب الخليج مناسبة جدا لإعادة صياغة الأوضاع العربية وفق مصالحها الاستراتيجية، ويعزز ذلك ما انتشر من شعور بالهزيمة وانهيار المعنويات لدي الشعوب العربية، أمام تلك المتغيرات التي جعلت من أمريكا القوة المهيمنة على الشؤون الدولية.

لقد كانت حرب الخليج الثانية، المناسبة لوضع ترتيبات دولية جديدة، بحيث مثلت المنطقة العربية بكل امتداداتها مسرحا للهيمنة الأمريكية ومن ثم فإن تراجع دور أحد القطبين فتح المجال لسيطرة الآخر على المنطقة العربية، و فرض قدر اكبر من الضغط لبعض دولها، كما حدث مع العراق و ليبيا والسودان وسوريا.

إن نظام القطبية الثنائية كان قد ترك آثار على حركة وتطور النظام الإقليمي العربي، ومن ثم فإن التحولات الناتجة عن انهيار نظام القطبية الثنائية، قد ألقت بتداعياتها على دول العالم الثالث عموما على النظام الإقليمي العربي خصوصا، فانهيار هذه القطبية كان أمرا سيئا، حيث أعطى لأمريكا حرية التصرف في المنطقة العربية وخاصة القضية الفلسطينية.

إذن لقد أتاحت التحولات العميقة في النظام العالمي لأمريكا خاصة، الهيمنة على منطقة الشرق الأوسط، واستطاعت أن توظف منظمة الأمم المتحدة لخدمة توجهاتها هناك[81].

ثم اتجهت أمريكا في محاولات لخلق نظام شرق أوسطي يذوب بمقتضاه النظام العربي، بل يكون بديلا له، تشغل فيه الأطراف الهامشية دور القيادة والهيمنة وخاصة إسرائيل، وفي طرحها لهذا النظام الشرق الأوسطي، تسعى أمريكا للاحتفاظ بموقعها وموقع إسرائيل المميز، ولن يسمح للعرب في هذا النظام أن يكونوا سادة على أرضهم، وأن يكونوا مالكين لمواردهم وثرواتهم.

يكشف لنا تحليل وفهم أبعاد أزمة وحرب الخليج II عن مدى التداخل بين النظام الإقليمي العربي والنظام الدولي، فالأول وما يتميز به عن النظم الإقليمية الأخرى، قد وضعته الأزمة في مواجهة النظام الدولي، وأصبح يعاني من الانقسام والتبعثر، والأزمة، وأدى ذلك إلى المزيد من

التهميش. لقد فتحت حرب الخليج II واقعا جديدا على منطقة النظام الإقليمي العربي، تمثل في التركيز الغربي على المنطقة في ظل الترتيبات الدولية الجديدة،

سمح هذا الوضع لمنطقة النظام العربي بتردي الأوضاع العربية وتعزيز التبعية للخارج، كما سمح للدول الكبرى باحتواء حالات الهوس والمقاومة، حتى يبقى التفوق العسكري الاستراتيجي في المنطقة كلها لصالح إسرائيل.

كما أن ما جرى في المنطقة العربية، من استغلال للتناقضات الداخلية أدي إلي تكريس انقسام النظام العربي الداخلي. إن ظاهرة العراق القوي أو اليمن الموحد أو ليبيا الرافضة أمورا لم يعد مسموحا بها، بل المطلوب دول متآكلة داخليا، يضعف بعضها البعض، لا تستطيع استرجاع مكانتها لسنوات طوال في المستقبل.

نخلص من كل هذا أن النظام الإقليمي العربي، أصبح خاضعا وتابعا للنظام الدولي والأمريكي خاصة، وتتجلي هذه التبعية في الأشكال التالية:

١- الزيادة الواسعة في الاعتماد على تصدير النفط، والمنتجات المنجمية للدول الرأسمالية المتقدمة، وارتباط الأحوال الاقتصادية للدول النفطية وغير النفطية كذلك، بتطورات وارتفاع السوق المالية للنفط الذي فقدت الأقطار العربية إمكانية التحكم فيها.

٢- الزيادة الواسعة في الاعتماد على الاستيراد من الخارج لمواجهة الطلب على أدوات الإنتاج ومستلزماته، وعلى سلع الاستهلاك والخضوع للتأثير الضخم لفنون الإعلان والتسويق الحديثة، ذات التأثير الفعال على الأنماط الاستهلاكية في الوطن العربي.

٣- سيطرة الدول الرأسمالية المتقدمة على الفوائض المالية للأقطار النفطية واستخدامها لتلك الفوائض طبقا لقوانين السوق الرأسمالي دون أن يكون للدول النفطية ذاتها تأثير يذكر على كيفية استخدام تلك الأموال.

٤- التبعية التكنولوجية المتزايدة للدول الصناعية المتقدمة سواء في مجالات الإنتاج أو الإدارة أو التسويق، وهذا سواء لمواجهة احتياجات التحديث أو التنمية أو لمواجهة الطلب الاستهلاكي المتزايد للبلدان العربية.

٥- زيادة مديونية الأقطار غير النفطية، واعتمادها الكبير على السوق المالية العالمية في الحصول علي التمويل اللازم لها، مع ما يترتب علي ذلك من تحملها لأعباء ضخمة للديون الخارجية.

٦- التبعية الثقافية في محتوى الثقافة والإعلام، وتوجهات الحياة، وظهور ازدواجية حقيقية في كل هذه الأمور.

٧- التبعية الغذائية ولعديد من السلع الاستهلاكية الناتجة من تغيرات أنماط الاستهلاك أو محدودية نمو الإنتاج الزراعي بخاصة في مجال الحبوب الأساسية، مما أدي إلي زيادة حجم الاختلال في علاقات العرب الاقتصادية مع الغرب، كما أدي إلي زيادة مديونية معظم الأقطار العربية، وتضاؤل أرصدة الغنية منها، ويفاقم من هذا الاختلال، استمرار استيراد السلع بأسعار باهظة في منطقة تتصف بالصراعات والحروب الممتدة، وبكثافة استهلاك السلع وسرعة تقادمها.

لقد كان بإمكان النظام العربي من خلال سلع النفط فقط أن يمارس ضغطا إيجابيا على بعض القوي الدولية كأوربا مثلا و يرغمها على تطوير موقفها لصالح القضايا العربية كالصراع العربي الإسرائيلي و قضية فلسطين ، إلا أن هذا العامل لم يزد إلا في تعميق الهوة بين أطراف النظام العربي، وتفاقم تبعية الاقتصاديات العربية للمراكز الصناعية الرأسمالية[٨٢]. يضاف إلي ما تقدم آليات أخري للتبعية ترتبط بالاختيارات السياسية للأقطار العربية، وتحالفاتها مع بعض القوي الدولية، وبإهمالها للعمل العربي السياسي العسكري المشترك.

كذلك استمرار اختراق القيم الغربية للمجتمع العربي، مما يديم علاقات التبعية واندماج أقطار الوطن العربي في النظام الغربي العالمي، وبهذا الشكل تفرض البيئة الدولية بأحداثها وتطوراتها في جميع المجالات علي الدول العربية. إن التأثيرات السلبية الحاصلة من النظام العالمي والغربي خاصة في كثير من المجالات وخاصة المجال الجيوسياسي على النظام العربي، يمكن إذن إجمالها تحت عنوان واحد هو مزيد من الهيمنة السياسية الغربية على منطقة النظام الإقليمي العربي، والتي تأتي من خلال إحكام روابط التبعية في كثير من المجالات، والثمن السياسي الذي تطلبه هذه القوي الغربية، من هذه الأقطار العربية، كلما اشتدت حاجتها لمزيد من المساعدات أو القروض أو إعادة جدولة الديون أو الحماية الأمنية، وهذا الثمن يمكن أن يكون

منح قواعد وتسهيلات عسكرية أو الدخول في صفقات أو اتفاقيات إقليمية دولية لا ترغب فيها أصلا، أو انتقال صناعة القرار العربي، حتى في أكثر الشؤون الداخلية، كلية إلي أيد أجنبية.

كذلك هناك الهيمنة السياسية، من خلال الابتزاز بالنسبة للأقطار العربية الغنية والضعيفة (أي البلاد النفطية)، ففي غياب نظام أمن عربي جماعي تشعر هذه الأقطار بالتهديد المستمر من جيرانها الأكبر حجما والأقل يسرا، وتسعي للحماية المباشرة أو غير مباشرة من القوي الغربية وهنا أيضا لابد من الأمن اجتماعيا وسياسيا وثقافيا وغيره ...

مراجع الفصل السادس و هوامشه:

١) نادية محمود، مرجع سابق، ص ١٥.

٢) المرجع نفسه، ص ٢٥٩.

٣) ابراهيم عوض، مرجع سابق، ص ٤٨.

٤) المرجع نفسه، ص ٤٩.

٥) Cesare Merlini, Op.cit, p 39.

٦) بطرس غالي، **الرؤية المستقبلية للموقف الدولي من العالم الجديد**، السياسة الدولية، عدد ٣١، يناير ١٩٧٣، ص ٠٦.

٧) نادية محمود، مرجع سابق، ص ٣٦٠.

٨) بول بالطا، **سياسة فرنسا**، مرجع سابق، ص ١٣٣.

٩) بوقنطار الحسان، مرجع سابق، ص ١٥١.

١٠) هالة سعودي، مرجع سابق، ص ٢٣٤.

١١) حسن نافعة، **المجتمع الدولي والقضية الفلسطينية**، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٣، ص ٢٤٩.

١٢) P.Faltzgraff, Robert Jr, **Systeme d'Alliance et Problème Energistique dans les années 80**, Politique Internationale,4 Eté 1979,p801.

١٣) جلنمار النمس، مرجع سابق، ص ١٠٣.

١٤) مقابلة مع النهار العربي والدولي، عدد ٢١٥، ١٧ ماي ١٩٨١، ص ٣.

١٥) محمد عبد العزيز ربيع، مرجع سابق، ص ٣٣٦.

١٦) Steven Spiegel, **The Middle East**, Op.cit, p 24.

١٧) Adam M.Garfinkle, **Western Europe's**, Op.cit, p 71.

١٨) نصيف حتي، **الشرق الأوسط في العلاقات**، مرجع سابق، ص ٢١.

١٩) Alan R.Taylor, **The Euro-Arab Dialogue**, Op.cit, p 433.

٢٠) سعيد اللاوندي، **أمريكا - أوروبا**، مرجع سابق، ص ص ١٨٦.

٢١) المرجع نفسه، ص ٢٥٠.

٢٢) ابراهيم عبد الحميد عوض، مرجع سابق، ص ٣٩.

٢٣) J.I. Coffe et G.Ronvicini, Op. cit, p 283.

٢٤) Anastasia Pardalis, Op. Cit, pp 271, 276.

٢٥) Ibid, p 279.

٢٦) Ibid p 279.

٢٧) David Calleo, Op. cit, p 104

٢٨) David Allen et Michael Smith, **Europe,the Middle East**, op.cit ,p 128.

٢٩) H. Shahed et I. Rabinovick. Op.cit, p 124.

٣٠) J.I Coffey et G. Bonvicini, Op. cit, p 237.

٣١) بوقنطار الحسان، مرجع سابق، ص ص ١٤٢، ١٤٣.

٣٢) Adam. M. Garfinkle, **Western Europe's**, Op. Cit.

٣٣) Saleh. A.Al Mani (ed) **the Euro-Arab Dialogue**, Op. cit, p 21.

٣٤) Adam. M. Garfinkle, Op. Cit. P. X

٣٥) سعيد اللاوندي، **أمريكا – أوروبا**، مرجع سابق، ص ١٨١.

٣٦) Alfred Grosser, **The Western Alliance**, Op.cit

٣٧) Karl Kaiser et Hans Peter Schwarz, Op. Cit, p 296.

٣٨) محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، مرجع سابق، ص ٢١٨.

٣٩) Adam. M. Garfinkle,**Western Europe's**. Op.cit.

٤٠) Ilan Greilsammer, **Failure of the European Initiatives in the Middle East**, The Jerusalem Quarterly, 33 Fall», 1984, p 48.

٤١) ناصيف، **الشرق الأوسط في العلاقات**، مرجع سابق، ص ١٩.

٤٢) أنظر كل هذه التصريحات في: **المبادرات الأوروبية**، شؤون فلسطينية العددين ٢٢/٥
٢٣ يناير، فبراير ١٩٨٢، ص ٢٠٨.

٤٣) بوقنطار حسان، مرجع سابق، ص ١٦٦.

٤٤) Antonie Sangainette , **Division Européennes**, Le Monde Diplomatique, Mars 1998, p 18.

٤٥) محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، مرجع سابق، ص ٢١٧.

٤٦) Izza Suleiman, **Etats Unis, France, une Amitié Ombrageuse**. L'Etat des Etats Unies», pp 438 et 440.

٤٧) أنظر الأمور المشتركة في: J.R Colden & Others**, Nato at Forty**
و Jean François Poncet, **France, Europe and the USA**
The New Realities of Old Alliance, the Atlantic Community Quarterly, Vol 19 Winter 1981/82, p 08.
Frederick Ziliane , **the US Raid on Libya & Nato**, Orbis, Fall 1986 p524

٤٨) Jean François Poncet», Op. cit, p 12.

٤ĕ) Alfred Grosser, **The western Alliance**, Op. cit, p 279.

٥٠) Powel Collen, **The American commitment to Europe, Security**,Survival 34, Summer 1992, pp 3 et 11.

٥١) Christopher Serpel, **What Shall We Do**, Middle East International 27, March 1981, p 07.

٥٢) عبد العاطي محمد أحمدՄ مرجٰ سابٯՄ f ٢٠٨.

٥٣) أنظر توضۑ الأدوار. J.C.Hureuitz (ed). **Oil and the Arab**, Op. citt, p 27.

٥٤) أنظر الدور الفرنسي من ذلا Mac Bentmek, **Nato Out of Area**,

٥٥) أنظر دور فرنسا في حرب الՊليՒ الأولآ. Ibid. p29.

٥٦) Helmut Sommenfeldt, Op. Cit, p p 395, 396, 397.

٥٧) سعيد اللاونديՄ **ۿمريكاՂوروبا**Մ مرجٰ سابٯՄ f ٢٥٥.

٥٨) ريشارد نيكسونՄ **الՂرՋة السانՁة**Մ ترجمة أحمد صدقي مرادՄ دار الهلالՄ القاهرةՄ f ١٣٥.

٥ĕ) برهان غليونՄ **ƒرθ الخلية المواجՁة الإستراتيجية ٳآ المՄՁة العربية**Մ المستقبل العربيՄ عدد ١٤٨. جوان ١ĕĕ١Մ f ٤ وما بعدها.

٦٠) ندوة حولՄ **الθرƒ الՂليبية ومسابՁاՂ الՂراԾ العربآ الإسرائيلآ**Մ المستقبل العربيՄ عدد ١٠٢. أوت ١ĕ٨٧Մ f ١ĕ.

٦١) محمد شومانՄ مرجٰ سابٯՄ f ٢١.

٦٢) سعيد اللاونديՄ **ۿمريكا Ղوروبا**Մ مرجٰ سابٯՄ f ٧ĕ.

٦٣) المرجع نفسه، ص ٧٩.

٦٤) محمد شومان، مرجع سابق، ص ص ١٦ و ١٨.

٦٥) د. محمد نصر مهنا، **قضايا سياسية معاصرة**، مرجع سابق، ص ٣٧٥.

٦٦) المرجع نفسه، ص ٣٧٧.

٦٧) جميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي**، مرجع سابق، ص ٢٠٧.

٦٨) حسن أبو طالب، ندوة، **قضية ومحاور ورؤية للنظام الإقليمي العربي الواقع والمأمول**، المستقبل العربي، عدد ١٢١.مارس ١٩٨٩، ص ص ١٧٣، ١٧٥، ١٧٦.

٦٩) مطر وهلال. **النظام الإقليمي العربي**، مرجع سابق، ص ٢١٥.

٧٠) وليد خدوري، **الأمن القومي والمشكلات السياسية في الشرق الأوسط**، شؤون فلسطينية، العددين ١٣٢، ١٣٣.نوفمبر، ديسمبر ١٩٨٢، ص ١٠٢.

٧١) بشارة خضر، مرجع سابق، ص ٨٣.

٧٢) المرجع نفسه، ص ٨٣.

٧٣) أموفي شاحال، **اسرائيل والشرق الأوسط على عتبة ٢٠٠٠**، هآرتس ٣١/١٢/١٩٨٦.

٧٤) انظر هذا الانقسام في عبد القادر فهمي، مرجع سابق، ص ص ٣٥، ٣٦.

٧٥) مجموعة من الباحثين، **مستقبل الأمة العربية، التحديات والخيارات**، ص ٩٤.

٧٦) انظر الخصائص في محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص ٣٥٣ وما بعدها.

٧٧) Yezid Sayigh **, The Gulf Crisis : Why the Arab Regional Order Failed?**, International Affairs, Vol 63, n° 3, 1991, p 487

٧٨) عبد القادر فهمي، مرجع سابق، ص ٣٥.

٧٩) المرجع نفسه، ص ص ٩٣، ٩٤.

٨٠) مطر وهلال، **النظام الإقليمي العربي**، مرجع سابق، ص ٥٢.

٨١) أعمال المؤتمر الاستراتيجي العربي الأول، مرجع سابق، ص ٢٢٤.

٨٢) بوقنطار الحسان، مرجع سابق، ص ٢٣٥.

خلاصة الدراسة والاستنتاجات

لقد حاولنا مع إمتداد هذه الدراسة تناول تأثير المنطقة العربية منظور إليها كنظام إقليمي، على العلاقات الأوروبية الأمريكية (الأطلسية)، وذلك إنطلاقا من أن كلا من أمريكا وأوروبا، يؤثران على الأوضاع في المنطقة من خلال استغلالهما للصراعات والتوترات الإقليمية لزيادة نفوذهما وتحقيق مصالحهما هناك، فإن التفاعلات والأحداث والمواقف والتطورات والاتجاهات التي تدور على صعيد المنطقة، تؤثر هي بدورها على سياساتهم وسلوكاتهم، وبالتالي على علاقاتهما المتبادلة. كما حاولنـا تبيان هذا التأثير من خلال إشكالية أساسية وهي إلى أي مدى تؤثر المنطقة العربية على العلاقات الأطلسية؟ وكذلك من خلال التساؤلات العديدة التي طرحناها. والدراسة التي بين أيدينـا لا تدعي أو ربما لم تستطع الإجابة على كل هذه التساؤلات ولكنها تقدم خلفية لها.

ويتضح من خلال هذه الدراسة أن هناك ثلاث أطراف أوروبا، أمريكا والمنطقة العربية. ففيما يخص أوروبا فنجد أنها قد حاولت أن تخلق لنفسها دورا مميزا ومنفصلا خاصا بها في المنطقة العربية بحكم ميراثها التاريخي وقربها الجغرافي، وكذلك بحكم أن ما يجري في المنطقة له آثاره المباشرة عليها أمنيا وسياسيا واقتصاديا، إلى جانب شبكة العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية لها بالمنطقة، وهذا ما جعل لها دورا متميزا ومسؤولية خاصة هناك، غير أن دورها هذا لم يكن كاملا لعدة أسباب واعتبارات ذكرت في ثنايا هذه الدراسة، كونها لا تملك القدرة ولا التأثير الحاسم، بالإضافة إلى عجزها على وضع تعريف واضح لمصالح أوروبا في المنطقة، وفي صياغة سياسة خارجية مشتركة واضحة المعالم نظرا لوجود كثير من الانقسامات الداخلية... إلخ. وبالتالي اقتصر دورها في المنطقة عن البحث عن التوازن.

أما فيما يخص العلاقات الأطلسية، فقد تواصلت هذه العلاقات لتكون دائما صفة مميزة للتحالف بين الطرفين الأمريكي والأوروبي، وكانت هناك دائما خلافات بين الجانبين في المنطقة العربية، ولكن في إطار تقسيم الأعباء والأدوار، واتضح من خلال تحليلنا وعرضنا لهذه العلاقات في المنطقة العربية أن طبيعتها معقدة وغريبة فهي مبنية على التوافق والتناقض، وتعتمد التحالف والمصلحة في نفس الوقت، كانت اعتبارات التحالف والاتفاق والوحدة تطغى أحيانا، كما تطغى اعتبارات المصلحة والتنافس أحيانا أخرى، وبالتالي فقد مرت هذه العلاقات

بأزمات كبيرة، وكل ما فعلته المنطقة العربية ومشاكلها أنها زادت من حدة أزمة هذه العلاقات ومن تعقدها. حيث واجهت كل من أوروبا وأمريكا، اختبارات صعبة كثيرة في المنطقة ولكنهما قدمتا مجهودات هامة للتكامل والتنسيق وبعض تقسيم العمل والأدوار، ذلك لأن مصالحهما واهتماماتها هناك ظلت مشتركة (النفط، احتواء النفوذ السوفيتي، وميزان القوى الاستراتيجي)، هذه وغيرها، حتمت درجة من الانسجام في السياسات داخل الحلف. إذ رغم الموقف المعلن المتحفظ والمعارض أحيانا للسياسة الأمريكية في المنطقة العربية من طرف أوروبا، إلا أنها ظلت دائما توافق هذه السياسة لأن علاقات الطرفين ذات صبغة خاصة لا سيما في المنطقة العربية.

أما فيما يخص النظام الإقليمي العربي، فإنه اتضح أنه عندما تكون علاقات أعضائه في قمة التحسن والتفاهم وظهور التماسك والتضامن، وخاصة تجاه القوى التي لها علاقة بقضاياهم (أوروبا وأمريكا)، فإن هذا التماسك يؤثر بدوره في علاقات هذه القوى والدول، كما حدث في حرب أكتوبر ١٩٧٣ واستعمال سلاح النفط، حيث ظهرت الخلافات بين أمريكا وأوروبا، واستفاد العرب من هذه الخلافات بان انتهج الأوروبيون سياسات مستقلة نوعا ما عن المسلك الأمريكي لصالح الموقف العربي (الموقف الأوروبي من الصراع العربي الإسرائيلي، والقضية الفلسطينية، نشأة الحوار العربي-الأوروبي... إلخ). ولكن عندما عادت الخلافات وتباين المواقف بين الدول العربية وتطورت النزاعات بينها، وتدهور الفعل العربي وحدث قصور للنظام الإقليمي العربي على تبني نظرة موحدة وواضحة للقضايا التي يواجهها، لم يكن لهذا النظام أي تأثير على مواقف هذه الدول وبالتالي لم يؤثر على علاقاتهما البتة.

ومن هنا تتضح لنا النتائج المتوصل إليها فعلى صعيد النظام الإقليمي العربي، فمن خلال معاينة القصور في هذا النظام وانعكاساته السلبية على المنطقة العربية، يدفع هذا إلى الاستنتاج أنه كان بالإمكان التأثير على القوى الكبرى (دفع أوروبا على نهج سياسة مستقلة أكثر إيجابية مثلا)، لو أن أعضاء النظام العربي التزموا على الأقل بالحد الأدنى من التضامن والفعالية في تعاملهم مع قضاياهم، ورفع القدرات التفاوضية بتوظيف المقدرات والإمكانيات التي يتمتع بها النظام العربي. ولكن الصراعات العربية ـ العربية، أسهمت في إضعاف احترام

ومساندة الآخرين للعرب، بل وتشويه صورتهم، فلم تعدلهم مصداقية تذكر. كما أمكننا الاستنتاج أن النظام العربي، كان يستطيع الاستفادة من التناقضات الأوروبية الأمريكية لتحسين قدرته التفاوضية مع الجميع، بلعب عدة أوراق تخلق تنافسا بين الطرفين يصب في النهاية لمصلحة النظام العربي من حيث حصوله على مزيد من المكاسب منها (الدول المتنافسة).

استنتاج آخر، وهو أن درجة وحجم تأثيرات النظام الإقليمي العربي، متعلق بقوة النظام وصلابته وتماسكه، فحينما يكون في حالة تماسك داخلي وقوة وفعالية مع وضوح المشروع الحضاري والرؤية السياسية، فإنه يصبح فاعلا ومؤثرا، والعكس صحيح فعندما تكون المكونات والوحدات السياسية في النظام العربي في حالة التشرذم والتمزق، وعندما يفقد هذا النظام رؤيته ومشروعه الحضاري، فإنه يصبح ساحة مستباحة للتدخلات والاختراقات الخارجية من الدول الفاعلة في النظام الدولي.

والواقع أن المعطيات السياسية للدول العربية ما تزال بعيدة عما هو حاصل فعلا في العالم، فلم تتكيف بعد مع المتغيرات الدولية، إذ يعرف العالم تحولات على المستويات الاقتصادية والتكنولوجية والاستراتيجية والسياسية تجعل المراقب يرى أن العالم كله قادم على مرحلة جديدة لها تحدياتها كلها وربما ضحاياها كذلك، كما في الماضي لمن ليس له إمكانيات مواجهته أو القدرة على ذلك، والنظام العربي يوجد في حالة لا يحسد عليها، فهو من أضعف حلقات النظام الدولي.

أما فيما يخص العلاقات الأطلسية، فلا شك أن الاختلافات والتناقضات بين جانبي الأطلسي، قد أثرت سلبا في هذه العلاقات، إلا أننا نجد أن أوروبا وأمريكا تتعاملان بتوافق فيما بينهما تجاه المنطقة العربية التي لهما فيها مصالح كبيرة، قد تختلف الشعارات، والسياسات، ولكنهما يجدان أن من مصلحتهما التعامل بتوافق، إذ رغم الخلافات بينهما فإن علاقاتهما ليست في خطر، فليس هناك في جانبي الأطلسي من تساؤل وشكوك حول خصوصية هذه العلاقات، كما أن التحالف بين الطرفين استمر رغم الخلافات والتوترات في العلاقات.

وفي المنطقة العربية تراهن أمريكا على أوروبا للعب دور الشريك التابع لها لا الشريك المنافس، ولكن يظهر أن هذه العلاقة تبقى مؤقتة، طالما أن الأوروبيين مازالوا في مسار البناء الذي يؤهلهم في مرحلة معينة من لعب دور أكثر استقلالية عن الولايات المتحدة.

ولكن إذا نظرنا إلى ما جرى ويجري حاليا نستنتج حقيقتين واضحتين، الأولى أنه على الرغم من الموقف المعلن المتحفظ والمعارض أحيانا للسياسة الأمريكية في المنطقة العربية من طرف الحلفاء الأوروبيين فإنهم دائما يوافقون سياساتها هناك، لأن علاقاتهم ذات صبغة خاصة، فعلى الرغم من أن الدول الأوروبية رفضت تقسيم الأدوار على الطريقة الأمريكية في المنطقة إلا أنها تعتبر نفسها دائما جزءا من التحالف الغربي، وتحاول بأي شكل من الأشكال تجنب الصدام السياسي، وإضعاف الموقف الأمريكي، حتى لا ينعكس ذلك على علاقاتهما المتماسكة.

والحقيقة الثانية هي ارتباط إسرائيل وبشكل متزايد بالتحالف الغربي ممثلة له في المنطقة العربية، وعنصرا فاعلا في استراتيجيته العالمية.

التوصيات:

لاشك أن تشتت القوة العربية، وغياب الحد الأدنى من التنسيق العربي لا يمكن إلا أن يؤدي إلى ضعف تأثير النظام الإقليمي العربي على العلاقات الأطلسية، فقدرته على التأثير على هذه العلاقات وعلى صياغة موقف موحد لابد له من شروط، فالتجزئة الحالية للنظام العربي ومحتوى خيارات النخب الحاكمة في التنمية الاقتصادية والتقنية ومفهوم كل منها للأمن القومي، لن يتيح لأي بلد عربي أن يكون قادرا لوحده على تحقيق نسبة معقولة من الاكتفاء الذاتي في استهلاكه والمناعة من أمنه واحتياجاته والاستقلالية في اتخاذ قراراته الأساسية، ويؤدي هذا الوضع إلى فقدان المناعة المكتسبة للنظام العربي، ولكل من أقطاره أمام التأثيرات السلبية الخارجية.

إن موطن الداء يكمن في العلاقات العربية العربية ذاتها، وفي علاقة النظم العربية ببعضها البعض، وفي إدراكات النخب العربية الحاكمة لمفهوم الأمن العربي والمصالح العربية.

ولكن لم يكن هذا الوضع المزري الذي وصل إليه العالم العربي، قدرا محتوما لا يمكن الخروج منه، إن العالم العربي يمكنه الخروج من هذا الوضع ولكن بتوافر شروط يصبح بمقتضاها النظام العربي فاعلا مؤثرا في العلاقات الدولية وفي القوى العالمية.

هناك خيارات متاحة لدعم النظام العربي، وخاصة بسبب المخاطر التي واجهته وتواجهه، وبصفة أخص، خطورة قيام نظام شرق أوسطي. هذا يفرض على الدول العربية أن تتبنى مساعي جادة للبحث عن صيغ تكاملية أو تعاونية ووحدوية، انطلاقا من أن الوضع الحالي المجزأ وقدراتها المنفردة، مهما بلغت لا يمكنها تحقيق حتى مصالحها القطرية، ولا تحظى بهامش حركة أو فعل مؤثر في ظل أي ترتيب إقليمي أو علاقات تفاعل خارج إطار النظام الإقليمي العربي، ومن بين هذه المساعي الجادة الآنية، هناك جملة من الخيارات:

١ ـ المصالحة العربية. ٢ ـ تفعيل دور جامعة الدول العربية وتطويره. ٣ ـ دعم التكتلات الإقليمية العربية وتطويرها. ٤ ـ دعم العمل العربي المشترك وتطويره. ٥ ـ تنمية وتنشيط الروابط الاقتصادية في إطار تنظيمي يحمي الأسواق العربية ومنتجاتها من المنافسة الخارجية، ويؤهلها لأن تكون قوة مؤثرة في التبادلات التجارية الإقليمية والدولية.

وبدون ذلك ستبقى الدول العربية منقسمة، ومستغلة خارجيا وستبقى مرتهنة للدول الكبرى، ومهمشة لا دور لها في رسم الخريطة المستقبلية للمنطقة العربية نفسها، كما أن أي قوة دولية لا يمكن أن تبدي تجاوبا مع المصالح العربية إلا بمقدار ما يكون الموقف العربي قويا ومؤثرا في مصالح تلك القوى. فهل يستيقظ العالم العربي لينهي تفككه، ويقوم بلعب دور أساسي في العلاقات الدولية، أم سيبقى على الهامش ؟

إن تغيير موقع النظام العربي في النظام الدولي، ودفع الأمة إلى لعب دورها في هذا النظام، يتطلب الارتقاء إلى مستوى العمل الجماعي.

لابد من تحقيق الأهداف القومية الكبرى للأمة العربية (الوحدة، الاستقلال، التنمية، التأهيل الحضاري... إلخ).

فحتى يكون النظام العربي فعالا ومؤثرا، فلابد أن يتجاوز ما تميز به خلال السنوات الماضية، بالتجزئة وسيادة الدولة القطرية والارتباط بالغرب، لابد من عمل تمهيدي لإقامة نظام

عربي جديد يركز على وحدة الأمة، كأمر واقع. فقضية الوحدة والاتحاد لم تعد مسألة تحتمل الانتظار في إطار المواجهة الكبرى المفروضة على العرب، يجب أن يتجه العالم العربي على أن يصبح تكتلا سياسيا، مستقلا يلعب دورا فاعلا في السياسة العالمية بدل أن يكون لعبة بيدها، إذ أن دولة الوحدة ستخلق موقعا متميزا لها على الساحة العالمية، كما تخلق شكلا جديدا في تحدي النظام العالمي وقواه الكبرى وغيرها، فقيام الوحدة العربية يؤثر على هذه القوى بحيث يفرض عليها إجراء تغيير في استراتيجيتها وسلوكها تجاه المنطقة العربية، إذ تتحول هذه المنطقة من منطقة نفوذ إلى طرف دولي فاعل.

في ظل الوحدة يتحقق التكامل وخاصة التكامل الاقتصادي، فهو الحل الصحيح والمطلوب على المدى الطويل، فعن طريقه سوف تتقلص حاجة العالم العربي للتبادل الدولي وحركة السلع ورؤوس الأموال والأفراد مع الجماعات الدولية الاقتصادية الكبرى، كما يستطيع العرب التفاوض من موقع أقوى والتأثير على العلاقات الاقتصادية الدولية بما يحقق مصالحهم.

لابد من تنسيق جماعي عربي، وبه يكون للنظام العربي فرصة للحركة والتأثير، فلا مخرج إلا ببلورة إرادة عربية وتنسيق عربي مشترك بالإضافة إلى تجميع وبلورة مصادر القوة العربية، فالعالم الحالي لا يحترم إلا الأقوياء، فلابد من إعادة النظر في القدرات العربية واستغلالها.

- لابد من صياغة جديدة للأمن القومي العربي من مفهومه الشمولي وبأبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية لأن الصراع أبعد مما يتصور.

- لابد من الإحاطة بالتفاعلات الدولية والإقليمية، وذلك بتوضيح الرؤية المتعلقة مع نمط وتعقيدات التحديات التي تواجه النظام العربي إقليميا ودوليا، كما أنه لابد من رفع الوعي الإعلامي في الخارج، فلا يعقل أن يبقى العرب حاضرين بشكل مشوه في المجتمعات الغربية.

- لابد من تفعيل وتطوير أجهزة العمل العربي المشترك وفي مقدمتها جامعة الدول العربية، سواء من حيث ميثاقها أو من حيث آلية اتخاذ القرارات في إطارها،

بحيث يكفل هذا التطور الواقعية والمرونـة اللازمة لنجاح هذه الأجهزة لتصبح أجهزة إنجاز لا أجهزة تعويق.

ـ لابد من مراجعة سلبيات النظام العربي، ففي محاولة لإصلاح هذا النظام لا يمكن أن تكون مجدية إلا إذا عالجت السلبيات التي لحقت به منذ نشأته إلى اليوم، فليس من المعقول توقع الخير من نظام عربي قام لمنع الوحدة، بل يجب القفز فوق الحدود التي يفرضها النظام العربي الحالي لخلق نظام للفعل العربي يتوحد في سياسته مع الأمة.

وفي سبيل تجاوز النظام العربي لأزمته، لابد من إدخال القوى الجماهيرية (الشعبية) في الحسبان عند البحث عن طرق استنهاض النظام العربي.

وفي هذا الإطار يعتبر البعد الإسلامي والدائرة الإسلامية رصيدا مهما لقوة النظام العربي.

أخيرا لابد من الاستفادة من الخلاف والتنافس والتصارع، ومن التناقضات القائمة بين أمريكا وأوروبا، إذ من البديهي أن لهذه القوى مصالح في المنطقة العربية، ومن البديهي أن تسعى إلى تحقيق هذه المصالح والحفاظ عليها، ومن البديهي أيضا أن تتصارع وتتنافس بل وتتضارب فيما بينها، فهل يستفيد العرب من هذا كله؟

إن استثمار التناقضات هذه يؤدي إلى بعض المكاسب وتحقيق المصالح العربية، بدل أن يكون العرب، أدوات في يد هذه القوى، فالنظام العربي مثلا مطالب بتعميق النزعة الاستقلالية لأوروبا من خلال دفعها وتشجيعها على القيام بدور خاص في المنطقة العربية ولاشك أن هذا الاتجاه يفترض إعادة النظر في التعامل الخاص مع أمريكا وعدم اعتبارها كمالك للحل والعقد في المنطقة. إن التناقض بين أوروبا وأمريكا في المنطقة العربية، يفقد الأخيرة عددا من أوراق التأثير في علاقاتها مع هذه المنطقة نفسها، كما أن الاستفادة من التنافس الأمريكي الأوروبي، بالإضافة إلى تحقيق المكاسب المتنوعة، تجعل النظام العربي قادرا من خلال ذلك أن يلعب على هذا التنافس، فيحسن وضعه التفاوضي مع الجميع. إن الاستفادة من التناقضات بين أمريكا وأوروبا وحسن إدارتها، يمكن النظام العربي أن يوقف الطرفين وجها لوجه ليدافع كل منهما

عن مصالحها الضيقة. رغم أن هناك من يرى أن الرهان على الخلافات الأوروبية الأمريكية هو رهان خاسر، لأن أوروبا وأمريكا على وفاق تام في منطقتنا.

بعد هذه التوصيات ما هي الآفاق المستقبلية ؟

هذه الآفاق المنتظرة لأطروحات الدراسة، ننظر إليها من ثلاث زوايا: زاوية العلاقات الأطلسية، زاوية الدور الأوروبي في المنطقة، وأخيرا زاوية موقع النظام الإقليمي العربي.

ففيما يخص العلاقات الأطلسية، في ضوء ما تقدم من هذه الدراسة يطرح السؤال، كيف ستؤثر التطورات المستقبلية في المنطقة العربية على الحلفاء الغربيين، وكيف سيتمكن الحلف كوحدة أن يتعامل مع منطقة هامة جدا لمستقبلهما، منطقة متميزة بالفوضى وعدم الاستقرار، هل سيتمكن الحلف من تطوير استراتيجية منسقة للتعامل مع هذه المشاكل أم سيفشل في ذلك ؟.

أكيد ستظل المنطقة العربية ذات أهمية استراتيجية لأمريكا وأوروبا، وستزداد الحاجة إلى تأمين المصالح هناك خاصة البترولية منها، ومع الدور المنتظر لأوروبا الموحدة، ستستمر الاختلافات والتناقضات بين جانبي الأطلسي في المنطقة، وقد بدأت هذه التناقضات مع التطورات التي تشهدها المنطقة والترتيبات الجديدة بما يسمى بالشرق الأوسط الجديد، والتي باتت تشهد تنافسا أوروبيا أمريكيا في إطار تشكيل تجمعات وتكتلات إقليمية (الطرح الأوروبي لفكرة الشراكة المتوسطية في مواجهة المشروع الأمريكي، الشرق أوسطية).

وبالتالي يمكن توقع تحديات أكبر للعلاقات الأطلسية في المنطقة العربية، كما يمكن احتمال نشاط أكبر لأمريكا هناك طالبة من حلفائها المساعدة. يمكن توقع أن يختلف الحلفاء أكثر لعدة اعتبارات، كما يمكن توقع زيادة التشاور والتنسيق والنشاط المشترك خاصة في الظروف الصعبة.

أما فيما يخص الدور الأوروبي في المنطقة العربية، فالسؤال المطروح هو هل يمكن توقع أن يؤدي التطور الأوروبي إلى إتاحة إمكانية لدور أوروبي أكثر تأثير في المنطقة العربية ؟ وهل يقود الاندماج (الاتحاد) الأوروبي إلى تدعيم منهج الدور الرئيسي المستقل

أم منهج الدور الهامشي التابع لأمريكا ؟ وإذا كان الأوروبيون يطمحـون إلى موقع قطبي يليق بأوروبا، فهل سيظلون ملتفين حول زعامة أمريكا للحلف الأطلسي، ممسكيـن بأهداف السياسات الأمريكية، ومتخذين نفس المنظور الأمريكي تجاه ما يطرحه الواقع العالمي الجديد من تحديات ؟

ماذا بعد تطور الإتحاد الأوروبي، وميل دوله إلى الإستقلال بالسياسة الخارجية والدفاعية، والعمل على امتلاك بنية أمنية وعسكرية تمكنها من التعامل مع الأزمات والصراعات والمشكلات التي تقع في مناطق تؤثر كثيرا على الأمن الأوروبي كالمنطقة العربية؟.

إن التطور الهائل في المجال الإقتصادي والسياسي والإستراتيجي الذي شهدته تجربة الإتحاد الأوروبي، سيعطي مؤشرات حقيقية على أننا سنشهد كيانا جديدا قادرا على أن يلعب دورا سياسيا مستقلا على الساحة الدولية، فأوروبا الموحدة ستكون طرفا فاعلا في النظام العالمي وفي المنطقة العربية بالخصوص .

إن أوروبا الموحدة كقوة صاعدة يمكن أن تشارك في إعادة التوازن والحد من السياسة الأمريكية في المنطقة العربية وذلك لما تتمتع به من مقومات تؤهلها لذلك.

أما فيما يخص موقع النظام الإقليمي العربي، فالسؤال المطروح في ضوء ما تقدم في هذه الدراسة هو، ما هو موقع النظام العربي وكيف سيتفاعل مع ما يجري من تحولات دولية.

إن المستقبل هو لعالم الكائنات القوية، إذ تستطيع التجمعات الإقليمية المتماسكة، والتي تنسق فيما بينها، أن تصوغ مستقبلا لها على خريطة العالم.

حقيقة أن الوضع العربي القائم هو وضع متردي للغاية ولدرجة ربما لم يسبق لها مثيل، ولكن هناك إمكانيات واقعية لتغيير هذا الوضع إلى ما هو أفضل، قبل أن يتحول إلى ما هو أسوأ. فالحال الذي عليه النظام العربي ليس قدرا محتوما، وإنما يمكن الخروج منه بالإستفادة من التجارب التي تكاد تتماثل، ويحصل تراكم معرفي في الخبرة السياسية، فبالرغم من النسكات، مازال النظام العربي يملك قوة اقتصادية وسياسية يمكن أن تكون لها تأثيرها في السياسة الدولية والإقليمية إذا ما اتحدت إرادة أعضائه، وتوحدت أهدافهم، وإذا ما استطاعوا أن يحسنوا استخدام ما لديهم من قوة بشرية ومادية، ووضع استراتيجي ممتاز، واستغلال الفرص المتاحة لذلك.

إن العرب يملكون مقومات وعناصر القوة والنهضة التي تمكنهم من معاودة الإسهام في النظام العالمي بل في الحضارة البشرية وقيادتها.

أما إذا استمر النظام العربي على ما هو عليه، أي حالة العجز والتفكك والفرقة والتنازع بين أعضائه، وفي ظل التطورات الهائلة التي يشهدها العالم والإنجازات العلمية والتكنولوجية المتسارعة، كما تظهر في وسائل الإتصال، وخصائص المجتمع ما بعد الصناعي، فإذا استمر النظام العربي على وضعه الراهن، فإن مواجهته لهذه الأحداث والمستجدات ستكون سوى الإستسلام لها.

لقد دخل النظـام العربي عصـرا جديدا للعلاقات الدولية، وهو في حالة من الوهن الشديد لأنه عاش حياة شاقة ومثقلة برصيـد عريض من الفشـل والإنتكاسات وصـل إلى وضع التردي، فإذا لم يتم إحياؤه بإقامته على أسـس قوية، سيصبـح العرب أمام خيار هو الإستجابة لإقامة ترتيبات إقليمية مع قوى غير عربية تحـت سيطـرة القوى الكبرى العالمية، بل إذا استمرت حالة التمزق والضعف والعجز التي يعاني منها النظام العربي، فإن احتمـال بقائه يبدو ضعيفا.

لن يستطيع النظام العربي أن يتعامل مع المتغيرات الدولية من موقع الفاعل والمؤثر، إذ لم يتم ترتيب البيت العربي من الداخل بالإلتزام بالتوصيات والشروط التي ذكرت من قبل.

فأمام هذا الوضع الذي وصل إليه النظام العربي، إذا لم يخطط العرب لمستقبلهم ودورهم في هذا العالم، فسوف يخطط لهم الآخرون بالشكل الذي يتضمن مزيدا من التهميش والتبعية والإستيلاب للمنطقة العربية.

قائمة المراجع المستعملة

ۏوڷ: باللۼة العربية:

I ø الكتƒ:

١) أحمد يوسف أحمد: **الƬراعات العربية – العربية (ČĔēČ – ČĔďĐ)** دراسة استطلاعيةۼ مركƨ دراسات الوحدة العربيةۼ ط ـ ١ بيروت يناير ١ĕ٨٨.

٢) أعمال المƥتمر الƙستراتيجي العربي الأولۼ عمان ١٥ – ١٧ سبتمبر ١ĕ٨٧ۼ **الƕƜام الإقليمƒ العربƒ: الوƮۼ الرازان والƮƍديات المستقبلية**مركƨ الدراسات السياسية و الƙستراتيجية بمƥسسة الأهرام ١ĕ٨٧.

٣) بالطا (بول): **سياسة ƺرƕسا ƺƒ البلاد العربية**ۼ ترجمة فاعور كاملۼ دار القدƧ بيروت.

٤) بدوي (محمد طƌ): **مدخل ƌƍƤ علم العلاقات الدولية**ۼ دار النهضة العربية للطباعة والنشرۼ بيروت ١ĕ٧٢.

٥) بريماكوف (يفƷيني مكسموفيتƫ): **ƍƮ رƽƔ الƬراƺ ƒƺ الƫرƽ الأوسƯ**ۼ دار إبن Ƥلدون بيروت ١ĕ٨١.

٦) جاد (عماد): **الإƍƮاد الأوروبƒ والƫرƽ الأوسƯ: الواقƶ والƍƮماƙت المستقبل**ۼ مركƨ الدراسات السياسية والƙستراتيجيةۼ القاهرةۼ ٢٠٠١.

٧) جارفيبكل (أدامƧ. م): **ديبلوماسية ۏوروبا الغربية ƺƽرƫƫ الƙ ۏوسƯايةۼ والوƙيات المƍƮدة الأمريكية**الƟكر الإستراتيجƒ العربƒ ۏكتوبر ČĔēĐ.

٨) حتي (نصيف يوسف) **الƕƜرية ƺƒ العلاقات الدولية**ۼ دار الكتاب العربيۼ بيروتۼ ط ـ ١ ١ĕ٨٥.

ĕ) حتي (نصيف يوسف): **القوƽ الكبرƽ الƢمƨ والوƯن العربƒ**ۼ دراسة مستقبليةۼ مركƨ دراسات الوحدة العربيةۼ ط ـ ١ بيروت أكتوبر ١ĕ٨٧.

١٠) الحسان (بوقنطار): **السياسة الخارجية الƟرƕسية إƨاء الوƯن العربƒ مƕƤ عام ČĔďĒ**ۼ مركƨ دراسات الوحدة العربية ط ـ ١ بيروتۼ أبريل ١ĕ٨٧.

١١) Ƥضر (د. بشارة) **ۏوروبا والوƯن العربƒ (القرابة والجوار)**ۼ مركƨ دراسات الوحدة العربية: بيروت سبتمبر ١ĕĕ٣.

١٢) الدجاني (أحمد صدقي): **مƥƤامة الƮƍرير الƟلسƯيƕية والƮƍوار العربƒ الأوروبƒ: دراسة ƺƒ**

الجانب السياسي من الحوار ووثائقه، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت أكتوبر ١٩٧٩.

١٣) الدجاني (أحمد صدقي) **في مواجهة النظام الشرق أوسطي**، دار المستقبل العربي ١٩٩٤.

١٤) الدجاني (أحمد صدقي) **رؤية مستقبلية عربية للتسعينات**، دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٣.

١٥) ربيع (د. حامد): **الحوار العربي الأوروبي واستراتيجية التعامل مع الدول الكبرى**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، يونيو ١٩٨٠.

١٦) الرشدان (عبد الفتاح): **العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ١٩٩٨.

١٧) سليم (د. محمد السيد): **تحليل السياسة الخارجية**، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة ١٩٨٩.

١٨) السلطان (عبد الله عبد المحسن): **البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي، التنافس بين استراتيجيتين**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت أوت ١٩٨٤.

١٩) سعيد (محمد السيد): **مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج**. مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٣.

٢٠) سعيد (د. عبد المنعم): **العرب ومستقبل النظام العالمي**، مركز دراسات الوحدة العربية، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي: محور العرب والعالم، ط ـ ١، بيروت أوت ١٩٨٧.

٢١) شومان (محمد): **العرب والغرب: مقاربة تحليلية في جذور الأزمة الليبية الغربية**، سلسلة بحوث الثقافة والحضارة (١): مركز دراسات العالم الإسلامي، ط ـ ١، ربيع ١٩٩٢.

٢٢) عبد الحي (وليد): **الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية**، شركة الشهاب للنشر والتوزيع، الجزائر ١٩٩١.

٢٣) عبد الحي (د. وليد): **تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية**، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، الجزائر ١٩٩٤.

٢٤) العويني (د. محمد علي): **العلاقات الدولية المعاصرة: النظرية التطبيقية الإستخدامات**

الإعلاميةŮ مكتبة الأنجلوŮ المصريةŮ القاهرةŮ ط ـ ١Ů ١ĕ٨٢.

٢٥) الزفار (نبيل محمود): **السياسة الأمريكية اتجاه الصراع العربي الإسرائيلي (أكتوبر ĒĎŮ سبتمبر Ēē)**Ů الهيئة المصرية العامة للكتاب ١ĕ٨٣.

٢٦) فهمي (د. عبد القادر): **النظام الإقليمي العربي: الاحتمالات ومخاطر الاحتواء والحرب والسياسة**. دار وائل للنشرŮ عمانŮ ط ـ ١Ů ١ĕĕ١

٢٧) كوانت (ويليام): **أمريكا والعرب وإسرائيلŮ عشر سنوات حاسمة (ČĚĒđ – ČĚđĒ)** ترجمة عبد العظيم حماد: دار المعارفŮ القاهرة ١ĕ٧ĕ.

٢٨) كوبر (دانيال): **العلاقات الدولية**Ů ترجمة د. خضر خضر/ سلسلة السياسة والمجتمعŮ دار الطليعة للطباعة والنشرŮ بيروتŮ ط ـ ٢ فبراير ١ĕ٨٥.

٢ĕ) مجموعة من الباحثين: **السياسة الأمريكية والعرب**Ů مركز دراسات الوحدة العربية بيروتŮ مايو ١ĕ٨٥.

٣٠) مجموعة من الباحثين: **مستقبل الأمة العربية: التحديات والخيارات**Ů مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت ١ĕ٨٧

٣١) مجموعة من الباحثين: **الوطن العربي في السياسة الأمريكية**Ů مركز دراسات الوحدة العربيةŮ بيروتŮ نوفمبر ٢٠٠٢.

٣٢) المجيد (عبد السعد): **العرب Ů حسابات الربح والخسارة** Ů في ظل ما يسمى بالنظام الدولي **الجديد**Ů ندوة العرب ونظام عالمي جديدŮ القاهرة ١ĕĕ٢.

٣٣) مرسي (ليلي) وأحمد وهبان: **ملف أزمات التسعينياتŮ العلاقات الأمريكية الأوروبية بين الائتلاف والمواجهة (ČĚđĐ – čċċċ)** دار الجامعة الجديدة ٢٠٠١.

٣٤) مصطفى (د. نادية محمود محمد): **أوروبا والوطن العربي**: مركز دراسات الوحدة العربيةŮ ط ـ ١Ů بيروت يناير ١ĕ٨٦.

٣٥) مصطفى (د. أحمد عبد الرحيم): **الولايات المتحدة والمشرق العربي**Ů عالم المعرفةŮ سلسلة كتب ثقافية شهريةŮ يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآدابŮ الكويتŮ أبريل ١ĕ٧٨.

٣٦) مطر (جميل) ود. علي الدين هلال: **النظام الإقليمي العربيŮ دراسات في العلاقات**

السياسية الدولية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ـ ٤ القاهرة ١٩٨٣.

٣٧) مقلد (د. اسماعيل صبري): **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**، دار السلاسل الكويت، ط ـ ٤، ١٩٨٥.

٣٨) مقلد (د. إسماعيل صبري): **نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة**، منشورات دار السلاسل الكويت، ١٩٨٧.

٣٩) مهنا (د. محمد نصر): **قضايا سياسية معاصرة**: المكتب الجامعي الحديث ١٩٩٧ الاسكندرية.

٤٠) هلال (د. علي الدين): **أمريكا والوحدة العربية (١٩٤٥ – ١٩٨٢)**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ـ ١ بيروت أوت ١٩٨٩.

٤١) الحاج (د. علي): **سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت فبراير ٢٠٠٥.

٤٢) اللاوندي (د. سعيد) **أمريكا، أوروبا، سايكس بيكو جديد في الشرق الأوسط**، ملامح أولية لوفاق دولي جديد، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، يناير ٢٠٠٦.

٤٣) اللاوندي (د. سعيد): **الشرق الأوسط الكبير، مؤامرة أمريكية ضد العرب**، نهضة، مصر للطباعة والنشر والتوزيع، أكتوبر ٢٠٠٥.

٤٤) كمال (د. محمد مصطفى) ود. فؤاد نهرا، **صنع القرار في الإتحاد الأوروبي والعلاقات العربية**، الأوروبية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت أوت ٢٠٠١.

II – الدوريات:

١) ابراهيم (حسنين توفيق): **الخليج العربي والعراق**، المستقبل العربي، عدد ٩٠ أوت ١٩٨٦، ص ص ٦٨ – ٨٥.

٢) ابراهيم (حسنين توفيق): **دور مصر في النظام الإقليمي العربي بعد قمة عمان نوفمبر ١٩٨٧**، المستقبل العربي / ١٢٢، أبريل ١٩٨٩.

٣) أبو طالب (حسن): ندوة قضية وحوار: **رؤية للنظام الإقليمي العربي**، الواقع والطموح، المستقبل العربي، عدد ٢١ مارس ١٩٨٩، ص ١٧٠، ١٧٧.

٤) أبو طالب (حسن): **سباق التسلح وانعكاساته الدولية**Ü السياسة الدوليةÜ عدد ٦٧Ü يناير ١ĕ٨٢Ü f ١٢٥.

٥) أحمد (أنور عبد السلام): **معالم الإستراتيجية الدولية ĝ منطقة الخليج العربي من وجهة النظر الأمريكية والسوفيتية**Ü السياسة الدوليةÜ عدد ٦٨ أبريل ١ĕ٨٢.

٨) أحمد (عبد العاطي محمد): **التوازن الأوروبي الأمريكي تجاه أزمة الشرق الأوسط**Ü السياسة الدوليةÜ عدد ٧٠ أكتوبر ١ĕ٨٢.

ĕ) أحمد (أحمد يوسف) **أسلوب القوة ĝ مواجهة سلاح البترول**Ü السياسة الدولية عدد ٤١ يوليو ١ĕ٧٥.

١٠) الأصفهاني (نبيل)Ü **موقف إيطاليا تجاه أزمة الشرق الأوسط**Ü السياسة الدوليةÜ عدد ٣٣ يوليو ١ĕ٧٣.

١١) الأصفهاني (نبيل): **التفاعلات البترولية ĝ القارة الأوروبية**Ü السياسة الدوليةÜ عدد ٤١ يوليو ١ĕ٧٥.

١٢) الأصفهاني (نبيل): **المبادرة الأوروبية من استراسبورج إلى البندقية**Ü السياسة الدوليةÜ عدد ٦١ يوليو ١ĕ٨٠.

١٣) الأصفهاني (نبيل): **مستقبل العلاقات الأوروبية – الأمريكية**Ü السياسية الدوليةÜ العدد ١١٦ أفريل ١ĕĕ٤.

١٤) الأصفهاني (نبيل): **الدبلوماسية الفرنسية والمواجهة العربية الإسرائيلية**Ü السياسة الدوليةÜ عدد ٣٠ أكتوبر ١ĕ٧٢.

١٥) الأفندي (نظيرة): **رياح التغيير ĝ العلاقات الأوروبية-الأمريكية**Ü السياسة الدوليةÜ عدد ٤١ يوليو ١ĕ٧٥Ü f ٤ – ٢٢.

١٦) الأفندي (نظيرة): **أزمة بولندا والتوازن ĝ جبهة الأطلنطي**Ü السياسة الدوليةÜ عدد ٦٨ أبريل ١ĕ٨٢.

١٧) بدر (جمال مرسي): **انعكاسات حرب أكتوبر على النظام الدولي**Ü السياسة الدوليةÜ عدد ٣٥ يناير ١ĕ٧٤.

١٨) بدران (ودودة): **الصراع العربي الإسرائيلي ĝ البحوث الأمريكية**Ü السياسة الدوليةÜ عدد

٨٧ يناير ١ĕ٨٧.

١ĕ) بكر (د. حسن): **اللوبي الصهيوني والانتخابات الأمريكية**، السياسة الدولية يوليو ١ĕĕ٢، f ٨٦.

٢٠) بوكنر (بريدمان) وتوماس شبلفر: **دور السياسة الألمانية في الشرق الأوسط**، السياسة الدولية، عدد ٧٨ أكتوبر ١ĕ٨٤، f ٣٨.

٢١) البوني (روبرتو): **الحوار العربي - الأوربي في إطار العلاقات الأوروبية الأمريكية**، السياسة الدولية، عدد ٣٧ يوليو ١ĕ٧٤.

٢٢) تنيرة (د. بكر مصباح): **دور سياسة الصين النفطية من الصراع العربي - الإسرائيلي**، المستقبل العربي، ١١٨ ديسمبر ١ĕ٨٨.

٢٣) جلنار (النمس) **السوق الأوروبية المشتركة والنزاع العربي - الإسرائيلي**: شؤون فلسطينية، عدد ١١٠ يناير ١ĕ٨١، f ĕ٥.

٢٤) الجندي (د. غسان): **أمريكا والحرب الخليجية**، السياسة الدولية، عدد ٨٣ يناير ١ĕ٨٦.

٢٥) حتي (نصيف يوسف): **الشرق الأوسط في العلاقات الأمريكية-الأوروبية**، المستقبل العربي، العدد ٣ĕ مايو ١ĕ٨٢، f ٤ – ٢٢.

٢٦) حلقة نقاش: **مستقبل النظام الإقليمي العربي**، المستقبل العربي، عدد ١٤٨ سبتمبر ١ĕĕ٢.

٢٧) الخالدي (وليد): **الصراع العربي الصهيوني وأبعاده العربية والدولية**، المستقبل العربي، عدد ١٠٥ نوفمبر ١ĕ٨٧.

٢٨) ربيع (محمد عبد العزيز): **الإطار الدولي للصراع العربي-الإسرائيلي: التوازن القوة الأمريكي، السوفيتي ودور إسرائيل**، شؤون عربية، نوفمبر، ديسمبر ١ĕ٨٣، العدد ٣٣، ٣٤، جامعة الدول العربية، تونس.

٢ĕ) رمضان (أحمد): **أوروبا والعالم العربي: جدلية التاريخ والجغرافيا والمصالح**، مجلة فلسطينية المسلمة، مايو ١ĕĕ١، f ١٤ ١٧.

٣٠) زهران (جمال الدين): **أبعاد الاهتمام الأوروبي بالخليج والسعودية**، السياسة الدولية، يناير ١ĕ٨٢.

(٣١) الأزهري (محمد خالد): **المجموعة الأوروبية وقضية فلسطين ČĚēĐ – ČĚđď**Ü المستقبل العربيÜ عدد ١٠١ يوليو ١ĕ٨٧Ü f ٦٨ – ٨٥.

(٣٢) سعودي (د. هالة) **السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي**Ü المستقبل العربيÜ عدد ٥٧Ü نوفمبر ١ĕ٨٣.

(٣٣) سعيد (عبد المنعم): **العرب ومستقبل النظام العالمي**Ü المستقبل العربيÜ عدد ١١١Ü مايو ١ĕ٨٨Ü f ١٣٢ -١٣٨.

(٣٤) سعيد (عبد المنعم): **الحوار العربي - الأوروبي علاقة قوة أم اعتماد متبادل**Ü المستقبل العربيÜ عدد ٥١Ü مايو ١ĕ٨٣Ü f ٤ – ٢٣.

(٣٥) سعيد (عبد المنعم): **اليابان وتوازن القوى العالمي**Ü السياسة الدوليةÜ عدد ٨٨ أبريل ١ĕ٨٢Ü f ١٦٠.

(٣٦) سعيد (عبد المنعم): **تطور السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي**Ü السياسة الدوليةÜ عدد ٧٨ أكتوبر ١ĕ٨٤.

(٣٧) سعيد (عبد المنعم): **العلاقات الأمريكية العربية الماضي والحاضر والمستقبل**Ü المستقبل العربيÜ عدد ١١٨ ديسمبر ١ĕ٨٨.

(٣٨) شديد (محمد): **القضية الفلسطينية في الإستراتيجية الأمريكية**Ü شؤون فلسطينيةÜ العددين ١٣٢Ü ١٣٣ نوفمبر – ديسمبر ١ĕ٨٢Ü f ١٢١.

(٣ĕ) شديد (محمد): **العرب والسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط**Ü المجلة العربية للعلوم السياسيةÜ تصدر عن المجلة العربية للعلوم السياسيةÜ العراقÜ العدد ١Ü السنة ١Ü ١ĕ٨٦Ü f ٨٤ – ٨٦.

(٤٠) صفاء (جمال الدين)Ü **السياسة الخارجية الأمريكية والمساعدات لإسرائيل**Ü السياسة الدوليةÜ عدد ٦٧ يناير ١ĕ٨٢Ü f ĕ٧.

(٤١) عاروري (د. نصير): **تطور السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية**Ü المستقبل العربيÜ عدد ١١٦ أكتوبر ١ĕ٨٨Ü f ٦٧.

(٤٢) عبد الجواد (جمال): **السياسة الأوروبية تجاه الغزو الإسرائيلي للبنان**Ü السياسة الدوليةÜ أكتوبر ١ĕ٨٢.

٤٣) عبد السلام (د. جعفر): **سلاح البترول وقواعد القانون الدولي**، السياسة الدولية، عدد ٣٥ يناير ١٩٧٤.

٤٤) عبد الله (بناء فؤاد): **السياسات الأوروبية على الثقافة والأمن ومستقبل التحالف الغربي**، السياسة الدولية، عدد ٩٢ أبريل ١٩٨٨.

٤٥) عبد المجيد (عصمت): **المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط**، السياسة الدولية، عدد ٨٨ أفريل ١٩٨٧.

٤٦) العجيز (عبد العزيز): **الحوار العربي يركز في ... على المجموعة الأوروبية**، السياسة الدولية، عدد ٣٥ يناير ١٩٧٤، ص ١١٣ – ١٦٩.

٤٧) عليوة (السيد): **الجوانب الإستراتيجية في صراعات البحر الأحمر**، السياسة الدولية، عدد ٥٩ يناير ١٩٨٠.

٤٨) عرفة (محمد جمال): **الموقف الأوروبي من العدوان الأمريكي على ليبيا**، السياسة الدولية، عدد ٨٥ يوليو ١٩٨٦.

٤٩) العمد (عدنان): **حوار بدون الفلسطينيين**، السياسة الدولية، عدد ٨٣، يناير ١٩٨٦.

٥٠) عطوة (فتحي حسن): **العلاقات التجارية بين اليابان والمجموعة الأوروبية: مخاطر وتوقعات**، السياسة الدولية، عدد ٨٥ يوليو ١٩٨٦.

٥١) عطية (مجدي علي): **البرنامج النووي الفرنسي**، السياسة الدولية، عدد ٨٣، يناير ١٩٨٦.

٥٢) عوض (ابراهيم عبد الحميد): **الجماعة الأوروبية والصراع العربي الإسرائيلي (١٩٦٧ – ١٩٨٠)**: السياسة الدولية، عدد ٨٣ يناير ١٩٨٦، ص ٣٦ – ٥٧.

٥٣) غالي (بطرس): **الإستراتيجية الدولية وسلاح البترول**، السياسة الدولية، عدد ٤١ يوليو ١٩٧٥.

٥٤) غالي (بطرس): **مستقبل الحوار رؤية للعقبات والحلول**، السياسية الدولية، عدد ٣٧ يوليو ١٩٧٤.

٥٥) كروان (ابراهيم عبد المنعم): **الحرب (أكتوبر ١٩٧٣) في الاستراتيجية العالمية**، السياسة الدولية، عدد ٣٥ يناير ١٩٧٤.

٥٦) مجموعة باحثين: **الأمن القومي العربي بعد حرب الخليج**، مجلة الوحدة، تصدر عن

المجلس القومي للثقافة العربية، المغرب، العدد ٨٨ يناير ١٩٩٢.

٥٧) محمود (د. عبد اللطيف): **تطور العلاقات العربية الأمريكية: من استراتيجية الاحتواء إلى استراتيجية الإجهاض**، مجلة الوحدة، العدد ٨٨ يناير ١٩٩٢.

٥٨) مصطفى (هالة): **الأمن الأوروبي بين الحياد والمجابهة**، السياسة الدولية، عدد ٦٨ يناير ١٩٨٢.

٥٩) مقلد (د. إسماعيل صبري): **الأمن الأوروبي والتعايش بين المعسكرين** السياسة الدولية، عدد ٣٢ أبريل ١٩٧٣.

٦٠) مقلد (د. إسماعيل صبري): **وحدة أوروبا السياسية في السبعينات**، السياسة الدولية، عدد ٣٤ أكتوبر ١٩٧٣.

٦١) مقلد (د. إسماعيل صبري): **تحركات العملاقين على الشرق الأوسط**، السياسة الدولية، عدد ٣٩ يناير ١٩٧٥.

٦٢) مقلد (د. إسماعيل صبري): **تطورات الأزمة العالمية حول البترول**، السياسة الدولية، عدد ٤١ يوليو ١٩٧٥.

٦٣) مقلد (د. إسماعيل صبري): **العلاقات الأوروبية الأمريكية قبل حرب رمضان وبعدها**، السياسة الدولية، فبراير ١٩٧٤.

٦٤) ملف، **العرب والنظام الدولي**، شؤون عربية، عدد ٢٧ مايو ١٩٨٣.

٦٥) ملف خاص " **فرنسا وديجول**"، مجلة الطليعة، عدد ٦ يونيو ١٩٦٩، ص ١٤٦.

٦٦) منتصر (صلاح): **المجابهة في ميدان النفط**، السياسة الدولية، عدد ٣٥، يناير ١٩٧٤.

٦٧) ندوة حول **الحرب اللبنانية ومستقبل الصراع العربي الإسرائيلي**، المستقبل العربي، عدد ١٠٢ أوت ١٩٨٧، ص ٨٧ – ١٠٩.

٦٨) هلال (د. علي الدين): **الجدلية في الحوار**، السياسة الدولية، عدد ٣٧ يوليو ١٩٧٤.

٦٩) الورقلي (محمود): **الإستراتيجية السياسية: البعد المفقود في الأدبيات العربية السياسية الخارجية**، المستقبل العربي، عدد ١١٦ أكتوبر ١٩٨٨، ص ٦٨.

III ø الرسائل:

١) بن سلطان (عمار): **العلاقة الجدلية بين المتغيرات الأمريكية والتسوية السياسية للصراع العربي ø الإسرائيلي**، رسالة دكتوراه دولة غير منشورة، جامعة الجزائر ١٩٩٠.

٢) شلبي (محمد): **التعاون العربي في العلاقات العربية الدولية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر ١٩٨٤.

IV ø الإنترنت Internet sites:

١) أوروبا وأمريكا، محطات ساخنة من التنافس على آسيا وإفريقيا

Bryan @albayan.co.ae

٢) فرنسا والعراق، عين على المنطقة وعين على الحليف الأمريكي

http.www.islamonline.net/arabie/blitics/2002/07article33shtnt

٣) America & algeria. 2000 website www.africaCNC2000org

٤) http.islamonline.net. aarabic politics 2003. 07 article shlnl

٥) أوروبا وأمريكا الشمالية

http.www.net.arabic/politics 2002 / 10 article 15 shlml

٦) خلافات الناتو وانعكاساتها على منطقة لشرق الأوسط

http.www.sujassa.org.eg/asiyassa/ahram/2002. a mili 3.htm

References ثانيا: باللغة الأجنبية

I ـ الكتب (Books):

01 - Arurri (Nasser H) (ed) **Middle East Crucible: Studies on the Arab-Israeli war of October 1973**/ The Medina University Press International, Wilmette 1975.

02 - Alford (Jonathan) & Kenneth Hunt (ed), **Europe in the Western Alliance, Towards a European Defence Entity** I.I.S.S 1988.

03 - Brecher (Abraham S) & Bent Hasen, **The Economics & Politics of the Middle East**, Malcolm.H.Herr American Elsevier Publishing Company inc N.Y 1975.

04 - Beling (William A) (ed) **The Middle East: Quest for an American Policy**,State University of N.Y Press.Albany 1973.

05 - Ben Dor (Gabrial) (ed) **The Palestinians & The middle East Conflict**, Institute of Middle East Studies/University of Haifa 1978.

06 - Brosha Michael & Thomas Ohlson, **Arms Transfer to the Third World 1971-85**, SIPRI, Oxford University Press 1987.

07 - Bronaley (Simon), **American Hegemony & World Oil**, policy Press Cambridge 1991.

08 - Burrows (Bernard) & Geoffrey Edwards, **The Defense of Western Europe**, Butterworth Scientific, London 1982.

09 - Burton (John W) **Systems, States, Diplomacy & Rules**, Cambridge University Press 1968.

10 - Campbell (John C) **Defense of the Middle East: Problems of Ammerican Policy**, Put.Harper & Brothers N.Y 1960.

11 - Calleo (David.P) **Beyond American Hegemony: The future of Western Alliance**, Wheatshral Book Ltd GB 1987.

12 - Cantori (Louis J) & Steven L.Spiegel, **The International Politics of Regions: A comparative Approach**, Printice Hall Inc, Englewood Chiffs New Jersey 1970.

13 - Carlo (Santoro.M) **Europe et USA: Cooperazione Conflito**, Critica Marxita, 17 (03) Mai-Juin 1979.

14 - Cocker (Christopher) (ed) **The United States, Western Europe & Military Intervention Overseas**, Russi, Royal United Service Institate, Defense Studies Series 1987.

15 - Cocker (Christopher), **Britain & the New World Order**. The Spécial Relationship in the 1990.

16 - Coffey (Josef I) & Gianni Bonvicini (eds) **The Atlantic Alliance & The Middle East,** Mac Millan Press. London 1989.

17 - Cohen (Samy) **De Gaulle, Les Gaullistes et Israel**, Edition Alain Moreau. Paris 1974.

18 - Cordesman (Anthony H) **The Gulf & The West,.Stratigic Relations & Military Realities**, Westview Press, Mensell Publishing ltd. London 1988.

19 - Corn (Georges) **L'Europe & l'Orient, de la Balkanisation à la Libanisation**, Histoire d'une Modernité Inaccomplie, Bouchene, Alger 1990.

20 - Cox (Michael), **Whatever Happened to the 2[d] Cold War Soviet-American Relations 1980-88**. ١٩٨٩

21 - Dongherty (James E) & Robert L.Pfaltzzraff Jr, **Contending Theories of International Relaitons**, J.B Liffiricot Company 1981.

22 - Dongherty (James E) & Robert L.Pfaltzzraff Jr, **American Foreign Policy from Rosevelt to Reagan**, Harper & Row Publishers New. York 1986.

23 - Dunn (Keith) **In Defense of NATO, The Alliance's Enduring Value**, Westview Press, in 1990.

24 - Edwards (David.V) **International Political Analysis**, Holt Rine Hart and Winston Inc USA 1969.

25 - Evan (Graham) and Jeffrey Neronham, **The Dictionary of world Politics**, Haverster Wheat Sheel 1990.

26 - Evron (Yair) **Middlle East Nations, Superpowers and War**, Elek Books Ltd, London 1973.

27 - Falk (Richard.A) and Saul.H Mendlovitz (eds) **Regional Politics and World order**, W.H Freeman and Company.San Francisco 1973.

28 - Farid (Abdelmadjid) (ed) **Oil and the Security of the Arabian Gulf**, Groom Helm, London 1981.

29 - Frank (Thomas.M) and Edward Wesband, **World Politics, Verbal Strategy Among the Superpowers**, N.Y Oxford University Press 1971.

30 - Frankel (Josef) **International Politics, Conffict and Harmony**, Allen Lane, the Penguin Press 1969.

31 - Freedman (Laurence) (ed) **The Troubled Alliance: Atlantic Relations in the 1980**, National Institute of Economic and Social Research/London 1983.

32 - Garfinkle (Adam. M) : **Western Europe's Middle East Diplomacy and the United States**, Foreign Policy Research Institute, philadelphia, Pensylvania 1983.

33 - Garthoff (Raymond.L) **Detente and Confrontation**, Washington DC Brooking Institute 1985.

34 - Gill (Stephen) (ed) **Atlantic Relations Beyond the Reagan Era**, Harvester Wheat Sheaf, St Martins Press.N.Y 1983.

35 - Ginsberg (Roy.H) **Foreign Policy Action of theWestern Community**, The Politics of Scale, Lynne Reinner Publishers Boulder USA 1989.

36 - Goodman (Elliot.R) **The Fate of the Atlantic Community**, Praeger Publishers Inc.N.Y 1975.

37 - Griffith (William.E) **The Superpowers and Regional Tension**s, Lexington Books and Heath Company Lexington Marsachusetts 1982.

38 - Grosser (Alfred), **The Western Alliance, European-American Relations since 1945**, The Continuum Publishing Corportation N.Y 1980.

39 - Hammond (Paul.Y) and Sidney S.Alexander (eds) **Political Dynamics in the Middle East.** N.Y America Elsevier Publishing Company 1972.

40 - Hartman (Frederick) and Robert. L. Wendgel, **Defending America's Security**, Pergamon Brassey's International Defense Publishers in 1988.

41 - Heikal (Mohamed): **The Road to Ramadan**, Collens St Jame's Place, London 1975.

42 - Holboad Costen (ed) **Superpowers and World Order**, Australian National University Press, Canberra 1971.

43 - Holsti (K. J), **International Politic's Aframwork for Analysis**. Prentice Hall in Englewood chiffs New Jersey 1977.

44 - Hufbawer (Gary clyde) (editor), **Europe 1992 An American Perspective**, the Brookings Institution, Washington DC 1990.

45 - Hurewitz (J. C) 'ed), **Oil, the Arab-Isareli Dispute and the industrial World**, **Horizons of Crisis**, West New Press, Bonder Colorado USA 1977.

46 - Ismael (Tareq. Y), **The Middle East in World Politics: a Study in Contemporary International Relations**, Syracus University, Press N. Y 1974.

47 - Jordan (Robert. S) (ed) **Europe and the Superpowers: Essays on European International Politics**, Primer publishers ttd, London 1991.

48 - Kaiser (Karl) and Hans Peter Schwarz, **America and Western Europe**, Lexington, Marsachusetts Toronto 1977.

49 - Kissinger (Henry) **For The Record: Selected Statements 1977 – 1980**, Werdenfield and Nicolson and Michael Josef, ttd, London 1981.

50 - Klare (Michael. T), **American Arms Supermarket**, University Of Texas Press, USA 1984.

51 - Korany (Bahgat) and Ali. E. Hilla Dessouki, **The Foreign Politics of Arab states**, Westview Press, London 1984.

52 - Knorr (Klans) and Sidney Verba (ed) **The International System. Theoretical Essays**, Princeton. New Jersy Princeton University Press 1961.

53 - Kaldor (Mary) and Richard Falk (eds) **Dealignment: A New Foreign Policy Perspective**, UN University Basil Blachwell 1987.

54 - Laqueur (Walter), **Confrontation, The Middle East War and the World Politics**, Hildwood House London 1974.

55 - Leebaart (Derek) (ed), **European Security: prospects for the 1980's**, Lexington Books, Heath and Company, Lixington, Massachusetts, Toronto 1979.

56 - Legg (Keith R) and James F. Morrison, **Politics and the International System: An Introduction**, Harper and Row Publishers.

N. Y Evanston and London 1971.

57 - Lenzowski (George), **The Middle East in World Affairs**, Cosnell University Press Ltd, London 1980.

58 - Lieber (Robert) **No Common Power, Understanding of International Relations**, Liberary of Congress cataloging in Publication Date USA 1988.

59 - Lieber (Robert. J) **Theory and World Politics**, London Gorge Allen and… ttd 1973.

60 - Mariantoni (A.B) and F.Oberson, **Le Non Dit du Conflit Israelo-Arabe,** Tribune Libre Pygmalon Gerrard Walelet1991

61 - Meeleland (Charles.A), **Theory and the International System,** The Mac Millan Company N.Y Collier Mac Millan Ltd, London 1966.

62 - Mitchell (Groom) (yed) **International Relations Theory: a Bibliography**, Frances Printer Ltd, London 1978.

63 - Novik (Nimrod) and Joyce Stan (eds), **Challenges in the Middle East, Regional Dynamics and Western Security**, Preager Publishers, N.Y. USA 1981.

64 - Osgood (R), **Alliance's and American Foreign Policy**, Baltimore Johns Hopkins Press 1968.

65 - Pick (Olto) (ed) **The Cold War Legacy in Europe**, Pinter Publishers, London St Martin Press N.Y 1992.

66 - Pfaltzgraff (Robert) **The Atlantic Community : A Complex Imbalance**, Van Nostrand Reinhold Company 1969.

67 - Pierre (Andrew.J) (ed) **Arms Transfers and American Foreign Policy**, N.Y University Press 1979.

68 - Pierre (Andrew.J) (ed) **Europe, America : Awidening Domestic Change and Foreign Policy**, a Council on Foreign Relations.N.Y.

University Press N.Y. and London 1986.

69 - Pridham (B.R) (ed) **The Arab Gulf and the West**, Groom Helm Ltd Kent UK1985

70 - Porter (Brian) (ed) **The Aberystwyth Papers: International Politics 1919-1969**, London Oxford University Press 1972.

71 - Ra'aman (Uri) and Robert Pfaltzgraff And Geoffrey Kemp (eds) **Arms Tranfers to the third world: The Military Buildup Industrial Countries**, Westview Press in USA 1978.

72 - Safran (Nadav): **From war to war, the Arab-Israeli Confrontation 1948-1967**, Western Publishing Company 1969.

73 - Saint Prot (Charles) : **La France et le Renouveau Arabe, de Charles de Gaulle a Valéry Giscard d'Estaing**, Copernic1980.

74 - Al Shaikhly (Salah) (ed) : **The Euro -Arab Dialogue: A Study in Associative Diplomacy**, France Pinter Publishess, London 1983.

75 - Shaked (Haim) and Itmar Rabinovick (eds), **The Middle East and the United States Perceptions and Policies**, Transactor Books/New Brunswick (USA), London 1980.

76 - Sherwood (Elizabeth.D) **Allies in Crisis : Meeting Global Challenges to Western Security**, Yale University Press, New Haven and London 1990.

77 - Shwadran (Benjamin) **Middle East Oil : Issues and Problems**,Shenkman Publishing Company Inc, Cambridge, Massachussetts USA 1977.

78 - Al Sowayegh (Abdelaziz) **Arab Petro Politics**, Groom Helm Ltd Kent 1984.

79 - Spiegel (Steven.L) (ed): **The Middle East and the Western Alliance**, London, George Allen and Unwin 1982.

80 - Smith (Dan): Pressure : **How America Runs Nato**, Bloomsbury Publishing Ltd, London 1983.

81 - Stuart (Douglas) and William Tow,**The Limits of Alliance: Nato Out of Area Problems Since 1943**, The Johns Hophins University Press Batlemore and London 1990.

82 - Thayer (Philip. N) **Tension in the Middle East**, the Johns Hopkins Press Betlimore1958.

83 - Tucker (Robert.W) and Linda Wringley (ed) **The Atlantic Alliance and its Critics**/A Lchrman Institute Book 1983.

84 - Weltman (John): **Systems Theory in International Relations,** Lexington D.C Heath and Company, Lexington Marsachussetts Toronto, London 1973.

85 - Williams (Ann) : **Britain and France in the Middle East and North Africa 1914-1967**, Mac Millan and Co Ltd, London 1968.

86 - Williams (Geoffrey lee) and Allen lee Williams: **The European Defense Initiative: Europe's bid for Equality**, The Mac Millan Press ttd, London 1986.

II) Periodicals:

01 - Alexander (Sir Michael) "**NATO Future Challenges**" The Russi Journal,April 1992, p 13.

02 - Allen (David) & Michael Smith "**The European Community in The New Europe**: **Bearing The Burden of Change**, International Journal, n°1, Winter 1991-92, p 2.

03 - Allen (Tayler) **The Euro-Arab Dialogue**,Journal of Commun Market Studies", Vol 16, n° 4, 1978, p 327.

04 - Allen (David) & Michael Smith "**Europe, The US & The Middle**

East a Case Study in Comparative Policy Making",Journal of Commun Markets Studies, Vol 17, n°1, September 1978, p 26-44.

05 - Allen (David) & Michael Smith "**Western Europe's Presence in The Contemporary International Arena**", Review of International Studies, Vol 16, January 1990, p 19-37.

06 - Artney (Stephen.J) "**The Middle East": A Chance for Europe**, International Affairs, Vol 56, Summer 1980, n° 3.

07 - Barnaby (Frank) "**Arms Control After The Gulf War**", Conflict Studies, 240, April 1991.

08 - Berridge (C.Z) & John W.Young "**What is a Great Power?"** Political Studies, June 1988, p 224.

09 - Berton (Peter) "**International Systems**": **A Subrmacro Approach to International Studies**, International Studies Quarterly, Vol13, 1969 p307.

10 - Binder (Leonard) **Les Etats Unis, la France et le Conflit Israélo-Arabe**,Politique Etrangère, Vol 36, 1971, p629-645.

11 - Bowie (Robert.R) **The Atlantic Alliance**, Daedalus, Vol 110, n°1, Winter 1981, p 53-69.

12 - Brecher (Michael) "**The Middle East Subordinate System Impacts on Israel's Foreign Policy**", International Studies Quarterly; Vol 13, n° 2, June 1969, p 117.

13 - Brecher (Michael) & Hemda Ben Yahuda, "S**ystems & Crisis International Politics**", Review of International Studies, Vol 57, n° 1, January 1975, p 17.

14 - Breczenski (Z) "**The Year of Europe**", Foreign Affairs, January 1974, p 237-248.

15 - Brock (Cottar) "**The East-West, & The North South Conflicts**":

The Role of Western Europe, Alternatives/n° 4, 1985, p 501.

16 - Brown (James) "**The NATO Challenges in The Middle East**", RUSSI & Brassey's Yearbook 1987, p 253-265.

17 - Buchan (Alstair) "**Europe America from Alliance to Coalition**", The Atlantic Papers/ 41, 1973, p 22.

18 - Calleo (David) "**The European Coalition in a Fragmenting World**", Foreign Affairs/Vol 54, October 1975, p 98-112.

19 - Campbell (John.c) **Les Etats-Unis et l'Europe au Moyen Orient** Politique International, 7 Printemps 1980, p 384.

20 - Campbell (John.c) & Hellen Caruso "**The West & The Middle East**", Military Review, October 11972, p 78-83.

21 - Campbell (John.C) "**Oil Power in The Middle East**" Foreign Affairs, Vol 56, October 1977, p 10-110.

22 - Campbell (John.C) "**The Mediterranean Crisis**", Foreign Affairs, July 1975, p 607-624.

23 - Campbell (John.C) "**Middle East Oil: American Policy & Superpower Interaction**, Survival", 15, 1973, p 214.

24 - Campbell (John.C) **"The Middle East": A House of Containment Builton Shipting Sands**", Foreign Affairs, Vol 60, n° 3, 1982, p 619.

25 - Campbell (John.C) "**Oil & Turmoil: Western Choices in the Middle East**", The Atlantic Community Quarterly, Vol 17, Fall 1979, p 291-300.

26 - Cantori (Louis.J) & Steven.L.Spiegel "**International Regions": a Comparative Approach to Five Subordinate Systems** International Studies Quarterly, Vol 13, n° 4, December 1969, p 361.

27 - Carlos (Closa) "**The Gulf Crisis": a Case Study of National Contraints on European Community Action**, Revue d'Integration

Europeenne 15 (1), Automne 1991, p 383.

28 - Carmoy (Guy de.) "**European Attitudes Towards The USA**, NATO Review", Vol 23, n° 5, October 1975, p 27.

29 - Cheyson (Claude) "**Speacking to Both Sides With One Voice**", The Middle East, February 1982, p 16.

30 - Chubin (Shahran) "**US Security Interests in The Persian Gulf in the 1980's**", Daedalus, Fall 1980, p31-61.

31 - Clauss (General Dieter) "**Allied Command Europe: A Time of Change**", The RUSSI Journal, June 1992, p 1.

32 - Cohen (Ellot.A) "**The Long-Term Crisis of The Alliance**, Foreign Affairs", Vol 61, Winter 1982-83, p 325-343.

33 - Colombo (Emilio) "**European Security at a Time of Radical Change**", NATO Review/n° 9, Vol 30, June 1992, p 3.

34 - Cromwell (William.C) "**Europe, The United States & the Pre-war Gulf Crisis**", International Journal/n°1, Winter 1982-83.

35 - Cromwell (William.c) " **Europe & The Structure of Peace**", Orbis, Spring 1978, p 11-36.

36 - Cutler (Tom) "**Nato & Oil Supply Vulnerability**", NATO Review/n°5, October 1984, p26.

37 - Current Affairs "**What Role for Europe**" The Middle East n° 190, August 1990, p 15.

38 - Dahrendorf (Ralf) "**International Power": A European Perspective**, Foreign Affairs, October 1977, p 72-88.

39 - Eckelen (Willen Van) "**West Europe US Post-Mastrich Agenda**", NATO Review/n° 2, April 1992, p13.

40 - Ellsworth (Robert) "**New Imperatives for The Old Alliance**", International Security, Vol 2, n°4, 1978, p 31.

41 - Faulds (Andrew) "**Point of View**", Middle East International, 19 December 1980, p 03.

42 - Fontaine (André) "**Transatlantic Doubts & Dreams**", Foreign Affairs, Vol 59, 1981, p 578-593.

43 - Freedman (Laurence) "**The Atlantic Crisis**", International Affairs, Vol 58, n° 3, Summer 1982, p 395-412.

44 - Friedlander (Robert A) "**Problems of The Mediterranean: A Geopolitical Perspective**", The Year Book of World Affairs, 1978, p 175-190.

45 - Garfinkle (Adam M) "**America & Europe in The Middle East**" **A New Coordination**, ORBIS, Fall 1981, p 631-648.

46 - Gasteyger (Curt) "**Europe & America: Between Cooperation & Competition**, NATO Review, Vol 20, n°586, May, June 1972, p 12.

47 - Gilfin (Robert) "**American Policy in The Post-Reagan Era**" Deadalus, Summer 1987, p 35.

48 - Glakas (Thomas Peter) "**Instability in The Gulf Region a New Challenge to Western Security**", NATO Review, vol 29, n°1, February 1981, p 20.

49 - Goldsborough (James O) "**France , The European Crisis & The Alliance**", Foreign Affairs, April 1974, p 538-555.

50 - Grey (Laurence) "**France's Middle East Initiative**, Middle East International", n° 48, June 1975, p 16.

51 - Greilsammer (Ilan) "**Failure of The European Initiative in The Middle East**", The Jerusalem Quarterly, 33 Fall 1984, p 40-49.

52 - Griffith (William E) "**The 4th Middle East War, The Energy Crisis & US Policy**", ORBIS, Vol 17, Winter 1974, p 185.

53 - Grosser (Alfred) "**Europe: Community of Malaise**", Foreign Policy,

n°15, Summer 1974, p 169.

54 - Hass (Michael) "**International Systems: Stability & Polarity**, American Political Sciences Review", 64, 1970, p 100.

55 - Hass (Earnest) & Van Der Benjel "**The Atlantic Family Managing its Problems**", NATO Review, Vol 34, n°1, February 1986, p 17.

56 - Hillenbrand (Martin J) "**The Future of European US Relations** NATO Review", n° 3, June 1978, p26.

57 - Hoffman (Stanley) "**Franco-American Differences Over The Arab-Israeli Conflict** 1967-1971", Public Policy, Fall 1971, p 539-565.

58 - Hoffman (Stanley) "**The Western Alliance: Drift & Harmony**", International Security, Fall 1981, p105-125.

59 - Hoffman (Stanley) "**La France, Les Etats-Unis et le Conflict Israelo-Arabe**. **Differences et Asymetries 1967-1971**", Politique Etrangère, n° 36, 1971, p 657-671.

60 - Hoffman (Stanley) "Crisis & Whinpers : **Thoughts on West European-American Relations in The 1980's**, Daedalus", Vol 113, n° 3, Summer 1984, p 222.

61 - Holbraad (Carsten) "**Middle Power Roles in Great Power Triangles**", The Year Book of World Affairs, Vol 30, 1976, p 116.

62 - Hower (Jonathan t) "**NATO & The Gulf Crisis**", Survival, May,June 1981, Vol 33, n° 3, p 246.

63 - Huntington (Sammuel) " **America's Changing Strategic Interests**", Survival/vol 33, January, Fabruary 1991, p 3.

64 - Hurewity (J.C) "The **Middle East": A Year of Turmoil**, Foreign Affairs, Vol 59, n° 3/ 1981, p542.

65 - Issawir (Charles) "**Oil & The Middle East**, Academy of Political Science Procedings", Vol 31, December 1973, p 119.

66 - James (Major P) & H.Williams "**US Army, NATO Out of Sector Interests in The Middle East**, Military Review, October 1985, p54.

67 - Kaiser (Karl) "**Europe & America: A Critical Phase**, Foreign Policy, July 1974, p 11.

68 - Kaiser (Karl) "**The Interaction of Regional Subsystems, Some Preliminary Notes or Recurrent Palterns & Role of Superpowers**, World Politics, Vol xxi n°, October 1968, p86.

69 - Kaiser (Karl) "**The US & The EEC in the Atlantic System the Problem of Theory**, Journal of Commun Market Studies, Vol n°4, 1960, p 407.

70 - Kaiser (Karl) "**Political Economic Report**, 25^{th} Annual Assembly of the Atlantic Trety .Association, The Atlantic Community, Vol 17, Winter 1979-80, p 417.

71 - Kaiser (Karl) "**The Energy Problem & Alliance System: Europe**, Adelphi Papers n°115, 1975, p 17.

72 - Kolodziej (Edward A) **France & the Arms Trade**, International Affairs, Vol 56, n° 1, January 1980, p 54-72.

73 - Kolodziej (Edward A) "**Europe: The Partial Partner**", International Security, Fall 1981, p 105-125.

74 - Kolodziej (Edward A) "**Europe as a Global Power**: **Implications of Making & Marketing Arms in France**", Journal of International Affairs, Vol 41, n° 2, Summer 1988, p 385.

75 - Kissinger (Henry), Michel Jobert, David Home Helmut Schnidt.**The Washington Energy Conference**, The Atlantic Community Quarterly, Vol 12, Spring 1974, p 22-42.

76 - Kupchan (Charles A) **NATO & The Persian Gulf: Examining intra-Alliance Behavior,** International Organisations, Spring 1988, p

317-346.

77 - Lagueur (Walter) “**The Idea of Europe Runs Out of Gaz,** the Atlantic Community Quarterly”, Vol 12, Spring 1974, p 64-75.

78 - Legge (J.M) “**NATO’S New Stragegic Concept**, RUSSI Journal, June 1992, p 12.

79 - Leon (Hadar T) “**The United States, Europe & The Middle East**, World Policy Journal”, 8 (3), Summer 1991, p 382.

80 - Lieber (Robert J) “**The Oil Decade: Conflict & Cooperation in the West**, American Political Science Review”, Vol 79, 1985, p 585.

81 - Lieber (Robert J) “**Europe & America in the World Energy Crisis**”, International Affairs, October 1979, p 531-545.

82 - Lieber (Robert J) **Les Malentendus Transatlantiques et la 2ème Crise de L’energie**, Politique Etrangère, 44 (1), 1979, p 377.

83 - Lindberg (Leon N) **The European Community as a Political System**, Journal of Commun Market Studies, Vol 2 n° 4, 1966, p 155.

84 - Luxembourg, **E.P.C**.Office for Official Publication of the European Community, 1988.

85 - Mac Bentmek “**NATO’S Out of Area Problem**, Adelphi Papers, Autumn 1986, p 01-67.

86 - Merlini (Cesare) “**Europe, the Middle East & North Africa**, Adelphi Papers, 230 ,Spring 1988, p 33.

87 - Moisi (Dominique) “**L’Europe et le Conflit Israelo-Arabe** Politique Etrangère, n° 4, 45ème année, Décembre 1980, p 835.

88 - Morizet (Jacques Koscinsko), **Relations Between Western Europe & The USA**, The Atlantic Community Quarterly, Winter 1976-77, p 424.

89 - Mortiner (Edward) “**Europe Looks for a Role**, Middle East

International, 23 May 1980, p 7.

90 - Mass (Keneth) "**The EC's Political Role, The Next Step in US – European Relations**", The Washington Quarterly, Spring 1988, p 111.

91 - Nacht (Michael) "**Toward an American Conception of Regional Security"**, Daedalus, 1981, p 4.

92 - Naff (Richard) "**NATO Political Consultation": Fact or Myth?** .NATO Review, n° 1, January 1975, p 7.

93 - Nan (Henry) "**The US Foreign Policy in the Energy Crisis**, the Atlantic Community Quarterly", Vol 13, Winter 1974-75, p 64.

94 - Nerlich (Uwe) "**Change in Europe. A Secular Trend**", Daedalus 1981, p 71.

95 - Nerlich (Uwe) "**Western Europe's Relations With the USA**, Daedalus", Vol 108, n° 1, Winter 1975, p 87.

96 - Nun (Sam) "**NATO: Can the Alliance be Saved?**", The Atlantic Community Quarterly, Summer 1982, p 126.

97 - Osgood (Robert E) "**The Alliance After Afghanistan a Crisis in US-European Relations**", The Atlantic Community Quarterly, Winter 1980-81, p 394.

98 - Painter (David) "**International Oil & National Security**, Daedalus, Vol 120, n° 4, Fall 1991.

99 - Palmer (John) "**The European Initiative has a Sickly Look**", Middle East International, 3 July 1981, p 2.

100 - Palmer (John) "**Cautions is The Watchward**", Middle East International, 5 June 1981, p 8.

101 - Pardalis (Anastasia) "**European Political Cooperation & The USA**, Journal of Commun Market Studies, Vol 25, n°4, June 1987, p 271.

102 - Perera (Judith) & Cobast Maning "**A Shattered Alliance**, The Middle East Magazine, March 1982,89, p 13.

103 - Perera (Judith) "**If Europe Leads – Can the US Stay Far Behind?,** The Middle East, n° 66 April 1980, p 14.

104 - Pfaltzraff (Robert Jr) **Système D'alliance et Problème Energitique dans les Années 1980's**, Politique Internationale 4 Eté 1979, p 383.

105 - Pipes (Daniel) "**Breaking All the Rules, American Debate Over the Middle East**", International Security/Fall 1984, Vol 9, n° 2, p 149.

106 - Poncet (Jean François) "**France, Europe & the USA: The New Realities or Old Alliance"**, The Atlantic Community Quarterly, Vol 19, Winter 1981-82, p 03.

107 - Porasio (Maulio) "**Consultation & The Atlantic Alliance**", Atlantic Community Quarterly, Fall 1974, p 308.

108 - Preface to The Issue "**US Defense Policy in The 1980's**", Deadalus, Vol 110 n° 1, Winter 1981, p 99.

109 - Price (D.L) "**Stability in The Gulf: The Oil Revolution"**, Conflict Studies, London, n° 71, May 1976.

110 - Quinn (Michael M G) "**The Internationalization of The Region: The Case of North-East Asian International Relations"**, Review of International Studies, Vol 12, n° 2, April 1986, p 107.

111 - Reifenberg (Jan) "**Transatlantic Relations, a Case of Continental Drift**", NATO Review, n° 5, October 1986, p 01.

112 - Richardson (John) "**Time to Speak With One Voice**", Middle East International, 27 November 1981, p 7.

113 - Rose (sir clive) "**Political Consultation In The Alliance**", NATO Review, Vol 31, n° 1, 1983, p 05.

114 - Rouillon (Fernand) "**La Politique Française au Proche Orient et ses**

Relations avec la Politique Américaine", Politique Etrangère/Vol 36, 1971, p 647.

115 - Saunders (Harold H) "**US Intersts & Goals in The Middle East**", MERIP, Vol 8, n° 7, September 1978, p 12.

116 - Sayigh (yezid) "**The Gulf crisis": Why the Arab Regional Order Failed?**, International Affairs, vol 63, n° 3, 1991, p 487.

117 - Schmidt (Helmut) "**New Tasks for the Atlantic Alliance**", The Year Book of World Affairs, 1975, p 24.

118 - Serpell (Christopher) "**What Shall We do?**" Middle East International, 27 March 1981, p 7.

119 - Serpell (Christopher) "**Europe & The Middle East: A Time for Reapraisal"**, Middle East International, n° 31 January 1974, p 6.

120 - Serpell (Christopher) "**Why Europe has no Middle East Policy**", Middle East International, n° 58, April 1976, p 8.

121 - Serre (Françoise de La) **L'Europe des Neuf et le Conflit Israélo-Arabe**, Revue Françoise de Sciences Politiques, vol 24, n° 4, Août 1977, p 801.

122 - Sharabi (Hichem) "**Can Europe Help?**", Middle East International, 17 August 1979, p 10.

123 - Scherman (Harvey) "**Europe's Role in the Middle East: Illusions & Realities**, ORBIS, Winter 1985, p 805.

124 - Sicherman (Harvey) "**Politics of Dependence: Western Europe and the Arab Israeli Conflict**, ORBIS, 23, Winter 1980, p 847.

125 - Shimoni (Yaocov) "**Israel and Europe**, The Jerusalem Quarterly 19, String 1981, p 92.

126 - Simonet (Henri) "**Europe & the Alliance in the Next Decade**, the Atlantic Community Quarterly, Vol 17, Winter 1979/80, p 426.

127 - Simonet (Henri) “**Energy and The Future of Europe**, Foreign Affairs, April 1975, p 450.

128 - Sloan (S.R) **Crisis in NATO: Problem of Leadership**, NATO Review, n° 3, 1982, p 13.

129 - Smith (Michael) “**From The Year of Europe to a Year of Carter: Continuing Patterns and Problems in Euro-American Relations**, Journal of Community Market Studies, Vol 17, n°1, Sep1978, p 26.

130 - Smith (Michael) “**The Devil you Know: The USA and a Charging European Community**, International Affairs, Vol 68, n° 1, January 1992, p 103.

131 - Smith (Steven. R) and Douglas A. Wertman, **Redefining US-West European Relations in The 1990**. Political Science and Politics, n° 2, June 1992, p 188.

132 - Smith (Dan) “**Rivalry and Realignment in NATO**, Current Reseach on Peace and Violence, n° 1, 1978, p 13.

133 - Smith (Pamela Ann) “**European Leaders Unhappy With Sadat Begin Trealy**, MERIP, Vol 9, n° 7, September 1979, p 19.

134 - Sommenfellt (Helmut) “**Security vis à vis The USSR is not Divisible**”, The Atlantic Community Quarterly, Vol 19 Winter 1981/82, p 395.

135 - Stephens (Robert) “**Great Powers and Small in The Middle East**”, Middle East International, n° 30, December 1973, p 4.

136 - Stephens (Robert) “**Europe in Search of a Policy**”, Middle East International, n° 35, May 1974, p 17.

137 - Sus (Ibrahim) “**Western Europe and October War**”, Journal of Palestine Studies, Winter 1974, p 80.

138 - Sus (Ibrahim) “**The US Attitude to The Euro-Arab Dialogue**”,

Spring 1980, p 84.

139 - Taft (William. H) "**European Security": Lessons Learned from The Culf War**, NATO Review, n° 3, June 1991, p 07

140 - Taylor (Alen.r) "**The Euro-Arab Dialogue": Quest Far in Internatinal Partnership**, The Middle East Journal. 1978

141 - Taylor (Alen.r)"**The Euro-Arab Dialogue in Suspense**", Middle East International, 17 August 1979, p 08.

142 - Taylor (Traver) "**What Sort of Security for Western Europe?**" The World Today, August/September 1991, p 410.

143 - Tenzer (Nicolas) Franch Magnard and Eric Rouah/ "**Etats Unis et CEE: Alliance ou Compétition?**, Défense Nationale, 4ème année, Juillet 1987, p 93.

144 - Thee (Marck) "**Detente and Security in The Aftermath of The Fourth Middle East War**", Bulletin of Peace Proposals, Vol 05, 1974, p 88.

145 - Thomson (William.R) "**The Regional Subsystem: A Conceptual Explication and a Proposition Inventory"**, International Studies Quarterly, Vol 17, n° 1, March 1973, p 96.

146 - Thomson (Andrew) "**The NATO Consensus**", The Cambridge Review of International Affairs, Spring 1988.

147 - Thomas (Young) "**Preparing the West for The Next Out of Area Campaign**", Naval War College Review, 45 (03), Summer 1992.

148 - Tomkys (Roger) "**European Political Cooperation and The Middle East**", International Affaires, Vol 63, Summer 1987, p 422.

149 - Tow (William.t) "**NATO'S Out of Region Challenges and Extended Containment**", OR BIS/Winter 1985, p 829.

150 - Treverton (Gregory.F) "**Global Threats and Trans-Atlantic Allies**",

International Security, Fall 1980, Vol 5, n° 2, p 142.

151 - Terverton (Gregory.F) "**Defense Beyond Europe**, Survival", 25, n° 5 September/October 1983, p 183.

152 - Tripp (Charles) "**Europe and The Persian Gulf**", The Cambridge Review of International Affaires, Autumn1988, p 358.

153 - Tsoukalis (Loukas) "**The EEC and The Mediterraneen is Global Policy a Misnomer?**" International Affairs , Vol 53, July 1977, p422.

154 - Turner (Louis) "**The European Community: Factors of Disintegration: Politics of The Energy Crisis"**, International Affairs, Vol 50, 1974, p 404.

155 - Twichett (Kenneth. J) "**Europe and The USA": The Changing Relationship**, Journal of Commun Market Studies, Vol 16 n° 4, 1978, p327.

156 - Van (Guntter Well) **Le Développement d'une Politique Commune des Neuf au Proche Orient**, Politique Etrangère, Vol 41, 1976, p187.

157 - Walton (Ann-Margaret) "**Atlantic Relations": Policy Co-ordination and Conflict, Atlantic Bargaining Over Energy**, International Affaires, April 1976, p 180.

158 - Warner (Manfred) "**The Atlantic Alliance in The New Era**", NATO Review, n° 1, February 1991, p 03.

159 - Mayke (Wichard)"**Intra-Alliance Relations: A Crisis in US-West European Relations"**, NATO Review, n° 05, October 1981, p 14.

160 - Williams (Phil) "**Europe, America and The Soviet Threat**", The World Today, 38, 1982, p 372.

161 - Williams (Phil) "**The United States commitment to Western Europe: Strategic Ambiguity and Political Desintergration"**, International Affairs, Vol 59 n° 2, Spring 1983, p 195.

162 - Younger (Sam) "**Europe's Middle Conundrum**", Defense Yearbook

1988, p 159.

163 - Younger (Sam) "**Persuading The Americans**", Middle East International, 13, March 1981, p 7.

164 - Younger (Sam) "**America's Blind Spot**, Middle East International", 17, August 1979, p 7.

165 - Zilian (Frederick) "**The US Raid on Libya and NATO**", ORBIS, Fall 1986, p 28.

166 - Zumuvalt (Elmo.r) "**The Lessons for NATO of Recent Military Experience**", The Atlantic Community Quarterly, Winter 1974-75, p448.

III) Thesises

1 - Abu Bakr (Mohamed)/**NATO & the 4th Arab-Israeli war : A Study in inter-Alliance crisis management** M.A.Lancaster University 1974. Politics Desertation.

2 - Medjden (Mohammed) **Relationship Between American Policy Toward the Arab Israeli Conflit & US Interests In the Middle East**, Unpublished Diploma Desertation. University of Lancaster 1981.

3 - Medjden (Mohammed): **Strategic Arms Nigociations in Relation to NATO – Europe**, Unpblished Master Dissertation, in International Relations & Strategic studies, Lancaster University 1982.

Glossary

AIPC: American-Israeli public affairs committee.

ARAMCO: Arabian-American Oil Corporation.

AWACS: Airborne Warning & Control System.

BAII: Banque Arabe Internationale d’Investissement.

BNP: Banque Nationale de Paris.

CFP: Compagnie Française de Pétrole.

DCS: Distribution & Control Strategy.

EAD: Euro-Arab dialogue.

EEC: European Economic Community.

EPC: European Political Cooperation.

FMI (IMF): International Monetary Fund.

GATT: General Agreement for Tariff & Trade.

GST: General Systems Theory.

IEA: International Energy Agency.

INF: Intermediate-range Nuclear Forces.

IPC: Iraqi Petroleum Company.

MNF: Multi-National Forces.

NAC: North Atlantic Command.

NATO: North Atlantic Treaty Organization

OAI: Out of Area Issue.

OCDE: Organisation de Coopération et Développement Economique.

OMC: Organisation Mondiale du Commerce.

OPEC: Organization of Petroleum Exporting Countries.

PLO: Palestinian Liberation Organization.

RDF: Rapid Deployment Forces.

SALT: Strategic Arms Limitation Talks.

UBAF: Union de Banques Franco-Arabes.

UE: Union Européenne.

WASG: Washington Special Action Group.

WTO: World Trade Organization.

قائمة المحتويات

Abstract

The study in front of us, is looking at the influence of the Arab World, as a Regional System, on the Atlantic (Euro-American) Relations during the period 1970-1990.

The study is divided into two parts: The first which itself is divided into two chapters, is concerned with the theoretical and historical framework of the study.

As we are focusing on the role and the influence of the Arab Regional System (A.R.S), it is necessary to talk about the systems analysis in International Relations (I.R) (Chapter one). And as we are also concentrating on the Atlantic Relations in the Arab Region, a historical looking at these relations is very important, what are the Atlantic Relations, their Areas and development generally, and in the Arab Region particularly (Chapter two).

Part two, is discussing the influence of the (A.R.S) on the Atlantic Relations. This influence is due to many reasons, Euro-American differences in the region: Differences of interests and objectives in the region, differences of relations with the parties concerned (the Arabs and Israel), differences of policies and attitudes towards the Arab-Israeli conflict (A.I.C) (Chapter three).

Chapter four, is concerned with Euro-American competition in the Arab Region, in the field of Arms Sale and transfer, in the field of oil and oil investments, in the field of local markets, and finally in the political and cultural sides.

Chapter five, is looking at those issues which are related to the region, and which have influence on the Atlantic Relations: Contradicting each side policies and initiatives towards the (A.I.C), the influence of the Arab oil on the Atlantic Relations, and the treatment of the Out of Area Issue (O.A.I) in the Arab Region, (Regional Crises, and Terrorist Activities), and how this influences the Atlantic Relations.

Chapter Six, is saying that, although the (A.R.S) has influence on the Atlantic Relations, but this influence is limited, due to many reasons, some are coming from the Atlantic side, and others are from the Arab Regional System itself.

University of Algiers
(Benyoucef Benkhedda)
Faculty of Political Sciences and Information
Department of Political Sciences and International relations

The Arab World & the Atlantic Relations (1970 – 1990)

"The Role & Influence of the Arab Regional System "

Phd Thesis in Political Sciences & International Relations

Prepared By:
MEDJDEN MOHAMMED

Supervised By Prof. Dr
MOHAMMED SALIM KELLALA

1428h - 2007